مُوصِلُ الطُّلَّابِ

إِلَى قَوَاعِدِ الإِعْرَابِ

تأليف العلامة

خالد بن عبد الله الأزهري

(ت ٩٠٥ هـ)

وعليه

حاشية شيخ الأزهر حسن العطار

(ت ١٢٥٠ هـ)

باعتناء

لجنة التحقيق بجامعة الإمام أبي الحسن الأشعري

دار الإمام الأشعري
للدراسات والنشر
دار الضياء
للنشر والتوزيع
الكويت

مُوصِلُ الطُّلَّابِ

إِلَىٰ قَوَاعِدِ الإِعْرَابِ

الطَّبْعَةُ الأُولَى

١٤٤٢هـ - ٢٠٢١م

التجليد الفني
شركة فؤاد البعينو للتجليد ش.م.م
بيروت - لبنان

www.daraldeyaa.net
info@daraldeyaa.net

دار الضياء
للنشر والتوزيع
DAR ALDEYAA
For Printing & Publishing

دار الضياء
للنشر والتوزيع
الكويت - حولي - شارع الحسن البصري
ص.ب: ١٣٤٦ حولي
الرمز البريدي: ٣٢٠١٤
تلفاكس: ٠٠٩٦٥٢٢٦٥٨١٨٠
نقال: ٠٠٩٦٥٥٠٤٠٩٩٢١

Dar_aldheyaa2@yahoo.com
Abdou20201@hotmail.com

الموزعون المعتمدون

دولة الكويت:
دار الضياء للنشر والتوزيع - حولي   تليفاكس: ٢٢٦٥٨١٨٠   نقال: ٥٠٤٠٩٩٢١

جمهورية مصر العربيَّة:
محمول: ٠٠٢٠١٠٠٠٣٧٧٣٩٤٨
دار الأصالة للنشر والتوزيع - المنصورة   محمول: ٠٠٢٠١٠٩٨٣٢٥٨٣٢

المملكة العربية السعودية:
مكتبة الرشد - الرياض   هاتف: ٤٣٢٩٣٣٢ - ٢٠٥١٥٠٠
دار التدمرية للنشر والتوزيع - الرياض   هاتف: ٤٩٢٥١٩٢   فاكس: ٤٩٣٧١٣٠
دار المنهاج للنشر والتوزيع - جدة   هاتف: ٦٣١١٧١٠
مكتبة المتنبي - الدمام   هاتف: ٨٣٤٤٩٤٦   فاكس: ٨٤٣٢٧٩٤

المملكة المغربية:
دار الرشاد الحديثة - الدار البيضاء   هاتف: ٠٠٢١٢٥٢٢٢٧٤٨١٧

الجمهورية التركية:
مكتبة الإرشاد - إسطنبول   هاتف: ٠٢١٢٦٣٨١٦٣٣/٣٤   فاكس: ٠٢١٢٦٣٨١٧٠٠

جمهورية داغستان
مكتبة ضياء الإسلام   هاتف: ٠٠٧٩٨٨٣٠٣١١١١ - ٠٠٧٩٨٨٧٧٣٠٣٠٦
مكتبة الشام - خاسافيورت   هاتف: ٠٠٧٩٢٨٨٧٢٩٥٠٥ - ٠٠٧٩٢٨٨٦٦١٤٧٤

الجمهورية اللبنانيَّة:
دار إحياء التراث العربي - بيروت   هاتف: ٥٤٠٠٠٠   فاكس: ٨٥٠٧١٧

الجمهورية العربية السوريَّة:
دار الفجر - دمشق - حلبوني   هاتف: ٢٢٢٨٣١٦   فاكس: ٢٤٥٣١٩٣

الجمهورية السودانية:
مكتبة الروضة الندية - الخرطوم - شارع المطار   هاتف: ٠٠٢٤٩٩٩٠٠٤٢٥٧٩

المملكة الأردنية الهاشمية:
دار محمد دنديس للنشر والتوزيع - عمان   هاتف: ٠٦٤٦٥٢٣٩٠ - ٠٧٨٨٢٩١٣٣٣

دولة ليبيا:
مكتبة الوحدة - طرابلس
شارع عمرو ابن العاص   هاتف: ٠٩١٣٧٠٦٩٩٩ - ٠٢١٣٣٣٨٢٣٨

مُوصِلُ الطُّلَّابِ

إِلَى قَوَاعِدِ الإِعْرَابِ

تأليف العلامة

خالد بن عبد الله الأزهري

(ت ٩٠٥هـ)

وعليه

حاشية شيخ الأزهر حسن العطار

(ت ١٢٥٠هـ)

باعتناء

لجنة التحقيق بجامعة الإمام أبي الحسن الأشعري

دار الضياء
للنشر والتوزيع
الكويت

دار الإمام الأشعري
للدراسات والنشر
داغستان

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة التَّحقيق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله تعالىٰ علىٰ وَافِرِ نِعمه وسَابغ عطائه، الذي ألطافه وآلاؤه مَوصُولة لا تنقطع، وصلىٰ الله وسلَّم علىٰ مُوصل رِسالة ربِّ العالمين، سيدنا محمد وعلىٰ آله وأصحابه أجمعين،

أما بعـــد:

لما كان عِلم النَّحو مِن أهم علوم الآلات، وكان هذا المتنُ وشَرْحُه مما لا يَستغني عنه الطالب في الترقِّي في هذا الفن، وهو فوق ذلك مِن المُقررات الدِّراسية في المعاهد الشرعية والجامعات.. أرادتْ دار الإمام الأشعري بداغستان أنْ تتشرَّف بخِدمته، وتُظهره في طبعةً حديثة مخدُومةٍ تَسرُّ عيون طُلَّاب العِلم وتَروِي ظمأ نفوسهم بالفوائد والنَّوادر والنِّكات المبثوثة خِلال الشَّرح والحاشية النَّفيسة التي أدرجناها في هذا الإصدار الجديد، وسيأتي الحديث عنها بمزيدٍ مِن التَّشويق.

قدَّر الله تعالىٰ أنْ يتم تحقيق نص «موصل الطلاب» علىٰ مرحلتين:

* **المرحلة الأولىٰ:** تمت فيه مُقابلة النَّص علىٰ ثَلاث نُسخٍ مخطوطة ونسخة داغستانية مطبوعة قديمًا في مطبعةِ عَاصِمة دَاغِستَان وقتها «تِمِيرْخَانْ شُورَه» مع إثبات الفروق التي تَمَّ العثور عليها خلال المقابلة بين النسخ.

* **المرحلة الثانية**: مضت الأيام وشغلتنا صوارف الدَّهر، وانصرف وقتنا وجهدنا في أعمال أخرىٰ كان لا بُدَّ منها، وبقي هذا العمل علىٰ حاله متوقفًا لمدة ثلاث سنوات تقريبا حتىٰ أَذِنَ الله تعالىٰ في مُعاودَة النَّظر في هذا العَمل، وكما يُقال: رُبَّ ضارةٍ نافعة، حيثُ وقفنا خِلال هذه الفترة التي توقف فيه عملنا عليه علىٰ مخطوطات أخرىٰ للكتاب بلغت (٧) مخطوطات، فقَرَّرنَا مع لجنة التَّحقيق في «جامعة الإمام أبي الحسن الأشعري الإسلامية» بداغستان أنْ نُعَاود مقابلتها مُستعينين بخمس نُسخٍ مُختَارة مِن بين جميع تلك النسخ الخطية التي حصلنا عليها، ومع الاستعانة بالنسخة الداغستانية التي سيأتي الكلام عليها عند وصف الأصول التي تمَّ الاعتمادُ عليها.

ثُمَّ خَطرَ لنا أنْ نبحثَ عن حاشية مُناسبة تُعين دَارِسي ومُدرِّسي هذا الكتاب، فوقع اختيارنا مُباشرةً ودون أدنىٰ تَردُّدٍ علىٰ حاشيةٍ قيمةٍ كثيرةِ الفوائد والنِكات، غَنيَّةٍ بالتَّحليلات والتَّوجيهات والتَّعقيبات، مما يُعين علىٰ شَحذِ ذهن الطَّالب وتُطلِعُه علىٰ مَباحث شَريفةٍ يَتطرَّقُ إليها المُحشي، خصوصًا وأنَّهُ ينقلُ كثيرًا عن حواشي مَن سبقه مِن العلماء المحققين مُقرِّرا أو ناقدًا، كيف لا يقع عليها اختيارنا وهي مِن تأليف يَراع شيخ الأزهر العلَّامَة المُحقِّق حَسن العَطَّار رحمه الله تعالىٰ وأعلىٰ مقامه في عِليين، وهو غني عن التَّعريف، وحواشيه ومؤلفاته سَارت بها الرُّكبان واشتهرت في البُلدان، وانتفعَ بها الشيوخ والشُبَّان، وما حاشيته علىٰ «شرح المحلي علىٰ جمع الجوامع» إلَّا خير مثال، فقد اشتهرت في داغستان والشيشان وإنغوشيا وغيرها مِن بلاد العجم، وما عُرف العلَّامة العطَّار في بلادنا إلَّا بحاشيته هذه، ولذلك أحببنا أن ننشر حاشيته علىٰ «موصل الطلاب» أيضًا، خصوصًا وأنَّ هذا الكِتاب كتابُ دَرسٍ

وتعليم يتخرَّج عليه الطلاب، وبعد البحث أكرمنا الله تعالىٰ بالوقوف علىٰ (٥) نُسخٍ خطية لحاشية العطار، أخترنا منها (٤) نُسخٍ لإخراج النَّص ثم المُقابلة، يأتي ذِكر وصفها في محله المناسب.

ثُمَّ لمَّا كانت «حاشية العطَّار» واسعةً وكبيرةَ الحَجم بالنِّسبة لـ«موصل الطلاب» وكانت تَستغرِقُ أغلَبَ حجم الصفحة مِن هامش الكتاب.. بَدَا لنا أنْ نَتَّبعَ طريقةَ النَّص المُختار في كلا النَّصين، نَصِّ «موصل الطلاب» ونص «حاشية العطار» بحذف الفروق بين النُّسخ التي تحصَّلت لدينا خِلال عملية المُقابلة، وذلك بعد اختيار النَّص الأمثل والأقرب مِن بين النُّسخ بعد بذل الجُهد المَقدُور عليه دون أن نُعيِّن النُّسخة الأمّ، وبذلك خَفَّ الهامش، وخصصنا أغلبه لحاشية العطَّار، ولم نُعلِّق علىٰ الحاشية بشيءٍ، وذلك خشية أنْ يكبر حجم الكتاب وتثقُل حواشيه وتكتظ الورقة بتقسيمها إلىٰ أربعة أقسام، فرجَّحنا جانب تخفيف حجم الكتاب، ليسهل علىٰ طالب العِلم اقتناؤه وحمله إلىٰ الدُّروس، ولأنَّ حاشية العطَّار كافيةٌ ووافية، فاكتفينا بتقسيم الصفحة إلىٰ قِسمين رئيسيين، ولم نُعلِّق في الهامش الثالث إلا نادرا جدا، إما ترجمةً لعَلَمٍ ورَدَ في نصِّ «موصل الطلاب» خصوصا، أو تخريجًا وشرحًا وإعرابا للشواهد الشعرية، ولم نَزِد علىٰ ذلك ما أمكننا، وتركنا التَّعليق علىٰ حاشية العطار رأسًا.

فالقِسم العُلوي: هو المخصص لنَصِّ كتاب: «موصل الطلاب إلىٰ قواعد الإعراب» المتن والشرح، ومُيِّز المتن بوضعه بين قوسين. والقِسم السفلي الذي يليه: وفيه أدرجنا حاشية العطار كامِلًا، ثم قسم التعليقات، وهو

المخصص للتعليق على موصل الطلاب.

نسأل الله سبحانه وتعالى أنْ نكونَ قد وُفِّقنَا في هذا العمل الذي نرجو أنْ يكون خِدمَة للعِلم الشريف وطُلَّابِه، وأنْ يجعله في مِيزان حسناتنا، والله ولي كل توفيق.

تعريف مختصر بالمتن والشروح والحواشي التي عليه

۞ **أمَّا المتنُ** فهو: «الإعراب عن قواعد الإعراب» وهو أَشهر مِن نارٍ علىٰ علم... يُعتبر مِن أنفع المختصرات وأَضبَطِها، وهو المتن الذي أَحدَث نُقلة في التأليف في هذا الفنَّ، حَصرَهُ مُصنِّفُه العلامة ابن هشام رحمه الله تعالىٰ في أربعة أبواب هي:

١ ـ في الجُملة وأحكامها.

٢ ـ في الجار والمجرور.

٣ ـ في تفسير كلمات يحتاج إليها المُعرب

٤ ـ في الإشارة إلىٰ عِبارات مُستوفَاة موجزة.

وقد كان العلامة النَّحويُّ الكبير جمال الدين ابن هشام مِن الذين جدَّدوا علم النحو، ورسموا له طريقا في التأليف، عندما لمس في كتب «أعاريب القرآن» ما يُشتِّتُ الفكر، ويبدد الغايات التعليمية، بالتكثر والتكرار والاستطراد والخلافات المذهبية... فأحسَّ بضرورة تحديد المنهج ورسم الأصول النظرية والعملية للتحليل الإعرابي في المفرد والجملة وما يشبهها من ظرف أو جار ومجرور... فعكف علىٰ الجانب الإعرابي مِن ميدان النحو، واستلخص عناصره الأساسية، وصنفها في مسائل متميّزة متناسقة، وضمَّها تحت أبوابٍ تُمثّل الوحدة والتساوق والتآلُف، وعقد لها عنوانا بدائيا يلخص الغاية والوسيلة وهو:

«الإعراب في قواعد الإعراب» في صفحات قليلة، فكانت نبتةً يانعة ورِسَالةً مُحكمة وافية؛ لأنها مقدمة موجزة هادفة، كانت نُواة مثمرة، ولَّدت نِتاجًا ضخما في هذا الميدان، ومثَّلت الحلقة الأولىٰ... وكل ذلك بعباراتٍ مُكثَّفة متراصّة جامعةٍ واختصارٍ بعيد متميّزٍ، مما جعل المؤرخين يطلقون علىٰ هذه المقدمة اسم: «القواعد الصغرىٰ» وما كتابه الضخم وعمله الأهمُّ «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب» إلَّا صادرا مِن منابع مُقدمة «قواعد الإعراب»[(١)].

وقد اهتمَّ العلماء بهذا المتن المتين، وكثرت عليه الشروح، وقد وقفتُ علىٰ أكثر مِن عشرين شرحا علىٰ هذا المتن المُبارك، ما بين مطبوعٍ ومخطوط ومذكور في التراجم والفهارس. نذكر منها:

* شرح عز الدين ابن جماعة، المُسمَّىٰ: **«أوثق الأسباب»**.

* شرح جلال الدين المحلي علىٰ قواعد الإعراب، وقف فيه عند الباب الرابع.

* شرح محي الدين الكافيجي علىٰ قواعد الإعراب.

* شرح سعد الدين التفتازاني المُسمَّىٰ: **«حل المعاقد في شرح كتاب القواعد»** وعليه حاشية: «العِقد النَّامي» لمحمد نُوري الأستَلّي، طبع عن دار نور الصباح.

* شرح زين الدين السخاوي، المُسمّىٰ: **«شرح الإعراب عن قواعد الإعراب»**.

(١) انظر: مقدمة الأستاذ الكبير الدكتور مازن المبارك لتحقيقه لكتاب: «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب» طبعة دار اللباب، فهذا الكلام مقتبس مِن مقدمته بشيء مِن الاختصار.

* شرح حاجي بابا إبراهيم الطوسي، المُسمّى: «**لطائف الإعراب في شرح قواعد الإعراب**».

* شرح محمد بن عبد الكريم العاكف، المُسمّى: «**كاشف القناع والنقاب بإزالة الشبه عن وجوه قواعد الإعراب**».

* شرح محمود بن إسماعيل بن عبد الله بن يوسف بن هشام، المُسمّى: «**توضيح الإعراب في شرح قواعد الإعراب**».

* شرح أحمد بن إبراهيم القاوقجي المعروف بالصابوني، المُسمَّى: «**أحسن الأسباب في شرح قواعد الإعراب**».

* شرح برهان الدين ابن أبي شريف الشافعي المصري، وهو أخو الكمال ابن أبي شريف المشهور.

* شرح محمد بن مصطفى القوجوي المشهور بـ: شيخ زاده، المتوفي سنة (٩٥٠ هـ).

* شرح عبد الله بن محمد بن أبي قاسم اليعمري التونسي أصلا، والمدني مولدا، والذي يظهر أن شرحه هذا هو أول شرح على «قواعد الإعراب» لأنه قريب العهد بابن هشام، حيث ولد سنة: (٦٣٩هـ) وتوفي سنة: (٧٦٩ هـ) ولكن لم أقف على هذا الشرح، فلعله لم يصلنا، أو لا يزال محبوسا ضمن بعض المكتبات الخاصة.

۞ **أما الشرح:** فهو «مُوصل الطلاب» وهو غنيٌّ عن التَّعريف لشهرته، وهو اسمٌ علىٰ مُسمًّىٰ، واسمه دالٌّ علىٰ فحواه، فهو يأخذ بيد الطالب أخذا حثيثا نحو التمكُّن مِن قواعد الإعراب، بأسلوب سهل مُيَسّر واضحٍ عُرِف به الشيخ خالد الأزهري في مصنفاته عامّةً، وهو شرح مزجيٌّ سَلِسٌ، تجد فيه حُسنَ الصياغة والترتيب، وعَرضَ الآراء مع نِسبتها لأصحابها بدقَّة، وحُسنَ توجيه كلام المصنف، مع الاعتماد علىٰ شواهد القرآن الكريم علىٰ طريقة ابن هشام، والاستعانة بالشواهد الشعرية للترجيح، ولا أدلَّ علىٰ فائدة الكتاب ومكانته مِن رَواجِه بين العُلماء الأفاضل وطلاب العلم، فقد لاقىٰ قبولًا واهتمامًا واضحا، فتعدَّدتْ عليه الحواشي والتقريرات، فمنها:

❊ «هداية أولىٰ الألباب إلىٰ موصل الطلاب إلىٰ قواعد الإعراب» وهي حاشية الشيخ الشنواني.

❊ وحاشية الشيخ المُدابغي علىٰ موصل الطلاب.

❊ حاشية الشيخ الزرقاني علىٰ موصل الطلاب.

❊ حاشية الخرشي علىٰ موصل الطلاب.

❊ حاشية عبد الله بن علي الدمليجي المشهور بـ: «سويدان» علىٰ موصل الطلاب.

❊ حاشية شيخ الأزهر حسن العطار.

❊ «تيسير الأسباب لمطالعة موصل الطلاب» وهي حاشية السيد مُحسن بن جعفر بُونمي، توفي سنة: (١٣٧٩ هـ) وقد طبع عن دار النور المبين، الأردن/ عَمان.

أما الحاشية: فيكفيك في معرفة مكانتها وقيمتها العلمية أنها مِن تأليف شيخ الأزهر في وقته العلامة حسن العطار، ذلك الإمام المُتفنِّن الرَّحالة، الذي جمع بين عِلم العرب وتحقيقات العجم، وواسع الاطلاع، وقد أرَّخ الشيخ العطار تاريخ الانتهاء مِن تأليفها وتبيضها بسنة: (١٢١١ هـ).

ومما يزيد في قيمة هذه الحاشية أنَّ العلامة العطار قد نقل فيها عن أهم شروح وحواشي موصل الطلاب مثل: شرح الكافيجي، وحاشية المدابغي والشنواني والزرقاني، فأتىٰ بالزبدة، ولم يكتف بمجرد النقل، بل كان ناقدا خبيرا، ومناقشا ثريًّا، وقد عقد مُقارنة بين شروح «قواعد الإعراب» المشهورة وبين «موصل الطلاب» في المقدمة، وكان يستدرك إذا اقتضىٰ الأمر ذلك بأدب بالغ، ويعالج المعضلات، ويحل المشكلات، ويضفي علىٰ عبارته حسن الأسلوب ودقة الأداء، ويظهر جليا مِن خلال الحاشية مدَّىٰ تفنُّنه حيث يعرج علىٰ المسائل المنطقية، ويُحلي كلامه بفوائد أدبية وتاريخية وبلاغية وألغاز نحوية، ويَعْرِضُ النِّكات علىٰ طريقة السؤال والجواب في كثير مِن الأحيان، وهي التي اشتهرت بطريقة «الفنقلة» ويُورد بعض المسائل منظومةً مِن تأليفه ليسهل علىٰ الطلاب حفظها، ويهتم بضبط المصطلحات بالحدود والتعريفات الدقيقة، وقد يناقش بعض التعريفات ويذكر الخلاف الواقع فيها، ويُعرِب كثيرا جُملًا مِن كلام الماتن والشارح مما يُعين الطَّالب علىٰ التَّمرُّن في ذلك.

وعلىٰ كُلٍّ لا نطيل عليك أيها القارئ الكريم هنا في سرد محاسن الحاشية وميزاتها، فها هي بين يديك، والنَّظر فيها مُتيسِّرٌ لديك بفضل الله

وكرمه، فدونك اغترف مِن هذه الحاشية الموسوعيَّة وانظر هل تجد لظمئكَ من ارتواءٍ؟!

وأتوجه بالشكر والتقدير للجنة التحقيق في دار الإمام أبي الحسن الأشعري لما بذلوه من جهد في هذا الكتاب، وأخص منهم: أبو شجاع أحمد بن حسين، وإسماعيل بن أصحاب علي الكندي، وعثمان بن علي حاج السسقي، وحاج مراد بن عيسىٰ المترادي، ومحمد بن إسماعيل دبير الكراطي، وفيض الله بن عز الدين الملطي، نفع الله بهم وكتب لهم القبول وجعل عملهم في ميزان حسناتهم.

ولا يفوتني هنا أن أشكر الشيخ محمد غازي الكلوي الداغستاني، الأستاذ بجامعة الإمام أبي الحسن الأشعري الإسلامية علىٰ ترشيحه لحاشية العلامة العطار وإبدائه النصائح، فجزاه الله تعالىٰ خيرًا.

وفي الخِتام أسأل الله سُبحانه وتعالىٰ أنْ يجعل هذا العمل ذا إخلاص وحُسن نية، وأن يختم لنا بالحُسنىٰ، والحمد لله أولا وآخرا.

وكتبه:

مُحَمَّد سَيِّد بن يَحْيَىٰ الدَّاغِسْتَانِيّ
أستاذ بجامعة الإمام أبي الحسن الأشعري الإسلامية
داغستان ـ خاسافيورت

في شهر ربيع الأنوار ٢١/٣/١٤٤٢
الموافق لـ: ٧/١١/٢٠٢٠م

ترجمة الإمام العلامة النّحوي ابن هشام الأنصاري صاحب المتن[1]

اسمه ونسبه:

هو أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري، سيبويه عصره، الإمام النحوي الكبير المشهور، والصالح الورع، ولقبه: جمال الدين.

مولده، ونشأته، وشيوخه.

ولد في القاهرة في ذي القعدة من عام (٧٠٨ هـ) ونشأ بها، ولَزِم الشهاب عبد اللطيف بن المُرحِّل، وتلا على ابن السَّرَّاج، وسمع على أبي حيان ديوان زهير بن أبي سُلمى، وحضر دروس التاج التبريزي، والتاج الفاكهاني، وحدَّث عن ابن جماعة بالشاطبية.

منزلته العليمة، وصِفاته:

أتقن العربية حتى فاق أقرانَه بل الشُّيوخَ، وتخصص بالنحو وملك فيه عبقرية وطريقة في التأليف تميّزت فيما بعد، واشتهر رحمه الله تعالى في حياته، وأقبل الناس عليه، فتخرَّج به جماعة مِن أهل مصر وغيرهم بعد أن

(١) مصادر الترجمة: «ذيول العِبر» و «الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة» للحافظ ابن حجر، و «بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة» للحافظ السيوطي، و «حسن المحاضرة»

تصدَّر للتدريس ونفع الطالبين.

قال عنه الحافظ ابن حجر: «وانفرد بالفوائد الغريبة، والمباحث الدقيقة، والاستدراكات العجيبة، والتحقيق البالغ، والاطلاع المفرط، والاقتدار على التَّصرُّف في الكلام، والمَلَكة التي كان يتمكَّنُ بها مِن التَّعبير عن مقصوده بما يريد مسهبا وموجزا، مع التواضع والبر والشفقة على الطلاب ودماثة الخلق ورقة القلب».

ومما يدلُّ على شهرته الواسعة، وأنَّ شهرته لم تقتصر على مصر، قول العلامة ابن خلدون عنه وهو مِن المغرب: «ما زلنا ونحنُ بالمغرب نسمعُ أنه ظهرَ بمصرَ عالمٌ بالعربيةِ يقال له ابن هشام أَنْحَى مِن سيبويه».

وقال عنه أيضا في مناسبة أُخرى: «إن ابن هشام على عِلمٍ يَشهَدُ بعلو قدره في صِناعة النحو، وكان ينحو في طريقته منحاة أهل الموصل الذين اقتفوا أثر ابن جني واتبعوا مصطلح تعليمه، فأتى مِن ذلك بأمرٍ عجيبٍ دالٍّ على قوة ملكته واطلاعه».

واشتهر رحمه الله تعالى بورعه وعِفَّته وحُسن سيرته واستقامته، وكان صبورا في طلب العلم مُداوِمًا عليه حتى آخر حياته رحمه الله تعالى.

ومِن أبنائه الذين أكملوا مسيرته: محمد بن عبد الله بن يوسف بن هشام، ولقبه: محبُّ الدين، النحوي ابن النحوي، ولد سنة: (٧٥٠ هـ) أخذ عن والده النحو وتقدَّم فيه حتى أصبح أوحد عصره في تحقيق النحو، قال السيوطي: سمعتُ شيخنا قاضي القضاة عَلَم الدين البلقيني يقول: كان والدي يقول: هو أَنحى مِن أبيه.

قرأ على والده وغيره، وأجاز له الإمام الكبير التقي السبكي، والعز ابن جماعة، والبهاء بن عقيل، والجمال الإسنوي وغيرهم، وروى عنه الحافظ ابن حجر.

❁ مَذهبُه الفِقهي:

كان ابن هشام مُتفقِّهًا على مذهب الإمام الشافعي، ثم تحنبل فيما بعد، قبل وفاته بخمس سنين تقريبا، وحفظ «مختصر الخِرقي» في فقه الحنابلة في أقلَّ مِن أربعة أشهرٍ، وهذا مما يدلُّ على ذكائه وقوة حافظته حتى أواخر حياته رحمه الله تعالى.

❁ مِن شعره:

وكان العلامة ابن هشام يقول الشعر الرائق، فمِن ذلك:

وَمَـن يَصْـطَبِر للْعِلـم يَظْفَـر بنَيلِـه ... وَمَن يخْطُبِ الْحَسْنَاء يَصْبِر عَلى الْبَذْل

وَمَن لم يذل النَّفس في طلب العُلى ... يَسِـيرًا يَعش دهرا طَويلا أَخا ذل

❁ مِن مؤلفاته:

«أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك» وهو مِن تآليفه التي اشتهرت وأبهرت العلماء.

«الإعراب عن قواعد الإعراب».

«شذور الذهب في معرفة كلام العرب» وله عليه شرح متداولٌ.

«قَطْرُ النَّدَى وبَلُّ الصَّدَى» وله عليه شرح مشهور متداول أيضا يتخرَّجُ عليه الطلاب.

«عُمدة الطَّالب في تحقيق صَرْف ابن الحَاجِب».

شرح البردة.

«مُغني اللبيب عن كُتب الأعَارِيب» وهو مِن كُتب الدَّرس.

«مُوقِد الأذهان ومُوقِظ الوَسْنَان» تعرَّض فيه لكثير مِن مشكلات النحو.

شرح القصيدة اللغزية في المسائل النحوية.

وغيرها مِن المُصنَّفات والرَّسائل النَّافِعة.

وفاته:

توفي رحمه الله تعالىٰ وأعلىٰ مقامه في ليلة الجُمعة الخامس مِن ذي القعدة سنة إحدىٰ وستين وسبعمئة من الهجرة (٧٦١ هـ) ودفن بعد صلاة العصر بمقبرة الصوفية بمصر.

ترجمة العلَّامة الشيخ
خَالد بن عبد الله الأزهري صاحب الشَّرح[1]

اسمه ونسبه:

هو خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن أحمد الجرجاوي، الأزهري، المصري، الشافعي، ولقبه: زينُ الدِّين، وكنيته: أبو الوليد، ويُعرف بـ: (الوقَّاد) العلامة النحوي الشهير.

مولده، ونشأته، وتلقِّيه العِلم:

ولد بجرجة مِن الصعيد سنةَ (٨٣٨ هـ) تقريبا، وتحوَّل وهو طفلٌ مع أبويه إلىٰ القاهرة، ثم حَفِظ القرآن، والعمدة، ومختصر أبي شجاع في فقه الشافعية، وخَدمَ في الأزهر وقَّادًا قبل اشتغاله بالعِلم، وذات يومٍ سقطتْ منه فتيلةٌ علىٰ كُرَّاس أحد الطلبة؛ فشتمَه الطالبُ وعيَّره بالجهل، فعزَّ عليه شتمه، فترك الوِقادةَ وأكبَّ علىٰ طلب العلم بعد أنْ جاوز العِقدَ الثالث، قيل: كان عمره عندما بدأ يشتغل بالعلم (٣٦) سنةً.

شيوخه، وبعض مَن أخذ عنه:

قرأ في العربية علىٰ يعيش المغربيِّ، وداود المالكي، والسنهوري،

(١) مصادر الترجمة: «الضوء اللامع في أخبار القرن التاسع» للحافظ السخاوي، و «شذراتُ الذَّهب في أخبار مَن ذَهب» لابن العماد، و «نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة» لمحمد الطنطاوي. «الأعلام» للزركلي، و «معجم المؤلفين» لكحالة.

ولازم الأمين الاقصرائي في العضد وحاشيته، وأخذ عن التقي الحصني علم المعاني والبيان والمنطق والأصول والصرف والعربية، وأخذ عن أبي العباس الشُّمُنّي قليلا، وقرأ علىٰ الجَوجَريّ وإبراهيم العَجلوني، والزين الأَبناسي، والزين المارداني، وسمع عن الحافظ السخاوي يسيرا.

وأخذ عنه عدد جيّدٌ مِن طلاب العلم منهم: القسطلاني، وابن هلال النحوي، والحطابي، وطائفة أخرىٰ غيرهم.

❁ تصانيفه:

بورك له في علمه وعمله، فصنَّف مؤلفاتٍ انتفع بها الطُّلاب شرقًا وغربًا، واشتهرت لإخلاصه، سواء كانت تأليفا مستقلا، أو شرحا، أو حاشية وتعليقا، منها:

«التصريح بمضمون التوضيح» وهو شرحٌ حافل، قال عنه ابن العماد: ما صُنِّفَ مثلُه، وبه نال تقدير العلماء، خُدِم شرحه هذا مِن قبل العلماء بالحواشي والتقريرات، منها حاشية الشيخ يس العُليمي الحمصي.

وشرح «قواعد الإعراب» لابن هشام، وهو كتابنا هذا «موصل الطلاب إلىٰ قواعد الإعراب»

وشَرح «الآجرومية».

وشرح «الكافية» لابن الحاجب.

وصنف «المقدمة الأزهرية في علم العربية» ثم وضع عليها شرحا. وعلىٰ شرحه علىٰ قواعد الإعراب والأزهرية حواش وتقريرات كثيرة للعلماء.

وله إعراب ألفية ابن مالك اسمه: «تمرين الطلاب في صناعة الإعراب».

وله شرحٌ على «الجزرية» في التجويد اسمه: «الحواشي الأزهرية في حل ألفاظ الجزريَّة» وآخر على نظم «البردة» سمَّاه: «الزبدة في شرح البردة»

وله أيضا: «الألغاز النحوية».

وله: «القول السامي على كلام عبد الرحمن الجامي» وهو تعليقٌ على كِتاب «الفوائد الضيائية» لعبد الرحمن الجامي المشهور في بلاد العجم.

۞ وفاته:

توفي رحمه الله تعالى وأجزل مثوبته عائداً مِن الحَجِّ في (بركة مكة) قليوبية سنة (٩٠٥ هـ).

ترجمة شيخ الأزهر العَلَّامة حسن العطار صاحب الحاشية[1]

❁ اسمه:

هو حسن بن محمد كتن المشهور بالعطَّار.

❁ ولادته:

ولد في القاهرة سنة (١١٨٢هـ) وهو مغربيُّ الأصل، وقد حدَّد تاريخ مولده بنفسه في منظومته النحوية، حيث ذكر أنه ألفها في يومين في شهر ذي القعدة سنة (١٢٠٢هـ) وأنَّ سِنَّه في هذا الحين كان عشرين عامًا، وذلك حيث يقول:

(١) **مصادر ترجمته**: ـ «الأزهر في اثنئ عشر عامًا» نشر إدارة الأزهر.
ـ «الأعلام» للزركلي ٢/٢٢٠.
ـ «شيوخ الأزهر» تأليف: أشرف فوزي ٢/٣٥ ـ ٤٠.
ـ «عجائب الآثار» للجبرتي، نشر لجنة البيان العربي.
ـ «كنز الجوهر في تاريخ الأزهر»، تأليف: سليمان رصد الحنفي الزياتي ص ١٣٨.
ـ «مشيخة الأزهر منذ إنشائها حتى الآن» تأليف علي عبد العظيم ١/٢١١ ـ ٢٢٧.
ـ «مظهر التقديس بذهاب دولة الفرنسيس» للجبرتي ص٢٥٠.
ـ إجازة الشيخ حسن العطار للشيخ حسن البيطار.
ـ كتاب «حسن العطار» للأستاذ محمد عبد الغني حسن، وهو ضمن سلسلة نوابغ الفكر العربي. طبع عن دار المعارف/ مصر.
ملاحظة: الترجمة في أصلها مأخوذة عن موقع دار الإفتاء المصرية، مع بعض تصرف، سواء كان اختصارا، أو زيادة في بعض المعلومات.

وألَّف في يومين عام الذي له غرب[1] جاء تاريخا بشهر أحد عشر
ومعذرةً يا صاحبي لمؤلفٍ له عشر أعوامٍ وعشر مِن العُمر

إلا أنَّ بعض المصادر لم تتنبَّه لهذا النص، وذكرت أنه ولد سنة: (١١٨٠ هـ) وبعضها ذكرت أنَّ مولِده كانَ سنة ١١٩٠هـ.

❁ نِسبته:

كان والد الإمام الشيخ حسن العطار ـ رحمه الله ـ عطَّارًا، فنُسِبَ الإمام إلىٰ مهنة أبيه، ولعل والده ـ رحمه الله ـ كان يُنْسبُ إليها أيضًا.

❁ نشأته، ومَراحِل تعلُّمه، وبعض شيوخه:

نشأ في كَنَف والده الشيخ محمد كتن، وكان عطَّارًا فقيرًا مُلِمًّا ببعض العلوم، فكان يستصحب ابنه معه إلىٰ حانوته ويعلِّمه البيعَ والشراء، ويُرسله في قضاء حاجاته، ولكن الإمام الشيخ حسن العطار ـ رحمه الله ـ وهو ما زال طفلا كان حادَّ الذَّكاء مشغوفًا بالعِلم، وواسع الآمال، فكانت تأخذه الغِيرة حين يرىٰ أتْرَابه يتَردَّدون علىٰ الأزهر لحفظ القرآن الكريم وللدَّراسة، فكان يتردَّدُ خِفْيَة إلىٰ الأزهر لحفظ القرآن الكريم حتىٰ حفظه في مُدَّة يَسيرة، وعَلِمَ أبوه بأمره، فأعانه علىٰ التَّعلُّم، فالتحق بالأزهر، وجدَّ في التحصيل علىٰ

(١) الغين بحساب الجُمَّل تعادل (١٠٠٠)، والراء (٢٠٠)، والباء (٢)، فيكون المجموع ١٢٠٢هـ. وحساب الجُمَّل: طريقة لتسجيل صور الأرقام والتواريخ باستخدام الحروف الأبجدية، حيث يعطىٰ لكل حرف رقم مُعيَّن يدلُّ عليه، فكانوا من تشكيلة هذه الحروف ومجموعها يصلون إلىٰ ما تعنيه من تاريخ مقصود وبالعكس كانوا يستخدمون الأرقام للوصول إلىٰ النصوص.

كبار المشايخ.

❁ مِن مَشايخه:

الشيخ الأمير، والشيخ محمد الصبَّان، والشيخ أحمد السجاعي، والشيخ عبد الله الشرقاوي، والشيخ عبد الله سويدان، والشيخ محمد عرفة الدسوقي، والشيخ محمد الشنواني، وغيرهم جمع كبيرٌ مِن كبار العُلماء، فظهر نُبوغه وغَزارة عِلمه وتنوع ثقافته في زمن قصير هيَّأه لتولي التدريس بالأزهر.

❁ اهتمامه بالعُلوم العصرية:

ولم يكتفي بالعلوم المألوفة في عصره، بل درس العلوم الهندسية، والرياضية، والفلكية، وتعمَّق في دراستها، قال عنه معاصره الشيخ شهاب الشاعر: «كان آية في حِدَّة النظر وقوة الذَّكاء، وكان يزورنا ليلًا في بعض الأحيان، فيتناول الكتاب الدقيق الخط الذي تعسر قراءته في وضَحِ النَّهار، فيقرأ فيه على ضوء السراج، وربما استعار مني الكتاب في مُجلدين فلا يَلبث عنده إلا أسبوعًا أو أسبوعين ويعيده إِلَيَّ وقد استوفى قراءته وكتب في طُرَرِهِ على كثير من مواضعه».

قال عنه تِلميذُه الشيخ رِفاعة الطهطاوي فيقول: كانت له مُشاركة في كثير مِن هذه العلوم ـ العلوم العصرية ـ حتى في العلوم الجغرافية، لقد وجدتُ بخطِّه هوامشَ جليلة على كتاب «تقويم البلدان» لإسماعيل أبي الفداء سلطان حماة... وله هوامش أيضًا وجدتها بأكثر التواريخ على طبقات الأطباء وغيرها، وكان يطلع دائمًا على الكتب المعربة من تواريخ وغيرها، وكان له

ولوع شديد بسائر المعارف البشرية.

وقد حملَهُ شغفُه بالمَعارِف والفنون علىٰ التطبيق العملي للمعارف التي تعلَّمها نظريًّا، فقد اشتغل بصناعة المزاول الليلية والنهارية، وأتقن الرصد الفلكي «الإسطرلاب» وسجل هذا في مؤلفاته إلىٰ جانب الطِّب والتَّشريح، وبهذا تعددت مواهبِه وتنوعتْ مَداركه حتىٰ أصبح شبيهًا بالموسوعات العلمية التي تتناول جميع الفنون، وقد أعانته علىٰ ذلك رَحلَاتُه العديدة بالدَّاخل والخارج، واتصاله الوثيقُ بعلماء الحَمْلة الفرنسية، ومشاهدته التَّجارب العلمية التي باشرها هؤلاء العلماء.

وقد اجتهد الشيخ العطار ـ رحمه الله ـ في تحصيل العِلم، ووسع دائرة ثقافته العلمية حتىٰ شملت المنقول والمعقول، وتصدَّر للتدريس في سِنٍّ مبكرةٍ، وبدأت الأنظار تتجه إليه.

۞ خُروجه مِن القَاهرة بسبب الاحتلال الفرنسي:

ولما داهمت الحملة الفرنسيةُ مصرَ سنة: (١٢١٣ هـ) لم يُطق البقاء بالقاهرة؛ ففر إلىٰ أسيوط حيث وجد الأمن والحُريَّة، وإن كان شوقه إلىٰ القاهرة قد برح به، وما قاساه في الغُرْبَة قد أحزنه وأفزعه، هذا إلىٰ ما كابده في سبيل كسب رِزقه، وما قاساه مِن أهوال الطَّاعون الذي انتشر بأسيوط، فصرع الآلاف وأفزع الباقين.

وقد عبَّر عن هذه الأحداث في مسهبة كتبها إلىٰ صديقه المؤرخ الجبرتي قال فيها: «تلك شؤون طال بها العهد، وانجرَّ عليها ذيل الحوادث وامتد، وما كنت أوثر أن يمتد بي الزمن حتىٰ أرىٰ الأسفار تتلاعب بي كالكرة في ميدان

البلدان... حصل لي القهر بخروجي من القاهرة واغبر أخضر أيامي الزاهرة، وقد ألجأتني خطوب الاغتراب واضطرتني شؤون السفر الذي هو قِطعة من العذاب إلىٰ التقلُّب في قوالب الاكتساب، والتلبُّس بتلبيس الانتساب، وأخفي معالم المجيء والذهاب »

عودته إلىٰ القاهرة واتصاله ببعض علماء الحملة:

ثم عاد إلىٰ القاهرة بعد مُدة، واتصل بناسٍ من الفرنسيين، وتعرف علىٰ بعض علماء الحملة، واطلع علىٰ ما في كتبهم، فكان يستفيد منهم الفنون المُستعملة في بلادهم، ويُفيدهم اللغة العربية.

وبهذا جمع الشيخ الإمام حسن العطار ـ رحمه الله ـ بين الثقافة الغربية والثقافة العربية الإسلامية، واستفاد مِن خبراته العديدة والأحداث المثيرة ـ التي أصابت وحلَّت بالبلاد ـ أعظم استفادة، ولا شيء يُكَوِّن الرِّجال مثل مُقاساة الشدائد واحتمال النَّكبات ومُصارَعة الأهوال.

رحلاته:

ثم أضاف إلىٰ هذا رَحلاته العديدة إلىٰ الخارج، فقد أتقن اللغة التركية، وألَمَّ بالفرنسية، واختلط بكثير مِن العلماء النَّابهين مِن عربٍ وأتراك وفرنسيين، فزادت ثروته الثقافية نماء واتِّساعًا وعُمقًا.

أما سبب رحلاته الخارجية فنُرجِّحُ أنه راجعٌ إلىٰ طُغيان الفرنسيين وجبروتهم وتنكيلهم بالشَّعب، بعد أن تعددت ثوراته ضدهم، فهاجر الشيخ الإمام إلىٰ مكة للحج، ثم سافر منها إلىٰ معان، ثم الخليل فالقدس بفلسطين،

ورحل إلىٰ الشام، فأقام بدمشق في المدرسة البدرية، وطلب منه أهل العلم في دمشق قراءة «شرح الأزهرية» فدرسهم رجاء نفعهم، ثم رحل إلىٰ ألبانيا حيث استقر بمدينة «أشكور» مدة.

❁ **عودته إلىٰ القاهرة بعد خروج الفرنسيين، وعمله علىٰ تجديد المناهج:**

وأخيرًا عاد إلىٰ القاهرة بعد جلاء الفرنسيين عنها، فلفت إليه الأنظار لتنوع ثقافته وتعدد مواهبه، فقد كان متعمقًا في العلوم الدينية واللغوية، وكان عالما فلكيًّا ورياضيًّا، وكان إلىٰ هذا أديبًا وشاعرًا معدودًا في طليعة الأدباء والشُّعراء في عصره، ولهذا عهد إليه بإنشاء جريدة الوقائع المصرية والإشراف علىٰ تحريرها، فكانت فُرصةً لإظهارِ آثاره النثرية وروائعه الشعرية، وكانت الوقائع المصرية منبرًا أعلن فوقه آراءه في الدَّعوة إلىٰ التَّجديد في مناهج التربية والتعليم، وإلىٰ مناداته بإدخال العلوم الحديثة، والعلوم المهجورة بالأزهر إلىٰ مناهجه.

فطالب بدراسة الفلسفة، والجغرافيا، والتاريخ، والأدب، والعلوم الطبيعية، كما طالب بالرجوع إلىٰ أمهات الكتب العلمية، وعدم الاقتصار علىٰ المتون والحواشي المتأخرة، بل الترقي بالطالب حتىٰ يصل إلىٰ مرتبة كتب المتقدمين العالية.

وكان شعار الشيخ: إن بلادنا لا بد أن تتغير أحوالها ويتجدد بها مِن المعارف ما ليس فيها، ولم يكن شعارًا نظريًّا فحسب، بل طبقه تطبيقًا علميًّا، فدرَّس وألَّف في فنون شتَّىٰ لم تكنْ مَطرُوقةً في عهده، ثم وجَّه تلاميذه إلىٰ التجديد فيما يعالجونه مِن أبحاث ودراسات حتىٰ ولو كانت تتناول

موضوعات قديمة، فقد نجح في إدخال الدراسات الأدبية بالأزهر على يدي تلميذه محمد عياد الطنطاوي، وهو الذي أشار بإرسال تلميذه النجيب رفاعة الطهطاوي إلى فرنسا، وهو الذي وجهه وأرشده إلى استيعاب ما يمكن استيعابه من آثار الحضارة الفرنسية، وأشار عليه بتدوين كل ما يشاهده أو يعرفه أو يسمع عنه فكانت نتيجة التوجيهات أن أَلَّف الطهطاوي كتابه (تخليص الإبريز في تلخيص باريز).

وقد أحبَّ الشيخ العطار تلميذه رِفاعة الطهطاوي حبًّا كبيرًا؛ لما آنسهُ فيه من الذَّكاء والنَّجابة فقرَّبه إليه وأحاطه برعايته، وكان رِفاعة يتردد على بيت شيخه يقرأ عليه بعض كتب العلوم الحديثة، وكان يتلو على شيخه ما نظمه مِن قصائد شعرية، فيلقى منه التشجيع وحسن التوجيه.

وهكذا كان الشيخ يرعى تلاميذه النابهين، ولم يكن يكتفي بالتوجيه والإرشاد، بل كان يعطي القدوة مِن نفسه، فاشتغل بالآداب شعرًا ونثرًا، وصنَّف فيها كثيرًا مِن روائع الشِّعر وفصول النثر والمقامات، وألَّف في المنطق والفلك والطب والطبيعة والكيمياء والهندسة، وقام بتدريس الجغرافيا والتاريخ بالأزهر وخارج الأزهر، وكان يتناول الموضوعات القديمة بأسلوب جديد مشوق، فقد لاحظ أن تفسير البيضاوي كاد يكون مهجورًا في الأزهر، فقام بقراءته والتعليق عليه بطريقة مُشوقة جذبت إلى حلقته كثيرًا مِن العلماء والطلبة، فكان إذا بدأ درسه ترك كبار العلماء حلقاتهم وأقبلوا عليه مستزيدين مِن عِلمه الفيَّاض، ودفع تلميذه الأديب محمد عياد الطنطاوي ليشرح مقامات الحريري بأسلوبه الأدبي البليغ، كما دفع تلميذه الطهطاوي لتدريس الحديث والسُّنَّة بطريق المحاضرات، فكان ذلك مثار إعجاب العُلماء.

أخلاقه:

كان الإمام الشيخ حسن العطار ـ رحمه الله ـ يتمتَّع بشخصية قويَّة، وعزيمة ماضية، وأخلاق حميدة، وأدب جمٍّ، وتعمّقٍ في العلوم، نرىٰ هذا في نشأته حيث رفض الإقامة بالقاهرة حينما عصف بها الفرنسيون فهاجر إلىٰ أسيوط، ثم بعد ذلك هاجر إلىٰ الشام، ثم إلىٰ إسطنبول، ثم إلىٰ ألبانيا، ولم يعد إلا بعد رحيل الفرنسيين عن مصر، وكان الشيخ لبقًا في معاملاته مع الحُكَّام. قال عنه أحمد تيمور باشا: كان الشيخ العطَّار عالمًا جليلا ذائع الصيت في مصر وسائر الأقطار العربية والشرقية، وأديبًا فريدًا، وشاعرًا مجيدًا، وكان مع ما اتصف به مِن حميد السجايا طيب الخلال، متواضعًا كريمًا زاهدًا وجيهًا، أينما توجه وحيث أقام. وقد ظهرت آثاره العلمية وشمائله الخلقية في تلاميذه الأعلام أتم ظهور.

بعض تلامذته:

* رفاعة بك بن بدوي الطهطاوي، السابق الذكر، من تلاميذه المُقربين.

* محمد عيَّاد الطنطاوي، ومما يعرف عنه أنه تولىٰ التدريس في معهد اللغات في روسيا.

* محمد بن محمد السنباوي المالكي، المشهور بـ الأمير الصغير، وهو ابن العلامة الأمير الكبير صاحب الحاشية علىٰ شرح الشيخ عبد السلام علىٰ الجوهرة.

* حسن بن إبراهيم البيطار الدمشقي.

※ حسن بن علي قويدر الخليلي الشافعي، وله شرح منظومة العطار في النحو.

※ أحمد عارف حكمت الرومي الحنفي، قاضي القدس والمدينة ومصر، وتولى مشيخة الإسلام في عاصمة الخلافة العثمانية. وغيرهم كثير.

مؤلفاته:

كان الإمام الشيخ حسن العطار ـ رحمه الله ـ واسع المعرفة، عميق الثقافة، غزير الإنتاج، وسنذكر هنا بعض مصنفاته:

※ حاشية العطار على «الجواهر المنتظمات في عقود المقولات» والمتن والشرح لشيخه أحمد السجاعي المتوفى سنة ١١٩٧هـ.

※ حاشية العطار على «التهذيب» للخبيصي، وهو شرح على تهذيب المنطق والكلام لسعد الدين التفتازاني المتوفى سنة ٧٩٣هـ، في علم المنطق، وهي حاشية مشهورة عظيمة النفع يهتم بها طلبة هذا الفن.

※ حاشية العطار على شرح «إيساغوجي» في المنطق لأثير الدين المفضل بن عمر الأبهري المتوفى سنة ٦٣٢هـ.

※ حاشية العطار على شرح العصام على «الرسالة العضدية».

※ حاشية العطار على كتاب «نيل السعادات في علم المقولات» لمؤلفه محمد بن محمد البليدي، المعروف بالشريف البليدي، المتوفى سنة ١١٧٦هـ.

※ حاشية على شرح الشيخ خالد الأزهري على متن «الآجرومية».

* شرح السمرقندية في علم البيان.

* منظومة العطار في علم النحو وأبياتها خمسون بيتًا، وهي التي شرحها تلميذه الشيخ حسن قويدر الخليلي المتوفىٰ سنة ١٢٦٢هـ.

* «إنشاء العطار» في المراسلات والمخاطبات وكتابة الصكوك والشروط مما يَحتاج إليه الخاص والعام.

* «مظهر التقديس بذهاب دولة الفرنسيس» اقتبس منه الجبرتي كتابه المعروف بهذا الاسم.

* «رسالة في كيفية العمل بالإسطرلاب والرُّبعين المقنطر والمُجيَّب والبسائط» ـ وهي آلات رصد فلكية ـ.

* رسائل في الرمل والزيراجة والطب والتشريح وغير ذلك.

* جمع وترتيب ديوان ابن سهل الأندلسي.

* شرح كتاب «الكامل» للمبرد، أشار إليه المؤلف في قصيدته الطائية في وصفه لجمال الطبيعة بدمشق.

* ثلاث مقالات طبية في الكي والفصد والبط.

* وله حاشية علىٰ «نخبة الفكر» في مصطلح الحديث للحافظ ابن حجر العسقلاني، وقد طبع حديثا عن دار الإحسان في مصر.

* وله حاشية مشهورة علىٰ شرح المحلي «البدر الطالع علىٰ جمع الجوامع» في أصول الفقه.

* وله حاشية على «نتائج الأفكار» للبركوي.

* وله شرح على «السلم المنورق» في علم المنطق، والذي يظهر أنه من أوسع الشروح على هذا المتن، ولا يزال مخطوطا!

* وله بعض الرسائل في علم الكلام لم تطبع بعد فيما أعلم. وغيرها مِن الكتب والمؤلفات والرسائل النافعة.

ولايته للمشيخة:

وقد نال الشيخ حسن العطار ـ رحمه الله ـ شهرة ذائعة حتى قبل ولايته لمشيخة الأزهر، ولما خَلا منصب شيخ الأزهر سنة (١٢٤٦هـ) بعد وفاة شيخها أحمد الدمهوجي وكان لم يمض على توليه المشيخة إلَّا ستة أشهر فقط رحمه الله تعالى، كان الشيخ حسن هو المُرشَّح البارز لهذا المنصب، فولَّاه محمد علي بك هذا المنصب الكبير لثقته التامة به، ولما يتمتع به مِن علم غزير وأدبٍ جَمٍّ، وثقافة عميقة، وبلاغة مرموقة، فظل شيخًا للأزهر حتى توفي رحمه الله تعالى.

وفاته:

توفي الإمام الشيخ حسن العطار ـ رحمه الله ـ سنة (١٢٥٠هـ) في القاهرة، بعد أنْ مَلأ العُقولَ والأسماع بآثاره الأدبية والعلمية، وبعد أن ربَّى طائفة مرموقةً مِن كبار العلماء والباحثين، رحمه الله تعالى وأعلى مقامه في عليين.

١ ـ المخطوطات والأصول المعتمدة في تحقيق نص متن «الإعراب عن قواعد الإعراب»

١ ـ النسخة الأولى، رمزها: (أ)

وهي مطبوعة تركية قديمة باسم: (مُقيّد قواعد الإعراب) على الطريقة العثمانية القديمة في إخراج المتون العلمية وعلى حواشيها تقيدات وتعليقات مختارة، طُبعت سنة (١٣١٧هـ) في مطبعة محمود بك، برقم ٩٤١. وهي نسخة مضبوطة، جميلة الخط، عدد لوحاتها (١٨)، في كل صفحة (١٣) سطرًا.

٢ ـ النسخة الثانية، رمزها: (ب)

وهي نسخة حسنة، عليها تصحيحات، عدد أوراقها (١٨) ورقة، عدد الأسطر في الصفحة الواحدة (١٥) سطرا، تاريخ نسخها: (١١٢٩ هـ) وهي محفوظة في المكتبة الأزهرية برقم: (١٤٤١١) رسالة رقم (١).

٣ ـ النسخة الثالثة، رمزها: (ج)

نسخة جيدة واضحة الخط، عليها بعض التصحيحات والإضافات، اسم الناسخ: حسين بن مصطفى، عدد أوراقها: (١٥) عدد الأسطر في الصفحة (١٥)، محفوظة في المكتبة الأزهرية برقم: (٤١٧١٤).

٤ ـ النسخة الرابعة، رمزها: (د)

وهي مطبوعة داغستانية قديمة، صدرت سنة (١٩١٥ م) عن المطبعة الإسلامية في تميرخان شوراه لصاحبها محمد ميرزا ماورايوف، وهي نسخة

مضبوطة، حسنة الخط جدا، وتقع في (٤٣) صفحة، في كل صفحة (١٠) أسطر، وحولها تقيدات وحواش مختارة على طريقة النسخة الأولى التركية (مقيد الإعراب).

٥ - النسخة الخامسة، ورمزها: (هـ)

وهي نسخة مقروءة مخدومة بالتصحيحات والتقيدات، عليها تملك باسم: علي حسن سلام الطيبي، ومحمد الفوي المكي، عدد أوراقها (١٤) وعدد الأسطر (١٧) في الصفحة، محفوظة في المكتبة الأزهرية برقم: (٤١٠٢٢)

٦ - النسخة السادسة: ورمزها: (و)

وهي نسخة حسنة واضحة نظيفة، خالية عن التعليقات والحواشي، كتبت ضمن إطار بلون أحمر في كل صفحة، تاريخ نسخها: (١١٨٣ هـ) اسم الناسخ: عبد الله محمد، عدد أوراقها: (١٩) عدد الأسطر: (١٣) محفوظة في المكتبة الأزهرية تحت رقم: (١٣٣٤٨٢)

٧ - نسخة واضحة، مُيِّزت فيها العناوين والأقسام باللون الأحمر، وكتبت المتن ضمن إطار في كل صفحة باللون الأحمر، عدد أوراقها: (١٦) عدد الأسطر: (١٥) عليها بعض التصحيحات الإضافية مزيلة بكلمة (صح) تاريخ نسخها: (٩٨٢ هـ) اسم الناسخ: فخر الدين بن محمد الحنفي. محفوظة في المكتبة الأزهرية تحت رقم: (٣٤٧٦٣) رسالة رقم (٢).

ملاحظة: هذه الرموز تم استخدامها فقط في مقابلة المتن المستقل الموضوع في بداية الكتاب قبل الشرح.

٢ ـ المخطوطات والأصول المُعتمدة في تحقيق نَصِّ «مُوصِل الطُّلَاب إِلَى قَواعِد الإِعْرَاب»

١ ـ النسخة الأولى:

مخطوط كامل لا نقص فيه ولا خرم، خطها حسنٌ معتاد، مُيِّز فيها المتن باللَّون الأحمر، وفي القِسم الأخير مِن المخطوط كُتب المتن بالأسود لكن وُضِع عليه خَطٌّ أحمر لتميز المتن عن الشرح، وعليها بعض الحواشي والتقريرات. عدد الأسطر في الصفحة الواحدة: (١٩) سطرا. عدد الكلمات في السطر: (٩) كلمات غالبا.

أوله: هذا شرح لطيف على قواعد الإعراب سألنيه بعض الأصحاب يحل المباني ويبين المعاني سميته موصل الطلاب......

آخره: ومِن الله أستمد التَّوفيق والهداية إلى أقوم طريق بمنه وكرمه فختم كتابه بما ابتدأ به والحمد لله رب العالمين.

اسم الناسخ: مُسلم بن أحمد.

تاريخ النسخ: ٩٧٩ هـ. الأوقاف: محمد أمين، أوقف على طلبة العلم بالجامع الأزهر.

التملكات: مسلم بن أحمد، تاريخ التملكات: ٩٧٩ هـ

عدد الأوراق: ٤٣/ **عدد الأسطر**: ٢٢/ **القياس**: ١٨ × ١٣٫٥/ **عدد المجلدات**: ١.

أرقام الحفظ: محفوظ في المكتبة الأزهرية، برقم: (٣١٦ نحو) ٢١١٩.

٢ - النسخة الثانية:

مخطوط كامل، كُتب بخط واضحٍ نُسخي جميل، وهي نسخة متأخرةٌ نِسبيا، مُيّز فيها المتن بلونٍ قريبٍ إلىٰ البرتقالي، في بدايتها بعض الحواشي القليلة والتقريرات، لكنها خلت عنها بعد اللوحة السابعة، **عدد الأسطر في الصفحة**: ١٧ سطرا. **عدد الكلمات** في السطر الواحد: من ٦ إلىٰ ٧ غالبا.

أوله: هذا شرح لطيف علىٰ قواعد الإعراب سألنيه بعض الأصحاب يحل المباني ويبين المعاني سميته موصل الطلاب....

آخره: الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام علىٰ سيدنا محمد خاتم النبيين والمرسلين وعلىٰ آله وصحبه أجمعين.

تاريخ النسخ: ١٢٣٧ هـ.

الأوقاف: أحمد الرفاعي، أوقف علىٰ المشتغلين بالعلم. **تاريخ الوقف**: ١٣٢١ هـ. **التملُّكات**: محمد أمين العلي، تاريخ التملكات: ١٢٤٧ هـ

عدد الأوراق: ٧١/ **عدد الأسطر**: ١٧/ **القياس**: ٢١٫٥ × ١٦/ **عدد المجلدات**: ١.

مكان وأرقام الحفظ: محفوظ في المكتبة الأزهرية، برقم: (١٤٩٦ نحو) ١٥٨٦٥.

٣ ـ النسخة الثالثة:

مخطوط كامل لا نقص فيه، كتب بخط مُعتاد مقروء، وهي نسخة متقدمة نسبيا، مُيِّز فيها المتن باللون الأحمر، عليها بعض التعليقات والحواشي على الهوامش من بداية الكتاب وحتى نهايته. **عدد أسطرها:** (٢٥) سطرا، **عدد الكلمات:** (٨) كلمات غالبا، وهي الرسالة الأولى ضمن مجموعٍ يليها كتاب: إعراب الآجرومية.

أوله: هذا شرحٌ لطيف على قواعد الإعراب سألنيه بعض الأصحاب يحل المباني ويبين المعاني سميته موصل....

آخره: ومِن الله أستمد التوفيق والهداية إلى أقوم طريق بمنه وكرمه فختم كتابه بما ابتدأ به والحمد لله رب العالمين.

تاريخ النسخ: ٩٨١ هـ.

الأوقاف: منصور بن سعيد، أوقف على طلبة العلم.

التملكات: منصور بن سعيد

عدد الأوراق: ٣٨. **عدد الأسطر:** ٢٥. **القياس:** ٢١ × ١٥،٥، **عدد المجلدات:** ١

مكان وأرقام الحفظ: المكتبة الأزهرية. (٥٤٨ نحو) ٣٤٧٤، رسالة رقم: ١.

٤ ـ النسخة الرابعة:

مخطوطٌ كامل لا خرم فيه، وهي نسخة متقنة، زُيِّنَت بحركات الإعراب، مُيِّز المتن فيها باللون الأحمر، وعليها حواشٍ وتعليقات نافعة، فهي نُسخَةٌ مخدومةٌ مُصححة، عدد الأسطر: (١٩) سطرا، عدد الكلمات في السطر الواحد: (٨) كلمات غالبا.

أوله: هذا شرح لطيف على قواعد الإعراب سألنيه بعض الأصحاب يحل المباني ويبين المعاني سميته موصل.....

آخره: والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على سيد المرسلين وخاتم النبيين محمد وآله وصحبه أجمعين آمين.

الناسخ: عبد الرحيم محمد الطخبخي.

تاريخ النسخ: ١٠٠٢ هـ.

التملكات: أحمد بن جمال الدين الموقع

عدد الأوراق: ٤٧/ **عدد الأسطر**: ١٩/ القياس: ٢٠ × ١٥,٥/ عدد المجلدات: ١

مكان وأرقام الحفظ: المكتبة الأزهرية. برقم: (٨٣٩٣ نحو) ١٣٢٣١٤ دمياط.

٥ - النسخة الخامسة:

مخطوط كامل، خطها دقيق، كُتب بخط مُعتاد، مُيِّز المتن فيها باللون الأحمر، عليها بعض التعليقات القليلة، وزُيِّنت بحركات الإعراب، **عدد أسطرها**: (٢٣) سطرا، **وعدد الكلمات في السطر**: من ١٠ إلى ١١ كلمة غالبا.

أوله: هذا شرح لطيف على قواعد الإعراب سألنيه بعض الأصحاب يحل المباني ويبين المعاني سميته موصل...

آخره: ومن الله أستمد التوفيق والهداية إلى أقوم طريق بمنه وكرمه فختم كتابه بما ابتدأ به والحمد لله رب العالمين.

الناسخ: خضر بن حسن.

تاريخ النسخ: ٩٩٩ هـ.

التملكات: عيسى بن مسعود البُرُلسي. **تاريخ التملكات**: ١١١٧ هـ

عدد الأوراق: ٣٣، **عدد الأسطر**: ٢٥، **القياس**: ٢٠,٥ × ١٥,٥، **عدد المجلدات**: ١

مكان وأرقام الحفظ: المكتبة الأزهرية. برقم: (٧١٣٩ نحو) ٩٧١٧٢ المغاربة.

٦ - النسخة السادسة:

نُسخة تميرخان شوره، طُبعت سنة: (١٩١٢ م) وهي النُّسخة الأشهر في بلادنا، وعليها الاعتماد غالبا، فهي نسخة مصححة ومخدومة من قِبل علماء داغستان، تم فيها إرجاع الضمائر بوضع رموزٍ على الضمير وإلى ما يعود عليه على الطريقة القديمة، وعليها حواشٍ مُتنوعة اختارها العلماء بذوقهم العِلمي الرفيع، وهي نُسخة جميلة الخط جدا، مُيِّز المتن فيها بوضعه بين قوسين واللون الأحمر.

عدد صفحاتها بترقيم المطبعة: (١٠٤)

عدد أسطرها: (١٦) سطرا، وعدد الكلمات في السطر الواحد غالبا: (٩ ـ ١٠) كلمات.

الناسخ: حَسن الغَزانُشي الداغستاني.

سنة النَّسخ: في شهر ذي الحجة، سنة ١٣٣٠ هجرية.

وقد طُبعت على نفقة العالم جلال الدين بن بُولات التّرغوليّ الداغستاني كما كُتب على طرته. رحم اللهُ المؤلِّفَ والشَّارحَ والعُلماءَ المحشين والطابع والممول وجميع مَن شارك في نَشر العِلم.

٣ ـ المخطوطات والأصول المعتمدة في إخراج نص: «حاشية العطار على موصل الطلاب»

١ - النسخة الأولى:

مخطوط كامل لا نقص فيه، وهي نسخة أنيقة حسنة الخط، كتب بخط نُسخي جميل، عدد أسطرها: (٢٥) سطرا في الصفحة. عدد كلماتها في السطر: (١٢) كلمة غالبا، وهي نسخة مُتقِّدمةٌ نسبيا، كُتبت في عصر المؤلف بعد وفاته بعِدَّةِ سنواتٍ.

أوله: هذا ما أشرقت به مرآة الخاطر وسمح به الذهن الفاتر من عبارات تتضمخ بعبيرها رياض الطروس ويشرق...

آخره: رحم الله والدينا ومشايخنا وإخواننا وأحبابنا ورزقنا وإياهم سعادة الدارين بجاه محمد ﷺ.

الناسخ: خليل عمر الشافعي.

تاريخ النسخ: ١٢٥٨ هـ.

الأوقاف: أحمد الرفاعي، أوقف على المشتغلين بالعلم، تاريخ الوقف: ١٣٢١ هـ، **التملكات**: خليل عمر الشافعي.

عدد الأوراق: ٩٢، **عدد الأسطر**: ٢٥، **القياس**: ٢٣ × ١٦,٥، **عدد المجلدات**: ١.

مكان وأرقام الحفظ: المكتبة الأزهرية، (١٤٥٩ نحو) ١٥٨٢٨.
الأعلام (٢/ ٢٢٠)، فهرس الأزهر (٤/ ١٨١).

٢ - النسخة الثانية:

نسخة كاملة جيدة، كتبت بخط نسخي، فيها بعض الأخطاء والتصحيفات، عدد أسطرها في الصفحة: (٢٧) عدد الكلمات في السطر: (١٠) كلمات غالبا.

أوله: هذا ما أشرقت به مرآة الخاطر وسمح به الذهن الفاتر من عبارات تتضمخ بعبيرها رياض الطُّروس ويشرق...

آخره: والدينا ومشايخنا وإخواننا وأحبابنا ورزقنا وإياهم سعادة الدارين بجاه سيدنا محمد ﷺ.

الناسخ: محمد بن إبراهيم بن إسماعيل السبكي.

تاريخ النسخ: ١٢٧٧ هـ؟

الأوقاف: أوقف على طلبة العلم بالأزهر خاصةً.

عدد الأوراق: ١١٤، **عدد الأسطر**: ٢٧، **القياس**: ٢٣ × ١٦، **عدد المجلدات**: ١

مكان وأرقام الحفظ: المكتبة الأزهرية. برقم: (٤٧٠١ نحو) ٦٨٢٣٤.

٣ - النسخة الثالثة:

نسخة كاملة لا نقص فيها، وكُتبت بخط نسخي رائق واضحٍ جدا، وهي نسخة أنيقة حسنة، وزُيّنت كاملًا بحركات الإعراب، عدد أسطرها في الصفحة الواحدة: (٢١) سطرا. وعدد الكلمات في السطر: (٩) كلمات غالبا. وهي أفضلُ النُّسخ التي حصلنا عليها من حيث الوضوح وجمال الخط وتشكيل الكلمات وضبطها.

أوله: هذا ما أشرقت به مرآة الخاطر وسمح به الذهن الفاتر من عبارات تتضمخ تعبيرها رياض الطروس ويشرق...

آخره: رحم الله والدينا ومشايخنا وإخواننا وأحبابنا ورزقنا وإياهم سعادة الدارين بجاه محمد ﷺ.

الناسخ: مهدي الكرداسي.

التملكات: أحمد عطائي السلموني. **تاريخ التملكات:** ١٢٥٣ هـ

عدد الأوراق: ١٦٣، **عدد الأسطر:** ٢١، **القياس:** ٢٣ × ١٩٫٥، **عدد المجلدات:** ١

مكان وأرقام الحفظ: (٢٦٣٦ نحو) ٣٣٦٥٧ حليم. الأعلام (٢/ ٢٢٠)، فهرس الأزهر (٤/ ١٨١).

٤ ـ النسخة الرابعة:

نسخة كاملة جيدة، كُتبت بخط نسخي جميل واضح، وحُلِّيت كلمة: (قوله) بداية كل حاشية باللون الأحمر. عدد أسطرها: (٢٥) سطرا، وعدد كلمات السطر: (١٠ ـ ١١) كلمة غالبا، وتقع ضمن مجموع، وهي الرسالة الأولىٰ في هذا المجموع.

أوله: هذا ما أشرقت به مرآة الخاطر وسمح به حسن الذهن الفاتر من عبارات ينضح تعبيرها رياض الطروس...

آخره: رحم الله والدينا ومشايخنا وإخواننا وأحبابنا ورزقنا وإياهم سعادة الدارين بجاه محمد ﷺ.

عدد الأوراق: ١٠٧، **عدد الأسطر**: ٢٥، **القياس**: ٢٣ × ١٦,٥، **عدد المجلدات**: ١.

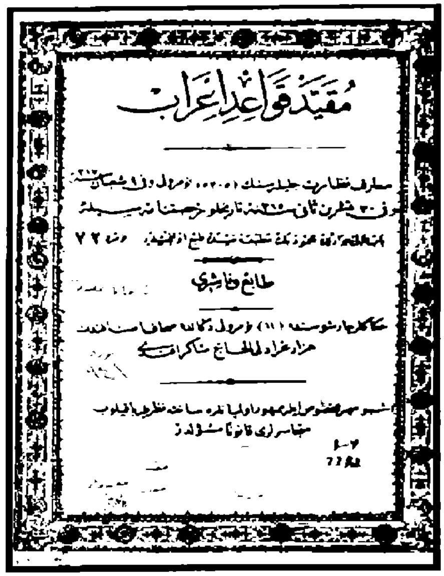
مكان وأرقام الحفظ: المكتبة الأزهرية، (٢٣٢٧ نحو) ٢٧٨٤٢ الرافعي، رسالة رقم: ١.

صُوَرٌ مِنَ المَخْطُوطَاتِ المُسْتَعَانِ بِهَا

* أولاً: نماذج صور مخطوطات متن (الإعراب عن قواعد الإعراب)

١ ـ نماذج صور مخطوط (أ)

(الصفحة الأولى)

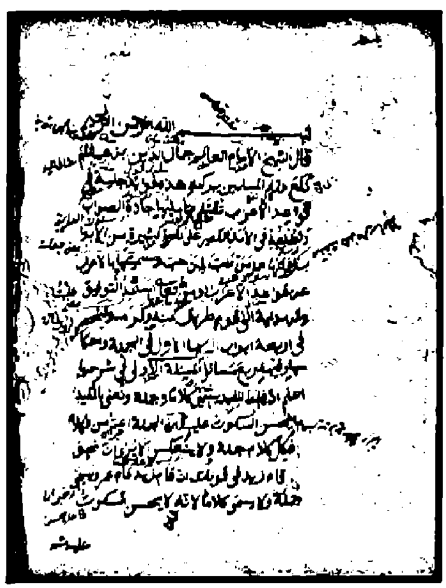


الصفحة الأخيرة

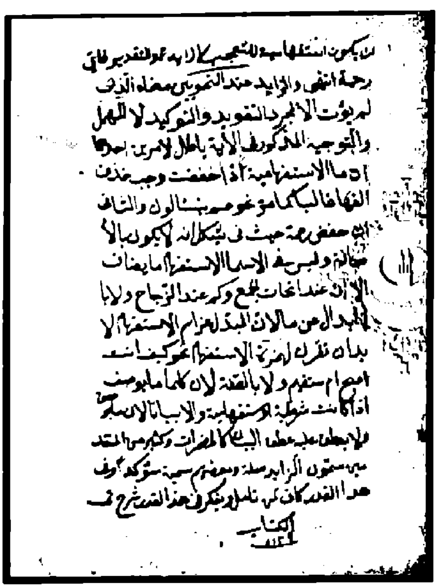


٢ ـ نماذج صور المخطوط (ب)

الصفحة الأولى

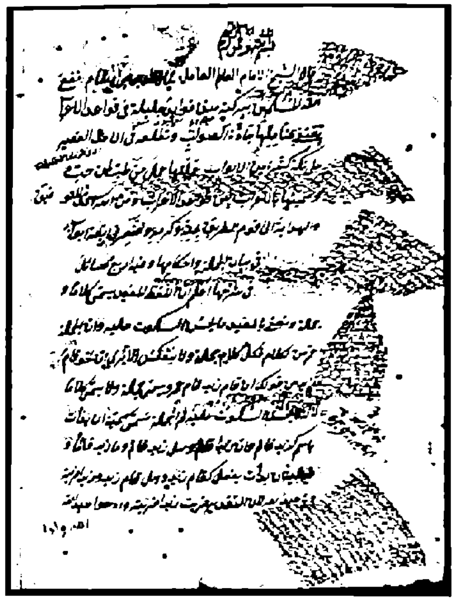


الصفحة الأخيرة

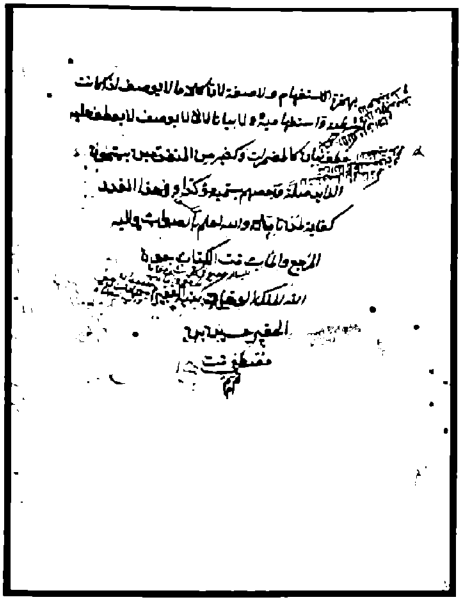


٣ ـ نماذج صور المخطوط (ح)

الصفحة الأولى

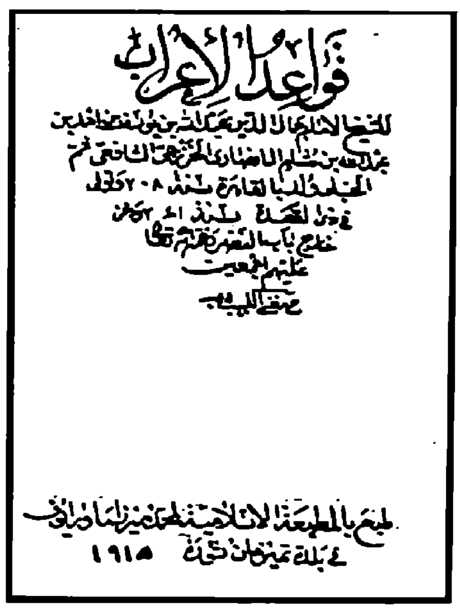


الصفحة الأخيرة



٤ ـ نماذج صور المخطوط (د)

الصفحة الأولى

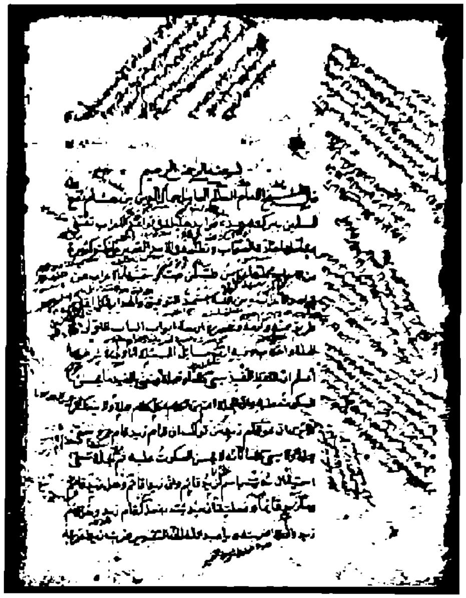


الصفحة الأخيرة

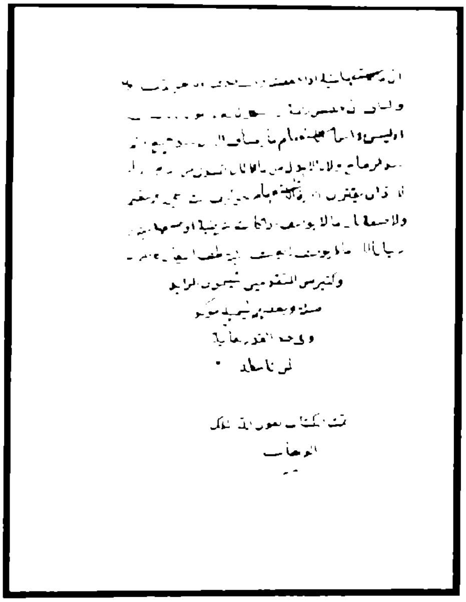


٥ ـ نماذج صور المخطوط (هـ)

الصفحة الأولى



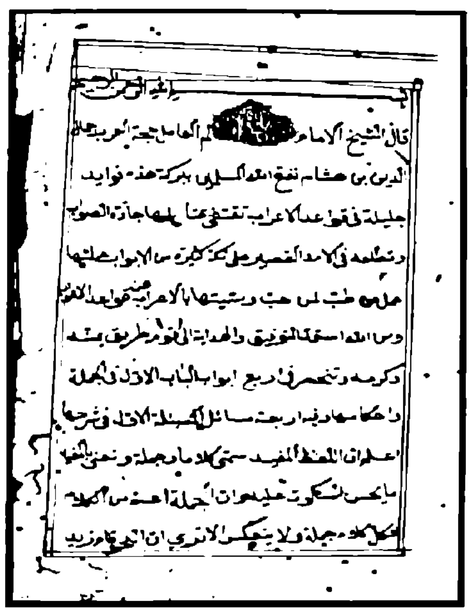
الصفحة الأخيرة



تم الكتاب بعون الله الملك
الوهاب

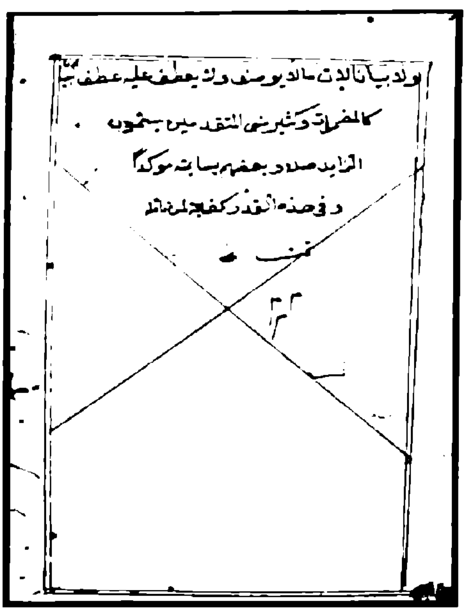
٦ ـ نماذج صور المخطوط (و)

الصفحة الأولى



بسم الله الرحمن الرحيم
قال الشيخ الإمام العالم العامل حجة العرب جمال
الدين بن هشام نفع الله المسلمين ببركته هذه فوايد
جليلة في قواعد الاعراب تقتفي بمتأملها جادة الصواب
وتطلعه في امد قصير على نكت كثيرة من الابواب عملتها
عمل من طب لمن حب وسميتها بالاعراب عن قواعد الاعراب
ومن الله استمد التوفيق والهداية الى اقوم طريق بمنه
وكرمه وتنحصر في اربع ابواب الباب الاول في الجملة
واحكامها وفيه اربع مسائل المسالة الاولى في شرحها
اعلم ان اللفظ المفيد يسمى كلاما وجملة ونعني بالمفيد
ما يحسن السكوت عليه وان الجملة اعم من الكلام
فكل كلام جملة ولا ينعكس الا ترى ان نحو قام زيد

الصفحة الأخيرة



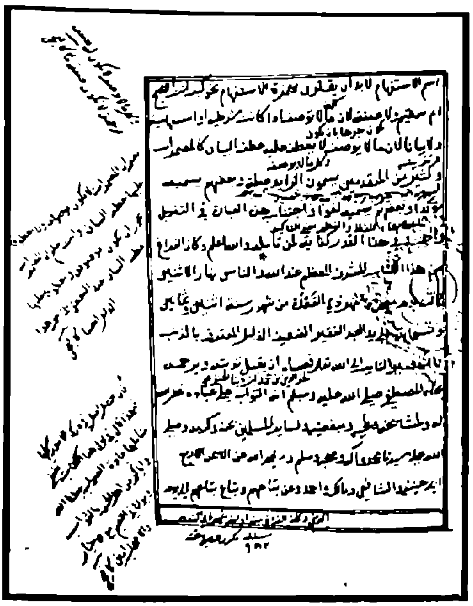
ولذا بيانا للذي ... يعطف عليه عطف بيان
كالمضارة وكثير من المتقدمين يسمون
الزائد صلة وبعضهم يسميه موكدا
وفي هذا القدر كفاية لمن تامله
تمت

٧ ـ نماذج صور المخطوط (ز)

الصفحة الأولى



الصفحة الأخيرة



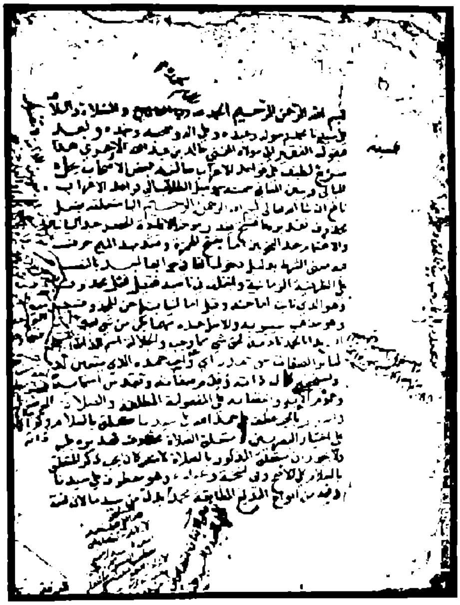
ثانيًا: نماذج صور مخطوطات «موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب»

١ ـ نماذج صور المخطوط الأول، والترتيب حسب ذكرها في وصف المخطوطات

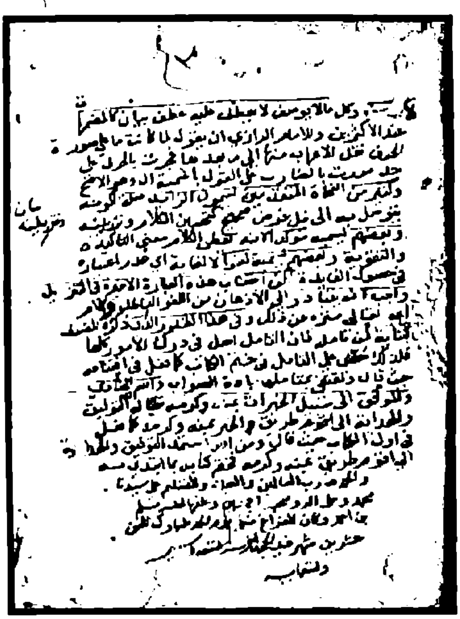
صورة طرة المخطوطة رقم: (١)


شرح القواعد
للإمام العالم العلامة الشيخ
خالد الأزهري رحمه الله
ونفعنا به والمسلمين

صُورة بداية المخطوط رقم (١)

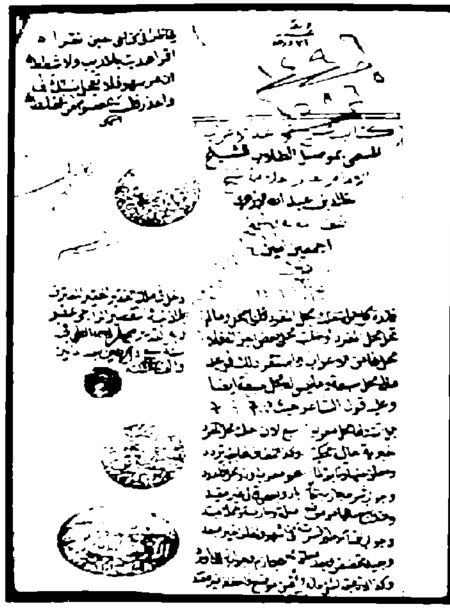


صورة الورقة الأخيرة للمخطوط رقم (١)

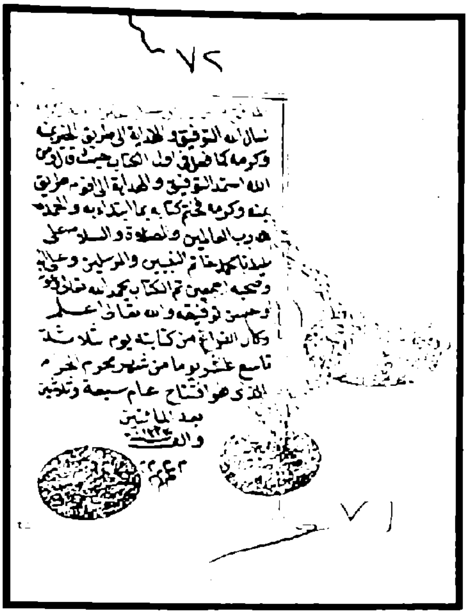


٢ ـ نماذج صور المخطوط الثاني لـ«موصل الطلاب»

صورة الورقة الأولى للمخطوط رقم (٢)

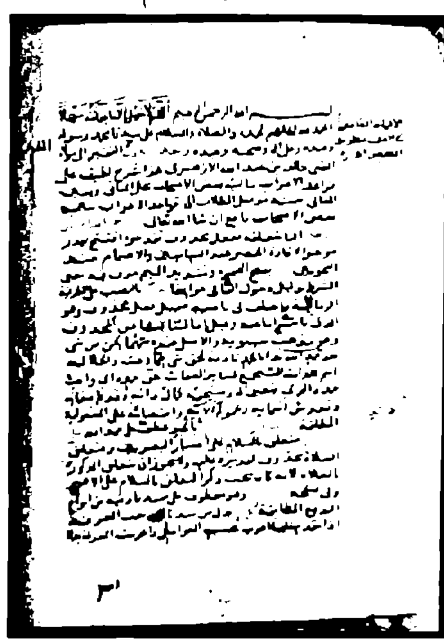


صورة الورقة الأخيرة للمخطوط رقم (٢)

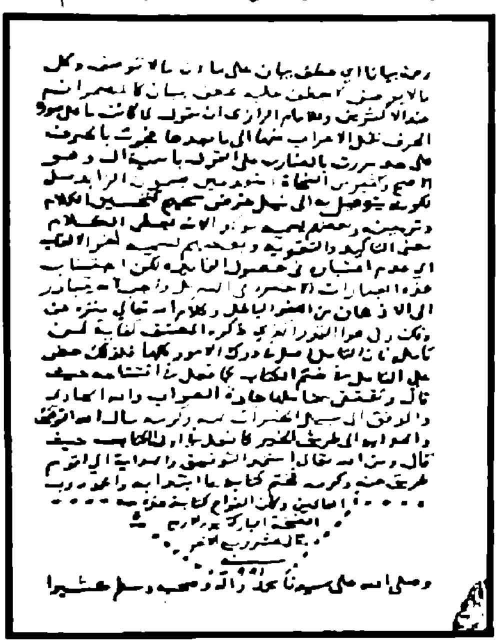


٣ ـ نماذج صور المخطوط الثالث لـ«موصل الطلاب»

بداية المخطوط رقم (٣)



الورقة الأخيرة من المخطوط رقم (٣)

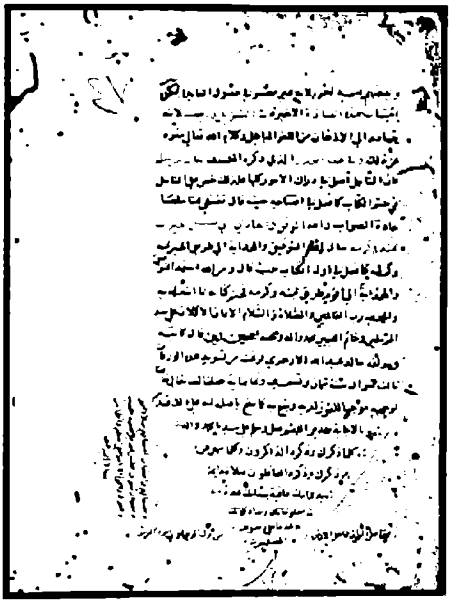


٤ ـ نماذج صور المخطوط الرابع لـ«موصل الطلاب»

الورقة الأولى من المخطوط رقم (٤)

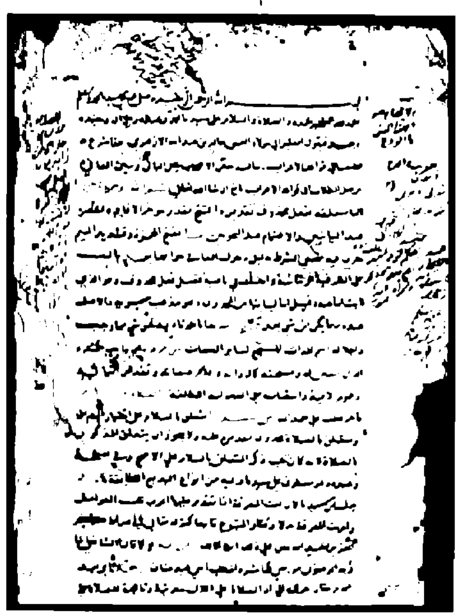


الورقة الأخيرة من المخطوط رقم (٤)

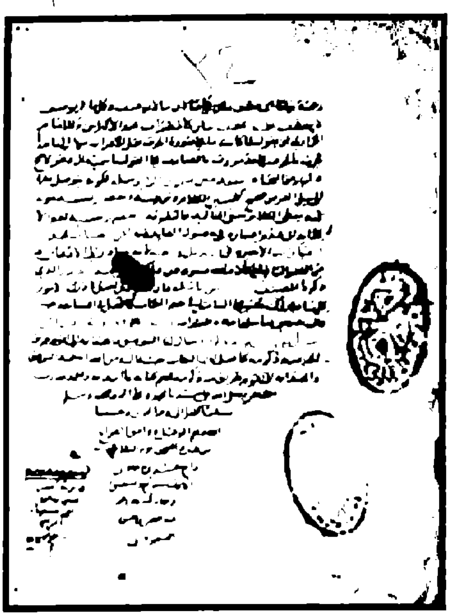


٥ ـ نماذج صور المخطوط الخامس لـ«موصل الطلاب»

بداية المخطوط رقم (٥)

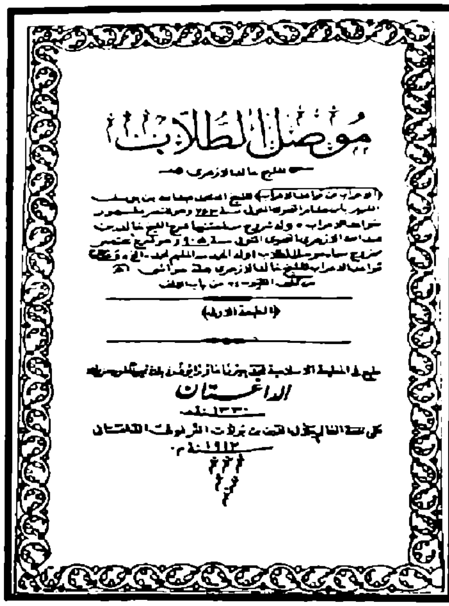


الورقة الأخيرة من المخطوط رقم: (٥)



٦ - نماذج صور النسخة الداغستانية لـ«موصل الطلاب»

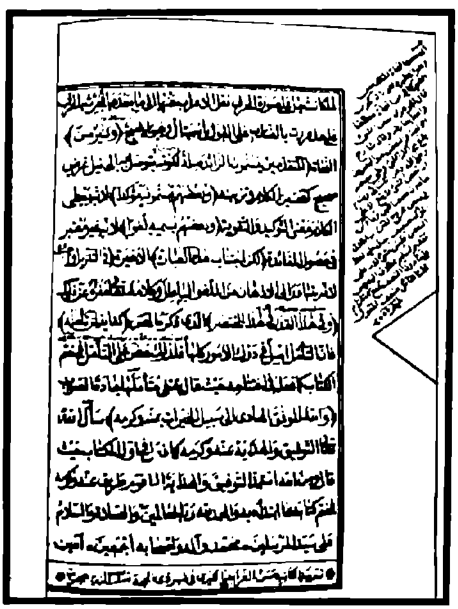
الورقة الأولى للنسخة الداغستانية رقم (٦)



بداية النسخة الداغستانية رقم (٦)



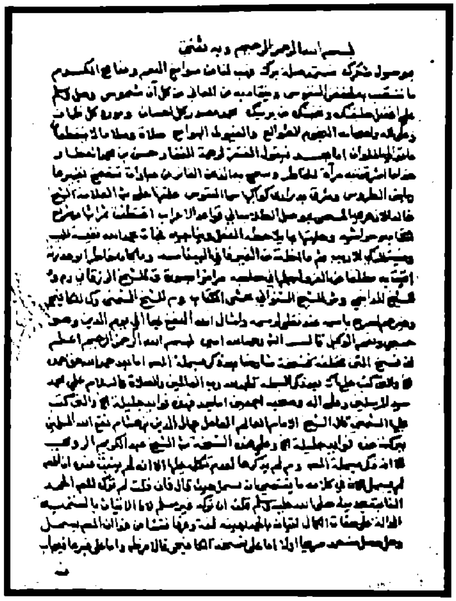
صورة الصفحة الأخيرة للنسخة الداغستانية رقم (٦)



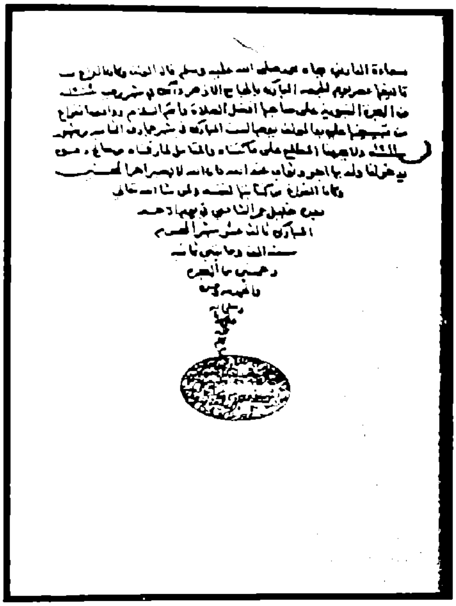
ثالثًا: نماذج صور مخطوطات «حاشية العطَّار على موصل الطلاب»

١ ـ نماذج صور المخطوط الأول

الورقة الأولى من المخطوط رقم: (١)

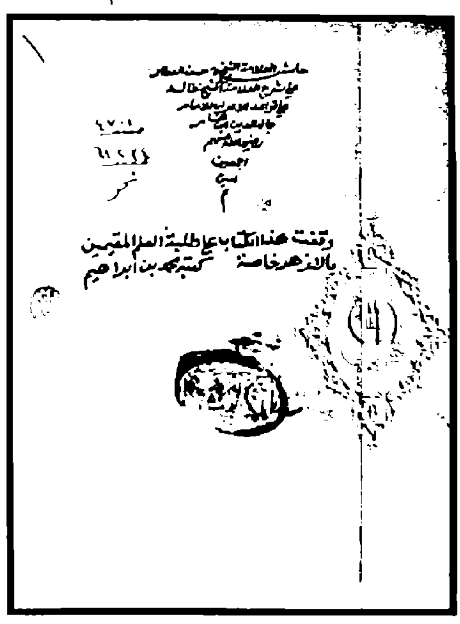


الورقة الأخيرة من المخطوط رقم: (١)

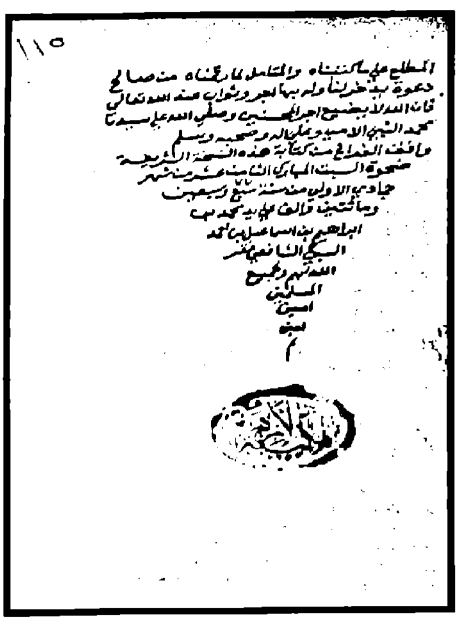


٢ ـ نماذج صور المخطوط الثاني لـ«حاشية العطار على موصل الطلاب»

الورقة الأولى من المخطوط رقم: (٢)

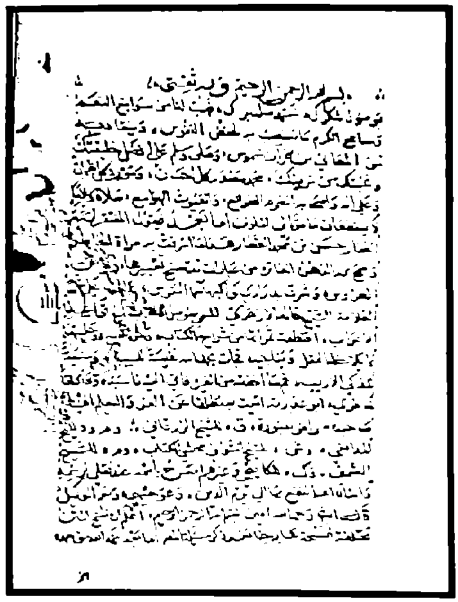


الورقة الأخيرة من المخطوط رقم: (٢)

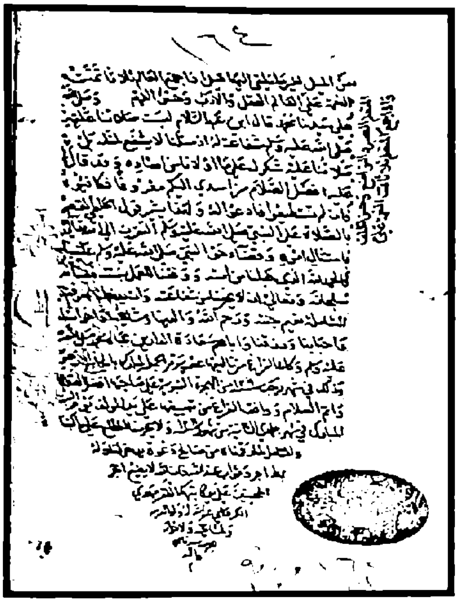


٣ ـ نماذج صور المخطوط الثالث لـ«حاشية العطار على موصل الطلاب»

الورقة الأولى للمخطوط رقم: (٣)

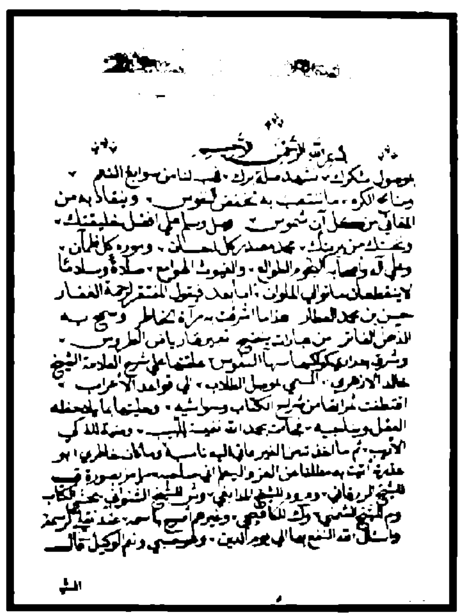


الورقة الأخيرة للمخطوط رقم: (٣)

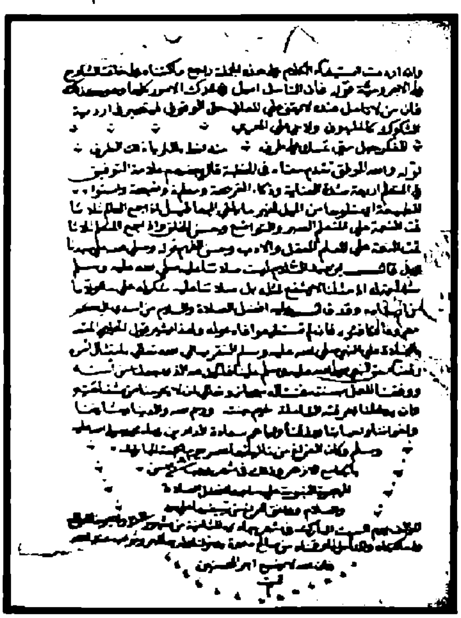


٤ ـ نماذج صور المخطوط الرابع لـ«حاشية العطار على موصل الطلاب»

الورقة الأولى للمخطوط رقم: (٤)



الورقة الأخيرة للمخطوط رقم: (٤)



متن

الإعراب عن قواعد الإعراب

[مُقدِّمَة][1]

بسم الله الرحمن الرحيم

أَمَّا بَعْدَ حَمْدِ اللهِ حَقَّ حَمْدِهِ، وَالصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَىٰ سَيِّدِنَا وعبده مُحَمَّدٍ وَعَلَىٰ آلِهِ مِنْ بَعْدِهِ.

فَهَذِهِ فَوَائِدُ جَلِيلَةٌ، فِي قَوَاعِدِ الإِعْرَابِ، تقْتَفِي بمُتَأَمِّلِهَا جَادَّةَ الصَّوَابِ، وَتُطْلِعُهُ فِي الأَمَدِ القَصِيرِ عَلَىٰ نُكَتٍ كَثِيرَةٍ مِنَ الأَبْوَابِ، عَمِلْتُهَا عَمَلَ مَنْ طَبَّ لِمَنْ حَبَّ، وَسَمَّيْتُهَا بـ«الإِعْرَابِ عَنْ قَوَاعِدِ الإِعْرَابِ».

وَمِنَ اللهِ أَسْتَمِدُّ التَّوْفيقَ وَالهِدَايَةَ إِلَىٰ أَقْوَمِ طَرِيقٍ، بِمَنِّهِ وَكَرَمِهِ.

وَتَنْحَصِرُ فِي أَرْبَعَةِ أَبْوَابٍ.

---

(١) ملاحظة: قابلنا متن (الإعراب عن قواعد الإعراب) على سبع نُسخ خطية مُستقِلّة للمتن، لإخراجه على أقرب صورة ممكنة، ومِن الملاحظ أن متن قواعد الإعراب الممزوج في ضمن نُسخ شرح موصل الطلاب فيه اختلافات كثيرة من زيادة ونقص، وإضافة أمثلة وجُملٍ بيانيةٍ، وهو ما حَدَى بنا لإخراج المتن مُستقلا مِن نُسخه الخاصة بالمتن، وأشرنا إلى الفروق الواقعة بين النسخ، هذا فيما يتعلق بالمتن الذي أثبتناه مفردا هنا في بداية الكتاب، أما المتن الممزوج ضمن شرح موصول الطلاب فجرينا فيه حسب نسخ الشروح التي اعتمدناها دون أن نحذف منها شيئا حسب المتن الذي أثبتناه في بداية الكتاب مستقلا.

البَابُ الأَوَّلُ

في الجُمْلَة وأحْكَامها، وفِيهِ، أَرْبَعُ مَسائِلَ:

[المسألة الأولى: في شرح الجملة]

المسألة الأولى في شرحها:

اعْلَمْ أنَّ اللَّفْظَ المُفِيدَ يُسَمَّى: كَلامًا وَجُمْلَةً، وَنَعْني بِالمُفِيدِ: مَا يَحْسُنُ السُّكُوتُ عليْه.

[الفرق بين الجملة والكلام]

وَأنّ الجُمْلَةَ أعَمُّ مِنَ الكَلامِ، فَكُلُّ كَلام جُمْلَةٌ، وَلا يَنْعَكِسُ. ألَا يُرَى[1] أنَّ نَحْو: «قَامَ زَيْدٌ» مِنْ قَوْلِكَ: «إنْ قَامَ زَيْدٌ قَامَ عَمْرٌو» يُسَمَّى جُمْلَةً ولا يُسَمَّى كلامًا؛ لأنَّهُ لا يَحْسُنُ السُّكُوتُ عليْه، [وَكَذَلِكَ القَوْلُ في جُمْلَةِ الجَوَابِ][2].

[تقسيم الجملة إلى الاسمية والفعلية]

ثُمَّ الجُمْلَةُ تُسَمَّى:

* اسْمِيَّةً إنْ بُدِئَتْ بِاسْمٍ: كـ زَيْدٌ قائمٌ، وَإنَّ زَيْداً قائِمٌ، وهَلْ زَيْدٌ قائِمٌ،

---

(١) وفي نسخة (ز) و(و): ألا ترى.
وفي هامش النسخة الداغستانية: قوله: (ألا ترى) تنوير لما سبق بصيغة المخاطب، وهو مما يرى ولا يقرأ إلا على صيغة الغائب المجهول. (ق).
وأما (ألا ترى) فمستقبح لأنه للشتم. (حدائق).

(٢) زيادة من نسخة (ز).

ومَا زَيْدٌ قائِمًا.

* وَفِعْلِيَّةٌ إن بُدِئَتْ بِفِعْلٍ، كَقَامَ زَيْدٌ، وَهَلْ قامَ زَيْدٌ، وزَيْدًا ضَرَبْته، وَيَا عَبْدَ الله؛ لأَنَّ التَّقْدِيرَ: ضَرَبْتُ زَيْداً ضَرَبْتهُ، وَأَدْعُو عَبْدَ الله.

[الجملة قد تكون صغرى وكبرى باعتبارَيْن]

وإذا قيل: «زيد أبوه غلامه منطلق» فـ«زيد»: مبتدأ أوّل، و«أبوه»: مبتدأ ثانٍ، و«غلامه»: مبتدأ ثالث، و«منطلق»: خبر الثالث، والثّالثُ وخبرُه: خبرُ الثّاني، وَالثّاني وَخَبَرُهُ: خَبَرُ الأَوَّلِ، وَيُسَمَّىٰ المَجْمُوعُ: جُمْلَةً كُبْرَىٰ، وَ«غُلَامُهُ مُنْطَلِقٌ»: جُمْلَةً صُغْرَىٰ، وَ«أَبوهُ غُلَامُهُ مُنْطَلِقٌ»: جُمْلَةً كُبْرَىٰ بِالنِّسْبَةِ إلَىٰ «غُلَامُهُ مُنْطَلِقٌ» وَصُغْرَىٰ بِالنِّسْبَةِ إلَىٰ «زَيْدٌ».

وَمِثْلُهُ قوله تعالىٰ: ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٨]، إذْ أصْلُهُ: «لكنْ أنا» وَإلا لَقِيلَ: «لَكِنَّهُ».

[المسألة الثّانية: الجمل الّتي لها محلّ من الإعراب]

المَسْأَلَةُ الثَّانِيَةُ في الجُمَلِ الَّتي لَهَا مَحَلٌّ مِنَ الإعْرَابِ، وَهِيَ سَبْعٌ:

إحْدَاهَا: الوَاقِعَةُ خَبَرًا، وَمَوْضِعُهَا:

رَفْعٌ فِي بَابَيِ المُبْتَدَأ وَ«إنّ» نَحْو: «زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ، وإنَّ زَيْدًا أَبُوهُ قَائِمٌ».

وَنَصْبٌ فِي بَابَيْ «كَانَ» و«كَادَ» نحو: ﴿كَانُوا۟ يَظْلِمُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٧] و﴿وَمَا كَادُوا۟ يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ٧١].

وَالثَّانِيَةُ وَالثَّالِثَةُ: الوَاقِعَةُ حَالاً والواقعةُ مَفْعُولاً به، وَمَحَلُّهُمَا النَّصْبُ.

فَالحَالِيَّةُ، نَحْوُ: ﴿وَجَآءُوٓ أَبَاهُمۡ عِشَآءٗ يَبۡكُونَ﴾ [يوسف: ١٦].

وَالمَفْعُولِيَّةُ تَقَعُ في أربعة(١) مواضع:

※ مَحْكِيَّةً بِالقَوْلِ، نَحْوُ: ﴿قَالَ إِنِّي عَبۡدُ ٱللَّهِ﴾ [مريم: ٣٠].

※ وَتَالِيَةً(٢) لِلْمَفْعُولِ الأَوَّلِ فِي بَابِ «ظَنَّ» نَحْوُ: «ظَنَنْتُ زَيْدًا يَقْرَأ».

※ وَتَالِيَةً(٣) لِلْمَفْعُولِ الثَّانِي فِي بَابِ «أَعْلَمَ» نَحْوُ: «أَعْلَمْتُ زَيْدًا عَمْرًا أَبُوهُ قَائِمٌ».

※ وَمُعَلَّقًا عَنْهَا العَامِلُ، نَحْوُ: ﴿لِنَعۡلَمَ أَيُّ ٱلۡحِزۡبَيۡنِ أَحۡصَىٰ﴾ [الكهف: ١٢] وَ﴿فَلۡيَنظُرۡ أَيُّهَآ أَزۡكَىٰ طَعَامٗا﴾ [الكهف: ١٩].

وَالرَّابِعَةُ: الْمُضَافُ إِلَيْهَا، ومَحَلُّهَا الْجَرُّ، نَحْوُ: ﴿هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡ﴾ [المائدة: ١١٩] وَنَحْوُ: ﴿يَوۡمَ هُم بَٰرِزُونَ﴾ [غافر: ١٦].

وَكُلُّ جُمْلَةٍ وقعتْ بَعْدَ «إِذْ» أَوْ «إِذَا» أَوْ «حَيْثُ» أَوْ «لَمَّا» الْوُجُودِيّة عِنْدَ مَنْ قَالَ بِاسْمِيَّتِهَا، أَوْ «بَيْنَمَا» أَوْ «بَيْنَا» فَهِيَ فِي مَوْضِعِ خَفْضٍ بِإِضَافَتِهِنَّ إِلَيْهَا.

وَالخَامِسَةُ: الوَاقِعَةُ جَوَابًا لِشَرْطٍ جَازِمٍ، وَمَحَلُّهَا الجَزْمُ إذَا كَانَتِ مَقْرُونَةً بِـ«الفَاءِ» أَوْ بِـ«إِذَا» الفُجَائِيَّةِ:

---

(١) في نسخ (أ) و(ب) و(و): في ثلاثة مواضع.

(٢) في نسخة (أ) و(و): ثانية.

(٣) في نسخة (أ): ثالثة.

فَالأُولَىٰ، نحو: ﴿مَن يُضۡلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥۚ وَيَذَرُهُمۡ﴾ [الأعراف: ١٨٦]؛ وَلِهَذَا قُرِئَ بِجَزْمِ «يذرْهُمْ» عَطْفًا عَلَىٰ مَحَلّ الجُمْلَةِ.

وَالثَّانِيَةُ، نَحْو: ﴿وَإِن تُصِبۡهُمۡ سَيِّئَةُۢ بِمَا قَدَّمَتۡ أَيۡدِيهِمۡ إِذَا هُمۡ يَقۡنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٦].

فَأَمَّا نَحْو: «إنْ قَامَ أَخُوكَ قَامَ عَمْرٌو» فَمَحَلُّ الجَزْمِ مَحْكُومٌ بِهِ لِلْفِعْلِ وَحْدَهُ، لَا لِلْجُمْلَةِ بِأَسْرِهَا، وَكَذَا القَوْلُ فِي فِعْلِ الشَّرْطِ، وَلِهَذَا تَقُولُ إذَا عَطَفْتَ عَلَيْهِ مُضَارِعًا، وَأَعْمَلْتَ الأَوَّلَ، نَحْو: «إنْ قَامَ وَيَقْعُدْ أَخُوكَ قَامَ عَمْرٌو» فَتَجْزِمُ المَعْطُوفَ قَبْلَ أَنْ تَكْمل الجُمْلَة.

وَالسَّادِسَةُ: التَّابعَةُ لِمُفْرَدٍ، كَالجُمْلَةِ المَنْعُوتِ بِهَا، وَمَحَلُّهَا بِحَسَبِ مَنْعُوتِهَا: فَهِيَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ فِي نَحْو: ﴿مِّن قَبۡلِ أَن يَأۡتِيَ يَوۡمٞ لَّا بَيۡعٞ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢٥٤] وَنَصْبٍ فِي نَحْوِ: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا تُرۡجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨١]؛ وَجَرٍّ فِي نَحْوِ: ﴿لِيَوۡمٖ لَّا رَيۡبَ فِيهِ﴾ [آل عمران: ٩].

وَالسَّابِعَةُ: التَّابِعَةُ لِجُمْلَةٍ لَهَا مَحَلٌّ، نَحْو: «زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ وَقَعَدَ أَخُوهُ» فَجُمْلَةُ: «قَامَ أَبُوهُ» فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ؛ لأَنَّهَا خَبَرُ المُبْتَدَأ، وَكَذَلِكَ جُمْلَةُ: «قَعَدَ أَخُوهُ» لأَنَّهَا مَعْطُوفَةٌ عَلَيْهَا، [وَلَوْ قَدَّرْتَ العَطْفَ عَلَىٰ الجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ لَمْ يَكُنْ لِلْمَعْطُوفَةِ مَحَلٌّ، وَلَوْ قَدَّرْتَ «الوَاوَ» «وَاوَ» الْحَالِ، كَانَتِ الْجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ نَصبٍ، وَكَانَتْ «قَدْ» فِيهَا مُضْمَرَةً.

وَإِذَا قُلْتَ: «قَالَ زَيْدٌ: عَبْدُ اللهِ مُنْطَلِقٌ وَعَمْرٌو مُقِيمٌ» فَلَيْسَ مِنْ هَذَا، بَلِ

الَّذِي مَحَلُّهُ النَّصْبُ مَجْمُوعُ الْجُمْلَتَيْنِ ؛ لأَنَّ الْمَجْمُوعَ هُوَ الْمَقُولُ ، فَكُلٌّ مِنْهُمَا جُزْءُ الْمَقُولِ ، لَا مَقُولٌ][1].

[المسألة الثَّالثة: الجمل التي لا محلَّ لها من الإعراب]

المَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ فِي بَيَانِ الْجُمَلِ الَّتِي لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الإعْرَابِ ، وَهِيَ أَيْضًا سَبْعٌ:

[الجملة الابتدائيَّة]

إِحْدَاهَا: الابْتِدَائِيَّةُ ، وَتُسَمَّى: الْمُسْتَأْنَفَةَ أَيْضًا ، نَحْو: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ﴾ [الكوثر: ١] ونَحْو: ﴿إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٦٥] بَعْدَ: ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ﴾ [يونس: ٦٥] وَلَيْسَتْ مَحْكِيَّةً بِالْقَوْلِ ؛ لِفَسَادِ الْمَعْنَى ، وَنَحْو: ﴿لَّا يَسَّمَّعُونَ﴾ [الصافات: ٨] بَعْدَ: ﴿وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَٰنٍ مَّارِدٍ﴾ [الصافات: ٧] وَلَيْسَتْ صِفَةً لِلنَّكِرة ، لِفَسَادِ المَعْنَى.

[وَتَقُولُ: «مَا لَقيتُهُ مُذْ يَوْمَانِ» فهَذا كلامٌ تَضمَّنَ جُمْلَتَيْن مُسْتَأنفتَيْن: فِعْلِيَّةٌ مقدَّمة واسْمِيَّةٌ مؤخَّرة ، وهي فِي التَّقْدِيرِ: جَوَابُ سُؤَالٍ مُقدَّرٍ ، فكَأَنَّكَ لَمَّا قُلْتَ: «مَا لَقِيتُهُ» قِيلَ لَكَ: «مَا أَمَدُ ذَلِكَ» ؟ فَقُلْتَ: «أَمَدُهُ يَوْمَانِ».

وَمِثْلُهُمَا: «قَامَ الْقَوْمُ خَلَا زَيْدًا ، وحَاشَا عَمْرًا ، وَعَدا بَكْرًا» إلا أَنَّهُمَا فِعْلِيَّتَانِ][2].

---

(١) ما بين معقوفتين زيادة من النسخ: (ج) و(د) و(ز).

(٢) ما بين معقوفتين زيادة من النسخ: (ج) و(د) و(ز).

وَمِنْ مُثُلِهَا قَوْلُه:

.... حَتَّىٰ مَاءُ دِجْلَةَ أَشْكَلُ

وَعَنِ الزَّجّاج وَابْن دَرَسْتَوَيْه: أَنَّ الجُمْلَةَ بَعْدَ «حَتَّىٰ» الابْتِدَائِيَّةِ فِي مَوْضِعِ جَرٍّ بِـ«حَتَّىٰ» وَخَالَفَهُمَا الجُمْهُورُ؛ لأَنَّ حُرُوفَ الْجَرّ لَا تُعَلَّقُ عَنِ الْعَمَلِ.

وَلِوُجُوبِ كَسْرِ «إِنَّ» فِي نحو قولك: «مَرِضَ زيدٌ حَتَّىٰ إِنَّهُمْ لَا يَرْجُونَهُ» وَإِذَا دَخَلَ الْجَارُّ عَلَىٰ «إِنَّ» فُتِحَتْ هَمْزَتُهَا، نَحْو: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ﴾ [الحج: ٦].

[الجملة الواقعة صلةً لاسم موصولٍ أو حرفٍ]

الثَّانِيَةُ: الْوَاقِعَةُ صِلَةً:

* لاسْمٍ موصول، نَحْو: «جَاءَنِي الَّذِي قَامَ أَبُوهُ»

* أَوْ لِحَرْفٍ، نَحْو: «عَجِبْتُ مِمَّا قُمْتَ» أي: من قيامك، فَـ«مَا» وَ«قُمْتَ»: فِي مَوْضِعِ جَرٍّ بِـ«مِنْ» وَأَمَّا «قُمْتَ» وَحْدَهَا، فَلَا مَحَلَّ لَهَا.

[الجملة المعترضة بين شيئين]

الثَّالِثَةُ: المُعْتَرِضَةُ بَيْنَ شَيْئَيْنِ، [إما للتَّسديدِ أو للتَّبيينِ][1]، نحو: ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ﴾ [الواقعة: ٧٥] الآية، وذلك؛ لأَنَّ قَوْلَه: ﴿إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ﴾ [الواقعة: ٧٧] جواب: «فلا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ» وَمَا بَيْنَهُمَا اعْتِرَاضٌ،

---

(١) زيادة من نسخة (ز).

لَا مَحَلَّ لَهُ.

وَفِي أَثْنَاءِ هَذَا الاعْتِرَاضِ اعْتِرَاضٌ آخَرَ، وَهُوَ: «لَوْ تَعْلَمُونَ» فَإِنَّهُ مُعْتَرِضٌ بَيْنَ الْمَوْصُوفِ وَصِفَتِهِ، وَهُمَا: «لَقَسَمٌ» و«عَظِيمٌ» وَيَجُوزُ الاعْتِرَاضُ بِأَكْثَرَ مِنْ جُمْلَةٍ وَاحِدَةٍ، خِلَافًا لأَبِي عَلِي، [وَلَيْسَ مِنْهُ هَذِهِ الآيَةُ، خِلَافًا لِلزَّمَخْشَرِيِّ، ذكره في سورة «آل عمران»][1].

[الجملة التَّفسيريَّة]

الرَّابِعَةُ: التَّفْسِيرِيَّةُ، وهِيَ: الكَاشِفَةُ لِحَقِيقَةِ مَا تَلِيهِ [وَلَيْسَتْ عُمْدَةً][2]، نَحْو: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ [الأنبياء: ٣]. فَجُمْلَةُ الاسْتِفْهَامِ مُفَسِّرَةٌ لِلنَّجْوَىٰ، وقِيلَ: بَدَلٌ مِنْهَا، وَنَحْو: ﴿مَّسَّتْهُمُ ٱلْبَأْسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ﴾ [البقرة: ٢١٤] فَإِنَّهُ تَفْسِيرٌ لِـ﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوْاْ مِن قَبْلِكُم﴾ [البقرة: ٢١٤]. وَقيلَ: حالٌ مِنَ «الّذِينَ خَلَوْا».

وَنَحْو: ﴿كَمَثَلِ ءَادَمَ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ﴾ [آل عمران: ٥٩] الآية، فَجُمْلَةُ: «خلقه» تَفْسِيرٌ لِـ«مَثَلِ».

وَنَحْو: ﴿تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [الصَّف: ١١] بعد: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَٰرَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [الصَّف: ١٠] وَقِيلَ: مُسْتَأْنَفَةٌ بمعنى: «آمِنُوا» بدليل: «يَغْفِرْ» بِالجَزْمِ، وَعَلَىٰ الأَوَّلِ، هُوَ: جَوَابُ الاسْتِفْهَامِ، تَنْزِيلاً لِسَبَبِ السَّبَبِ مَنْزِلَةَ

(١) زيادة من نسخة (ز).

(٢) زيادة من نسخة (ز).

السَّبَبِ؛ إِذِ الدَّلَالَةُ سَبَبُ الِامْتِثَالِ، انتهى[1].

[وَخَرَجَ بِقَوْلِي: «وَلَيْسَتْ عُمْدَةً»: الجُمْلَةُ المُخْبَرُ بِهَا عَنْ ضَمِيرِ الشَّأْنِ، فَإِنَّهَا مُفَسِّرَةٌ لَهُ، وَلَهَا مَحَلٌّ بِالاتِّفَاقِ؛ لأَنَّهَا عُمْدَةٌ فِي الكَلَامِ، لَا يَصِحُّ الاسْتِغْنَاءُ عَنْهَا، وَهِيَ حَالَّةٌ مَحَلَّ المُفْرَدِ.

وَكَوْنُ الْجُمْلَةِ المُفَسِّرَةِ لا مَحَلَّ لَهَا هُوَ المَشْهُورُ][2].

وَقَالَ الشَّلَوْبِين: التَّحْقِيقُ أَنَّ الجُمْلَةَ المُفَسِّرَةَ بِحَسَبِ مَا تُفَسِّرُهُ؛ فَإِنْ كَانَ لَهُ مَحَلٌّ فَهِيَ كَذَلِكَ، وَإِلَّا . . فَلَا.

وَالثَّانِي: نَحْو: «ضَرَبْتُهُ» مِنْ نَحْو: «زَيْدًا ضَرَبْتُهُ» وَالتَّقْدِيرُ: «ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرَبْتُهُ». وَلَا مَحَلَّ لِلْجُمْلَةِ المُقَدَّرَةِ؛ لأَنَّهَا مُسْتَأْنَفَةٌ، فَكَذَلِكَ تَفْسِيرُهَا، وَالأَوَّلُ: نَحْو: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩] وَالتَّقْدِيرُ: «إِنَّا خَلَقْنَا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ» فَـ«خَلَقْنَاهُ» المَذْكُورَةُ: مُفَسِّرَةٌ لِـ«خَلَقْنَا» المُقَدَّرَةِ، وَتِلْكَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ؛ لأَنَّهَا خَبَرٌ لِـ«إِنَّ» فَكَذَلِكَ المَذْكُورَةُ.

وَمِنْ ذَلِكَ: «زَيْدٌ الخُبْزَ يَأْكُلُهُ» فَـ«يَأْكُلُهُ»: فِي محلّ رَفْعٍ؛ لأَنَّها مُفَسِّرَةٌ لِلْجُملَةِ المَحْذُوفَةِ، وَهِيَ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ عَلَى الْخَبَرِيَّةِ، وَاسْتَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ بَعْضُهُمْ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ:

فَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنْهُ يَبِتْ وَهُوَ آمِنٌ

(١) كذا في جميع النسخ، وفي نسخة (ز): وَصَحَّ ذَلِكَ عَلَى إِقَامَةِ سَبَبِ السَّبَبِ ـ وَهُوَ: الدَّلَالَةُ ـ مَقَامَ السَّبَبِ، وَهُوَ: الامْتِثَالُ.

(٢) زيادة من نسخة (ز).

فَظَهَرَ الجَزْمُ فِي الفِعْلِ المُفَسِّرِ لِلْفِعْلِ المَحْذُوفِ.

[الجملة الواقعة جوابًا للقسم]

الخَامِسَةُ: الوَاقِعَةُ جَوَابًا لِلْقَسَمِ، نَحْو: ﴿إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [يس: ٣] بعد قوله تعالى: ﴿يسٓ ۝١ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ﴾ [يس: ٢] [وَنحو: ﴿إِنَّ لَكُمْ لَمَا تَحْكُمُونَ﴾ [القلم: ٣٩] بَعد قولِه: ﴿أَمْ لَكُمْ أَيْمَٰنٌ عَلَيْنَا بَٰلِغَةٌ﴾ [القلم: ٣٩]][1].

قِيلَ: وَمِنْ هُنَا قَالَ ثَعْلَبُ: لَا يَجُوزُ «زَيْدٌ لَيَقُومَنَّ» لأَنَّ الجُمْلَةَ المُخْبَرَ بِهَا لَهَا مَحَلٌّ، وَجَوَابُ القَسَمِ لَا مَحَلَّ لَهُ.

ورُدَّ بقوله تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَنُبَوِّئَنَّهُم﴾ [العنكبوت: ٥٨] وَالجَوَابُ عَمَّا قَالَهُ: أَنَّ التَّقْدِيرَ: «وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُقْسِمُ بِاللهِ لَنُبَوِّئَنَّهُمْ».

وَكَذَلِكَ التَّقْدِيرُ فِيمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَالخَبَرُ هو: مَجْمُوعُ جُمْلَةِ القَسَمِ المُقَدَّرَةِ، وَجُمْلَةِ الجَوَابِ المَذْكُورَةِ، لا مُجَرَّدُ الجَوَابِ.

[تَنبيهٌ:

يَحْتَمِلُ قَوْلُ الفَرَزْدَق:

تَعَشَّ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُونُنِي

كَوْنَ «لَا تَخُونُنِي» جَوابًا[2]، كَقَوْلِهِ:

---

(١) زيادة من نسخة (ز).

(٢) في نسخة (و): جوابًا لـ عاهدتني.

أَرَىٰ مُحْـــرِزًا عَاهَدْتُــهُ لِيُــوَافِقَنْ فَكَــانَ كَمَــنْ أَغْرَيْتُــهُ بِخِلَافِــي

فَلَا مَحَلَّ لَهُ، وَكَوْنَهُ حَالاً مِنَ الْفَاعِلِ، أَوْ مِنَ الْمَفْعُولِ، أَوْ مِنْهُمَا، فَتَكُونُ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ][1].

[الجملة الواقعة جوابًا لشرط غير جازم مطلقًا]

السَّادِسَةُ: الوَاقِعَةُ جَوَابًا لِشَرْطٍ غَيْرِ جَازِمٍ، كَجَوَابِ: «إِذَا»[2] وَ«لَوْ» وَ«لَوْلَا» أَو جَازِمٍ وَلَمْ تَقْتَرِنْ بِـ«الفَاءِ» وَلا بِـ«إِذَا» الفُجَائِيَّةِ، نَحْو: «إِنْ جَاءَنِي زَيْدٌ أَكْرَمْتُهُ».

[الجملة التَّابعة لِما لا محلَّ له]

السَّابِعَةُ: التَّابِعَةُ لمَا لَا مَوْضِعَ لَهُ، نَحْو: «قَامَ زَيْدٌ وَقَعَدَ عَمْرٌو» [إِذَا لَمْ تُقَدِّرِ «الواو» لِلْحَالِ][3].

[المسألة الرابعة الجمل الخبريّة]

المَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: الجُملةُ الخَبَرِيَّةُ الَّتِي لَمْ يَطْلُبْهَا العَامِلُ لُزُومًا[4]، إِنْ وَقَعَتْ بَعْدَ النَّكِرَاتِ المَحْضَةِ فَصِفَاتٌ، أَوْ بَعْدَ الْمَعَارِفِ الْمَحْضَةِ فَأَحْوَالٌ، أَوْ بَعْدَ غَيْرِ الْمَحْضَةِ مِنْهُمَا فَمُحْتَمِلَةٌ لَهُمَا.

---

(١) فقرة التنبيه كلها زيادة من نسختي (ز) و(و).

(٢) وفي نسخة (أ) و(ج) و(د): كجواب إذ وإذا.

(٣) زيادة من نسخة (ز) و(و).

(٤) المثبت كما في نسخة (و) و(ز) وفي باقي النسخ: في الجملة الخبرية التي لم يسبقها ما يطلبها لزوما.

※ مِثَالُ الوَاقِعَةِ صِفَةً: ﴿حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَٰبًا نَّقْرَؤُهُۥ﴾ [الإسراء: ٩٣] فَجُمْلَةُ: «نَقْرَؤُهُ» صِفَةٌ لـ«كِتَابًا» لأَنَّهُ، نَكِرَةٌ مَحْضَةٌ، وَقَدْ مَضَتْ أَمْثِلَةٌ مِنْ ذَلِكَ فِي المَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ.

※ وَمِثَالُ الوَاقِعَةِ حَالاً: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدثر: ٦] فَجُمْلَةُ «تَسْتَكْثِرُ»: حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ المُسْتَتِرِ فِي: «تَمْنُنْ» المُقَدَّرِ بِـ«أَنْتَ» لأَنَّ الضَّمَائِرَ كُلَّهَا مَعَارِفُ، بَلْ هِيَ أَعْرَفُ الْمَعَارِفِ.

※ وَمِثَالُ المُحْتَمِلَةِ لِلْوَجْهَيْنِ بَعْدَ النَّكِرَةِ، نحو: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ يُصَلِّي» فَإِنْ شِئْتَ قَدَّرْتَ «يُصَلِّي» صِفَةً ثَانِيَةً لـ رَجُل لأَنَّهُ نَكِرَةٌ، وَإِنْ شِئْتَ قَدَّرْتَهُ، حَالاً مِنْهُ؛ لأَنَّهُ قَدْ قَرُبَ مِنَ الْمَعْرِفَةِ بِاخْتِصَاصِهِ بِالصِّفَةِ.

وَمِثَالُ الْمُحْتَمِلَةِ بَعْدَ المَعْرِفَةِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾ [الجمعة: ٥] فَإِنَّ الْمُرَادَ بِـ«الحِمَار»: الجِنْسُ، وَذُو التَّعْرِيفِ الجِنْسِيِّ يَقْرُبُ مِنَ النَّكِرَةِ فَتَحْتَمِلُ الجُمْلَةُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: «يَحْمِلُ أَسْفَارًا» وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: الحَالِيَّةُ؛ لأَنَّ الحِمَارَ بِلَفْظِ المَعْرِفَةِ.

وَالثَّانِي: الصِّفَةُ؛ لأَنَّهُ كَالنَّكِرَةِ فِي المَعْنَى.

البَابُ الثَّانِي
[في ذكر أحكام الجار والمجرور]

فِي الجَارّ وَالمَجْرُورِ، وَفِيهِ أَيْضًا أَرْبَعُ مَسَائِلَ:

[المسألة الأُولى تعلُّق الجارّ والمجرور]

إِحْدَاهَا: أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ تَعَلُّقِ الجَارّ وَالمَجْرُورِ بِفِعْلٍ، أَوْ بِمَا فِي مَعْنَاهُ.

وَقَدِ اجْتَمَعَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧] وَفي قَوْلِ ابْنِ دُرَيْدٍ:

وَاشْتَعَلَ المُبْيَضُّ فِي مسْودِّهِ ... مِثْلَ اشْتِعَالِ النَّارِ فِي جَزْلِ الغَضَا

فَإِنْ عَلَّقْتَ الأَوَّلَ بِـ«المبْيَضّ» أوْ جَعَلْتَهُ حَالاً مِنْهُ مُتَعَلِّقًا بِـ«كَائِنًا»: فَلَا دَلِيلَ فِيهِ.

[الحروف التي لا تتعلَّق بشيء]

وَيُسْتَثْنَى مِنْ حُرُوفِ الجَرِّ أَرْبَعَةٌ، فَلَا تَتَعَلَّقُ بِشَيْءٍ.

أَحَدُهَا: الزَّائِدُ، كَـ «البَاءِ» فِي: ﴿كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الرعد: ٤٣] أَوْ «أَحْسِنْ بِزَيْدٍ» عِنْدَ الْجُمْهُورِ، ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [النمل: ٩٣] وَكَـ«مِنْ» فِي: ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ﴾ [الأعراف: ٥٩] وَ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ﴾ [فاطر: ٣].

وَالثَّانِي: «لَعَلَّ» فِي لُغَةِ مَنْ يَجُرُّ بِهَا، وَهُمْ: «عُقَيْل» [ولَهُم في «لامِها»

الأُولى: الإثبَاتُ والحذْف، وفي «لامِهَا» الأَخيرةِ: الفَتحُ والكَسْرُ][1].

قَالَ شَاعِرُهُمْ:

لَعَـلَّ أَبِـي المِغْـوَارِ مِنْـكَ قَرِيـبُ

وَالثَّالِثُ: «لَوْلَا» فِي قَوْلِ بَعْضِهِمْ: «لَوْلَايَ، وَلَوْلَاكَ، وَلَوْلَاهُ».

فَذَهَبَ سِيبَوَيْهِ إِلَىٰ أنَّ «لَوْلَا» فِي ذَلِكَ: جَارَّةٌ وَلَا تَتَعَلَّقُ بِشَيْءٍ، وَالأَكْثَرُ أَنْ يُقَالَ: «لَوْلَا أَنَا، وَلَوْلَا أَنْتَ، وَلَوْلَا هُوَ» كَمَا قَال الله تَعالَىٰ: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ: ٣١].

وَالرَّابِعُ: كَافُ التَّشْبِيهِ، نَحْو: «زَيْدٌ كَعَمْرٍو» فَزَعَمَ الأَخْفَشُ وَابْن عُصْفُورٍ: أنَّهَا، لَا تَتَعَلَّقُ بِشَيْءٍ، وَفِي ذَلِكَ بَحْثٌ.

[المسألَة الثّانية: حكم الجارّ والمجرور بعد المعرفة والنّكرة]

المَسأَلَةُ الثَّانِيَةُ: حُكْمُ الجَارِّ وَالمَجْرُورِ، بَعْدَ المَعْرِفَة، وَالنَّكِرَةِ، حُكْمُ الجُمْلَةِ الخَبَرِيَّةِ، فَهُوَ:

* صفة في نحو: «رأيت طَائِرًا عَلَىٰ غُصْنٍ»؛ لأَنَّهُ بَعْدَ نَكِرَةٍ مَحْضَةٍ، وَهُوَ: «طَائِرٌ».

* وَحَالٌ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِى زِينَتِهِۦ﴾ [القصص: ٧٩] أَيْ: مُتَزَيِّنًا؛ لأنّه بَعْدَ مَعْرِفَةٍ مَحْضَةٍ، وَهِيَ: الضَّمِيرُ المُسْتَتِرُ فِي «فَخَرَجَ».

(١) ما بين معقوفتين زيادة من نسخة (ب) و(و) و(ز).

* وَمُحْتَمِلٌ لَهُمَا فِي نَحْوِ: «يُعْجِبُنِي الزَّهْرُ فِي أَكْمَامِهِ، وَهَذَا ثَمَرٌ يَانِعٌ عَلَى أَغْصَانِهِ» لأَنَّ الزَّهْرَ مُعَرَّفٌ بِـ«أَلْ» الجِنْسِيَّةِ، فَهُوَ قَرِيبٌ مِنَ النَّكِرَةِ، وَقَوْلُكَ: «ثَمَرٌ مَوْصُوفٌ» فَهُوَ قَرِيبٌ مِنَ المَعْرِفَةِ.

[المسألة الثّالثة: متعلّق الجارّ والمجرور المحذوف]

المَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: مَتَى وَقَعَ الجَارُّ وَالمَجْرُورُ: صِفَةً، أَوْ صِلَةً، أَوْ خَبَرًا، أَوْ حَالاً، تَعَلَّقَ بِمَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: «كَائِنٌ» أَوْ «اسْتَقَرَّ» إِلَّا أَنَّ الوَاقِعَ صِلَةً يتعيَّنُ فيه تَقْدِيرُ: «اسْتَقَرَّ» لأَنَّ الصِّلَةَ لَا تَكُونُ إِلَّا جُمْلَةً، وَقَدْ تَقَدَّمَ مِثَالا الصِّفَةِ وَالحَالِ.

وَمِثَالُ الْخَبَرِ: «الحَمْدُ للهِ» ومِثَالُ الصِّلَةِ: ﴿وَلَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الأنبياء: ١٩].

[المسألة الرّابعة: حكم المرفوع بعد الجارّ والمجرور]

المَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: يَجُوزُ فِي الجَارّ وَالمَجْرُورِ فِي هَذِهِ المَوَاضِعِ الأَرْبَعَةِ، وَحَيْثُ وَقَعَ بَعْدَ نَفْيٍ، أَوِ اسْتِفْهَامٍ: أَنْ يَرْفَعَ الفَاعِلَ، تَقُولُ: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ فِي الدَّارِ أَبُوهُ» فلَكَ فِي «أَبُوهُ» وَجْهَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ تُقَدِّرَهُ فَاعِلاً بِالجَارّ والمَجْرُورِ؛ لِنِيَابَتِه عَن «اسْتَقَرَّ» مَحْذُوفًا، وَهَذَا هُوَ الرَّاجِحُ عِنْدَ الحُذَّاقِ.

وَالثَّانِي: أَنْ تُقَدِّرَهُ، مُبْتَدَأً مُؤَخَّرًا، وَالجَارَّ وَالمَجْرُورَ، خَبَرًا مُقَدَّمًا،

وَالجُمْلَةَ صِفَةٌ [لِـ«رَجُلٍ»][1] وَتَقُولُ: «مَا فِي الدَّارِ أَحَدٌ» وقَالَ اللهُ تَعَالَىٰ: ﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ﴾ [إبراهيم: ١٠] [وَأَجَازَ الكُوفِيُّونَ وَالأَخْفَشُ رَفْعَهُمَا الفَاعِلَ فِي غَيْرِ هَذِهِ المَوَاضِعِ أَيْضًا، نَحْو: «فِي الدَّارِ زَيْدٌ»][2].

[أحكام الظّرف]

تَنْبِيهٌ:

جَمِيعُ مَا ذَكَرْنَاهُ فِي الجَارّ وَالمَجْرُورِ ثَابِتٌ لِلظَّرْفِ: فَلَا بُدَّ مِنْ تَعَلُّقِهِ بِفِعْلٍ، نَحْو: ﴿وَجَآءُوٓ أَبَاهُمۡ عِشَآءً يَبۡكُونَ﴾ [يوسف] وَ﴿أَوِ ٱطۡرَحُوهُ أَرۡضًا﴾ [يوسف: ٩] أَوْ بِمَعْنَىٰ فِعْلٍ، نَحْو: «زَيْدٌ مُبَكِّرٌ يَوْمَ الجُمْعَةِ؛ وزَيْدٌ جَالِسٌ أَمَامَ الخَطِيبِ».

وَمِثَالُ وُقُوعِهِ:

※ صِفَةً نحو: «مَرَرْتُ بِطَائِرٍ فَوْقَ غُصْنٍ».

※ وَحَالاً نحو: «رَأَيْتُ الهِلَالَ بَيْنَ السَّحَابِ».

※ وَمُحْتَمِلاً لَهُمَا نحو: «يُعْجِبُنِي الثَّمَرُ فَوْقَ الأَغْصَانِ، وَرَأَيْتُ ثَمَرَةً يَانِعَةً فَوْقَ غُصْنٍ».

وَمِثَال وقوعه:

---

(١) زيادة من نسخة (ز).

(٢) زيادة من نسخة (ز).

※ خَبَرًا: ﴿وَٱلرَّكۡبُ أَسۡفَلَ مِنكُمۡ﴾ [الأنفال: ٤٢].

※ وَصِلَةً: ﴿وَمَنۡ عِندَهُۥ لَا يَسۡتَكۡبِرُونَ﴾ [الأنبياء: ١٩].

※ وَمِثَالُ رَفْعِهِ الفَاعِلَ: «زَيْدٌ عِنْدَهُ مَالٌ» وَيَجُوزُ تَقْدِيرُهُمَا مُبْتَدَأً وَخَبَرًا.

البَابُ الثَّالِثُ

[فِي تَفْسِيرِ كَلِمَاتٍ يَحْتَاجُ إِلَيْهَا الْمُعْرِبُ]

فِي تَفْسِيرِ كَلِمَاتٍ يَحْتَاجُ إِلَيْهَا المُعْرِبُ، وَهِيَ عِشْرُونَ كَلِمَةً، وَهِيَ ثَمَانِيَةُ أَنْوَاعٍ:

[النَّوعُ الأوَّلُ]

[ما جَاءَ على وَجْهٍ واحدٍ]

أَحَدُهَا: مَا جَاءَ عَلَىٰ وَجْهٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ أَرْبَعَةٌ.

* أَحَدُهَا: «قَطُّ»: بِفَتْحِ القَافِ وَتَشْدِيدِ الطَّاءِ وَضَمِّهَا[1] فِي اللُّغَةِ الفُصْحَىٰ فِيهِنَّ، وَهُوَ: ظَرْفٌ لاسْتِغْرَاقِ مَا مَضَىٰ مِنَ الزَّمَانِ، نَحْو: «مَا فَعَلْتُهُ قَطُّ» وَقَوْلُ العَامَّةِ: «لَا أَفْعَلُهُ قَطُّ»: لَحْنٌ.

* الثَّانِي: «عَوْضُ» بِفَتْحِ أَوَّلِهِ وَتَثْلِيثِ آخِرِهِ، وَهُوَ: ظَرْفٌ لاسْتِغْرَاقِ مَا يُسْتَقْبَلُ مِنَ الزَّمَانِ، وَيُسَمَّىٰ الزَّمَانُ عَوْضًا؛ لأَنَّهُ كُلَّمَا ذَهَبَتْ مِنْهُ مُدَّةٌ عُوِّضَتْهَا مُدَّةً أُخْرَىٰ، [أَوْ لأَنَّهُ يُعَوِّضُ مَا سُلِبَ فِي زَعْمِهِم][2]، تَقُولُ: «لَا أَفْعَلُهُ عَوْضُ».

[فإنْ أضَفْتَه ونَصَبْتَه فقُلْتَ: «عَوْضَ العَائضِينَ» كَما تقولُ: «دَهْرَ

(١) المثبت كما في نسخة (ز) وفي باقي النسخ: بتشديد الطاء وضمها.

(٢) زيادة من نسخة (ز).

الدَّاهِرِينَ»][1].

وَكَذَلِكَ «أَبَداً» نحو: «لَا أَفْعَلُهُ أَبداً» تَقُولُ فِيهَا: ظَرْفٌ لاسْتِغْرَاقِ مَا يُسْتَقْبَلُ مِنَ الزَّمَانِ.

* الثَّالِثُ: «أَجَلْ» بِسُكُونِ اللامِ، وَهُوَ حَرْفٌ لِتَصْدِيقِ الخبَرِ، يُقَالُ: «جَاءَ زَيْدٌ، وَمَا جَاءَ زَيْدٌ» فَتَقُولُ: «أَجَلْ» أيْ: صَدَقْتَ.

* الرَّابِعُ: «بَلَى» وَهُوَ حَرْفٌ لإِيجَابِ المَنْفِيِّ، مُجَرّدًا كَانَ المَنْفِيُّ، نَحْو: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبْعَثُواْۚ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّى لَتُبْعَثُنَّ﴾ [التغابن: ٧] أَوْ مَقْرُونًا بِالاسْتِفهَامِ، نَحْو: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْۖ قَالُواْ بَلَىٰ﴾ [الأعراف: ١٧٢] أَيْ: بَلَى أَنْتَ رَبُّنَا.

[النَّوع الثَّاني]

[ما جَاءَ على وَجْهَيْن]

النَّوْعُ الثَّانِي: ما جَاءَ عَلَى وَجْهَيْنِ، وَهُوَ «إِذَا»:

* فَتَارَةً يُقَالُ فِيهَا: ظَرْفٌ مُسْتَقْبَلٌ خَافِضٌ لِشَرْطِهِ، مَنْصُوبٌ بِجَوَابِهِ، وَهَذَا أَنْفَع، [وَأَرْشَق][2]، وَأَوْجَزُ مِنْ قَوْلِ المعْرِبِينَ: إِنَّهَا ظَرْفٌ لِمَا يُسْتَقبَلُ مِنَ الزَّمَانِ، وَفِيهِ مَعْنَى الشَّرْطِ غَالِبًا، وتَخْتَصُّ «إذا» هَذهِ بِالجُملَةِ الْفِعْلِيَّةِ.

[نحو: ﴿فَإِذَا ٱنشَقَّتِ ٱلسَّمَآءُ﴾ [الرحمن: ٣٨] وَأَمَّا نَحوُ: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ

---

(١) زيادة من نسخة (ز).

(٢) زيادة من نسخة (و).

ٱنشَقَّتۡ﴾ [الانشقاق: ١] فَمَحْمُولٌ عَلَىٰ إضْمَارِ الْفِعْلِ مِثْلُ: ﴿وَإِنِ ٱمۡرَأَةٌ خَافَتۡ﴾ [النساء: ١٢٨] وتُستعمَلُ للماضي، نحو: ﴿وَإِذَا رَأَوۡاْ تِجَٰرَةً أَوۡ لَهۡوًا ٱنفَضُّوٓاْ إِلَيۡهَا﴾ [الجمعة: ١١]](١).

※ وَتَارَةً يُقَالُ فِيهَا: حَرْفُ مُفَاجَأَةٍ، وَتَخْتَصُّ بِالجُمْلَةِ الاسْمِيّةِ، [نحو: ﴿وَنَزَعَ يَدَهُۥ فَإِذَا هِيَ بَيۡضَآءُ﴾ [الأعراف]](٢).

وهَلْ هِيَ حَرْفٌ أَوْ اسْمٌ؟ ظَرْفُ مَكَانٍ أَوْ زَمَانٍ؟ أَقْوالٌ.

وَقَدْ اجْتَمَعَتَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمۡ دَعۡوَةً مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ إِذَآ أَنتُمۡ تَخۡرُجُونَ﴾ [الروم: ٢٥].

[النَّوْعُ الثَّالِثُ]
[ما جَاءَ عَلَى ثَلَاثِةِ أَوْجُهٍ]

النَّوْعُ الثَّالِثُ: ما جَاءَ عَلَىٰ ثَلَاثِةِ أَوْجُهٍ، وَهي سَبْعٌ:

- إحداهَا: «إِذْ»

※ فَيُقَالُ فِيهَا تارةً: ظَرْفٌ لِمَا مَضَى مِن الزَّمَانِ، وَتَدْخُلُ عَلَىٰ الجمْلَتَيْنِ، نحو: ﴿وَٱذۡكُرُوٓاْ إِذۡ أَنتُمۡ قَلِيلٌ﴾ [الأنفال: ٢٦]، ﴿وَٱذۡكُرُوٓاْ إِذۡ كُنتُمۡ قَلِيلًا﴾ [الأعراف: ٨٦] [وقَدْ تُسْتَعْمَلُ لِلْمُسْتَقْبَلِ، نَحْوُ: ﴿فَسَوۡفَ يَعۡلَمُونَ ۝٧٠ إِذِ ٱلۡأَغۡلَٰلُ

(١) زيادة من نسخة (ز).
(٢) زيادة من نسخة (ز).

فِيٓ أَعۡنَٰقِهِمۡ﴾ [غافر: ٧٠ ـ ٧١]][(١)].

* وَتَارَةً: حَرفُ مُفَاجَأَةٍ، كقوله:

فَبَيْنَمـــا العُسْـــرُ إِذْ دَارَتْ مَيَـاسِيـــرُ

* وَتَارَةً: حَرْفُ تَعْلِيلٍ كَقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلۡيَوۡمَ إِذ ظَّلَمۡتُمۡ﴾ [الزخرف: ٣٩] أَيْ: لأَجْلِ ظُلْمِكُمْ.

الثَّانِيَةُ: «لمّا»

* فَيُقَالُ فِيهَا فِي نَحْوِ: «لمّا جَاءَ زَيْدٌ جَاءَ عَمْرٌو»: حَرْفُ وُجُودٍ لِوُجُودٍ، وَتَخْتَصُّ بالماضِي وَزَعَمَ الْفَارِسِيُّ وَمُتَابِعُوهُ، أَنَّهَا ظَرْفٌ بِمَعْنَىٰ: «حِينَ».

* وَيُقَالَ فِيهَا فِي نَحْوِ: ﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُواْ عَذَابِ﴾ [ص: ٨]: حَرْفُ جَزْمٍ، لِنَفْيِ المضَارِعِ وقَلْبِهِ مَاضِيًا مُتَّصِلًا نفيُه مُتَوَقَّعًا ثُبُوتُهُ، أَلَا يَرَىٰ أنّ المعْنَىٰ أنّهُمْ لَمْ يَذُوقُوهُ إلىٰ الآنَ، وَأَنَّ ذَوْقَهُمْ لَهُ مُتَوَقَّعٌ.

* وَيقال فِيهَا: حَرْفُ اسْتِثْنَاءٍ، في نحو [أُنْشِدُكَ باللهَ لمّا فعلتَ كذا، أي: ما أسألك إلا فعلَك كذا، وَمِنْهُ][(٢)]: ﴿إِن كُلُّ نَفۡسٖ لَّمَّا عَلَيۡهَا حَافِظٞ﴾ [الطارق: ٤] في قراءة التّشديد، أَلَا يَرَىٰ أَنَّ المعْنَىٰ: مَا كُلُّ نَفْسٍ إِلا عَلَيْهَا حَافِظٌ.

(١) زيادة من نسخة (ز).

(٢) زيادة من نسخة (ز).

- الثَّالِثَةُ: «نَعَمْ» فَيُقَالُ فِيهَا:

※ حَرْفُ تَصْدِيقٍ: إذَا وَقَعَتْ بَعْدَ الخَبَرِ، نَحْو: «قَامَ زَيْدٌ أَوْ مَا قَامَ زَيْدٌ».

※ وَحَرْفُ إعْلَامٍ: إذَا وَقَعَتْ بَعْدَ الاسْتِفْهَامِ، نَحْو: «أَقَامَ زَيْدٌ».

※ وَحَرْفُ وَعْدٍ: إذَا وَقَعَتْ بَعْدَ الطَّلَبِ، نَحْوُ: «أَحْسِنْ إلىٰ فُلَانٍ».

[ومِن مَجيئِها لِلإعْلامِ: ﴿فَهَلْ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُوا۟ نَعَمْ﴾ [الأعراف: ٤٤] وَهَذَا المعْنَىٰ لَمْ يُنَبِّهْ عَلَيْهِ سِيبَوَيْهِ، فإنّه قال: عِدَةٌ وتَصْدِيقٌ][1].

- الرَّابِعَةُ: «إِيْ» بِكَسْرِ الهمْزَةِ وَسُكُونِ الْيَاءِ، وَهِيَ بِمَنْزِلَةِ «نَعَمْ» إلا أَنّها تَخْتصُّ بِالْقَسَمِ، نحو: ﴿قُلْ إِى وَرَبِّىٓ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ﴾ [يونس: ٥٣].

- الخامِسَةُ: «حَتَّىٰ» فَأَحَدُ أَوْجُهِهَا:

※ أَنْ تكونَ جَارَّةً، فتَدْخلُ عَلَىٰ:

○ الاسْمِ الصَّرِيحِ بِمَعْنَىٰ: «إِلَىٰ» نحو: ﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾ [القدر: ٥]، و﴿حَتَّىٰ حِينٍ﴾ [الصافات: ١٧٤].

○ وَعَلَىٰ الاسمِ المُؤَوّلِ مِنْ «أَن» مُضْمَرَةً وَمِن الفِعْلِ المضَارِعِ:

※ فَتَكُونُ تَارَةً بِمَعْنَىٰ: «إِلىٰ» نحو: ﴿حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [طه: ٩١] والأَصْلُ: «حَتَّىٰ أَنْ يَرْجِعَ» أَيْ: إِلَىٰ رُجُوعِهِ، أَيْ: إِلىٰ زَمَانِ رُجُوعِهِ.

---

(١) زيادة من نسخة (ز).

* وَتَارَةً بِمَعْنَى «كَيْ» نحو: أَسْلِمْ حَتَّى تَدْخُلَ الجَنَّةَ.

* وقد تحتملهما، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِي تَبۡغِي حَتَّىٰ تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ أَمۡرِ ٱللَّهِۚ﴾ [الحجرات: ٩] أَيْ: إِلَى أَنْ تَفِيءَ أَوْ كَيْ تَفيءَ.

* وَزَعَمَ ابْنُ هِشَامٍ وَابْنُ مَالِكٍ: أَنَّهَا تَكُونُ بِمَعْنَى «إلا» كَقَوْلِهِ:

لَيْسَ العَطاءُ مِنَ الفُضُولِ سَمَاحَةً ... حَتَّى تَجُودَ وَمَا لَدَيكَ قَلِيلُ

[أي: إلا أن تجود، وهو استثناء منقطع][1].

وَالثَّانِي: أَنْ تَكُونَ حَرْفَ عَطْفٍ، تُفِيدُ الجمْعَ المُطْلَقَ كَـ «الْوَاوِ» إلا أَنَّ المعْطُوفَ بِهَا، مَشْرُوطٌ بِأَمْرَيْنِ:

* أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ بَعْضًا مِن المعْطُوفِ عَلَيْهِ.

* وَالثَّاني: أَنْ يَكُونَ غَايَةً لَهُ فِي شَيْءٍ، نَحْوُ: «مَاتَ النَّاسُ حَتَّى الأَنْبِيَاءُ» فَإِنَّ الأَنْبِيَاءَ ﷺ غَايَةٌ لِلنَّاسِ فِي شَرَفِ الْمِقْدَارِ، وَعَكْسِهِ: «زَارَنِي النَّاسُ حَتَّى الحَجَّامُونَ» وَقَالَ الشَّاعِرُ:

قَهَرْنَاكُمُ حتَّى الكُمَاةَ فَأَنتُم ... تَهابُونَنَا حَتَّى بَنِينَا الأَصَاغِرَا

فـ«الكُمَاةُ»: غَايَةٌ فِي الْقُوَّةِ، وَالبنونَ الأصاغرا: غَايَةٌ فِي الضَّعْفِ.

[وَتَقُولُ «أَعْجَبَتْنِي الجارِيَةُ حَتَّى كَلَامُهَا» لأَنَّ الكَلَامَ كَجُزْئِهَا، وَيَمْتَنِعُ «حَتَّى وَلَدُهَا».

(١) زيادة من نسخة (ز).

وَالضَّابِطُ: ما صَحَّ اسْتِثْنَاؤُهُ صَحَّ دُخُولُ «حتَّى» عَلَيْهِ، وَمَا لا، فَلَا][1].

وَالثَّالِثُ: أَنْ تَكونَ حَرْفَ ابْتِدَاءٍ، فَتَدْخُلُ على ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ:

※ الماضِي، نَحو: ﴿حَتَّىٰ عَفَوا۟ وَّقَالُوا۟﴾ [الأعراف: ٩٥] والمضَارِعِ المرفوعِ، نَحْوُ: ﴿وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾ [البقرة: ٢١٤] في قِرَاءَةِ مَنْ رَفَعَ، وَالجمْلَةِ الاسْمِيَّةِ، كَقَوْلِهِ:

حتّىٰ ماءُ دِجْلَةَ أشكلُ

[وَقِيلَ: هِيَ مَعَ الماضِي جارَّةٌ، وَ«أنْ» بَعْدَهَا مُضْمَرَةٌ وَقَدْ مَضَىٰ خِلَافُ الزَّجَّاجِ وَابْنِ دَرَسْتَوَيْهِ فيها][2].

* السَّادِسَةُ: «كَلا» فَيُقَالُ فِيهَا:

※ حَرْفُ رَدْعٍ وَزَجْرٍ، فِي نَحْوِ: ﴿فَيَقُولُ رَبِّىٓ أَهَٰنَنِ ۝١٦ كَلَّا﴾ [الفجر: ١٦ ـ ١٧] أي: انْتَهِ عَنْ هَذِهِ المَقَالَةِ.

※ وَحَرْفُ تَصْدِيقٍ فِي نحو: ﴿كَلَّا وَٱلْقَمَرِ﴾ [المدثر: ٣٢] وَالمعْنَىٰ: إِيْ وَالْقَمَرِ.

※ وَبِمَعْنَىٰ «حَقًّا» أَوْ «أَلا» الاسْتِفْتَاحِيّةِ، عَلَىٰ خِلَافٍ في ذَلِكَ في: ﴿كَلَّا لَا تُطِعْهُ﴾ [العلق: ١٩].

---

(١) زيادة من نسخة (ز).

(٢) زيادة من نسخة (ز).

[والصَّوابُ الثَّانِي؛ لكسر الهمزة في نحو: ﴿ كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَيَطْغَىٰٓ ﴾ [العلق: ٦]][١].

* السَّابِعَةُ: «لا» فتَكُونُ: نَافِيَةً، ونَاهِيَةً، وزَائِدَةً.

* فَالنَّافِيَةُ: تَعْملُ فِي النَّكِرَاتِ عَمَلَ «إنّ» كَثِيرًا، نحو: «لَا إِلهَ إلا اللهُ» وَعمَلَ «ليسَ» قَلِيلاً، كقوله:

تعـزَّ فـلا شـيءٌ علـى الأرضِ باقيًـا

* وَالنَّاهِيَةُ: تَجْزِمُ المضارعَ، نحو: ﴿وَلَا تَمْنُن﴾ [المدثر: ٦] و﴿فَلَا يُسْرِف فِّي ٱلْقَتْلِ﴾ [الإسراء: ٣٣].

* وَالزَّائِدَةُ: دُخُولُها كَخُرُوجِهَا، نَحْوُ: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾ [الأعراف: ١٢] أي: أَنْ تَسْجُدَ، كَمَا جَاءَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ.

[النَّوع الرَّابع]
[ما جاء على أربعةِ أوجهٍ]

النَّوْعُ الرّابِعُ: مَا جَاءَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ، وَهُوَ أربعةٌ:

* أَحَدُهَا: «لَوْلَا» فَيُقَالُ فِيهَا تَارَةً:

* حَرْفٌ يَقْتَضِي امْتِنَاعَ جَوَابِه لِوُجُودِ شَرْطِهِ، وَتَخْتَصُّ بِالجمْلَةِ الاسْمِيَّةِ، المحْذُوفَةِ الخبَرِ غَالِبًا، نَحْو: «لَوْلَا زَيْدٌ لأَكْرَمْتُكَ» [ومنه: «لَوْلَايَ لَكَانَ كَذَا» أي: لولا أنا موجودٌ][٢].

(١) زيادة من نسخة (ز).

(٢) زيادة من نسخة (ز).

* وَتارةً حَرْفُ تَحْضِيضٍ وَعَرْضٍ، أَيْ: طَلَبٍ بِإزْعَاجٍ أو برفقٍ، فَتَخْتَصُّ بِالمضَارِعِ، أَوْ بِمَا فِي تَأْوِيلِهِ، نَحْوُ: ﴿لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ ٱللَّهَ﴾ [النمل: ٤٦] وَ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾ [المنافقون: ١٠].

* وَتارةً حَرْفُ تَوْبِيخٍ، فَتَخْتَصُّ بِالماضِي، نَحْو: ﴿فَلَوْلَا نَصَرَهُمُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ قُرْبَانًا ءَالِهَةَۢ﴾ [الأحقاف: ٢٨].

قِيلَ: وتَكُونُ حَرْفَ اسْتِفهَامٍ[1]، نَحْوُ: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾ [المنافقون: ١٠] وَ﴿لَوْلَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ﴾ [الفرقان: ٧]. قَالَهُ: الهَرَوِيُّ.

وَالظَّاهِرُ: أَنَّهَا فِي الأُولَىٰ: للعَرْضِ، وَفِي الثَّانِيَةِ: للتَّحْضِيضِ.

وَزَادَ مَعْنىً آخَرَ، وَهُوَ: أَنْ تَكُونَ نَافِيَةً بِمَنْزِلَةِ «لَمْ» وَجعَلَ مِنْهُ: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ﴾ [يونس: ٩٨]، أي: لم تكن قرية آمنت[2].

والظَّاهِرُ أَنَّ المرَادَ: فَهلا وهُوَ قَوْلُ الأَخْفَشِ وَالْكِسائِيِّ وَالفَرَّاءِ، وَيُؤَيِّدُهُ: أَنَّ فِي حَرْفِ أُبَيٍّ وعَبْدِ اللهِ، «فَهَلَّا»[3].

وَيَلْزَمُ مِنْ ذلك: مَعْنَىٰ النَّفْيِ الّذي ذَكَرَهُ الهرَوِيُّ؛ لأَنَّ اقْتِرَانَ التَّوْبِيخِ بِالْفِعْلِ الماضِي يُشْعِرُ بِانْتِفَاءِ وُقُوعِهِ.

❁ الثَّانِي: «إنْ» المكْسُورَةُ الخفِيفَةُ، فَيُقَالُ فِيهَا:

---

(١) المثبت كما في نسخة (ز) وفي باقي النسخ: وتكون للاستفهام.

(٢) وفي نسخة (ز): أي: لم تكن قرية من القرىٰ فنفعها إيمانها إلا قوم يونس.

(٣) المثبت كما في نسخة (ز) وفي باقي النسخ: قراءة أبي «فهلا».

* شَرْطِيَّةٌ، فِي نَحْو: ﴿إِن تُخْفُواْ مَا فِي صُدُورِكُمْ أَوْ تُبْدُوهُ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٢٩].

* وَنَافِيَةٌ، فِي نَحْو: ﴿إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَٰنٍ بِهَٰذَآ﴾ [يونس: ٦٨]، [وأهلُ العاليَةِ يُعمِلونها عملَ «لَيْسَ» نحو: «إنْ أَحَدٌ خَيْراً مِنْ أَحَدٍ إلا بِالْعَافِيَةِ»][1].

* وَقَدْ اجْتَمَعَتَا، في قوله تعالىٰ: ﴿وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِهِۦٓ﴾ [فاطر: ٤١].

* وَمخفَّفةٌ من الثّقيلة في نحو: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ [هود: ١١١] فِي قِرَاءَةِ مَنْ خَفَّفَ النون، [ويقل إعمالها عمل المشددة كهذه القراءة، ومن إهمالها قوله تعالىٰ][2] ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: ٤] في قراءة من خَفَّف «لمّا» وَأَمَّا مَنْ شَدَّدَ «لمّا» فَهِيَ عنده نَافِيَة[3].

* وَزَائِدةٌ في نَحْو: مَا إِنْ زَيْدٌ قَائِمٌ.

وَحَيْثُ اجْتَمَعَتْ «ما» وَ«إِنْ»: فَإِنْ تَقَدَّمَتْ «ما»: فهيَ نَافِيَةٌ، وَ«إنْ»: زَائِدَةٌ، وإن تقدَّمَتْ «إنْ» فَهِيَ شَرْطِيَّةٌ، وَ«ما»: زَائِدَةٌ، نَحْوُ: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً﴾ [الأنفال: ٥٨].

---

(١) زيادة من نسخة (ز).

(٢) زيادة من نسخة (ز).

(٣) زيادة من نسخة (د) و(ز).

• الثَالِثْ: «أَنْ» المفْتُوحَةُ المخَفَّفَةُ، فَيُقَالُ فِيهَا:

* حَرْفٌ مَصْدَرِيّ وَيَنْصِبُ المضَارِعَ، نَحْوُ: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ﴾ [النساء: ٢٨]. [وَهيَ الدَّاخِلَةُ عَلَىٰ الماضِي فِي نَحْوِ][١]: «أَعْجَبَنِي أَنْ صُمْتَ» [خلافا لابن طاهر][٢].

* وَزَائِدَةٌ: فِي نَحْوِ: ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ﴾ [يوسف: ٩٦] وكذا حيث جاءت بعد «لمَّا».

* وَمُفَسِّرَةٌ: فِي نَحْوِ: ﴿فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ﴾ [المؤمنون: ٢٧] وَكَذَا: حيثُ وَقَعتْ بَعْدَ جُمْلَةٍ فِيهَا مَعْنَىٰ الْقَوْلِ دُونَ حُرُوفِهِ، وَلَمْ تَقْتَرِنْ بِخَافِضٍ، فليس منها: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [يونس: ١٠] لأنَّ المقدم[٣] عليها غيرُ جملةٍ، وَلا نَحْوُ: «كَتَبْتُ إليه بِأَن افْعَلْ» لِدُخُولِ الخافِضِ.

وَقَوْلُ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ، في قوله تعالىٰ: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِي بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾ [المائدة: ١١٧] إنَّها مُفَسِّرَةٌ:

إنْ حُملَ علىٰ أنَّها مُفَسِّرَةٌ لـ«أَمرتَني» دون «قُلتُ»: منع منه أنَّهُ لا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ: ﴿أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾ [المائدة: ١١٧] مَقُولاً للهِ تعالىٰ.

أَوْ علىٰ أَنَّها، مُفَسِّرَةٌ لِـ«قلتُ»: فَحُرُوفُ الْقَوْلِ تَأْبَاهُ.

(١) زيادة من نسخة (ز).

(٢) زيادة من نسخة (ز).

(٣) وفي نسخة (ز): المتقدم.

وَجَوَّزَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ: إِنْ أُوِّلَ «قلتُ» بِـ«أَمَرْتُ» وَجَوَّزَ مَصْدَرِيَّتَهَا: على أنَّ المصْدَرَ بَيَانٌ لِلْهَاءِ، لا بَدَلٌ؛ [لأنَّ تَقْدِير إسْقَاطِ الضَّمِيرِ يُخْلِي الصِّلَةَ مِنْ عَائِدٍ][1].

وَالصَّوَابُ الْعَكْسُ؛ [لأَنَّ الْبَيَانَ كَالصِّفَةِ][2].

[فلا يُتْبَعُ الضَّميرُ وهو الْعَائِدُ المقَدَّرُ الحذْفِ مَوْجُودٌ لا مَعْدُومٌ][3]، وَلا يُبْدَل مِنْ «ما» لأنَّ الْعِبَادَةَ لا يَعْمَلُ فِيهَا فِعلُ الْقَوْلِ[4].

[نَعَمْ، يَجُوزُ إنْ أُوِّلَ «قُلْتُ» بِـ«أَمَرْتُ»][5] وَلا يَمْتَنِعُ فِي: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ أَنِ ٱتَّخِذِى﴾ [النحل: ٦٨] أنْ تكونَ مُفَسِّرَةً مِثْلَهَا في: ﴿فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ﴾ [المؤمنون: ٢٧] خِلافًا لِمَنْ مَنَعَ ذلك؛ لأَنَّ الإلهامَ فِي مَعْنَىٰ الْقَوْلِ.

* وَمُخَفَّفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ، فِي نَحْوِ: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ﴾ [المزمل: ٢٠] ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [المائدة: ٧١] في قِرَاءَةِ الرَّفْعِ، وَكَذَا حَيْثُ وَقَعَتْ بَعْدَ «عِلْمٍ» أَوْ «ظَنٍّ» نزِّل مَنْزِلَةَ العِلْمِ.

الرَّابِعَةُ: «مَنْ» فَتَكُونُ:

* شَرْطِيَّةً، فِي نَحْوِ: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ [النساء: ١٢٣].

---

(١) زيادة من نسخة (ز).

(٢) زيادة من نسخة (ز).

(٣) زيادة من نسخة (ز).

(٤) وفي نسخة (ز) زيادة: وهو قلت.

(٥) زيادة من نسخة (ز).

※ وَموصولةً ، فِي نَحْوِ: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ﴾ [البقرة: ٨].

※ وَاسْتِفْهَامِيَّةً ، فِي نَحْوِ: ﴿ مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا ﴾ [يس: ٥٢].

※ وَنَكِرَةً مَوْصُوفَةً ، فِي نَحْوِ: «مَرَرْتُ بِمَنْ مُعْجِبٍ لَكَ».

وَأَجَازَ الفَارِسِيُّ: أَنْ تَقَعَ نَكِرَةً تَامَّةً ، وَحَمَلَ عَلَيْهِ قَوْلَهُ:

ونِعْـمَ مَـنْ هُـو فـي سِـرٍّ وإعـلانِ

أي: وَنِعْمَ شَخْصًا هو.

[النَّوعُ الخامسُ]

[ما جاءَ على خمسةِ أوجهٍ]

النَّوْعُ الخامسُ مَا يَأْتِي عَلَىٰ خَمْسَةِ أَوْجُهٍ ، وَهُوَ شَيْئَانِ:

❁ أَحَدُهُمَا: «أَيٌّ» فَتَقَعُ:

※ شَرْطِيَّةً ، نَحْو: ﴿ أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَٰنَ عَلَيَّ ﴾ [القصص: ٢٨].

※ وَاسْتِفْهَامِيَّةً ، نحو: ﴿ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًا ﴾ [التوبة: ١٢٤].

※ ومَوْصُولَةً ، نحو: ﴿ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾ [مريم: ٦٩] أيْ: الَّذِي هو أَشَدُّ ، قَالَهُ سِيبَوَيْهِ وَمَنْ تَابَعَهُ ، [وَقَالَ: مَنْ رَأَىٰ أَنَّ المَوْصُولَةَ لا تُبْنَىٰ ، هي هُنا: اسْتِفْهَامِيَّةٌ مُبْتَدأ ، وَ«أَشَدُّ»: خَبَرُهُ][1].

(١) زيادة من نسخة (ج).

* وَدَالَّةَ على مَعْنَى الْكَمَالِ، فَتقعُ صِفَةً لِنَكِرَةٍ، نَحْو: «هذا رَجُلٌ أيُّ رَجُلٍ» أيْ: هذا رَجُلٌ كَامِلٌ فِي صِفَةِ الرِّجَالِ. وَحَالاً لِمَعْرِفَةٍ، كـ: «مَرَرْتُ بِعَبْدِ الله أيَّ رَجُلٍ».

* وَوُصْله إلى نِدَاءِ مَا فِيهِ «أَلْ» نَحْو: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡإِنسَٰنُ﴾ [الانفطار: ٦].

۞ الثَّانِيَةُ: «لَوْ»

* فَأَحَدُ أَوْجُهِهَا: أَنْ تَكُونَ حَرْفَ شَرْطٍ فِي الماضِي، فَيُقَالُ فِيهَا: حَرْفٌ يَقْتَضِي امْتِنَاعَ مَا يَلِيهِ وَاسْتِلْزَامَهُ لِتَالِيهِ، نَحْو: ﴿وَلَوۡ شِئۡنَا لَرَفَعۡنَٰهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٧٦] فـ«لو» هُنَا: دَالَّةٌ عَلَى أَمْرَيْنِ:

○ أَحَدُهُمَا: أَنّ مَشيئَةَ اللهِ تعالى لِرَفْعِ هذا المُنْسَلِخ مُنْتَفِيَةٌ، وَيَلْزَمُ مِنْ هذا أَنْ يَكُونَ رَفْعُهُ مُنْتَفِيًا؛ إِذْ لا سَبَبَ لرفعه إلا المشِيئَةُ، وَقَدْ انْتَفَتْ.

وَهذا بِخِلَافِ: «لو لَمْ يَخَفِ اللهَ لَمْ يَعْصِهِ» فَإِنَّهُ لا يَلْزَمُ مِنْ انْتِفَاءِ «لَمْ يَخَفْ» انْتِفَاءُ «لَمْ يَعْصِهِ» حتّى يَكُونَ: قَدْ خَافَ وَعَصَى.

وَذلك؛ لأنّ انْتِفَاءَ الْعِصْيَانِ، لهُ سَبَبَانِ: خوْفُ العقاب: وَهُوَ طَرِيقَةُ العَوَامِّ، وَالإجْلَالُ وَالإِعْظَامِ: وَهو طَرِيقَةُ الخَوَاصِّ.

وَالْمرَادُ: أَنّ صُهيْبًا ﷺ مِنْ هذا القِسْمِ، وَأَنَّهُ لَوْ قُدِّرَ خُلُوُّهُ عَنِ الخَوْفِ لَمْ تَقَعْ مِنْهُ مَعْصِيةٌ، فَكَيْفَ وَالخوْفُ حَاصِلٌ لَهُ؟!

وَمِنْ هنا، تَبَيَّنَ فَسَادُ قَوْلِ الْمعْرِبِينَ: أنّ «لوْ» حَرْفُ امْتِنَاعٍ لامْتِنَاعٍ.

وَالصَّوَابُ: أَنَّها لا تَعَرُّضَ لَهَا إلىٰ امْتِنَاعِ الجَوَابِ، وَلا إلىٰ ثُبُوتِه، وَإنَّمَا لها تَعَرُّضٌ لامْتِنَاعِ الشَّرْطِ، فَإنْ لَمْ يَكُنْ للجَوَابِ سَبَبٌ سِوَىٰ ذلك الشَّرْطِ، لَزِمَ مِنْ انْتِفَائِهِ انْتِفَاؤُهُ، وَإنْ كَانَ لَهُ سَبَبٌ آخَرُ لَمْ يَلْزَمْ مِنْ انْتِفَائِهِ انْتِفَاءُ الجوَابِ، وَلَا ثُبُوتُهُ [نَحْوُ لَوْ كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً كَانَ الضَّوْءُ مَوْجُودًا](١)، [وَمِنْهُ: لَوْ لَمْ يَخَفِ اللهَ لَمْ يَعْصِهِ](٢).

○ الأَمْرُ الثّانِي: مِمَّا دَلَّتْ عليه فِي الْمِثَالِ المذكُورِ: أنّ ثُبُوتَ المشِيئَةِ مُسْتَلْزِمٌ لِثُبُوتِ الرَّفْعِ ضَرُورَة أنَّ المشِيئَةَ سَبَبٌ، والرَّفْعُ مُسَبَّبٌ.

وَهذانِ المَعْنَيَانِ قَدْ تَضَمَّنَتْهُمَا الْعِبَارَةُ المذْكُورَةُ.

※ الثَّانِي: أنْ تَكُونَ حَرْفَ شَرْطٍ فِي المسْتَقْبَلِ، فيقال فيها: حَرْفُ شَرْطٍ مُرَادِف لـ«إنْ» إلا أنّها لَا تَجْزِمُ، كقوله: ﴿وَلْيَخْشَ ٱلَّذِينَ لَوْ تَرَكُواْ﴾ [النساء: ٩] [أي: إنْ تَرَكُوا، أي: شَارَفُوا أنْ يَتْرُكُوا](٣).

وَقَوْلِ الشّاعِرِ:

ولـو تَلْتَقـي أَصْـداؤُنا بعـد موتِنـا

※ الثَّالِثُ: أنْ تَكُونَ حَرْفاً مَصْدَرِيّاً مُرَادِفاً لـ«أَنْ» إلا أنّها لا تَنْصِبُ، وَأَكْثَرُ وُقُوعِهَا بَعْدَ «وَدَّ» نحو: ﴿وَدُّواْ لَوْ تُدْهِنُ﴾ [القلم: ٩] أَوْ «يَوَدُّ» نحو: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ﴾ [البقرة: ٩٦].

(١) زيادة من نسخة (ز).

(٢) زيادة من نسخة (ز).

(٣) زيادة من نسخة (ز).

وَأَكْثَرُهُمْ لا يُثبِتُ هذا القِسْمَ ، [ويُخَرِّج الآيةُ ونحوُها: على حذف مفعولِ الفعلِ قبلَها والجوابِ بعدها ، أي: يَوَدُّ أحدُهُم التَّعْمِيرَ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ لَسَرَّهُ ذَلِكَ][(١)].

※ الرَّابعُ: أنْ تكونَ للتَّمَنِّي ، نحو: ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً﴾ [الشعراء: ١٠٢] أي: فليْتَ لنَا كَرَّةٌ.

قيل: ولهذا نَصْبُ «فَنَكُونَ» في جوابِها ، كما انتَصبَ «فَأَفُوزَ» في جوابِ «ليْتَ» فِي قَوْلِهِ تعالىٰ: ﴿يَٰلَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٧٣] وَلا دَلِيلَ فِي هذا لِجوَازِ أَنْ يَكُونَ النَّصْبُ في «فَنَكُونَ»[(٢)] مِثْلَهُ فِي قَوْلِهِ:

ولُبْسُ عَبَاءَةٍ وتَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إليَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

وَقَوْلِهِ تعالىٰ: ﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ [الشورىٰ: ٥١].

※ الخَامِسُ: أنْ تَكُونَ للعَرْضِ ، نحو: «لو تَنْزِلُ عِنْدَنا فَتُصِيبَ راحة» ذَكَرَهُ فِي «التَّسْهِيلِ» وَذَكَرَ لَهَا ابنُ هِشَامٍ اللَّخْمِيُّ مَعْنًى آخَرَ ، وَهو: أنْ تَكُونَ للتَّقْلِيلِ ، نحو: «تَصَدَّقُوا وَلَوْ بِظِلْفٍ مُحَرَّقٍ» و«اتّقوا النّارَ ولو بشِقِّ تَمْرَةٍ».

[النَّوعُ السَّادسُ]

[ما جاءَ على سبعةِ أوجهٍ]

النَّوْعُ السَّادِسُ: مَا يَأْتِي علىٰ سَبْعَةِ أَوْجُهٍ وَهو: «قَدْ»

---

(١) زيادة من نسخة (ز).

(٢) المثبت كما في نسخة (ز) و(و) وفي سائر النسخ: «فأفوز».

* فَأَحَدُ أَوْجُهِهَا: أنْ تَكُونَ اسْمًا بِمَعْنَىٰ «حَسْبُ» فَيُقَالُ: قَدِي، كَمَا يُقَالُ: حَسْبِي.

* الثَّانِي: أنْ تَكونَ اسمَ فعلٍ بِمَعْنَىٰ «يَكْفِي» فَيُقَالُ: قَدْنِي، [بـ«النون»][1] كَمَا يُقَالُ: يَكْفِينِي.

* الثَّالِثُ: أنْ تَكُونَ حَرْفَ تَحْقِيقٍ؛ فَتَدْخُلُ علىٰ الماضِي، نحو: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا﴾ [الشمس: ٩] [قيل][2]: وَعلىٰ المضَارِعِ، نحو: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾ [النور: ٦٤].

* الرَّابعُ: أنْ تَكُونَ حَرْفَ تَوَقُّعٍ؛ فَتَدْخُلُ عليهما أَيْضًا، تَقُولُ: «قَدْ يَخْرُجُ زَيْدٌ» فتدل علىٰ أنَّ الخُرُوجَ مُنْتَظَرٌ مُتَوَقَّعٌ.

وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أنَّها لا تَكُونُ لِلتَّوَقُّعِ مَعَ الماضِي؛ لأنّ التَّوَقُّعَ: انْتِظَارُ الوُقُوعِ، وَالماضِي قَدْ وَقَعَ.

وَقَالَ الّذين أَثْبَتُوا معنَىٰ التَّوَقُّعِ مَعَ الماضِي: إِنَّهَا تَدُلُّ علىٰ أَنَّهُ كَان مُنْتَظَرًا، تَقولُ: قَدْ رَكِبَ الأَمِيرُ، لِقَوْمٍ يَنْتَظِرُونَ هذا الخبَرَ وَيَتَوَقَّعُونَ الفِعْلَ.

* الخامِسُ: تَقْرِيبُ الماضِي مِنَ الحالِ، وَلِهذا تَلْزَمُ «قدْ» مَعَ الماضِي الْوَاقِعِ «حَالاً»: إمَّا ظَاهِرَةً، نحو: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾ [الأنعام: ١١٩] أَوْ مُقَدَّرَةً، نحو: ﴿هَٰذِهِۦ بِضَٰعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾ [يوسف: ٦٥].

---

(١) زيادة من نسخة (ز).

(٢) زيادة من نسخة (ز).

وَقَالَ ابْنُ عُصْفُورٍ: إذا أُجِيبَ الْقَسَمُ[1] بِمَاضٍ مُثْبَتٍ مُتَصَرِّفٍ، فإِنْ كَانَ قَرِيبًا مِنَ الحالِ جِئْتَ بِـ«اللامِ» وَ«قَدْ» نحو: «باللهِ لَقَدْ قَامَ زَيْدٌ». وَإِنْ كَانَ بَعِيدًا جِئْتَ بِـ«اللامِ» فَقَطْ، كَقَوْلِهِ:

حَلَفْتُ لَهَا باللَّـه حَـلْفَـةَ فاجـرٍ   لَناموا فَمَا إنْ مِنْ حَديثٍ ولا صَالِي

وَزَعَمَ الزَّمَـخْشَـرِيُّ عِنْدَمَا تَكَلَّمَ علىٰ قَوْلِهِ تعالىٰ: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا﴾ [الأعراف: ٥٩] فِي سُورَةِ الأَعْرَافِ: أَنّ «قد» مَعَ «لامِ» القَسَمِ تَكُونُ بِمَعْنَىٰ التَّوَقُّعِ؛ لأنّ السَّامِعَ يَتَوَقَّعُ الخبَرَ عِنْد سَمَاعِ المُقْسَمِ بِهِ.

* السَّادِسُ: التَّقْلِيلُ، وهو ضَرْبَانِ: تَقْلِيلُ وُقُوعِ الْفِعْلِ، نحوُ: «قَدْ يَصْدُقُ الْكَذُوبُ، وَقَدْ يَجُودُ الْبَخِيلُ» وَتَقْلِيلُ مُتَعَلَّقِهِ، نحو: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾ [النور: ٦٤] أيْ: أنّ ما أنتم عليه هو أقلُّ مَعْلوماتِه تعالىٰ.

وزعَمَ بعضُهم: أنّها في ذلك للتّحقيق، [كما تقدم][2].

وَأنَّ التَّقْلِيلَ فِي الْمِثالَيْنِ الأَوَّلَيْنِ[3] لَمْ يُسْتَفَدْ مِنْ «قد» بَلْ مِنْ قوْلِكَ: «الْبَخِيلُ يَجُودُ، وَالْكَذُوبُ يَصْدُقُ» فَإِنَّهُ إنْ لم يُحمَلْ علىٰ أنّ صُدُورَ ذلك مِنَ الْبَخِيلِ وَالْكَذُوبِ قَلِيلٌ.. كَانَ كَذِبًا[4]؛ لأنّ آخِرَ الكلامِ يَدْفَعُ أَوَّلَهُ.

* السّابعُ: التَّكْثِيرُ، قَالَهُ سِيبَوَيْهِ فِي قَوْلِهِ:

(١) المثبت كما في نسخة (ز) وفي سائر النسخ: إذا أجبت القسم.
(٢) زيادة من نسخة (ز).
(٣) زيادة من نسخة (ز).
(٤) وفي نسخة (ز): كان متناقضًا.

قَـدْ أَتــرُكُ القِــرْنَ مُصْفَــرّاً أنامِلُــهُ

وَقَالَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ، فِي: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: ١٤٤].

[النَّوع السَّابع]
[ما يأتي على ثمانية أوجه]

النَّوْعُ السَّابعُ: مَا يَأْتِي على ثَمَانِيَةِ أَوْجُهٍ، وَهو: «الْوَاوُ» وَذلك أنَّ لَنَا:

※ وَاوَيْنِ يَرْتَفِعُ ما بَعْدَهُمَا، وَهُما:

○ «وَاوُ» الاسْتِئْنَافِ، نحو: ﴿لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي ٱلْأَرْحَامِ مَا نَشَآءُ﴾ [الحج: ٥] فَإِنَّها لَوْ كَانَتْ واو الْعَطْفِ لانْتَصَبَ الْفِعْلُ.

○ وَ«وَاوُ» الحالِ، وَتُسمَّىٰ: «وَاوَ» الابْتِدَاءِ أَيْضًا، نحو: «جَاءَني زَيْدٌ وَالشَّمْسُ طَالِعَةٌ» وَسيبويه يُقَدِّرُهَا بِـ«إذْ».

※ وَوَاوَيْنِ يَنْتَصِبُ ما بَعْدَهما، وَهما:

○ «وَاوُ» المفْعُولِ مَعَهُ، نحْو: «سِرْتُ وَالنِّيلَ».

○ وَ«وَاوُ» الجمْعِ الدَّاخِلَةُ علىٰ المضَارِعِ المسْبُوقِ بِنَفْيٍ أَوْ طَلَبٍ[1]، نحو: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٢] وَقَوْلِ أَبِي الأَسْوَدِ:

---

(١) وفي نسخة (ز): وتسمى أيضًا: واو الصرف.

لا تَنْـهَ عَــنْ خُلُــقٍ وتَــأْتيَ مِثْلَــهُ

والكُوفِيُّونَ يُسَمُّونَ هَذِهِ وَاوَ الصَّرْفِ.

* وَوَاوَينِ يَنْجَرُّ ما بَعْدَهما، وَهُما:

○ «وَاوُ» الْقَسَمِ، نحو: ﴿وَٱلتِّينِ وَٱلزَّيْتُونِ﴾ [التين: ١].

○ وَ«وَاوُ» «رُبَّ» كَقَوْلِهِ:

وبلـــدةٍ ليـــس بهـــا أَنيـــسُ إلا اليَعافِيـــرُ وإلا العِيـــسُ

* وَوَاواً يَكُونُ ما بعدَها على حَسَبِ ما قَبْلَهَا غالبًا، وَهي: «واوُ» الْعَطْفِ، [وهي الأصل، وهي لمطلق الجمع](١).

* وَوَاواً دُخُولُها فِي الكَلَامِ كَخُرُوجِها، وَهي: «الْوَاوُ» الزَّائِدَةُ، نحْو: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا﴾ [الزمر: ٧٣] بدليل الآية الأخرى.

وَقِيلَ: إنّها عَاطِفَةٌ، وَالجوَابُ مَحْذُوفٌ، وَالتَّقْدِيرُ: «كَانَ كَيْتَ وَكَيْتَ» وَقَوْلُ جَمَاعَةٍ: إنّها «واوُ» الثَّمانيةِ، وإنّ منها: ﴿وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ [الكهف: ٢٢] لا يرضاهُ نَحَويّ.

والقولُ به في آية الزمر أبعد منه في(٢): ﴿وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾ [التوبة: ١١٢] والقول به في: ﴿ثَيِّبَٰتٍ وَأَبْكَارًا﴾ [التحريم: ٥] ظَاهِرُ الْفَسَادِ.

(١) زيادة من نسخة (ز).
(٢) وفي نسخة (ز): والقول به أقرب منه في آية الزمر.

[النَّوعُ الثَّامنُ]

[ما يأتي على اثني عشر وجها]

النَّوْعُ الثَّامِنُ: ما يَأْتِي على اثْنَي عَشَرَ وَجْهًا، وَهو: «ما».

* فإنها على ضَرْبَيْنِ:

[ما الاسمية]

○ اسْمِيَّةٌ، وَأَوْجُهُها سَبْعَةٌ:

■ مَعْرِفَةٌ تَامَّةٌ، نحو: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [البقرة: ٢٧١] أي: فَنِعْمَ الشَّيْءُ إبْداؤُهَا.

■ وَمَعْرِفَةٌ نَاقِصَةٌ، وَهي: المَوْصُولَةُ، نحو ﴿قُلْ مَا عِندَ ٱللَّهِ خَيْرٌ مِّنَ ٱللَّهْوِ وَمِنَ ٱلتِّجَـٰرَةِ﴾ [الجمعة: ١١] أي: الّذي عِنْدَ الله خَيْرٌ.

■ وَشَرْطِيَّةٌ، نحو: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٧].

■ وَاسْتِفْهَامِيَّةٌ، نحو: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَـٰمُوسَىٰ﴾ [طه: ١٧].

ويَجِبُ حَذْفُ أَلِفِها إذا كانت مَجْرُورَةً، نحو: ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾ [النبأ: ١]. ﴿فَنَاظِرَةٌۢ بِمَ يَرْجِعُ ٱلْمُرْسَلُونَ﴾ [النمل: ٣٥].

وَلهذا، رَدَّ الكسائيُّ على المفَسِّرِينَ قَوْلَـهُمْ فِي: ﴿بِمَا غَفَرَ لِى رَبِّى﴾ [يس: ٢٧] إنّها اسْتِفهَامِيَّةٌ.

وَإنّما جَازَ: «لماذا فعلتَ؟» لأنّ أَلِفَها صَارَتْ حَشْوًا بِالتَّرْكِيبِ مَعَ «ذا» فَأَشْبَهَت المَوْصُولَةَ.

■ [وَنَكِرَةٌ تَامَّةٌ، وَذلك فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ في كل منها خلاف:

أحدها: نحو: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [البقرة: ٢٧١] وَ«نِعْمَ ما صَنَعْتَ» أي: نِعْمَ شَيْئًا هي، أي: «نِعْمَ شَيْئًا شَيْءٌ صَنَعْتَهُ».

وَالثَّانِي قَوْلُهُمْ: «إنّي مِمَّا أنْ أَفْعَلَ» أي: إنّي مَخْلُوقٌ مِنْ أَمْرٍ، هو فَعْلِي كذا وَكذا وَذلك؛ لأنّه على سَبِيلِ المبَالَغَةِ، مِثْلُ: ﴿خُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ مِنْ عَجَلٍ﴾ [الأنبياء: ٣٧].

وَالثَّالِثُ][(١)] التَّعَجُّبُ[(٢)]، نحو: «ما أَحْسَنَ زَيْدًا» [أي: شيءٌ حسَّنَ زيدًا، وهو قَوْلُ سيبويه][(٣)].

■ وَنَكِرَةٌ مَوْصُوفَةٌ، كَقَوْلِهِمْ: «مَرَرْتُ بِما مُعْجِبٍ لَكَ»[(٤)] وَمِنْهُ، في قوْله: «نِعْمَ ما صَنَعْتَ» أي: نعمَ شيءٌ صنعتَهُ، [ومنه: «ما أحسَنَ زيدًا» أي: شيءٌ مَوصوفٌ بأنَّه حَسَّنَ زيدًا عَظِيمٌ، فحُذِفَ الخَبَرُ][(٥)].

■ وَنَكِرَةٌ مَوْصُوفَةٌ بِها، نحو: ﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾ [البقرة: ٢٦] وَقَوْلِهِمْ: «لأَمْرٍ ما جَدَعَ قَصِيرٌ أَنْفَهُ» أي: مَثَلاً بَالِغًا فِي الْحَقَارَةِ وَلأَمْرٍ عَظِيمٍ.

وَقِيلَ: إنّ هذه حَرْفٌ لا مَوْضِعَ لها.

---

(١) زيادة من نسخة (ز) وحاشية نسخة (ج).

(٢) هكذا في نسخة (ز) وفي باقي النسخ: وتعجبية.

(٣) زيادة من نسخة (ز)، وحاشية نسخة (ج).

(٤) في نسخة (ز) زيادة: أي: شيء معجب لك.

(٥) زيادة من نسخة (ز).

[ما الحرفية]

○ وَحَرْفِيَّةٌ، وَأَوْجُهُها خَمْسَةٌ:

▪ نَافِيَةٌ، فتَعْمَلُ فِي الجُمَلَةِ الاسميَّةِ عَملَ «ليسَ» فِي لُغَةِ الْحِجَازِيِّينَ، نحو: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١].

▪ وَمَصْدَرِيَّةٌ غَيْرُ ظَرْفِيَّةٍ، نحو: ﴿بِمَا نَسُوا۟ يَوْمَ ٱلْحِسَابِ﴾ [ص: ٢٦] أي: بِنِسْيَانِهِمْ إيّاهُ.

▪ وَمَصْدَرِيَّةٌ ظرفيّةٌ، نحو: ﴿مَادُمْتُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣١] أي: مدّةَ دَوَامِي حَيًّا.

▪ وَكَافَّةٌ عن الْعَمَلِ، وَهي ثَلاثَةُ أَقْسَامٍ:

● كَافَّةٌ عن عَمَلِ الرَّفْعِ، كَقَوْلِهِ:

صَدَدْتِ فَأَطْوَلْتِ الصُّدودَ وقلَّما وِصالٌ على طُولِ الصُّدودِ يَدومُ

فـ«قَلَّ»: فعلُ ماضٍ، و«ما»: كافّةٌ له عن طَلَبِ الْفَاعِلِ، وَ«وِصالٌ»: فَاعِلُ فِعْلٍ مَحْذُوفٍ يُفَسِّرُهُ الْفِعْلُ المذْكُورُ، وَهو: «يَدُومُ» وَلا يَكُونُ «وِصالٌ» مُبْتَدَأً؛ لأَنَّ الْفِعلَ المكْفُوفَ لا يَدْخلُ إلا على الجمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ.

وَلَمْ تَكُفَّ مِنَ الفِعْلِ إلا: «قلَّ» و«طالَ» و«كثُرَ».

● وَكَافَّةٌ عن عَمَلِ النَّصْبِ وَالرَّفْعِ، وَذلك في «إنَّ» وَأَخَوَاتِها، نحو: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [النساء: ١٧١].

● وَكَافَّةٌ عن عَمَلِ الجرِّ، نحو: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [الحجر: ٢] وَقَوْلِهِ:

كما سَـيْفُ عمرٍو لم تَخُنْهُ مَضَـارِبُهُ

[وَاخْتُلِفَ فِي «ما» التَّالِيَةِ «بَعْدَ» كَقَوْلِهِ:

أَعَـلاقَـةَ أمِّ الْـوُلَـيْـدِ بَـعْـدَ مـا   أَفْنـانُ رأسِـــكَ كـالثَّغَـامِ الْمُخْلِسِ

فقيل: كافّةٌ لـ«بعد» عن الإضافة وقيل: مصدريّةٌ][1].

■ وَزَائِدَةٌ، وَتُسَمَّى هِيَ وَغَيْرُها مِنَ الحرُوفِ الزَّوَائِدِ: صِلَةً وَتَأْكِيدًا، نحو: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٩] و﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ﴾ [المؤمنون: ٤٠] أي: فَبِرَحْمَةٍ، وَعن قَلِيلٍ.

البَابُ الرَّابِعُ

فِي الإشَارَاتِ إلى عِبَارَاتٍ مُحَرَّرَةٍ، مُستَوْفاةٍ، مُوجَزَةٍ

يَنْبَغِي أنْ تَقُولَ فِي نَحْوِ: «ضُرِبَ»مِنْ «ضُرِبَ زَيْدٌ»: أنه فِعْلٌ ماضٍ لم يُسَمَّ فَاعِلُهُ، وَلا تَقُلْ: مَبْنِيٌّ لِمَا لم يُسَمَّ فَاعِلُهُ؛ لِما فِيهِ مِنَ التَّطْوِيلِ وَالْخفاءِ.

وَأنْ تَقُولَ فِي نحو: «زيدٌ»: نائبٌ عَنِ الْفَاعِلِ، وَلا تَقُلْ: مَفْعُولٌ ما لم يُسَمَّ فاعِلُهُ؛ لِخَفَائِهِ وَطُولِهِ، وَصِدْقِهِ على نحو: «دِرْهَمًا» مِنْ: «أُعْطِيَ زَيْدٌ دِرْهَمًا».

وَأنْ تَقُولَ فِي «قدْ»: حَرْفٌ لِتَقْلِيلِ زَمَنِ الْماضِي، وَحَدَثِ المضَارِعِ، وَلِتَحْقِيقِ[2] حَدَثَيْهِمَا.

---

(١) زيادة من نسخة (ز).

(٢) في نسخ (أ) و(د) و(هـ): أو لتحقيق.

وَفِي «لنْ»: حَرْفُ نَصْبٍ لِنَفْيِ اسْتِقْبَالٍ[1].

وَفِي «لمْ»: حَرْفُ جَزْمٍ، لِنفْيِ المضارعِ وَقَلْبِهِ ماضِيًا.

وَفِي «أمّا» المفْتُوحَةِ المشَدَّدَةِ: حَرْفُ شَرْطٍ، وَتَفْصِيلٍ، وَتَوْكِيدٍ.

وَفِي «أنْ»: حَرْفٌ مَصْدَرِيّ يَنْصِبُ المضارعَ.

وَفِي «الفَاءِ» الّتي بَعْدَ الشَّرْطِ: رَابِطَةٌ لِجَوَابِ الشَّرْطِ، وَلا تَقُلْ: جَوابُ الشَّرْطِ [بِالفَاءِ][2]، كَمَا يَقُولُونَ؛ لأنّ الجوَابَ: الجمْلَةُ بِأَسْرِهَا، لا «الفاءُ» وحدَها.

وَفِي نحو: «زَيْدٍ» مِنْ: «جَلَسْتُ أمامَ زَيْدٍ»: مَخْفُوضٌ بِالإضافَةِ أوْ بِالمضافِ، وَلا تَقُلْ: مَخْفُوضٌ بِالظَّرْفِ؛ لأنَّ المقْتَضِيَ لِلْخَفْضِ [إنَّما][3] هو الإضافةُ أو المضافُ، مِنْ حَيْثُ هو مضافٍ لا المضاف من حيث هو ظَرْف بِدَلِيلِ: «غُلامُ زَيْدٍ، وَإكْرامُ عَمْرٍو».

وَفِي «الفَاءِ» مِنْ نحو: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ﴾ [الكوثر: ٢]: «فَاءُ» السَّبَبِيَّةِ، وَلا تَقُلْ: «فَاءُ» الْعَطْفِ؛ لأنّه لا يَجُوزُ، أوْ لا يَحْسُنُ عَطْفُ الطَّلَبِ على الخبَرِ، وَلا الْعَكْسُ.

وَأن تقول في «الْواوِ» الْعاطِفَةِ: حَرْفُ عَطْفٍ لِمُجَرَّدِ الْجمْعِ.

---

(١) هكذا في نسخة (ج)، وفي (أ) و(د) و(هـ) و(و): حرف نصب ونفي استقبال، وفي (ز): حرف نفي ونصب واستقبال.

(٢) زيادة من (أ) و(د).

(٣) زيادة من (ج) و(ز).

وَفي «حتّىٰ»: حَرْفُ عَطْفٍ لِلْجَمْعِ وَالْغايَةِ.

وَفِي «ثُمَّ»: حَرْفُ عَطْفٍ للتَّرْتِيبِ وَالمُهْلَةِ.

وَفِي «الفاءِ»: حَرْفُ عَطْفٍ للتَّرتِيبِ وَالتَّعْقِيبِ.

وَإذا اخْتَصَرْتَ فِيهِنَّ فَقُلْ: عاطِفٌ وَمَعْطُوفٌ، كَما تَقُولُ: جارّ وَمَجْرُورٌ.

وَكذلك إذا اختصرت في نحو: «لن نَبْرَحَ، ولن نَفْعَلَ»: نَاصِبٌ وَمَنْصُوبٌ.

وَأن تقولَ فِي «إنّ» الْمكسُورَةِ المشَدَّدَةِ: حَرْفُ تَوكِيدٍ، يَنْصِبُ الاسْمَ وَيَرْفَعُ الْخبَرَ، وَتَزِيدَ فِي «أَنَّ» المفْتُوحَةِ، فَتَقُولُ: حَرْفُ تَوْكِيدٍ، مَصْدَرِيّ، يَنْصِبُ الاسْمَ وَيَرْفَعُ الْخبرَ.

وَاعْلَمْ: أنّه يُعَابُ علىٰ النَّاشِئِ فِي صِناعَةِ الإعْرابِ: أنْ يَذْكُرَ فِعْلاً، وَلا يَبْحَثَ عن فاعِلِهِ، أَوْ مُبْتَدَأً وَلا يَتَفَحَّصَ عن خَبَرِهِ، أَوْ ظَرْفًا، أَوْ مَجْرُورًا، وَلا يُنَبِّهَ علىٰ مُتَعَلَّقِهِ، أَوْ جملةً، وَلا يَذْكُرَ: أَلَها مَحَلٌّ من الإعرابِ أَمْ لا، أَوْ مَوْصُولاً، وَلا يُبَيّنَ صِلَتَهُ وَعَائِدَهُ.

وَأَنْ يَقْتَصِرَ فِي إعرابِ الاسمِ مِنْ نَحْوِ: «قَامَ ذَا، أَوْ قَامَ الّذِي» علىٰ أنْ يقولَ: اسْمُ إشارَةٍ، أَوْ اسْمُ مَوْصُولٍ، فَإنَّ ذلك لا يُبْنَىٰ عليه إعْرابٌ[١].

فَالصَّوَابُ أنْ يُقَالَ: فَاعِلٌ، وَهو اسْمُ إشارَةٍ، أَوْ فَاعِلٌ، وَهو اسمُ مَوْصُولٍ.

فَإنْ قُلْتَ: لا فَائِدَةَ فِي قَوْلِهِ «ذَا»: إنّه اسْمُ إشارَةٍ، بِخِلافِ قَوْلِهِ فِي «الّذي»: إنّه اسمُ مَوْصُولٍ؛ فَإنّ فِيه تَنْبِيهًا علىٰ ما يَفْتَقِرُ إليه مِنَ الصِّلَةِ وَالْعَائِدِ

(١) المثبتة كما في نسخة (ج) وفي باقي النسخ: لا يقتضي إعرابا.

لِيَطْلُبَهُما المعْرِبُ، وَلِيَعْلَمَ أَنَّ جَمْلَةَ الصِّلَةِ لا مَحَلَّ لها؟

قلتُ: بَلَىٰ، فِيهِ فَائِدَةٌ، وَهي: التَّنْبِيهُ إلىٰ أَنَّ ما يَلحَقُهُ مِنَ «الْكَافِ» حَرْفُ خِطَابٍ، لا اسْمٌ مضافٌ إليه، وَإلىٰ أنّ الاسمَ الّذي بَعْدَهُ، فِي نَحْوِ قَوْلِكَ: «جاءَنِي هذا الرَّجُلُ» نَعْتٌ، أَوْ عَطْفُ بَيَانٍ علىٰ الْخِلَافِ فِي المعَرَّفِ بِـ«أَلْ» الْوَاقِعِ بَعْدَ اسْمِ الإشارَةِ، وَبَعْدَ «أَيُّها» في نحو: «يا أيُّها الرَّجُلُ».

وَمِمَّا لا يُبْنَىٰ عليه إعْرابٌ[١]: أَنْ تَقُولَ: مُضافٌ، فَإنّ المضَافَ ليس له إعْرابٌ مُسْتَقِرّ، كما للفَاعِلِ وَنحوِهِ، وإنّما إعْرَابُهُ بِحَسَبِ ما يَدْخُلُ عليه.

فَالصَّوابُ: أن يقال[٢]: فَاعِلٌ، أَوْ مَفْعُولٌ، أَوْ نحوُ ذلك، بِخِلافِ المضافِ إليه؛ فَإنَّ له إعْرابًا مُسْتَقِرّاً، وَهو: الْجرُّ. فَإذا قِيلَ: مُضافٌ إليه، عُلِمَ أنّه مَجْرُورٌ.

وَيَنْبَغِي أَنْ يَجْتَنِبَ المعْرِبُ أَنْ يَقُولَ فِي حَرْفٍ مِنْ كِتَابِ اللهِ: إنَّهُ زَائِدٌ؛ لأنّه يَسْبِقُ إلىٰ الأذْهَانِ أنّ الزَّائِدَ هو: الّذي لا معنَىٰ له، وَكَلَامُهُ سبحانه مُنَزَّهٌ عن ذلك وَقَدْ وَقَعَ هذا الوَهَمُ للإمامِ الرَّازِيِّ، فقال المحَقِّقُونَ علىٰ أنَّ المهْمَلَ لا يَقَعُ فِي كلامِ الله تعالىٰ؛ فَأمّا «ما» فِي قَوْلِهِ تعالىٰ: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾ [آل عمران: ١٥٩] فَيُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ اسْتِفْهامِيَّةً للتَّعجُّبِ، وَالتَّقْدِيرُ: فَبِأَيِّ رَحْمَةٍ؟! انْتَهَىٰ.

وَالزَّائِدُ عند النَّحَوِيِّينَ معناه: الّذي لم يُؤْتَ به إلَّا لِمُجَرَّدِ التَّقْوِيَةِ وَالتَّوْكِيدِ، لا المهْمَلُ.

---

(١) وفي نسخ (أ) و(د): وفيما لا يتبين عليه إعراب.

(٢) كذا في نسخ المتن، وفي نسخ موصل الطلاب ونسخ حاشية العطار: فَالصَّوابُ: «أَن تُبَيِّنَ فَتقُولَ».

وَالتَّوْجِيهُ المذْكُورُ فِي الآيَةِ باطِلٌ لأمْرَيْنِ:

أَحَدُهُما: أنّ «ما» الاسْتِفْهامِيَّةَ إذا خُفِضَتْ وَجَبَ حَذْفُ أَلِفِها، نحو: ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾ [النبأ: ١].

وَالثَّانِي: أنّ خَفْضَ «رَحْمَةٍ» حينئذٍ يُشْكِلُ؛ لأنه لا يَكُونُ: بِالإضَافَةِ؛ إذْ لَيْسَ في أَسْمَاءِ الاسْتِفْهَامِ ما يُضَافُ إلا «أيُّ» عِنْدَ الجميعِ، وَ«كم» عِنْدَ الزَّجّاجِ.

وَلا بِالإبْدَالِ مِنْ «ما» لأنّ المُبْدَلَ مِنْ اسْمِ الاسْتَفْهَامِ لا بُدَّ أنْ يَقْتَرِنَ بِهَمْزَةِ الاسْتِفْهَامِ، نحو: «كَيْفَ أنتَ، أَصَحِيحٌ أم سَقِيمٌ»؟

وَلا صِفَةً؛ لأنّ «ما» لا يُوصَفُ إذا كَانَتْ شَرْطِيَّةً أو اسْتِفْهَامِيَّةً.

وَلا بَيَاناً؛ لأنّ ما لا يُوصَفُ لا يُعْطَفُ عَلَيهِ عَطْفَ بَيَانٍ، كَالمضْمَرَاتِ.

وَكَثِيرٌ مِنَ المتَقَدِّمِينَ يُسَمُّونَ «الزَّائِدَ»: صِلَةً، وَبَعْضُهُمْ يُسَمِّيهِ: مُؤَكِّدًا، [وَبَعْضُهُمْ يُسَمِّيهِ: لَغْوًا، واجْتِنَابُ هذه الْعِبَارَةِ في التَّنْزِيلِ وَاجِبٌ][1].

[الخاتمة]

وَفي هذا الْقَدَرِ كِفَايَةٌ لِمَنْ تَأَمَّلَهُ، واللهُ الموَفِّقُ وَالهادِي إلىٰ سبيلِ الخيْرَاتِ بِمَنِّهِ وَكَرَمِهِ.

(تمَّ متنُ الإعراب عن قواعد الإعراب)

---

(١) زيادة من نسخة (ز).

مُوصِلُ الطُّلَّابِ

إِلَى قَوَاعِدِ الإِعْرَابِ

تأليفُ العلامة

خالد بن عبد الله الأزهريّ

(ت ٩٠٥ هـ)

وعليه

حاشية شيخ الأزهر حسن العطار

(ت ١٢٥٠ هـ)

باعتناء

لجنة التحقيق بجامعة الإمام أبي الحسن الأشعريّ

[مُقَدِّمَة]

بِسْمِ اللّٰه

حاشية العطار

قوله: (بسم) اعلم أنّ نُسَخ المتن مختلفة، فنسخة شارحنا بعد ذكر بسملة المصنّف: «أمّا بعد حمد الله حقّ حمده... إلخ» والّتي كتب عليها الكافيجيّ بعد ذكر البسملة: «الحمد لله رب العالمين، والصّلاة والسّلام علىٰ محمّدٍ سيّد المرسلين، وعلىٰ آله وصحبه أجمعين، أمّا بعد: فهذه فوائدُ جليلةٌ... إلخ». والّتي كتب عليها الشُّمُنِّيّ: «قال الشّيخ الإمام العالم العامل جمال الدّين ابن هشام ـ نفع الله المسلمين ببركته ـ: هذه فوائد جليلة... إلخ» وعلىٰ هذه النّسخة شرح الشّيخ عبد الكريم الرّوميّ؛ إلّا أنّه ذكر بسملة المصنّف، والشّمنّي لم يذكرها؛ لعدم تَكَلُّمِه عليها، لا أنّه لم يَثبُت عنده أنّ المصنّف لم يُبسمِل؛ لأنّ في كلامه ما يقتضي أنّه بَسملَ حيث قال: **فإن قلت:** لِمَ ترك المصنّف الحمد الثّابت بحديثه ﷺ؟

قلت: إنّ تَرْكَه غيرُ مُسَلَّم؛ لأنّ الإتيان بالتّسمية الدّالّة علىٰ صفات الكمال.. إتيانٌ بالحمد بعينه لغةً وعرفًا. انتهىٰ.

فنشأ من هذا أنّ المصنّف بسمل، وهل حصل منه حمدٌ صريحًا أو لا؟.

أمّا علىٰ نسخة الكافيجيّ.. فالأمر ظاهر، وأمّا علىٰ غيرها.. **فيُجَاب عنه:** بأنّ البسملةَ مشتملةٌ علىٰ الحمد؛ كما سمعت، أو أنّه جرىٰ علىٰ ما هو الشّائع عند محقّقي الصّوفية من أنّ الحمد هو: إظهارُ صفة الكمال، ولأنّ الإتيان بالحمد أوائلَ الكتب أمرٌ غيرُ مجمعٍ عليه، فكثير من العلماء لم يأت

به ؛ كالبخاريّ في «صحيحه».

لكن قال شاه حسين في «حواشي الألوغيّة»: الأَوْلَىٰ أن تُصَدَّر الكتب بالتّسمية والتّحميد ؛ ليستفيد الطّالبُ أنّ هذا الكتابَ تامٌّ شرعًا ؛ فيبذلَ جهدَهُ في تحصيلهِ، ويكونُ ذلكَ داعيًا لإقبال النّاس عليه. انتهىٰ، أو أنّه حَمِدَ لفظًا لا خطًّا.

وأمّا قول الشّمنّيّ: ولو سُلِّمَ تركُ الحمد، فلعلّه إنّما تركه اعتذارًا، وكسرًا لنفسه، وادِّعاءً بأنّ كتابه هذا من حيث إنَّهُ كتَابُهُ.. ليس من الأمور ذوات البال حتّىٰ يُصَدَّرَ بالحمد، كسائر الكتب.

وأمّا قوله في مدح كتابه: هذه فوائد جليلة. انتهىٰ، فبالنّظر إلىٰ نفس المسائل، والكتاب وما قلنا.. بالنّظر إلىٰ نفسه، فَبُعْد كونه بعيدًا ؛ لأنّ ادّعاء أنّ كتابه ليس من ذوات البال.. لا يُخرجه عن كونه منها في نفس الأمر، فَتُطلَبُ له التّسمية بهذا الاعتبار، علىٰ أنّ كسرَ نفسِه لا يجرّ إلىٰ ترك ما هو مطلوبٌ له لا يُسلَّم ؛ إلَّا علىٰ ما وقع في نسخته هو، أمّا علىٰ ما كتبَ عليه شارِحُنا.. فلا، لكنّه يحتاجُ إلىٰ تأويلٍ بما ذكرنا.

فإن قلت: ما منشأ هذا الاختلاف؟

قلت: لعلّه أنّ الصّادر عن المصنّف بعد البسملة: هذه فوائد... إلخ. وهذه زياداتٌ من الطّلبة أتوا بها ؛ لتحصيل بركة الحمدلة كما في نُسخٍ، وللتّعريف بالمؤلَّف كما في أخرىٰ.

ثمّ إنّ المدابغيّ عدّد في البسملة أربعة مقاصد ولم يتكلّم عليها، وهذا بعد كونه ممّا لا يجرُّ إلى القصورِ ـ إذ البسملة لا ينحصر الكلام عليها في هذه المقاصد، كيف! وهي الجامعة لمعاني الكتاب الّذي لم يُفَرَّط فيه من شيء؟ ـ غيرُ لائقٍ في صناعة التّدوين؛ إذ لا معنى لتعداد شيءٍ لم يُبيَّن، بل هو مجرّد تطويلٍ، ونحن نذكر لك ما هو اللّائق في هذا المقام فنقول: إنّ الباء تحتمل الزّيادة والأصالة، فعلى الأوّل.. لا تحتاج لمتعلّق، وعلى الثّاني.. تحتاج، والمناسَبُ جعلُها أصليّةً فتتعلَّق، والكلام على المتعلِّق سيأتي.

وقولهم: (الزّائد) هو الّذي لا يفيد معنًى ـ أي: من معاني الحروف الأصليّة ـ كالإلصاق في (الباء) ونحوه، فلا ينافي أنّه يفيد التّقوية؛ وإلَّا.. لكان دخوله عبثًا يُصان عنه الكلام البليغ، كيف! وقد وقع في القرآن؟

ومما يُؤيّد هذا ما قاله ابن جنِّي[1] في «سرّ الصّناعة»: إنّ معنى قولهم: (زيدت «الباء») أنّه إنّما جيء بها توكيدًا للكلام ولم تُحدث معنًى؛ كما أنّ (ما) من قوله تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ﴾ [النساء: ١٥٥] و﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾ [المؤمنون: ٤٠] و﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٰٔتِهِمْ﴾ [نوح: ٢٥] كذلك.

قال الكافيجيّ: ومعناها هنا: المصاحبة والملابسة؛ كما في قوله تعالى: ﴿تَنۢبُتُ بِٱلدُّهْنِ﴾ [المؤمنون: ٢٠] ويجوز أن تكون للاستعانة، نحو: (كتبتُ بِالقلم) والأوّل يناسب الدّراية، والثّاني يناسب الرّواية، لكنّ الأوّل لَمّا كان أرجحَ.. رُجِّح على الثّاني. انتهى.

---

[١] في بعض النسخ: (ابن القيم).

وعطف الملابسة على المصاحبة مرادفٌ، والمراد: الملابسة على جهة التّبرّك، فالتّبرّك جزئيٌّ من جزئيّيات الملابسة وعَرَضٌ لها؛ كالضّاحك للإنسان، وليس هو معنىً وُضعت له (الباء) كما قد يُتوهَّم.

ووجه كون الأوّل مناسبًا للدّراية ـ أي: القواعد ـ أنّ الملابسة من أفراد الإلصاق الّذي وُضعت له (الباء) إذ هو المعنى الحقيقيُّ لها؛ ولأنّ استعمال الباء في الملابسة والمصاحبة أكثرُ من الاستعانة، ولدلالتها على تلبُّس أجزاء الفعل بالتّبرّك باسم الله، ولأنّ في التّبرّك باسم الله من التأدّب ما ليس في جعله بمنْزلة الآلة الّتي لا تكون مقصودةً بالذّاتِ، وإن أُجيب عنه بما ستَسمع.

ومناسبة الثّاني للرّواية ـ أي: الحديث ـ إفادةُ أنّ ذا البال لا يتمُّ إلّا بالتّسمية؛ فيشبه الشّيء الّذي يتوقّف على الله، ولا يُشكِلُ عليه ما اشتهر من لزوم كون اسم (الله) آلةً، وفيه: إساءة أدب، فإنّه أجيب عنه: بأنّا نلاحظ في الآلة جهةَ التّوقُّفِ؛ لا أنّها غيرُ مقصودةٍ لذاتها، على أنّ الفاضل عبد الحكيم قال في «حواشي المطوّل»: إنّ هذا بالنّسبة للآلة الجزئيّة الحقيقيّة.

وإنّما كُسِرت وكان حقّها الفتح؛ لأنّ كلّ حرفٍ مفردٍ أوّلَ الكلمة؛ حقُّهُ أن يكون مفتوحًا؛ إذ الفتحة أخفُّ الحركاتِ؛ لاختصاصها بلزوم الحرفيّة والجرّ، ولتُوَافِقَ حركَتُها عمَلَها.

وفي «شرح التّسهيل» لأبي حيان: ربّما فُتحت (الباء) مع الظّاهر، فقالوا:

بَزيد، حكاه أبو الفتح عن بعضهم.

والاسم: مشتقٌّ من (السُّمُوِّ) **عند البصريّين**؛ لكونه رفعةً وشعارًا للمسمَّىٰ، فحُذِف الآخِر، وبني الأوّل على السّكون؛ فَزِيد عليه همزة الوصل؛ لأنّ دأبهم أن يبتدؤا بالمتحرّك، ويقفوا علىٰ السّاكن.

قال الخفاجيّ في «حواشي البيضاويّ»: وإنّما كان الوقف علىٰ السّاكن؛ لأنّه ضدُّ الابتداء؛ فَأُعطِي ضدَّ وصفه، ولأنّه انتهاءٌ وعدم؛ فناسب السّكونَ الّذي هو عدمُ الحركة.

ثم قال: والحركة والسّكون حقيقةً؛ من صفات الأجسَام، فوصفُ الحرفِ بهما مجاز، ثمّ شاع حتّىٰ صار حقيقةً عُرفيّةً.

ومن (السّمة) **عند الكوفيّين** بمعنىٰ: العلامة، فتاؤه عوضٌ عن (الواو)؛ كما في عِدَة، فيكون أصله: (وسمًا)، فَحُذِفت (الواو)، وعُوِّضت همزة الوصل.

ومجيء (سُمَىٰ) كَـ(هُدىٰ) لغة قليلة، قال الشّاعر:

وَاللهُ أسماك سُمًا مُباركًا　　آثَرَكَ اللهُ بِهِ إيثَارَكَا

قال الكافيجيّ: **فإن قلت**: الابتداء بالسّاكن ممكنٌ أو ممتنعٌ؟

قلت: الحقّ هاهنا هو التّفصيل بأن يقال: إن كان السّكون للسّاكن لازمًا لذاته كالألف.. فممتنعٌ، وإلّا.. فممكنٌ؛ لكنّه لم يقع في لغتهم؛ لسلامتها من اللَّكْنَة. انتهىٰ.

أقول: هذا أحد أقوالٍ ذكرها الشّهاب الخفاجيّ في «حواشي البيضاويّ».

الثّاني: أنّ الابتداء بالسّاكن مطلقًا ممكن؛ لكن تُرِك لما فيه من اللّكنة والبشاعة، وقد قيل: إنّه موجودٌ في لغة العجم، وإنَّما تُرِك لتعسّره لا لتعذّره، واختاره الشّريف.

وقال غيره: الحقّ أنّ وجوده في الفارسيّة غير ثابت؛ وإن لم يقم الدّليل على استحالته.

الثّالث: أنّه متعذّر مطلقًا؛ كما هو الشّائع.

ولفظ **الجلالة** ـ عَلَمٌ على الذّات المقدّسة؛ لأنّه يُوصَفُ ولا يُوصَفُ به، ولأنّه لا بدَّ لهُ من اسمٍ تجري عليه صفاته، ولا يصلحُ له ممّا يطلق عليه تعالى سواه.

قال الكافيجيّ: ولأنّه لو لم يكن عَلَمًا.. لما أفاد التّوحيد؛ لكنّه مفيدٌ فيكون عَلَمًا.

فإن قلت: إفادته التّوحيد موقوفةٌ على العلميّة، والعلميّة موقوفةٌ على الإفادة؛ فَيَدُورُ؟

قلت: الإفادة موقوفةٌ على ذات العَلَم بدون اعتبار كونه علمًا، وهو: لفظ الجلالة، والعَلَمِيَّةِ أي: كون اللّفظ عَلَمًا موقوفةٌ على الإفادة؛ فلا دَوْرَ؛ لاختلاف الجهة، وأنت خبيرٌ بأنّ كون الشّيء بديهيًّا؛ لا يستلزم أن يكون وصفُه بديهيًّا.

فإن قلت: أليس هذا إثبات اللّغة بالاستدلال، وذا لا يجوز؛ فإنّ اللّغة لم تُبنَ على المشاحّة؟

قلت: ليس الأمر كذلك؛ بل هو في الحقيقة تصويرُ المنقول بالمعقول؛ لِيُرىٰ أنّه من المباحث القطعيّة. انتهىٰ.

أقول: قد تمنعُ ملازمة دليله؛ بأنّ إفادة التّوحيد تحصل بالقرائن الخارجيّة علىٰ تقدير كونه كليًّا انحصر في فردٍ؛ فلا تتوقّف الإفادة على العلميّة، ولأنّ الشّارع جعل هذه الكلمة أمارةً علىٰ التّوحيد مختصّة؛ كما جُعل (الله أكبر) مِفتاحًا للصّلاة دون غيرها؛ فتكون الإفادة بطريق الشّرع، ويؤيّده: أنّ مَنْ نَطَقَ بهذه الكلمة حُكِم بإسلامه؛ ولو لم يكن عالمًا بمعنىٰ العَلَمِيَّةِ، فضلًا عن أن يكون عالِمًا بأنّ هذا عَلَمٌ، **وقيل:** إنّه وصفٌ في أصله؛ لكنّه لما غلب عليه تعالىٰ بحيث لا يُسْتعمل في غيره.. صار كالعَلَم فَأُجري مجراه.

أصله: إله، وهو اسمٌ لكلّ معبودٍ، ثم غُلِبَ علىٰ المعبود بحقّ، علىٰ وزن (فِعال) بمعنىٰ: مفعول، أي: مألوه؛ وإليه مال البيضاويّ.

واعتُرِضَ عَلَيْهِ؛ بأنّه إذا كان في الأصل وصفًا، ثم عَرَضَ له معنىٰ الاسميّة بالغَلَبة؛ لم يكن لله تعالىٰ في أصل الوضع؛ بل إلىٰ عروض الغلبة اسم تجري عليه صفاته، وهو ظاهر الفساد.

وبأنّ الغلبة في الصّفة لا توجب العلميّة، كما قال في «الكشّاف»: إنّ الرّحمن من الصّفات الغالبة.

فكيف يكون الله علمًا بالغلبة ؟

وأجاب شيخ زاده في حاشيته عليه عن **الأول**: بأنَّ منشأه: عدم التّفرقة بين الغلبة التّحقيقيّة والتّقديريّة، والغفلة عن إغناء التّقديريّة عن الوضع.

وعن **الثّاني**: بأنّه لم يدّع أنه عَلَمٌ حقيقةً، قال: إنّه صار كالعَلَم.

ثم قال في بيان الفرق بين الغلبة التّحقيقيّة والتّقديريّة: إنّ الغلبة **التّحقيقيّة**: عبارةٌ عن أن يُستعمل اللّفظ أوّلًا في معنًى، ثمَّ يُغْلَب علىٰ آخر؛ كالصَّعِق، **والتّقديريّة**: عبارةٌ عن أنْ لا يستعمل من ابتداء وضعه في غير ذلك المعنىٰ؛ لكن يكون مقتضىٰ القياس؛ أن يُستعمَل في غيره، ولفظ الجلالة والثُّرَيّا من هذا القبيل. انتهىٰ.

قال الرّوميّ: واشتقاقه من **(أَلَهَ)** بالفتح بمعنىٰ: عَبَد، وبالكسر بمعنىٰ: تحيَّر؛ لأنّ العقول متحيّرةٌ في معرفته،

أو من **(أَلِهْتُ إلىٰ فلانٍ)** أي: سكنتُ؛ لأنّ القلوب تطمئنُّ بذكره، وتسكُن إلىٰ معرفته،

أو من **(أَلِهَ)** إذا فَزِع من أمرٍ نزل به؛ لأنّ العائذ يفزَع إليه،

أو من **(أَلِهَ الفَصِيلُ)** إذا حرص (وفي النسخ: إذا أحرص) علىٰ أمّه؛ لأنّ العباد يحرصون عليه بالتّضرّع في الشّدائد،

أو من **(وَلَهَ)** وهو أيضًا بمعنىٰ: تحيّر، فكان أصله: (وِلَه) ـ بكسر الواو ـ،

الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

فقلبت (الواو) (همزةً) ؛ لاستثقال الكسرة عليها ، فحذفت (الهمزة) وعُوّض عنها الألف واللّام ، وقيل: أصله: (لاهٍ) مصدر (لَاهَ يَلِيهُ): إذا احتجب وارتفع ؛ لأنّه تعالىٰ محجوبٌ عن دَرك البصائر ، ومرتفعٌ عمّا لا يليق به ،

وقيل: أصله (**لاها**) بالسّريانيّة ، فَعُرّبَ بحذف (الألف) الأخيرة ، وإدخال (اللّام) عليه . انتهىٰ .

وتفخيم لامه إذا انفتح ما قبله ، أو انضم سُنَّةٌ ، وحذف ألفه لحنٌ ، وقد جاء لضرورة الشعر:

أَلَا لَا بَارَكَ اللَّـــــه في سُـــهيـلٍ   إذا مَـا الله بـاركَ فـي الـرِّجَـالِ

الشّاهد في الشّطر الأوّل .

قوله: (الرّحمن الرّحيم) صفتان مشبَّهتان مِن (رَحِم) ـ بالكسر ـ بعد النّقل إلىٰ (فَعُلَ) ـ بالضّم ـ ، أو بعد تنْزيلهِ منْزلة اللّازم ؛ كالفعل المتعدّي إذا قُصد منه الاستغراق مثل: (فلانٌ يعطي) .

وقول بعض الحواشي: إنّهما بُنيا للمبالغة من مصدر (رَحِم) بتنْزيله منْزلة اللّازم ، أو بجعله لازمًا ونقله إلىٰ (فَعُل) بالضّم . . سهوٌ ظاهرٌ ، فإنّ هذا التّأويل إنّما يُصار إليه عند الأخذ من الفعل لا المصدر ، علىٰ أنّ قوله: (أو بجعله لازمًا ونقله إلىٰ: فَعُل) ظاهره: أنّه محتاجٌ للنّقل بعد صيرورته لازمًا ،

وقد علمتَ أنّه لا حاجة إلىٰ النّقل إذا صُيّر لازمًا ؛ إلّا أن يُجاب: بأنّ (الواو) بمعنىٰ: (أو) وهو[١] من عطف السّبب علىٰ المسبَّب ، فتدبّر.

وقيل: إنّ (الرّحمن) عَلَمٌ ؛ بدليل وقوعه في القرآن كثيرًا متبوعًا لا تابعًا ، وجرىٰ عليه الأعلم وابن مالك ، وعلىٰ هذا فَيُعرب بدلًا من لفظ الجلالة لا نعتًا ؛ كما يُعرب نعتًا إذا كان صفةً ، و(الرّحيم) نعت لهُ لا للجلالة ؛ إذ لا يتقدّم البدل علىٰ النّعت ، ويظهر أثر الخلاف في الجارِّ لـ(الرّحمن) ما هو ؟

فعلىٰ **القول الأوّل** بأنّه نعت: يجري فيه الخلاف في تابع المجرور في غير البدل ، أَهُوَ مجرورٌ بما جَرّ المتبوع أو بنفس التّبعية ؟ والأَصحُّ: **الأوّل**.

وعلىٰ **القول** بأنّه بدل: يكون مجرورًا بمحذوفٍ مماثلٍ في العامل في المتبوع ؛ لما تقرّر أنّ البدل علىٰ نِيَّةِ تكرار العامل.

قال الكافيجيّ: **فإن قلت**: من أين عُلم أنّ (الرّحمنَ) ليس بعَلَمٍ مع أنّه مختصٌّ استعماله بالله ؟.

قلت: من جهة أنّه يقع صفةً ، وأنّ معناه: البالغُ في الإنعام ، لا الذّات المخصوص ، وأيضًا لو كان علمًا.. لكان قوله: (لا إله إلا الرّحمن) مفيدًا للتّوحيد ، لكنّه لا يفيد التّوحيد ؛ فلا يكون عَلَمًا. انتهىٰ.

ولك منع هذه الملازمة ببعض ما قلنا في الملازمة السّابقة.

[١] وفي النسخ: (أو) أو هو.

قال أيضًا: واستدلّ بعض المحقّقين باختصاص (الرّحمن) بالله تعالىٰ؛ علىٰ أنّ المجاز لا يستلزم الحقيقة، وأما قول الشّاعر في مُسَيْلِمَة:

وأنْـتَ غَيْثُ الوَرَىٰ لا زِلتَ رحمَانا

فليس بحجةٍ؛ لأنّه تعنّتٌ في الكفر.

أقول: هذا الجوابُ غير مرضيّ عند الفضلاء؛ فإن التّعنّتَ لا يُخرِج البدويَّ عن عربيّته، فالأحسن ما قيل: إنّ المختصّ به تعالىٰ هو المعرَّف لا الْمُنَكَّر، و(رحمانًا) في البيت منكَّر.

فإن قلت: يلزم علىٰ هذا أن يكون لـ(الرّحمن) حقيقةٌ استعملت؛ لأنّ المعرَّف فرع المنكّر مع أنّهم قالوا: إنه لا حقيقة له؟

وأُجيب: بأنّ (أل) لما كانت كالجزء من مدخولها.. غايرتْ بين المعرَّف والْمُنَكَّر.

*** تنبيهات**

الأوّل: قال ابن القيّم في «البدائع»: الوصلات في كلامهم الّتي وضعوها للتوصّل بها إلىٰ غيرها خمسة أقسام:

أحدها: حروف الجر، وضعوها ليتوصّلوا بالأفعال إلىٰ المجرور بها، ولولاها.. لما تعدّىٰ الفعل إليها ولا باشرها.

الثّاني: هاء التّنبيه، وضعوها للتوصّل بها إلىٰ نداء ما فيه (أل).

الثّالث: (ذُو)، وضعوه وُصْلَةً لوصف النّكرات بأسماء الأجناس غير المشتقّة.

الرّابع: (الّذي)، وضعوه وصلةً إلىٰ وصف المعارف بالجُمَل، ولولاه.. لما جرت صفاتٌ عليها.

الخامس: الضّمير الّذي يربط الجمل الجارية علىٰ المفردات أحوالًا، وأخبارًا، وصفاتٍ؛ فإنّ الضّمير هو الوصلة إلىٰ ذلك. انتهىٰ.

وانظر ما وجه كون هاء التّنبيه وصلةً لنداء ما فيه (أل) مع أنّ الوصلة إلىٰ ندائه (أيّ)؟

ويجاب: بأنّها لمّا كانت لازمةً لها جَعَلها وصلةً؛ فلذلك استغنىٰ عن ذكر (أيّ) فإنّها من الوصلات، وهو بصدد تعدادها، وسيجيء لهذا كلامٌ يتعلّق به.

الثّاني: عبّر ابن مالك في «شرح التّسهيل» عن باء الاستعانة بباء السّببيّة، وعليه اقتصر.

قال في شرحه: هي الدّاخلة علىٰ صالح للاستغناء به عن فاعل تعدّاها مجازًا، نحو: ﴿فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢] و﴿تُرْهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ﴾ [الأنفال: ٦٠]، فلو اقتصر إسناد الإخراج إليها في قوله: ﴿فَأَخْرَجَ بِهِۦ﴾ وإسناد الإرهاب إليها في قوله: ﴿تُرْهِبُونَ بِهِۦ﴾ فقيل: أنزل

ما أخرج من الثّمرات رزقًا، وما استطعتم من قوّة تُرْهِبُ عدوّ الله؛ لصحّ وحَسُن لكنّه مجازٌ، والآخر حقيقة، ومنه: (كتبتُ بالقلم) و(قطعتُ بالسّكّين)، فإنه يصحّ أن يقال: كتب القلمُ، وقطع السّكّينُ، والنَّحوِيُّونَ يُعبّرون عن هذه بباء الاستعانة، وآثرتُ على ذلك التّعبير بالسّببيّة من أجل الأفعال المنسوبة إلى الله تعالى؛ فإن استعمال (السَّببيَّة) فيها يجوز دون (الاستعانة).

قال أبو حيّان: وما ذهب إليه من أنّ ما ذكره النَّحوِيُّونَ من باء الاستعانة مندرجٌ في باء السّببيّة قولٌ انفرد به، وأصحابنا فرّقوا بين باء السّببية وباء الاستعانة وقالوا: **باء السّببيّة** هي: الّتي تدخل على سبب الفعل، و**باء الاستعانة** هي: الّتي تدخل على الاسم المتوسّط بين الفعل ومفعوله الّذي هو آلة؛ كـ(كَتَبْتُ الكتابَ بالقلم) و(عَمِلَ النّجّارُ البابَ بالقدّوم) و(بريتُ القلمَ بالسّكّين) و(خضتُ الماءَ برجلي) ولا يمكن أن يقال: سببُ كتابةِ الكتاب هو القلم، ولا سببُ عملِ النّجّار هو القدّوم، ولا سببُ بري القلم هو السّكّين، ولا سبب خوض الماء هو الرِّجل؛ بل السببُ غير هذا، فجعلُ هذا سببًا ليس بواضحٍ، ومثّلوا للسبّب بقولك: (ماتَ فلانٌ بالغيظ وبالجوع) و(حججتُ بتوفيق الله) و(أصبت الغرضَ بفلان). انتهى.

الثّالث: قال ابن مالك في «شرح التّسهيل»: باء المصاحبة هي الّتي يحسُن في موضعها (مع) ويغني عنها وعن مصحوبها الحال، كقوله تعالى: ﴿قَدْ جَآءَكُمُ ٱلرَّسُولُ بِٱلْحَقِّ﴾ [النساء: ١٧٠] أي: مع الحقِّ ومُحِقًّا، وكقوله تعالى: ﴿ٱهْبِطْ بِسَلَٰمٍ﴾ [هود: ٤٨] أي: مع سلام ومُسَلِّمًا. انتهى.

الحَمْدُ للهِ ....

قال الشّيخ شمس الدّين أبو الفتح في «شرح الجمل»: **الثّالث**: باء المصاحبة، وبعضهم يسمّيها باءَ الملابسةِ، وبعضهم يقول: الباءُ الّتي بمعنىٰ (مع) نحو قوله تعالىٰ: ﴿وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ﴾ [البقرة: ٣٠] أي: مصاحبين لحمدك، أو ملابسين له، أو نسبّح مع حمدك. انتهىٰ.

وبه يظهر ما قلنا سابقًا من أنّ عطف الملابسة علىٰ المصاحبة مرادف.

قوله: (الحمد لله) ـ في المدابغيّ: أي: جميعُ أفرادِ الحمد من جميعِ أفراد الخلق، أو جِنْسُهُ المُتَحَقِّقُ في ضمن أيّ فردٍ منها، أو المعهود شرعًا، وهو ما حمد الله به نفسه، وحمده به أنبياؤه، وأولياؤه، والعبرة في مقام الحمد المطلوب كمالُه بحمد هؤلاء؛ إذ حمدُ غيرِهم بالنّسبة إليه لقلّته لا يُطلَبُ وحدَه في هذا المقام ـ ملكٌ ومستحقٌّ ومختصٌّ به تعالىٰ لا يُشْرَكُ فيه غيره فـ(اللّام) في (الحمد) **إمّا للاستغراق**، وهي: الّتي يَحُلُّ محلّها (كلّ) **أو للجنس**، وهي: الدّالّة علىٰ الحقيقة بمجرّدها، أي: من غير تعرُّضٍ لشيءٍ من أفرادها، **أو للعهد** الخارجيّ العِلْميّ؛ لحضُورِ مَعناهُ في عِلْمِ المُخَاطبِ. انتهىٰ.

وفيه: أنّ (أل) الاِسْتِغْرَاقيّة هِيَ: الّتي يُراد بها الحقيقة في ضِمْنِ جميع الأفراد، فمَدْخُول (أَلْ) هاهنا حقيقة الحمد، وهو الثّناء من حيث تحقّقه في جميع أفراده، وهو معنىٰ قوله: (أي: جميع أفراد الحمد) وحينئذٍ فزيادة من جميع أفراد الخلق مستدرَكٌ بل مضرٌّ؛ لإخراجه الحمد القديم، مع أنّ المقصودَ شموله؛ كما هو اللّائق بمقام الثّناء.

وقوله: (أو جنسه المتحقّق في ضمن أيّ فردٍ منها) يفيد أنّ (أل) الجنسيّة، أعني: الّتي للحقيقة يكون مدخولُها الماهيّة بشرط شيء، وليس كذلك؛ بل مدخولُها الماهيّةُ من حيث هي هي؛ إنّما المعنىٰ الّذي ذكره معنىٰ (أل) الّتي للعهد الذّهنيّ، وهو غير مَرْضِيٍّ هنا؛ لنبوّ مقام الحمد عنه، إذ هو مقام إظهارٍ للثّناء لا إبهامٌ له، ولمنافاته لقوله: (وهي الدالّة علىٰ الحقيقة بمجرّدها) أي: من غير تعرّضٍ لشيءٍ من أفرادها؛ ولأنّ الّذي ارتضاه صاحب «الكشّاف» جَعْلُها للحقيقة من حيث هي هي؛ كما قال السيّد في «حواشي المطوّل» بعد سرد كلامٍ، فدلّ ذلك علىٰ أنّه اقتصر في معنىٰ الحمد علىٰ الجنس من حيث هو هو، فأنت ترىٰ كيف تناقض كلامُه في اللّفّ والنّشر، وحينئذٍ فالأولىٰ حذف قوله: في ضمن أيّ فردٍ منها. انتهىٰ؛ لفساده.

وقوله: (وهو ما حمد الله به نفسه، وحمده به أنبياؤه) ينبغي أن تكون (الواو) بمعنىٰ (أو) يعني: أنّ المرادَ بالحمد المعهود ثناءُ الله علىٰ نفسه وهو الحمد القديم، أو ثناءُ غيرهِ عليه وهو الحمدُ الحادث، والغيرُ مخصوصٌ بهذا النّوع الكامل، فقوله: (والعبرة... إلخ) بيانٌ لمنشأ التّخصيص في الغير، وقوله: (مملوكٌ... إلخ) يشير إلىٰ أنّ الكلام من التّقارير الثّلاثة الّتي في (أل) تحمل هذه المعاني الثّلاثة، وهو ما أخذ به بعض الحواشي فقال: إنّ الاحتمالاتِ تسعةٌ. وهو كلام ظاهريّ متسَاهلٌ فيه.

والتّحقيق: أنّ (أل) إن جُعِلَت عهديّةً والمعهود الحمدُ القديم.. فلا تُجعل (أل) للمُلك؛ إذ الحمدُ القديمُ نوعٌ من الكلام النفسيّ كما حُقّق،

وهو صفةٌ قديمةٌ لا يوصف بالملكيّة، وإن جُعلت استغراقيّة.. فالتّوزيع، فما كان من الأفراد حادثًا.. صحّ، وما لا.. فلا.

ثم قال المدابغيّ: وكونها للجنس أولىٰ؛ كما قاله الزّمخشريّ. انتهىٰ، ثم علّل ذلك بما لا يخلو عن دغدغةٍ وتساهلٍ، ونحن نذكر لك خلاصته فنقول:

قال السيّد في «حواشي المطوّل»: والسّبب في اختياره ـ أي: الزّمخشريّ ـ الجنسَ؛ أنّ دلالة اللّفظ على الجنس وعلىٰ اختصاصه بالله تعالىٰ؛ لا يُحتاج فيها إلىٰ الاستعانة بالمقام، مع أنّ اختصاص الجنس يقوم مقام اختصاص جميع الأفراد ويؤدّي مؤدّاهُ، فلا حاجة هاهنا في تأدية ما هو المقصود، أعني: انتفاء المحامد عن غيره تعالىٰ وثبوتها له؛ إلىٰ أن يزاد علىٰ الجنس معنًىٰ زائدًا يُستعان فيه بالقرائن والأحوال.

فإن قلت: إذا استُعين بها صار اختصاص أفراد الحمد مصرّحًا به، وإذا اكتُفي بدلالة جوهر الكلام؛ يكون مفهومًا ضمنيًّا، والأوّل أولىٰ؛ فلِمَ اختار الثّاني؟

قلت: الاختصاصان متلازمان، فإن كان المقصود اختصاص الجنس.. فالأمر ظاهر، وإن كان اختصاص الأفراد.. فقد جعل اختصاص الجنس دليلًا عليه، وسلوك طريقة البرهان من فن البلاغة. انتهىٰ.

وبه تعلم: أنّ ما وقعَ في بعض الحواشي بعد تقرير وجه العدول،

ثم أدخل (أل) الّتي للاستغراق لإفادة العموم، أو للجنس، أو للعهد خلَلٌ؛ لأنّ قوله: (أو للجنس، أو للعهد) لا يصحّ عطفه على الاستغراق بالنّظر لقوله: (أو للعهد) لمنافاته لقوله: (لإفادة العموم) لأنّ العموم لا يحصل على جعلها عهديّة ولا على إفادة؛ لأنّه يفيد أنّ الجنس والعهد مفادان لـ(أل) الاستغراقيّة، وهو فاسد.

ومن البعيد قول الكافيجي: إنّ اللّام هاهنا للتّعليل، بمعنى: أنّ الحمد ثابت لأجل الله؛ كما في قولك: (الدّار لفلان) إذ لا يقال: إنّ المحمودَ باعثٌ على الحمد وثبوته؛ إنّما الباعث المحمود عليه.

ويؤيّده ما في الشّنوانيّ: أنّ المحمود عليه ما كان الوصف بالجميل بإزائه ومقابله، بمعنى: أنّ الموصوف لمّا كان له ذلك الشّيء؛ ذكر جميله وأظهر كماله، فهو لأجل حصوله له، ولولاه لم يُوصف، أي: لم يتحقّق ذلك الوصف، فهو كالعلّة الباعثة للواصف أو هو العلّة.

بقي أنّ المحمود عليه لا بدّ أن يكون فعلًا اختياريًّا؛ كما صرّح به السّعد في «حواشي الكشّاف» وأشعر كلامه به في «المطوّل» موافقًا للرّازيّ كغيره، فلا يكون ثناء اللّؤلؤة على صفائها حمدًا.

قال المحقّق اللّاريّ في «حواشي الفوائد الضيائيّة»: **فإن قيل**: قد نسب الحمد إلى ما لا اختيار له؛ كالصّبر والمقام في قوله تعالى: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾ [الإسراء: ٧٩].

المُلْهِمِ لِحَمْده، والصّلاةُ والسَّلامُ عَلَىٰ سَيِّدنا محمّدٍ رَسُولِهِ ....

حاشية العطار

وفي قول الشّاعر:

والصّـــبرُ يُحمَدُ في المواطنِ كُلِّها إلَّا عـــلـيــكَ فـــإنَّـــهُ مَـــذْمُـــومُ

فالجواب: أنّهما يؤوّلان بالحذف والإيصال، فتقدير الأوّل: محمودًا أنت فيه، وتقدير الثّاني: أنّ الصّبر يحمد عليه فهو المحمود عليه لا المحمود، لا يقال: الأصل عدم التّأويل؛ لأنّا نقول بعد نقل الثّقات من مثبتي اللّغة يكون التّأويل لازمًا. انتهىٰ.

قوله: (الملهم) اسم فاعل من الإلهام، وهو: إلقاء معنًى في القلب بطريق الفيض.

قال بعضهم: ولا يكون إلَّا خيرًا، وأورد عليه قوله تعالىٰ: ﴿فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا﴾ [الشمس: ٨].

وأجيب: بأنّ الإلهام في الآية معناه: التّعليم.

والّذي في بعض حواشي «المطوّل»: أنّ الإلهام معناه اللّغويّ: الإعلام، وحينئذٍ لا تَرِدُ الآية.

والأظهر: أن يُفسّر الإلهام بالتّوفيق؛ لأنّ الحمد شكرٌ للمُنْعِم، وشكرُ المُنْعِم واجبٌ بالشّرع، فحكمُ الحمد نظريٌّ، وليس حاصلًا بطريق الإلهام، وإضافةُ حمدٍ للضّمير من إضافة المصدر لمفعوله بعد حذف الفاعل، أي: لحمد الخلق إيّاه.

وليس التّقدير: (لحَمدِي) بجعل الفاعل الضّمير؛ كما درج عليه بعض

وعبْدِهِ،

الحواشي؛ لما نصّ عليه في «المطوّل» من أنّ إضافة المصدر تفيد العموم، والمقصود: التّعميم في جميع أفراد الحمد الصّادرة عنه وعن غيره حتّىٰ يلائم التّقرير المتقدّم، وهو لا يحصل إلَّا بما ذكرنا؛ لقصور تقدير الضّمير علىٰ استغراق أفراد الحمد الصّادرة عن المتكلّم، وهو صحيحٌ أيضًا، ولكنّ اللّائق بمقام الحمد.. هو الّذي ذكرنا أنّها تفيد العموم، وفي الحمد أوّلًا علىٰ الذّات، ثمّ علىٰ الإلهام الّذي هو صفة فعل.. تنبيهٌ علىٰ تحقّق الاستحقاقين: الذّاتيّ، والوصفيّ، فتدبّر.

ولام الحمد؛ للتّقوية، متعلّقة بالملهِم؛ لما ذُكر في (المغني): أنّ اللّام المُقَوِّيَةُ متعلّقة بالعامل المقوي نحو: ﴿مُصَدِّقَا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ [البقرة: ٩٧] ﴿مُصَدِّقَا لِّمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة: ٩١] ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هود: ١٠٧].

ثمّ هي ليست زائدةً محضةً؛ لما يخيّل في العامل من الضّعف الّذي نُزِّل منْزلة القاصر، ولا مُعَدِّيَةً محضةً؛ لاطّراد صحّة إسقاطها، فلها منْزلةٌ بين المنْزلتين.

قوله: (رسولِهِ وعَبْدِهِ) في المدابغيّ وكذا في بعض الحواشي: قدّم الوصف بالرّسول للسّجع، وإلّا.. فالموافق لحديث: «لكن قولوا عبدُ اللهِ ورسُولُه»[١] تقديم الوصف بالعبوديّة، ولأنّه أشرف الأوصاف العليّة. انتهىٰ.

أي: فمقتضاه أن يُقَدَّم، وعكسَ؛ لتحصيل السّجع، والّذي يظهر أنّ العبد وقع في مركزه؛ لأنّ الترقّي يكون من الأدنىٰ للأعلىٰ، فيقال: عَالِمٌ

[١] سنن الدارمي: [٢٨١٤].

نِحْرِيرٌ، وجَوادٌ فيَّاضٌ.

والعجب من البعض؛ حيث غفل عن هذه النّكتة مع أنّه قرّرها عند الكلام على البسملة، وعبارته: وإنّما قدّم (الرّحمن) والقياسُ يقتضي التّرقِّي من الأدنى للأعلى كقولهم: عَالِمٌ نِحْرِيرٌ وجوادٌ فيَّاضٌ؛ لأنّه صار كالعَلَم. انتهى.

ويجاب عمّا في الحديث: بأنّ النّبي ﷺ قدّم في كلامه العبوديّة على الرّسالة؛ تواضعًا أو نظرًا لتقدّمها في الوجود على الرّسالة؛ لطريان الرّسالة عليها.

والسّبب في أشرفيّة وصف العبوديّة: أنّ الألوهيّة، والسّيادة، والرّبوبيّة؛ إنّما هي في الحقيقة لمن دونه، ففي الوصف بالعبوديّة؛ إشارةٌ أيّ إشارةٍ إلى كمال اتّصافه تعالى بهذه الصّفات، ولأنّ العبوديّة لكونها انصرافًا من الخلق إلى الحقّ في حقّه أكملُ من الرّسالة؛ لكونها بالعكس من ذلك، ولأنّ العبدَ يتكفَّلُ مولاهُ بإصلاح شأنِهِ، والرّسولُ متكفّلٌ بإصلاحِ شأن الأمّة، وفرق ما بينهما.

والرّسول: مصدرٌ بمعنى: الرّسالة، يطلق على الواحد وغيره، ومن العرب من يثنّيه ويجمعه، وورد الاستعمالان في القرآن المجيد، قال تعالى: ﴿إِنَّا رَسُولَا رَبِّكَ﴾ [طه: ٤٧] أي: موسى وهارون - عليهما السلام -، ﴿وَلَقَدْ جَآءَتْ رُسُلُنَآ إِبْرَٰهِيمَ﴾ [هود: ٦٩] ﴿إِنَّا رَسُولُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الشعراء: ١٦].

قال الشّيخ يس في «حواشي لقطة العجلان»: وليس كونُهُ بمعنى: الرّسالة إطلاقًا آخر؛ كما يوهمه كلام شيخنا الغُنَيمِيّ في «شرح الشّعراويّة». انتهى.

أقول: ما يوهمه كلام الغُنَيمِيّ صريحُ كلام الشنوانيّ هنا.

وبين المرسَل والرّسولِ فرقٌ؛ لأنّه ليس كلُّ مرسَلٍ رسولًا، فالرّياح مرسلَاتٌ، والرّسول: اسم للمبلِّغ عن المرسِل، ومن هنا حسُن: ﴿وَأَرۡسَلۡنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولٗا﴾ [النساء: ٧٩] دون (نبّأناك نبيًّا).

قال الشّنوانيّ: وإطلاق السيّد علىٰ نبيّنا محمّد ﷺ يوافق ما ثبت في الحديث أنّه قال: «أنا سيّد ولد آدم ولا فخر»[١] ولكنّ هذا في مقام الإخبار عن نفسه بمرتبته؛ ليُعتقد أنّه كذلك، وأمّا في ذكره، والصّلاة عليه حين سألوه عن كيفيّتها؛ فلم يذكر لفظ السيّد، وقد تردّد نظر الشّيخ عزّ الدّين في أنّ الأفضل ذكر السيّد مراعاةً للأدب، أو عدم ذكره مراعاةً للوارد نقله عن الإسنويّ.

قال: وفي حفظي أنّ الشّيخ عزّ الدّين نبّأه علىٰ أنّ الأفضل سلوك الأدب، أم امتثال الأمر؟ فعلىٰ الأوّل يُستحبّ دون الثّاني. انتهىٰ.

وأفتىٰ ابن تيمية بترك زيادة سيّدنا قبل محمّد، وأطال بعض الشافعيّة والحنفيّة في ردّه وتزييفه.

ومحمّد: بدلٌ من سيّدنا، لا يقال: هذا يقتضي أنّ إثبات السّيادة له غير مقصود؛ لأنّ المبدل منه في نِيَّةِ الطّرح؛ لأنّا نقول: المراد بكون المبدل منه في نية الطّرح.. أنه غير مقصودٍ بالذّات، بل ذُكِرَ توطئةً، وهاهنا الأمرُ كذلك؛ إذ المقصود بالذّات الصّلاة عليه ﷺ. انتهىٰ، بتصرّف.

[١] ابن ماجه: [٤٣٠٨]، صحيح ابن حبان: [٦٢٤٢].

وهذا الجواب وإن شاع.. لا يلائم السّؤال؛ إذ جَعْلُ المبدل منه غير مقصودٍ يعيد البحث، فالأحسن أن يقال: إنّ هذا ليس كليًّا، بل قد يكون المبدلُ منه هو المقصود.

قال في «التّذكرة»: سلكت العربُ في المبدل منه مسلكين أحدهما: أنّه ليس في تقدير الطّرح؛ ولذلك أخبرَ عنه بعد أن أبدل منه نحو:

إنَّ السيوفَ غُدوَّها ورَوَاحَها   تركتْ هوزانَ مثل قرنِ الأعضبِ

وتقول: (الّذي مررتُ به أبي عبد الله) ولو فرضت اطّراح الأوّل؛ لخلت الصّلة من عائد، وأمّا سلوكهم عدم الاعتداد به ففي قولهم في الغلط: (مررتُ برجلٍ حمار) لأنّه لم يقصد بالخبر. انتهىٰ.

قال الشّيخ يس: وفيه تصريحٌ بأنّ ما عدا بدل الغلط ليس في تقدير الطّرح. انتهىٰ، **والحقّ**: أنّ المسلكَيْن يجريان فيما عدا بدل الغلط، ومثال ما سلكتَ به مسلك الطّرح قولهم: (إنّ زيدًا عينَهُ حسنةٌ) و(إنّ هندًا جفنَها فاترٌ) بنصب العين والجفن، فأنّث الخبر في الأوّل وذكّر في الثّاني؛ لأنّ المعتمد عليه هو البدل، والمبدل منه في تقدير الطّرح، وبذلك يجمع بين ما وقع في كلام العلماء من التّنافي، والوقوف عند آخر العبارات قصور. انتهىٰ.

والأولىٰ: أن يُعرب عطفَ بيانٍ جيء به لمجرّد المدح، فإنّ عطف البيان قد يأتي لذلك، وخرّج عليه الزّمخشريّ قوله تعالىٰ: ﴿جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ﴾ [المائدة: ٩٧].

وعَلىٰ آله، وَصَحْبه، وجُنْدِه.

وبعــد: ....

قوله: (وعلىٰ آله) اشتهر أنّ إعادة لفظ (علىٰ) ردٌّ علىٰ الشّيعة النّاقلين للنّهي عنه حديثًا موضوعًا، وجرىٰ علىٰ ذلك الشنوانيّ هنا.

ونقل المحقّق اللّاريّ في حواشي «الفوائد الضّيائيّة»: أنّ الشّيعة إنّما يمنعون إدخال (علىٰ) في التّشهّد، وحينئذٍ فلا يصحّ هذا نكتةً لإعادة لفظ (علىٰ) عمومًا، وقيل: إنّها زيدت للإشارة إلىٰ تفاوت القدرَين؛ فإنّ الواصل له ﷺ مغايرٌ للواصل إليهم، وفيه: أنّه لا يظهر إلّا إذا كان العامل في المعطوف مغايرًا للعامل في المعطوف عليه، مع أنّ العامل فيهما واحد؛ علىٰ أنّ ما وُهِبَ لنبيّنا من العطايا فهو يعمّ مسلمي البرايا، فالأحسن: التّعليل بموافقة الوارد.

قوله: (وجنده) نقل الشّنوانيّ عن الجوهريّ أنّ الجند هم: الأنصار، والأعوان، قال: ودمشق، وحِمْص، وقِنَّسْرِين، والأردن، وفلسطين، كلٌّ منها يسمّىٰ جندًا؛ لإقامة الأنصار والأعوان بها في ذلك الوقت.

وأقول: من أين هذا التّخصيص؛ إذ الأعوان والأنصار أقاموا في غيرها من البلاد أيضًا؛ كالعراق، وفارس، ومكّة، والمدينة، علىٰ أنّ مكّة والمدينة مبدأ نصرة الإسلام، فليُحرّر.

قوله: (وبعد) في المدابغيّ: أنّ فيه عطف الخبر علىٰ الإنشاء، وأجاب: بجعل ما بعد (بعد) إنشاءً معنًىٰ قُصِدَ به مدح الشّرح، وأنت خبيرٌ بأنّ هذا مع ما بعده لا داعي إليه؛ لأنّ الواو علىٰ تقدير كونها عاطفةً تجعلُ جملة الحمدِ

«فيقول» العَبْدُ الفَقِيرُ إلىٰ مَوْلاهُ

خبريّة ؛ لأنّ المُخبِرَ بالحمد حامد ، ويكون من عطف الخبر على الخبر ، ولك جعل (الواو) استئنافيّة استئنافًا نحويًّا ـ وهو ظاهر ـ أو بيانيًّا علىٰ القول باقترانه بها ، وإن ردّه عبد الحكيم في «حواشي المطوّل» و(بعد) معمولةٌ لـ(يقول) فـ(الفاء) زائدة ، وفي الكلام التفاتٌ علىٰ مذهب السكّاكيّ من التّكلّم إلىٰ الغيبة ، علىٰ أنّ الواو لو جعلت عاطفة ، وجعل ما بعدها خبريّة ، وجملة الحمدلة إنشائيّة ؛ فليس من عطف الخبر علىٰ الإنشاء ؛ بل يُجعلُ من عطف القصّة علىٰ القصّة ، ومثّل له السيّد ـ قدّس الله سرّه ـ بقوله: (زيد يُعاقَبُ بالسّجنِ والإزهَاق) و(بَشِّر عمرًا بالعفو والإطلاق) .

قوله: (فيقول) الفاء واقعةٌ في جواب (أمّا) الّتي نابت عنها (الوا)و ، كذا في بعض الحواشي .

وفيه: أنّه يلزم عليه الجمعُ بين العِوَض والمعوَّض ؛ لأنّ وقوع الجواب مقترنًا بـ(الفاء) دليلٌ علىٰ تقديرها ، والمقدّر كالثّابت ؛ فكيف تُجعل (الواو) عوضًا ؟

وما وقع في الخَيَالِيّ: من أنّه كثيرًا ما يجمع بين (أمّا) و(الواو) ؛ كقول صاحب «المفتاح»: (وأمّا بعد) فقد ردّه عبد الحكيم في حواشيه عليه: بأنّ (وأمّا بعد) هذه ليست هي الّتي للاقتضاب الّتي الكلام فيها ، بل الواقعةُ في كلام صاحب المفتاح فذلكةٌ ، أي: إجمالٌ للكلام السّابق بمنْزلة قولك: والحاصل .

فإن قلتَ: مِنَ المقولِ أيضًا البسملة والخطبة ؛ فَلِمَ لَمْ يُسلّط القول عليهما ؟

الغنيِّ خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الأَزْهَرِيُّ:

هذا شَرْحٌ لطيفٌ ....

قلت: قدّما امتثالًا للحديث، ولتعمّ بركتهما القول ومقوله.

وبهذا ظهر أنّ قول بعض الحواشي: أنّ ما هنا إلىٰ آخر الكتاب مقولُ القول.. قصورٌ.

قوله: (الغنيّ) في بعض الحواشي: (أل) للكمال، وأقول: لعلّ هذا معنًىٰ مستحدث من قولهم: الشّيء إذا أطلق ينصرف للفرد الكامل، وإلّا فكثيرٌ ممّن تكلّم علىٰ أقسام (أل) لم يتعرّض له.

قوله: (فهذا) المشار إليه: ما في ذهنه قُدِّمتْ الخطبة أو أُخِّرتْ؛ كما حقّقه الجلال الدّوّانيّ في «حواشي التّهذيب» وكذا الفاضل اللّاريُّ في «حواشي الفوائد الضّيائيّة» وإن اشتهر التّفصيل في عباراتهم، وجرىٰ عليه هنا الشنوانيّ.

واستعمال اسم الإشارة هنا مجاز؛ لأنّ ما في الذّهن ليس بمحسوسٍ مشاهَدٍ، واسم الإشارة وُضع ليُستعمل في مشاهَدٍ، ثمّ إنّ الذّهن قد يقوم به المفصِّلُ.

والشّرح: اسم للألفاظ الدّالة علىٰ المعاني.

وحقّق المعتصم بلطف الحق في «شرح العضدية»: أنّ أسماء العلوم كالكتب من قبيل علم الشخص، نظرًا إلىٰ أنّ تعدد اللّافِظِ والمحلّ غير معتبر، بل هو تدقيقٌ فَلْسَفِيٌّ، والمعنىٰ: هذه المعاني المفصّلة في ذهني مدلولةٌ لهذه الألفاظ، وطاش ما أطالوا به هنا.

قال الشنوانيّ: والنّكتةُ هنا في استعمال اسم الإشارة في أمرٍ معقول.. الإشارةُ إلىٰ إتقانه هذه المعاني حتّىٰ صارت لكمال علمه بها؛ كأنّها مبصرةٌ عنده ويَقْدِرُ إلىٰ الإشارة إليها، أو الإشارةُ إلىٰ كمالِ فطنة الطّالب؛ بحيث بَلغ مبلغًا صارت المعاني معه كالمُبْصِرَات عنده، واستحقّ أن يُشَار له إلىٰ المعقول بالإشارة الحسيّة، وفي ذلك مبالغةٌ في حثّ الطّالب علىٰ تحصيل المعاني، أو الإشارةُ إلىٰ أنّها سهلةُ التّناول، قريبةُ المأخذ، كالأمور المحسوسة. انتهىٰ.

أقول: هكذا شاعت هذه التّوجيهات، لكن ردّ المحقّق اللّاريّ الوجه الثّاني: بأنّه إنّما يحسُن لو كان الخطاب خاصًّا، والأمر في الكتب بخلاف ذلك. انتهىٰ.

ويمكن أن يجاب: بأنّه من قبيل حُسْن الظّن بالنّاس، ولله دَرُّ القائل:

وما عبّر الإنسـانُ عن فَضْـلِ نَفْسـهِ بمثلِ اعتقادِ الفَضْـلِ في كُلّ فَاضِـل

وفي جريان الاستعارة في اسم الإشارة بحثٌ لم يتمّ الجواب عنه، فالأولىٰ: أن يجعل مجازًا مرسلًا علاقتُه الإطلاق عن التّقييد.

وعلىٰ تقدير جعله استعارة.. هل هي أصليّة أم تبعيّة؟

أجرىٰ الاحتمالين المدابغيّ واستظهر الأوّل تبعًا للشّيخ يس.

والّذي حقّقه العصام في «الرّسالة الفارسيّة» هو الثّاني.

وقد أوضحنا ذلك مع البحث المذكور في ما كتبناه علىٰ خاتمة الشّارح علىٰ «الآجروميّة».

عَلىٰ «قَواعِدِ الإعراب» ـ سَألَنِيهِ بعْضُ الأصْحَابِ ـ . . . .

حاشية العطار

قوله: (على قواعد الإعراب) قد علمت أنّ الشّرح: عبارةٌ عن الألفاظ المخصوصة الدّالة علىٰ المعاني المخصوصة،

والقواعد: عبارةٌ عن النِّسَب؛ كما هو أحد الاحتمالين ثانيهما: أنّها القضايا، والأوّل أرجحُ، وهو المراد هنا، فهو من ظرفيّة الدّال في المدلول، والتّعبير بـ(علىٰ) إشارةٌ إلىٰ تمكّن الألفاظ من المعاني حتّىٰ إنّها لا تزيد عنها، ولا تنقص حتّىٰ يلزم الحشو أو القصور، وفي الكلام مجاز استعارة.

قوله: (سألنيه) قال الرّاغب: السّؤال إذا كان للتعريف يتعدّىٰ إلىٰ المفعول الثّاني، تارةً بنفسه، وتارةً بـ(عن) وهو أكثر، نحو: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ﴾ [الإسراء: ٨٥] وإذا كان لاستدعاء مالٍ.. فإنّه يتعدّىٰ بنفسه أو بـ(مِنْ) وبنفسه أكثر، نحو: ﴿وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَـٰعًا فَسْـَٔلُوهُنَّ مِن وَرَآءِ حِجَابٍ﴾ [الأحزاب: ٥٣] ﴿وَسْـَٔلُواْ مَآ أَنفَقْتُمْ وَلْيَسْـَٔلُواْ مَآ أَنفَقُواْ﴾ [الممتحنة: ١٠] ﴿وَسْـَٔلُواْ ٱللَّهَ مِن فَضْلِهِۦٓ﴾ [النساء: ٣٢].

قوله: (الأصحاب) جمع (صَحِب) بالكسر مخفّف (صَحْب) بالسّكون، أو جمع (صاحِب) كما نقل عن الدّوانيّ.

وقال الزّمخشريّ في قوله تعالىٰ: ﴿وَيَوْمَ يَقُومُ ٱلْأَشْهَـٰدُ﴾ [غافر: ٥١] إنّه جمع شاهد؛ كما نقله عنه السّمرقنديّ في «حواشي المطوّل» قال: وإنكار الجوهريّ مجيء فاعل علىٰ أفعال لا ينهضُ علىٰ الزّمخشريّ؛ إذ قد خطّأه في مواضع عديدة. انتهىٰ.

يَحُلُّ المَبَانِي ، ويُبَيِّنُ المَعَاني ، وسَمَّيْتُه:

حاشية العطار

والصّاحب لغةً: مَنْ بينك وبينه مواصلة ومداخلة ، **وعرفًا**: التّابع للغير الآخذ بمذهبه.

قوله: (يحل المباني) في «المختار»: حَلَّ بالمكان من باب (رَدَّ) ، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿أَوْ تَحُلُّ قَرِيبًا مِّن دَارِهِمْ﴾ [الرعد: ٣١] أجمع القرّاء على الضّم ، وحَلَّ العذابُ يحِلّ ـ بالكسر ـ حَلالًا: وجب ، ويحُلّ ـ بالضّم ـ حُلولًا: نَزَل ، وبهما قُرِئ في السّبع قوله تعالىٰ: ﴿فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾ [طه: ٨١] ، وما هنا يُقرأ بالضّم.

ثمّ في المدابغيّ: أنّه مكنيّة ، أو تصريحيّة ، أو مجاز مرسل ، أو كناية. انتهىٰ.

وفيه: أنّ جعله مكنيّة إساءة أدب بالمصنّف ؛ حيث شبّه ألفاظه بالشّيء المعقّد ، وفي جعله كناية ؛ يردُ عليه أنّ المعنىٰ الحقيقيّ يصحّ مجامعته للمعنىٰ الكنائيّ ، وهو غير متأتٍّ هنا ، وجعل قوله: (ويبيّن) من عطف العام علىٰ الخاصّ ؛ بناءً علىٰ أنّ فكّ التّراكيب يلزَمُهُ بيان المعنىٰ ، وهذا كلام لا يتمّ ؛ إذ قد تفكّ التّراكيب مع خفاء المعاني ، كالتعرّض للإعراب ؛ فإنّه بيان للألفاظ مع عدم فهم المعاني منه ، وأعاريب المتون شاهد عدلٌ علىٰ ذلك.

قوله: (المعاني) جمع معنىٰ: اسم مكان ، أو اسم مفعول ، وهي الصّورة الذّهنيّة من حيث وضع الألفاظ بإزائها ؛ كما في «القطب علىٰ الشّمسيّة».

قال السيّد في حاشيته عليه: المعنىٰ: ما يقصد بالفعل من اللّفظ أو ما

«**مُوَصّل الطّلاب إلىٰ قواعد الإعراب**» نافعٌ إنْ شاء الله تعالىٰ.

يمكن أن يقصد؛ فهذان معنيان اصطلاحيان. انتهىٰ.

قال السيّد عيسىٰ الصّفويّ: وذكر الجاميّ معنًىٰ آخر يحتاج فيه إلىٰ نقل وهو: المقصود من الشّيء. انتهىٰ.

قوله: (مُوَصِّل) بضمّ الميم وفتح الواو مع تشديد الصّاد، من (وصّل) المضاعَف، وهو مرفوعٌ علىٰ الحكاية أو منصوبٌ بـ(سَمَّىٰ) و**الطلّاب**: جمع طالب، ككُتَّاب جمع كاتب، ويُجمع علىٰ (طَلَبة) و(طالِبينَ) جمعَ تكسيرٍ وسلامةٍ.

قوله: (نافع إن شاء الله) في الشّنوانيّ نقلًا عن الرّاغب: **النّفع**: ما يُستَعانُ به في الوصول إلىٰ الخير، وما يُتوصّل به إلىٰ الخير فهو خير، فالنّفع خير، وضده الضَّرّ، قال تعالىٰ: ﴿لَا يَمْلِكُونَ لِأَنفُسِهِمْ نَفْعًا وَلَا ضَرًّا﴾ [الرعد: ١٦].

ولا شكّ في توقّف النّفع به علىٰ تعلّق مشيئة الله به كسائر الكائنات، ويجوز عود (إن شاء) علىٰ جميع سابقه. انتهىٰ.

يريد: أنّه مرتبطٌ إمّا بـ(نافع) لقربه، أو بكلٍّ من: (يحلّ) وما بعده؛ لعمومه، وبتفسير النّفع الّذي هو مبدأ المشتقّ.. فُهِمَ منه بالأَوْلىٰ معنىٰ المشتقّ، فهو أنسبُ من الاقتصار علىٰ تفسير المشتقّ؛ كما في المدابغيّ زاعمًا أنّه المناسب.

(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ)

(الباء): مُتَعَلِّقٌ بِفِعْلٍ مَحذوفٍ

قوله: (الباء متعلّق بفعلٍ محذوف) جوازًا لا وجوبًا ؛ إذ ليس من مواضع الحذف الواجب ، ولأنّ تقدير الفعل خاصًّا يدلّ على جواز الحذف ؛ كما أشار إليه بقوله: (تقديره: أَفْتَتِحُ).

وعلىٰ هذا فالظّرف لغوٌ ؛ لتعلّقه بخاصّ ، ومقابله المستقرّ ؛ وهو ما كان عامِلُهُ عامًّا كالاستقرار والحصول ؛ كما في «اللّب».

وقيل: **اللّغْو**: ما يكون عامله مذكورًا ، **والمستقرّ**: ما يكون محذوفًا مطلقًا ، وما قرّرنا جارٍ علىٰ الاصطلاح الأوّل.

قال الزرقانيّ: وذكر الشّارح في «شرح الأزهريّة»: أنّه متعلّق بمحذوفٍ وجوبًا ، وفيه نظر. انتهىٰ.

والجواب: أنّ كلام الشّارح هناك محمولٌ علىٰ جعل الظّرف حالًا من فاعل الفعل المقدّر ، أو خبرًا ، فإنّ الحذفَ حينئذٍ يكون واجبًا.

ولمح للردّ علىٰ الزرقانيِّ المدابغيُّ بقوله: وهذا التّفصيلُ أولىٰ من الاقتصارِ علىٰ أحد الشّقّين. انتهىٰ.

قال الكافيجيّ: والمحذوف ثابتٌ لغةً ساقطٌ ذِكرًا ، وإلّا فلا يكون الحذف من الأبحاث المتعلّقة باللّغة. انتهىٰ.

ومن هنا ورد البحثُ المشهور في مقدّرات القرآن ، **وحاصله**: أنّه إن

كانت هذه المقدّرات من القرآن . . لزم أنّ القرآنَ حادثٌ ؛ لأنّ المقدّرات حادثةٌ مع أنّ القرآن قديمٌ ، وإن كانت ليست منه . . لزم أنّ القرآنَ غيرُ تامِّ المعنىٰ ، هكذا اشتهر ، وإيراد السّؤال علىٰ هذا الوجه غير حسن ؛ فإنّ القول بأنّ القرآن قديمٌ: مغالَطةٌ ؛ لأنّ القديم هو المعنىٰ النّفسيّ لا اللّفظ الّذي الكلام فيه ، فإنّه حادث ؛ إذ المراد بقولنا: مقدّرات القرآن ؛ اللّفظ المنزّل المقروء ، فالأحسن في إيراده أن يقال: إنّها لو كانت منه . . لزم التعبّد بتلاوتها ولَتَواتر بها السّماع من الرسول مع أنّها ليست كذلك ؛ ولذلك اختُلف فيها ، وإن كانت ليست منه . . لزم عدم تمام معنىٰ القرآن .

وحاصل ما أشار إليه الشّهاب الخفاجيّ في جوابه: أنّ المقدّرات من معاني القرآن لا من لفظه ؛ وذلك ؛ لأنّ صحّة المعنىٰ تتوقّف عليها ، فالألفاظ القرآنيّة دلّت عليها بدلالة الاقتضاء ؛ لتوقّف فهم معناها عليها ، فقوله في البحث: (إنّها لو لم تكن منه . . لزم عدم تماميّة معنىٰ القرآن) لا يُسلَّم ؛ إذ لا يلزم ذلك إلَّا لو لم تكن معانيها منه . نعم ؛ الألفاظ ليست منه .

وقولهم: (معنىٰ القرآن قديم) **المراد به**: المدلول الالتزاميّ ، وهو الكلام القديمُ ، لا مدلول العبارة ؛ فإنّ منه ما هو قديم ومنه ما هو حادث ؛ كما حقّقه القرافيّ .

ثمّ تقديرُ المتعلّق فعلًا هو مذهب الكوفيّين .

قال ابن هشام: وهو المشهور في التّفاسير والأعاريب . انتهىٰ .

فالجملة فعليّة، و(بسم) ظرفُ لغوٍ متعلّقٌ بالفعل، والمجرور في محل نصبٍ بذلك الفعل على المفعوليّة، وقدّره البصريّون اسمًا فالجملة اسميّة، وهو إمّا مبتدأ، و(بسم) ظرف لغوٍ متعلّق به، فمحل المجرور نَصْبٌ به على المفعوليّة، وقولهم: المصدر لا يعمل محذوفًا؛ خاص بغير الظّرف؛ لتوسّعهم فيه، والخبر محذوف، **والأصل**: ابتدائي بسم الله... إلخ كائنٌ، وإمّا خبر، و(بسم) ظرفٌ مستقرٌّ متعلّقٌ به، فمحلّ المجرور نَصْبٌ به على المفعوليّة، **والأصل**: ابتدائي كائن بسم الله... إلخ.

فعلى كلا الاحتمالين: المبتدأ وخبره محذوفان، إلّا أنّ (بسم) على **الأوّل**: متعلّقٌ بالمبتدأ، وعلى **الثّاني**: متعلّقٌ بالخبر، وينبني على الوجهين: أنّ حذف المتعلّق واجبٌ على الثّاني؛ لعمومه دون الأوّل، وإنّما **اختار الشّارحُ** مذهب الكوفيّين؛ لما تقدّم ولقلّة المحذوف؛ لأنّ المحذوف عليها كلمتان، وعلى الثّاني ثلاثُ كلماتٍ، ولأنّ الأصل في العمل للأفعال، وبكثرة التّصريح بالمتعلّق فعلًا كما في آية: ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِی خَلَقَ﴾ [العلق: ١] وحديث: «بِاسْمِكَ رَبِّي وَضَعْتُ جَنْبِي»[١].

*** تنبيهات**

الأوّل: قال صاحب «اللّباب»: قول النّحاة: الجارّ مع المجرور في محلّ نصبٍ.. محمولٌ على المسامحة؛ إذ لا شك أنّ منصوبَ المحلّ هو المجرورُ فقط، بشهادة المعنى المستقيم وبدلالة الذّوق السّليم. انتهى.

[١] صحيح مسلم [٦٢].

قال الكافيجيّ: ويدلّ لذلك إدخال كلمة (مع) على المجرور؛ فإنّها تدلّ على المتبوعيّة والأصالة، ألا ترى أنّهم يقولون: (جاء الوزيرُ مع السّلطان) ولا يقولون: (جاء السّلطانُ مع الوزير).

فإن قلت: الجارّ تعلّق بمعنى الفعل والمجرور له تعلّقٌ به؛ فما الفرق بينهما؟

قلت: تعلّقُ الجارّ من جهة الإفضاء، وتعلّقُ المجرور من جهة المعموليّة، ومعلومٌ أنّ محلّ الإعراب إنّما يُتصوّر في الجهة الثّانية فقط. انتهى.

الثّاني: قال المصنّف في «تذكرته»: القياس أن يُكْتَبَ وأن يقال في أوائل الأشياء؛ بعد بسم الله الرّحمن الرّحيم وبالصّلاة على محمّد وآله؛ لأنّ متعلّق الباء في (بسم الله) محذوفٌ تقديره: (أبدأ) على مذهب **الكوفيّين**، فالمعنى: أبدأ بهذا وبهذا، و(كائنٌ) و(مستقرٌّ) على مذهب **البصريّين**؛ لأنّهم يرون أنّ الجارّ والمجرور في محلّ رفعٍ على الخبريّة، فالمعنى: ابتدائي كائنٌ بهذا وبهذا، فأمّا كتاباتهم: (وصلّى الله).. فوجهُهُ: أن يكون أبدأ بالتّسمية وأصلّي على محمّد، فوضع الخبر موضع الطّلب مثل: (اتَّقَى اللهَ امرؤٌ فعلَ خيرًا يُثب عليه) و(أَنْجَزَ حُرٌّ مَا وَعَدَ) وهو من باب عطف إنشاءٍ على إنشاءٍ، فلا يختلف عاقلٌ في جوازه.

وقول قومٍ: إنّه من باب عطف الخبر على الإنشاء فلا يجوز إلَّا بغير عطفٍ.. فاسدٌ من أوجه:

تقديرُه: أفتَتِحُ ، يُقَدَّرُ مُؤَخَّرًا ....

أحدها: أنّه ليس كما ادَّعَوْا.

الثّاني: أنّ الإتيان به بغير عطفٍ يؤدّي إلىٰ عدم الارتباط ، وكونه كلامًا آخر منفصلًا ، وهو غير سديد.

الثّالث: أنّ الطّلب يعطف علىٰ الخبر ، وبالعكس في الأصحّ ، وإنّما ضعفه من جهة أنّه لا يفيد أنّ الصّلاة مبدوءٌ بها قصدًا ؛ بل يفيد أنّه إنّما بدأ بالبسملة ، وأنّه صلّىٰ علىٰ النّبيّ ﷺ ، أمّا كون الصّلاة للابتداء أو لغير ذلك.. فلا ، والمقصود غير ذلك. انتهىٰ.

الثّالث: المتعارف أن يقال في المعمول: متعلِّق ـ بكسر اللّام ـ وفي العامل: متعلَّق ـ بفتحها ـ ، والسرّ في ذلك: أنّ المعمول ضعيفٌ والعامل قويّ ، والمناسب جعل الضّعيف متعلِّقًا ـ بالكسر ـ ، والقويُّ متعلَّقًا ، ويصحُّ الفتح في المعمول ، والكسر في العامل ؛ لأنّ المتعلّق نسبةٌ بينهما.

قوله: (تقديره: أَفْتَتِحُ) أولىٰ منه: أُأَلِّف أو أُصنّف ؛ لما شاع أنّ تقديره خاصًّا أولىٰ ؛ رعايةً لحقّ المقام ، ولإشعار ما بعد البسملة به ؛ فهو قرينةٌ علىٰ المحذوف ، ولدلالته علىٰ تلبّس الفعل كلّه بالتّسمية بخلاف مادّة الابتداء والافتتاح ، وما قيل: إنّ تقدير مادّة الابتداء مناسبٌ للابتداء بالبسملة المطلوب فهو أولىٰ ؛ فمدفوعٌ بأنّ معنىٰ الابتداء بالبسملة.. الإتيان بها قبل الشّروع في المقصود ، وهو حاصلٌ سواءٌ قُدّر المتعلِّقُ ابتداء أو غيره ، وكذا ما قيل: من أنّه يقدّر عامًّا ؛ قياسًا علىٰ تقدير النّحاة متعلّق الظّرف المستقرّ عامًّا ؛ لأنّ محلّ ذلك إذا لم توجد قرينة الخصوص.

لإفادَةِ الحَصْر عند البَيَانِيِّينَ، ولِلاهْتِمامِ عند النّحويّين.

حاشية العطار

قوله: (لإفادة الحصر...) علّة لقوله: (يقدّرُ مؤخَّرًا) ونكتة لمخالفة الأصل؛ إذ أصل العامل التّقديم، فلا يؤخّر إلَّا لنكتة، **وظاهره:** أنّ التّقديم عند البيانيّين لا يكون إلَّا لإفادة الحصر، وعند النّحويين لا يكون إلَّا للاهتمام، وليس كذلك، بل كلٌّ منهما قائلٌ بالأمرين معًا.

وأجاب الزرقانيّ: بأنّ الحصر هو المقصود بالذّات للبيانيّين، والاهتمام المقصود بالذّات للنّحويّين.

وفيه: أنّ الاهتمام قد يقتضيه المقام فيكون مقصودًا، على أنّ الاهتمام ليس من مباحث النّحويّين؛ لأنّهم إنّما يبحثون عن الكلمات من حيث الإعرابُ والبناءُ، وأمّا التّقديم والتّأخير.. فليس من أغراضهم، وبالجملة: فهذه العبارة وإن اشتهرت.. لا تخلو عن دَخَل، ولعلّ وجه كون المقصود للبيانيّين الحصر دون الاهتمام.. أنّ الاهتمام لما لم يصحّ جعله سببًا وحده للتّقديم؛ إلَّا مع بيان وجه الاهتمام؛ كما نصّ عليه الشّيخ عبد القاهر الجرجانيّ في «دلائل الإعجاز» حيث قال: إنّا لم نجدهم اعتمدوا في التّقديم شيئًا يجري مجرى الأصل غير العناية والاهتمام، لكن ينبغي أن يُفسّر وجه العناية بشيء، ويُعرف له معنًى. انتهى.

لم يصلح وحده لأن يكون مقصودًا، بخلاف النّحويّين فإنّهم يوجّهون مخالفة الأصل؛ كتقديم المعمول بالاهتمام؛ لما أنّ غرضهم مجرّد تصحيح الألفاظ، فيتخلّصون بأيّ نكتة تُلتَمس؛ وبما قلنا يظهر لك ما في جواب الشنوانيّ حيث قال: إنّ الشّارحَ أضافَ لكل قومٍ ما اشتهر عندهم. انتهى.

(أمَّا): ـ بِفتْح الهمْزَة، وتشْديد الميم ـ ....

حاشية العطار

ثمّ اعلم أنّه ليس المراد أنّ التّقديم عند البيانيّين للتّخصيص دائمًا، بل هو لازمٌ له لزومًا جزئيًّا يعني: أنّ التّخصيص لا ينفكُّ في غالبِ الأمر عن تقديم ما حقّه التّأخير؛ إذ التّقديم قد لا يكون للتّخصيص؛ بل لمجرد الاهتمام علىٰ ما فيه، أو التّبرّك، أو الاستلذاذ، أو للسّجع وما أشبه ذلك، حيث قال ابن الأثير في «المثل السّائر»: إنّ التّقديم في ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥] لمراعاة حسن السّجع؛ لا للاختصاص علىٰ ما قاله الزّمخشريّ. انتهىٰ.

وأنكر ابن الحاجب وابن أبي الحديد صاحب «الفَلك الدّائر» كونَ التّقديم مفيدًا للتّخصيص، وهما تابعان لسيبويه، فإنّه قال وقد تكلم علىٰ (ضربت زيدًا): وإذا قدّمت الاسم فهو عربيّ جيّد، والاهتمام والعناية هنا في التّقديم والتّأخير سواء. انتهىٰ.

قال ابن جماعة: والحقّ عندي هو هذا، ومن ادّعىٰ الإفادة بشيءٍ من ذلك فعليه البيان. انتهىٰ.

قال بعض الفضلاء: والحقّ ما ذهب إليه أهل المعاني؛ فإنّ الطّبع يميل إليه والسّجيّة العربيّة تحتوي عليه. انتهىٰ.

ولَعَمْري لقد أبدع عبد القاهر في استخراج هذه الدّقائق واستنباط هذه الحقائق، علىٰ أنّ سيبويه سيفٌ صقيلٌ في هذه الضّربة نَبَا، وجوّاد سبّاق لكنّه في هذه الحَلْبةِ كبا، وإلَّا.. فما قرّره أهل المعاني المرقّصُ المُطرِب، والطّراز المذهَّبُ المُعْجِب.

حرفٌ فِيهِ مَعْنَىٰ الشّرْط ؛ ....

قوله: (حرفٌ فيه معنىٰ الشّرط) أي: وليس بحرف شرط ؛ إذ لو كانت أداة شرط.. لاقتضت فعلًا بعدها، لكنَّها لم تقتضِه، وهي من أغرب الحروف ؛ لقيامها مقام أداة شرطٍ وجملة شرطية، ولكونها دالّة علىٰ الشّرط، يُعلم أنّ معنىٰ قولك: (أمّا زيد فذاهبٌ)، الإخبار بأنّه سيذهب في المستقبل ؛ لأنّ جواب الشّرط يجب أن يكون مستقبلًا، وليس في كلام الشّارح ما يفيد الحصر حتّىٰ يرد أنّها أيضًا تستعمل للتّفصيل والتّوكيد، فقد قال الرّضيّ: إنّها موضوعة لمعنيين: لتفصيل المجمل، ولاستلزام شيءٍ لشيءٍ، وهذا لازمٌ لها في جميع استعمالاتها بخلاف معنىٰ التّفصيل. انتهىٰ.

والرّضيّ وإن لم يصرّح بالتّأكيد ؛ بل بالشّرطيّة والتّفصيل ؛ لكنّ التّأكيدَ لازمٌ لكلامه ؛ لأنّه ناشئٌ عن الشّرط، وذكره في «المغني» قال: وقلَّ مَنْ يَذْكُرُه، ولم أرَ مَنْ أحْكَمَ شرحَهُ غيرَ الزّمخشريّ. انتهىٰ، فإنّه قال: **فائدة (أمّا) في الكلام**: أن تعطيه فَضْلَ توكيد، تقول: (زيدٌ ذاهبٌ) فإذا قصدت توكيد ذلك وأنّه لا محالة ذاهب، وأنّه بصدده، وهو منه عزيمة.. قلت: (أمّا زيدٌ فذاهبٌ) لذلك قال سيبويه في تفسيره: مهما يكن من شيء فزيدٌ ذاهبٌ، وهذا التّفسير أفاد أمرين: بيان كونه تأكيدًا وأنّه في معنىٰ الشّرط. انتهىٰ.

ولم يُرد سيبويه أنّ معنىٰ (أمّا) كمعنىٰ (مهما) وشرطها ؛ لأنّ (أمّا) حرف ؛ فكيف يصحّ أن يكون بمعنىٰ اسم وفعل؟

وإنّما المراد: أنّ موضعها صالحٌ لهما، وهي قائمةٌ مقامها ؛ لتضمّنها معنىٰ الشّرط.

بدليل دخولِ (الفاءِ) في جَوابِها.

(بَعْدَ): بالنّصْب على الظّرْفِيّة الزّمانِيّة، واخْتُلِفَ في ناصِبِهِ:

حاشية العطار

وما قاله المدابغيّ: (إنّها لفصل الخطاب) مردودٌ، بل الّذي لفصل الخطاب هو: (أمّا بعد) لما نقله التّفتازنيّ آخر علم البديع عن ابن الأثير من إجماع المحقّقين من علماء البيان على: أنّ فصل الخطاب هو: (أمّا بعد) لأنّ المتكلّم يفتتح كلامه في كلّ أمرٍ ذي شأن بذكر الله، فإذا أراد أن يخرج إلى غرضه.. فصل بينه وبين ذكره تعالى بقوله: (أمّا بعد).

قوله: (بدليل دخول (الفاء) في جوابها) علّله ابن مالك بتأويل (أمّا) بـ(مهما يكن) وردّه أبو حيان: بأنّ جواب (مهما) لا تلزمه الفاء إذا كان صالحًا لأداة الشّرط، و(الفاء) لازمةٌ بعد (أمّا) كان ما دخلت عليه صالحًا لأداة الشرط أم لا؟

ألا ترى أنّه يجوز: (مهما يكن من شيءٍ.. لم أُبَالِ به) فدلّ ذلك على أنّ وجوب دخول (الفاء) ليس لأجل تأويلها بمهما يكن... إلخ؛ وإنّما لزمت (الفاء) بعد (أمّا) ولم تلزم بعد غيرها من الشّروط؛ لأنّ (أمّا) لمّا كانت دلالتها على الشّرط بنيابتها عن (مهما يكن).. ضعُفَتْ فاحتاجت للزوم (الفاء)؛ لتدلّ على الشّرطية، بخلاف (مهما) وغيرها من الشّروط؛ فإنّ دلالتها على الشّرطيّة بالأصالة. انتهى الشنوانيّ بتصرّف.

وبه تعلم: أنّ قول المدابغيّ: قلت الفرق... إلخ، صوابه: أجيب؛ لإشعار عبارته بأنّه المجيب؛ وليس كذلك.

فَقِيلَ: فِعْلٌ محذوفٌ، وهو الّذي نابَتْ «أمّا» عنه.

وقيل: «أمّا» لنيابَتِها عن المحذوف، وهو مَذْهَبُ سِيبَوَيْه(١).

والأصل عنده: مَهْمَا يكُنْ مِنْ شَيْءٍ بَعْدَ (حَمْدِ اللهِ) بَدَأَ بالحمْد تَأْدِيَةً لِحَقّ شَيْءٍ مِمّا وجَبَ.

والجَلَالَة: اسمٌ لِلذّات المُسْتجْمِع لسائر الصّفاتِ (حَقَّ حَمْدِهِ) أي:

حاشية العطار

قوله: (بدأ بالحمد) قد علمت في الكلام على بسملة الشّارح؛ ما يزيل عنك الشّكوك هنا.

قوله: (والجلالة: اسم) كان الوجه أن يقول: و(الله: عَلَم) لأنّ لفظ (الجلالة) ليس هو الاسم، ولأنّ الاسم يشمل الصّفة إلّا أن يُقدَّرَ في الأوّل مضاف، أي: (مسمى الجلالة) ويراد بالثّاني: العَلَم بالقرينة الذّهنيّة، أفاده القليوبيّ.

وإذا تأمّلتَ وجدتَ الوجه في ترك هذا التّأويل؛ لأنّه حيث أريد بالثّاني ـ أي: الجلالة ـ العَلَم[٢]؛ اعتماداً على القرينة.. فالأَولى أن يراد به ذلك بدون تكلّف تقدير، على أنّه بعد هذا التّكلّف يَصيرُ المعنى: والمُسَمَّى؛ أي:

(١) عمرو بن عثمان بن قَنْبَر الحارثيّ بالولاء، أبو بشر، الملقّب بـ«سيبويه»، (١٤٨ ـ ١٨٠ هـ = ٧٦٥ ـ ٧٩٦ م) إمام النّحاة، وأوّل من بسط علم النّحو. وُلِدَ في إحدى قرى شيراز، وقدم البصرة، فلزم الخليل بن أحمد ففاقه. وصنّف كتابه المسمّى: «كتاب سيبويه» في النّحو، لم يصنع قبله ولا بعده مثله. وكانت في لسانه حبسة. وسيبويه بالفارسيّة: رائحة التّفاح. وكان أنيقًا جميلًا، تُوُفِّيَ شابًّا. وفي مكان وفاته والسّنة التي مات بها خلاف. [تاريخ العلماء النّحويّين، سير أعلام النّبلاء].

[٢] كذا في النسخ الأربع لحاشية العطار، ولعل الصواب: أي: الاسم. والله تعالى أعلم.

واجِبَ حَمْدِهِ الّذي يتعيّن لهِ، ويَستَحقّه كَمَالُ ذاتِه، وَقِدَمُ صِفاتِه، وتَقَدُّسُ

الذّات الواجب الوجود اسمٌ، وفيه فساد؛ اللّهم إلّا أن يؤوّل بمدلول اسمٍ، وهو رجوعٌ إلىٰ تكلّفٍ غير الّذي تُخُلّصَ منه.

وكلّ هذا نشأ من فهم أنّ المراد من قوله: (والجلالة) هذا اللّفظ، وأنت خبيرٌ بأنّ هذا ليس مراد الشّارح، بل مرادُه بالجلالة لفظُ (الله) وإنّما عدل عن قوله: (والله) إلىٰ قوله: (والجلالة) تفخيمًا لقدر الاسم، وتعظيمًا له كمسمّاه.

وقوله: (ولأن الاسم يشمل الصّفة... إلخ) هذا الشّمول مبنيٌّ علىٰ فهم أنّ المراد بالاسم.. ما قابلَ الفعلَ، وليس هذا مرادًا، بل المراد به العَلَم، فتدبّر.

قوله: (ويستحقّه) تفسير لـ(يتعيّن) وبه يندفع ما يقال: إنّ الحمد لا يكون واجبًا إلَّا إذا قيّد بالنّعمة لفظًا أو نيّةً، وليس في كلام المصنّف الأوّل، والثّاني محتمل؛ فكيف يجزم الشّارح بأنّ حمدَ المصنّف واجب؟

ووجه اندفاعه: تفسير الوجوب بالاستحقاق بدليل العطف؛ لا الوجوب الّذي هو أحد الأحكام الخمسة، ثمّ المراد بكون الحمد واجبًا إذا وقع بإزاء النّعمة.. الإثابةُ عليه ثواب الواجب، أو أنّه واجبٌ حقيقة؛ إذ هو شكر، وشكر المنعم واجبٌ بالشّرع.

لكن قال الشّيخ زكريا في «حواشي جمع الجوامع»: ليس المعنىٰ أنّه إذا أنعم علىٰ عبده بنعمةٍ يجب عليه أن يحمده عليها؛ بل الحمد اللّفظيّ أو المعنويّ.

أسْمَائه، وعُمُومُ آلَائِه. وانْتصابُهِ على المَفعوليّة المطلقةِ.

(وَالصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ) ـ بالجر ـ

قوله: (وانتصابه) أي: حقٌّ على المفعوليّة المطلقة، والعامل فيه النّصب هو (حمد) والتّقدير: بعد حمد الله حمداً حقَّ حمده، فهو من نصب المصدر بالمصدر، ونظير ذلك: قوله تعالى: ﴿جَزَآؤُكُمْ جَزَآءً مَّوْفُورًا﴾ [الإسراء: ٦٣].

قوله: (بالجرّ) متعلّقٌ بمحذوف أي: يُقرَآنِ بالجرّ، وإنّما لم يصحَّ رَفْعُهما؛ لأنّه يلزم عليه الفصل بين (أمّا) و(الفاء) بجملةٍ غير شرطيّة، لكن صرّح بعضهم في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٦] الآية: أنّ جواب (أمّا) فذوقوا، وقوله: ﴿أَكَفَرْتُم﴾ اعتراض، وعليه فيصحّ الرّفع هنا؛ كما لا يخفى.

فائدة: قال الغزاليّ في «الخصائص»: قال النّحاة: من خصائص المصدر أنّه لا يُثنى ولا يُجمع؛ إلّا إن جُرِّد نحو: ضربةٌ وضربتان وضَرَبات، أو تختلف أنواعه؛ كعلم النّحو، وعلم الفقه، وعلم الطّب. أمّا المصدر من حيث هو فلا يُثنّى ولا يُجمع؛ لأنّه لا يقع على القليل والكثير من جنسه؛ ولذا وُحِّد السّمع وجُمع الأبصار؛ كما قال المفسّرون. انتهى.

وفيه أبحاث:

الأوّل: لفظ المصدر إنّما يوُضع للقدر المشترك؛ ولذا أجمع النّحاة على أنّه لو فُسِّر بضربةٍ واحدةٍ.. يكون حقيقة، ولو وضع للكثير.. كان مجازاً في

عَطْفٌ علىٰ حمد الله ، ....

القليل ، وحيث كان موضوعًا للقدر المشترك . . فلا يدل على الأفراد الكثيرة ؛ لأنَّها أخصّ منه ، والدّال على الأعمّ غير دالٍّ على الأخصّ .

الثّاني: أنّ أسماء الأجناس نحو: جماد وحيوان ؛ إنّما وضعت للقدر المشترك بين أفرادها ، فهي كالمصادر يتعذّر تثنيتها وجمعها حتّىٰ يَعْرِضَ لمسمّياتها ما يوجب التّعدّد من العوارض والمُشْخِصَات ، وهي من حيث هي لا تقبل شيئًا من ذلك ، وحينئذٍ يسقط ما اعتمده المفسّرون في جمع الأبصار وتوحيد السّمع .

الثّالث: الاستثناء في قولهم: (المصدر لا يُثنىٰ ولا يُجمع إلا إن جُرِد أو اختلفت أنواعه) يجب أن يكون منقطعًا ، فإنّ المصدر هو الماهيّة الكليّة ، والّذي ثُنّيَ وجُمع أفرادها ، فالنّفي والإثبات ليس لشيءٍ واحد ؛ كما هو شرط الاستثناء المتّصل .

وفي قوله: (فلا يدلّ على الأفراد الكثيرة . . . إلخ) نظرٌ ؛ كما صرّح به المحقّقون ؛ من أنّ لفظ العامّ إذا أطلق على الخاصّ لا باعتبار خصوصه ؛ بل باعتبار تحقّقه ليس من المجاز في شيء .

قال في «المطوّل» في بحث الاستعارة: وهذا يشتبه على المحصّلين فيتوهمون أنّه مجازٌ ويعترضون أيضًا بأنّه لا دلالة للعامّ على الخاصّ ، ومنشأه عدم التّفرقة بين ما يقصد باللّفظ من الإطلاق والاستعمال وبين ما يقع عليه باعتبار الخارج . انتهىٰ .

قوله: (عطفٌ) بمعنىٰ: معطوف ، وهو خبرٌ لمبتدأ محذوف قدّره

(عَلَىٰ سَيِّدِنَا) ....

المدابغيّ: (هو).

ثمّ إنّ (الصّلاةَ) معطوفةٌ على الحمد قولًا واحدًا، و(السّلام) إمّا معطوفٌ عليه أيضًا أو عليها.. على القولين في تكرار المعطوف بـ(الواو).

وهل يُعطف على الأوّل، أو الملاصق؟

ورُجّح الأوّل بخلافِ غير (الواو)، فإنّ كلًّا يُعطَفُ على ما قبله، وعلى الرّاجح فالمناسب هما، ويُجاب: بأنّ المصدر لا يثنّى ولا يجمع، ومدلول الضّمير هو المصدر، أو يقال: إنّ مرجع الضّمير ما ذُكَر، فقوله: (وهو) أي: ما ذُكَر، وعلى المرجوح فالمناسب (هي) أي: الصّلاة، ويُجاب: بأن التّذكير باعتبار اللّفظ أي: هذا اللّفظ عطفٌ... إلخ.

ولعلّ إسقاط الشّارح المبتدأ؛ ليصحّ تخريج كلامه على كلٍّ من المذهبَينِ؛ وإلّا لو ذكره.. لكان نصًّا في أحدهما.

وفي نسخةٍ: (عطفًا) بالنّصب على الحال، أي: حال كونهما عطفًا أي: ذا عطفٍ أو يؤوّل بمعطوف أو معطوفينِ على التّأويلينِ السّابقينِ.

قوله: (على سيّدنا) عدّيت الصّلاة بـ(على) لتضمّنها معنى العطف على القول بأنّ لها معنًى واحدًا يختلف بحسب ما تُضَاف إليه، فسقط ما يقال: إنّ الدّعاء بـ(على) للمضرّة.

ووجه السّقوط: أنّها هنا ليست للدّعاء، بل مستعملةٌ في العطف، **غايته:**

مُتَعَلِّقٌ بـ«السّلام» على اخْتيار البَصْرِيِّين، ومُتَعَلِّق «الصَّلَاةِ» محذوفٌ تقديره: «عليه»، ولا يجوز أن يَتَعلَّقَ المذكورُ بـ«الصّلاة» لأنَّه كان يَجِبُ ذكرُ المتعلَّق بـ«السّلام» على الأصَحّ.

وفي نسخةٍ: (وَعَبْدِهِ) وهو مَعطوفٌ على سيّدنا. وفيه من أنواع

حاشية العطار

أنّه يراد من العطف هنا معنًى مجازيّ هو الرّحمة، ولئن سُلِّم أنّ معناها الدّعاءُ.. فقرينة عدم إرادة المضرّة أشهرُ من نارٍ على عَلَمٍ، وضمير (نا) راجع لمعشر العقلاء أو الخلق، والأوّل أولى، فيكون التّفضيل على الغير في الأوّل أولى، وفي الثّاني صريح، ولا يلزم على الثّاني التّفضيل على النّاقص، وهو تنقيصٌ؛ لأنّ محلّ ذلك إذا فضّل عليه بخصوصه؛ لا على طائفةٍ اندرج فيها النّاقص.

قوله: (متعلّقٌ بالسّلام) اختار هنا التّنازع بين أسماء المصادر، ونقل في «التّصريح»: أنّه لا تنازع بينهما، ولا تنافي؛ لجريانه هنا على قول، وهناك على مختاره، ويحتمل أن يكون مستقرًّا في محل نصبٍ على الحال منهما، أي: وبعد الصّلاة والسّلام حالَ كونهما كائنَينِ على سيّدنا محمّد، ولا يلزم عليه مجيء الحال من المضاف إليه مع انتفاء شرطه؛ **إذ التّقدير**: مهما يكن من شيءٍ تأخّر عن الحمد والصّلاة... إلخ، **ففي الحقيقة**: الحال من مجرورٍ لا من مضافٍ إليه، تأمّل.

قوله: (وفي نسخة) النّسخة الّتي تجرّدت عن هذه الزيادة أرشقُ عبارة؛ لأنّه يحصل بهذه الزّيادة ثلاثُ فِقَر، والفِقْرَة من السّجع بمنْزلة الشّطر من

البديع: المُطَابَقَةُ. (مُحَمَّدٍ) بدل من سيّدِنا، لا نَعتٌ؛ . . . .

البيت، فتصير الثّالثة فذّة لا مقابل لها، وهو خللٌ في السّجع، ولعلّ الشّارح في خطبته تأسّىٰ بالمصنّف أخذًا بمقتضىٰ هذه الزّيادة؛ فوافقه في تعدّد الفِقَر، ورويّها، فيردُ عليه ما وَرَد هنا، لا يقال: إنّ زيادة (وعبده) محصّلةٌ لنوعٍ بديعيّ؛ وهو الطّباق، فيحسن السّجع؛ لأنّا نقول: هذا حُسنٌ عَرَضيّ لا يُلتفت إليه إلّا بعد تصحيح معروضه، وحينئذٍ لا عبرة بتحصيل الطّباق مع كون السّجع مختلًّا، نظير: سيفُ خشبٍ مُحَلّىٰ بحليةٍ من الذّهب.

قوله: (البديع) هو علمٌ يُعرَفُ به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية المطابقة لمقتضىٰ الحال، والمطابقة الّتي تعدّ في البديع، الجمع بين معنيينِ متقابلَين في الجملة، وهي هنا الجمع بين السيّد والعبد.

وذكر القليوبيّ: أنّها تقع بين اسمين كما هنا، وفعلين نحو: ﴿يُحۡيِۦ وَيُمِيتُ﴾ [الدخان: ٨] وحرفين نحو: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتۡ وَعَلَيۡهَا مَا ٱكۡتَسَبَتۡ﴾ [البقرة: ٢٨٦] وفي الجملتين نحو: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيۡتٗا فَأَحۡيَيۡنَٰهُ﴾ [الأنعام: ١٢٢] انتهىٰ، وللنّظر فيه مجالٌ، فتأمّل.

قوله: (بدل) أي: علىٰ نسخة إسقاط (عبده) وإلّا . . فهو بدلٌ من (عبده) فلا يصحّ مع وجوده، كونه بدلًا من سيّدنا؛ لأنّ عطف النّسق لا يتقدّم علىٰ البدل، ومثل البدل عطف البيان.

فقول الشّارح: (بدلٌ من سيّدنا) لا يصحّ، اللّهم إلّا أن يقال: إنّ قوله: (وعبده) محكيٌّ مرادٌ به الإخبار بما في بعض النّسخ من الزّيادة، لا أنّه أُتي به

لأنّ نعتَ المَعرفةِ، إذا تقدّم عليها، أُعْرِبَ بِحَسَب العَوَامِلِ، وأُعْرِبَت

ليُشرح عليه، ويؤيّده: كتابته في بعض النّسخ بالمداد الأسود، ولا يجوز أن يُعرب محمّدٌ نعتًا؛ لأنّ العَلَم يُنعتُ ولا يُنعت به، وما ذكره الزّمخشريّ في «الكشّاف» في قوله تعالىٰ: ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ﴾ [فاطر: ١٣] من أنّه يجوز في حكم الإعراب، إيقاع اسم الله تعالىٰ صفةً لاسم الإشارة أو عطف بيان و(ربّكم) خبر؛ إنّما يصحّ بناءً علىٰ تأويله بالمعرّف بـ(اللّام) كالمستحقّ للعبادة، وإلّا فتجويز نعت اسم الإشارة بما ليس معرّفًا بـ(اللّام)، وبما ليس بموصولٍ؛ مِمّا أجمع النّحاة علىٰ بطلانه، وقد صرّح هو أيضًا بامتناع كلٍّ من الأمرين في «مفصّله»، وأيضًا صرّح في أوائل «الكشّاف» بأنّ هذا الاسم لا يُوصف به، واستدلّ بذلك علىٰ علميّته.

قوله: (لأن نعت المعرفة...) قيّد الكلام بالمعرفة؛ لأنّ الكلام هنا فيها ولأنّ نعت النّكرة إذا تقدّم.. لا يجب أن يُعرب بحسب العوامل؛ بل قد يكون حالًا نحو:

لـمـيّـة مـوحشًـا طـلـل

قال الرّضيّ: واعلم أنّه إذا صَلُح النّعت لمباشرة العامل إيّاه؛ جاز تقديمه وإبدال المنعوت منه، نحو: (مررتُ بظريفٍ رجلٍ) قال الشّاعر:

والمؤمنِ العائذاتِ الطّيرَ يمسَحُها رُكْبانُ مكّةَ بين الغِيلِ والسَّنَدِ

وقريبٌ منه قوله تعالىٰ: ﴿وَغَرَابِيبُ سُودٌ﴾ [فاطر: ٢٧] لأنّ حقّ ﴿وَغَرَابِيبُ﴾ أن يتبع ﴿سُودٌ﴾ لكونه تأكيدًا له نحو: (أحمر قاني) وإن لم يصحّ لمباشرة العامل إيّاه.. لم يُقدّم إلّا ضرورةً والنّية التّأخير؛ كما نقول في:

المَعرفةُ بدلًا، وصار المتبُوعُ تابعًا، كقوله تعالىٰ: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَمِيدِ ۝١ ٱللَّهِ﴾ [إبراهيم: ١ ـ ٢] في قراءة الجرّ. نصَّ علىٰ ذلك ابنُ مَالِك[١].

(وَعَلَىٰ آلِهِ) هم ـ كما قال الشّافعيُّ[٢] ـ أقاربه المؤمنون من بني

حاشية العطار

(إنّ رجلًا ضَرَبَكَ بالدّار) (إنّ ضَرْبَكَ رَجُلًا بالدّار). انتهىٰ.

ويجب أن يشترط لصحّة الحال: صلوحها لذلك وعدم المانع من تقديمها، ليخرج **بالأوّل**: الوصف في نحو: (جاءني رجلٌ أحمرُ) ونحوه من الصّفات الثّابتة.

وبالثّاني: نحو: (مررتُ برجلٍ ضاحكٍ) لأنّ الحال لا تتقدّم علىٰ صاحبها المجرور عند الجمهور، ويغلب في نعت النّكرة أن يصير حالًا، ولا يجب ذلك علىٰ الأصحّ.

قوله: (أقاربه المؤمنون) فيه تغليب، والمراد: ما يشمل المؤمنات.

(١) **محمد بن عبد الله ابن مالك الطّائي**، أبو عبد الله، جمال الدّين (٦٠٠ ـ ٦٧٢ هـ = ١٢٠٣ ـ ١٢٧٤ م) أحد الأئمّة في علوم العربيّة: وُلِد في جِيان بالأندلس، وانتقل إلىٰ دمشق، فتُوُفِّيَ فيها. من كتبه: «الألفية» في النّحو، و«تسهيل الفوائد». [شذرات الذّهب، الأعلام].

(٢) **محمّد بن إدريس بن العبّاس الشافعيّ**، أبو عبد الله (١٥٠ ـ ٢٠٤ هـ = ٧٦٧ ـ ٨٢٠ م) أحد الأئمة الأربعة عند أهل السّنة. وإليه نسبة الشّافعيّة كافّةً. وُلِدَ في غزة «بفلسطين»، وحمل منها إلىٰ مكّة، وهو ابن سنتين. وزار بغداد مرتين. وقصد مصر سنة (١٩٩) فتُوُفِّيَ بها، وقبره معروف في القاهرة. قال المبرّد: كان الشّافعيّ أشعر النّاس وآدبهم وأعرفهم بالفقه والقراءات. وكان من أحذق قريش بالرّمي، يصيب من العشرة عشرةً. من كتبه: كتاب «الأمّ» في الفقه، و«المسند» في الحديث، و«الرّسالة» في أصول الفقه. [الأعلام].

هاشِم والمُطَّلِب ـ ابْنيْ عبد مَناف ـ (مِنْ بَعْده)، أي: بعد مُحَمَّد ﷺ. وأشار بذلك إلىٰ أنَّ الصّلاةَ علىٰ الآلِ مُتَرَتِّبَةٌ وتابِعَةٌ للصّلَاةِ علىٰ مُحمّد ﷺ.

(فَهَذِهِ فَوَائِدُ) جُمْلَةٌ مقرونة بـ«الفاء» علىٰ أنّها جوابُ «أمّا»، وأشار

حاشية العطار

والّذي ينبغي.. حمل الآل في كلام المصنّف علىٰ الأتباع؛ ليدخل ما ليس من أقاربه من الصّحابة، وغيرهم من بقيّة الأمّة؛ لأنّه اللّائق بمقام الدّعاء وبمقام المصنّف، وهو عدمُ إهمال الصّحب، بل يصير فيه **تورية** وهو: أن يُذكر لفظٌ له معنيان قريبٌ وبعيد، فيراد البعيدُ اتّكالًا علىٰ قرينةٍ خفيّة وفيه نزاع، راجع حواشي عصام علىٰ «السّمرقنديّة».

قال الشّنوانيّ: وأفتىٰ ابن عبد السّلام: بأنّ الأولىٰ الاقتصار علىٰ ما ورد من ذكر الآل، والأزواج، والذّريّة، دون الأصحاب، وهو ظاهرٌ بالنّسبة لصلاة التّشهّد، أمّا الصّلاةُ خارجَ الصّلاة فالأولىٰ: ذكرُ الصّحب فيها؛ لأنّها إذا طُلبت علىٰ جميعِ الآل؛ ومنهم مَنْ ليسَ بصحابيٍّ، فعلىٰ الصّحابيّ أولىٰ. انتهىٰ.

قوله: (مِنْ بعده) حالٌ من الصّلاة والسّلام؛ أي: حال كونهما كائنَيْنِ بعده أي: بعد محمّدٍ علىٰ حذف مضاف أي: بعد الصّلاة والسّلام عليه، وأشار به إلىٰ أنّ الصّلاة تكرهُ استقلالًا علىٰ غير الأنبياء؛ لأنّه شعارُ أهل البدع.

قوله: (علىٰ أنّها جواب أمّا) أي: بتقدير القول؛ لأنّ الجزاء مترتّبٌ علىٰ فعل الشّرط فيكون مستقبلًا، والفوائد أمرٌ محقّق في نفسه غير مترتّبٍ علىٰ

بـ«هذه» إلىٰ أشياءَ مُسْتَحْضَرَةٍ في ذِهنِه. والفوائدُ: جمع فائِدَة وهي:

شيء؛ فهو في الحقيقة متعلّقُ جواب الشّرط، واستشكل بقاء (الفاء) إذا حذف القول؛ مع أنّها تحذف معه كما قال في «الخلاصة»:

وحـذفُ ذي الفـا قـلّ في نثرٍ إلخ

فالأحسن أن يُجاب بما صرّح به الفاضل الرّودانيّ في «حواشي التّصريح»: من أنّ الشّرط قد يراد به مجرّد الاستلزام؛ وحينئذٍ فلا يحتاج لتقدير القول، فيكون الجواب في الحقيقة هو قوله: (فهذه فوائد).

قوله: (مستَحْضَرة) أي: حاضرة، فـ(السّين) و(التّاء) زائدتان؛ للإشارة إلىٰ كمال الاستحضار حتىٰ نزّلت منْزلةَ الأمر المشاهد، فاستعمل فيها ما هو موضوعٌ لذلك؛ لأنّ زيادة البناء تدلّ علىٰ زيادة المعنىٰ، وما سلكه الشّارح هنا؛ من جعل اسم الإشارة راجعًا لما في الذّهن وسكوته عمّا استظهره الكافيجيّ والشّمنّيّ من أنّ المشار إليه هاهنا: محقّق إجراءً للكلام علىٰ المتبادر، ولجري العادة بتأخير الخطبة عن سائر ما في الكتاب؛ قالا: ويجوز أن يكون المشار إليه غير محقّق، لكنّه لَمّا كان بصدد الوقوع وحاضرًا في الذّهن في الجملة؛ نُزّل منزلة الموجود المحقّق، فعبّر عنه باسم الإشارة. انتهىٰ، أولىٰ لأمرين:

الأوّل: أنّ المشار إليه في مثل هذا ما في الذّهن مطلقًا، قُدِّمت الخطبة أو أُخّرت، علىٰ ما هو التّحقيق الّذي سبق.

الثّاني: أن ضمير (سمَّيتُها) يرجع للفوائد.

ما يَكونُ الشّيءُ بهِ أحسن حالًا منهِ بغيرهِ. (جَلِيلَةٌ) ....

والتّحقيق: أنّ مسمّىٰ الكتب هو: الألفاظ الدّالّة علىٰ المعاني، فلو جعلنا المشار إليه أمرًا محقّقًا.. لكان هو النّقوش؛ إذ لا محقّق سواها، لا الألفاظ؛ لعدم بقائها واجتماعها في الوجود؛ إذ وجودُ بعضها مشروطٌ بانقضاء بعض، فلا تصلح لأن يُشار إليها، ولا المعاني؛ لأنّها صورٌ ذهنيّةٌ غيرُ محقّقةٍ خارجًا، ومعلومٌ أنّ المسمّىٰ ليس هو النّقوش، فلا يصلحُ إرجاع الضّمير إليها في (وسمّيتها) إلّا بتكلّفٍ، أي: وسمّيتُ مَدْلُولَها، مع سلُوكِ غير الجادّة في جعل المشارِ إليه النّقوش، ووقع في بعض الحواشي هنا تشويشٌ، فاحذره.

قوله: (ما يكون الشّيء...) ضمير (به) عائد علىٰ (ما) و(منه) لـ(الشّيء) والمستتر في (أحسن) يعود علىٰ الشّيء، وضمير (بغيره) يعود لـ(ما) فالعِلْمُ مثلًا يكونُ زيدٌ بسببهِ أحسنُ حالًا من نفسهِ متّصفًا بغير العِلم وهو الجهل، فيصدُقُ علىٰ العِلمِ أنّه فائدة، وهذا أحدُ معنيينِ اصطلاحيّينِ للفظ الفائدة؛ سكت الشّارح عن أشهرها أعني: الثّمرة المترتّبة... إلخ؛ لانطباق هذا التّفسير علىٰ ما هنا، فإنّ القواعد بالتّرتيب علىٰ هذا الوجه الأنيق.. أَحْسَنُ حالًا من نفسها حالَ كونِها متفرّقةً.

فإن قُلتَ: علىٰ هذا التّقرير صار المسمّىٰ بـ(الفوائد) هو نفس التّرتيب؛ لانطباق التّعريف الّذي ذكره المصنّف عليه؛ مع أنّ الغرض تسمية المسائل نفسها بالفوائد؟

قُلتُ: لمّا كان التّرتيب قائمًا بالمرتّب الّذي هو نفس المسائل.. أُطْلِق عليها لفظ (الفوائد) مبالغةً وإن كان المسمّىٰ بـ(الفوائد) حقيقةً هو التّرتيب.

أي: عظيمة (فِي قَوَاعِدِ) ـ جَمْعُ قاعدة، ....

حاشية العطار

فإن قُلتَ: حيثُ كانَ الأمرُ كذلك.. فما معنىٰ الجمع؛ إذ التّرتيب فائدةٌ واحدة؟

قُلتُ: بعد تسليم ما ذكر؛ فالتّعدّد باعتبار تعدّد المباحث الّذي تَعَلَّقَ بها التّرتيب.

ثمّ لا يخفىٰ أنّ (الفائدة) بالمعنىٰ الثّاني أعني: الثّمرة المترتّبة... إلخ؛ يصحُّ إرادتها هنا كما قرّر نظيره السّمرقنديّ في «شرح العضديّة» عند قول المتن: (هذه فائدة) إلّا أنّ الفائدة بهذا المعنىٰ الّذي ذكره الشّارح أبلغُ؛ كما هو غيرُ خافٍ علىٰ العالم بدقائق الكلام.

قوله: (أي: عظيمة) العِظَم هنا وقع وصفًا للكَمّ المنفصِل، فيرجع للكثرة يقال: (فلانٌ جَلَّ) أي: عَظُمَ قدرُه، ويقال: (ما أجَلَّنِي ولا أدقَّنِي) أي: ما أعطاني كثيرًا ولا قليلًا، وصحّ وصف الجمع به؛ لأنّ فعيلًا يستوي فيه المذكّر والمؤنّث، والمفرد والجمع قال تعالىٰ: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾ [التحريم: ٤] ولأنّ (فوائد) جمع كثرة لما لا يعقل، والأفصح فيه الإفراد.

قوله: (في قواعد) المراد بها هنا: النِّسَب؛ كما هو المشهور، فظرفيّة الفوائد فيها من ظرفيّة الدّالّ في المدلول بنوع تجوّز، ولا يصحّ أن يراد بالقواعد هنا القضايا؛ لأنّها ألفاظٌ فلا تُجعل ظرفًا للفوائد بمعنىٰ: الألفاظ؛ إلّا أن يُراد من الفوائد المعاني، فتكون الظّرفيّة من ظرفيّة المدلول في الدّالّ عكس الأوّل، لكنّه يخالف ما حقّقنا سابقًا من أنّ المراد بالفوائد الألفاظ.

وهي: قضِيّةٌ كُلّيّةٌ يُتَعَرَّفُ منها أحكامُ جزئيّاتِها ـ (الإعْرَابِ)

وفي المدابغيّ: أي: دالّة على معاني قواعد... إلخ، وهو غيرُ سديد؛ لأنّه إمّا أن يراد من القواعد المعاني؛ فيلزم إقحام لفظ المعاني، أو يراد بها القضايا؛ فتكون الألفاظ مدلولة للألفاظ، فيلزم ظرفيّة الشّيء في نفسه، وقد يقال: نختار الأوّل، ونجعل الإضافة بيانيّة، وأقحم لفظ المعاني؛ إشارةً إلى أنّها المرادة بالقواعد هنا.

وبهذا تعلم أنّ ما وقع في بعض الحواشي من جواز أن يراد من الفوائد: المعاني، ومن القواعد: الألفاظ.. ليس على ما ينبغي.

قال الكافيجيّ: واشتقاق القواعد من القعود بمعنى: الثّبات، مرفوعُ المحلّ على أنّه صفة ثانية لفوائد. انتهى.

يُريد: أنّ مفرد (القواعد) وهو قاعدة مشتقّةٌ من القعود، وفي جعل الجارّ والمجرور في محلّ رفعٍ صفة نظر؛ لأنّ (قواعد) عَلَمُ شخصٍ على هذا المتن، فيكون معرفة، والجارّ والمجرور بعد المعارف حال، فيكون (في قواعد... إلخ) في محلّ نصبٍ، إلّا أن يقال: إنّه جرى على القول بأنّ أسماء الكتب من قبيل اسم الجنس، لكنّه خلاف التّحقيق.

قوله: (وهي قضيّة كليّة) قال الكافيجيّ: والمراد بها هنا: ما يكون إحدى مقدّمتي الدّليل؛ كقولنا: كلّ ما اشتمل على عَلَم الفاعليّة فهو مرفوع، وكلّ ما اشتمل على عَلَم المفعوليّة فهو منصوب... إلخ، فإذا أردنا الاستدلال بصورة القياس الاقترانيّ.. نقول: زيدٌ مشتملٌ على عَلَم الفاعليّة، وكل ما اشتمل على

الاصْطلاحِيِّ[١].

عَلَم الفاعلية فهو مرفوع، فزيدٌ مرفوع، وإذا قصدنا الاستدلال بالقياس الاستثنائيّ، فنقول: كلّما لم يكن زيدٌ مرفوعًا.. لم يشتمل على عَلَم الفاعليّة، لكنّه مشتمل فيكون مرفوعًا. انتهى ملخّصًا.

وفيه نظرٌ من وجهين:

الأوّل: أنّ قوله: (والمراد بها هنا... إلخ) ليس على ما ينبغي، بل هذا يقال في لفظ (مقدّمة) لا (قاعدة) بل المراد بـ(القاعدة) هنا ما عرّفه الشّارح وهو المعنى الاصطلاحيّ لها، وأمّا جعلها كبرى لصغرى سهلة الحصول؛ فتكون حينئذٍ مقدّمة؛ لأنّها جعلت جزء دليل، فذاك لِتَعْرفَ كيفيّة الأخذ منها، وهو أمر عرض للتّعليم.

الثّاني: أن قوله: (زيدٌ مشتمل على عَلَم الفاعليّة) ما المراد بالعَلَم هنا؟

والظّاهر أنّ المراد به: الوصف، وهو تكلّف ومع ذلك فهو مقحَم؛ لأنّ ملاحظة زيد بعنوان كونه فاعلًا.. مُغنٍ عن هذا الوصف، ولا يصحّ أن يراد بالعَلَم هنا: المعنى المتعارَف؛ إذ يصير المعنى: زيد مشتمل على عَلَمٍ هو الفاعليّة، والفاعليّة ليست بعلم، بل هي وصف، ولا يصحّ جعل الإضافة حقيقيّة؛ إذ الفاعليّة لا عَلَم لها، فكان الأولى حذف عَلَم، فتدبّر.

قوله: (في الاصطلاح) وهو على القول بأنّه معنويّ: اختلافُ آخر الكلمة باختلاف العوامل لفظًا أو تقديرًا، وهو ظاهر قول سيبويه واختيار الأعلم، وعلى القول بأنه لفظيٌّ: ما حصل به الاختلاف المذكور، وهو مذهب الفارسيّ

[١] كذا في نسخ موصل الطّلاب الّتي بين يديّ، وفي النسخ الأربع من حاشية العطار: (في الاصطلاح) ولا فرق بين العبارتين في المعنى، ولعل العطّار جرى على نسخة أخرى.

وابن الحاجب، فعلىٰ **الأوّل**: الحركات دلائل الإعراب، وعلىٰ **الثّاني** نفسه.

قال الكافيجيّ: لكن إذا رجعتَ للإنصاف؛ فالحقّ ما ذهب إليه ابن الحاجب، فإنّ الاحتياج إلىٰ الإعراب؛ لأجل تمييز المعاني، والتّمييزُ لا يكون إلّا بالحركات لا بالاختلاف. انتهىٰ ملخّصًا.

وإنّما قيّد الشّارح الإعراب بالاصطلاح؛ لمناسبته بعد تسميتها بالإعراب، ولأنّ المعنىٰ اللّغويّ ليس مرادًا هنا إلّا بتكلّف بأن تُجعل الإضافة لاميّة واللّام للتّعليل، أي: قواعد؛ لأجل الإعراب، أي: التّحسين أو إزالة الفساد، يعني: أنّ هذه القواعد وُضعت لأجل تحسين الكلام؛ بجريَانِهِ علىٰ اللّغة العربيّة، أو إزالة الفساد، أي: اللّحن عنه، وهو لازمٌ لما قبله؛ فإنّ الإعراب لغةً؛ كما في الشّمنّيّ إمّا بمعنىٰ: البيان والإظهار؛ إذا كان من أَعْرَبَ الرَّجُلُ عن حجّته، وإمّا بمعنىٰ: إزالة الفساد؛ إذا كان من: عَرِبتْ مَعِدَتُه؛ بمعنىٰ: فَسدت، و(الهمزة) للسّلب فيكون معنىٰ الإعراب: إزالةُ الفساد الحاصل في الكلام؛ باستعمال النّحو المشبّه بالملحِ في الطّعام، ويحتمل أن يكون من قولهم: امرأةٌ عَرُوبٌ، أي: محبوبٌ كلامُها؛ لأنّ الاسم إذا أُعْرِب بأن رَفَع الفاعل، ونَصَبَ المفعول، وجَرّ المضاف إليه؛ يكونُ محبوبًا عند المخاطب، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿فَجَعَلْنَهُنَّ أَبْكَارًا ۝٣٦ عُرُبًا أَتْرَابًا﴾ [الواقعة: ٣٦ ـ ٣٧] أي: محبّبات إلىٰ أزواجِهِنَّ جمعُ عَروب، كذا في «أسرار التنْزيل». انتهىٰ.

ولا يتوهمّ من اقتصاره علىٰ هذه المعاني؛ انحصارها بل له معانٍ غيرُها

(تقْتَفِي)

مذكورةٌ في المبسوطات.

ثمَّ تفسيرُه أوَّلًا (العَرُوبَ) بالمحبوبِ كلامُها، وتفسيرُها بعد ذلك بالمحبَّبة إلىٰ زوجها.. تنافٍ، ويجاب: بأنّها متىٰ كانت محبّبةً.. كان كلامها محبوبًا، كما مُثّل:

بالله ضَـعْ قَدَمَيْكَ فَوْقَ مَحَاجِرِي فلَقَدْ رَضِـيتُ من الزَّمَانِ بِذَاكَا

وأَعِدْ حَدِيثَكَ لي فإنّ مَسَامِعِي تَهْوَىٰ حَدِيثَكَ مِثْلَ مَا تَهْوَاكَا

لكن ينظر المعنىٰ الحقيقيّ ما هو، ولعلّه الأخير فحرّره.

قوله: (تقتفي) بالمثنّاة فوق، و(بالباء) في متأمّلها، وعليها حلّ الشّارح، وضَمّن (تقتفي) معنىٰ: تَسْلُك مع أنّهُ متعدٍّ بنفسه؛ لأنّ تعلّق السّلوك بالجادّة أنسب، فإنّ: سلكتُ الطرِيقَ؛ أنْسَبُ من قفَوتُه، أي: تبعتُه، فالحامل علىٰ التّضمين: جزالة المعنىٰ؛ لا التّعدية بالحرف، فاندفع ما أورده الزرقانيّ هنا: من أنّ المعنىٰ علىٰ إسقاطها لا يصحّ؛ إذ يصير تتبُّع متأمّلها مع أنّها متبوعةٌ لا تابعة، و(قَفَىٰ) في مثل هذا؛ يتعدّىٰ إلىٰ مفعولين أحدهما بنفسه، والآخر بحرف جرّ، يقال: قفَوتُ بزيدٍ إثرَ عمرو انتهىٰ.

ولا بدّ من التّجوّز في الإسناد كـ: ﴿عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ [القارعة: ٧] بمعنىٰ: مرضيّة، والأصل: يقتفي بها متأمِّلُها، فأُسند إليها الفعل مبالغةً.

والّتي حلّ عليها الكافيجيّ: (تقتفي) بالمثنّاة فوق، وبـ(اللّام) في متأمِّلها، وفسّرها بـ(تختار) مأخوذٌ من قولهم: (فلانٌ اقتفىٰ الأمر) اختاره،

وجَعَلَ (اللَّامَ) للتّعدية أو للتّعليل.

والّتي حلّ عليها الشّمنّيّ: (يقتفي) بـ(الياء) التّحتيّة، و(متأمِّلُها) بدون شيء، وفسّره بـ(يسلك ويتبع) وجعل (متأمّلها) فاعلًا.

والّتي كتب عليها الرّوميّ: (تقتفي) بصيغة التّأنيث، وجعل (متأمِّلَها) مفعولًا، فالنُّسخ أربع:

فعلىٰ نسخة الكافيجيّ: لا يُحتاج للتّضمين؛ بل الاختيار هو معنىٰ: القفو؛ كما هو ظاهرُ قوله: (مأخوذٌ من قولهم... إلخ) لكنّ الإسناد مجازيّ؛ لأنّه لا اختيار لها إنّما الاختيار للمتأمِّل.

وعلىٰ نسخة الشّمنّيّ: لا حاجة لتضمينٍ ولا مجازٍ في الإسناد.

وعلىٰ نسخة الرّوميّ: يُحتاج إلىٰ التّجوّز؛ لأنّ فاعل (تقتفي) الضّمير، و(متأمِّلَها) منصوبٌ علىٰ نزع الخافض.

ولا يخفىٰ أنّ ما كتب عليها الكافيجيّ أحسن، وفي ذكر التّأمل دون القراءة والحفظ.. تنبيهٌ علىٰ أنّ العمدة العظمىٰ في نيل تلك الفوائد.. التفكّر لا مجرّد القراءة والحفظ، فتفسير الشّارح (المتأمّل) بالنّاظر، المراد منه: بعين البصيرة الّذي هو معنىٰ التّفكّر؛ لا البصر دافعٌ لما قاله الزرقانيّ: من أنّه تفسير للشّيء بما هو أعمّ منه، وحاصل الدّفع: منع أنّه أعمّ، بل مساوٍ، وجملة (تقتفي) جعلها الكافيجيّ في محلّ رفعٍ صفةَ (فوائد) وجعل جملة قوله: (وتُطْلِعُه) معطوفة عليها بمنْزلة الثّمرة للشّجرة، يعني: أنّ الاطّلاع مسبّبٌ

من القُفُوّ: وهو الاتّباع، يُقالُ: قَفَوْت فلانًا، إذا اتّبعْتَ أثرَه، وضَمَّنَه معنىٰ «تَسلُكُ» (بِمُتَأَمِّلِهَا) أي: النَّاظِرِ فيها (جَادَّةَ) ـ بالجيم ـ أي: مُعظمَ طَرِيقِ (الصَّوَابِ) وهو: ضِدّ الخَطَأ، (وَتُطْلِعُهُ) أي: تُوقفه (فِي الأَمَدِ) أي: الزّمَن (القَصِيرِ) خلاف الطّويل.

ولو قال: «القليل» بدلَ «القصير»، لكانَ أنْسَبَ لـ«كثيرٍ» في قوله:

حاشية العطار

وناشئٌ عن القفو، وجعل الشّمنّيّ جملة (تقتفي) حالًا من القواعد، وهو أجزلُ معنًىٰ؛ لإفادة الحال التّقييد، تأمّل.

قوله: (من القُفُوّ) بوزن دُنُوّ، وضَبَطَه بعضهم: بفتح القاف وسكون الفاء.

قوله: (أي: تُوْقِفُه) من أطلَعْتُ فلانًا علىٰ سرّي؛ إذا أَوْقَفْتُه عليه، أي: تَجْعَلُهُ مشاهدًا للنُّكتِ الكثيرة، ولأجل هذا اختاره علىٰ أن يقول: تُعْلِمُهُ. انتهىٰ.

والإسناد مجازيّ من قبيل الإسناد إلىٰ السّبب كـ(بنىٰ الأميرُ المدينةَ).

قوله: (لكان أنسب) لحصول الطباق، وأنت خبيرٌ بأنّ هذه نكتةٌ لفظيّةٌ، والّذي سلكه المصنّف أنسبُ بالمعنىٰ؛ إذ الكثرةُ والقلّة إنّما يُوصَفُ بهما ذو الأجزاء؛ كالنُّكت، والزّمن لا يتجزّأ؛ لكونه أمرًا اعتباريًّا، بناءً علىٰ القول بأنّه المقارنة أو حركة الفَلَكِ، أو جوهرًا متّصلًا لا مُفْصَلَ فيه؛ بناءً علىٰ مذهب بعض الفلاسفة: أنّه الفَلَك الأعظم، والأجسام عندهم ليست مركّبة من الجواهر الفردة؛ لبطلان الجوهر الفرد عندهم، وإذا كان كذلك؛ فوصفُ الزّمن بالقِصَر والطُّول؛ لا الكثرة والقلّة، والنّظر لجانب المعنىٰ أنسب.

والحاصل: أنّ الزّمان من قبيل الكمّ المتّصل، والطُّولُ والقِصَرُ من لوازمه، والكثرة والقلّة ترجع للكمّ المنفصل، ثمّ وصف الزّمان بالقِصَر نسبيٌّ؛ لأنّه قد يكون في نفسه قصيرًا، ومع ذلك هو طويلٌ بالنّسبة إلىٰ غيره؛ لأنّ القِصَر والطّول من الأمور النّسبيّة الّتي تُعْقَل بالقياس إلىٰ غيرها.

وبهذا سقط ما قاله الشّارح وما قاله الكافيجيّ: من أنّ المراد: القصير في نفسه أو بالنّسبة إلىٰ وقتِ تحصيلِ غير هذا الكتاب؛ فالمقصود: الزّمن القليل، وما قاله الشّمنّيّ: من أنّ القصير كنايةٌ عن القليل.

قال الكافيجيّ: ثمّ الأَمَدُ يُطلق علىٰ المدّة كلّها وعلىٰ آخرها، وكذا الغاية والأجل، ولكنّ المراد منه هنا: جميع المدّة، أي: جميع وقت تحصيل هذا الكتاب، فتكون (الألف) و(اللّام) للعهد، فاستعماله يتضمّن المبالغة والإيهام. انتهىٰ.

قوله: (وكذا الغاية) راجع لقوله: (وعلىٰ آخرها) لأنّ غاية الشّيء آخره، وكذلك الأجل قال تعالىٰ: ﴿فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٤] وقوله: (فاستعماله يتضمّن المبالغة) وجهه: أنّ الأمد عبارةٌ عن الزّمن مطلقًا، لا زمن تحصيلِ هذا الكتاب، فكأنّه جعل ذلك الأمر الكليّ هو ذلك الجزئيّ، وفيه من المبالغة ما ليس خافيًا؛ كقول بعضهم:

فيا لَيْلَتِي إن لم تكُوني عِبَارةً وحَقُّكِ عن عُمْري فَدوتُك بِالعُمْرِ

والمراد: استعماله بجعل (أل) فيه عهدية، لا استعمالُهُ دون لفظِ الزّمن،

(عَلَىٰ نُكَتٍ كَثِيرَةٍ) بالإضافة.

والنُّكَتُ ـ بالمُثنّاة ـ جمع نُكْتَة، وهي: الدّقيقةُ (مِنَ الأبْوَابِ):

فإنّه يحصلُ فيه هذا المعنىٰ أيضًا علىٰ هذا التّقرير، ووجهُ الإيهام: أن (الأمدَ) له معنيان، فأريد منه أحدهما.

قوله: (كثيرةٍ) أي: في نفسها أو بالنّسبة إلىٰ الغير. الكافيجيّ.

وفيه: أنّ القلّة والكثرة من الأمور النّسبيّة، وقد علمت ما فيه.

قوله: (بالإضافة) هذا لا يظهر إلّا إذا لم توجد (التّاء)، مع أنّ نُسَخَ غيرِه من الشرّاح فيها (التّاء)، فلعلّها نسختان، وإنّ اختيار الشّارح هذه، وقراءتها بالإضافة مع صحّة الوصفيّة؛ لأنّ فعيلًا يستوي فيه المذكّر والمؤنّث؛ لإفادته أنّ الكثرة راجعةٌ لما يستفاد من الأبواب، فتكون (من) للبيان المشوب بالتّبعيض، وإضافة (نُكَتِ) لـ(كثير) بيانيّة.

والمراد بالأبواب: الدّقائق الّتي يستخرجها بقوّة حدسه من هذه القواعد، عبّر عنها بالأبواب مبالغةً؛ كأنّ كلّ واحدةٍ منها تستحقّ أن تترجم بـ(باب)، وعلىٰ هذا الوجه؛ فالتّغاير حقيقيّ، هكذا ينبغي تقرير هذا المقام، ولهم هاهنا تشكيكات ساقطة.

قوله: (وهي الدّقيقة) عبارة الكافيجيّ: أنّ النّكتة في اللّغة: كلُّ نقطةٍ من بياضٍ في سواد أو بالعكس، قال الجوهريّ: النّكت: أن تنكتَ في الأرضِ بقضيبٍ؛ أي: أن تضربَ فيؤثّر فيها، ونُكتُ كلّ شيءٍ لطائِفُهُ. والمراد هاهنا: الفوائد العلميّة الدّقيقة الّتي تستخرج بدقّة النّظر. انتهىٰ.

جَمْعُ باب، ويُجْمَعَ أيضًا علىٰ «أَبْوبَة» للازْدِواجِ، كقول ابن مقبل(١):

هَـتَّـاكُ أخْـبِـيَـةٍ وَلَّاجُ أبْـوِبَـةٍ   يُخَـالِطُ البِرُّ منْـهُ الجدّ واللّينا(٢)

(عَمِلْتُهَا) ـ بِكَسر الميم ـ (عَمَلَ) ـ بفتحها ـ ....

حاشية العطار

وبه تعلم: أنّ ما ذكره الشّارح معنًىٰ مجازيٌّ؛ ولذلك قال: وهي... إلخ.

قوله: (عَمِلْتُها) بكسر الميم، وأمّا بالفتح.. فاسم رجل، يقال: رجلٌ عَمَلٌ وعَمُول؛ إذا كان مطبوعًا علىٰ العمل. انتهىٰ الكافيجيّ.

والحمل مبالغة في الأوّل من قبيل: (زيدٌ عدل) فالأوّل مصدر، فقوله: اسم رجل، أي: وصفُ رجل، أي: يُحمَل عليه؛ لأنّ الأخبار صفاتٌ في المعنىٰ، ثمّ إنّ الشّارح سكت عن بيان مرجع الضّمير.

---

(١) تميم بن أبيّ بن مقبل، من بني العجلان، من عامر بن صعصعة، أبو كعب (ت: ٣٧هـ = ٦٥٧م) شاعر جاهليّ، أدرك الإسلام وأسلم، عاش نيفًا ومئة سنة. وعُدّ في المخضرمين. وكان يهاجي النّجاشيّ الشّاعر. له ديوان شعر. [الأعلام].

(٢) البيت من بحر البسيط. ورد هذا البيت في [ديوان ابن مقبل].

اللّغة: (هتّاك): اسم الفاعل للمبالغة، هتك السّتْرَ ونحوه: جَذَبَه فأزاله من موضعه، والهُتَكة والهتيكة: الفضيحة، (أخبية): جمع خِباء (ولاج): اسم الفاعل للمبالغة، وَلَجَ يَلِجُ وُلُوجًا، إذا دَخَلَ (جدّ): الاجتهادُ فِي الأُمور، وجَدَّ بِهِ الأَمرُ: اشْتَدَّ.

المعنىٰ: أنّ هذا الممدوح يغير علىٰ أعدائه فيستبيحهم، ويهتك بيوتهم يقتلعها من مواضعها، ويسبي نساءهم، وهو شريف رفيع القدر، إذا قصد الملوك ولج أبوابهم، ولم يحجب؛ لعزّه ومحلّه، ووصفه أنّه يجدّ في موضع الجدّ، ويلين في موضع اللّين.

الإعراب: (هتّاك): خبر أوّل لمبتدأ تقديره: «هو» مضاف (أخبية): مضاف إليه. (ولاج): خبر ثانٍ مضاف (أبوبةٍ): مضاف إليه (البرّ): فاعل لـ(يخالط) (منه): الجارّ والمجرور متعلّقان بحال محذوف. (الجدّ): مفعول به (و): حرف عطف (اللّينا): معطوف علىٰ (الجدّ) والألف لضرورة الشّعر.

(مَنْ طَبَّ لِمَنْ حَبَّ) لُغةٌ في: أَحَبَّ، والأصل: كعَمل مَنْ طَبَّ لِمَنْ أَحَبَّ.

وقال الكافيجيّ: يجوز جعله راجعًا إلى النُّكَت؛ لأنّه أقربُ وأنسب. انتهى.

وفيه: أنّه لا يلائم بعض الأوجه الّتي ذكرها في قوله: (على نكتٍ كثيرةٍ) وهو قد جعل ضمير (سمّيتُها) راجعًا للفوائد، فيلزم عليه تشتيت الضّمائر أيضًا، على أنّ العمل بهذه النّكتة يقتضي أن يكون ضمير (سمّيتها) راجعًا للنّكت؛ لقربها، مع أنّه خالفَ ذلك، فلعلّ سكوت الشّارح عن مرجع الضّمير؛ لعلمه من قوله: (سمّيتها) إذ الضّمائر الّتي ذُكِرَت في وصف الرّسالة كلُّها راجعةٌ للفوائد.

وأما قول الشّمنّيّ: (عمِلتها) أي: الرّسالة الحسيّة والمعنويّة؛ فمبنيٌّ على ترداده السّابق في قوله: (هذه فوائد) وقد علمتَ ما فيه.

قوله: (مَن طَبَّ لِمَنْ حَبَّ) (مَن) فيهما إمّا نكرة أو اسم موصول، و(حبَّ) إمّا من (حَبَّ يُحِبُّ) ـ بالكسر ـ متعدّيًا، فالمرفوع فيه عائدٌ على (مَن) الأُولى، والمنصوبُ المحذوف عائدٌ على الثّانية، وذلك جائزٌ على تقديرها موصولةً؛ لأنّه فضلةٌ؛ كما قال:

والحذفُ عندهم كثيرٌ مُنْجَلِي...

إلخ.

والشّارح اختار جعل (حبَّ) متعدّيًا، فقال: «لغة في أحبّ» ليشير إلى أنّه ماضي (يُحِبُّ) ـ بالكسر ـ متعدّيًا؛ لا يحُبُّ ـ بالضّم ـ لازمًا؛ لعدم ظهور المعنى عليه إلّا بتكلّف؛ كأن يُراد بـ(مَنْ حَبَّ): الّذي قام به الحبّ، مصدر المبنيّ للمفعول، وهو بعيد، والمعنى على التّشبيه كما بيّن الشّارح وجه الشّبه

والمُرادُ: أنّني بالَغْتُ في النُّصْح ، فجعلْتُ هذه الفَوَائِدَ لِطَلَبة العِلْم ، كما يَجعلُ الطَّبيبُ الحاذقُ الأدْوِيَةَ النَّافِعَةَ لمَحْبُوبه.

والغَرَض من هذا التّشبيه: بيان كَمال الاجتِهاد في تحصيل المُرَاد ،

بقوله: «والمراد: أنّني بالغت».

قال الشّمنّيّ: فعلىٰ هذا (عَمِل) منصوبٌ بنَزع الخافض قصداً. انتهىٰ ، لكمال التّشبيه وأبلغيّته.

ثمّ النّصبُ بنَزع الخافض ؛ وإن كان سماعيًّا إلّا أنّه وقع فيه التوسّع ، فهو كثيرٌ في كلامهم.

وبهذا ظهر أنّ ما قاله المدابغي من (أنّ الأولىٰ جعله مفعولًا مطلقًا) ليس علىٰ ما ينبغي ؛ لأنّ المعنىٰ علىٰ التّشبيه ، إذ المعنىٰ: صرفتُ جَهْدِي في تعليمهم وجَلبِ العلوم النّافعة لهم ، وإزالة الأمراض عنهم ؛ كما يبذِلُ جَهْدَه الطّبيبُ الحاذقُ في مداواة محبوبه ؛ بجامع أنّ كلًّا مزيلٌ للمرض ، بل ذا أبلغ ؛ لأنّه يُزيلُ مرضَ الرّوح ، ويخلِّصُها من عَلائق الجهالات ، وذاك يُزيلُ مرضَ الأشباح.

قوله: (والغرض) قالوا: الأولىٰ التّفريع ؛ وإلّا .. لزم التّكرار مع قوله: (والمراد) ولك أن تقول: إنّ قوله: (والغرض) إجمالٌ للكلام السّابق بمنْزلة: (والحاصل) ليُرتّبَ عليه قولَه ، وإلّا .. فقد قال: (إلخ) وغرض الشّارح بهذا صرفُ عبارة المصنّف عن ظاهرها ؛ أخذًا بقولهم: الأب لا يَطِبُّ ولده... إلخ.

وأنت خبيرٌ بأنّ هذا كلامٌ قُصِد به لازمه ، أعني: الإخبار بكمال الشّفقة ؛

وإلا فقد قال الأطبّاءُ: الأبُ لا يَطبُّ وَلَدَه، والمُحِبُّ لا يَطبُّ حَبيبَه، والعاشِقُ لا يَطبُّ مَعْشوقَه.

(وَسَمَّيْتُهَا)، أي: الفوائد الجليلة (بـ«الإِعْرَابِ») ـ لغةً، وهو: البَيَانُ ـ

حاشية العطار

لا معناه الظّاهريّ، علىٰ أنّه لو قُصِدَ هذا.. فليس كليًّا؛ لتقييده بما إذا كان الطبّ محتاجًا إلىٰ كثيرِ معالجةٍ وإيلامٍ؛ كَكَيٍّ ونحوه، وهو ليس مطّردًا في كل المعالجات؛ لحصول بعضِها بدون ذلك، وحينئذٍ **فالأَوْلَىٰ**: إبقاء كلام المصنّف علىٰ ظاهره، ولا يُخَرَّجُ علىٰ مقتضىٰ هذا الكلام العرفّي.

ويمكن أن يجاب: بأنّ العلاج يحتاج لمباشرة، والمصنّف أَلَّفَ المتنَ غيرَ قاصدٍ به معيّنًا؛ بل كلّ شخصٍ ينتفع به بعده، فكأنّه هيّأه للطلّاب؛ كما يُهيّئ الطّبيبُ الدّواءَ النّافعَ ويصِفُهُ للمريض من غير أن يُبَاشِرَه، لكن يُحتَاجُ إلىٰ التّقييد في قوله: (الأبُ لا يَطِبُّ ولدَه) أي: مباشرةً؛ بأن يُعالجه بآلات الجراحة ونحوها، فلا ينافي أنّه يُهيِّئ له الدّواء ويعطيه إيّاه؛ ليستعمله، بل إذا توقّف إزالة الضّرر علىٰ معالجةٍ.. فتركُها سفهٌ، هذا أحسنُ ما يُقرَّر به هذا المقام، فتأمّله؛ فإنه يُعِينُك علىٰ ردّ كلامهم هنا.

ثمّ في اختياره مادّة الحُبّ علىٰ العِشْق والشّوق ونحوهما؛ لعمومها ولتحصيل الجناس اللّاحِق، وإنّما ترك العطف في جملة: (عَمِلْتُها) لما في العطف من التّبعيّة فنبّه بتركه، علىٰ أنّ العمل علىٰ هذا الوجه؛ سابقٌ علىٰ اتّصاف الفوائد بهذه الصِّفات، أعني: (تقتفي) وما عُطف عليه؛ لكنّه قدّم تلك الصّفات؛ لارتباطها بموصوفها وسلامة السّبك، تدبّر.

قوله: (وسمّيتها) قال محشّي «الضّوء»: سمّىٰ من الأفعال الّتي تتعدّىٰ

(عَنْ قَوَاعِدِ الإِعْرَابِ») ـ اصطِلاحًا ،

للثّاني بواسطة الحرف ، لكن يحذف اتّساعًا . انتهىٰ .

قال الجوهريّ: سمّيتُ فلانًا زيدًا وسمّيته بزيد ؛ بمعنًى . انتهىٰ .

وإلَّا فقد جعل الواو عاطفةً ، ويصحُّ أن تكون للاستئنافِ البيانيّ جوابًا لسؤال مستشعرٍ تقديره: هل سمّيتَ هذه الفوائدَ الموصوفةَ بالصّفاتِ السّابقة باسمٍ؟

فأجاب بقوله: (وسمّيتها) .

ثمّ إنّ الشّارح حمل الإعراب هنا علىٰ المعنىٰ اللُّغويّ ؛ رعايةً لما أسلفه من الحمل علىٰ المعنىٰ الاصطلاحيّ سابقًا .

وأشار بقوله: (وهو البيان) إلىٰ صحّة تعلّق الجار به ؛ لأنّه حينئذٍ جزءُ عِلْمٍ ، والعِلْمُ ـ فضلًا عن جزئه ـ لا يتعلّق به الجارّ ؛ لجموده كما هو مقرّر .

واختار في التّفسير: الحمل بـ(هو) دون (أي) لئلّا يُتوهّم أنّ هذا تفسيرٌ للإعراب بالمعنىٰ الاسميّ ، أي: حال جعله عِلْمًا ، فاعتراضُ بعضهم: بأنّ هذا يقتضي أنّ الاسم هو البيان ؛ ليس علىٰ ما ينبغي ، وقول المدابغيّ في دفعه ، ويجاب كذلك ؛ إذ مقتضاه التّسليم في الأُولَىٰ وهو ممنوعٌ ، وإنّما اختار الشّارح تفسير الإعراب بهذا المعنىٰ ؛ ليناسب تعدّيه بـ(عن) يقال: أعرَبَ الرّجلُ عمّا في ضميره أي: بيّنه ، وأمّا بقيّة المعاني ؛ وإن صلُحت باعتبار المعنىٰ هنا ؛ لكن لا تصلُح باعتبار اللّفظ ، ولا يخفىٰ ما في التّسمية من المبالغة ؛ لأنّه جعلها نفس الإعراب بمعنىٰ: البيان ؛ لما لها مزيدُ اختصاصٍ بمعرفة الإعراب ، فتأمّل .

وهو: عِلْم النّحْو ـ. وفي هذه التّسمية من أنواعِ البديع: التّجنيسُ التام: اللّفظيّ والخَطّيّ.

(وَمِنَ اللهِ أَسْتِمِدُّ)، أي: أطْلبُ المَدَدَ. قدّمَ مَعْمولَهِ عليهِ؛ لإفادة الحَصْرِ (التَّوْفِيقَ): خلقُ قُدْرة الطَّاعة في العبد، وضِدّهُ: الخِذْلانُ،

حاشية العطار

قوله: (وهو عِلْم) الظّاهر: رجوع الضّمير للمضاف إليه وإن كان قليلًا، وأنت خبيرٌ بأنّ علم النّحو ليس هو الإعراب؛ إذ علم النّحو هو: القواعد الباحثة عن أحوال الكلمة من حيث الإعرابُ والبناءُ، وموضوعه: الكلمات العربيّة مقيّدة بالحيثيّة المذكورة، وإنّما الإعراب.. ثمرتُه.

ويجاب: بتقدير مضافٍ، أي: ثمرةُ علم النّحو، أو يُراد بالإعراب: تطبيقُ الكلام على القواعد النّحويّة؛ كما قاله بعضهم، أو يحمل الإعراب على المعنى العُرفيّ السّابق، والحمل مبالغة؛ إذ كما يَبْحثُ النّحو عن حركات الكلمة؛ يَبْحَثُ عن غيرها؛ كوجوب كسر همزة إنّ بعد القول، وفتحها إنْ وقعت موقع المفعول، وككون جملة الصّلة خبريّةً ولا بدّ فيها من عائد، واحتياج الجارّ لمتعلّق ونحو ذلك، وهذه المباحث لا تعلُّقَ لها بالحركات الإعرابيّة، فإن جعلت الضّمير راجعًا إلى المضاف.. كان الحمل ظاهرًا ولم تحتج إلى هذا التكلّف، فتأمّل.

قوله: (خلقُ قدرة الطّاعة) وهي امتثال الأمر، فهي أعمّ من القُربة، أعني: ما تُقُرِّب به بشرط معرفة المتقرَّب إليه؛ ومن العبادة، أعني: ما تُعبِّد به بشرط النيّة ومعرفة المعبود. انتهى المدابغيّ.

وفيه: أنّ امتثال الأمر يستلزم معرفة الآمر؛ بل معرفة الآمر من جملتها؛

(وَالهِدَايَةَ): ....

لأنّا مكلّفون بمعرفة الحقّ سبحانه وحينئذٍ لم يظهر فرقٌ بين الطّاعة والقُربة.

قوله: (والهداية) وهي في اللّغة: الدّلالة بلطف؛ ولذلك تستعمل في الخير، وأمّا قوله تعالىٰ: ﴿فَٱهْدُوهُمْ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْجَحِيمِ﴾ [الصافات: ٢٣].. فوارد علىٰ سبيل التهكّم.

ثمّ المشهورُ عند أهل الحقّ؛ أنّ الهداية هي: الدّلالة إلىٰ طريقٍ توصل إلىٰ المطلوب، سواءٌ حصل إيصالٌ أم لا؟

وعند المعتزلة هي: الدّلالة الموصلة إلىٰ المطلوب. هذا، والظّاهر: أنّه لا نزاع بينهم في الحقيقة؛ لأنّ الهداية تجيء تارةً بمعنىٰ: خَلْق الاهتداء؛ كما في قوله تعالىٰ: ﴿يَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾ [البقرة: ١٤٢] فلذلك نفىٰ الهداية في قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ [القصص: ٥٦] وأخرىٰ تجيء بمعنىٰ: بيان الحقّ والصّواب؛ فلذلك نسبت الهداية إلىٰ النبي ﷺ في قوله تعالىٰ: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الشورىٰ: ٥٢] فكلّ واحدة من الطّائفتين؛ قصدت معنًىٰ غير ما قصدت الأخرىٰ. انتهىٰ الكافيجيّ.

وفي شرح الرّومي: والحقّ: أنّها مستعملة في كلا المعنيين؛ لكنّ الاستعمال في معنىٰ الدّلالة الموصلة أكثر. انتهىٰ.

فهما استعمالان لغويّان واردان، ومعلومٌ أنّ هذا خلافٌ في الإطلاق، فهو بحثٌ لغويّ لا كلاميّ؛ حتّىٰ يكون معتركًا للمعتزلة، وأهل الحقّ؛ نظير ما قيل: إنّ الشّيء يطلق علىٰ الموجود عند أهل السنّة، لا علىٰ المعدوم؛ كما للمعتزلة.

قال في «المقاصد»: أمّا أنّه هل يطلق على المعدوم لفظ الشّيء حقيقةً؟ فبحثٌ لغويّ، فعندنا هو: اسمٌ للموجود؛ لما نجده من شيوع الاستعمال في هذا المعنى، ولا نزاع في استعماله في المعدوم مجازًا، وما ذكره أبو الحسين البصريّ من أنّه حقيقة في الموجود مجاز في المعدوم؛ هو مذهبنا بعينه. انتهى.

فقوله: (وما ذكره) يفيد أنّ أبا الحسين وإن كان معتزليًّا.. إلّا أنّه وافقنا في إطلاق الشّيء على المعدوم مجازًا، فلولا أنّه بحثٌ لغويّ.. لخالفنا فيه، أمّا البحث الّذي وقع الخلاف بيننا وبين المعتزلة فيه.. فهو أنّ المعدوم هل له ثبوتٌ وتقرّرٌ في نفسه أم لا؟

قالت المعتزلة: بالأوّل؛ بناءً على أنّ الماهيّات ليست بجعل جاعل، وهو مذهبٌ تبع المعتزلةُ فيه المشّائِينَ من الفلاسفة، **فإنّهم قالوا**: أثرُ الفاعل هو ثبوت الماهيّة في الخارج ووجودها فيه، بمعنى: أنّه يجعل الماهيّة متّصفة به في الخارج، **وأمّا الماهيّة**: فهي أثرٌ له باعتبار الوجود؛ لا من حيث هي؛ بأن تكون نفس الماهيّة صادرةٌ عنه، ولا من حيثُ كونها تلك الماهيّة؛ بأن يجعل الماهيّةَ ماهيّةً، وحينئذٍ فأثر الفاعل عندهم: الماهيّةُ من حيث الوجود؛ لا من حيث نفسُها، ولا من حيثُ كونُها تلك الماهيّة، ومال إلى ما ذهب إليه **المعتزلة**: ابن العربي في كثيرٍ من كلامه قال: إذا لم يكن المعدوم ثابتًا؛ فكيف يصحّ قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾ [النحل: ٤٠]. انتهى.

وهذا ساقط ؛ فإنّ المحقّقين على أنّ هذا الكلام تمثيلٌ لسرعة الإيجاد ، وعدم التّخلّف عن تعلّق الإرادة ، وليس هذا كلامًا به الإيجاد ؛ لأنّ الكلام لا يتعلّق تعلُّقَ تأثير .

وقال **أهل السنّة**: إنّ المعدومات ليست بثابتة بناءً على أنّ الماهيّاتِ مجعولةٌ ؛ بأن يكون أثر الفاعل نفس ماهيّة ذلك الشّيء مستتبعًا له استتباعَ الضّوء للشّمس ، والعقل ينتزعُ منها الوجود ويصفها به ، على ما قاله الأشرافيّون ؛ فإنّهم ذهبوا إلى أنّ **الماهيّة**: هي الأثر المترتّب على تأثير الفاعل ، ومعنى **التّأثير**: الاستتباع ، ثمّ العقل ينتزع منها الوجود ، ويصفها به ، مثلًا: ماهيّة زيد تستتبع الفاعل في الخارج ثمّ يصفها العقل بالوجود ، والوجود ليس إلّا اعتبارًا عقليًّا انتزاعيًّا ؛ كما أنّه يحصّل من الشّمس أثرًا في مقابلها من الضّوء المخصوص ، وليس هاهنا مستقرٌّ ثابت في نفسه ، بجعله الشّمس متّصفًا بالوجود ، لكنّ العقل يعتبر الوجود ويصف به ، فيقول: وُجد الضّوء بسبب الشّمس ، وللكلام بقيّة تطلب من «حاشية التّجريد» للعلّامة السيّد .

ونحن قد جعلنا نبذةً لك وإن كانت ليست ممّا نحن فيه ؛ لتنبعثَ همَّتُكَ بالشّوق إلى الأصل الطيّب ؛ تهذيبًا إلى الكلّ .

قال اليوسيّ في «حواشي الكبرى»: **الهداية** عندنا خلق القدرة على الطّاعة ، وقيل: خلق الطّاعة ، والخذلان ضدّه. انتهى .

وتأوّل **المعتزلة** الهداية والتوفيق: بالدّعوة العامّة ، بناءً على أصلهم

الفاسد من أنّه لو كان تعالىٰ هو الخالق لذلك.. لما صحّ منه المدح والذمّ والعقاب، ثمّ إنّ الله تعالىٰ هو الخالق للكلّ، وبيده الخذلان والهداية والإضلال وهذا مذهب **أهل الحقّ**، قال تعالىٰ: ﴿يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾ [النحل: ٩٣].

قال المعتزلة: وممّا قرع سمعي في مناظرة بعض العلماء: أنّه ناظر بعض **الإماميّة** في إضافة الغواية إلىٰ الله تعالىٰ، فاستدلّ بقوله تعالىٰ في قصّة نوح: ﴿وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِىٓ إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ﴾ [هود: ٣٤] ففي هذه الآية: إضافة الإغواء إلىٰ الله تعالىٰ فلم يجد الإماميّ جوابًا وعَجِزَ عن التّأويل، فقال ذلك الرّافضي: أخطأ نوح، فغضب الشّيخ وترك المجلس وقال: لا نجلسُ في موضعٍ تُخطّأ فيه الأنبياء، فلقيه بعض أئمة عصره، فقال: لقد أمكنَتْكَ معه الفرصة.. فتركْتَها، هذا الرجل يقول بالإمام المعصوم، فإذا لم تثبت عصمة النّبي عن الخطأ فيما تصحّ نسبته إلىٰ الله تعالىٰ؛ فبأيّ طريقٍ تثبت عصمة الإمام الّذي هو نائبه وخليفته؟ ونظيرُ ذلك ما أورده بعض النّصارىٰ علىٰ المسلمين، حيث قال:

أيا علماءَ الدّينِ ذِمّيَ دينَكُم ... تحيّر دلوه بأوضحِ حجّةِ
إذا ما قَضىٰ ربّي بكفري بزعمكم ... ولم يرضَهُ منّي فما وجه حيلتي؟
قضىٰ بضَلالي ثمّ قال ارضَ بالقضا ... فكيف رِضَائي بالّذي فيه شِقوتي
دعاني وردّ الباب دوني فهل إلىٰ ... دخولي سبيلٌ بيّنوا لي طريقتي

الإرشادَ والدّلالةَ، وضدّها: الغِوَايَةُ والضَّلالة (إِلَىٰ أَقْوَمِ طَرِيقٍ) قَدَّمَ

إذا شـــاء ربّي الكفر منّي مشــيئةً فهـل أنـا عـاصٍ بـاتّبـاع المشــيئة
وهـل لي اختيـار أن أُخَـالفَ حكمـةً فبـالله تشــفـوا بـالبراهين علّتي

وقد أجبت عنه، فقلت:

بَـدَا لَـكَ يـا هـذا بـأوضـــحِ حجّـة من العِلْم تبـدو مثـل شـــمسٍ منيرةِ
إذا ما قضى المولى على العبد بالّذي أراد فـمـا عـنـه مَـفـرٌّ بـحـيـلـةِ
وإنْ في عـذاب النّـار ألقـاهُ ربنـا جزاءً على فعلٍ مضَـــىٰ بمشـيئةِ
فلا يُســـألنْ عن فعله فهو ســيّدٌ تصـــرّف في مُلْـك لـه وخليقـة
وقـد مـنح النّـاس العقـول فكُلّفـوا بمـا جـاء نصًّـــا في كتـابٍ وســـنّةِ
وبيّن للخلق الضّـــلال من الهـدىٰ وللعبـد في الفعـل اختيـارٌ بجملـةِ
فجوزي علىٰ أفعـالـهِ بـاختيـارهِ وإن كـان مجبـورًا بـنفس الحقيقـةِ
ولـم يَنْسـبِ المـولىٰ لظلـمٍ لأنّـه مليـكٌ فمـا حـدًّا تعـدّىٰ بفعلـةِ
وأفعـالُ مولانـا الجميعُ مليحـةٌ وألبَسَـــهـا التّقبيح كســـب البريّـةِ
فنرضـــىٰ بها من حيث مصـــدرها وليس نرضى بها من حيثُ كسب الخليقةِ

قوله: (الإرشاد) مصدر أرشده بمعنىٰ: هداه ووَفَّقَهُ، والرَّشَادُ والرُّشْد: ـ بضمّ الرّاء وإسكان الشّين وبفتحهما ـ نقيضُ الغيّ، وهو الهُدَىٰ والاستقامة، يقال: رَشَدَ يَرْشُدُ رُشْدًا بوزن عَجَبَ يَعْجُبُ عُجبًا، وبوزن: (أَكَلَ يَأْكُلُ أُكْلًا)

الصِّفةَ على المَوصوفِ، وأضافها إليهِ رعايةً للسّجْع؛ والأصل: إلى طريقٍ أَقْوَمَ، أي: مُستقيم، وهو كِنايةٌ عنْ سُرْعَة الوصُول إلى المَأمُول؛ لأنَّ الخطَّ

ـ بضمِّ الهمزة ـ. انتهى من شرح الرّملي على «المنهاج».

قوله: (رعايةً للسّجع) وهو: تواطؤ الفاصلتَينِ من النّثر على حرفٍ واحد.

قوله: (وهو كناية) هي: لفظ أُريد به لازم معناه، فأطلق الطّريق المستقيم وأراد لازمه؛ لأنّ الاستقامة يلزمها السّرعة بالنّسبة للمعْوَجَّة، فهو أمرٌ نسبيّ، فلا ينافي أنّ المستقيم قد يكون طويلًا فلا تحصل السّرعة.

وما ذكره الشّارح هنا **أحدُ وجهين** ذكرهما الكافيجيُّ مستبعدًا لهذا، قال: وإن كان فيه إيماءٌ إلى حصول المطلوب، **الثّاني**: أنّ في هذا القول إشارةً إلى أنّ (الهداية) هي: الدّلالة إلى طريق الحقّ، وتلويحًا إلى أنّ (الضّلالة) هي: الدّلالة إلى طريق الباطل.

ثمّ إنّ (الخطّ): من أجزاء الجسم التّعليميّ العارض للجسم الطّبيعيّ. وأقلّ ماهيّتِهِ.. نقطتان، ولا يوجد بدون السّطح والخطّ، والجسم من أقسام المقدار الّذي هو قسمٌ من مقولة الكمّ الّتي هي قسمٌ من العَرض، وهو: ما يقوم بغيره، وقول المهندسين: (الخطُّ): ما تركّب من النّقط، و(السّطح): ما تركّب من الخطّ، و(الجسم): ما تركّب من السّطح.. إنّما هو للتّقريب، وللتّعليم مع حكمهم بتلازم هذه الأمور، فلا ينفكّ بعضها عن بعض، كما ثبت ذلك في الفلسفة ببرهان إبطال الجزء الّذي لا يتجزّأ.

المُسْتقيمَ أقصَرُ مِن المُنْحَنِي.

(بِمَنّهِ) أي: إنْعامِهِ ويُطْلَقُ المَنُّ علىٰ تعْديد النِّعَمِ الصَّادِرَة مِنَ الشَّخْص إلىٰ غيْره، كقَوْلك: فَعَلْتُ مع فُلان كذا وكذا، وتعديد النِّعَمِ من

حاشية العطار

ثمّ المستقيم من الخطوط؛ ما سُتِرَ طرَفُه وسمطه إذا وقع في امتدادِ شُعاع البصر، **وقيل**: أقصر خطٍّ وُصِلَ بين نقطتين، **وقيل**: ما انطبق علىٰ خيط الشّاقول، وقيل غير ذلك.

والمنحني: ما وقع علىٰ سطح الكسرة، أو ما كان قطعةً من دائرة، أو نحو ذلك.

وممّا يؤيّد ما قاله الشّارح؛ ما ذكره البيضاويّ في تفسيره عند الكلام علىٰ قوله تعالىٰ: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ﴾ [الإسراء: ١]، الأكثر علىٰ أنّه أُسري بجسده إلىٰ بيت المقدس، ثمّ عُرِجَ به إلىٰ السّماوات حتّىٰ انتهىٰ إلىٰ سدرة المنتهىٰ، ولذلك تعجّب قريشٌ واستحالوه، والاستحالةُ مدفوعةٌ بما ثبت في الهندسة: أنّ ما بين طرفي قرص الشّمس.. ضعف ما بين طرفي كرة الأرض مائةً ونيّفًا وستّين مرّة، ثمّ إنّ طرفها الأسفل يصل موضع طرفها الأعلىٰ في أقلّ من ثانية، وقد برهن في الكلام أنّ الأجسام متساويةٌ في قبول الأعراض، وأنّ الله قادر علىٰ كلّ الممكنات.

قوله: (أي: إنعامه) فهو مأخوذٌ من قولهم: مَنَّ عليه مِنَّةً.. إذا أنعَمَ عليه، وأمّا قوله: (ويطلقُ... إلخ) فعليه هو مأخوذٌ من قولهم: مَنَّ عليهِ مِنَّةً.. إذا امتنَّ عليه.

اللهِ مَدْحٌ، ومن الإنسان ذَمٌّ. ومن بَلاغات الزّمخْشَرِيّ[1]: طَعْمُ الآلاءِ

حاشية العطار

قوله: (مدح) وهو تارةً يكون للتّعظيم والتّكريم، وتارةً في معرض اللّوم، وعلىٰ كلٍّ.. فهو نعمةٌ منه علىٰ عبده.

قوله: (ذمّ) أي: إذا كان التّعداد علىٰ سبيل التّوبيخ والتكبّر، فخرجَ منه الشّيخ والوالد؛ للعمل بمقتضاها، وإنّما كان ذمًّا؛ لأنّ المنعم الحقيقيّ هو الله؛ لأنّه هو الّذي أقدره ووفّقه للإنعام؛ فهو يُمتدَحُ بما ليس منه.

إذا الجودُ لم يُرزَق خَلاصًا من الأذى ... فلا الحمدُ مكسوبًا ولا المالُ باقيا

قال القليوبيّ: نعم؛ إن كان للنّهي عن مذمومٍ.. فممدوحٌ.

قوله: (ومن بلاغات الزّمخشريّ) أي: ومن الكلام الّذي اشتمل علىٰ البلاغة بمعنىٰ: الفصاحة؛ لا المتعارفة الّتي هي: مطابقة الكلام لمقتضىٰ الحال، وهاتان سجعتان من كتابه المسمّىٰ: بـ«النّوابغ» نحو الكُرَّاسَيْنِ مشتملٌ علىٰ أمثالِ هذه من الحِكَم، كقوله: (النّاسُ أجناس، وأكثرهم أنجاس).

وقوله: (رُبّ صدقةٍ من قلبك خيرٌ مِنْ صدقةٍ من بين كفّيك).

قوله: (طَعم) بفتح الطّاء: الكيفيّة، وبضمّها: ذو الكيفيّة، والمناسب هنا: الأوّل، و(الآلاء) بالقصر والمدّ في الأوّل، والمدّ في الثاني، ومفرده:

---

(١) محمود بن عمر بن محمد جارُ اللهِ الزَّمَخْشَريُّ، أبو القاسم (٤٦٧ ـ ٥٣٨هـ = ١٠٧٥ ـ ١١٤٤م) من أئمة العلم بالدّين، والتّفسير، واللّغة، والآداب. كان مولده بزَمَخْشَرَ ـ قَرْيَةٌ مِنْ عَمَلِ خُوَارِزْم ـ وسافر إلىٰ مكّة، فجاور بها زمنًا فلقّب بجار الله. وتنقّل في البلدان، ثمّ عاد إلىٰ الجرجانيّة، فتُوفِّي فيها. وَكَانَ دَاعِيَةً إِلَىٰ الاعتزَالِ. وله: «الكشّاف»، «المفصّل» و«الأنموذج». [سير أعلام النّبلاء، والأعلام].

أحْلَىٰ مِنَ المَنّ وهو أمَرُّ من الآلاءِ عِنْد المنّ.

أراد بالآلاء الأُولَىٰ: النّعَم، وبالثّانية: الشّجَرَ المرّ، وأراد بالمنّ الأوّل: المذكور في قوله تعالىٰ: ﴿ٱلْمَنَّ وَٱلسَّلْوَىٰ﴾ [البقرة: ٥٧]، وبالثّاني: تعديد النّعَمِ.

(وَكَرَمِهِ) أي: جُودِه، يُقال علىٰ الله تعالىٰ: كَريمٌ، ولا يُقال: سَخِيّ

حاشية العطار

(أَلَىٰ) بفتح الهمزة وكسرها، ولذلك تأوّل بعض المعتزلة قوله تعالىٰ: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢ ـ ٢٣] فقال: إنّ (إلىٰ) اسمٌ بمعنىٰ النّعمة أي: منتظرةٌ نِعَم ربّها، فليس في الآية دليلٌ علىٰ الرّؤية؛ كما تمسّكَ به **أهل السنّة**، ورُدَّ عليه بما هو مسطورٌ في الكتب الكلاميّة.

قوله: (وهو أَمَرُّ) أي: الطّعم، وهذا أولىٰ من قول الشّنوانيّ: أي: المَنّ. المدابغيّ.

ولعلّ الشّنوانيّ راعىٰ نكتةً لفظيّةً؛ وهي قرب مرجع الضّمير، والمدابغيّ نكتةً معنويّةً؛ وهي: المبالغة في عدم تحمّله؛ لأنّه إذا كان أحلىٰ من المنّ عند عدم المنّ وقد صار عنده أمرّ من الآلاء.. كان كريهَ الطّعم جدًّا.

وإنّ امرءًا أهدىٰ إليّ صنيعةً وذكّرنيها إنّه لبخيل

والمنّ: طعامٌ حلو، يقال له: التَّرَنْجَبِينُ، **والسّلوىٰ**: اسم للطّائر السُّمَانَىٰ.

قوله: (وكرمه) هو نقيض اللّؤم، وعطفه علىٰ المنّ؛ عطف تفسير.

قوله: (أي: جوده) هو: الإعطاء لا لغرضٍ، فالجود الحقيقيّ لا يُتصوّر

إمَّا لِعَدم الوُرُود ، وإمّا للإشعار بجواز الشّحّ .

(وتَنْحَصِرُ) يُقْرَأُ ـ بالتّحتانيّة ـ على إرادة المُصَنَّفِ ، أو الكِتابِ ، ـ وبالفَوْقانِيَّة ـ على إرادة الفوائدِ الجليلةِ ، أو المُقدِّمة (في أرْبَعةِ أبْوَابٍ)

حاشية العطار

إلّا لله تعالى ، ويقال فيه أيضًا: هو إعطاء ما ينبغي لمن ينبغي على وجهٍ ينبغي ، أي: لا لغرض. المدابغيّ.

فائدة: قال طاووس: **البُخل**: هو أن يبخل الإنسانُ بما في يده ، **والشّحّ**: هو أن يبخل بما في أيدي النّاس.

وقيل: البُخل هو أن يأكل بنفسه ولا يُؤْكِلَ غيرَهُ ، **والشّحُّ**: أن لا يأكُلَ بنفسهِ ولا يُؤْكِلَ غَيرَه ، **والسّخاء**: أن يأكل ويُؤْكِلَ ، **والجود**: أن لا يأكل ويُؤكِل.

قوله: (إمّا لعدم الورود...) هي ومقابلها إشارةٌ للمذهبَينِ ، وعلى كلٍّ فالإطلاق ممتنع ؛ لعدم الورود على الأوّل ، والإشعار بالنّقص على الثّاني.

قوله: (على إرادة المصنَّف) اسم مفعول ، وعود الضّمير عليه باعتبار علمه من المقام كقوله تعالى: ﴿وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا ٱلسُّدُسُ﴾ [النساء: ١١] لكنّ المناسبَ هوَ الوجهُ الثّاني.

قوله: (أو المقدّمة) المناسب عودُه على الفوائد ؛ كعوده عليها في (وسمّيتها) لا على المقدّمة ؛ إذ يلزم عليه تشتيت الضّمائر ؛ على أنّها لم يتقدّم لها ذكر ؛ وإن أمكن الجواب بما ذكرنا في المقابل.

قوله: (في أربعة أبواب) **إن قيل: الباب**: عبارةٌ عن الألفاظ الآتية باعتبار دلالتها على المعاني ، وقد حصر فيها الفوائد ، فيلزم حصرُ الشّيء في نفسه ،

وأجيب: بأنّ الفوائد بالنّسبة إلىٰ العقل عامّة، وقد انحصرت في هذه الأبواب بالنّسبة إلىٰ الوجود، هذا حاصل ما قاله الزرقانيّ.

وإذا تأملت.. وجدتَ كلام الشّارح مُغنيًا عنه؛ لأنّ قوله: (من حصر الكلّي) إشارةٌ إلىٰ الجواب علىٰ هذا الإشكال بأنّ المنحصرَ: الأمرُ الكلّيُّ، والمنحصرَ فيه: الأجزاءُ؛ أي: أنّ هذا الكلّ لا يخرج عن هذه الأجزاء، وهذا معنىٰ: حصر الكلّ في أجزائه، علىٰ أنّ قوله: (الفوائد) الّتي تعلّق بها قصد المصنّف لا نسلّم عمومها؛ بل هي شيءٌ مشخَّصٌ معنًىٰ، وإن أريد مطلقًا، فهي وإن كانت عامّة قبل الانحصار.. فهي ليست عامّةً بعده، وكلامنا إنّما هو بعد الانحصار، فيعود المحذور بعينه، فالمرجع إليه هو الّذي ذكره الشّارح، لكن هو مبنيٌّ علىٰ أنّ المراد بالفوائد: الألفاظُ، وبالأبواب أيضًا.

وهو أولىٰ مما قاله الكافيجيّ: بأنّ المراد من الكتاب: المفهومات، ومن الأبواب الأربعة: العبارات؛ لأنّ ضمير (تنحصر) للفوائد، وتقدّم أنّها عبارةٌ عن الألفاظ، وعلىٰ هذا الوجه يراد منها المعاني؛ فيُرتَكَبُ الاستخدام ولا داعي له.

ثمّ إنّ هذا الحصر جَعْليٌّ بالنّسبة للمؤلِّف، استقرائيٌّ بالنّسبة لغيره؛ كما حقّقه المرعشيّ في «تقرير القوانين»، وقد استوفينا ما للحصر، وما عليه في حواشي رسالته المسمّاة بـ«الولديّة».

قال الكافيجيّ: ووجهه أن يقال: مقصودُ الكتاب لا يخلو من أن يكون متعلّقًا ببيان مُكَمّلات الأفعال أعني: الجارّ والمجرور أَوْ لَا؟ **فالأوّل** هو: الباب الثّاني، **والثّاني** لا يخلو من أن يكون متعلّقًا بالكلمات أو بالاصطلاحات،

من حَصْرِ الكلّ في أجزائه. وهي:

١ ـ الجُملةُ وأحكامها.

٢ ـ والجارُّ والمجرورُ.

٣ ـ وتفسيرُ كلماتٍ.

٤ ـ والإشاراتُ إلىٰ عِباراتٍ مُحَرَّرةٍ.

وستَمُرّ بك هذه الأبواب بابًا بابًا.

حاشية العطار

فالأوّل هو: الباب الثّالث، **والثّاني** هو: الباب الرّابع.

قوله: (إلىٰ عباراتٍ محرّرة) **العبارات**: جمع عبارة، وهي اللّفظ؛ لأنّه يُعبّر به عمّا في الضّمير، **والمحرّرة**: مأخوذة من التّحرير، وهو التّهذيب والتّنقية؛ فالمحرّرة: المهذّبة المنقّاة. انتهىٰ الشّنوانيّ.

قوله: (وستمرّ بك) فيه قلب الكلام عن ظاهره؛ أي: تمرُّ أنت عليها، أو المعنىٰ: أَذْكُرُها لَكَ؛ فلا قَلْب، **وبابًا بابًا**: منصوبان علىٰ الحال بالعامل الأوّل؛ لأنّ مجموعهما هو الحال، ونظيره في الخبر: (هذا حلوٌ حامض).

قال أبو حيّان: ولو ذهبَ ذاهبٌ إلىٰ أنّ نصبه إنّما هو بالعطف علىٰ تقدير حذف الفاء.. لكان وجهًا حسنًا عاريًا عن التكلّف.

وأيّد بظهورها في بعض التّراكيب؛ كحديث: «لتتّبعنّ سَنَن مَن قبلكم باعًا فباعًا»[١].

قال أبو حيّان: والمكرّر في هذا لا يدلّ علىٰ أنّه أُرِيدَ به شفع الواحد، بل الاستغراق بجميع الأبواب.

[١] أخرجه البخاري في صحيحه بلفظ آخر: رقم: [٣٤٥٦] ومسلم: رقم: [٦-٢٦٦٩] وأحمد في مسنده: رقم: [٨٣٤٠].

(البَابُ الأَوَّلُ)

[في شرح الجُمْلَة وذِكر أقسامِها وأحْكَامها]

حاشية العطار

قوله: (الباب الأوّل) قدّمه على غيره؛ لأنّ المقصودَ من هذه الفوائد بيانُ الإعراب؛ كما أشعر بذلك قوله: (هذه فوائد في قواعد الإعراب، وسمّيتها: الإعراب).

والإعرابُ إنّما يكون للكلمة بعد التّركيب، فمعروضُهُ الكلمة بهذا القيد، فقدّم ما هو باحثٌ عن المركَّبِ، ولمّا شاركت الظّروفُ الجملَ في بعض الأحكام؛ كوقوع الظّرف بعد النّكرة صفةً كالجملة ونحو ذلك.. ثنّىٰ بالباب الثّاني الباحثِ عنها، ولأَنْفَعِيَّةِ بيان الكلماتِ الّتي يَحْتاجُ إليها المُعرِب؛ ثلّثَ بالباب الباحثِ عنها؛ فلم يبق للباب الرّابع إلَّا التّأخير.

قيل: البابُ ما يتوصّل منه لغيره، فاعترضه ابن قاسم في حواشي «شرح البهجة» بشموله للطّريق الّذي يتوصّل به لغيره في الصّحراء، وتَبْعُدُ تسميتُهُ بابًا.

قال بعض الفضلاء: وشموله للجسر الممتدّ على النّهر، إلَّا أن تجعل ماءً عبارةً عن فرجة، فيؤخذ منه: أنّ التّعريف الّذي ذكره المدابغيّ تصحيحٌ للتّعريف الأصليّ الّذي ورد عليه ما ذُكِر.

لكن قال الشّيخ يس في «حواشي لقطة العجلان»: التّخصيصُ بالفُرجة؛ مخالفةٌ لإطلاقهم اصطلاحًا لأبواب العلوم، ولكلام أهل اللّغة؛ فإنّه صريحٌ

في أنّ كلّ ما يتوصّل به إلىٰ شيء فهو بابه، ومنه قوله ﷺ: «أَنَا مَدِينَةُ العِلْمِ وعَلِيٌّ بابُها»[١] وإن قال الحفّاظ: إنّه لا أصل له، ومنه:

وأنــت بــابُ الله أيُّ امْــرِئٍ ... أتــاهُ مِــنْ غَـيـرِكَ لا يَـدخُـلُ

فلا بدّ من تسمية الطّريق والجسر بابًا لغةً. انتهىٰ كلامه.

وعلىٰ هذا؛ فالرّجوع للأصل أَحرَىٰ، ولك أن تقول: إنّ إطلاق الباب علىٰ أبواب العلوم مجاز؛ كما صرّح بذلك بعضهم حيث قال: إنّه حقيقةٌ في الأجرام مجازٌ في المعاني، فانتفت المخالفة، وحيث حُكم بعدم صحّة هذا الحديث.. كيف يُحتجّ به في إثبات مبحثٍ لغويّ؟ وأنّ البيت مولّد لا يُحتجُّ به أيضًا؟ فلم يتمّ ما ذكره الشّيخ يس من قوله: (فلا بد... إلخ).

وفي «ثمرات الأوراق» لابن حجّة: أرسل بعضهم لُغزًا لآخر في باب، وهو:

مــا وَافَــقَ فــي الــمــخــرجِ ... يــذهــبُ طَــوْرًا ويَــجــيء

لســـتُ أخـــافُ شـــرَّهُ ... مــا لَــم يَــكُــن بــمــرتــجــي

فبعثَ إليه الجواب: ذهابٌ وإياب، وخوفٌ وشرّ، هذا بابُ خصومة والسّلام. انتهىٰ.

ولا يخفاك لطفُ الجواب وإن لم يطابق؛ لكونه نثرًا، مع قبح البيت الأول وشناعته.

---

[١] أخرجه الحاكم في المستدرك، رقم: [٤٦٩٥] وصححه، وقال الذهبي: موضوع.

(في) شرح (الجُمْلَة) وذِكر أقسامِها (وأحْكَامها): جمع حكم،

حاشية العطار

قوله: (الأوّل) نقل الرّوميّ عن «الصّحاح»: أنّه نقيض الآخِر، وأصله: (أَوْأَلُ) بوزن (أَفْعَل) مهموز الوسط، قلبت الهمزة واوًا وأدغمت، يدلّ على ذلك جمعه على (أوائِل والأوالي) أيضًا على القلب.

وقال قوم: أصله: (وَوَّلُ) بوزن (فَوْعَل) فقلبت الواو الأولى همزة، وإنّما لم يجمع على (أَوَاولُ)؛ لاستثقالهم اجتماع الواوين بينهما ألف الجمع، بتصرّف.

فعلى ما في الكافيجيّ: من أنّ الأصل الثّاني: (وَوْأَل) بواوين بعدهما همزة تكون الأصول ثلاثة.

ولا يخفى أنّ ما ذكره الرّوميّ أقلّ تكلّفًا.

ولـ(أوّل) استعمالان، نظمهما الشّيخ الأُجْهُوريّ في نظمه المشهور واختصرته بقولي:

وأوّلُ امْنَعْ صرفَه مثلَ أَسبَق لوصفٍ وَوَزْن الفعل أمّا كقبلُ لا

وقولي: (مثل أسبق... إلخ) حالٌ من (أوّل) أي: وأوّلُ حالَ كونه مماثلًا لأسبق وبمعناه.. يُمنع من الصّرف.

قوله: (وذِكْرِ أقسامها) من إضافة الصّفة لموصوفها، وهو معطوفٌ على (شَرْح) مِن عطف الخاصّ على العامّ؛ لأنّ التّقسيم من تمام الشّرح بمعنى: البيان، فالبيانُ شاملٌ له، ويصحُّ عطفه على (الجملة) لأنّه شَرْحُ أقسامها بذكر أمثلتها، فهذا الوجه تبقى الأقسامُ فيه على حالها، والأوّل يراد منها التّقسيم، تدبّر.

وهو: النّسبةُ التّامّة بَينَ الشّيئين.

(وفِيهِ) أي: في الباب الأوّل (أَرْبَعُ مَسائِلَ): جمعُ مسألة، «مَفْعَلَة» من السّؤال، وهي: ما يُبَرْهَنُ عليه في العِلْم.

[المسألة الأولى: في شرح الجملة]

(المسألة الأولىٰ: في شِرحها) أي: الجمِلة، ويسْتتبع ذِلك ذكرُ

حاشية العطار

قوله: (وهو النّسبة) جملة معرّفة الطّرفَينِ؛ فتفيد الحصر، أي: حصرَ الحُكم فِيما ذُكَر؛ مع أنّ هذا أحد معانٍ للحُكم الواقع في هذا المقام؛ لا الحُكم الكليّ المتعدّد المعاني.

قوله: (بين الشّيئَين) هو قيدٌ لبيان الواقع؛ لأنّ النّسبة لا تكون إلّا كذلك.

قوله: (وفيه أربعُ مسائل) قالوا: إنّه من باب التّجريد، وهو بعيد، فالأَوْلَىٰ: أن يُجعلَ من ظرفيّة الجزء في الكلّ، فيكونُ البابُ عبارةً عن الهيئة الاجتماعيّة من المسائل الأربع؛ فيلاحظ ظرفًا، والمظروف: كلُّ واحدة من المسائل علىٰ انفرادها عكسَ ما وُجِّه به، وتنحصر به، فتأمّل.

قوله: (وهي ما يُبرْهَن) إن أريد تعريف المسائل مطلقًا.. فالمراد **بالبرهان**: ما يشمل الدّليل؛ إذ بعض المسائل أو كلها ظَنّيّةٌ؛ كالعربيّة، وإن أريد تعريف المسألة الّتي تقع هنا.. فالمراد **بالبرهان**: الدّليل.

قوله: (ويَسْتَتْبِعُ) أي: يتبعُ، واسم الإشارة راجعٌ لشرح الجملة.

أقسامِها وأحكامِها.

حاشية العطار

قوله: (ذِكْرُ أقسامها) ليس الإضافة هنا من إضافة الصّفة للموصوف كالسّابق؛ لأنّ الدّاعي للتّأويل في الأوّل عدمُ صِحَّة تسلّط (شَرْحِ) على (ذِكْر) كما هو أحد الوجهَيْن السّابقَيْن، وإن صحّ باعتبار الوجه الثّاني.

ثمّ المقصودُ من هذا الكلام: الإشارةُ لوجهِ تأخّر التّقسيم، والأحكام في كلام المصنّف عن شرح ماهيّة الجمل، حيث عطف التّقسيم بـ(ثمّ) المفيدة للتّراخي؛ لبعد مرتبة التّقسيم عن بيان الحقيقة، وذَكَر الأحكام بعد ذلك؛ في المسائل الآتيةِ بعدُ.

فَقَصْدُ الشّارحِ هنا: بيانُ جهة التّرتيب بكون كلٍّ من: التّقسيم والأحكام تابعًا لبيان حقيقة الجملة، وعَطَفَ (الأحكام) على (الأقسام) ليفيد أنّها متأخّرة عنها، وإن كانت (الواو) لا تفيد إلّا التّشريك في الحكم، ويبقى الكلام محتملًا للمعيّة والتّقدّم والتّأخّر؛ لكنّها تفيد التّرتيبَ بالقرائن، والقرينة هنا أشهر من نارٍ على عَلَم؛ بل ادّعى بعضٌ أنّ (الواو) للتّرتيب.

فينتج من كلام الشّارح: أنّ الأقسامَ تابعةٌ صراحةً من قوله: (ويستتبعُ) وأنّ الأحكام تابعة للأقسام؛ إشارة من ذِكرِها بمعونة القرائن، أمّا كون بيان حقيقة الجملة متبوعًا.. فواضحٌ، وأمّا تبعيّة الأحكام للأقسام.. فلأنّ ذِكْرَ الأقسام مِن تتميم بيان الجملة، وبه تتّضح حقيقتُها أشدّ اتّضاح، فهو مرتبطٌ ببيانها، فلم يبق للأحكام إلا التّأخير؛ لأنّ الحكم على الشّيء فرعٌ عن تصوّره، فيجب تقديم ما يفيد التّصوُّر.

وعلى هذا التّقرير؛ فليس في كلام الشّارح تعرّضٌ لكونِ ذِكرِ الأقسامِ

والمراد بالأقسام: الجزئيَّاتُ، لا الأجزاءُ.

(اعْلَمْ) أيُّها الواقفُ، علىٰ هذا المُصَنَّفِ (أنَّ اللَّفْظَ) المُرَكَّبَ الإسْنادِيّ يكون:

حاشية العطار

والأحكامِ؛ ذكر في هذه المسألة حتّىٰ يلزم البطلان، أو ذكر الأقسام فيها والأحكام في تواليها؛ كما هو الواقع، هكذا ينبغي فهمُ عبارة الشّارح، وسقط ما أطالوا به هنا.

قوله: (والمراد) الأَوْلَىٰ: حذفه؛ لأنّ المتبادر من الأقسام.. الجزئيّاتُ؛ إذ قسمُ الشّيء ما كان مباينًا له ومندرجًا معه تحت أصلٍ كُلّيّ، وهنا الأمر كذلك؛ لأنّ الاسميّة والفعليّة، والصُّغرىٰ والكُبرىٰ، ونحو ذلك.. أقسامٌ لمطلق جملة وجزئيّاتٌ لها؛ نظيرَ الاسم والفعل والحرف بالنّظر للكلمة، ولا يُتوهّم أنّها أجزاءٌ لها؛ إذ أجزاؤها المسند والمسند إليه، وعلىٰ فرض توهّم ذلك يندفع بهذا التّبادر، فما أُجيبَ به عن الشّارح هنا تمحّل.

قوله: (اعلم أيّها الواقف) (اعلم): فعل أمر، و(أيّ): منادىٰ، و(ها): للتّنبيه، و(الواقفُ) بالرّفع: نعتٌ لـ(أيّ) علىٰ لفظها، ويجوز نصبُها نعتًا علىٰ المحلّ، وجملة: (علىٰ هذا المصنَّف) من الجار والمجرور في محلّ نصبٍ بقوله: (الواقف) لأنّه يعمل عمل الفعل.

قوله: (المركّب الإسناديّ) ذِكْرُ الشّارحِ هذينِ القيدَينِ تورُّكٌ علىٰ المصنّف في إهمالهما؛ اكتفاءً بدلالة الالتزام من حيث إنّ الإفادة.. تستلزم التّركيب والإسناد؛ لهجرانها في التّعاريف.

والإسناديّ: نسبة للإسناد الّذي هو: ربط إحدىٰ الكلمتَينِ بالأخرىٰ بحيث إنّه لو لم يتكلّم بشيءٍ غيرهما.. لم يبق للمخاطَبِ انتظارٌ تامٌّ لشيءٍ آخر، فالمركّب الإسناديّ لا يكون إلّا مفيدًا، **والظّاهر**: أنّ الرّبط هو نفس النّسبة الحكميّة؛ فيكون من نسبة الشّيء إلىٰ جزئه؛ لأنّها جزء المركب.

ثمّ إنّ الشّارح جعل اللّفظ المركّب الإسناديّ مَقْسِمًا للمركّب المفيد والمركّب غير المفيد، فلزم عليه تقسيم الشّيء إلىٰ نفسه وإلىٰ غيره، **وتوضيحه**: أنّ المركّب الإسناديّ هو المفيدُ؛ كما علمتَ وهو عين أحد القسمين الّذي أشار له بقوله: (فيكون مفيدًا) وأنّ غيرَ المفيد نقيضُ المفيد؛ فكيف يُجعل قسمًا له مع وجوب تحقّق المقْسِم في الأقسام، والشّيء لا يصدُق علىٰ نقيضه؟

وحاصل الجواب: أنّ المقْسِم يؤخذ عامًّا؛ بأن يُرادَ الإسناديّ في الأصل؛ كجملة الشّرط أو في الحال؛ كـ(قام زيدٌ) فعلىٰ هذا يكون صادقًا علىٰ القسمَينِ، ويخصّ **القسم الأوّل** أعني: ما كان مفيدًا؛ أي: في الحال، **والقسم الثّاني** أعني: غير المفيد، له جهتان: جهة ثبوت، وهو كونه مفيدًا، وجهة نفي: وهو كونُه غيرَ مفيد، وكلٌّ منهما مقيّدٌ، فهو غير مفيدٍ في الحال ومفيدٌ في الأصل، فباعتبار حالة الثّبوت.. يشمله المقسِم لا باعتبار حالة النّفي؛ لأنّه مناقضٌ له، والاعتراض مبنيٌّ علىٰ ملاحظة حالة النّفي أعني: كونه غير مفيدٍ.

والحاصل: أنّا نُعمِّم في المقسِم بجعله شاملًا للمفيد بحسب الأصل

١ ـ مُفيدًا، كَـ«قامَ زيْدٌ».

٢ ـ وغيْرَ مُفِيدٍ، نحو: «إنْ قامَ زيدٌ».

وأنَّ غيرَ المفيد يُسَمَّىٰ: جملةً فقط.

وأنّ (المُفِيدَ يُسَمَّىٰ: كَلامًا) لوُجُود الفائدة (وَ) يُسَمَّىٰ: (جُمْلَةً) لوجُود التّرْكيب الإسْنادِيّ.

حاشية العطار

وبحسب الحال، ونقيّدُ كلًّا من القسمَينِ، أمّا المفيد.. فنقيّده بالحال؛ كـ(قام زيدٌ) فإنّه في هذه الحالة مفيد، وأمّا غير المفيد.. فبالأصل نحو: (إنْ قامَ زيدٌ) فإنّه وإن كان غيرَ مفيدٍ باعتبار هذه الحالة وهي: حالة دخول (إنْ).. فإنه مفيدٌ بحسب الأصل، وهو حالته قبل دخولها، والمقسِم شاملٌ لهُ من هذه الجهة، فلم يلزم عليه تقسيم الشّيء إلىٰ نفسه؛ لما علمتَ من التّخصيص في كلٍّ من القسمَينِ، والتّعميم في المقسِم، ولا إلىٰ غيره؛ لأنّ شمول المقسِم لغير المفيد ليسَ من جهة النّفي، بل من جهة الثّبوت، فتدبّر فإنّه دقيق.

قوله: (يُسمَّىٰ جملةً فقط) أي: لا كلامًا، فلا ينافي أنّه يُسمَّىٰ قولًا.

قوله: (لوجود التّركيب الإسناديّ) قد علمت أنّ المراد به: ما يشمل الإسناد في الأصل أو في الحال، ولا يرِدُ علىٰ ذلك نحو: (قائمٌ أبوهُ) من قولك: (زيدٌ قائمٌ أبوه) لأنّ الوصف مع مرفوعه لا إسناد بينهما لا في الأصل ولا في الحال.

وفي «شرح الحاجبيّة» للرّضيّ: **الفرق بين الجملة والكلام: أنّ الجملة:**

(وَنَعْني) ـ مَعْشَرَ النُّحاة ـ (بالمُفِيدِ) حَيْثُ أطْلَقناه في بحْث الكلام:

حاشية العطار

ما تضمّن الإسناد الأصليّ سواءٌ كانت مقصودةً بالذّات أو لا ، **والكلام**: ما اشتمل علىٰ نسبةٍ مطلقًا ، فاسم الفاعل مع فاعله ليس جملةً إلَّا إذا وقع صلةً للَّام .. فإنّه حينئذٍ مقدّر بالفعل ، فتكون نسبتُه أصليّة ، أو وقع في مثل: (أقائمٌ الزّيدان) فإنّه مع كونه جملةً كلامٌ ، وما عداهما فليس نسبةً أصليّة ، بل علىٰ سبيل التّشبيه بالفعل ؛ لاشتماله علىٰ معناه. الشّنوانيّ.

وبهذا سقط ما قاله الزرقانيّ: من أنّ الصّواب أن يقول: (لوجود التّركيب الإسناديّ أصالة) ليخرج الإسناد إلىٰ اسم الفاعل ، واسم المفعول ، ونحوهما ؛ لأنّ الإسناد إليهما فرعٌ بالنّسبة إلىٰ الفعل.

قوله: (ونعني) إنّما عبّر به ؛ لأنّ النّحاة أطلقوا المفيد بالاشتراك علىٰ ما يقابل المهمَل ؛ حتىٰ إنّ كلّ لفظٍ موضوعٍ مفيدٌ مفردًا كان أو مركّبًا ، وعلىٰ ما يفيد فائدةً جديدةً ، وعلىٰ ما يصحّ السّكوت عليه ، وفسّروا (صحة السّكوت) بأنّ الكلام لا يستدعي لفظًا آخر انتِظارًا لِمَحْكومٍ عليهِ وبهِ.

فمن ذهب إلىٰ ترادف الجملة والكلام ـ وهو صاحب «المفصّل» ، وصاحب «اللّباب» ، وابن الحاجب ـ .. لم يفرّق بين صحّة السّكوت وحسن السّكوت ، ومن ذهب إلىٰ عموم الجملة ـ وهو سائر النحاة ـ .. يفرّقُ بين صحّة السّكوت وحسن السّكوت بأن يقال: **المرادُ بصحّة السّكوت**: كونُ الكلام متضمّنًا للإسناد الأصليّ ؛ سواءٌ كان مقصودًا لذاته أو لا ؟ **والمراد بحسن السكوت**: كون الكلام متضمّنًا للإسناد الأصليّ ، وكان مقصودًا لذاته.

فعلىٰ هذا ؛ لفظ المفيد إذا كان مفسّرًا بصحّة السّكوت .. يكون تعريفًا

للجملة، وإن كان مفسّرًا بحسن السّكوت.. يكون تعريفًا للكلام. أفاده الشّيخ: عبد الكريم الرّوميّ في شرح المتن.

وبهذا سقط ما اعترض به الشّمنّيّ: دعوى المصنّف أنّ صاحب «المفصّل» قائلٌ بترادف الجملة والكلام، حيث قال في «المغني»: ليسا بمترَادِفَين؛ كما توهّمه كثيرٌ من النّاس، وهو ظاهر قول صاحب «المفصّل» فإنّه قال بعد أن فرغ من حدّ الكلام: (ويسمّى جملة) والصّواب: أنّها أعمّ منه؛ إذ شرطه الإفادة بخلافها، ولذا تسمعُهم يقولون: جملة الشّرط، جملة الجواب، جملة الصّلة، وكلّ ذلك ليس بمفيد.

قال: وفي استدلاله التّرادف من «المفصّل» بحث؛ إذ الظّاهر من هذا القول: عدمُ لزوم التّرادف؛ لأنّ تسمية الكلام جملةً لو أوجب التّرادف.. لأوجب في كلامه، والتّسمية تصحُّ في صورة العموم أيضًا. انتهى كلامه.

وتوضيحه: أنّ قول صاحب «المفصّل»: (ويسمّى جملةً) ليس بلازمٍ أن يكون هذا اللّفظ موضوعًا له؛ لجواز أن يكون من تسمية الأخصّ باسم الأعمّ؛ كما يسمّى الإنسان حيوانًا، وليس هذا مفيدًا للحكم بالتّرادف، ولأجل هذا قال المصنّف: وهو ظاهر قول صاحب «المفصّل». انتهى.

وقوله: (لأوجبَ في كلامه) أي: المصنّف هنا حيث قال: (اعلم أنَّ اللَّفظ المفيدَ يسمَّى كلامًا وجملةً). انتهى.

فلو أخذنا بظاهر عبارة «المفصّل» وقلنا بالتّرادف.. وجب أن نأخذ

(مَا يَحْسُنُ) من المُتَكلّم (السُّكُوتُ عليْه) بِحَيْثُ لا يَصيرُ السَّامِعُ مُنتظِرًا

حاشية العطار

بظاهر العبارة هنا ونقول بالتّرادف ؛ لتساوي العبارتَينِ ، فلا يصحّ الحكم بعد ذلك بعموم الجملة ؛ إذ ظاهر هذا: أنّ لفظ الجملة موضوعٌ للمعنىٰ الّذي وضع له لفظ الكلام ؛ فيكونان مترادفَين.

ووجه سقوط هذا الاعتراض: أنّ مَن قال بترادف الجملة للكلام.. لم يفرّق بين صحّة السّكوت وحسن السّكوت ، فجعل مفهومهما شيئًا واحدًا ، فلا يتأتىٰ عموم وخصوص حتّىٰ يقال: إنّه يجوز أن تكون التّسمية من باب تسمية الأخصّ باسم الأعمّ ، ومن ذهب إلىٰ العموم والخصوص: يفرّقُ بينهما ، فالمفهومان متغايران ، فعلىٰ فَرضٍ وقوع ما يفيد التّرادف للفرقين ؛ كظاهر عبارة المصنّف.. يُصرفُ عن ظاهره بقرينة اصطلاحهم علىٰ التّفرقة ، وعلىٰ أنّ المصنّف هاهنا نصب قرينةً ، علىٰ أنّ المراد بالتسمية: الإطلاق لا الوضع ، بقوله بعد ذلك: (وإنّ الجملة أعمّ من الكلام).

وللإشارة إلىٰ هذا التّأويل قال الكافيجيّ: في قوله: (يسمّىٰ) أي: يطلق عليه الجملة ؛ لا أنّه يوضع له لفظ الجملة والكلام ؛ فيكونان مترَادِفَينِ[١] ؛ فلا يمكن بيان النّسبة بينهما بالعموم والخصوص. انتهىٰ ، فتأمّله.

قوله: (ما يَحْسُن) قال الشّمنّيّ: لو قال (يُمكن) أو (يَصِحّ) مكان (يَحْسُن).. لكان أحسنَ ؛ إذ رُبَّ كلامٍ يمكنُ السّكوتُ عليه ولا يَحْسُن ؛ كما إذا قلت: (ضُربَ زيدٌ) لمن يريد معرفة الضّارب والمضروب معًا ، فإنّه كلامٌ

[١] في نسخة: المفرقين. وفي أخرىٰ: الفرقين.

لِشيءٍ آخَرَ.

يمكن السّكوت عليه؛ بناءً على إفادة أصل الخبر، ولا يَحْسُنُ عند السّامع؛ لنقصانه في الإفادة نظرًا إليه، إلّا أن يقال: المرادُ بالسّكوت: سكوتُ المتكلِّم. انتهى.

وكأنّ الشّارحَ لاحظ هذا فقيّد السّكوتَ بكونه من المتكلّم، هذا أحسن ما علّلوا به حيث قالوا: إنّما قال: (من المتكلِّم)، ولم يقل: من السّامع؛ لأنّ الأنسب إضافة السّكوت للمتكلّم؛ لأنّه خلاف التكلّم الّذي هو صفةٌ له أيضًا.

قوله: (منتَظِرًا لشيءٍ آخر) أي: انتظارًا تامًّا، فدخل الفعل المتعدّي مع فاعله مع وجود انتظار المفعول به؛ لأنّ هذا انتظارٌ أقلّ.

ولا يَرِدُ ما صرّح به ابن الحاجب في «الكافية»: من أنّ تعقّل الفعل المتعدّي موقوفٌ على المفعول به؛ لأنّ تعقّل المتعدّي؛ كما يتوقّف على تعقّل شيءٍ ما وهو معلومٌ لكلّ شخص؛ فلا يُنتظر أن يذكره المتكلّم للتعقّل أصلًا، وإنّما ينتظره لأجل الرّبط، فلا يبقى انتظارٌ تام، لا يقال: لو ذُكر المفعول.. يُعلم حال المواضع، ويحصل الارتباط طائعة؛ فلا يحتاج إلى الفاعل، ولا ينتظره أيضًا؛ فيكون الفعل مع المفعول كلامًا تامًّا، وهو باطل؛ لأنّا نقول: الاحتياج إلى ذكر خصوص الفاعل؛ لأجل بناء الفعل المبنيّ للفاعل كالأصل؛ للإفادة، حتّى لو بُني الفعل للمفعول.. لكفى المفعول، فافهم، انتهى ملخّصًا من الشّنوانيّ.

ويورد ما ذكره علماء المعاني: من أنّ احتياج الفعل للفاعل أشدُّ من

[الفرق بين الجملة والكلام]

وبين الجملة والكلام عمومٌ مُطْلَق (وَ) ذلك (أنّ الجُمِلَةَ أعَمُّ مِنَ الكَلامِ) لصدقِهَا بِدُونِهِ، وعَدَم صدقِهِ بدُونِها. (فَكُلُّ كَلامٍ جُمْلَةٌ) لوُجُود

حاشية العطار

احتياجه للمفعول؛ لأنّ نسبته إليه نسبة صدور، وللمفعول نسبة وقوع، ولأنّ الفعل المتعدّي قد يُنَزَّلُ منزلة اللّازم لقصد العموم، فيقطع النّظر عن المفعول.

قوله: (وبين الجملة والكلام عموم مطلق) العموم والخصوص عند المناطقة في المفردات.. يرجع للحمل، وفي القضايا.. للصّدق، أي: التّحقّق، وما هنا من الأوّل، فتقول: فعل الشّرط جملة، ولا يصحُّ أن تخبر عنه بأنّه كلام، وتقول: (قام زيدٌ) جملةٌ وكلام، فالجملة أعمّ؛ لحملها على فعل الشّرط، واشتراكها في الحمل على (قام زيدٌ) مع الكلام، وأنّ الكلام لا ينفرد عنها فهو أخصّ، فكلّما صَدُق، أي: حُمِل عليه الكلام؛ حُملت عليه الجملة، وليس كلّ ما حُمِلَت عليه الجملة؛ يُحمَل عليه الكلام.

وأمّا إطلاق **الكلام** على القرآن، كأن تقول: الصّفة النّفسيّة القائمة بذاته تعالىٰ كلام الله، والألفاظ الّتي نتلوها كلام الله، فهذا اصطلاح **المتكلّمين**؛ إذ حيث أُطلق الكلام عندهم فالمراد به: الصّفة النّفسيّة، والألفاظ المتلوّة، كما هو مذهب **الأشعريّ** من أنّه مشترك.

وأمّا الكلام عند **النّحويّين**: فهو اللّفظ المفيد، والنّسبة بين الكلام والجملة هنا مأخوذةٌ من اصطلاحهم، أي: النّحاة، الّذي هو الموضوع، فلا يُخْلَطُ اصطلاحٌ باصطلاحٍ، فسقط ما قيل هنا وطاح.

التَّركيب الإسْناديّ.

(وَلا يَنْعَكِسُ) عكسًا لغويًّا أي: ليْسَ كلّ جملة كلامًا؛ لأنّه يُعْتَبَرُ فيهِ الإفادَة بخلافها.

(ألَا تَرَىٰ أنَّ) جُملة الشَّرْط (نَحْو: قَامَ زَيْدٌ، مِنْ قَوْلِكَ: إنْ قَامَ زَيْدٌ قَامَ عَمْرٌو، يُسَمَّىٰ: جُمْلَةً) لاشْتِمالِهِ علىٰ المُسْنَد والمُسْنَدِ إليْه. (ولا يُسَمَّىٰ: كلامًا؛ لأنَّهُ لا) يُفِيدُ معنًىٰ (يَحْسُنُ السُّكُوتُ عَلَيْهِ) لسلب إرادة الشَّرط صلاحيَّةَ السّكوت عنها؛ لأنّ «إنْ» الشَّرْطيّة أخْرَجَتْهُ عن صلاحيّتِهِ لذلك؛ لأنّ السَّامِعَ ينتظرُ الجوابَ.

حاشية العطار

قوله: (ولا ينعكس عكسًا لغويًّا) بأن يقال: وكلّ جملةٍ كلام، بل ينعكس عكسًا منطقيًّا، والموجبةُ الكليّة تنعكسُ موجبةً جزئيّة، وهي هنا: بعضُ الجملةِ كلامٌ، أي: ما يصدُق عليه لفظُ الجملة.. يصدُقُ عليه لفظ الكلام في بعض الصّور، فقول الشّارح: (أي: ليس كلّ جملة) وليس تصويرًا للمنفيّ الّذي هو العكس اللّغويّ؛ كما قد يتبادر من عبارته، بل للنّفي، لكنّه لم يصرّح بالعكس، بل صرّح بما استلزمه، وهو السّالبة الجزئيّة أعني: (ليس كلّ جملةٍ كلامًا).

وقد تقرّر في «الميزان»: أنّ السّالبة الجزئيّة؛ تستلزم موجبةً جزئيّةً، وإنّما لم يصحّ العكس اللّغويّ؛ لأنّه يفيد التّرادف، والغرض خلافه.

نعم؛ علىٰ القول بترادفهما يصحّ العكس اللّغويّ، هذا توضيح عبارة الشّارح.

(وَكَذَلِكَ) أي: وكالقوْل في جملة الشَّرْط: (القَوْلُ في جُمْلَةِ الجَوَابِ) أي: جواب الشّرط، وهي جملةُ: «قَامَ عمرٌو» من المِثالِ المَذكور، تُسمَّى: جُمْلةً، ولا تُسمَّى: كلامًا؛ لِمَا قُلْنَا.

والحاصل: أنّه جَعَلَ في كُلٍّ مِن جُمْلَتي الشّرط وجَوابِه أمْرين:

أَحَدُهما: ثُبُوتِيّ، وهو التَّسْميةُ بالجُمْلة.

والآخَرُ: سَلْبِيّ، وهو عَدَم التّسْمية بِالكلامِ.

فَفي ذلك دليلٌ على ما ادَّعاهُ مِن عَدَم تَرادُف الجُملة والكلام، وَرَدٌّ

حاشية العطار

قوله: (ففي ذلك دليلٌ على ما ادّعاه) في كون ذلك دليلًا نظر، وإنّما هو توضيح. انتهى الشّنوانيّ.

وهو مدفوعٌ بأنّ المصنّف تعرّض لأحد النّسبة بينهما وهي: إفادة العموم والخصوص، ووضّحه بالمثال، ومعلومٌ أنّ العموم والخصوص المطلق؛ يرجع لموجبةٍ كليّةٍ قائلة: كلُّ ما صَدق عليه الأخصّ.. صَدق عليه الأعمّ. وسالبة جزئيّة وهي: كلّ ما صَدق عليه الأعم.. صَدق عليه الأخصّ. فهاتان القضيّتان لازمتان للعموم والخصوص المطلق، والتّرادف يلزمه موجبتان كليّتان؛ كقولنا: كلّ ما صدق عليه شيءٌ.. صَدق عليه إنسان، وكلّ ما صَدق عليه إنسان.. صَدق عليه شيء. ومعلومٌ أنّ تنافي اللّوازم يدلّ على تنافي الملزومات، والعموم والخصوص المطلق مباينٌ للتّرادف، فمتى ثبت أحدهما.. انتفى الآخر، فتمّ كون ما ذكره دليلًا مشابهًا لدليل الخلف، الّذي فيه إثبات الشّيء بإبطال نقيضه، وكأنّه قال: لو كانا مترادِفَينِ.. لصَدُق أحدهما

عَلَىٰ من قال بترادُفِهما كالزّمَخْشَرِيّ، وعَلَىٰ مَن قال: «جُمْلة جواب الشّرط كلامٌ بخلاف جملة الشّرط» كالرَّضيِّ[1].

علىٰ ما يصدُق عليه الآخر، والتّالي باطل، فبطُل المقدّم، وهو التّرادف؛ فثبت العموم والخصوص، وهو المدّعىٰ؛ لأنّ الأمر دائرٌ بينهما، فحيث انتفىٰ أحدهما.. ثبت الآخر، فتدبّر.

قوله: (ورُدَّ عن مَن قال بترادفهما؛ كالزّمخشريّ) قال الدّمامينيّ: ظاهر كلام الأندلسيّ في «شرح المفصّل»: أنّ كونهما مترادِفَينِ رأيُ الجميع. انتهىٰ.

وما ذهب إليه الزّمخشريّ اختاره ناظر الجيش وقال: إنّه الّذي يقتضيه كلام النّحاة، وأمّا إطلاق الجملة علىٰ الواقعة شرطًا أو جوابًا أو صلةً.. فإطلاقٌ مجازيٌّ؛ لأنّ كلًّا منها كان جملة قبل، فأطلقت الجملة عليه باعتبار ما كان.

قال المدابغيّ: وعلىٰ القول بالتّرادف، فقيل: تُردّ الجملة للكلام فلا بدّ فيها من الفائدة، وقيل: يُردّ الكلام للجملة أي: لا يشترط في الكلام الفائدة. انتهىٰ.

قوله: (وعلىٰ مَن قال: «جملة جواب الشّرط كلام»، كالرّضيّ) فإنّه قيّد الإسناد المعتبَر في الكلام بالمقصود لذاته، وأخرج به الإسناد الّذي في

(١) **محمّد بن الحسن الرّضيّ الأستراباذيّ**، نجم الدّين (ت ـ ٦٨٦هـ = ١٢٨٧م) من أهل أستراباذ من أعمال طبرستان، اشتهر بكتابيْه: «الوافية في شرح الكافية» لابن الحاجب في النّحو، أكمله سنة ٦٨٦ هـ، وشرح مقدمة ابن الحاجب، وهي المسمّاة بـ«الشّافية» في علم الصّرف. [الأعلام].

الجملة القسميّة ؛ لأنّها لتوكيد جواب القسم ، والّذي في الشّرطيّة ؛ لأنّها قيدٌ في العموم قال: (فجزاء الشّرط وجواب القسم كلامان ، بخلاف الجملة الشّرطيّة والقسميّة) .

لكن قال السيّد: جوابُ القسم ؛ كلامٌ بلا نزاع ، وأمّا جواب الشّرط ففيه بحث والجواب: الكلام هو المجموع المركّب من جملة الشّرط والجزاء لا الجزاء وحده ؛ لأنّ الصّدق والكذب إنّما تعلّقا بالنّسبة الّتي بينهما ، لا بالنّسبة الّتي بين طرَفَي الجزاء ، يظهر ذلك بالتّأمل في قولك: (إن ضَرَبْتَنِي ضَرَبْتُكَ) فإنّه قد لا يوجدُ منكَ ضربُ المخاطَبِ أصلًا ويكون هذا الكلامُ صادقًا ، ولو كان الحكم المقصود بالجزاء لم يُتصوّر صدْقُه ، مع انتفاء مدلوله في الواقع بالكلّيّة . انتهىٰ ، أي: فمورد الصّدق والكذب . . إنّما هو: الرّبط بين الشّرط والجزاء ، فيكون الكلامُ هو المجموع عند السيّد .

قال الشّنوانيّ: والّذي يظهر أنّ محلّ الخلاف . . إذا كانت أداة الشّرط حرفًا أو اسمًا ليس مبتدأ ، وأمّا إذاكانت اسمًا مبتدأً . . **فإن قيل**: إنّ خبره جملة الشّرط وجوابه أو جوابه فقط . . فالكلام إنّما هو المبتدأ وخبره ، **وإن قلت**: إنّ الخبر جملة الشّرط فقط . . فالكلام مجموع المبتدأ وخبره ، وهذا الجواب علىٰ هذا الحمل يكون كلامًا آخر ، ويحتمل خلافه فليحرّر ، فإنّي لم أر مَن تعرّض لذلك . انتهىٰ .

أقول: وافق السيّد الغيرَ في القول: بأنّ الكلام هو الجزاء ، وسيأتي

المصنّف يفيد أنّه جارٍ على طريقة السيّد من أنّ الكلام هو المجموع.

قال الكافيجيّ: فإن قلت: جملة جزاء الشّرط قولٌ مفيدٌ مقيَّدٌ بالشّرط مثل: (جئتُكَ إذا طلَعتِ الشَّمس) فكما لا يُخرِج التّقييدُ هذا القولَ عن الإفادة.. فكذلك لا يخرج هذا القول عنها، فكيف تكون جملة الشّرط؟

قلت: مهما كان حصول الجزاء موقوفًا عليه حصول فعل الشّرط المشكوك.. لا يصحّ السّكوت عليه؛ لأنّ الجزم بالجزاء ما دام الشّك في الشّرط لا يُتصوّر. نعم؛ حصل الجزم بالتّعليق بين الجملَتين في الحال، لكنّ الفرق بين حصول الجزم بالتّعليق بين الجملتين وبين حصول الجزم بمضمون الجزاء ظاهر، فالجزم المنفيّ هو الثّاني لا غير، فالإفادةُ مسلوبةٌ عن كلّ واحدٍ منهما؛ لا عن مجموعهما فإنّه مفيد، وإنّما التّقييد في قولك: (جئتُكَ إذا طَلَعَتِ الشَّمس) فلا ينافي الجزم بحصول المجيء في وقت طلوع الشمس، فهو محقّقُ الوقوع فيصحّ السّكوت عليه. انتهى، ملخّصًا.

[تقسيم الجملة بالنّسبة إلى التّسمية]

(ثُمَّ الجُمِلَةُ) تنقَسِم أوّلًا بالنّسْبة إلى التَّسمِيَة إلى: اسْمِيَّةٍ، وفِعْلِيَّةٍ.

حاشية العطار

قوله: (ثُمَّ الجملة) لا يخفى أنّ تعريف الحقائق الاصطلاحيّة كالجملة والكلام؛ حدودٌ رسميّة لا حقيقيّة؛ كما عليه البعض، وحقّق السيّد: الثّاني، وأنّ التّقسيمات من باب الرّسوم.

وهل فيها حكمٌ أو لا؟

حكى الشِّيرَانِيّ في «حواشي العصام على العضُديّة» القولين، ورجّح أنّ فيها حكمًا؛ لكنّ المقصود منه التّصوّر، وعلى كلٍّ.. ففي التّقسيم نوع بيانٍ للمَقْسِم؛ فلما كان التّقسيم مشاركًا للحدّ في مطلق البيان.. حسُن عطفه عليه؛ لاتّصاله به، ولمّا كانت رتبته أحطَّ منه من حيثُ إنّ الأوّل حدّ، والثّاني رسم، والحد: ما كان بالذّاتيّات، والرّسم: ما كان ببعضها وبالخواصّ، أو بالخواصّ فقط كما هنا؛ فإنّ التّقسيم خاصٌّ من خواصّ المقسِم، والذّاتيّ مقدّمٌ على الْعَرَضيّ؛ كانت رتبة التّقسيم منحطّةً عن رتبة الحدّ، حسُن الإتيان بـ(ثمّ) المفيدة للتّراخي؛ إشارةً لبُعد مرتبة ما بعدها عمّا قبلها، فهي هنا عاطفة لا استئنافيّة كما قالوا؛ لأنّه يفوّت الإشارة إلى هذه النّكتة؛ فما بعدها في محلّ نصب، عُطِفَ على مدخول (أنّ) في قوله: (اعلم أنّ اللّفظ المفيد) كما أشار لذلك الكافيجيّ حيث قال: ثمّ اعلم أنّ الجملة.

قوله: (بالنّسبة إلى التّسمية) أخذه من قول المصنّف: (تسمّى اسميّة) وإنّما اختار التّسمية على الانقسام؛ حيث قال: (تسمّى) ولم يقل: (تنقسم

إلىٰ: اسميّة وفعليّة) مع أنّ المقام مقام الانقسام؛ إشعارًا بأنّ هذه المباحث راجعةٌ إلىٰ اللّفظ والاصطلاح، وقدّم الاسميّة؛ لبساطة الاسم وتركّب الفعل، أو للاحتراز عن الفصل بين القِسمَين بقوله: (لأنّ التّقدير) المشار له؛ لدفع سؤالٍ مقدّر؛ كما سيأتي، وإن كان حقّ الفعل التّقديم؛ لأصالته في الإسناد.

قال الرّوميّ: ثمّ الحصر حقيقيّ: إن كان مذهبه كمذهب ابن الحاجب وهو: أنّ الجملة إمّا اسمية وإمّا فعليّة فقط، والشّرطيّة تدخل في الفعل، وكذا الظّرفيّة عند أكثر البصريّين، وهم الّذين قدّروا الفعل في الظّروف، وادّعائيّ: إن كان مذهبه كمذهب الزّمخشريّ وهو: أنّ الجملة أربعة؛ تنبيهًا علىٰ أنّهما أصلان بالنّسبة إلىٰ غيرهما. انتهىٰ.

قوله: (وهم الّذين قدّروا الفعل) أي: وأمّا مَن قدّر المتعلّق اسمًا.. فلا يتصوّر هناك جملة.

بقي أنّ الشّنوانيّ قال: ظاهر كلام الشّارح أن انقسامها إلىٰ الصّغرىٰ والكبرىٰ.. بالنّسبة إلىٰ الوصفيّة، وبه صرّح فيما يأتي، **والظّاهر**: أنّه لا ضرورة إلىٰ ذلك؛ لجواز أن يكون الجميع اسمًا، وكأنّه يقول: ينقسم بالنّسبة إلىٰ البداءة باسمٍ وفعلٍ إلىٰ اسمية وفعليّة، وبالنّسبة إلىٰ وقوعها خبرًا عن غيرها، ووقوع غيرها خبرًا عن مبتدئها: إلىٰ صغرىٰ وكبرىٰ.

وفيه: أنّ التّسمية بالاسميّة والفعليّة منظورٌ فيه؛ لما هو جزء الجملة بخلاف الصّغرىٰ والكبرىٰ، فالوصفيّة لأمرٍ عرضيّ؛ فناسب ذكر التّسمية في

[الجملة الاسميّة]

وذَلِكَ أنّها (تُسَمَّىٰ اسْمِيَّةً ، إنْ بُدِئَتْ بِاسْمٍ):

١ ـ صَريحٍ ، كـ(زَيْدٌ قائمٌ).

٢ ـ أوْ مُؤَوَّلٍ ، كقوله تعالىٰ: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤] أي: صَوْمُكُم خيرٌ لكُمْ.

٣ ـ أوْ بِوَصْفٍ رافِعٍ لمكتفىٰ به ، نحو: أقائمٌ الزّيْدان ؟

حاشية العطار

هذا دون ذاك ؛ لأنّ ما بالذّات أقوىٰ ممّا بالغير ؛ لزواله ، ومن ثمّ قال الشّارح: (تنقسم أوّلًا) يشير إلىٰ أنّ التّقسيم أَوَّلِيّ ؛ لرجوعه لذاتها ، فهو فَهْمٌ بهِ ؛ فاندفع ما استظهره ، ويُعلم منه: وجه تقديم هذا علىٰ التّقسيم الآتي ، فتأمّل.

قوله: (إن بُدِئَت باسمٍ) المراد بالبدء: كون المرتبة الأولىٰ للاسم فنحو: (قاموا الزّيدون) و(قاما أَخَواكَ) و(نِعْمَ الرّجلُ زيدٌ) اسمية علىٰ القول بأنّ الاسم مبتدأ ، وما قبل خبر فعليّة علىٰ الإعراب الآخر.

قوله: (صريح) أي: ظاهرٌ غيرُ محتاجٍ في كونه اسمًا إلىٰ تأويل فيقابله المؤوّل ؛ وأمّا مقابلته بالكناية ومقابلة المؤوّل بالظّاهر.. فذاك اصطلاح الأصوليّين.

قوله: (أقائمٌ الزّيدان) هو وما بعده ؛ مُختَلَفٌ فيه ، فهما جملتان اسميّتان عند الجمهور ، وفعليّتان عند صاحب «اللّباب» ؛ لأنّ الجملة الفعليّة عنده:

٤ ـ أو اسْمِ فعلٍ نحو: هَيْهَات العَقِيقُ.

حاشية العطار

ما لا يكون المسندُ فيه مؤخّرًا عن المسندِ إليه؛ لا لفظًا، ولا تقديرًا، ولم يسدَّ مسدَّ المبتدأِ ظرفٌ، أو ما جرىٰ مجراه، سواءٌ كان المسند فعلًا، أو اسمًا، أو اسمَ فعلٍ، قاله الرومي.

وإنّما تَرك المصنِّفُ التّعرض للتّمثيل بمثل هذا؛ لوجود هذا الاختلاف، وعليه فكان الأولىٰ للشّارح عدم ذكره، اللّهم إلا أن يقال: ترجّح عنده أنّ المصنِّف وافق الجمهور فيهما.

فإن قلت: إنّ (أقائمٌ الزّيدان) في قوّة (أَيقومُ الزّيدان)؟

فالجواب: أنّ ذلك لمجرّد بيان اسم الفاعل ومعناه، وما جرىٰ عليه الشّارح هنا جرىٰ عليه الكافيجيّ أيضًا، ولعلّ الشّارح أعاد الجارّ في قوله: (بوصفٍ) ولم يَجعَل منه أفراد الاسمِ علىٰ تقدير حذفها؛ ليشير إلىٰ هذا الخلاف بخلافِ ما لوحذفها، وبهذا سقط ما قاله الشّنوانيّ: لو أسقط (الباء) في قوله: (بوصفٍ) وجعله وما بعده معطوفَينِ علىٰ (صريحٍ).. لكان أولىٰ؛ لتكون الأقسامُ كلّها داخلةً في عبارة المصنّف. انتهىٰ.

ووجه سقوطه: أنّه علىٰ هذا التّقدير؛ يلزم أن تكون هذه المسألة اتفاقيّة؛ كما قبلها كـ(زيدٌ قائمٌ) وقد علمتَ ما فيه.

قوله: (نحو: هيهاتَ العقيق) قال الرّضيّ: اعلم أنّ بعضهم يدّعي أنّ أسماء الأفعالِ مرفوعة المحلّ، علىٰ أنّها مبتدأٌ لا خبر لها؛ كما في: (أقائمٌ الزّيدان) وليس بشيء؛ لأنّ معنىٰ: (قائم) معنىٰ الاسم، وإن شابه الفعل،

(وَ) إذا دَخَل عليها حرفٌ فلا يغيّر التَّسْمِيَةَ سواء:

١ ـ أغيّر الإعرابَ دُونَ المعْنى.

٢ ـ أوْ المعنى دون الإعراب.

٣ ـ أوْ غيَّرهما معًا.

٤ ـ أوْ لمْ يُغير واحدًا منهما.

فالأوّل، نحو: (إنَّ زَيْدًا قائِمٌ، و) **الثّاني**، نحو: (هَلْ زَيْدٌ قائِمٌ، و) **الثّالث**، نحو: (مَا زَيْدٌ قائِمًا، وَ) **الرّابع**، نحو: (لَزَيْدٌ قائِمٌ).

حاشية العطار

فيصحُّ أن يكون مبتدأً بخلاف اسم الفعل؛ فإنّه ليس معنى الاسم فيه ولا اعتبار باللَّفظ، فإنّ (تَسْمَع) في قولك: (تَسْمَعُ بالمُعيدي) مبتدأ وإن كان لفظه فعلًا، وما ذكره بعضهم من أنّ الأفعال بعدها مقدّرة؛ فلم تكن قائمةً مقام الفعل.. يلزم عليه أن لا تكون مبنيّة. انتهى.

قوله: (فإذا دخل عليها حرف؛ فلا يغيّر التسميّة) وذلك لأنّ المراد بصدر الجملة: المسند إليه أو المسند، فلا عبرة بما بصدرها من الحروف.

قوله: (نحو: إنّ زيدًا قائمٌ) قال الكافيجيّ: نُقِلَ عن سيبويه؛ أنّ (إنّ) وما بعدها؛ مبتدأٌ لا خبرَ له. انتهى.

[الجملة الفعليّة]

(وَ) الجُمْلَةُ تُسَمَّى (فِعْلِيَّةً، إن بُدِئَتْ بِفِعْلٍ) [أو نائبه]:

١ ـ سواء أكان ماضيًا أم مُضارِعًا أم أمْرًا.

٢ ـ وسواءٌ أكان الفعل مُتَصَرِّفًا أمْ جامِدًا.

٣ ـ وسواء أكان تامًّا أم ناقِصًا.

٤ ـ وسواءٌ أكان مَبْنيًّا للفاعل أم المفعولِ:

١ ـ (كقَامَ زَيْدٌ) ويضرِبُ عمرٌو، واضْرِبْ زيدًا، ٢ ـ ونِعْمَ العَبْدُ، ٣ ـ وكان زيدٌ قائمًا، ٤ ـ و﴿قُتِلَ ٱلْخَرَّٰصُونَ﴾ [الذاريات: ١٠].

[ما يعد أيضا من الجمل الفعلية]

(وَ) لا فَرْقَ في الفعل بيْنَ أنْ يكونَ:

١ ـ مذكورًا أو مَحذوفًا.

٢ ـ تقدّم معمولُه عليه أو لَا.

٣ ـ تقدّم عليه حرْف أو لَا.

حاشية العطار

قوله: (سواءً كان ماضيًا...) لا يخفى أنّ هذه الأقسام متداخلةٌ؛ فيصدق جملةٌ منها في شيءٍ واحد؛ كـ(قام زيد) فإنّه ماضٍ متصرّفٌ تامٌّ مبنيٌّ للفاعل.

نحو: (١ ـ هَلْ قامَ زَيْدٌ؟ و) نحو: (٢ ـ زَيْدًا ضَرَبْته، ٣ ـ وَيَا عَبْدَ الله).

«فزَيْدًا» و«عبْدَ الله» مَنْصوبان بفعلٍ محذوفٍ (لأنَّ التَّقْدِيرَ) في الأوّل: (ضَرَبْت زَيْدًا ضَرَبْتهُ) فَحُذِفَ ضَرَبت؛ لوُجُود مُفَسِّره، وهو «ضربته».

(وَ) فِي الثَّاني: (أَدْعُو عَبْدَ الله)، فَحُذِفَ «أَدْعو» لأنَّ حرْفَ النِّداءِ

حاشية العطار

قوله: (لأنّ التّقدير) جوابٌ عمّا يقال: كيف عُدّت هاتان الجملتان أعني: جملة (زيدًا ضربتُه) وجملة (يا عبدَ اللهِ) من الفعليّة مع أنّهما بُدِئَتا باسمٍ؟

فأجاب بقوله: (لأنّ التّقدير... إلخ).

قوله: (أدعُوا عبدَ اللهِ) قال الرّوميّ: لعلّ وجه تعبير المصنّف عن التّقدير بـ(أدعُو عبدَ اللهِ) عاريًا عن حرف النّداء.. اختيارُ مذهب المبرِّد، وهو أنّ حرف النّداء سدّ مسدّ الفعل، فإذا عُبِّر بـ(يا أدعو) يلزم ذكر النّائب والمنوب عنه، فعلىٰ مذهب هذا.. يكونُ أحدُ جزأي الجملة: حرف النّداء، والآخر: الفعل المقدّر، وأمّا عند سيبويه أحد جزأي الجملة: هو الفعل المقدّر بين حرف النّداء والمنادىٰ، وهو (أدعو) والآخر: الضّمير المستترُ فيه، فيكون أصل: (يا عبد الله) يا أدعو عبد الله، فحُذِف الفعلُ حذفًا لازمًا؛ لكثرة استعماله، ولدلالة حرف النّداء عليه وإفادته فائدتَه، فيكون جزء الجملة هو: الفعل والفاعل المقدَّران، وقال أبو عليّ الفارسيّ: إنّ حرف النّداء اسمُ فعلٍ، فيكون أحدُ جزأي الجملةِ: حرف النّداء، والآخرُ: الضّمير المستتر فيه، فعلىٰ مذهبه؛ كونها من الجملة الفعليّة، علىٰ رأي صاحب «اللّباب».

وقد تقدّم لك مذهبه، فلا تَغفَل.

واعلم أنّ الهمزة من أدوات النّداء، فعلىٰ مذهب الفارسيّ: تكون قد استوفتْ أقسام الكلمة الثّلاثة، فهي حرفُ استفهامٍ، واسمُ فعلٍ في النّداء، وفعلُ أمرٍ من (وَأَىٰ) بمعنىٰ: وعد، وعليه اللّغز المشهور وهو:

إنّ هندُ المليحةُ الحسناءَ وَأْيَ مَن أضمَرتْ لِخِلٍّ وفاءَ

وقد ألغزتُ في ذلك، فقلت:

إمامَ النّحوِ ما أَلِفٌ أتَتْنا وَهْيَ مِنَ الحروف اسمًا وفعلا
وفي الحالين قد حمَلت ضميرًا أمَا هذا عُجابٌ فابْدِ نقلا

وأجبتُ عنه فقلت:

هي الألفُ الّتي جاءتكَ أمرًا مصوغًا من وأىٰ يا صاحِ فعلا
وتأتي للنّدا وهناك قولٌ حكاه لنا أبو حيّان يُتلىٰ
بأنّ حروف ما ناديتَ بعضٌ يقول: هي اسمُ فعلٍ صحّ نقلا
وقد حملت ضميرًا للمنادىٰ فهذا؛ حلُّ لغزٍ صار سهلا

وقولي: (حكاه لنا أبو حيّان) هذا إشارةٌ لما نقله السّيوطيّ في «حواشي المغني» فإنّه نقل هذا القول عن أبي حيّان حاكيًا له عن البعض، ولم يعيّنْهُ، فنظمتُ اللّغز علىٰ ما رأيتُ في حواشي السّيوطيّ، ثمّ بعده علىٰ ما هنا، فرأيت أنّ ذلك البعض: هو الفارسيّ، فأبقيتُ ما كان علىٰ ما كان، فلا تعترض.

نائبٌ عنهِ.

ونحو: ﴿فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ﴾ [البقرة: ٨٧] فـ«فريقًا» مُقَدَّم من تأخير، والأصل: كَذَّبْتم فريقًا.

حاشية العطار

قال الكافيجيّ: وعبدَ الله منصوبٌ على أنّه مفعولٌ به، وهذا ظاهرٌ إن كان (عبدَ) مضافًا إلى (الله) وأمّا إذا كان علمًا.. فالقياس: أن يكون الإعراب في الآخر، لكنّه أُجْرِي في العبد؛ إبقاءً لما كان.

فإن قلت: (يا عبدَ الله) إنشاء، و(أدعو عبدَ الله) خبر.. فكيف يكون التّقدير: أدعو عبد الله؟

قلت: (يا) نائبٌ مناب (أدعو) إذا كان مستعملًا في الإنشاء مجازًا وإن كان خبرًا بحسب لفظه. انتهى، بتصرّف.

قوله: (ونحو: ﴿فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ﴾) ومثله: (كيفَ جاءَ زيدٌ) وقوله تعالى: ﴿فَأَيَّ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ﴾ [غافر: ٨١] فإنّ تقدير الأوّل: جاءَ زيدٌ كيفَ، وتقدير الثّاني: تنكرونَ أيّ آياتِ الله، فَقُدِّما؛ لاقتضاء الاستفهام الصّدارة.

اللّفظ المركّب الإسناديّ

- مفيد ، نحو: قام زيد
- غير مفيد ، نحو: إنْ قام زيد

الجملة بالنّسبة إلى تسميتها

- اسميّة
- فعليّة

يكون الجملة اسميّةً ، إن بدأت:

- باسم صريح ، نحو: زيد قائم
- أو بمؤوّل ، نحو: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾
- أو بوصف رافع لِمُكْتَفًى به ، نحو: أقائمٌ الزّيدان ؟
- أو اسم فعل ، نحو: هيهات العقيق

يكون الجملة فعليّةً ، إن بُدِأت بفعل

سواء كان

- ماضيًا أو مضارعًا أو أمرًا
- الفعل تامًّا أوْ ناقصًا
- الفعل متصرّفًا أم جامدًا
- الفعل مبنيًّا للفاعل أو المفعول

[تقسيم الجملة بالنّسبة إلى الوصفيّة]

(ثمّ الجملة تَنْقسِم) ثانيًا بِالنّسبة إلىٰ الوَصفيّة (إلىٰ صُغرىٰ وكُبْرىٰ).

حاشية العطار

قوله: (ثمّ الجملة) هكذا في نسخة الشّارح، والّذي كتب عليها غيره بإسقاط هذا، وأوّل المتن: (وإذا قيل... إلخ) وقد حذف في نسخة الشّمنّيّ قول المتن: ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٨] أيضًا.

قوله: (بالنّسبة إلىٰ الوصفيّة) ليس هذا بضرُوريّ؛ إذ لا مانع من رجوع هذا إلىٰ التّسمية أيضًا، فكما أنّ الاسميّة والفعليّة اسمان.. تكون الصّغرىٰ والكبرىٰ اسمين، ولا ضرورةَ إلىٰ جعلهما وصفَين. انتهىٰ المدابغيّ.

وهذا الكلام بعينه اعتراضُ الشّنوانيّ السّابق، وقد علمت ما فيه، فلا تَغفَل.

قوله: (إلىٰ: صُغرىٰ وكبرىٰ) لم يقصد هنا التّفضيل، فيصحّ التّطابق؛ كقوله:

إذا غابَ عنكمْ أسودُ العينِ كنتُم ... كرامًا وأنتم ما أقامَ ألائِمُ

أي: لِئام، وعلىٰ هذا يتخرّج ما هنا، وقول أبي نُواس:

كأنّ صُغْرَىٰ وكُبْرَىٰ من فَقَاقِعِها ... حَصْباءُ درٍّ علىٰ أرضٍ من الذّهَبِ

وقول العَروضيّين: فاصلة صُغرىٰ وكُبرىٰ.

[الصغرى]

(فالصُّغرىٰ: هي المُخبَرُ بها عن مُبْتَدَأ) في الأصْل، أو في الحال، اسْميَّةً كانت أو فِعليّةً[1].

[الكبرى]

(والكُبْرىٰ: هي الاسمية الّتي خبرُها جُملةٌ) كزَيْد قام أبوه، فجملة: قام أبوه صُغْرىٰ؛ لأنّها خَبَرٌ عن زَيْد، وجملة: «زيد قام أبوه» كُبْرىٰ؛ لأنَّ

حاشية العطار

قوله: (والكُبرىٰ) هي الاسميّة؛ كما في «المغني». انتهىٰ.

وفيه: قد يحتمل الكلام الكبرىٰ وغيرها، ولهذا النّوع أسئلة:

أحدها: ﴿أَنَاْ ءَاتِيكَ بِهِۦ﴾ [النمل: ٤٠] إذ يحتمل (ءَاتِيكَ) أن يكون فعلًا مضارعًا ومفعولًا، وأن يكون اسم فاعل ومضافًا إليه، ومثله: ﴿وَإِنَّهُمْ ءَاتِيهِمْ عَذَابٌ﴾ [هود: ٧٦] و﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَرْدًا﴾ [مريم: ٥٩] ويؤيّده: أنّ أصل الخبر الإفراد، وَأَنَّ حَمْزَةَ يُمَيِّلُ الْأَلِفَ من (آتىٰ) وذلك ممتنعٌ علىٰ تقدير انقلابها عن همزة.

الثّاني: (زيدٌ في الدّار) يحتمل تقدير: استقرّ، وتقدير: مستقرّ.

الثّالث: (إنّما أنت سيرًا) إذ يحتمل تقدير: تسيرُ سيرًا، وتقدير: سائر.

الرّابع: (زيد قائمٌ أبوه) إذ يحتمل تقدير (أبوه) مبتدأ، وأن يُقدّر فاعلًا بقائم. انتهىٰ الشّنوانيّ.

(١) في هامش إحدىٰ النسخ: في الأصل، نحو: كان زيد أبوه قائم، أو في الحال، نحو: زيد أبوه قائم.

خَبَرَ المبْتَدأ فيها جُمْلةٌ.

[الجملة قد تكون صغرى وكبرى باعتبارَيْن]

(وَ) قد تكون الجُمْلة صُغْرىٰ وكُبْرىٰ بِاعتبارَيْن؛ كما (إذَا قِيلَ: زَيْدٌ أبُوهِ غُلامُهُ مُنْطَلِقٌ، فَـ«زَيْدٌ»: مُبْتَدَأ أَوّل، و«أبُوه»: مُبْتَدَأ ثَانٍ، و«غُلَامُهُ»: مُبْتَدَأ ثَالِثٌ).

(و«مُنْطَلِق» خَبَرُ) المُبْتَدأ (الثّالِثِ) وهو: «غلامه».

(وَ) المُبْتَدَأ (الثّالِثُ وَخَبَرُهُ) وهما: «غُلامه مُنْطلق» (خَبَرُ) المُبْتدأ

حاشية العطار

قوله: (وقد تكون الجملة صغرىٰ وكبرىٰ باعتبارين) هذا يقتضي أنّ غرض المصنّف بهذا المثال.. بيانُ كون الجملة صغرىٰ وكبرىٰ باعتبارين، لا بيانُ كونها كبرىٰ فقط وصغرىٰ فقط، وكبرىٰ وصغرىٰ باعتبارين وليسَ كذلك، بل غرضه: الإشارةُ إلىٰ جميعِ ذلك، ويدلُّ عليه التعرُّضُ له في كلامه، وأنتَ خبيرٌ بأنّ المصنّف لو كان غرضهُ ما ذُكِر.. لأتىٰ بـ(فاء) المفيدةِ للتّفريع، فيقول: فإذا أوّلنا الاحتجاج بأنّ المصنّف تعرّض للصّغرىٰ فقط والكبرىٰ فقط.. فإنّما ذلك لِتَعْرِفَ حقيقةَ ذات الاعتبارينِ أشدَّ تَعَرُّفٍ؛ لأنّ الشّيءَ إنّما يتّضحُ أشدَّ اتّضاحٍ؛ بانكشاف حقيقة مقابله، علىٰ أنّ المصنّف أتىٰ بهذا المثال تمهيدًا لقوله: ومثله: ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٨]. انتهىٰ، ومحلّ القصد من المثال: هو الجملة ذات الوجهين؛ كما يشير إلىٰ ذلك الشّارح بقوله: ومثله في كون الجملة فيه صغرىٰ وكبرىٰ باعتبارَيْن. انتهىٰ.

ثمّ في الرّوميّ: أنّ الجملة ذات الوجهين تسمّىٰ: **وُسطىٰ**، فحرّر.

(الثَّاني) وهو: «أبوه» والرّابط بينهما: «الهاءُ» من: «غلامه».

(وَ) المبتدأ (الثّاني وَخَبَرُهُ) وهما: «أبوه غلامُه مُنْطَلِقٌ»: (خَبَرُ) المبتدأ (الأَوَّلِ) وهو «زيد» والرّابط بينهما: «الهاءُ» من «أبوه».

(وَيُسَمَّىٰ المَجْمُوعُ) وهو: «زيدٌ» و«مُنْطلِق» وما بينهما: (جُمْلَةً كُبْرَىٰ) لا غيرُ؛ لأنَّ خَبَرَ مُبْتدَئِها جُمْلةٌ. (وَ) تُسَمَّىٰ جُمْلَةُ («غُلَامُهُ مُنطَلِقٌ»: جُمْلَةً صُغْرَىٰ) لا غيرُ؛ لأنّها وقعتْ خَبَرًا عن مبتدأ، وهو «أبوه».

(وَ) تُسَمَّىٰ جُمْلةُ («أَبوهُ غُلَامُهُ مُنطَلِقٌ»: جُمْلَةً كُبْرَىٰ بِالنِّسْبَة إِلَىٰ) جُمْلةِ («غُلَامُهُ مُنْطَلِقٌ» وَ) تُسَمَّىٰ جملةُ: «أبوه غُلامُه مُنْطَلِقٌ» أَيْضًا: جملةً (صُغْرَىٰ بِالنِّسْبَةِ إِلَىٰ «زَيْدٌ» أَبُوهُ غُلَامُهُ مُنْطَلِقٌ») لِكوْنها وقعتْ خبَرًا عنه، والمعنىٰ: غُلام أَبِي زيْدٍ مُنطلِقٌ.

حاشية العطار

قوله: (والمعنىٰ: غلامُ أبي زيدٍ منطلقٌ) فيه شيء؛ وذلك لأنّ المعنىٰ: الإخبار عن زيدٍ بأنّ غلامَ أبيهِ منطلقٌ. الزرقانيّ.

وأقول: لا شيء فيه، وإن جرىٰ عليه المدابغيّ؛ لما ذكره علماء الوضع: من أنّ الكلام إذا اشتمل علىٰ نسبتينِ مثلًا.. فإذا كان المقصود الثّانية.. فموضوع الأولىٰ ليس محكومًا عليه في الحقيقة، وإنّما ذُكر لتَعرُّفِ حال موضوع الثّانية؛ وإن كان المقصود الأَوْلَىٰ.. فموضوع الثّانية لتَعرُّفِ حقيقة محمول الأولىٰ، فليس ثمّ إلَّا حكمٌ واحدٌ، ويجري هذا الاعتبار هنا، والشّارح

حاشية العطار

حاشية العطار

لاحظ النّسبة الأخيرة ؛ فأوقع عليها الحكم ؛ كما أنّه يصحّ ملاحظة الأَوْلىٰ ، فكلامه صحيح ، وإذا أردت تحقيق الحال ؛ فراجع موادّ العضُديّة .

ويدلّ علىٰ ما قلنا: أنّ أصل الكلام للشّارح ، وعبارته: (والمعنىٰ: غلامُ أبي زيدٍ منطلقٌ) ولك أن تقول: الأَوْلىٰ أن يقال: (والمعنىٰ: زيدٌ منطلقٌ غلامُ أبيهِ) فعبارته مفيدةٌ للتّخيير وإن كان أحدُهما أَولىٰ ، علىٰ أنّ الأَوْلَوِيَّة ممنوعةٌ بأنّ هذا أمرٌ مختَلِفٌ بالاعتبار ، وما كان كذلك.. لا أَوْلَوِيَّة لوجهٍ فيه علىٰ الآخر ، بل ما صنعهُ الشّارحُ أَولىٰ ؛ لأنّ الانطلاقَ وصفٌ للغلام اتّفاقًا ، وهو خبرٌ ، والخبرُ وصفٌ للمبتدأ أصالةً ، والأصل في الخبر: الإفراد ، ولأنّ القاعدة: أن يُجعل المبتدأُ الآخِرُ أوّلًا مضافًا لمتلوّه ثمّ لما قبله وهكذا ، فكلامُ الشّارحِ جارٍ علىٰ هذه الطّريقة دون ما قالوا ؛ كما سيظهر لك ، تأمّل .

[رابطة الخبر بالمبتدأ]

ولَكَ في الرَّوَابِط طَريقَان:

أحدُهُما: أنْ تُضِيفَ كُلًّا مِنَ المُبْتَدآت، غيْرَ الأوّل إلىٰ ضميرِ مَتْلُوِّهِ، كَمَا مثَّل المُصَنّف.

والثَّاني: أنْ تأتِيَ بِالرّوابط بعد خبَر المبتدأ الأخِير، نحو: «زيْدٌ هِنْدٌ

حاشية العطار

قوله: (أنّ تضيف كلًّا من المبتدآت) فإذا قلت: (زيدٌ عمّهُ خالهُ أخوهُ أبوهُ قائمٌ) فزيد: مبتدأ أوّل، عمّه: مبتدأ ثانٍ، خالُه: مبتدأ ثالث، أخوه: مبتدأ رابع، أبوه: مبتدأ خامس، وقائم: خبر المبتدأ الخامس، ومعنىٰ المثال: أبو أخي خالُ عمِّ زيدٍ قائمٌ، وتلخيص هذا الوجه لمن أراد فهمه:

أن يُثبت المبتدأ الأخير وخبره، ثمّ يجعل بدلَ كلّ مضمرٍ الظّاهر الّذي كان الضّمير يعود إليه. انتهىٰ الشّنوانيّ بتصرّف.

وهو ممّا يؤيّده الرّد السّابق علىٰ الزّرقاني.

قوله: (والثّاني: أن تأتي بالرّوابط...) وبيانه: أن تذكر المبتدآتِ مجرّدةً عن ضميرٍ مضافٍ إليه، نحو: (زيدٌ عمروٌ بكرٌ هندٌ ضاربتُه في دارِهِ من أجلِهِ) وتخبرَ عن المبتدأ الأخير، وتجعل المبتدأ الأخيرَ مع خبره خبرًا للمبتدأ الّذي يليه، ثمّ تجعل هذا المبتدأ المتلوَّ مع ما بعده خبرًا عن المتلوّ إلىٰ أن تُخبرَ عن الأوّل بتاليه مع ما بعده، وتأتي بعد خبر المبتدأ الأخير، بروابط المبتدآت

الأَخَوَانِ الزَّيْدُونَ ضَارِبُوهُما عِنْدَهَا بِإِذْنِهِ». فَضمير التّثنية لِـ«الأَخَوَيْن» وضمير المُؤَنّث لِـ«هِنْد» وضمير المُذَكَّر لِـ«زَيْدٍ».

ويتفرَّع مِن هذيْن الطَّريقيْن **طَرِيقَةٌ ثالِثَةٌ** مُرَكَّبَة منهما، وهي: أنْ تجْعلَ بَعضَ الرَّوَابِط مع المبتدأ، وبعْضَها مع الخَبَر، نحو: زيدٌ عَبْدِاهُ الزَّيْدِون ضَاربوهُما.

(وَمِثْلُهُ) ـ فِي كَوْنِ الْجُملَةِ فيهِ: صُغْرَىٰ وكُبْرَىٰ باعْتِبارَيْنِ ـ قولُهُ

حاشية العطار

المخبرِ عنها بالجمل، ويكون ترتيب الرّوابط على ترتيب المبتدآت في الذّكر؛ فتجعل أوّل الرّوابط لآخر المبتدآت، والّذي يليه من الرّوابط للّذي يلي الأخير، وهكذا إلى الأوّل، فمعنى المثال حينئذٍ: (هندٌ ضاربةٌ بكرًا في دارِ عمروٍ من أجلِ زيدٍ) ولا يتعيّن التّرتيب المذكور إذا أمن اللَّبس؛ فلو قيل: (زيدٌ هندٌ الغلامانِ أَحْسَنْتَ إليهما عندَه في دارها) لم يمتنع، وكذا: (أحسنتَ في دارها إليهما عنده). انتهى، ملخّصًا من الشّنوانيّ.

قوله: (فضمير التّثنية للأخَوينِ...) لم ينبّه على الرّابط بين المبتدأ الرّابع وخبره في هذا المثال، ولا على الرّابط بين المبتدأ الثّالث وخبره في مثال المصنّف؛ مع أنّ الضّمير هنا مستترٌ ينبغي التّنبيه عليه؛ لأنّ الخبر مفردٌ؛ إذ الوصف مع معموله مفردٌ، والمفردُ لا يحتاج لرابط؛ فلذلك لم يتعرّض له. انتهى الزّرقاني.

قوله: (ومثلُه في كون الجملة...) فيه إشارةٌ إلى وجه التّشبيه، وهذا مبنيّ على ما قدّمه في قوله: (وإذا قيل... إلخ) وقد تقدّم الاعتراض عليه.

تعالىٰ: (﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّى﴾ [الكهف: ٣٨] إذ أَصْلُهُ) أي: أصل لكِنَّا: (لَكِنْ أَنَا) فحُذِفَتِ الهمزةُ بنقْلِ الحركة، أو بِدونِهِ، وتَلاقَتِ «النُّونان» ......

حاشية العطار

ويمكن أن يجاب عمّا هنا: بأنّ التّنبيه على الصّغرىٰ فقط والكبرىٰ فقط في هذا الموضع بعد ذكر ما سبق.. غيرُ متوهَّم، والمتوهَّمُ: اجتماع الصّغرىٰ والكبرىٰ؛ فلذلك اقتصر عليه مع أنّ الأنسب التّعميم. انتهىٰ الزرقانيّ.

أقول: هذا الاعتراض مبنيّ علىٰ ما أسلفه، وقد علمتَ ما فيه.

قال الكافيجيّ: لا يذهب عليك أنّ استعمالَ الْمِثْل مقيَّدًا بما ذُكِر هاهنا صحيح؛ لكنّ الأولىٰ أن يقال: بَدَلَ (مِثْلُه): يَدُلُّ عليه أو يَشْهَدُ له.

قوله: (إذ أصله) وجه كونه أصلًا: أنّ الأصل: ما ينبني عليه غيره، والْمُثْبَتُ: ينبني عليه المحذوف، ويدلّ علىٰ هذا الأصل؛ قراءة أبيّ بن كعب؛ كما سيأتي.

قوله: (فحذفت الهمزة بنقل) (الباء) فيه سببيّة، وعلىٰ هذا فالحذفُ قياسيٌّ؛ لأنّ حذف (الهمزة) بعد سلب حركتها قياسيٌّ؛ لكنّ الإدغام ممتنع؛ لأنّ الهمزة مقدّرة؛ لكونها حُذفت لعلّة، والمقدّر ثابت؛ فهي مانعةٌ من الإدغام.

قوله: (أو بدونه) (الباء) بمعنىٰ: (مَع) أي: حذفت مصاحبةً؛ لعدم النّقل بأن حذفت مع حركتها بدون نقل، فالحذف اعتباطًا لا قياسيّ، والإدغام قياسيّ؛ لأن المحذوف اعتباطًا غيرُ ثابت.

والحاصل: أنّ أحد الأمرينِ لازم؛ إمّا عدم صحّة الإدغام وإمّا الحذف

فَادَّغِم.

اعتباطًا، وأتىٰ الشّارح بـ(أو) ليشير إلىٰ أنّ الحذف دائرٌ بين أمرين: إمّا بعد سلب الحركة أو معها؛ فـ(الباء) علىٰ الأوّل سببيّة، وعلىٰ الثّاني بمعنىٰ: (مع) فليس فيه اجتماع معنيينِ في آنٍ واحدٍ علىٰ الحرف، فسقط ما قاله الزرقانيّ: من أنّ جعل (الباء) في (بنقلٍ) سببيَّةٌ وفي (بدونه) للمعيّة.. يؤدّي إلىٰ اجتماع معنيينِ علىٰ حرفٍ واحدٍ مع إمكان معنًىٰ.

قال الزرقانيّ أيضًا: و(الباء) في (بنقل) و(بدونه) المناسب كونها للمعيّة، فإن قيل: لا معيّة؛ إذ الحذفُ متأخّرٌ عن النّقل؟ فالجواب: أنّ المعيّة في الخارج. انتهىٰ.

وتوضيحه: أنّ الباء إذا كانت للمعيّة؛ صار معنىٰ الكلام أنّ (الهمزة) حذفت؛ مصاحبةً للنّقل، فورد عليه أنّ حذفها متأخّرٌ عنه؛ فكيف تُجعل (الباء) للمعيّة المنافي ذلك للواقع؟

فأجاب بقوله: (إنّ المعيّة باعتبار الخارج) فمعناه: أنّه تحقّق في الخارج حذفُ (الهمزة) مع النّقل، فلا ينافي أنّ أحدهما سابقٌ علىٰ الآخر، وهذا صحيح؛ إذ بعد النّقل وبعد حذف (الهمزة).. يثبت هذان الأمران، أي: وجود النّقل ووجود الحذف، فظهر أنّ ما قاله المدابغيّ: و(الباء) في (بنقل) و(بدونه) بمعنىٰ: (مع) وهي لا تقتضي الاتّحاد في الزّمان؛ فسقط اعتراض الزرقانيّ مما لم يُصَادِفْ محلًّا من احتمالَيْهِ اللّذيْن ذكرهما؛ كما لا يخفىٰ علىٰ المتأمّل. انتهىٰ.

قوله: (فأُدغِمَ) إن قيل: كان المناسب أن يقول: (فأُسْكِن الأوّل وأُدْغِم) إذ

في قراءة ابن عَامِر[1] بإثبات ألف «أنا»

حاشية العطار

لا يحصل إلّا بعد الإسكان، وهاهنا الحرف متحرّكٌ بحركة الهمزة المحذوفة؟

فالجواب: أنّ الإدغام لمّا كان يستلزمُ السّكون.. اكتُفِيَ به، أو أنّ معنىٰ قوله: (فأدغم).. فحصل الإدغام. انتهىٰ الزرقانيّ.

وتوضيحه: أنّ الشّارح ذكر احتمالَينِ في الهمزة وفرّع عليهما الإدغام، لكنّ أحد الوجهين يُحتاج فيه لإسكان النّون وهو الأوّل، وأحدهما لا يُحتاج وهو الثّاني، والشّارح أجمل في الإدغام؛ لأنّ قوله: (فأدغم) يُحتمل بعد التّسكين؛ كما هو الأوّل، أو بعد الحذف؛ كما هو الثّاني، فكان عليه أن يقول: (فسُكِّن وأدغم) للتّنصيص علىٰ أنّ الإدغام إنّما يكون بعد السّكون في الوجه الأوّل، وأمّا الثّاني.. فالنّون فيه ساكنة، فلا يُتوهَّم فيه أنّ الإدغام حال التّحرّك، **وحاصل الجواب الأوّل**: أنّ الإدغام لمّا كان يستلزم السّكون.. اكتفي به؛ ليكون كلامُه عامًّا في الاحتمالَينِ، بخلاف ما لو قال: (فَسُكِّن وأدغم).. لكان نصًّا في الاحتمال الأوّل.

والجواب الثّاني: أنّ المراد بقوله: (فأدغم) حصل الإدغام، وهذا صادقٌ بأن يكون بعد التّسكين علىٰ الوجه الأوّل، أو بعد الحذف علىٰ الثّاني، فظهر أنّ ما قاله المدابغيّ: من التأمّل في كلام الزرقانيّ.. محلُّ تأمّل.

(١) **عبد الله بن عامر بن زيد**، أبو عمران اليحصبيّ الشّاميّ (٢١ ـ ١١٨ هـ = ٦٣٠ ـ ٧٣٦ م): أحد القراء السبعة. وُلِدَ في البلقاء، في قرية رحاب سنة ٢١ هـ في أوّلها وانتقل إلىٰ دمشق، بعد فتحها، المقري الدّمشقيّ، وتُوُفِّيَ فيها في أوّل عاشوراء من المحرّم ١١٨هـ. [سير أعلام النّبلاء، تهذيب التّهذيب، الأعلام].

وصلًا ووقفًا، والّذي حَسَّنَ ذلك وُقُوعُ «الألف» عِوَضًا عن همزة «أنا».

حاشية العطار

قوله: (في قراءة ابن عامر) يوهم أنّه لا إدغام في قراءةِ غيره وليس كذلك؛ لأنّ الّذي يختصّ به ابن عامر؛ إثباتُ (الألف) وصلًا لا أصلُ الإدغام.

قال الشّاطبيّ:

وفي الوصـــل لكنّا، فَمُدَّ له مُلَا

ولا اختلاف في إثباتها للجميع في الوقف؛ وفاقًا للرّسم.

وتوضيح بيت الشّاطبيّ: أنّه أشار بقوله: (له) بـ(اللّام) إلىٰ هشام، وبـ(الميم) من قوله: (مُلا) لابن ذكوان، وهما من رواة ابن عامر؛ الّذي يشير له بالكاف استقلالًا؛ فثبت أنّ ابن عامر يقرأ بإثبات (الألف) حالة الوصل، لا أحدُ رواته، وإنّما رمز لكلٍّ من راوييه ولم يرمز لابن عامر بـ(الكاف)؛ كما هو عادته؛ لضيق النّظم، وقوله: (فَمُدَّ) المراد بالمدّ: إثبات (الألف) حالة الوصل، لا المدّ الاصطلاحيّ.

قوله: (وصلًا ووقفًا) أمّا إثباتها في الوصل، فلكونها عوضًا عن (الهمزة) المحذوفة أو لإجراء الوصل مجرىٰ الوقف؛ لما بينهما من تناسب التّضاد؛ كما في قول الشّاعر:

أنــا أبــو الــنَّجم وشِــعْري شِـعْري

وأمّا إثباتها في الوقف فظاهر. انتهىٰ الكافيجيّ.

فقول الشّارح: (والّذي حسّن ذلك... إلخ) اسم الإشارة فيه يرجع

وقَرَأ أُبَيُّ بن كَعْبٍ[1]: «لكن أنا» على الأصل.

(وَإلا) أي: وإلا يكن أصله «لكِنْ أنا» بالتَّخفيفِ، بلْ كانَ أصلُه:

حاشية العطار

لحالة الوصل لا الوقف؛ لأنّه قياسيّ لا يدخله استحسان.

قوله: (وإلَّا) هذا دليلٌ استثنائيّ لما ادّعاه من أنّ أصل (لكنّا).. (لكنْ أنا) وتقريره: لو لم يكن أصل (لكنّا) (لكنْ أنا) ـ بإسكان نون لكنْ ـ لكان أصله: (لكنّ) بتشديدها، والتّالي: وهو كون الأصل: (لكنّ) بالتّشديد.. باطلٌ، فبَطَلَ المقدّم؛ وهو عدم كون أصله: (لكنْ أنا) ـ بإسكان النّون ـ فثبت نقيضه وهو ثبوت كون أصله: (لكنْ أنا) أمّا بيان الملازمة: فلأنّ الأمرَ دائرٌ بين الاثنين؛ فمتى انتفى أحدهما.. ثبت الآخر، وأمّا دليل بطلان التّالي.. فأن تقول: ولو كان أصله: (لكنّ) ـ بتشديد النّون ـ.. لقيل: لكنّه، والتّالي باطل، فبطل المقدّم، فالمصنّف حذف التّالي من الدّليل الأوّل والاستثنائيّة، وحذف مقدّم الدّليل الثّاني وذكر التّالي بقوله: (لقيل) وبيّن الشّارح ملازمة الدّليل الثّاني بقوله: (لأنّ لكنّ المشدّدة) وترك التعرّض؛ لبيان بطلان التّالي في الشّرطيّة الثّانية؛ لظهوره.

وبهذا تعلم ما سلكه الشّارح هنا من التعسّف في كلام المصنّف، ورَدِّ ما قاله المدابغيّ: أنّ فيه استدلالًا على الأصل بصورة الدّليل الاستثنائيّ.

(١) أُبيّ بن كعب بن قيس (ت: ٢١هـ = ٦٤٢م) سَيِّدُ القُرَّاءِ، أبو مُنْذِرٍ الأَنْصَارِيُّ. شَهِدَ العَقَبَةَ، وَبَدْرًا، وجمع القُرْآنَ فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ ﷺ، وَعَرَضَ عَلَى النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصلاة والسلام. كَانَ أُبَيٌّ رَجُلًا دَحْدَاحًا يَعْنِي: رَبْعَةً لَيْسَ بالطّويل ولا بالقصير. [سير أعلام النّبلاء، تهذيب التّهذيب، الأعلام].

«لَكِنَّ هُوَ» بِالتَّشْديد وإسقاط «الألف» (لَقِيلَ: لكِنَهُ) لأنّ «لكِنَّ» المُشَدَّدَةَ عامِلةٌ عَمَل «إنَّ» فَإذَا كانَ اسْمُها ضميرًا وجَبَ اتِّصالُه بها.

وقد تَسامَح المُصَنِّفونَ بِدُخولِ «اللَّام» في جوابِ «إنِ» الشَّرْطيَّة المُقْتَرِنَةِ بـ«لا» النَّافية في قَوْلِهم: «وإلا .. لَكانَ كذا»، حَمْلًا على دخولها في جواب «لَو» الشّرطيّةِ؛ لأنَّها أختها.

ومَنَعَ الجُمهورُ دخولَ «اللام» في جَواب «إنْ» الشرطية، وأجازَهُ ابْنُ الأنْبَارِيّ(١).

و«لَكِنْ» حرفُ استدراك مِنْ «أَكَفَرْتَ» كأنَّه قالَ: أنْتَ كافِر بالله، لَكِنْ أنا هُوَ اللهُ رَبِّي، فـ«أنَا» مُبْتَدأ أوّل، و«هُوَ»: ضمير الشَّأن مُبْتَدأ ثانٍ،

حاشية العطار

قوله: (وجب اتّصاله بها) ولا يستقيم تقدير ضمير الشّأن؛ ليكون اسم (لكنّ) وقوله: ﴿هُوَ ٱللَّهُ رَبِّى﴾ [الكهف: ٣٨] خبر؛ لأنّ حذف ضمير الشّأن منصوبًا ضعيف، إلا مع (أنْ) المخفّفة المفتوحة، فإنّ الحذف فيها لازم، أفاده الرّوميّ.

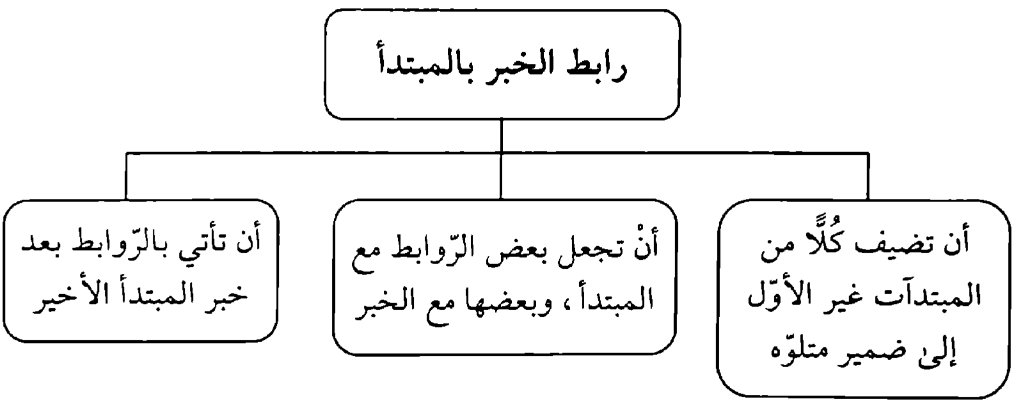
قوله: (وقد تسامح المصنّفون) أجيب عنه: بأنّ (إنْ) في هذا التّركيب وما أشبهه بمعنى: (لو) و(لا) بمعنى: (لم) أي: (ولو لم يكن كذا.. لكان كذا) واللّام تدخل في جواب (لو). انتهى من الزرقانيّ.

(١) محمّد بن القاسم بن محمّد، أبو بكر الأنباريّ (٢٧١ ـ ٣٢٨هـ = ٨٨٤ ـ ٩٤٠م) من أعلم أهل زمانه بالأدب واللّغة، ومن أكثر النّاس حفظًا للشّعر والأخبار، وُلِدَ في الأنبار (على الفرات). وتُوُفِّيَ ببغداد. وله: «الزّاهر» في اللّغة، و«إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله ﷻ». [الأعلام].

و«الله»: مُبتدأ ثالِث، و«ربّي»: خبر الثَّالث، والثّالِثُ وَخَبَرُه: خَبَرُ الثَّاني، ولا يَحْتاجُ لِرابط؛ لأنَّها خَبَرٌ عن ضمير الشَّأن، والثَّاني وخبرُه: خبرُ الأوَّل، والرَّابِط بينهما «ياءُ» المتكلّم.

ويُسَمَّىٰ المجموعُ: جُملةً كُبْرىٰ، و«الله ربّي» جُملةً صُغْرَىٰ، و«هو الله ربّي» جُمْلةً كُبْرَىٰ بِالنّسبة إلىٰ «الله ربّي» وصُغْرَىٰ بِالنّسبة إلىٰ «أنا».

وقدْ تكون الجُمْلةُ لا صُغرىٰ ولا كُبْرىٰ؛ لِفَقْد الشَّرْطيْن، كَـ«قامَ زَيْدٌ» و«هَذَا زَيْدٌ».



حاشية العطار

قوله: (والله: مبتدأ ثالث) قال ابن الحاجب: (هو) ضمير (الله) سبحانه، ولفظ الجلالة بدل منه أو عطفُ بيانٍ عليه. وقيل: (ربّي) نعت (الله) فحينئذٍ.. لا يكون ممّا نحن بصدده. انتهىٰ من الكافيجيّ.

قوله: (لفقد الشّرطين) المراد بالشّرط هنا: السّبب؛ لأنّ الوصف بالصُّغرىٰ والكُبرىٰ.. دائرٌ معه وجودًا وعدمًا، ولا كذلك الشّرط، فإنّه لا يلزم من وجوده وجود المشروط.

[المسألة الثّانية: الجمل الّتي لها محلّ من الإعراب]

(المَسْأَلَةُ الثَّانِيَةُ في) بيان (الجُمَلِ الَّتي ....

حاشية العطار

قوله: (المسألة الثّانية) قد علمت ممّا سبق وجه تقديم المسألة الأولىٰ علىٰ ما عداها، أمّا وجه تقديم هذه علىٰ مسألة: (ما لا محلّ له من الإعراب).. فلأنّ مفهوم ما له محلّ.. وجوديٌّ، وهو أشرف من العدميّ، فقُدّم ولأنّ مفهوم ما لا محلّ له.. سلبٌ لما له محلّ، وتعقّل الثّبوتِ سابقٌ علىٰ تعقّل النّفي.

وقد عكس في «المغني»: فقَدّم ما لا محلّ له؛ نظرًا إلىٰ أنّه لا يحلّ محلّ المفرد؛ فهو مستقلّ، والأصل في الجملة الاستقلال؛ فقدّم لمجيئهِ علىٰ الأصلِ، فلكلٍّ نكتةٌ، والنّكاتُ لا تتزاحم.

ثمّ إنّ المصنّف عدّ ما له محلٌّ تسعًا في «المغني» بزيادة الجملة المستثناة كقوله تعالىٰ: ﴿لَّسۡتَ عَلَيۡهِم بِمُصَيۡطِرٍ﴾ [الغاشية: ٢٢] أي: مستولٍ ﴿إِلَّا مَن تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ ۝٢٣ فَيُعَذِّبُهُ ٱللَّهُ ٱلۡعَذَابَ ٱلۡأَكۡبَرَ﴾ [الغاشية: ٢٣ ـ ٢٤] فجملة: ﴿مَن تَوَلَّىٰ﴾... إلخ في محلّ نصبٍ علىٰ الاستثناء، والاستثناء متّصلٌ.. إن حُمل العذاب علىٰ عذاب الدّنيا بالجهاد ونحوه، منقطعٌ.. إن حُمل علىٰ عذاب الآخرة، وليس منه نحو: (ما مررتُ بأحدٍ إلَّا زيدٌ خيرٌ منه) لأنّ الجملة حالٌ من (أحدٍ) باتّفاق أو صفةٌ له عند أبي الحسن، ومثله: ﴿إِلَّآ إِنَّهُمۡ لَيَأۡكُلُونَ ٱلطَّعَامَ﴾ [الفرقان: ٢٠] وكذا: (ما علمتُ زيدًا إلَّا يفعلُ الخيرَ) فإنّها مفعول.

والجملة المسندُ إليها، نحو: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ﴾ [البقرة: ٦] إذا أُعربَ (سواءٌ) خبرًا، و(أَنْذَرْتَهُم) مبتدأ، ونحو: (تسمعُ بالمعيدِي خيرٌ من أن

لَهَا مَحَلٌّ مِنَ الإعْرَابِ) الَّذي هُوَ الرّفع والنّصب والخَفْض والجَزْم (وَهِيَ سَبْعٌ) علىٰ المشهور:

[الجملة الواقعة خبرًا]

(إحْدَاهَا: الوَاقِعَةُ خَبَرًا) لمبتدأ في الأصل، أو في الحال،

حاشية العطار

تراه) إذا لم تقدّر (أنْ).

فقول الشّارح بعد: (علىٰ المشهور) جواب عمّا يقال: قد عدّها في «المغني» تسعًا؛ فما بال عدّها هنا سبعًا؟

ثمّ المراد بالجملة هنا: هي الّتي لا يصدقُ عليها تعريف الكلام؛ لأنّ الأحوال الآتية عارضة لها، فلا تغفل.

قوله: (محلٌّ من الإعراب) أي: من محالّ الإعراب بتقدير هذا المضاف، والمصدر بمعنىٰ: اسم المفعول؛ أي: محل المُعْرَبِ أي: أنّها تحُلّ محلّ المعرَبِ فيطرأ عليها الإعراب؛ لحلولها ذلك المحلّ، فمن ثمّ قيل: الإعراب محليّ، أي: حاصلٌ بسبب الحلول في هذا المحلّ، فاندفع ما أطالوا به هنا، والحكم بالحلول محلّ المعرَب للجملة، سواءٌ قدّرت بالمفرد، كالواقعة خبرًا أو حالًا، أم لا، كالمحكيّة بالقول.

قوله: (الّذي هو الرفع...) فيه جريٌ علىٰ القول بأنّ الإعراب لفظيّ، فإن خُرّج علىٰ أنّه معنويّ.. قدّر (أثر).

قوله: (الواقعةُ خبرًا...) مفعول للواقعة؛ لأنّ (وقعَ) يتعدّىٰ بنفسه، كقولك: (وقَعت السّكين) وقد يستعمل بالأداة كقولك: (وقَعتُ عن كذا) نقله

(وَمَوْضِعُهَا) إمَّا رَفعٌ، أوْ نَصبٌ، فَمَوْضِعُها:

حاشية العطار

الرّوميّ عن «الصّحاح».

قوله: (وموضعها) أي: محلّها، وإنّما فسّرنا بذلك؛ لأنّ الجملة من حيث هي جملةٌ مبنيّةٌ، والمبنيّ مخصوصٌ بالإعراب المحليّ؛ بخلاف الإعراب اللّفظيّ والتّقديريّ؛ فإنّهما مخصوصان بالمعْرَب انتهىٰ. روميّ.

وفيه: أنّ الإعراب والبناء من عوارض الكلمة، فكيف قوله: (لأنّ الجملة... إلخ)؟ **ويجاب عنه:** بأنّه أراد بالبناء؛ عدم التّغيير، لكنّ السّياق يخالف هذا الجواب؛ لأنّه يقتضي أنّ المراد: البناءُ المقابل للإعراب، اللّهم إلَّا أن يكون جاريًا علىٰ القول المرجوح، بأنّ الجملة مبنيّة، كما حكاه يس في حواشي «المختصر».

قال الكافيجيّ: **فإن قلت:** الجملة من حيث هي جملةٌ لا يتصوّر توارد المعاني الموجبة للإعراب عليها؛ كالمبنيّات، فكيف يكون لها إعراب محليّ؟

قلت: إنّها حينئذٍ في قوّة المفرد فعُلِمَ من هذا: أنّ موضوع علم النّحو.. لا يخلو عن اعتبار الكلمات لفظًا أو تقديرًا.

فإن قلتَ: ما الفرقُ بين الإعراب المحليّ والتّقديريّ؟

قلت: الفرقُ بينهما: أنّ المانع من الإعراب في الأوّل: الكلمة بتمامها كـ(هو) وفي الثّاني: الحرف الأخير منها كـ«ألف» (العصىٰ). انتهىٰ.

[محلّ الرّفع]

(رَفْعٌ فِي بَابَيِ الْمُبْتَدَأ، و«إِنِ») الْمُشَدَّدة.

فالأوّل (نَحْو: زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ) فجملة: «قام أبوه» في موضع رفْعٍ خَبَرُ «زيْد».

حاشية العطار

قوله: (في بابي المبتدأ) وإن جُمِع بينهما؛ لاشتراكهما في حكم الرّفع وإن فُرّق بينهما بما سيذكره الشّارح.

ثمّ المراد بباب (إنَّ) ما يعملُ عملها، فيدخل (لا النّافية للجنس) نحو: (لا ربيئةَ قومٍ يجيئُنِي بخبر) كما أنّ المراد بباب (كان) ما يعملُ عملها، فيدخل (الأحرف المشبّهات بـ(ليس)) فلا إهمال في كلامه.

قوله: (نحو: زيدٌ قام أبوه) الخبر هنا جملةٌ خبريّة، وترك التّمثيل بوقوع الإنشائيّة خبرًا.. لعلّه للخلاف فيها، فإنّ بعضهم يقول: إن وقعت خبرًا نحو: (زيدٌ اضرِبْهُ) و(عمروٌ هلْ جاءَك؟).. قُدّر القول؛ فَعَليهِ يكون محلُّها نصبًا، والرّفع إنّما هو للقول مع مقوله، وقيل ـ وهو التّحقيق ـ: لا يحتاج للتّقدير ويكون محل: (اضربه) رفعًا على هذا، ومبنى الخلاف: هل الإنشاءُ يقعُ خبرًا للمبتدأ أو لا؟

والصّحيح الأوّل؛ لأنّ الخبرَ الّذي شرطه احتمال الصّدق والكذب.. الخبرُ الّذي هو قسيم الإنشاء ومقابله، لا خبر المبتدأ؛ للاتّفاق على أنّ أصله: الإفراد، واحتمال الصّدق والكذب إنّما هو من صفات الكلام.

(وَ) الثّانِـي، نحو: (إنَّ زَيْدا أَبُوهُ قَائِمٌ) فجملةُ: «أبوهُ قَائِمٌ» في موضع رفعِ خبر «إنَّ».

والفرق بين البابَيْنِ من وجوه:

أحدها: أنَّ العامِلَ في الخبر على الأول: المبتدأ، وعلى الثاني: «إنّ».

ثَانِيها: أنّ الخبر في الأول: مُحْكَم، وفي الثاني: مَنْسُوخ.

ثالثها: أنّ الخبَرَ في الأول يُلْقَىٰ إلى خَالِي الذّهْنِ مِنَ الحُكْم والتّرَدّد فيه، وفي الثاني يُلْقَىٰ إلىَ الشَّاكّ، أو المُنْكِرِ في أوّلِ دَرَجاتِهِ.

حاشية العطار

قوله: (ثانيها: أنّ الخبر في الأوّل: محكمٌ) أي: غير منسوخ، وهذا الوجه، وإن عُلم التزامًا من سابقه.. لكن لم يكتَفِ بذلك؛ فصرّح.

قوله: (والمتردّد) معطوف على (خالي) والمتردّد هو: الشّاك، وقد علمت أنّ خبر (إنّ) يُلقى إلى الشّاك، فيكون بينهما عمومٌ وخصوصٌ وجهيّ، يجتمعان في مادّة وهو الإلقاء إلى الشّاك، وينفردُ خبر المبتدأ بالإلقاء إلى الخالي من الحُكم، وينفردُ خبر (إنّ) بالإلقاء إلى المنكِرِ في أوّل درجاته، ويقع في غالب النّسخ: (والتردّد) بدون (ميم) لكنّ قوله: (خالي الذّهن من الحُكم) يغني عنه؛ إذ هو معطوفٌ على الحُكم. انتهى ملخّصًا من الزرقانيّ.

قوله: (في أوّل درجاته) وأمّا إذا اشتدّ الإنكار.. فيزداد في المؤكّد.

[محلّ النّصب]

(وَ) مَوْضِعُها (نَصْبٌ فِي بَابَيْ «كَانَ» ....

حاشية العطار

قوله: (وموضِعُها نصبٌ) قدّره الشّارح؛ لدفع ما يرِدُ على المصنّف من لزوم العطف على معمولَين لعامِلَين مختلفَين، لعطفِ نصبٍ على رفعِ العاملُ فيه المبتدأ، وعطفٌ في بابي (كان... إلخ) على بابي المبتدأ العامِلُ فيه الحالُ المحذوفة، وهي: (واقعة) والشّارح بهذه الضّميمة جعله من عطف الجُمل.

قوله: (في بابي كان) أي: النّاقصة؛ لأنّها المحتاجةُ للخبر، **والفرق بينها وبين التّامّة**: أنّ كلًّا منهما مشتقٌّ من الكَوْن بمعنى: الوجود، وأنّها إذا استُعملت لتقرير ثبوت الوصفِ لأمرٍ.. اقتضى ذلك شيئين فلا يَسْتَقِلّ معناها بأحدهما، فسمّيت **ناقصة**؛ لكونها لا تتمُّ بأحد الاسمَين، وأمّا **التامّة**: فهي مستعملةٌ لإفادة معنى الوجود، وأنّها إذا استعملت تتمّ بأحد المسند لشيءٍ ما، فيتمّ معناها بما تفيد وجوده.

* **تذنيب:**

(كان) عند ابن الحاجب على ثلاثة أنواع:

ناقصةٌ؛ كما في قوله تعالى: ﴿كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا﴾ [مريم: ٢٩] على ما اختاره الزّمخشريّ.

وتامّة بمعنى: وُجِد أو وَقع؛ كما في المثال المذكور، على ما اختاره صاحب «الضّوء».

وزائدة غيرُ مفيدةٍ لشيءٍ إلَّا محض التّأكيد؛ كما في المثال المذكور أيضًا، علىٰ ما اختاره البعض.

والنّاقصة ثلاثة:

أحدها: لتقرير المبتدأ علىٰ الخبر في الزّمان الماضي، إمّا دائمًا إلىٰ زمانِ النّطقِ من غيرِ تعرّضٍ لانقطاع نحو: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾ [النساء: ١٣٤] أو منقطعًا، فلا بّد حينئذٍ من قرينةٍ مقاليّةٍ؛ كقوله تعالىٰ: ﴿إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٣] أو حاليّةً، كقول الفقير: (كانَ لي مالٌ).

وثانيها: بمعنىٰ: صار، كقول الشّاعر:

قطا الحزنُ قد كانت فِراخًا بُيوضُـها

وثالثها: أن يكون فيها ضمير الشّأن؛ كقوله تعالىٰ: ﴿لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ﴾ [ق: ٣٧] أي: رأيٌ، وهذا المثال يصلُح أن يكون مثالًا للكلّ؛ كما نصّ عليه صاحب «اللُّب».

وأمّا العلّامة الزّمخشريّ.. فإنّه عدّ ما فيها ضمير الشّأن قسمًا مستقلًّا وإن كانت داخلةً في أقسام النّاقصة؛ تنبيهًا علىٰ أنّها تختصّ بأحكامٍ لا يشاركها فيها بقيّةُ أقسام النّاقصة:

منها: أنّ اسمها لا يكونُ إلَّا ضميرًا.

ومنها: أنّه لا يكونُ إلَّا للحديث.

و«كَادَ»).

ومنها: أنّه لا يكونُ إلَّا مبهمًا.

ومنها: أنّه لا يكونُ خبرُها إلَّا جملة.

ومنها: أن يكونَ فيها ضميرٌ يعودُ على اسمها.

وصاحب «اللّبّ» عدّ كونها بمعنى: (صار) وجهًا مستقلًّا؛ وإن كانت داخلةً في كونها ناقصة؛ للمخالفة بينهما في المعنى، أفاده الرّوميّ.

قوله: (وكاد) اعلم أنّ (كاد) من أفعال المقاربة؛ وُضِعَ لدنوّ الخبر حصولًا، فإذا دخل عليه النّفي؛ نُفِي مضمونها.

وأنّ (عسى) **ناقصةٌ** عند أكثر البصريّين نحو: (عسى زيدٌ أن يخرُجَ) فالمضارع المصدّر بـ(أن) في محلّ نصبٍ على الخبريّة؛ أي: عسى زيدٌ الخروجَ، **فعلى مذهبهم**: يلزم تقدير المضاف إمّا في جانب الاسم نحو: (عسى حالُ زيدٍ الخروجَ) وإمّا في جانب الخبر أي: عسى زيدٌ ذا الخروجَ؛ لوجوب صدق الخبر على الاسم.

وتامّةٌ عند الكوفيّين وبعض البصريّين، فعند ذلك البعضِ يكون المضارع مع (أنْ) مشبّهًا بالمفعول وليس بخبرٍ؛ لعدم صدقه على الاسم، وتقدير المضاف تكلُّف؛ وذلك لأنّ أصل: (عسى زيدٌ أن يخرُجَ) قاربَ زيدٌ أن يخرُجَ أي: الخروج، ثمّ نُقِل إلى إنشاء الطّمع، فالمضارع مع (أَنْ) وإن لم يبق على المفعوليّة في صورة الإنشاء.. فهو مشبّه بالمفعول الّذي كان في صورة الخبر، فانتصب لشبههِ بالمفعول.

فالأوّلُ، (نحو: ﴿كَانُوا۟ يَظۡلِمُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٧]) فجملة: «يظلمون» من الفِعْلِ والفاعِلِ في مَوْضِعِ نَصْبٍ: خَبَرٌ لِـ«كانَ».

(وَ) الثَّاني، نحو: (﴿وَمَا كَادُوا۟ يَفۡعَلُونَ﴾ [البقرة: ٧١]) فجُملة: «يفعلون» في مَوضِع نَصْبٍ: خَبَرٌ لِـ«كادَ».

والفَرْقُ بين البابَيْن مِن وجوهٍ:

الأوّل: أنَّ جُمْلَةَ خبَرِ «كان» قد تكون جملةً اسْمِيّةً أوْ فِعليّةً.

وجُملةَ خبر «كاد» لا تكون إلا فِعليّةً، فِعلُها مُضارعٌ.

الثّاني: أنَّ خَبَرَ «كان» لا يجوزُ اقْتِرانُه بـ«أنْ» المَصْدريّة، وَيجوزُ في

حاشية العطار

وأمّا على مذهب الكوفيّين.. فالمضارع مع (أنْ) بدل اشتمالٍ من (زيد) لأنّ فيه إجمالًا ثمّ تفصيلًا، وفي إبهام الشّيءِ ثمَّ تفسيرِه وَقْعٌ عظيمٌ لذلك الشّيء في النّفوس.

قال الرّضيّ: وهذا أقربُ عندي، فعلى هذَينِ المذهبَينِ إطلاقُ باب (كاد) يكون على سبيل التّغليب؛ لخروج (عسى) عنه، أفاده الرّوميّ.

قوله: (﴿وَمَا كَادُوا۟ يَفۡعَلُونَ﴾) أي: ما قاربُوا الفعل، وهذا لا ينافي ما قبله وهو قوله: ﴿فَذَبَحُوهَا﴾ [البقرة: ٧١] لأنّ (الواو) عاطفة لا للحال، فالمعنى: أنّهم ذبحوها بعد أن كانوا بُعداءَ من ذبحها، فلكلٍّ وقتٌ، وشرط التناقض: اتّحاد الوقت.

قوله: (لا يجوز اقترانُهُ بـ«أنْ» المصدريّة) ليس على إطلاقه، بل يُقَيّدُ

خبَرِ «كاد».

الثّالث: أنَّ خبَرَ «كان» مُخْتلَف في نصْبِه علىٰ ثلاثةِ أقْوال:

أحدها: أنَّه خبرٌ مُشبّه بالمَفعولِ عند البَصريّينَ.

حاشية العطار

بما إذا كانَ اسمَ ذاتٍ؛ لأنّ (أنْ) يُسبَكُ ما بعدها بالمصدر؛ فيقتضي هذا الإخبار عن اسم الذّات بالحدث، ومعلومٌ أنّ الخبرَ متّحدٌ مع المبتدأ؛ كما هو شأن الحمل، أمّا إذا كان اسمَ معنىٰ كـ(كانَ الرأيُ أنْ تسافر) أو اسمَ ذاتٍ منفيًّا عنه الخبر نحو: ﴿وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ﴾ [يونس: ٣٧] أي: مُفترًىٰ..

قوله: (علىٰ ثلاثة أقوال) أُيّد الأوّل بأنّها أشبهت الفعل المتعدّي في احتياجها إلىٰ اسمين، فوقع الثّاني منهما موقعَ الثّاني في المتعدّي، فهو شبيهٌ به من حيث وقوعهُ في رتبتهِ واحتياج الفعل إليه.

واعترضه الكوفيّون: بأنّه لو كان مشبّهًا بالمفعول.. لم يقع جملةً، ولا ظرفًا، ولا جارًّا ولا مجرورًا، واللّازم منتفٍ، **وأجيب:** بأنّ المفعولَ قد يقع جملةً وذلك بعد القول.

وفي «التّعليق»: وأمّا الظّرف وشبهه.. فليسا الخبر، إنّما الخبر هو متعلّقهما المحذوف، وهو اسمٌ مفرد. انتهىٰ من الشّنوانيّ.

وبه تعلم: أنّ قول المدابغيّ في الجواب عن هذا الاعتراض: (أنّ المشبّه لا يُعطىٰ حكم المشبّه به من كل وجهٍ) ليس علىٰ ما ينبغي أنّ ظاهره التّسليم وليس كذلك، وكذلك اقتصاره علىٰ إيراد الجملة، تدبّر.

والثّاني: أنه مشبّه بالحال عند الفَرّاء[1].

والثّالث: أنّه حالٌ عِند بَقيَّة الكُوفِيّين، بِخلاف خَبَرِ «كاد» فإنّه منصوب بها بلا خِلاف.

حاشية العطار

قوله: (والثّالث على أنّه حال) يُردُّ باطّرادِ ورودهِ معرفةً وجامدًا، وبأنّه غيرُ فضلة؛ إذ لا يُستغنى عنه.

ثمّ ظاهر اقتصار الشّارح على ذكر الخلاف في خبر (كان) أنْ لا خلافَ في خبر (كاد) وليس كذلك، بل قيل: إنّ النّصب على أنّه خبر، وقيل: على المفعوليّة؛ لأنّ (كاد) معناه: قارب، وقيل: على إسقاط الخافض، فمعنى (كاد): دنى، وقيل: هو بدل اشتمال فـ(كاد زيدٌ يبكي) معناه: قَرُبَ بكاؤه، فيكون محلّهُ رفعًا، وأجابوا: بأنّ الخلاف في (كاد) ليس كالخلافِ في (كان) وأنت خبيرٌ بأنّ الخلافَ في (كان) لو كان هو الخلافُ في (كاد).. لم يصحّ جعل هذا من وجوه الفرق؛ وعليه.. فعلى الشّارح مؤاخذةٌ بعدم ذكره؛ لأنّ هذه التّفرقة محصّلُها: الاختلاف في الخبرَينِ، ولا يتمّ إلّا بذكرهما معًا، والاقتصار على أحدهما؛ إخلالٌ بالتفرقة، تأمّل.

(١) يحيى بن زياد بن عبد الله الدّيلميّ، أبو زكرياء، المعروف بالفرّاء (١٤٤ ـ ٢٠٧هـ = ٧٦١ ـ ٨٢٢م) إمام الكوفيّين، وأعلمهم بالنّحو واللّغة وفنون الأدب. وُلِدَ في الكوفة، وانتقل إلى بغداد، وعهد إليه المأمون بتربية ابنيه، وتُوُفِّي في طريق مكّة، كان يميل إلى الاعتزال. وله: «معاني القرآن»، و«المذكر والمؤنث». [سير أعلام النّبلاء، الأعلام].

الجملة الواقعة خبرًا

- محلّ الرّفع
  - خبر المبتدأ
  - خبر باب «إنّ» (الحروف المشبّهة بالفعل و«لا» لنفي الجنس)
- محلّ النّصب
  - خبر باب «كان»
  - خبر باب «كاد»

الفرق بين خبر المبتدأ وخبر باب «إنّ»

- العامِل في الخبر على الأوّل «المبتدأ»، وعلى الثّاني «إنّ»
- الخبر في الأوّل: مُحكَم، وفي الثّاني: منسوخ
- الخبر في الأوّل يُلقَىٰ إلىٰ خالي الذّهن من الحكم والتّردّد فيه، والثّاني يُلقَىٰ إلىٰ الشّاكّ أو المنكر في أوّل درجاته

الفرق بين باب «كان» وباب «كاد»

- جملة خبر «كان» تكون جملةً اسميّةً أو فعليّةً. وجملة خبر «كاد» لا تكون، إلا فعليّةً فعلها مضارع
- إنّ خبر «كان» لا يجوز اقترانه بـ«أن» المصدريّة ويجوز في خبر «كاد»
- خبر «كان» مختلف في نصبه على ثلاثة أقوال، بخلاف خبر «كاد» فإنّه منصوب بها بلا خلاف

الأقوال الثلاث في اختلاف نصب خبر «كان»

- أنّه خبر مشبّه بالمفعول عند البصريّين
- أنّه مشبّه بالحال عند الفرّاء
- أنّه حال عند بقيّة الكوفيّين

[الجملة الواقعة حالًا والواقعة مفعولًا به]

(وَ) الجملة (الثَّانِيَةُ وَالثَّالِثَةُ: الوَاقِعَةُ حَالًا وَالواقِعَةُ مَفْعُولًا بِهِ

حاشية العطار

قوله: (الثّانية، والثّالثة) قد وُجِدَ في بعض النّسخ: (والثّانية) بـ(الواو)، وحينئذٍ فهي لعطفِ البدل على البدل لا لعطفِ البدل على المبدل منه؛ فإنّه غير جائز، أفاده الكافيجيّ.

وعلى هذا فـ(الواو) الّتي قبل قول شارحنا: (والجملة الثّانية... إلخ) كما في بعض النّسخ أيضًا تكتبُ بالحُمرَة؛ لأنّها من المتن، وجَمع بين هاتَينِ المسألتينِ؛ اختصارًا، ولسلوك طريق اللّف والنّشر، ولاشتراكهما في حكم النّصب مع كونهما فضلة.

قوله: (الواقعة مفعولًا به) كذا في نسخٍ، وفي أخرى بإسقاط (به) وهي مرادة؛ إذ حيثُ أطلقَ المفعول فالمراد: المفعول به، ولأنّ الجملة لا يَجْرِي فيها غيرُه على الرّاجح خلافًا لابن الحاجب حيث قال: إنّ الجملة المحكيّة بالقول: مفعولٌ مطلقٌ مبيّن للنّوع، كـ(قعدَ القُرفُصاء) أي: قعدَ نوعًا من القعود؛ لأنّ القُرفُصَاء: أن يجلس على أَلْيَيْهِ.

قيل: مبنى الخلاف: هل العاملُ فيها القول بالمعنى المصدريّ فتكونُ مغايرةً له؛ فهي مفعول به كـ(ضربتُ زيدًا)؟ أو القول بمعنى: المقول، فهي مفعولٌ مطلق؛ لأنّها حينئذٍ عينه؟

قال ابن الحاجب: والّذي غرّ الأكثرين: أنّهم ظنّوا أنّ تعلّق الجملة

وَمَحَلُّهُمَا النَّصْبُ).

حاشية العطار

بالقول؛ كتعلّقها بـ(عَلِمَ) في: (علمتُ لَزيدٌ قائمٌ) وليس كذلك؛ لأنّ الجملة نفس القول، والعِلْم غيرُ المعلوم؛ فافترقا. انتهىٰ.

قال الكافيجيّ: والأولىٰ التّفصيل بأن يقال: قد يكونُ مقول القول مفعولًا مطلقًا تارةً؛ كما إذا قلت: (زيدٌ قائمٌ) وأخرىٰ يكون مفعولًا به؛ كما إذا حكيتَ قول الغير، والمذكور في الكتاب من قبيل الثّاني. انتهىٰ.

قوله: (ومحلّهما النصب) أمّا الحاليّة.. فظاهر، وأمّا الواقعة مفعولًا.. فمقيّدٌ بما إذا لم تنُب عن الفاعل، وذلك في القول خاصّة؛ كما في قوله تعالىٰ: ﴿ثُمَّ يُقَالُ هَٰذَا ٱلَّذِى كُنتُم بِهِۦ تُكَذِّبُونَ﴾ [المطففين: ١٧] وإنّما جاز ذلك هنا؛ لأنّ الجملة الّتي يراد بها لفظها تنزّل منْزلة المفرد، وهذه الخاصّة لا توجد في غير القول فاختصّت النّيابة به، بل أجاز بعضهم وقوع الجملة فاعلًا صريحًا، وحمل عليه قوله تعالىٰ: ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾ [إبراهيم: ٤٥] فجملة: ﴿فَعَلْنَا بِهِمْ﴾ معلّقٌ عنها العامل؛ بسبب الاستفهام في محلّ الرّفعِ علىٰ أنّها فاعل (تبيّن) ومنه قوله تعالىٰ: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُا۟ ٱلْءَايَٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٍ﴾ [يوسف: ٣٥] فجملة: ﴿لَيَسْجُنُنَّهُۥ﴾ معلّقة بـ«اللّام» مرفوعٌ محلًّا؛ لكونها فاعل ﴿بَدَا﴾ وأجاب المانع: بأنّ في ﴿بَدَا﴾ ضمير البدء وفاعلًا، وتقدّر (ما) المصدريّة أو (أنْ) في ﴿فَعَلْنَا بِهِمْ﴾.

قال الشّمنّيّ: وعلىٰ هذا لا يكونُ عددُ الجملة الّتي لها محل ثمانيةً، بل تسعة. انتهىٰ.

وفيه: أنّه علىٰ هذا.. يكون عددُها أحدَ عشر؛ بزيادة النّائبة عن الفاعل

[الحاليّة]

(فَالحَاليَّةُ ، نَحْو) قَوْلِه تعالىٰ: (﴿وَجَآءُوٓ أَبَاهُمۡ عِشَآءٗ يَبۡكُونَ﴾ [يوسف: ١٦]) فجملة: «يبكون» مِنَ الفِعل والفاعل في مَحلّ النَّصْبِ علىٰ

حاشية العطار

والفاعل؛ لأنّ الجمل الّتي لها محلّ: تسعٌ، فإن أراد الجمل الّتي ذُكرت هنا.. فكان الواجب أن يقول: عدد الجملة الّتي لها محلّ: سبعٌ؛ لأنّ ما ذُكر هنا سبعٌ؛ والّذي ذُكر في «المغني»: تسعٌ، فكلامه لم يوافق واحدًا منهما.

والحاصل: أنّ الجملة إذا وقعت نائبةً عن الفاعل أو فاعلًا ـ كما قيل ـ محلُّها رفع، فكان الأولىٰ للمصنّف أن يقيّد كونها نصبًا؛ بعدم كونها نائبةً عن الفاعل، **ويجاب**: بأنّها حيثُ وقعت نائبةً عن الفاعل.. فمحلّها رفع، ولا تسمّىٰ مفعولة، بل باعتبار ما كان، فذِكْرُ النّصب يستلزم كونها مفعولًا، فكأنّه قال: محلّها نصب.. إنْ وقعت مفعولًا، تأمّل.

قوله: (فالحالية) (الياء) فيها وفي المفعوليّة للمصدريّة؛ أي: كون الشّيء حالًا ومفعولًا، لا للنّسبة والمبالغة؛ لأنّ ياء النّسبة مع تاء التّأنيث إذا لحقت آخر الكلمة.. أفادت معنىٰ المصدر، نقله الرّوميّ عن صاحب «اللّب».

قوله: (﴿وَجَآءُوٓ﴾) ضمّن (جاء) معنىٰ: (أتىٰ) فنصب المفعول، أو النّصب علىٰ نزع الخافض أي: إلىٰ أبيهم.

قال صاحب «الكشّاف» في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿فَقَدۡ جَآءُو ظُلۡمٗا وَزُورٗا﴾ [الفرقان]: إنّ (جاء) يستعمل في معنىٰ: (فَعَل) فيُعدّىٰ بما تعدّىٰ به، فيكون المعنىٰ: وَرَدُوا ظلمًا، ويجوز أن يحذف الجارّ ويوصل الفعل. انتهىٰ.

والضّمير في ﴿وَجَآءُوٓ﴾ راجعٌ لإخوة يوسف.

الحَال مِن (الواو) في «جَاؤُوا» ، و«عِشَاءً» منصوبٌ على الظَّرفيّة.

قوله: (على الحال من الواو) فالحال لبيان هيئة الفاعل.

و﴿عِشَآءً﴾ قال الجوهريّ: هو من صلاة المغرب إلى العَتمَة، ومثله: العَشِيّ، أمّا العَشَى مقصورًا.. فهو مصدر (الأعشى) الّذي لا يبصر باللّيل ويبصرُ بالنّهار. انتهى.

ثمّ إنّ الشّمنّيّ جعل أقسام الحاليّة ثلاثة:

فعليّة مقرونةٌ بـ(الواو)، أو لا، واسميّة مقرونة بها. وشارحنا ذَكر بعد تمثيل المصنّف بالفعليّة بدون (الواو) الاسميّة المقرونة بـ(الواو)، ومثّلها بالحديث ومعناه: أنّ الحالة الّتي يكون بها الشّخص قريبًا من ربّه قُرْب مكانةٍ، لا مكان من أحواله الّتي هو عليها حالة سجوده، فـ«أَقْرَبُ» مبتدأ، و«ما»: مصدريّة، و(كان) تامّة، فيسبك ما بعدها بمصدر، أي: أقرب كونِ العبد.

ونصّ الرّضيّ على أنّ إضافة المصدر تفيد العموم، **فالمعنى**: أكوان العبد، و«**من ربّه**» متعلّق بـ«**أقرب**» وقوله: «**وهو ساجد**» حال من «**العبد**» على ما قال الشّارح.

وقال الشّنوانيّ: إنّه من ضمير «**العبد**» المستتر في الخبر المحذوف وجوبًا؛ لسدّ الحال مسدّه، والأصل: حاصلٌ إذا كان.

وانظر ما المانع من جعلِه حالًا من العبد؟

وقال الشّمنّيّ: إنّه حال من «أقرب». انتهى.

وقولِهِ ﷺ: «أَقْرَبُ مَا يَكُونُ العَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ»[1] فجملة: «وَهُوَ سَاجِدٌ» مِن المبتدأ والخَبَر في محلّ نَصبٍ علىٰ الحال من «العبد».

[مواضع وقوع الجملة مفعوليّةً]

(وَ) الجُمْلة (المَفْعُولِيَّةُ تَقَعُ في أَربَعَةِ مَواضِعَ):

الأوّل: أنْ تَقعَ (مَحْكِيَّةً بِالقَوْلِ، نَحْو: ....

حاشية العطار

ويلزم عليه مجيء الحال من المبتدأ وهو ضعيف، فتحصّل أنّ في صاحب الحال أقوالًا ثلاثةً، ومثل الحديث آية: ﴿لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾ [النساء: ٤٣].

ومثال الفعليّة المقترنة بـ(الواو): ﴿قَالُوٓا۟ أَنُؤْمِنُ لَكَ وَٱتَّبَعَكَ ٱلْأَرْذَلُونَ﴾ [الشعراء: ١١١].

قوله: (محكيّة بالقول) الحكاية: إيراد اللّفظ علىٰ صورته الأولىٰ، وهو منصوبٌ علىٰ أنّه بدل اشتمالٍ من الجارّ والمجرور معًا علىٰ قول بعض النّحاة: وهو أنّ معمول الفعل مجموع الجارّ والمجرور في اللّغو، أو من المجرور فقط حملًا علىٰ محلّه علىٰ قول محقّقي النّحاة: وهو أنّ معمول الفعل في اللّغو هو المجرور، فعلىٰ هذا يكون مفعولًا لـ(تقع) وإمّا بفعلٍ مقدّرٍ؛ كما هو صنيع الشّارح، ولا يصحّ رفعه علىٰ أنّه خبرُ مبتدأ محذوف، ولا جرّهُ علىٰ أنّه بدلٌ من المجرور فقط حملًا علىٰ اللّفظ؛ لأنّه ينافيه الرّسم في قولِهِ بعد: (ومعلّقًا عنها العامل) إذ هو معطوفٌ علىٰ (محكيّة) وقد رُسم بصورة المنصوب.

(١) مسلم، رقم: (٢١٥ ـ ٢٨٤).

﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ﴾ [مريم: ٣٠]) فَجُملة: «إنّي عبد الله» في مَوْضِع النَّصْب

حاشية العطار

وصحّح الرّوميّ ذلك، قال: حملًا على اللّفظ وإن لم يحتمله رسم الخطّ في قوله: (ومعلّقًا). انتهى.

وإنّما عبّر بالقول؛ ليشمل ما تصرّف منه، فلو اقتصر على مادّةٍ.. لتوهم القِصَر.

قال الشّمنّيّ: ومثْلُ القول مرادفُه عند الكوفيّين؛ إمّا مقرونة بحرف التّفسير؛ كقول الشّاعر:

وترْمِينَني بالطّـرف أي: أنت مُذنِب

وكقولِكَ: (كتبتُ إليه أن افعل) والصّحيح: أنّه لا محلّ لها بين الجملتين؛ لأنّهما وقعتا تفسيرًا لفعلٍ قبلهما؛ كما عليه الجمهور والشّلوبين، أو غير مقرونة نحو: ﴿وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبْرَٰهِـۧمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَـٰبَنِيَّ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰ لَكُمُ ٱلدِّينَ﴾ [البقرة: ١٣٢] ونحو: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ ٱبْنَهُۥ وَكَانَ فِي مَعْزِلٍ يَـٰبُنَيَّ ٱرْكَب مَّعَنَا﴾ [هود: ٤٢] فهاتان الجملتان: محلّهما نصبٌ عند الكوفيّين بمرادف القول، أعني: ووصّىٰ ونادىٰ، وعند البصريّين: بقولٍ مقدّرٍ، ويشهد له التّصريح في نحو: ﴿إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥ نِدَآءً خَفِيًّا ۝ قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّي﴾ [مريم: ٣ـ٤] ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ٱبْنِي مِنْ أَهْلِي﴾ [هود: ٤٥].

قوله: (﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ﴾) أنطق الله عيسىٰ ﷺ نداءً أوّلًا؛ لأنّه أوّل المقامات، وللرّد علىٰ من يزعُم ربوبيّته. انتهىٰ، أفاده بعض الشّرّاح.

قوله: (في موضع نصب) قال ابن الحاجب في «الأمالي»: إنّ القول

علىٰ المَفْعوليّة، محكيّةٌ بـ«قال» والدَّليل علىٰ أنّها مَحكيَّةٌ بـ«قال»: كَسْر «إنّ» بعد دُخول «قال».

(وَ) الثَّانِي: أن تَقَع (تالِيَةً لِلْمَفْعُولِ الأوَّلِ فِي بَابِ «ظَنَّ» نَحْو:

حاشية العطار

يحكي هذه الجملة في موضع نصبٍ باتّفاق، إلَّا أنّها مفعول مطلق أو مفعول به. انتهىٰ.

فمذهب الجمهور: هو الثّاني، والمحقّقين: هو الأوّل؛ كما نصّ عليه شارح «اللّب»، أفاده الرّوميّ.

قوله: (في باب ظنّ) أي: في أفعال القلوب الّتي تتعدّىٰ إلىٰ مفعولين، فإنّ أصل المفعول الثّاني خبرٌ، والخبر قد يكون جملةً فكذلك المفعول الثّاني، فلهذا لا يقع المفعول الثّاني جملةً في باب (أعطيتُ) وأمّا نحو: (سمعتُ زيداً يقرأ) فقد قيل: إنّه يتعدّىٰ إلىٰ مفعولين، فجملة: (يقرأ) منصوبة المحلّ علىٰ أنّها مفعولٌ ثانٍ.

فإن قلت: السّماع لا يتعلّق فعلُه إلَّا بالمسموع؛ فكيف جاز تعلُّقُه هنا بزيدٍ وهو مّما لا يُسمَع؟

قلت: إنّ السّماع لمّا تعلّق باللّفظ المسموع المنسوب إلىٰ زيدٍ؛ جاز تعلُّقُه به بهذا الاعتبار؛ كما جاز تعلّق أفعال القلوب بالمفعول الأوّل بذلك الاعتبار.

وقيل: إنّه يتعدّىٰ لمفعولٍ واحدٍ؛ فالجملة حالٌ أو بدل اشتمالٍ ـ وهو الظاهر ـ، وأمّا إذا تعلّق بمسموعٍ ابتداءً فهو يتعدّىٰ إلىٰ مفعولٍ واحدٍ فقط اتّفاقًا

ظَنَنْتُ زَيْدًا يَقْرَأُ) فَجملةُ: «يقرأ» مِن الفعل، وفاعِلِهِ المُستَتِرِ فيه في مَوْضِع النّصب، عَلىٰ أنّها المفعولُ الثّاني لِـ«ظَنَّ».

(وَ) الثَّالِث: أنْ تقع (تالِيَةً لِلْمَفْعُولِ الثَّانِي

حاشية العطار

نحو: (سمعت صوتًا) قال الله تعالىٰ: ﴿يَوْمَ يَسْمَعُونَ ٱلصَّيْحَةَ﴾ [ق: ٤٢]. انتهىٰ الكافيجيّ.

قوله: (وتاليةً للمفعول الثّاني) اعلم أنّ الفعل المتعدّي علىٰ ضربين:

قسمٌ يصحُّ حملُ مفعوله الثّاني على الأوّل، وقسمٌ لا يصحّ، والثّاني: إمّا أنْ يتعدّىٰ إلىٰ المفعولَينِ بنفسه نحو: (كسوتُ زيدًا جبّةً) وبالهمزة نحو: (أعطيتُ زيدًا درهمًا) فإنّه في هذين المثالَينِ لا يجوز أن يقال: (زيدٌ جبّةٌ) و(زيدٌ درهمٌ) وجعلوا من هذا الباب: ما يتعدّىٰ إلىٰ الثّاني بواسطة الحرف، ثمّ حذف اتّساعًا، مثل: اختار، واستغفر، وسَمَّىٰ، وكَنَّىٰ، **الأوّل**: يتعدّىٰ بـ(مِنْ) **والثّاني**: بـ(من) أو بـ(اللّام) **والثّالث والرّابع**: بـ(الباء).

والقسم الأوّل: يسمّىٰ: أفعال القلوب؛ فيصحُّ حملُ مفعوله الثّاني علىٰ الأوّل نحو: (علمتُ زيدًا فاضلًا) فيقال: (زيدٌ فاضلٌ) أو كان بمنزلته نحو: (علمتُ أبا يوسُف أبا حنيفة) فإنّه يقال: أبو يوسُف أبو حنيفة، ولا يجوز الاقتصار علىٰ أحد مفعوليه **علىٰ الأشهر**؛ مع أنّهما في الأصل مبتدأ وخبر.

وحذفُهما جائزٌ في السّعة؛ لأنّ مفعوليه معًا بمنْزلة اسمٍ واحدٍ مضمونهما معًا هو المفعول به، فلو حذف أحدهما.. كان كحذف بعض أجزاء الكلمة، إلَّا فيما وقع في مفعوله (أنّ) المفتوحة بما بعدها خفيفةً أو ثقيلةً؛ فإنّه واجبُ

فِي بَابِ «أَعْلَمَ» نَحْو: أَعْلَمْتُ زَيْدًا عَمْرًا أَبُوهُ قَائِمٌ) فَجملة: «أبوه قائم» في موضع النَّصْب، عَلىٰ أنَّها المفعولُ الثَّالث لـ«أعلم» وإنَّما لم تقع تاليةً

الاقتصار عند الأخفش، حيث قال: (أنّ) المفتوحة مع معموليها.. هو المفعول الأوّل، فيقدّر المفعول الثّاني، وأمّا عند سيبويه.. فإنّه سدّ مسدّ مفعوليها، فلا يكون اقتصارًا وإن جاز أن تسكت عنهما جميعًا؛ كقوله: (من يَسمْع يَخَلْ).

وهي أفعالٌ سبعة، وقد يتعدّىٰ فعلان منها بإدخال الهمزة إلىٰ مفاعيل ثلاثة، وهما: (علمت ورأيت) فمفعولهما الأوّل؛ كمفعول باب (أعطيت) في جواز الاقتصار عليه؛ كقولك: (أعلمتُ زيدًا) والاستغناء؛ كقولك: (أعلمتُ عمرًا منطلقًا) والثّاني والثّالث من مفعوليهما؛ كمفعولي (علمتُ) في وجوب ذكر أحدهما عند الآخر وجواز تركهما معًا، والمفعول الثّالث لهذه الأفعال؛ يقع جملةً؛ كما في المفعول الثّاني للمتعدّي إلىٰ مفعولين؛ فلذلك قال المصنّف: (وتاليةً للمفعول الثّاني).

قوله: (في باب أعلم) ألحق به الحريريّ (علّم) بالتّضعيف، ورُدّ: بأنّ الظّاهر من مذهب سيبويه؛ أنّ النّقل بالتّضعيف.. سماعيٌّ في المتعدّي واللّازم، وبـ«الهمزة».. قياسيٌّ في اللّازم سماعيٌّ في المتعدّي، **وقيل**: بالقياس في التّضعيف، **وقيل**: بالسّماع فيهما.

قوله: (وإنّما لم تقع تاليةً...) جوابٌ عمّا نشأ من قوله: (أنّها تقع تاليةً للمفعول الأوّل في باب (ظنّ) وللمفعول الثّاني في باب (أعلم) وكان ينبغي أن يتعرّض للمفعول الأوّل في البابَينِ؛ لأنّه لا يقع جملةً؛ مع أنّه ليس بمبتدأ في الأصل، بل فاعلٌ من جهة المعنىٰ.

للمفعول الأوّل في باب «أعلم» ؛ لأنّ مَفعوله الثّاني مبتدأ في الأصل، والمبتدأ لا يكون جملةً.

(وَ) الرّابع: أَنْ تَقَعَ (مُعَلَّقًا عَنْهَا العَامِلُ).

حاشية العطار

قوله: (لأنّ مفعوله الثّاني مبتدأٌ في الأصل...) هذا هو مذهب الجمهور: من أنّ أفعال القلوب ناسخةٌ للمبتدأ والخبر، وذهب البعض: إلىٰ أنّها ليست من الدّواخل عليهما، وليست من نواسخه؛ استدلالًا علىٰ ذلك بأن العرب تقول: (ظننتُ زيدًا عمرًا) لكن **الحقّ**: مذهب الجمهور، وأمّا قولهم: (ظننتُ زيدًا عمرًا).. فمؤوّل بمعنىٰ: ظننتُ الشّخصَ المسمَّىٰ بزيد مسَمًّىٰ بعمرو؛ كما أنّ قولك: (زيدٌ حاتم) مؤوّل بقولك: زيدٌ مثلُ حاتم.

قوله: (لا يكون جملةً) علىٰ المشهور، وجوّز بعضهم كونه جملةً، وقد تقدّم لك مثاله في: (تسمَعُ بالمعيدِي) فلا تغفل.

قوله: (ومعلّقًا عنها العامل) لا يَرِدُ علىٰ المصنّف: أنّه لم يقل الأوّل والثّاني والثّالث؛ لأنّ ترك التّرتيب مبنيٌّ علىٰ الظّهور، علىٰ أنّ تعيين الطّريق خارجٌ عن قانون البحث.

والتّعليق: تركُ العمل لفظًا لا معنًىٰ؛ لمانع، **والإلغاء:** ترك العمل لفظًا ومعنًىٰ، وهو جائزٌ، بخلاف التّعليق؛ فإنّه تارةً يكون واجبًا، وتارةً لا يكون كذلك، **وضابط الأوّل:** أن يتقدّم علىٰ الاسم أداة استفهام، نحو: (ظننتُ أزيدٌ قائمٌ)، أو يكون الاسمُ اسمَ استفهامٍ، نحو: (ظننتُ أيّهم قائمٌ) أو يكون مضافًا إلىٰ اسمِ استفهامٍ، نحو: (علمتُ غلامُ أيّهم أنتَ) أو دخلت عليه (ما) النّافية، نحو: (ظننتُ ما زيدٌ قائمٌ) أو (لا) النّافية، نحو: (ظننتُ لا زيدٌ عندكَ ولا

وَالتّعليق: إبطالُ العَمِلِ لفظًا

حاشية العطار

عمروٌ) أو لام الابتداء، نحو: (ظننتُ لزيدٌ قائمٌ) أو (إنّ) وفي ثاني معموليها اللّام، نحو: (ظننتُ إنّ زيدًا لقائمٌ).

والثّاني: أن يكون الاسم لم يدخل عليه شيءٌ مما ذكر، وما بعده مستفهمٌ عنه، نحو: (علمتُ زيدًا أبو مَنْ هو) فيجوز في زيدٍ **وجهان**:

أحدهما: النّصب، وهو الأَولىٰ؛ فالجملة الّتي بعده في موضع المفعول الثّاني.

والوجه الآخر: الرّفع على الابتداء؛ فالجملة الّتي بعده في موضع رفعٍ علىٰ الخبر، والجملة من المبتدأ والخبر في موضع مفعوليها، فإنّ المعلّق عاملٌ في المحلّ بخلاف الملغىٰ.

واعلم: أنّ أفعال القلوب تختصّ بالإلغاء، وأمّا التّعليق.. فيجوز في الأفعال الّتي تشبه أفعال الشكّ واليقين في كونها غيرُ محقّقة الوقوع؛ كعَلِم بمعنىٰ: عرف ونَظر وتَفكّر، وغير ذلك، وما عدا ذلك من الأفعال لا تعلّق عن العمل إلّا عند يونس؛ فإنّ التّعليق في جميع الأفعال جائزٌ عنده، والكسائيّ؛ كيونس في الواقع، وكالجمهور في الْمُنْتَظِر.

فالمعلَّقُ إمّا أن يطلب مفعولًا واحدًا، نحو: (عرفتُ هل زيدٌ في الدّار) فالجملة في موضع مفعولٍ واحد، أو اثنين، فتكون الجملة في مقام المفعولين، نحو: (علمتُ لزيدٌ في الدّار) أو أكثر؛ فتكون تلك الجملة في مقام الثّاني والثّالث، نحو: (أعلمتُكَ ما زيدٌ في الدّار).

قوله: (إبطال العمل لفظًا) المراد بإبطاله في اللّفظ: إبطاله من العمل في

وإبقاؤه محلًّا لِمَجيء مَا لهِ صَدْر الكلامِ، سواءٌ كان العاملُ من باب «عَلِم»

المفرد، سواءٌ كان معربًا لفظًا أو محلًّا أو تقديرًا، فيدخل (أتعلمُ أهذا ذاك) و(تعلمُ أمُوسىٰ الفَتىٰ) فلا عمل للعامل في المفرَدينِ، بل في الجملة بأسرها، فالجملة لها محلّ، وكلٌّ من المفرَدينِ لا محلّ له.

قوله: (وإبقاؤه محلًّا) فائدة الحكم علىٰ محلّ الجملة في التّعليق بالنّصب: ظهورُ ذلك في التّابع، فتقول: (عرفتُ مَن زيدٌ وغيرَ ذلك من أموره)، ويشهد له قول كُثَيِّر:

وما كنتُ أدري قَبْلَ عزّةَ ما البُكَا ولا مُوجِعَاتِ القَلْبِ حتَّىٰ تَولَّتِ

بنصب (موجعاتِ) لكن، قال المصنّف في «المغني»: ولك أن تدّعي أنّ البكاءَ مفعول، وأنّ (ما) زائدة، أو **أنّ الأصل**: (ولا أدري موجعاتِ) فيكون من عطف الجمل، أو أنّ (الواو) للحال، و(موجعات): اسم (لا) أي: وما كنتُ أدري قبل عزّة، والحال أنّه لا موجعاتِ للقلبِ موجودةٌ: ما البكاء. انتهىٰ.

قوله: (لمجيء ما له صدر الكلام) كأداة النّفي والاستفهام ولام الابتداء؛ لأنّ ما قبلها لا يعملُ فيما بعدها، نحو: (علمتُ لزيدٌ قائمٌ) و(أيّهم قاعدٌ) فلو أُعمل الفعلُ لـ(جُعِل) ما بعد ما له الصّدارة، معمولًا لما قبله.. فيخرجُ عن أن يكون له صدرُ الكلام، فروعيت هذه الأشياء من حيث اللّفظ؛ كما روعي العامل من حيث المعنىٰ؛ إذ الحقّ ما كان بقدر الإمكان.

وفي الكافيجي: **فإن قلت**: لِمَ لَمْ يعكس؟

أمْ مِن غيره.

فالأوَّل: (نَحْو: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ﴾ [الكهف: ١٢]) فـ«أي

حاشية العطار

قلتُ: لأنّ طريقته هو الاستقراء، لا العقل، ولا يذهب عليك أنّ الغرض من الاستدلالات النّحوية؛ هو التّوجيه بعد الوقوع على طريق الإيضاح لا الإثبات، وأمّا نحو: (علمتُ إنَّ زيدًا قائمٌ) ـ بالكسر ـ فإنّه يمكن الإعمالُ بجعلها مفتوحةً.. فتقوم الجملةُ مقام المفعولين، فلا يعدلُ إلى التّعليق مع إمكان الأصل وهو الإعمال، وأمّا إذا لم يمكن الأصلُ.. فيرجعُ إلى التّعليق حملًا للكلام على جانب الفائدة، نحو: (علمتُ إنّ زيدًا لقائمٌ).

فإن قلت: ما معنى الاستفهام مع حصول العلم؟

قلت: صورته صورة الاستفهام؛ وليس معناه معنى الاستفهام، فإنّك إذا قلت: (علمتُ أيُّهم في الدّار).. فمعناه: علمتُ الّذي في الدّار، وكذا جميع الاستفهام الّذي عُلِّق عنه الفعل، ولذلك لا يكون لمثل هذا الاستفهام جوابٌ البتّة، بخلاف الاستفهام الّذي لم يُعلّق عنه الفعل، فإنّك إذا قلت: (أيُّهم في الدّار).. يكون له جوابٌ لفظًا، أو تقديرًا، **وقيل معنى:** (علمتُ أزيدٌ قائمٌ) علمتُ جوابَ هذا الاستفهام.

قوله: (﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ﴾) اللّام في (لنعلم) لام العاقبة متعلّقٌ بقوله: (فضربنا) أو بـ(بعثنا) أو بالمجموع، أو بالضّرب بواسطة البعث، فـ(نعلم): منصوبٌ بـ(أن) مضمرة بعد (اللّام) **والمراد:** يتعلّق علمُنا تعلّقًا تنجِيزيًّا جليًّا مطابقًا؛ لتعلّقه الأزليّ، لكنّ هذا **ظاهرٌ:** بالنّظر إلى القول؛ بأنّ للعلم تعلّقَينِ،

الحِزْبَيْنِ»: مُبتدأ، ومُضَاف إليْهِ، و«أحْصىٰ»: خبَرُه، وهو فِعلٌ ماضٍ، لا اسْمُ تَفْضيلٍ من الإحصاء على الأصحّ، وجُمْلة المُبْتدأ وخَبَرِه في

حاشية العطار

والمحقّقون: علىٰ أنّ له تعلّقًا واحدًا تنجيزيًّا أزليًّا، وعليه فالمعنىٰ: ليظهر ما تعلّق به علمُنا، فالاستقبال بالنّظر للمعلوم لا العلم؛ إذ هو أزليّ؛ أي: ليضبط أصحاب الكهف مدّة؛ لبثهم في الكهف بعد تيقّظهم، وتنبُّههم من نومهم، فيزدادوا إيمانًا.

وقوله: (أيُّ الحزبين) التّثنية باعتبار الاختلاف في مدّة اللَّبث حيث قالوا: ﴿لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ [الكهف: ١٩] فـ﴿أَمَدًا﴾ مفعول ﴿أَحْصَىٰ﴾ وفي ﴿أَحْصَىٰ﴾ ضميرٌ مستترٌ فاعل عائدٌ إلى المبتدأ الّذي هو (أيّ) وقوله: ﴿لِمَا لَبِثُوٓاْ﴾ حالٌ من ﴿أَمَدًا﴾ بتقدير جعل (ما) مصدريّةً فيها معنى المدّة، ومعلومٌ أنّ الأمد بمعنى الغاية، فالمعنى: أحصى غايةً حاصلةً لِأَزْمان لَبْثِهم، فغاية معنى: (أمد) و(لأزمان لَبْثِهم) أُخذ من (ما) المصدريّة فيها المدّة؛ أي: مصدريّة ظرفيّة، وإنّما جمع الزّمان باعتبار الأَنَّات وإن كان هو شيئًا واحدًا، ويصحّ أن تجعل التّقدير: لزمن لَبْثِهم بناءً على عدم اعتبارِ تعدّد الأنات، لكنّ المناسب للأمد: الجمع، وصحّ وقوع الحال من النكرة؛ لتأخّر النّكرة عنها، ولك أن تجعل (ما) مصدريّة بدون اعتبار المدّة، فتكون مفعولًا له؛ أي: لأجل لَبْثِهم، وعلى هذيْنِ الوجهين: فـ(اللّام) أصليّة، وقيل: صلةٌ، و(ما) موصولةٌ صلتها (لبِثُوا) و(أمدًا) تمييزٌ محوّلٌ عن المفعول، ولا مانع من التّمييز على احتمال كون (أحصى) فعلًا ماضيًا، فيكون الموصول مع صلته في محلّ نصب مفعوله. انتهى، هذا توضيح ما ذكره الكافيجي.

قوله: (على الأصحّ) راجعٌ لقوله: (وهو فعلٌ ماضٍ) لأنّه لو كان اسمَ

مَوْضِعِ النَّصْبِ سادَّةٌ مَسَدَّ مَفْعُولَيْ «نَعْلَم».

حاشية العطار

تفضيلٍ.. لكان على غير القياس؛ إذ يشترط في أفعل التّفضيل؛ أن يُصاغ من المجرّد، وهو ههنا مصوغٌ من الإحصاء، وهو مزيد، ومقابل **الأصحّ**: أنّه اسم تفضيل، لكن من الإحصاء بحذف الزّوائد.

ثمّ في الرّوميّ: هاتان الآيتان، **أعني**: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ﴾ و﴿فَلْيَنظُرْ أَيُّهَآ أَزْكَىٰ طَعَامًا﴾ عُلِّق فيهما الفعلان عن العمل؛ لوجود ما له الصّدارة؛ وهو (أيّ) الاستفهاميّة؛ لأنّه لو أَعمل الفعل.. لَجَعَل ما بعد (أيّ) معمولًا لما قبله، فيخرج عن أن يكون له صدر الكلام، و(أيّ) من الأسماء اللّازمة للإضافة، فإذا أضيف إلى نكرة.. أضيف إلى الواحد والاثنَينِ والجماعة، وإن أضيف لمعرفةٍ.. أضيف إلى الاثنَينِ فصاعدًا.

وعن الزّمخشريّ: تجوز إضافته إلى الواحد المعرفة؛ كما نصّ عليه بعض شُرّاح «المفصّل»، ولكن عند الإضافة إلى الواحد، سواءٌ كان ذلك الواحد معرفةً أو نكرةً؛ لا يكون إلّا مؤوّلًا بمعنى الجمع، فعند الإضافة إلى المعرفة؛ معرفةٌ عند عامّة النّحاة، وإن كان نكرةً معنًى، خلافًا لصاحب التّخمير.. فإنّه عنده يكون نكرة، ولو بعد الإضافة إلى المعرفة، فـ(أيّ) في الموضعَينِ: مبتدأ على المذهبَينِ؛ إمّا بالتّعريف، أو التّخصيص إلى الحزبَيْن.

قوله: (سادّةٌ مسدّ مفعولَي نعلم) **فإن قلتَ**: قد صرّحوا بأنّ الجملة إنّما يكون لها محلّ من الإعراب؛ إذا وقعت موقع المفرد، ومعلومٌ أنّ المتعدّدَ غيرُ المفرد؟

(وَ) الثّاني: نحو: (﴿ فَلْيَنظُرْ أَيُّهَآ أَزْكَىٰ طَعَامًا ﴾ [الكهف: ١٩]) فـ«أيُّها»: مبتدأ، ومضاف إليهِ، و«أزْكىٰ»: خَبرُهُ، و«طَعَامًا»: تمْيِيزٌ، وجملةُ المبتدأ وخَبَرِه في موضِعِ نَصبٍ سادَّةٌ مَسَدَّ مَفْعولِ «يَنْظر» المُقَيَّدِ بِالجَارّ.

حاشية العطار

قلتُ: المراد بالمفرد هنا: مقابل الجملة، فيدخل المتعدّد تحت تعريف المفرد. انتهىٰ الكافيجي.

قوله: (﴿ أَيُّهَآ أَزْكَىٰ طَعَامًا ﴾) الضّمير في (أيّها) للمدينة علىٰ حذف مضافٍ؛ أي: لأهلها، ويقال: إنّها المسمّاة الآن: (طَرَسُوسْ) ـ بفتح الرّاء ـ وأزكىٰ: أي: أجلّ وأطيب، أو أكثر وأرخص. انتهىٰ المدابغي.

ومثل هذا المثال الّذي ذكره المصنّف قوله تعالىٰ: ﴿أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا۟ مَا بِصَاحِبِهِم مِّن جِنَّةٍ﴾ [الأعراف: ١٨٤] و﴿يَسْـَٔلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ ٱلدِّينِ﴾ [الذاريات: ١٢] لأنّه يقال: فكّرتُ فيه، وسألتُ عنه، وقد عُلِّقتا بالنّفي في الأوّل والاستفهام في الثّاني، وبقي ما وقعت نائبةً عن مفعولٍ صريحٍ غير مقيّدٍ بالجارّ، ومثالها: (عرفتُ مَن أبوك) فـ(مَنْ أبوك) واقعة موقع المفعول؛ إذ يقال: (عرفتُ زيدًا) وحينئذٍ فتتمّ الأقسام الثّلاثة؛ الّتي ذكرها في «المغني» وهي: وقوع الجملة موقع المفعول المقيّد بالجارّ، وموضع المفعول الصّريح، وموضع المفعولَينِ.

قوله: (والنّظر) أي: اصطلاحًا: هو الفكر.

قال الطّوسيّ في «شرح الإشارات»: الفكرُ قد يطلق علىٰ حركة النّفس بالقوّة الّتي في مقدّم البطن الأوسط من الدّماغ؛ المسمّىٰ بـ(الدّودة) أيَّ حركةٍ كانت؛ إذا كانت تلك الحركةُ في المعقولات، وأمّا إذا كانت في

المحسوسات.. فقد تسمّىٰ تخييلًا، وقد يطلق علىٰ معنًىٰ ثانٍ أخصّ من الأوّل، وهو حركةٌ من جملة الحركات المذكورة، فتوجّه النّفس بها من المطالب؛ متردّدَةً في المعاني الحاضرة عندها؛ طالبةً مبادئ تلك المطالب المؤدّية إليها إلىٰ أن تجدها، ثمّ ترجع منها نحو المطالب، وقد يطلق علىٰ معنًىٰ ثالث؛ هو جزءٌ من الثّاني، وهو الحركة الأولىٰ وحدها من غير أن يُجعل الرّجوع إلىٰ المطالب جزءًا منه، وإن كان الغرض منها هو الرّجوع إلىٰ المطالب، **والأوّل**: هو الفكر الّذي يُعدّ من خواصّ الإنسان، **والثّاني**: هو الفكر الّذي يُحتاج فيه إلىٰ علم المنطق، **والثّالث**: هو الفكر الّذي يُستعمل بإزائه الحَدْس. انتهىٰ.

فتفسير الشنواني حركة النّفس في المعقولات بقوله: (أي: انتقالها فيها انتقالًا تدريجيًّا قصديًّا) وبُني علىٰ ذلك: أنّه مستعملٌ هنا في بعض معناه، لقوله: (في حال المنظور فيه) أي: في طلب حال المنظور فيه المناسبِ للمطلوبِ من بين أحواله محلّ تأمّل؛ **لأنّ المراد بالفكر ههنا**: المعنىٰ الأوّل؛ لا المعنىٰ الثّاني؛ الّذي فُسّر هذا به، فبني عليه القول بالتّجريد، وحينئذٍ فلا تجريد في الفكر عن بعض معناه، **بل المراد به**: الحركة في أحوال المنظورِ فيه من غير تدريج؛ إذ هو المعنىٰ الأوّل.

*** فائدة:**

قال عبد الحكيم في «حواشي الخيالي»: إنّ تجريد اللّفظ عن بعض

قال المُصَنّف في «المغني»: لأنّه يُقَالُ: نظرْتُ فيه، ولكنّه هُنا عُلّقَ بالاسْتِفْهام عَن الوُصُول في اللَّفْظ إلى المفعول، وهو مِن حَيثُ المَعْنى طالب له عَلَى مَعْنى ذلِكَ الحَرْف.

وزَعَم ابْن عُصْفُور[1]: أنّه لا يُعَلَّق فِعلٌ غيرُ «عَلِم» و«ظَنَّ» حتَّى يَتضمَّن معناهما.

وعَلَى هذا: فتكونُ هذه الجُملَة سادَّةً مَسَدَّ مَفعولَيْن. انتهى.

والنظر: الفكر في حال المنظور فيه.

حاشية العطار

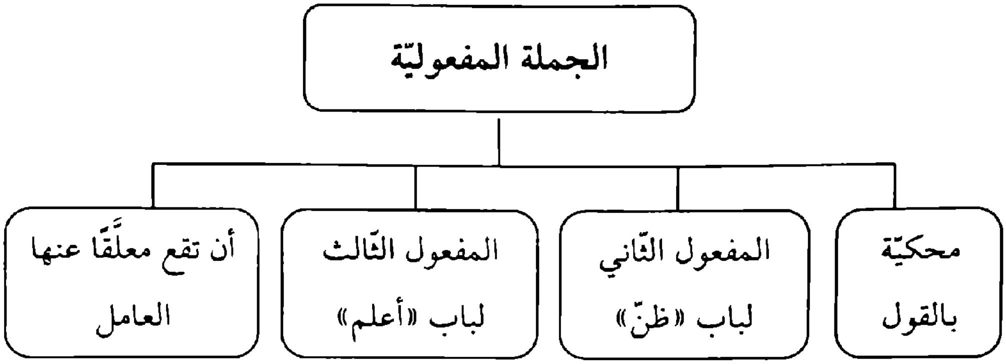
معناه؛ حقيقةٌ قاصرة.

وذكر الشنواني: أنّ النّظر إذا استعمل بـ(في).. يكون بمعنى الفكر، وبـ(إلى) بمعنى الرّؤية، وبـ(اللّام) بمعنى: الرّحمة، وبـ(على) بمعنى: الغضب، وبـ(بين) **بمعنى الحكَم**؛ كقولك: (نظرتُ بين القوم) أي: حكمتُ بينهم.

قوله: (وزعم ابن عصفور) هذا مقابل التّعميم المذكور في قوله: (سواءٌ كان العامل من باب عَلِم، أم من غيره) وأجاز يونُس: التّعليق في جميع الأفعال، ففي التّعليق ثلاثة مذاهب.

---

(١) **علي بن مؤمن بن محمد**، الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (٥٩٧ ـ ٦٦٩هـ = ١٢٠٠ ـ ١٢٧١م) حامل لواء العربية بالأندلس في عصره. وله: «المقرب» و«الممتع» في التصريف و«المفتاح». وُلِدَ بإشبيليّة، وتُوُفِّيَ بتونس. [الأعلام].



[الجملة الواقعة مضافًا إليها]

(وَالرّابِعَةُ) مِن الجُمَل الّتي لها محلّ من الإعراب:

١ ـ الجُملة (الْمُضَافُ إلَيْهَا، ومَحَلُّهَا الْجَرُّ) فِعْلِيَّةً كانتْ أو اسْمِيّةً. [٧]

حاشية العطار

قوله: (المضاف إليها) ضميره مرفوع المحلّ علىٰ أنّه نائب فاعلِ اسم المفعول الّذي هو (المضاف) وصاحب «الكشّاف» يُسمّيه فاعلًا و(أل) موصولة، فلذلك عاد عليها ضمير (إليها) فيكون التّقدير: (الّتي أُضيف إليها).

قوله: (ومحلّها الجر) في الرّوميّ: أنّ الانجرار بنفس المضاف عن سيبويه، وبـ(اللّام) عند الزّجّاج، وبـ(مِن) عند قومٍ، وبالإضافة عند بعض. انتهىٰ.

فيستفاد منه: أنّ الأقوال أربعة، **والمشهور:** أنّها ثلاثة، وأنّ الانجرار قيل: بالحرف الّتي عليه معنىٰ الإضافة، فتفطّن.

قوله: (فعليّةً كانت أو اسميّةً إلخ) إشارة لنكتة تعداد الأمثلة في كلام المصنّف.

فالأُولَىٰ: (نَحْو) قوله تعالىٰ: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة: ١١٩]) فجملة: «ينفع الصّادقين صدقهم» في محلّ جرّ

حاشية العطار

قال سيبويه: اسم الزّمان المبهم كائنًا ما كان؛ إن كان مستقبلًا.. فهو كـ(إذا) باختصاصه بالجمل الفعليّة، وإن كان ماضيًا.. فهو كـ(إذ) في الإضافة إلى الجملتين.

قال الشّمنّيّ: ورُدَّ عليه اختصاص المستقبل بالفعليّة بالآية؛ أي: ﴿يَوْمَ هُم بَٰرِزُونَ﴾ [غافر: ١٦] وبقول الشّاعر:

وكُنْ لي شفيعًا يوم لا ذو شَفَاعةٍ بمُغْنٍ فتيلًا عن سواد بن قارب

انتهىٰ كلامه.

وقد يقال: إنّ يوم القيامة لمَّا كان محقَّقَ الوقوع.. جُعِلَ كالماضي، فحمل علىٰ (إذ) لا علىٰ (إذا).

قوله: (﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾) قرأ نافعٌ ـ بالفتح ـ على البناء؛ لإضافته إلى الجملة، وقرأ الباقون ـ بالرّفع ـ على الإعراب، وعلىٰ كلٍّ فهو خبرُ اسم الإشارة المشار به للخبر المذكور قبل هذه الآية، وصَحَّت الإضافة مع كونها من خواصّ الاسم؛ إمّا لما قيل: إنّ هذا من خواصّ الظّروف، أو لتأويل الجملة بالمصدر المعرّف، وتعَرُّفهُ ـ هاهنا ـ بالإضافة؛ إذ المعنىٰ: (يَوْمُ نَفْعِ صِدْقِهِمْ)، وإنّما احْتِيج لوصف المصدر بكونه معرّفًا؛ لأنّه لو أُضِيف اليوم إليه منكّرًا.. لم يكن ذلك تأويلًا للجملة، بل للفعل مع أنّ الغرض تأويلها، فالفعل أُوِّل بالمصدر، والفاعل لمّا أُضِيفَ إليه كأنّه مؤوّل، وإنّما

بإضافة «يوم» إليها.

حاشية العطار

أُضِيف المصدر دون المفعول؛ لأنّ المفعول خارج عن الجملة؛ إذ هو فضلة.

وبهذا تعلم أنّ قول الشّارح: (فجملة ينفع...) تَسَمُّح؛ إذ الجملة: هي مجموع الفعل والفاعل، حمله علىٰ ذلك ظهور المراد، هذا خلاصة ما يقال هنا.

قوله: (بإضافة يومٍ إليها) وقيل: إنّ (يوم) مضافٌ إلىٰ الفعل فقط، وإن كان من حقّ الفعل أن لا يضاف إليه.. لكنّهم استحسنوا إضافة الزّمان إلىٰ الفعل؛ لأنّ الفعل يدلّ علىٰ الزّمان والحدث، فصار الزّمان بعض الفعل، وإضافة بعض الشّيء إلىٰ ذلك الشّيء جائزة، ولا يخفىٰ أنّه علىٰ هذا التّقرير؛ يُؤوّل الفعل بالمصدر أيضًا.

قال الرّوميّ: ولا يلزم من هذا كون (يوم) مبنيًّا علىٰ الفتح في محلّ رفع، أمّا علىٰ تقدير كونه مضافًا إلىٰ الجملة.. فلأنّ (يوم) اسمٌ مستحقّ للإعراب، والإضافة إلىٰ المبنيّ لا توجب البناء؛ لأنّ المضاف يكتسب من المضاف إليه التّعريف والتّخصيص، ويكتسب أيضًا البناء، والإعراب، والتّذكير، والتّأنيث لا علىٰ سبيل الوجوب، بل علىٰ سبيل الجواز، وأمّا علىٰ تقدير كونه مضافًا إلىٰ الفعل.. فلأنّ المضاف إلىٰ الفعل لا يكون مبنيًّا عند البصريّين؛ إذا كان الفعل معربًا. انتهىٰ.

وقوله: (إنّ الإضافة إلىٰ المبنيّ...) يقتضي أنّ الجملة توصف بالبناء، وفيه ما قد علمتَه سابقًا.

واعترض الدّمامينيّ: عدّ الجملة المضاف إليها ممّا له محلّ من الإعراب

(وَ) الثّانيةُ: (نَحْو) قوله تعالىٰ: (﴿يَوْمَ هُم بَـٰرِزُونَ﴾ [غافر: ١٦])
فجملة: «هم بارزون» مِنَ المبتدأ والخبر في مَحَلّ جَرّ بإضافة «يوم» إليها.

والدّليل علىٰ أَنَّ «يوم» فيهما مضافٌ: عَدَمُ تَنْوِينِهِ.

حاشية العطار

قائلًا: لا ينبغي أن تنتظم هذه في الجمل الّتي لها محلٌّ من الإعراب؛ ضرورة **أنّ المراد منها**: ما يكون جملةً حقيقةً، ولا يكون في معنىٰ المفرد، والمضاف إليه لا يكون جملةً حقيقةً؛ كيف وهو لا يكون إلّا اسمًا، أو ما في تأويل الاسم.

ورَدّه **الشّمنّيّ**: بأنّا لا نسلّم أنّ المراد من الجمل الّتي لها محلّ من الإعراب ما لا يكون في معنىٰ المفرد، بل المراد منها ما هو أعمّ من ذلك، وما ادّعاه من الضّرورة ليس بصحيح، **قلت**: الاعتراض أقوىٰ، **واعلم**: أنّ إضافة اسم الزّمان إلىٰ الجملة تفيد التّعريف، وفي «البسيط» لا تفيد؛ لأنّ الجملة نكرة. انتهىٰ.

والمراد: أنّها في حكم النكرة، لا أنّها نكرة حقيقة.

قوله: (عدم تنوينه) لا يقال: عدم تنوينه لا يدلّ علىٰ الإضافة؛ لجواز أن يكون للبناء.

فالجواب: أنّ هذا منعٌ لا يضرّ؛ لأنّه إنّما يبنىٰ إذا أُضِيف، أو يقال: إنّ المراد بعدم التّنوين: ما يشمل عدم البناء، فيكون صادقًا بهذا، وبالبناء، **غايته**: أنّه مجمل؛ لصدقه علىٰ الأمرين، لكن يلزم علىٰ هذا الجواب الثاني ـ وإن ذكره الشنواني ـ كون الدّليل أعمّ من المدّعىٰ، ومعلومٌ أنّ العامّ لا يستلزم خاصًّا بعينه؛ فلم يكن نصًّا في المدّعىٰ، ولعلّ هذا هو الحامل

٢ ـ (وَ) كذا (كُلُّ جُمْلَةٍ وقعتْ بَعْدَ «إذْ») الدّالّة علىٰ المَاضِي.

٣ ـ (أَوْ «إذَا»): الدّالَّة عَلَىٰ المُسْتَقبلِ.

حاشية العطار

للمدابغي علىٰ عدم ذكر الجواب الثّاني من الجوابين اللّذين ذكرهما الشنواني، بل ذكر أولهما تفطّن.

قوله: (وكذا كلّ جملة) كذا: خبر مقدّم مركّب من كاف التّشبيه، واسم الإشارة الرّاجع لقوله: (ومحلّها الجرّ) وكلّ جملة: مبتدأ مؤخّر، لكنّ الإخبار بعد ملاحظة القيد، أعني: قوله: (وقعت...) فالمعنىٰ: كلّ جملة مقيّدة بالوقوع بعد إذ... إلخ؛ حكمُها حكم المضاف إليها، فالتّشبيه من حيث الحكم، ويلزم منه تحقّق الإضافة؛ إذ حيث ثبت اللّازم ثبت الملزوم، وحينئذٍ فقوله: (فهي في موضعِ خفضٍ... إلخ) تصريحٌ بما عُلم التزامًا، وهي جملةٌ مركّبةٌ من مبتدأ وخبر وقعت جوابَ شرطٍ أفصحت عنه (الفاء)؛ **تقديره:** إذا علمت هذا فهي... إلخ.

قوله: (الدّالة علىٰ الماضي) خرج به: (إذ) التّعليلية؛ لأنّها حرفٌ علىٰ أحد القولين، وخرج: (إذا) الفجائيّة؛ لأنّها ليست مضافة، بل ظرفٌ عاملها الفعل الّذي يليها.

قوله: (الدّالة علىٰ المستقبل) والدّليل علىٰ أنّ الجملة الّتي بعدها مضافٌ إليها؛ أنّ (إذا) لا تضاف إلَّا إلىٰ جملةٍ فعليّة، نحو: (آتيكَ إذا طَلَعت الشّمس) أي: وقت طلوع الشّمس، فالجملة مخصّصةٌ لمعنىٰ (إذا) والجملة المخصّصة إمّا صفة، أو صلة، أو في تأويل المضاف إليه، وهذه الجملة لا تصلُح

٤ ـ (أَوْ «حَيْثُ»): الدّالّة علىٰ المَكان.

٥ ـ (أَوْ «لَمَّا» الْوُجُودِيّة): الدّالَّة عَلىٰ وُجودِ شيْءٍ لِوُجودِ غيْرِهِ (عِنْدَ مَنْ قَالَ بِاسْمِيَّتِهَا) ....

حاشية العطار

أن تكون صفةً، أو صلةً؛ لعدم الرّابط لها بالمخصّص، فتعيّن الثّالث.

قوله: (الدّالة علىٰ المكان) باتّفاق، وقال الأخفش: قد تستعمل للزّمان كقوله:

حيثُما تَسْتَقِمْ يُقدّر لكَ اللهُ ... نجاحًا في غابرِ الأزمَان

وظروف المكان لا تضاف إلىٰ الجملة إلَّا (حيث) في الأكثر، سواء كانت اسميّة، أو فعليّة؛ كما مثّل له الشّارح، وقد تضاف إلىٰ المفرد؛ كما في قوله:

أما ترىٰ حيث سُهيلٍ طالعًا

وعند إضافتها إلىٰ المفرد يُعربها بعض النّحاة؛ لزوال علّة البناء، وهي الإضافة إلىٰ الجملة، والأشهر بقاؤها علىٰ البناء؛ لشذوذ الإضافة إلىٰ المفرد.

قوله: (عند من قال باسميتها...) وأمّا كلام سيبويه.. فمحتمل، فإنه قال: لَمَّا: لوقوع الأمر لوقوع غيره، وإنّما تكون مثل (لَوْ)، فَفَهِمَ منه ابن خروف أنّها حرف، وحمل كلام سيبويه: علىٰ أنّها للشّرط في الماضي كـ(لَوْ) ولذا لا يقع بعدها إلَّا الفعل الماضي، إلَّا إنّ (لو) لانتفاء الثّاني لانتفاء الأوّل، و(لَمَّا) لثبوت الثّاني لثبوت الأوّل.

قال في «المطوّل»: وهذا الحمل توهّم، والوجه: أنّ (لَمَّا) ظرفٌ بمعنىٰ

(إذا) تُسْتَعْمَلُ اسْتِعْمَالَ الشّرط، يليه فعلٌ ماضٍ لفظًا أو معنًى. انتهىٰ.

قال عبد الحكيم: وجزاؤه فعلٌ ماضٍ غالبًا بدون (الفاء)، وبـ(الفاء) قليل، وقد يكون جملةً اسميّة بـ(إذا)، ومضارعًا مؤوّلًا بالماضي، وجميع الاستعمالات واقع فِي التَّنْزِيل. انتهىٰ.

وفي عبد الحكيم أيضًا: ما يؤيّد كلام ابن خروف، وعبارته: لو كان ظرفًا مضافًا إلى الجملة الّتي تليه.. كان عامله الجزاء، مع أنّه قد يكون مُصدَّرًا بـ(إذا) الفجائيّة، و(ما) النّافية نحو قوله تعالىٰ: ﴿فَلَمَّآ أَحَسُّواْ بَأْسَنَآ إِذَا هُم مِّنْهَا يَرْكُضُونَ﴾ [الأنبياء: ١٢] وقوله تعالىٰ: ﴿فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ ٱلْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ عَلَىٰ مَوْتِهِۦٓ﴾ [سبأ: ١٤] وما بعدهما لا يعمل فيما قبلهما، وأيضًا قد يقع الفصل بين (لَمَّا) وشرطه بكلمة (أن) نحو: ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ﴾ [يوسف: ٩٦] مع أنّه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه، وأيضًا لو كان ظرفًا.. لما صحّ قولنا: (لمّا أسلم دخل الجنّة) لعدم اتّحاد الزّمان، اللّهم؛ إلَّا أن يدّعي المبالغة. انتهىٰ.

وتقرير المبالغة: أنّه نزَّل استحقاقَ دخول الجنّة ـ بسبب الإسلام ـ بالدّخول، فكأنّه لمّا أسلم.. دخل مبالغةً في تحقّق ذلك، وترغيبًا في شأن الإسلام؛ لأنّ هذا موعودٌ به علىٰ لسان الشّارع، ووعد الكريم لا يتخلّف جعلنا الله من أهلها.

قال الفَنَاريّ: واعترض ابن خروف علىٰ مدّعي الاسميّة بجواز: (لمّا أكرمتني أمسِ أكرمتُك اليومَ) لأنّه إذا كان ظرفًا؛ كان عامله الجواب، والواقع

وهو أبُو بَكْر بن السّرّاج(١) ، وتَبعَه أبُو عَلِي الفَارِسِيّ(٢) ، وتبعهما أبو الفَتْح بْنُ جِنيّ(٣) ، وتبِعَهم جماعةٌ زعموا: أنَّها ظَرْفٌ بمعنى «حين».

حاشية العطار

في اليوم لا يكون واقعًا في أمس.

وأجيب: بأنّ المعنى: لمّا ثبت اليومَ إكرامُك لي أمسِ أكرمتُكَ، وهذا مثلُ قوله تعالى: ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ﴾ [المائدة: ١١٦] فإنّ الشّرط لا يكون إلَّا مستقبلًا، **ولكنّ المعنى**: إن يثبُت.. أنّي كنتُ قلتُه. انتهى.

وبما نقلناه عن سيبويه تعلم أنّ قول الكافيجي: أنّ (لَمَّا) عند سيبويه بمعنى (اللّام) جريٌ على ما فهمه ابن خروف من أنّها حرف، **ومعناه**: أنّها مفيدةٌ للتّعليل؛ كـ(اللّام)، **فَعَلَيْهِ**: (لما جئتني.. أكرمتُك) [أي:] أكرمتك لأجل المجيء، وليس المراد أنّ سيبويه صرّح بأنّها بمعنى (اللّام)؛ لأنّه قال: أي: كـ(لو) فتفطّن.

وقوله: (عند مَنْ قال باسميتها... إلخ) أي: أمّا من قال بحرفيّتها.. فلا يمكن عنده إضافتها.

---

(١) **محمد بن السّري بن سهل**، أبو بكر (ت: ٣١٦هـ = ٩٢٩م) أحد أئمة الأدب والعربية. من أهل بغداد. كان يلثغ بـ«الرّاء» فيجعلها «غينًا». مات شابًّا. وكان عارفًا بالموسيقيّ. وله: «الأصول» في النّحو، و«شرح كتاب سيبويه». [الأعلام، سير أعلام النّبلاء].

(٢) **الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار الفارسيّ الأصل**، أبو عليّ (٢٨٨ ـ ٣٧٧هـ = ٩٠٠ ـ ٩٨٧م) أحد الأئمة في علم العربيّة. وُلِدَ في فسا من أعمال فارس ودخل بغداد سنة ٣٠٧ هـ. كان متّهمًا بالاعتزال. وله: «تعاليق سيبويه»، و«العوامل» في النّحو. [الأعلام، سير أعلام النّبلاء].

(٣) **عثمان بن جني الموصليّ**، أبو الفتح (ت: ٣٩٢هـ = ١٠٠٢م) من أئمة الأدب والنّحو، وله شعر. وُلِدَ بالموصل، وكان أبوه مملوكًا روميًّا لسليمان بن فهد الأزديّ الموصليّ، وَله: «سرّ صناعَة الإِعْرَاب»، و«المبهج». وتُوُفِّيَ ببغداد، عن نحو ٦٥ عامًا. [تاريخ العلماء النحويّين، الأعلام].

وقال ابْنُ مَالِك: بِمعنَىٰ «إِذْ». وَاستحْسَنَه المُصنِّفُ في «المغني».

(أَوْ «بَيْنَمَا» أَوْ «بَيْنَا») بزيادة (الميم) في الأُولىٰ، وحذفِها في الثَّانية.

حاشية العطار

قوله: (بمعنىٰ: إذ) وذلك لاختصاصها بالماضي، وإضافتها إلىٰ الجملة.

قوله: (واستحسنه المصنِّف) **وجه الاستحسان:** أنّ (لَمَّا) مختصّةٌ بالماضي، و(حينَ) تدلُّ علىٰ مطلق الزّمان، فهي أعمّ، وتفسير الشّيء بأعمّ منه غير مناسب، وأيضًا فإنّ (لَمَّا) ملازمةٌ للإضافة إلىٰ الجملة؛ كـ(إذ) و(حين) تضاف إلىٰ المفرد. انتهىٰ من الزّرقانيّ.

قوله: (أو بينما) هو في الأصل مصدرٌ بمعنىٰ الفراق، وهو لازمٌ للإضافة إلىٰ المفرد، فلما قُصدت إضافته إلىٰ الجملة، والإضافةُ إليها، كَلَا إضافة.. زيدت (ما) الكافّة؛ لتكفّها عن اقتضاء المضاف إليه؛ كما أنّ (ألف) (بينا) زائدة، وجُعل من الظّروف الزّمانيّة عند إضافته إلىٰ الجملة، وإن كان قبل ذلك.. يستعمل في الزّمان والمكان؛ لأنّ ظرف المكان لا يضاف للجملة إلّا (حيث) انتهىٰ الكافيجي.

وظاهر كلامه: أنّ الجملة الّتي تلي (بينما) في محلّ جرٍّ للإضافة، والّذي في «الشنواني»، **والصّحيح:** أنّ (ما) كافّةٌ لـ(بين) عن الإضافة، فلا محلّ للجملة بعدها من الإعراب، وسيصرّح به الشّارح.

قوله: (بزيادة الميم...) ليس غرض الشّارح هاهنا الحكم بأنّ أصل (بينما): (بينا) فزيدت (الميم)، وأنّ أصل (بينا): (بينما) فَحُذِفت (الميم) حتى يتنافى كلامه هنا، وفيما سيأتي في قوله: (وأصل بينا بينما... إلخ) كما تُوهم.

(فَهِيَ) أي: الجُملَةُ الوَاقِعَة بَعْدَ هذهِ المَذْكُورات (فِي مَوْضِعِ خَفْضٍ، بِإِضَافَتِهِنَّ) أي: إضَافةِ هذه المذكورات (إِلَيْهَا).

حاشية العطار

ومنشأ هذا التّوهّم: فهمُ أنّ المراد بقول الشّارح: (بزيادة الميم... إلخ) الحكمُ بأنّ أصل (بينما): (بينا)... إلخ، على أنّه لو سُلّم التّنافي بناءً على هذا التّوهّم.. لكان في كلامه هنا، لا بينه وبين ما يأتي؛ إذ ما يأتي، وهو قوله: (وإنّ أصل... إلخ) هو الشّق الثّاني في كلامه هنا؛ كما لا يخفى، ويؤيّد ما قلنا قول الشّارح فيما يأتي: (والصّحيح: أنّ (مَا) كافّة) لكن يردُ على الشّارح اعتراضٌ بمخالفته كلام الرّضيّ، وهو أنّ قوله فيما يأتي: (وأصل بينا بينما) يفيد أنّ (بينما) أصلُ (بينا) والمأخوذ من الرّضيّ أنّهما أصلان، **وعبارته**: وزادوا عليه (ما) الكافّة؛ لأنّها الّتي تكفّ المقتضي عن المقتضى، وأشبعوا الفتحة فتولّدت (الألف)؛ لتكون دليل عدم اقتضائه للمضاف إليه؛ كأنّه وقف عليه، و(الألف) قد يؤتى بها للوقف؛ كما في ﴿ٱلظُّنُونَا۠﴾ [الأحزاب: ١٠]. انتهى.

ومنشأ هذا الاعتراض: هو قوله: (أصل بينا بينما)؛ فلو حذفه وقال: فزيدت (ما) و(الألف) الكافّتَيْن.. لَسَلِمَ من هذه الركّة، وكان كلامُه موافقًا للرّضيّ، ولا يذهب عليك أنّ كون كلٍّ من (بينا) و(بينما) أصلًا على ما هو **مذهب الرّضيّ** لا ينافي فرعيّتهما عن (بين) كما نقلناه سابقًا عن الكافيجي، فالأصالة إضافيّة لا حقيقيّة؛ أي: ليس أحدهما فرعًا عن الآخر؛ كما تفيده عبارة الشّارح، وبهذا التّقرير يندفع ما في هذا المقام من الكلام.

قوله: (بإضافتهنّ) (الباء): سببيّة فلا يكون الجرّ بنفس الإضافة؛ إذ لا يلزم من كونها سببًا أن تكون عاملًا، أو (الباء): للآلة، والمصدر بمعنى اسم

المفعول، والإضافة بيانيّة، **والمعنىٰ**: بمضافٍ هو هي؛ أي: المذكورات سابقًا، **أعني**: (إذ) وما عُطف عليها، وإنّما أوّلنا بالوجهين؛ خروجًا عن القول بأنّ الجارّ الإضافة؛ لضعفه، ولأنّ مختار المصنّف؛ كابن مالك أنّ العامل هو المضاف، فيُخَرَّجُ كلامُه هنا عليه، وذهب البعض: إلىٰ أنّ العامل الحرف المقدّر، واختاره ابن الحاجب.

ثم اعلم: أنّه ليس في كلام المصنّف حَصْرٌ حتىٰ يُعترضَ عليه؛ بأن الجملة تضاف لغير ما ذُكر، فمنها: لفظ (آية) بمعنىٰ علامة، فإنّها تضاف جوازًا إلىٰ الجملة الفعليّة المتصرّف فعلُها مثبتًا كان أو منفيًا بـ(ما) كقول الشّاعر:

بـآيـةِ تُقْـدِمُونَ الخيـلَ شـعثًـا ... كـأنّ علـىٰ سـنـابِكِهَـا مُـدَامًـا

وقوله:

بـآيـةِ مـا كـانـوا ضِـعـافًـا ولا عُـزلًا

هذا قول صاحب الكتاب، **وقيل**: إضافتها إلىٰ المفرد نحو قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ءَايَةَ مُلْكِهِۦٓ أَن يَأْتِيَكُمُ ٱلتَّابُوتُ﴾ [البقرة: ٢٤٨].

و(ذو) في قولهم: (اذهب بذي تسلم) فالباء: ظرفيّة، و(ذي) صفةٌ لزمنٍ محذوف، **وقيل**: هي بمعنىٰ صاحب، فالموصوف نكرة؛ أي: اذهب بوقتِ صاحبِ سلامةٍ؛ أي: في وقتٍ هو مظنّةُ سلامةٍ، **وقيل**: بمعنىٰ (الّذي)

مِثالُ «إذْ» قَولُه تعالىٰ: ﴿وَٱذۡكُرُوٓاْ إِذۡ أَنتُمۡ قَلِيلٞ﴾ [الأنفال: ٢٦] و﴿إِذۡ كُنتُمۡ قَلِيلٗا﴾ [الأعراف: ٨٦] فتضِاف للجُملتَيْن، كَمَا مَثَّلْنا.

ومِثَال «إذَا» ـ وتَختَصُّ بالفِعْليّة

حاشية العطار

فالموصوف معرفة، والجملة صلةٌ لا محلّ لها، والأصل: اذهب في الوقت الّذي تسلم فيه.

و(لَدُنْ وَرَيْثَ) فإنّهما يضافان جوازًا إلىٰ الجملة الفعليّة الّتي فعلُها متصرّف، ويشترط كونه مثبتًا؛ فـ(لدُن) اسمٌ لمبدأ الغاية؛ زمانيّةً كانت أو مكانيّة، ومن شواهدها قوله:

لزمنا لدُن سالمتمونا وِفاقَكُم فلا يَكُ منكمُ للخلافِ جنُوحُ

وأمّا (ريثَ) فهو مصدرُ (رَاثَ) إذا أبطأ، وعوملت معاملة أسماء الزّمان في الإضافة إلىٰ الجملة؛ كما عوملت المصادر معاملةَ أسماءِ الزّمان في التّوقيت؛ كقولك: (جئتك صلاة العصر).

وقوله:

خَليليَّ رفقًا ريثَ أقضِي لُبانةً من العَرَصَاتِ الْمُذْكِراتِ عهودا

وغير ذلك، وإنّما أهملها المصنّف؛ لنُدرتها.

قوله: (فتضاف للجملتين) أي: الاسميّة، والفعليّة الّتي فعلها ماضٍ لفظًا ومعنًىٰ؛ كما مثّل، أو معنًىٰ لا لفظًا، نحو: ﴿وَإِذۡ يَرۡفَعُ إِبۡرَٰهِـۧمُ ٱلۡقَوَاعِدَ﴾ [البقرة: ١٢٧].

قوله: (وتختصّ بالفعليّة) أي: الّتي فعلها ماضٍ كثيرًا، أو مضارعٌ قليلًا،

عَلىَ الأَصَحِّ ـ قولُهُ تَعالىٰ: ﴿ إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ ﴾ [النصر: ١].

وَمثال «حَيْثُ»: جَلسْتُ حَيْثُ جَلَسَ زيْدٌ، أَوَ حَيْثُ زيدٌ جالِسٌ، فتُضافُ للجُمْلتَيْن، كمَا مَثَّلْنا. وإضَافتُها إلىَ الفِعْليّة أكْثَرُ.

وَمِثال «لَمَّا» قولُكَ: لَمَّا جاءَ زيْدٌ جاءَ عَمْرُو، وتَخْتَصّ بالفِعل الماضي.

ومِثال «بَيْنَمَا» أو «بَيْنَا» قولكَ: بَيْنما أو بَيْنا زيْدٌ قائِمٌ، أوْ يَقومُ زَيْد.

حاشية العطار

وقد اجتمعا في قوله:

والنّفس راغبةٌ إذا رغّبتَها ... وإذا تُرد إلىٰ قليلٍ تقنَعُ

ثمّ لا فرق في الفعل بين الملفوظ به؛ كما مُثّل والمقدّر، نحو: ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ ﴾ [الانشقاق: ١] فهو من باب الاشتغال.

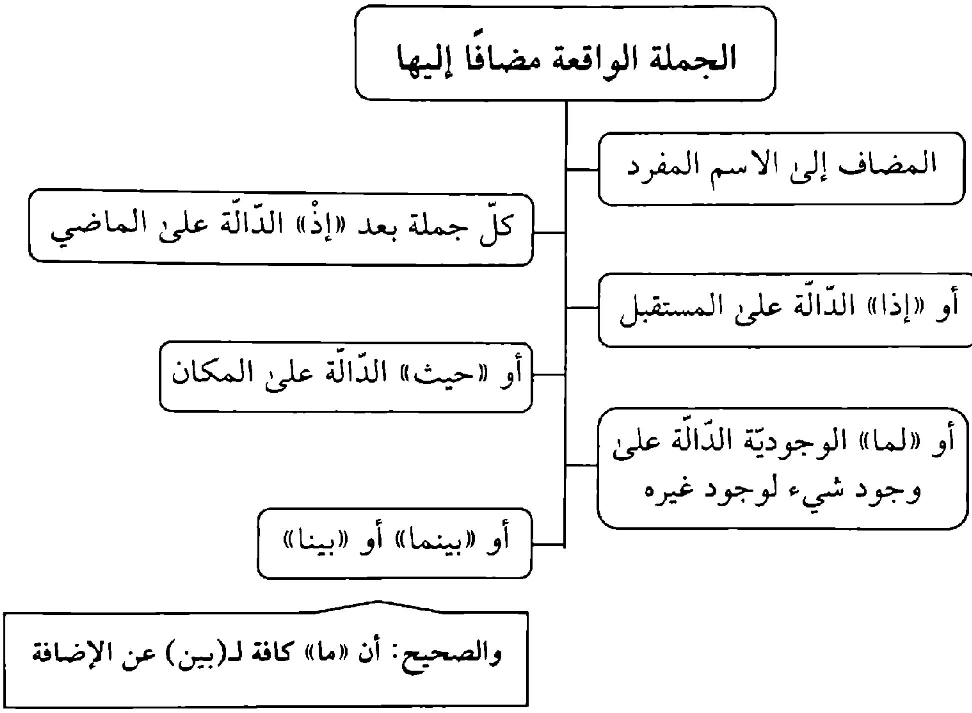
قوله: (على الأصحّ) **مقابله:** ما ذهب إليه الأخفش، فإنّه جوّز في نحو: ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ ﴾ أن يرتفع الاسم بالابتداء.

قوله: (أكثر) ولذلك ترجّح النّصب في نحو: (جلستُ حيثُ زيدًا أراه).

قوله: (بينما أو بينا) (أو) في كلام الشّارح؛ للتّنويع في التّعبير، **فالمعنىٰ:** أنّ كلّ واحدةٍ من هاتينِ الكلمتَينِ صَالِحَةٌ لأن تقع بعدها الجملة الاسميّة والفعليّة، ففيه اختصارٌ في التّعبير، وبهذا اندفع ما قاله الزرقاني: إنّما أُتيَ بالهمزة؛ لقصد حكاية كلام المصنّف. انتهىٰ.

قوله: (أو يقومُ زيدٌ) مثّل بمثالينِ؛ للإشارة إلىٰ أنّهما يضافان

والصَّحيح: أنَّ «مَا» كافَّةٌ لِـ«بَيْنَ» عَن الإضافَة، فَلا مَحَلَّ لِلْجملَةِ بعْدَها مِن الإعْرابِ. وأصْلُ «بَيْنَا»: «بَيْنمَا»، فَحُذِفَت الميمُ.



حاشية العطار

للجملتينِ، ويحتاجانِ إلى جوابٍ؛ لما فيهما من معنى الشّرط، **والأفصح**: اقترانه بـ(إذا) أو بـ(إذ) الفجائيّتين، نحو: (بينما نحنُ جلوسٌ إذ وقع كذا)، وتجرّده عنهما خلاف الأفصح، هذا عند الأصمعيّ، وعكس غيره، والعامل فيهما محذوفٌ يدلّ عليه الكلام، **وقيل**: هما مبتدآن، والخبر (إذ) أو (إذا)، **فمعنى**: (بينما أنا قائمٌ إذ جاء عمروٌ) وقت أنا قائمٌ وقت مجيء عمروٍ، **وقيل**: الجواب إذا لم يقترن بحرف المفاجأة.

[الجملة الواقعة جوابًا لشرط جازم]

(وَ) الجُمْلَة (الخامسة الوَاقِعَةُ جَوَابًا لِشَرْطٍ جَازِمٍ) وهو: «إنْ» الشَّرطيَّة وأخواتها (وَمَحَلُّهَا الجَزْمُ، إذَا كَانَتِ) الجُمْلَةُ الجوابيّة

حاشية العطار

قوله: (الواقعة جوابًا لشرط) **الشّرط لغةً:** العلامة، فَسُمِّيَ به فعل الشّرط؛ لكونه علامة دالّة علىٰ تحقّق مضمون جوابه عند تحقّقه.

ثمّ في الرّوميّ: **مذهب الأخفش:** أنّ الجزم بفعل الشّرط، واختاره صاحب «التّسهيل» فيحمل الشّرط هنا علىٰ فعله لا أداته، فوصفه بجازمٍ، وبكون الجواب له سديد، فسقط ما أطالوا به، **لكنّ مذهب المحقّقين:** أنّ الجازم الأداة، **وقيل:** هي وفعل الشّرط معًا، ونُسِبَ إلىٰ سيبويه والخليل، **قيل:** وهو **مذهب الكوفيّين**.

أمّا فعل الشّرط.. فمجزومٌ بالأداة، وشذّ المازنيّ، فعنه **في قولٍ:** إنّه مبنيٌّ هو والجزاء، وفي آخر: إنّه معرب، والجزاء مبنيّ.

وحَمَل الكافيجي الشّرط في كلام المصنّف علىٰ الأداة؛ حيث قال: (أي: جوابًا لكلمة الشّرط) وينافيه ما في «الشنواني»: أنّ الجملة ليست جوابًا للأداة، وإنّما هي جوابٌ لفعل الشّرط، **فيجاب عنه:** بالتجوّز الّذي ذكره، وكلّ هذا بقطع النّظر عن قول الشّارح الآتي، وتقييد الشّرط بالجازم... إلخ؛ حيث مثّل له بالأداة، وإلّا فلا يتمّ ما هنا، وكذا ما في «الشنواني» من البحث المردّد فيه إلّا بعد تكلّفٍ في عبارة الشّارح الآتية، فتدبّر.

قوله: (ومحلّها الجزم) إنّما كان الجزم في محلّها؛ لأنّ الجملة الجزائيّة

لم تصدّر بمفردٍ يقبلُ الجزم لفظًا ؛ كما في قولك : (إن تقُم . . أقُمْ) أو تقديرًا ؛ كما في (إنْ جئتني . . أكرمتُكَ) .

ثمّ في بعض الشّرّاح : أنّ المحكوم عليه بالمحلّ ؛ هو ما دخلت عليه (الفاء) و(إذا) .

وينافيه ما في المدابغي : **أنّ المراد بالجملة** : ما يشملهما ، فلهما دخلٌ في المحلّ ، وانظر ما النّكتة في عدم دخول المفعول في الجملة الّتي محلّها الخفض سابقًا في ﴿يَوْمُ يَنفَعُ﴾ [المائدة: ١١٩] حيث حملوا كلام الشّارح على المسامحة هناك ؛ مع أنّ المفعول في اقتضاء الجملة له أشدّ ؛ **إذ قيل** : إنّ فضلات الجملة منها ، وأيضًا مفهوم الفعل المتعدّي يتوقّف على تعقّل مفعول (ما) الّذي من أفراده المفعول المذكور في الكلام ، فما بالهم أخرجوا المفعول عن الجملة سابقًا ، وأدخلوا هنا ما هو خارجٌ عن الجملة ، بل أتي به للرّبط ، لا بدّ من نكتة ؟

وقد يجاب : بأنّ المفعول لمّا كان صالحًا للسّقوط . . لم يُعتدَّ به ؛ فأُخرج عن الجملة ، وجُعِل المحلّ لها دونه ، بخلاف ما هنا ؛ فإنّ كُلًّا من (الفاء) و(إذا) مهيّأ لجعل الجملة ذات محلّ ؛ إذ لولاهما لانتفى المحلّ ، فلهما بالجملة عند الحكم عليها : بأنّها في محلّ جزم أشدّ ارتباط ؛ إذ المحلّ إنّما تحقّق بعد وجود أحدهما ، فلذلك دخلا في المحلّ ، ويبحث فيه : بأنّه جاز أن يكون كلٌّ منهما مُعِدًّا ، والْمُعِدُّ لا يجامع المطلوب ؛ فـ(الفاء) صيّرت الجملةَ ذات محلّ ، فلمّا حصل المحلّ لم يحصل للفاء ، **ونظيره** : العلميّة في المفرد إذا جُمع ؛ فإنّها عند الجمع تزول ، مع أنّه لولاها لم يحصل إذ شرط الجمع العلميّة .

(مَقْرُونَةً بـ«الفَاءِ») سَوَاءٌ أكانَت الجملة: اسميَّةً أمْ فِعليَّة، خَبَرِيَّةً أمْ

حاشية العطار

قوله: (بـ«الفاء») وهي الأصل في الرّبط، وأمّا (إذا) فهي نائبةٌ مناب (الفاء)، كذا في بعض الشّرّاح، وصرّح به الكافيجي أيضًا.

وقال في «الخلاصة»:

وتَخْلُفُ الفاءَ (إذا) المفاجأة

وحينئذ فينبغي أن تكون (أو) للانفصال الحقيقيّ لا مانعةَ خلوّ؛ لأنّ مانعة الخلوّ تُجَوِّز الجمع؛ فيلزم عليه الجمع بين النّائب والمنوب عنه، وإنّما نابت (إذا) عن (الفاء)؛ لأنّ معناهما متقارب؛ لأنّ الفجأة البغتة، والتّعقيب بمعناها.

قال أبو حيّان: النّصوص متظافرة على الرّبط بـ(إذا) في الجمل الاسميّة مطلقًا مع أدوات الشّرط، ولذا جاء جواب (إنْ) بـ(إذا) الفجائيّة، وذهب محمّد بن مسعود: إلى أنّه لا يربط بـ(إذا) وأنّ ما ورد من ذلك إنّما هو على حذف (الفاء).

وفي «شرح الرّوميّ»: أنّ (الفاء) تدخل على (إذا) الدّاخلة على الجواب، فتكون للتّأكيد، فعلى هذا يصحّ جعل (أو) مانعة خلوّ؛ كما قاله الكافيجي، ولا ينافي ما قلنا؛ لأنّه مبنيّ على جعل (إذا) نائبةً عن (الفاء)، فإذا لُوحِظَت بعنوان النّيابة.. لم يصحّ الجمع، وإن لُوحِظَت بعنوان التّأكيد.. صحّ، فهما تقريران.

قال الشّمنّيّ: وإنّما قُرن الجزاء بـ(الفاء)؛ لعدم تأتّي الجزم المؤذن

إنْشَائِيَّةً.

(أَوْ) كانتْ مقرونَةً (بـ«إذَا» الفُجَائِيَّةِ) وَلَا تكونُ إلا اسميَّةً، والأداة «إنْ» خَاصّةً.

(فَالأُولَىٰ): المَقْرونة بـ«الفاء» (نَحْو) قوله تعالىٰ: (﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ وَيَذَرُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٨٦]) فجُمْلَةُ: «لا هادي له» مِنْ «لا» واسْمِهَا وخَبَرِها في محلّ جزْمٍ؛ لوقوعِها جوابًا لِشرطٍ جازمٍ، وَهُو: «مَنْ».

حاشية العطار

بالجزائيّة؛ فدخلت (الفاء) إشعارًا بها؛ لأنّ (الفاء) تأتي لإتباع الشّيء بالشّيء، فلمّا أُتي بـ(الفاء) بعد الشّرط.. عُلِم أنّه جوابٌ، لا كلامٌ منقطعٌ عمّا قبله، فإذن؛ لا يقع بعد (الفاء) فعلٌ يمكن جزمه؛ إلَّا علىٰ إضمار شيءٍ مانعٍ من الجزم، نحو قوله تعالىٰ: ﴿فَمَن يُؤْمِنۢ بِرَبِّهِۦ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا﴾ [الجن: ١٣] فيكون الجواب جملة اسميّة مانعة من الجزم. انتهىٰ.

وبه يُعلم ما في المدابغي: من جعل (الفاء) هنا جائزة الدّخول؛ أي: علىٰ هذا التّقدير واجبة؛ لأنّ الواقع بعدها جملة اسميّة؛ كما علمت.

قوله: (والأداة إنِ...) الواو للحال، فموضع الجملة نصبٌ علىٰ الحال من خبر تكون، **والمعنىٰ**: ولا تكون الجملة المقترنة بـ(إذا) الفجائيّة إلَّا اسميّةً في حال كون الأداة (إنْ) ومعلومٌ أنّ الحال للتّقييد؛ فيستفاد من ذلك: اشتراط شرطَينِ؛ كما لا يخفىٰ هذا.

وفي «شرح الرّوميّ»: عن بعض شرّاح «الكافية»: أنّ (إذا) تقع مع الفعليّة، فما ذكره الشّارح علىٰ هذا أغلبيّ.

(وَلِهَذَا) أي: ولأجْلِ أنَّها في مَحلّ جَزْم (قُرِئَ بِجَزْمِ «يذَرْهُمْ») ـ بـ«اليَاءِ» ـ (عَطْفًا عَلَىٰ مَحَلّ الجُمْلَةِ) فـ«يَذَرْهُمْ» مجزوم، في قِراءَةِ

حاشية العطار

قوله: (ولهذا) علّة مقدّمة علىٰ معلولها؛ كما هو الأصل، أو لإفادة الحصر، وهو (قرئ).

وحاصله: الاستدلال علىٰ أنّ محلّ الجملة جَزْمٌ بقولنا: لو لم تكن جملة ﴿فَلَا هَادِىَ لَهُۥ﴾ [الأعراف: ١٨٦] في محلّ جزمٍ.. لَمَا جُزِمَ المعطوف علىٰ محلّها، لكنّه جزم المعطوف علىٰ محلّها؛ كما في قوله تعالىٰ: ﴿وَيَذَرُهُمْ﴾ فهي في محلّ جزمٍ، لكنّ هذا الدّليل إنّما يتمّ علىٰ رأي من ذهب إلىٰ جزمِ ﴿وَيَذَرُهُمْ﴾ وأمّا من ذهب إلىٰ سكونه؛ لتوالي الحركات فلا؛ كما نقل ذلك الرّوميّ.

ثمّ التّعليل للجزم ملاحظٌ معه العطف، وهو خفيّ، فلا يلزم علىٰ هذا تعليل الجليّ؛ الّذي هو الجزم بالخفيّ، ومعلومٌ أنّ المحلّ للجملة المعطوف عليها بتمامها؛ لأنّها النّائبةُ منابَ المفرد، فلا يرد أن يقال: يجوز أن يكون معطوفًا علىٰ محلّ جزء الجملة.

قوله: (بجزم ﴿وَيَذَرُهُمْ﴾) كأنّه قيل: من يضلل الله لا يهدِهِ أحدٌ ويَذَرْهُمْ. انتهىٰ، المدابغي.

قوله: (علىٰ محلّ الجملة) أقحم لفظ المحل؛ إشارةً إلىٰ أنّ العطف علىٰ الجملة ملاحظٌ معه المحلّ، حتّىٰ يثبت للمعطوف حكم المحلّ، فزاده المصنّف؛ للإشارة إلىٰ هذا مع الاتّكال علىٰ أنّ المحلّ لا يتوهّم العطف عليه،

حَمْزَةَ[١] والكِسَائِيّ[٢]، معطوف عَلَىٰ محلّ جُملة «فلا هاديَ له».

(وَالثَّانِيَةُ): المقرونةُ بـ«إذَا» الفجائيّة (نَحْو) قَولهِ تعالَىٰ: (﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٦]) فَجملة: «هم يقنطون»

حاشية العطار

بل على ذي المحلّ، فكأنّه قال: علىٰ الجملة ذات المحلّ، والشّارح تبع المصنّف، فسقط ما قيل: الأولىٰ حذف المحلّ هنا، وفي كلام الشّارح؛ إذ العطف إنّما هو للجملة.

قوله: (معطوفٌ علىٰ محل جملة...) فهو من عطف المفرد علىٰ الجملة، وعطف اللّفظيّ علىٰ المحليّ سليم، هكذا في بعض الشّراح.

وفي «الشنواني»: أنّ عطف المفرد علىٰ الجملة ممنوع، اللّهم؛ إلَّا أن يقال: الجملة المعطوف عليها لها محلٌّ باعتبار وقوعها وقوع فعلٍ مفردٍ مجزومٍ، فكأنّ العطف في الحقيقة علىٰ ذلك المفرد، فيكون من عطف المفرد علىٰ المفرد في الحقيقة، ثمّ القراءة بـ(الياء)؛ لموافقته قوله تعالىٰ: ﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ﴾ وبـ(النّون)، فعلىٰ إخبار الله عن نفسه بقوله: ﴿وَيَذَرُهُمْ﴾ بلفظ الجمع لعظمته تعالىٰ.

---

(١) حمزة بن حبيب بن عُمَارَةَ التّيميّ، أبو عُمارة الزّيّات (٨٠ ـ ١٥٦هـ = ٧٠٠ ـ ٧٧٣م) كان من موالي التّيم، فنُسِبَ إليهم. أحد القراء، وَكَانَ إمامًا قيّمًا لكتاب الله، قَانِتًا للهِ، ثَخِينَ الورع، عالِمًا بالحديث وَالفرائض، أَصْلُهُ فارسيّ. انعقد الإجماع علىٰ تلقي قراءته بالقبول. [سير أعلام النبلاء، الأعلام].

(٢) عليّ بن حمزة بن عبد الله الأسديّ مولاهم، أبو الحسن الكوفِيّ، الملقّب: بالكسائيّ؛ لِكِسَاءٍ أَحرم فيه (ت: ١٨٩هـ = ٨٠٥م) إمام في اللّغة، والنّحو، والقراءة. وله: «معاني القرآن»، و«المصادر»، و«الحروف». فَمَاتَ بِالرَّيِّ عَنْ ٧٠ سَنَةً. [سير أعلام النبلاء، الأعلام].

في مَحَلّ جزْمٍ؛ لِوقوعِها جوابًا لِشَرْطٍ جازِمٍ، وهو: «إنْ». والفَجْأَة: البَغْتَهُ.

وتَقْيِيدُ الشّرط بالجازِم: احترازٌ عن الشّرط غير الجازم كـ«إذَا» و«لَوْ» و«لَوْلَا».

[جزم الفعل]

(فَأَمَّا) إذَا كانتْ جمْلةُ الجَوابِ فِعْلُها ماضٍ خالٍ عَن «الفَاءِ»، (نَحْو: إنْ قَامَ زَيْدٌ قَامَ عَمْرٌو، فَمَحَلُّ الجَزْمِ) في الجَواب (مَحْكُومٌ بِهِ لِلْفِعْلِ وَحْدَهُ) وهو: «قَامَ» (لَا لِلْجُمْلَةِ بِأَسْرِهَا) وهو: «قَامَ» وفاعِلُهُ.

حاشية العطار

قوله: (والفجاءة: البغتة) يقال: فَاجَأَهُ الأمرُ مفاجأةً وفِجَاءً ـ بالكسر ـ وكذلك: فَجِئَهُ الأمرُ ـ بكسر العين ـ وفَجَأَهُ الأمرُ ـ بفتح الفاء والعين ـ فُجَاءً ـ بضمّ الفاء والمد ـ أفاده الرّوميّ.

والبغْتةُ: المجيء من غير توقّع.

قوله: (فأمّا إذا كانت...) جوابُ سؤالٍ نشأ من قوله سابقًا: (ومحلّها الجزم؛ إذا كانت مقرونةً... إلخ) وتقرير السّؤال: ما محلّ الجملة إذا لم تقترن بواحدٍ منهما؟

فأجاب: بأنّه لا محلّ لها، وإنّما المحلّ للفعل وحده، فهذا في الحقيقة محترزُ قوله: (إذا كانت مقرونة بالفاء).

قوله: (خالٍ عن «الفاء») ومثلها (إذا) الفجائيّة، واقتصر عليها؛ لأنّها الأصل.

(وَكَذَا) أي: وكالقوْل في فِعْل الجَواب: (القوْلُ فِي فِعْلِ الشَّرْط)،

حاشية العطار

قوله: (وكذا القول) كذا: خبر مقدّم، والقول: مبتدأ مؤخّر؛ أي: والحكم على فعل الشّرط؛ كالحكم على الجواب الّذي لم يقترن، فالتّشبيه بينهما منعقدٌ بعد تقييدِ المشبّهِ بهِ؛ وهو جملة الجواب بعدم الاقتران لا مطلقًا؛ كما لا يخفى، وهذا استطراد للتّكلّم على فعل الشّرط، **وحاصله**: أنّ جملة الشّرط لا محلّ لها من الإعراب، بل المحلّ للفعل؛ هذا إذا كان الشّرط جازمًا، فإنْ كان غيرَ جازمٍ، كـ(إذْ) أو (إذا) أو (بينما) أو (بينا) أو (حيث) أو (لمّا) كما تقدّم؛ فمحلّ الجملة جرّ.

قال الكافيجي: فما السرّ في الحكم؛ بأنّ المحلّ يكون لمجموع جملة الشّرط في تلك الكلمات؛ أي: إذا... إلخ، ولا يكون لمجموع جملة الشّرط الجازم؟

قلت: إنّ الأصل في الشّرط هو الإبهام، وتلك الكلمات فيها نوعُ تعيين، فاقتضت مضمون الجملة، فحُكِمَ بأنّ المحلّ لمجموع الجملة، وأمّا حرفُ الشّرط الجازم. ففيه إبهامٌ تامٌّ؛ فاقتضى قطع النّظر عن اعتبار تحقّق الفاعل.

فإن قلت: كلّ فعلٍ لا بدَّ لهُ من فاعلٍ؛ فكيف يجوزُ قطع النّظر عن اعتباره؟

قلت: المقتضي لتحقّق الفاعل؛ تحقُّق الفعل لا تعقُّلُه[١].

فإن قلت: هب أنّ الأمر كذلك، لكنّ تعقّل الفعل يقتضي تعقّل الفاعل

[١] وفي بعض النسخ: لا تعلقه.

أي: أَنَّ الجزْمَ محكومٌ بهِ لِلفِعْل وحْدَه، لَا لِلجُملة بأسْرها؛ لأنَّ أداةَ الشَّرْط إنّما تَعْمل في شَيئيْن: لَفْظًا أوْ مَحَلًّا، فَلَمَّا عَمِلتْ في مَحلّ الفِعليْن لمْ يَبْق لها تَسلُّطٌ علَىٰ محلّ الجُمْلة بِأسْرِها.

حاشية العطار

قطعًا، فلا أقلّ من أن يجوز أن يكون المحلّ لمجموع جملة الشّرط الجازم؟

قلت: منشأُ الحكم بأنّ المحلّ للمجموع لا للجزء؛ هو تعقّل مضمون الجملة المعتبرة في تعقّل معاني تلك الكلمات من حيث التّحقّق، **ومعلومٌ**: أنّ تعقّل فعل الشّرط الجازم ليس من تلك الحيثيّة؛ لأنّه مشكوكٌ في تحقّقهِ، فبقي علىٰ إبهامه الأصليّ، ولا يذهب عليك أنّ عمل فعل الشّرط في فاعله، يكفيه نوعُ احتياجه إليه من جهة التعقّل. انتهىٰ.

قوله: (إنّما تعمل في شيئين) أي: فعلَينِ أصالةً لفظًا، نحو: (إنْ يضرِبْ.. أضربْ) أو محلًّا، نحو: (إنْ قامَ.. قمتُ) وهذا لا ينافي أنّ الجواب يكون جملةً.

قوله: (**فلمّا عملت في محلّ الفعلين...**) هذا هو نفس المدّعىٰ؛ لجواز أن يقال: إنّها عملت في محلّ الجملة بأسرها، فلا يتأتّىٰ الدّليل، فكان الأولىٰ أن يقول: لأنّ أدوات الشّرط طالبةٌ للمفرد بطريق الأصالة، فحيث وجدَتْهُ.. أثّرتْ فيه، فلمّا عملت في محلّ الفعلين لوجودهما.. لم يبق لها تسلّطٌ علىٰ الجملة بأسرها، ويمكن أن يجاب: بأنّ هذا هو المراد. انتهىٰ، من الزرقاني.

قوله: (**لم يبق لها تسلّطٌ...**) **فإن قلت**: إنّ حرف الشّرط يقتضي ربط جملةٍ بجملةٍ؛ فينبغي أن يعمل في جملة الجزاء محلًّا؟

(وَلِهَذَا تَقُولُ ، إِذَا عَطَفْتَ عَلَيْهِ) أيْ: عَلىٰ فِعلِ الشَّرْطِ المَاضي فِعلًا (مُضَارِعًا)، وَتَأَخَّر عنْهُما مَعْمُولٌ (وَأَعْمَلْتَ) الفِعلَ (الأَوَّلَ) وهو: المَاضِي في المُتَنَازَعِ فيه (نَحْو: إنْ قَامَ وَيَقْعُدْ[1] أَخَواكَ قَامَ عَمْرٌو، فَتَجْزِمُ) المُضارِعَ (المَعْطُوفَ) على المَاضي (قَبْلَ أَنْ تَكْملَ الجُمْلَةَ) بِفَاعِلها، وهو: «أَخَواكَ».

فَلَوْلا أنَّ الجزْم محكومٌ بِهِ للْفِعل وحده، لَلَزِمَ العطفُ علىٰ الجُمْلة قَبْل إتمامها، وهو مُمْتَنِعٌ.

حاشية العطار

قلت: نعم، لكن لَمّا وُجِد الفعل في الجزاء صالحًا للإعراب في الجملةِ بوجهٍ من الوجوه.. حُكِم به للفعل وحده مع أنّه أصلٌ بالنّظر إليها؛ لكونه مفردًا. انتهىٰ، الكافيجي.

قوله: (وأعملت الأوّل...) أي: علىٰ مذهب الكوفيّين، بخلاف ما لو أعمل الثّاني علىٰ مذهب البصريّين؛ لأنّه لا يلزم عليه العطف علىٰ الجملة قبل تمامها.. فلا يتمّ المدّعىٰ.

قوله: (إن قام ويقعدا...) فإن قلت: لِمَ صُوِّرَ التّنازع في التّثنية مع أنّه مُتَصَوَّرٌ في المفرد؟

قلت: لكون الجزم مقطوعًا به في صورة التّثنية ظاهرًا. انتهىٰ، الكافيجي.

قوله: (فلولا أنّ...) تلخيص الدّليل أن تقول: لو لم يكن محلّ (قام)

(١) كذا في نسخ موصل الطّلاب الّتي بين يديّ، وفي النسخ الأربع من حاشية العطار: (إن قام ويقعدا) ولعل العطّار أخذها من نسخة أخرىٰ.

[وجه الإعراب «إن قام زيد أقوم»]

(تَنْبِيهٌ): وهو لُغَةً: الإيقاظُ، يُقالُ: نَبَّهْتُ تَنْبيهًا، أيْ: أَيْقَظْتُ إيقَاظًا.

حاشية العطار

جزمًا.. لَمَا جَزَمَ المعطوف عليه، والتّالي باطل، فبطل المقدّم، وهو عدم كون محلّه جزمًا، فثبت نقيضُه، وهو أنّ محلّه جزم، وهو المدّعى، وإنّما مثّل المصنّف بالمضارع المسند لألف الاثنين دون المسند للواحد وللجمع؛ لظهور الجزم فيه؛ إذ هو عدم حرف، وجزمُ المفرد عدم حركة، ولأنّه لو مثّل بالمسند لواو الجماعة.. لقيل: لِمَ لم يمثّل بالمسند للمثنّى؟

فالسّؤال دوريّ على هذا، ولأنّ التّثنية أسبقُ مفهومًا وأخصّ معنى.

قوله: (تنبيه) هذا التّنبيه ساقطٌ من نسخة الكافيجي، والشّمنّيّ، والرّوميّ، **وحاصله: أنّك إذا قلت:** (إنْ قامَ زيدٌ.. أقوم).. ففي الجواب **أقوالٌ ثلاثة**، ذكر المصنّف اثنين، والشّارح واحدًا.

الأوّل: أنّه دليل الجواب، فتكون جملة (أقوم) مستأنفة.

الثّاني: أنّه على إضمارِ (الفاء) والمبتدأ، فيكون محلّ الجملة جزمًا؛ كما تقدّم.

الثّالث: أنّ الفعل هو الجواب، وأنّه في محلّ جزم.

ويظهر أثر الخلاف في التّابع كما سيجيء.

واصْطِلَاحًا: عُنْوانُ البحْث الآتي بِحيْث يُعْلَم من البَحث السَّابِق إجْمالًا.

(إِذَا قُلْتَ: إنْ قَامَ زَيْدٌ أَقُومُ) ـ بالرَّفْع ـ

حاشية العطار

قوله: (عنوان البحث) أي: ترجمته. انتهى الشنواني.

وفيه: أنّه يلزم عليه تفسير الشّيء بنفسه؛ لأنّ التّرجمة هنا لفظ تنبيه مع أنّا بصدد معناه، وقد جعل معناه هو، فالأحسن **أنّ المراد بالعنوان:** ما يُعَنْوَنُ بهِ، فمصدوقه الألفاظ، والعبارات المتَرجَمُ لها بلفظ التّنبيه، فمعنى الكلام حينئذ: التّنبيه، معناه؛ أي: المسمّى به، ومدلوله: العبارات الدّالة على المعاني، فوافق ما اختاره السيّد من أنّ التراجم والكتب اسم للألفاظ، وقد يطلق التّنبيه على الحكم البديهي الأوّليّ.

قوله: (البحث) **المراد به:** المعاني؛ أي: المبحوث عنها بهذه الألفاظ الّتي جُعلت عُنوانًا لها، مسمّاةٌ بلفظ تنبيه؛ إذ **البحث لغة:** التّفتيش، **واصطلاحًا:** إثبات النّسبة بين الشّيئين بالاستدلال، فمتعلّق البحث المعاني.

قوله: (من السّابق) وهو قوله: (فأمّا نحو: إنْ قامَ زيدٌ... إلخ).

قوله: (إن قام زيدٌ.. أقومُ) مثله إذا تقدّم المضارع نحو: (إنْ يقُم.. أقومُ) لكنّ (أقوم) الرّفع فيه ضعيف، بخلاف مسألة المصنّف، فإنَّ الرّفع حسن، وإن كان الجزم أحسن.

قال في الخلاصة:

وبعد ماضٍ رفعُك الجزا حَسَن ورفْعُهُ بعد مضارعٍ وهَن

(مَا مَحَلُّ جملة «أَقُومُ» ؟ فَالجَوَابُ) عن هَذا السُّؤالِ مُختَلف فيه:

١ ـ قِيلَ: إنَّ «أَقُومُ» لَيْسَ هُو الجَوابُ، وإنَّما (هُو دَلِيلُ الجَوابِ) وهو: مُؤخَّر مِن تَقديمٍ، والجَواب مَحذُوفٌ، والأَصْلُ: أَقُومُ إنْ قَامَ زَيْدٌ أَقُمْ، وَهو مَذهَب سِيبَوَيْه.

٢ ـ (وَقِيلَ: هُوَ) أي: «أَقُومُ» نَفْسُ الجَوَابِ،

حاشية العطار

قوله: (ما محلّ أقوم) الأُولَىٰ، فهل لـ(أقوم) محلٌّ أم لا ؟؛ لأنَّ المبحوث عنه؛ هو ثبوت المحلّ وعدمه، لا تعيينه؛ كما يُتبادر من عبارته.

قوله: (مختلَفٌ فيه) خبر الجواب، وقد ردّ ذلك الشّارح؛ ليشتمل كلام المصنّف علىٰ الإجمال، ثمّ التّفصيل بقوله: (قيل... إلخ) هذا أحسن ما قيل هنا.

قوله: (إنَّ أقوم) أي: هذه الجملة لاستتار الضّمير، وعدم انفكاكه فلا يقطع النّظر عنه، والفعل مع الفاعل جملة، سواء كان ضميرًا أو اسمًا ظاهرًا.

قوله: (من تقديمٍ) أي: رتبته التّقديم؛ لأن الدّليل متقدّمٌ تعقّلًا علىٰ مدلوله، فقدّم وضعًا، لكن لمّا كان مرتبطًا مع مدلوله بحيث متىٰ وُجدَ.. وُجدَ جُعل مكانه، فأُخّر عن تقديمٍ.

قوله: (وهو مذهب سيبويه) أي: الأشهر من قولينِ له ثانيهما موافقة الثّاني في كلام المصنّف.

(عَلَىٰ إضْمَارِ «الفَاءِ») والمُبتدأ، والتَّقْديرُ: فَأَنا أَقُومُ، وهُو مَذْهب الكُوفِيّينَ والمبرد.

٣ ـ وقيل: «أقُوم» هُو الجَوابُ، ولَيْسَ على إضْمارِ «الفاءِ»، وَلا عَلَىٰ نِيَّة التَّقْديمِ. وَإنّما لَمْ يُجْزَمْ لَفْظُهِ؛ لأنَّ الأداةَ لَمَّا لمْ تَعْمَل في لفظ الشَّرْط؛ لِكونهِ مَاضيًا مَع قُربهِ، فَلَا تَعمَلَ في الجَوابِ مَعَ بُعْدهِ أوْلَىٰ.

(فعَلَىٰ) القوْل (الأَوَّلِ) وهو: أنَّهِ دَليلُ الجَواب، (لَا مَحَلَّ لَهُ؛ لأَنَّهُ مُسْتَأْنفٌ) وَلفظُه مرفوعٌ؛ لتجرّدِه من النَّاصِب والجازِم.

(وَعَلَىٰ) القوْل (الثَّانِي) وهو: أنْ يكونَ على إضْمارِ «الفاءِ» (مَحَلُّهُ) مَع المُبتدَأ: (الجَزْمُ، وَيَظْهَرُ أَثَرُ ذَلِكَ) الاخْتِلاف (فِي التَّابعِ):

فتقول على الأوّل: إنْ قَامَ زَيْدٌ أَقُومُ وَيَقْعُدُ أخواكَ، بِالرَّفْع.

حاشية العطار

قوله: (على إضمار «الفاء») على: بمعنى (مع) فالمحلّ لمجموع الجملة برمّتها.

قوله: (وليس على إضمار الفاء) كالّذي قبله، ولا على نيّة التّقديم كالأوّل، فالفعل مرفوعُ اللّفظ؛ للتّجرّد، مجزومُ المحلّ؛ للأداة، فالعامل مختلف، فلا تناقض.

قوله: (فلا تعمل في الجواب) أي: في لفظه، فلا ينافي أنّها عملت في محلّه الجزم.

قوله: (بالرّفع) إن قدّر العطف على لفظ الفعل وحده.

وَعَلَىٰ الثَّاني: ويَقْعُدْ أَخَواكَ، بِالجَزْم.

إعراب جملة «أقوم» في «إن قام زيد أقوم»

- ليس هو الجواب، وإنّما هو دليل الجواب، والأصل: أقوم إن قام زيد أقم
- هو نفس الجواب على إضمار «الفاء» والتّقدير: فأنا أقوم
- هو الجواب، وليس على إضمار «الفاء» ولا على نيّة التّقديم

[الجملة الواقعة تابعًا لمفرد]

(وَ) الجُمْلة (السَّادِسَةُ: التَّابِعَةُ لِمُفْرَدٍ، ....

حاشية العطار

قوله: (بالجزم) إن قدّر العطف على محلّ (الفاء) المقدّرة، وما بعدها؛ أي: على الجملة برمّتها.

قوله: (لمفردٍ) قيد يخرج به الجملة فلا تنعت، وكان الأولى أن يقيّده الشّارح بالنّكرة؛ فإنّ الجملة لا تكون صفةً لمعرفة، والمراد: النّكرة لفظًا ومعنًى؛ كما في أمثلته، أو معنًى؛ كالمعرّف باللّام الجنسيّة؛ كقوله:

ولقـد أمرُّ على اللّئيمِ يَسُـبُّنِي

لكن ليست الجملةُ بعده مُتَمَحِّضَةً للوصفيّة، بل تصلح للحاليّة أيضًا، بخلاف الأوّل، فإنّها مُتَمَحِّضَةٌ؛ كما سيأتي.

كَالجُمْلَةِ المَنْعُوتِ بِهَا. وَمَحَلُّهَا بِحسبِ مَنْعُوتِهَا).

حاشية العطار

قوله: (كالجملة...) ليست (الكاف) استقصائيّة؛ إذ بقيت المعطوفةُ والمبدلةُ من مفردٍ، **فالأولىٰ نحو**: (زيدٌ منطلقٌ وأبوه ذاهبٌ) إن قدّرت (الواو) عاطفةً علىٰ الخبر.. فيكون محلّ الجملة رفعًا، لا علىٰ جميع الجملة حتّىٰ تكون مستأنفةً لا محلّ لها، ولا (الواو) حاليّة حتّىٰ يكون محلّها نصبًا فتخرج عن التّبعيّة.

والثّانية نحو قوله تعالىٰ: ﴿مَّا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِن قَبْلِكَ ۚ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ﴾ [فصلت: ٤٣] فجملة ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ﴾ في محلّ رفعٍ بدلٌ من المستثنىٰ المفرّغ، أعني: (مَا) وصلته في قوله: ﴿مَا قَدْ قِيلَ﴾ فإنّ (مَا) مع صلته مفردٌ في محلِّ رفعٍ نائبُ فاعلٍ (يُقَال) فتكون الجملة أيضًا كذلك؛ هذا إذا كان القول مسندًا لله، **والمعنىٰ**: ما يقولُ اللهُ لكَ، وأمّا إذا كان مُسندًا للكفّار، **والمعنىٰ**: ما يقولُ لك كفّارُ قومِكَ من الكلمات المؤذية؛ إلّا مثل ما قال الكفّارُ الماضون لأنبيائهم، وهو الوجه الّذي بدأ به صاحب «الكشاف» في هذه الآية، فجملة ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ﴾... إلخ مستأنفة لا محلّ لها، فتمّت أقسام التّابعة لمفردٍ ثلاثة: بدلًا ونعتًا ومعطوفةً.

وأمّا قول المدابغي: إنّها خمسةٌ.. فغيرُ مسلّم؛ إذ الأقسام الثّلاثة الّتي في المتن داخلةٌ تحت واحدة، وهي الواقعة نعتًا.

قوله: (المنعوت) صفةٌ جرت علىٰ غير مَنْ هي له، فـ(الباء) متعلّقةٌ بالمنعوت يعني: الجملة الّتي يُنعتُ بها المفرد، ويجوز أن يكون المنعوت صفةً

فإنْ كَان مَنعُوتُها مَرفوعًا، (فَهِيَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ)، كالواقِعَةِ (فِي نَحْوِ) قوْله تعالَىٰ: (﴿مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢٥٤])

حاشية العطار

لمفردٍ علىٰ مذهب مَنْ جوّز الفصل بين الصّفة والموصوف، كذا في الرّوميّ.

والثّاني لا يظهرُ إلَّا علىٰ نسخته المعرّف فيها المفرد، أمّا علىٰ ما هنا من مجيئهِ نكرةً.. فيمتنع؛ للزوم التّطابق في النّعت والمنعوت.

والنّعت والوصف عند المحقّقين معناهما واحد، **وفرّق البعض بينهما**: بأنّ النّعت يستعمل في المدح، والوصف أعم.

قوله: (بحَسَبِ) أي: قَدْر، بفتح (السّين) سواءٌ أضيف إلىٰ شيءٍ، أو استُعمل بحرفِ الجرّ، وربّما سُكّن في ضرورة الشّعر، وأمّا حَسْبُكَ بمعنىٰ كفاك.. فشيءٌ آخر. انتهىٰ رومي.

قوله: (﴿مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ﴾) (الجارّ متعلّق بـ(أنفقوا) و(أنْ) مصدريّة و(يأتي) منصوبٌ به، و(يومٌ) فاعل، والجملة في محلّ جرٍّ بالإضافة لـ(قبل) و(لا) لنفي الجنس، و(بَيْعٌ) مبنيٌّ علىٰ الفتح، و(فيه) خبر، وضميره المجرور يعود لـ(يوم) وقرئ برفع الكلمات الثّلاث؛ بناءً علىٰ أنّ (لا) عاملة عمل (ليس).

فإن قلت: ما وجه رفعها مع قصد التّعميم الحاصل بجعل (لا) لنفي الجنس؟

فالجواب: أنّ هذه الكلمات في التّقدير جواب؛ هل فيه بيعٌ أو خُلّةٌ أو شفاعةٌ؟ أو يقال: إنّ التّعميم باقٍ، **غايته**: أنّه علىٰ الرّفع يكون علىٰ سبيل

فَجُملة: «لَا بَيْعٌ فِيهِ» مِن اسْمِ «لا» وخبَرِها في مَحلّ رفْعٍ، عَلَىٰ أنّها نَعْتٌ لـ«يَوْم».

(وَ) إنْ كان منْعوتُها مَنصوبًا، فهِي في مَوضِع (نَصْبٍ)، كالواقعة (فِي نَحْوِ) قوله تعالىٰ: (﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا تُرۡجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨١]) فَجُملة «تُرْجَعُونَ» في مَوضِع نَصْب، عَلَىٰ أنَّها نَعْتٌ لـ«يَوْمًا».

(وَ) إنْ كانَ مَنعوتُها مَجْرورًا، فهِي في مَوضِع (جَرٍّ) كَالواقِعَة (فِي

حاشية العطار

الظّهور، وأمّا على الفتح.. فنصٌّ؛ لما تقرّر النّكرة في سياق النّفي وشبهه تعمّ عمومًا شموليًّا علىٰ سبيل الظّهور ما لم تقترن بـ(مِنْ) ظاهرةً أو مقدّرة؛ فإن اقترنت بها.. صار العموم نصًّا.

قوله: (﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا﴾) مفعول به، **فالمعنىٰ:** اتّقوا في الدّنيا عقاب يومٍ تُرجعونَ فيه، **وقيل:** مفعول فيه، **فالتّقدير:** اتّقوا عذابَ اللهِ يومًا؛ أي: في يومٍ موصوفٍ بالرّجوع فيه إلىٰ الله، وهو يوم القيامة، وفيه: أنّه يلزم علىٰ هذا حصول التّكليف يوم القيامة مع أنّه لا تكليفَ إذ ذاك، فيكون المعنىٰ غيرُ مستقيم؟

والجواب: أنّ هذا إنّما جاء من جعله ظرفًا لـ(اتّقوا) وليس كذلك، بل هو ظرفٌ لوقوع العذاب، **فالمعنىٰ:** واتّقوا العذابَ في يومٍ تُرجعونَ فيه، وقرئ: تَرْجِعُونَ ـ بفتح (التّاء) وكسر (الجيم)، وبضمّها وفتح (الجيم) ـ علىٰ أنّه من رَجَعْتُهُ إذا رَدَدْتُهُ، وهو متعدٍّ علىٰ هذا الوجه، ولولا ذلك لما بُنِيَ لما لم يُسمّ فاعله، ونظير ذلك: (وقف زيدٌ ووقَفْتُه) في الكافيجي: وغاض الماء وغُضْتُه.

نَحْوِ) قوله تعالَىٰ: (﴿لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِ﴾ [آل عمران: ٩]) فجُملة «لَا رَيْبَ فِيهِ» في موضِع جَرٍّ؛ لأنَّها نعتٌ لـ«يَوْم».

[الجملة التّابعة لجملة لها محلّ من الإعراب]

(وَ) الجُملة (السَّابِعَةُ) الجُمْلَةُ (التَّابِعَةُ لِجُمْلَةٍ لَهَا مَحَلٌّ) مِنَ الإعْرَابِ، وذلك في بَابَي: «النَّسَق» و«البَدَلِ».

فالأوّل: (نَحْو: زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ وَقَعَدَ أَخُوهُ، فَجُمِلَةُ: «قَامَ أَبُوهُ» فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ؛ لأَنَّها خَبَرُ المُبْتَدَأ، وَكَذَلِكَ جُمِلَةُ: «قَعَدَ أَخُوهُ») في موضِع رفْعٍ أيضًا (لأَنَّهَا مَعْطُوفَةٌ عَلَيْهَا) أي: عَلىٰ جُملة: «قَامَ أَبُوهُ» الّتي هي خَبَرٌ

حاشية العطار

قوله: (والبدل) أي: خاصّةً؛ كما في «المغني» ولعلّ الشّارح إنّما تركه؛ لأنّ الحصر غيرُ مسلّم؛ إذ بَقِيت الجملة المؤكّد بها تأكيدًا لفظيًّا، نحو: (زيدٌ قام أبوه قام أبوه) فالجملة الثّانية في محلّ رفعٍ علىٰ أنّها تأكيدٌ لجملة الخبر، فهي تابعة لجملةٍ لها محلّ، وليست في باب النّسق، ولا في باب البدل.

ووجه تأخير هذه المسألة: أنّها ليست نصًّا في كونها ذات محلّ، بل ذاك علىٰ وجهٍ راجحٍ، وهو العطفُ علىٰ الصّغرىٰ، فإن عطفت في المرجوح علىٰ الكبرىٰ.. فلا محلّ لها، فتكون من المسألة الثّالثة علىٰ هذا؛ كما أنّها علىٰ الأوّل من الثانية، فانحطّت رتبتُها عمّا هو نصٌّ في المحلّ، ولم تُجعل من الثّالثة؛ لأنّ ذلك فيه جريٌ علىٰ المرجوح؛ كما أنّ جعلها من الثّانية فيه جريٌ علىٰ الرّاجح.

عَن «زَيْد».

(وَلَوْ قَدَّرْتَ العَطْفَ) لِجُملَة: «قَعَدَ أَخُوهُ» (عَلَىٰ) مَجْمُوعِ (الجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ) الّتي هي: «زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ» (لَمْ يَكُنْ لِلْمَعْطُوفَةِ) وَهي: «قَعَدَ أَخُوهُ» (مَحَلٌّ) لأنّها معطوفةٌ عَلَىٰ جُملَة مُستَأْنَفَةٍ.

(وَلَوْ قَدَّرْتَ «الوَاوَ») فِي «وَقَعَدَ» («وَاوَ» الْحَالِ) لَا «واوَ»

حاشية العطار

قوله: (خبرٌ عن زيد) فكأنّها واقعةٌ موقع الخبر، فينسحبُ حكمه عليها.

فإن قلت: فما الجامعُ بينهما من جهة المعنىٰ؟

قلت: أمّا الجامع بين القيام والقعود.. فهو تناسب التّضاد، وأمّا المناسبة بين الأب والأخ.. فهي ارتباطُ كلٍّ منهما، بزيدٍ بواسطة الضّمير مع استلزام تعقّله. انتهىٰ، الكافيجي.

قوله: (فلو قدّرت العطف...) من هنا إلىٰ المسألة الثّالثة ساقطٌ من نسخة الرّوميّ، والشّمنّيّ.

قوله: (الجملة الاسميّة) أي: الكبرىٰ، لكنّ العطف مرجوحٌ؛ لعدم تناسب الجمل؛ إذ المعطوف عليه اسميّة، والمعطوف فعليّة، بخلاف العطف علىٰ الصّغرىٰ؛ فإنّه أرجح؛ للتّناسب؛ لكون كلٍّ منهما فعليّة.

قوله: (لم يكن للمعطوفة محلّ) مثله ما إذا جعلت (الواو) اعتراضيّة علىٰ القول بمجيئه آخر الكلام.

العطْف، وَلَا «واوَ» الاسْتِئْنَاف (كَانَتِ الْجُمْلَةْ) الدّاخلة عليها «واوُ» الحَال (فِي مَوْضِعِ نَصب) على الحال من «أبُوه» (وَكَانَتْ «قِدْ» فِيهَا مُضْمَرَةً)؛ لتُقرّبَ المَاضِيَ منَ الحال، ويَكون تقديرُ الكلامِ: زيْدٌ قَامَ أبُوه

حاشية العطار

قوله: (وكانت قد مضمرة) **مذهب البصريّين**: أنّ (قد) إنّما تجب في الماضي المثبت الواقع حالًا؛ إذا لم توجد الواو فيه، فهذا مخالف لهم.

ثمّ إنّ وجوب (قد) في الماضي المثبت الواقع حالًا إذا لم يكن بعد (إلّا) وإلّا.. فالاكتفاء بالضّمير وحده دون (قد) و(الواو) أكثر، نحو: (ما لقيتهُ إلّا أكرَمني) لأنّه بتأويل: إلّا مكرمًا.

وفي الكافيجي: أنّ الأصل عدم التّقدير مع استقامة المعنىٰ، فإنّ الحال هنا هي الّتي تكون قيدًا للعامل مطلقًا، سواء كانت في الماضي، أو الحال، أو الاستقبال لا الحال الّتي تكون بمعنىٰ: الوقت الّذي يقع فيه الكلام؛ أي: حال التّكلّم حتّىٰ يحتاج للتّقدير، فمنشأ الاحتياج إليه الاشتباه بين المعنيين، وعدم التّمييز بين مظانّ الاستعمال. انتهىٰ بتصرّف.

علىٰ أنّ المطلوب في الحال المقارنة بالنّون، لا المقاربة بالباء المستفادة من (قد) إلّا أن يقال: ما قارب الشّيء يُعْطىٰ حكمَه، وممّا أضمر فيه (قد) قوله تعالىٰ: ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: ٩٠] أي: قد حصرت وضاقت.

وخالف سيبويه؛ فإنّه لم يجوّز حذف (قد) من الماضي المثبت، فقال: إنّ ﴿حَصِرَتْ﴾ لم تقع هاهنا حالًا، بل هو صفة موصوفٍ محذوفٍ؛ أي: جاؤوكم قومًا حَصِرت صُدُورهم، ورُدّ: بأنّ الموصوف المذكور؛ إذا قُدِّر..

والحَالُ أنَّه قد قَعد أخُوه.

(وَإِذَا قُلْتَ: قَالَ زَيْدٌ: عَبْدُ اللهِ مُنْطَلِقٌ وَعَمْرٌو مُقِيمٌ، فَلَيْسَ مِنْ هَذَا) البَابِ الّذي هُو مِن عَطفِ جُمْلَةٍ عَلَىٰ جُملة لها محَلّ، حتَّىٰ تَكُونَ جُمْلَةُ «عَمرو مُقيم» مَحلّها نصْبٌ بِالعطْف عَلىٰ جُملة: «عَبْدُ اللهِ مُنْطَلِقٌ» المَحْكِيَّةِ بالقَوْل (بَلِ الَّذِي مَحَلُّهُ النَّصْبُ) علىٰ المَفعُوليّة بـ«قَالَ» (مَجْمُوعُ الْجُمْلَتَيْنِ) المَعْطوفة والمعطوف عَليْها (لأَنَّ الْمَجْمُوعَ) المُرَكَّب مِن الجملتَيْن المذكورتَيْن: (هُوَ الْمَقُولُ) لِلقوْل (فَكُلّ مِنْهُمَا)، أي: مِن الجملتين المُتَعاطِفَتَيْن (جُزْءُ الْمَقُولِ) المُركّبِ مِنَ الجملتَيْن،

حاشية العطار

يكون حالًا موطِّئة، فصفة الموطئة أيضًا؛ إذا كانت ماضيًا.. يجب تصديرها بـ(قد) لا سيّما إذا حذف الموصوف.. فإنّه يكون في صورة الحال القائمة مقامه.

قوله: (وإذا قلت...) سقط من نسخة الكافيجي هذا إلىٰ المسألة الثّالثة، لكن ذكره في «الشّرح» نقلًا عن «المغني» آمرًا فيه بالتّأمل.

ووجهه: أنّ اعتبار المحلّ؛ إنّما يكون في المجموع قصدًا وأصالةً، وإن كان في الظّاهر يدلّ علىٰ أنّ لكلّ واحدةٍ منهما محلًّا من الإعراب؛ لتعلّق القول بكلٍّ منهما ضمنًا.

قوله: (مجموع الجملتين) إن كانت الواو من المحكيّ، فإن كانت من الحكاية.. فكل واحدةٍ لها محلّ، فهو ممّا نحن فيه، ومثله قوله تعالىٰ: ﴿وَقَالُواْ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ﴾ [آل عمران: ١٧٣].

قوله: (جزء المقول) فلا نحكم لكلّ واحدةٍ علىٰ انفرادها بالمحلّ، بل

(لَا) أنَّهٍ عَلىٰ انْفِرادِهٍ (مَقُولٌ) حَتّىٰ يكون أحَدهُما معطوفًا علىٰ الآخَر.

وَالثَّانِي: البَدَل، نحو قوله:

أَقُولُ لَـهُ ارْحَـلْ لَا تُقِيمَنَّ عِنْـدَنَـا ... وإلا فكُنْ في السّـرّ وَالجَهْرِ مسـلمًا

فَجُملة «لا تُقِيمَنَّ» في موْضِع نصْبٍ علىٰ البَدَلِيَّة مِنْ «ارْحَلْ».

وَشَرْطُهِ: أنْ تَكونَ الجُمْلة الثّانية أوْفَىٰ بِتَأدِيَة المَعْنىٰ المُرادِ مِن

حاشية العطار

للمجموع؛ كجزء الجملة.

قوله: (نحو قوله: أقول له ارحل) التّمثيل به مبنِيّ علىٰ مذهب البيانيّين، وإلّا فهو في الظّاهر من أفراد قاعدة: (وإذا قلت..) **فالأولىٰ:** التّمثيل بقوله تعالىٰ: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱلَّذِىٓ أَمَدَّكُم بِمَا تَعۡلَمُونَ ۝١٣٢ أَمَدَّكُم بِأَنۡعَٰمٖ وَبَنِينَ ۝١٣٣ وَجَنَّٰتٖ وَعُيُونٍ﴾ [الشعراء: ١٣٢ ـ ١٣٤] فإنّ دلالة الجملة الثّانية البدليّة علىٰ نعم الله مفصّلة، بخلاف المبدل منها، **فالثّانية:** أوفىٰ بتأدية المعنىٰ المراد، وهو تعداد النعم.

قال الشّمنّيّ: ومن غريب هذا الباب قولهم: (قلت لهم: قوموا أوّلُكم وآخرُكم) قال ابن مالك: (ليقم أوّلكم وآخركم) فهو من بدل الجملة من الجملة لا المفرد من المفرد؛ كما قال في العطف في قوله تعالىٰ: ﴿ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥] أي: وليسكن زوجُك، وقوله تعالىٰ: ﴿لَّا نُخۡلِفُهُۥ نَحۡنُ وَلَآ أَنتَ﴾ [طه: ٥٨] أي: لا تُخلِفُهُ أنت، وقوله تعالىٰ: ﴿لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةُۢ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوۡلُودٞ﴾ [البقرة: ٢٣٣] أي: ولا يضارّ مولودٌ؛ إذ ربّما يحتاج في الثّواني ما لا يحتاج إليه في الأوائل، فالعطف من قبيل عطف الجملة علىٰ الجملة.

قوله: (أوفىٰ بتأدية المعنىٰ... إلخ) في القاموس: أوفىٰ فلانًا حقّه؛ أي:

الأُولَىٰ كَمَا هُنا.

فإنّ دَلَالَةَ الثَّانيَةِ عَلَىٰ ما أرادَهُ مِن إظْهارِ الكَراهة؛ لإقَامَتِه أوْفَىٰ؛ لأنّهَا تَدُلّ عليه بالمُطَابَقَة، وَالأُولَىٰ تَدلُّ عليْه بالالْتِزَام.

حاشية العطار

أعطاه وافيًا؛ أي: تامًّا.

إن قيل: فهلّا اقتصر على الثّانية، وترك الأولى؛ فإنّ المقصود حاصلٌ به؟ **فالجواب:** أنّه لمّا كان المقام مقام الاعتناء بشأنه.. ناسب ذكرهما جميعًا؛ لأنّ ذكر الثّانية على قصد الاستئناف بعد ذكر الأولى زيادة اعتناء؛ لأنّ فيه قصد الشّيء مرّتين.

قوله: (مِنَ الأُولىٰ) هذا هو المفضّل عليه؛ كما أفاده تعليل الشّارح، وإن استُفِيدَ من النظائر في هذا المحلّ خلافه، وتحرير المقام بحيث تندفع عنه الشّكوك العارضة: أنّ (لا تُقِيمَنَّ) نهي، والنّهي مدلوله المطابقيّ: طلب الكفّ عن الإقامة، وأنّ (ارحل) مدلوله المطابقيّ: طلب الرّحيل؛ لأنّه أمر، والأمر مدلوله: طلب الفعل، فليس الأوّل دالًّا على إظهار الكراهة مطابقةً؛ كما أنّ الثّاني ليس دالًّا عليها التزامًا، لكن لمّا استعمل الأوّل في المحاورات مرادًا منه هذا المعنى سيّما وقد أُكّد بالنّون الثّقيلة الدّالّة على التّأكيد، وطلب الحثّ على عدم الإقامة.. كان كأنّه موضوعٌ لإظهار الكراهة بحسب العُرف مطابقةً، ولمّا اقترن بالثّاني، وهو (ارحل) ما يفيد أنّ طلب الرّحيل للكراهة.. دلّ عليه التزامًا، فهذه الدّلالة عرضت بسبب الاقتران بالجملة الثّانية، وإن كان هو في حدّ ذاته قد يلزمه ذلك؛ كما هنا، وقد لا يلزمُه؛ كما إذا كان طلب الرّحيل لتحصيل أمرٍ تعود ثمرته على الآمر، تأمّل.

الجملُ الَّتي لها محلٌّ من الإعرابِ

- الواقعة خبرًا
- الواقعة حالًا
- الواقعة مفعولا به
- الواقعة مضافًا إليه، أو كلّ جملة وقعت بعد «إذ»، أو «إذا»، أو «حيث»، أو «لمَّا»، أو «بينا»، أو «بينما»
- التّابعة لمفرد
- الواقعة جوابًا لشرط جازم المقرونة بـ«الفاء» أو «إذا» الفجائيّة
- الجملة التّابعة لجملة لها محلّ من الإعراب

[المسألة الثَّالثة: الجمل التي لا محلَّ لها من الإعراب]

(المَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ) مِن المسائل الأَربعِ من البَابِ الأَوَّلِ، (فِي) بَيانِ (الْجُمَلِ الَّتِي لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الإعْرَابِ، وَهِيَ أَيْضًا): مَصْدَرُ «آضَ» ـ بِالمَدِّ ـ إِذَا عَادَ (سَبْعٌ).

[الجملة الابتدائيَّة]

(إِحْدَاهَا): الجُملَةُ (الابْتِدَائِيَّةُ)، أَي: الوَاقِعةُ في ابْتِداءِ الكلامِ:

حاشية العطار

قوله: (المسألة الثّالثة) (المسألة) مبتدأ، و(الثّالثة) صفة، و(مِن المسائل الأربع) متعلّق بمحذوفٍ تقديره: (الكائنة) صفة ثانية، و(من الباب الأوّل) صفةُ المسائل الأربع نحو سابقه، و(في بيان) خبر المبتدأ، هذا هو الأسلس، ولهم هاهنا تكلُّفاتٌ في الإعراب، ولا يقال: يلزم علىٰ إعرابك حذف الموصول مع بعض صلته؛ وهو الكائنة؛ لأنّا نجعلهُ صفةً مشبّهة، فـ(أل) معرّفة، وزاد: (لفظ البيان) هنا دون المسائل الّتي لها محلّ؛ لأنّها لمّا كان لها محلّ؛ كانت غنيّةً عن البيان، بخلاف الجمل الّتي لا محلّ لها، فإنّها محتاجةٌ إلىٰ البيان غاية الاحتياج، وبهذا تعلم ما في المدابغيِّ السّابق عند الكلام علىٰ أوّل المسألة الثّانية، فتذكّر.

قوله: (مصدر آض) فهو نَصبٌ على المصدريّة بفعلٍ محذوفٍ كـ(سقيًا ورعيًا).

قال الجوهريّ: (آضَ يَئِيضُ أَيْضًا) إذا رَجَعَ. انتهىٰ، وتقدير الحاليّة تكلّفٌ لا يخفىٰ.

اسْمِيَّةً كانتْ ، أَوْ فِعْلِيَّةً (وَتُسَمَّىٰ: المُسْتَأْنَفَةَ أَيْضًا) وهِيَ نَوْعَان:

أَحَدُهُما: المُفْتَتَحُ بها الكَلَامُ (نَحْو) قَوْلِهِ تَعَالَىٰ: (﴿ إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ

حاشية العطار

قوله: (وتسمّى المستأنفة) لم يقتصر على الاسم الأوّل ؛ لأنّ الابتدائيّة قد تطلق على المصدّرة بالمبتدأ ، فذِكرُ هذا قرينةٌ على أنّه غير مراد ، وإنّما لم يعكس ، فيقول: المستأنفة ، وتسمّى: الابتدائية ؛ إمّا لأنّ تسميتها أشهر ، فهو أصلٌ بالنّسبة للاسم الآخر ، وإمّا للاهتمام ببيان اسم المستأنفة بالتّصريح بالتّسمية بها ؛ لاختلاف معناها بالنّسبة للبيانيّين والنّحاة ، ثمّ ليس في كلامهِ حصرٌ فلا ينافي أنّها تسمّى: المبتدأة ، والاستئنافيّة أيضًا ، واقتصر على ما هنا ؛ لشهرته.

قوله: (﴿ إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ﴾) التّمثيل به مبنيّ على مذهب مَن يقول: إنّ البسملة ليست من السّورة على ما فيه ، فكان الأولى التّمثيل بجملة البسملة ، وأصل ﴿ إِنَّآ ﴾ إنّنا ، فحذفت (النّون) الثّانية ؛ لاجتماع الأمثال والتّخفيف ، **وقيل**: حذفت الأولى ، **وقيل**: حذفت الثّالثة ، فالأقوال ثلاثة ، **والصّحيح**: الأوّل ؛ لأنّ (النّون) الأولى ؛ كالأصل بدلالة حذف الثّانية في (إنّ) إذا كانت مخفّفةً مع بقاء الأولى ساكنة ، فلو كانت المحذوفةُ هي الأولى . . لبقيت الثّانية متحرّكةً ؛ لكونها قبل الحذف كذلك ، ولا يجوز حذف الثّالثة ؛ لأنّها ضمير ، كذا في الرّوميّ.

والكوثر: اسم نهرٍ في الجنّة.

قال عبد الحكيم في «حواشي الخياليّ»: والحوض في الموقف على ما رُوِيَ عن الصّحابة ، قالوا: يا رسول الله ، أين نَطْلُبُكَ ؟ قال: «على الصّراط ،

ٱلْكَوْثَرَ ﴾ [الكوثر: ١]).

(و) الثَّانِي: المُنْقَطِعَةُ عمَّا قَبْلَها، (نَحْو) قَوْلِهِ تَعَالَىٰ: (﴿إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٦٥])، الوَاقِعَة (بَعْدَ: ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ﴾ [يونس: ٦٥])،

حاشية العطار

فإن لم تَجِدُوني فَعَلى الميزان، فإن لم تَجِدُوني فعلى الحوض»[١] فإنّه يدلّ على أنّ الحوض في المحشر. انتهى.

قال الإمام الرّازيّ في تفسيره: رُوِي في الأخبار أنّ الكوثر على ظهر المَلَكِ، يأتي به حيث يأتي النّبي ﷺ. انتهى. فإذا كان في الموقفِ.. يأتي به في الموقف، وإذا دخل في الجنّة.. يأتي به في الجنّة، فعلى هذا كونُهُ في الجنّة لا ينافي كونُهُ في الموقف أيضًا.

قوله: (المنقطعة عمّا قبلها) ومنه: (زيدٌ قائمٌ أظنّ) أمّا (زيدٌ أظنُّ قائمٌ) فجملته أيضًا لا محلّ لها، إلَّا أنّها من جُمل الاعتراض.

قوله: (﴿جَمِيعًا﴾) حالٌ من الضّمير المستتر في الظّرف؛ أي: مجتمعة، والعامل فيه شبه الفعل، وهو الظّرف، ويحتمل أن يكون تأكيدًا.

قال الجوهريّ: و(جميعٌ) يؤكّدُ به، يقال: جاءوا جميعًا؛ أي: كُلُّهُم. انتهى.

فـ(جميعًا): تأكيدٌ لضميرِ (جاءوا)، وهو (الواو)، فيعلم من كلامه ظاهرًا: أنّ لفظة (جميعًا) بالنّصب يكون تأكيدًا، وإن كان المؤكَّد مرفوعًا، بخلاف سائر ألفاظ التّأكيد، قاله الرّوميّ.

قوله: (بعد ﴿وَلَا يَحْزُنكَ﴾) (بعد) بالنّصب؛ إمّا بتقدير: مِنْ، أو أعني،

[١] مسند أحمد: رقم [١٢٨٢٥] سنن الترمذي: رقم [٢٤٣٣] عن أنس بن مالك رضي الله عنه.

فجملة «إِنَّ العِزَّةَ لله جَمِيعًا» مُسْتَأْنَفَةٌ، لا مَحَلَّ لها مِن الإعْرابِ، (ولَيْسَتْ مَحْكِيَّةً بِالْقَوْلِ) حَتَّىٰ يَكُونَ لَها مَحلّ.

وإِنَّما المَحْكِيّ بِالقَوْل محذوفٌ، تَقديرُه: إِنَّهُ مَجْنُونٌ، أَوْ شَاعِرٌ، ونَحْو ذَلِكَ.

وإِنَّمَا لَمْ تُجْعَلْ محكيَّةً بِالقوْل؛ (لِفَسَادِ الْمَعْنَىٰ) إِذْ لوْ قالوا: «إِنَّ العِزَّةَ للهِ جَمِيعًا» لمْ يُحْزِنْه، فَينبغي للقارِئ أَنْ يَقِفَ عَلَىٰ «قولهم» ويبتدئ: «إِنَّ العِزّةَ للهِ جَمِيعًا» فإِنْ وَصَل وَقَصَد بِذَلِكَ تَحريفَ المعْنَىٰ أَثِمَ، ووقع في محذور.

حاشية العطار

أو بالرّفع علىٰ أنّه خبرُ مبتدأ محذوفٍ مضافٍ إلىٰ جملة: (ولا يَحْزُنْكَ) بحسب الظّاهر، ولكنّه في الحقيقة مضافٌ إلىٰ المفرد المقدّر، فيكون تقدير الكلام بعد قوله، وإنّما قلنا هكذا؛ لأنّ الغايات لا تضاف للجملة؛ كما نصّ عليه شُرّاح «المفصّل». أفاده الرّوميّ.

قوله: (مستأنفة) فهي بمعنىٰ: التّعليل في جواب: لِمَ لَمْ أحزن؟ كأنّه قيل: لِمَ تحزن لقولهم، ولا تبالِ بهم؛ لأنّ العزّة والغلبة لله جميعًا.

قوله: (فينبغي للقارئ) أي: يليق لا يجب؛ إذ لا وقفَ واجبٌ شرعًا في القرآن، وما في «جمال القرّاء» للسّخاويّ، من أنّ الوقف في هذه الآية وآية: ﴿فَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ [يس: ٧٦] واجبٌ؛ أي: من جهة الصّناعة فلا منافاة، فقول الشّارح: (أَثِمَ) أي: لا من حيثُ عدم الوقف، بل من جهة قصد تحريف المعنىٰ.

(وَنحْو: ﴿لَّا يَسَّمَّعُونَ) إِلَى ٱلْمَلَإِ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [الصافات: ٨] الواقِعَة (بَعْدَ: ﴿وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَٰنٍ مَّارِدٍ﴾ [الصافات: ٧]) أَيْ: خارِجٍ عَنِ الطَّاعة، فَجُمْلة «لَا يَسَّمَّعُونَ» لَا محلَّ لها؛ لأَنَّها مُسْتَأْنَفَة استئنافًا نَحويًّا، لَا اسْتِئْنَافًا بَيانيًّا، وهو: ما كانَ جَوابًا لسُؤال مُقَدَّرٍ؛ **لأَنَّه لَوْ قِيلَ**: لأَيِّ شَيْءٍ تُحْفَظُ مِن الشَّياطين؟ **فَأُجِيبَ**: بِأَنَّهم لا يَسَّمَّعُون.. لَمْ يَستقِمْ، فتعيَّن أَن يكونَ كلامًا مُنْقَطِعًا عَمَّا قَبْلَه.

حاشية العطار

قوله: (﴿لَّا يَسَّمَّعُونَ﴾) عُدّي بـ(إلى) لتضمُّنه معنى الإصغاء، كما أنّه يُعدَّى بنفسه؛ لتضمُّنه معنى الإدراك، و﴿ٱلْمَلَإِ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ الملائكة؛ لأنّهم يسكنون السماوات، **والملأ الأسفل**: سكّان السّفل من الجن والإنس.

قوله: (﴿وَحِفْظًا﴾) منصوبٌ بإضمارِ فعلٍ؛ أي: وحَفِظْنا السّماءَ حِفْظًا بالشُّهُب، و(مِنْ) متعلّقٌ بمحذوف.

قوله: (خارجٌ عن الطّاعة) متجاوزُ الحدّ في الطّغيان.

قوله: (لم يستقم) مبنيّ على أنّ السّؤال المقدّر عن العلّة، أمّا إذا كان التّقدير: ما حالُ الشّياطين بعد الحفظ.. فلا مانعَ من الاستئناف البيانيّ، فالمنع ليس على إطلاقه.

قوله: (منقطعًا عمّا قبله) فيكون إخبارًا عن حالهم بعد الحفظ، فهو استئنافٌ نحويّ، **ولك أن تقول**: إذا جُعل استئنافًا نحويًّا.. كان إخبارًا عن هؤلاء الشّياطين المحفوظ منهم؛ بأنهم لا يسّمّعون، **فيرد الإشكال**: وهو أنّه لا معنى للحفظ مِمَّن هو في نفس الأمر لا يسمع؛ كما أخبر عنهم، فيكون قد

(وَلَيْسَتْ) جمْلَةُ «لَا يَسَّمَّعُونَ» (صِفَةً) ثَانيةً (لِلنَّكِرة) وهي: «شيطانٍ» (وَلَا حَالًا مِنْهَا)، أَيْ: مِنَ النَّكرة (مُقَدَّرَةً) في المُستقْبَل (لِوَصْفِهَا) أَي: النَّكرة بـ«مَارِدٍ» وهو عِلَّةٌ لِتَسْوِيغِ مَجيءِ الحالِ مِنَ النَّكِرة.

حاشية العطار

وقع فيما فُرَّ منه.

فإن قلت: التّقدير: لا يسّمّعون بعد الحفظ، فلا إشكال؟

قلت: هذا التّقدير يصحّ مع جعل الجملة صفةً أيضًا؛ فتخصيص التّقدير بحالة الاستئناف يكون تحكّمًا، قاله الدّمامينيّ.

قال الشّمنّيّ: وأقول: يمكن الجواب عن أصل السّؤال: بأنّه إذا جُعل استئنافًا نحويًّا.. يكون إخبارًا عن هؤلاء الشّياطين، لا بوصفِ كونهم محفوظًا منهم. انتهى، الشنواني.

وإذا تأمّلت.. وجدت البحث أقوى؛ لأنّ السّماء إذا وُصِفَت بالحفظ.. وُصِفَ الشّياطينُ بأنّهم محفوظٌ منهم، ثمّ إنّه أخبر عنهم بعدم السّماع، **والمقرّر:** أنّ محطّ النّفي والإثبات القيود، فيكونُ الإخبارُ بعدم السّماع، وثبوته بعد ملاحظة التّقييد بأنّهم محفوظٌ منهم، فكيف يُقطع النّظرُ عن هذا القيد؟ تأمّل.

قوله: (وهو علّة لتسويغ) أي: لا لعدم مجيء الحال من كلّ شيطان، بل علّةٌ لقوله: (لفساد المعنى) **والحاصل:** أنّ امتناع الوصفيّة والحاليّة من حيث فساد المعنى لا اللفظ؛ لأنّ (شيطان) نكرةٌ وُصِفَت، فالجملة بعده صالحةٌ للوصفيّة والحاليّة.

وسيأْتي أَنَّ الجُمِلةَ الواقِعَةَ بعْدَ نكرة مَوصُوفَةٍ تحتِمل الوصْفِيَّة، والحاليَّة.

وإِنَّما امتنَعَ الوصْفُ والحالُ هُنا (لِفَسَادِ المَعْنَىٰ):

أَمَّا علَىٰ تقديرِ الصِّفَة؛ فَلأَنَّه لَا مَعْنىٰ للْحِفْظ مِنْ شيْطَانٍ لا يَسَّمَّعُ.

وأَمَّا علىٰ تقديرِ الحالِ المُقَدَّرة؛ فَلأَنَّ الذي يُقَدِّرُ معْنىٰ الحِالِ هُوَ صَاحِبُهَا، والشَّياطين لَا يُقدِّرُون عدمَ السَّماع، ولا يُريدُونَه، قَاله المُصَنِّفُ في «المُغْنِي».

حاشية العطار

قوله: (لفساد المعنىٰ) علّة للمنفيّ؛ أي: صفةً وحالًا، وبقي احتمال أنّ الأصل: لئلَّا يسَّمَّعُوا، فحذفت (اللّام)، ثمّ (إنّ) فارتفعَ الفعل، واستضعف الزّمخشريّ الجمع بين الحذفين؛ لأنّه أمرٌ منكرٌ يصان عنه ما هو في أعلىٰ طبقات البلاغة، وبقي احتمال الوصفيّةِ والحاليّةِ علىٰ تقدير ملاحظة أنّ عدم السّماع حصل بعد الحفظ، وفيه ضعفٌ أيضًا، فالاحتمالاتُ خمس، أَوْلَاهَا: الاستئناف.

قوله: (مِنْ شيطانٍ لا يَسَّمَّعُ) يؤخذ منه الوصفيّة والحاليّة بالمعنىٰ الّذي عَلِمْتَهُ.

قوله: (ولا يُرِيْدُونَهُ) نفيٌ لتقدير هذه الحالةِ بـ(مريدًا) كما أنّ قوله: (لا يَقْدِرُونَ) نفيٌ لتقديرها بـ(مقدّرًا) **فإن قلت:** لأيّ شيءٍ فَرَضَ الحالَ مقدَّرَةً؟ وهلّا فرضَها حقيقيّة؛ لأنّ عدم السّماع كان متحقّقًا في الحال؟

فالجواب: أنّ انتفاء السّماع في الحال أمرٌ ثابتٌ معلومٌ لا يُتوهّم خلافُه، بخلافه في المستقبل، فإنّه يُتوهّم وجوده فاحْتِيج إلىٰ نفيه.

(وَتَقُولُ) في اسْتِئنافِ الجُمْلتين بالاصْطِلاحَيْن: (مَا لَقيتُهْ مُذْ يَوْمَانِ، فهَذا) التَّركيب (كلامٌ تَضَمَّنَ[1] جُمْلَتيْن مُسْتَأْنفتَيْن):

إِحْداهُما: جُملة (فِعْلِيَّةٌ مُقَدَّمَةٌ)، وَهِيَ: «مَا لَقيتُه»، وَهِيَ مُسْتَأْنَفَةٌ اسْتِئْنَافًا نَحوِيًّا.

(و) الثَّانية: جملَةٌ (اسْمِيَّةٌ مُؤَخَّرَة) وهي: «مذ يوْمَان» (وَهِيَ) مُسْتَأْنَفَةٌ اسْتِئْنَافًا بَيَانِيًّا؛ لأَنَّهَا (فِي التَّقْدِيرِ: جَوَابُ سُؤَالٍ مُقَدَّرٍ) ناشِئٍ عَن الجُملة المُقَدَّمَة (فَكَأَنَّكَ لَمَّا قُلْتَ: مَا لَقِيتُهُ، قِيلَ لَكَ) ـ على رأْيِ مَن

حاشية العطار

قوله: (وتقول) من هنا إلىٰ قوله: (ومِنْ مُثُلِهَا قوله: حتّىٰ ماء دِجْلة أشكل) ساقطٌ من نسخة الرّوميّ، والشّمنّيّ.

قوله: (فهذا كلامٌ يتضمّن...) وذلك لأنّه مشتملٌ علىٰ المادّة والصّورة الّتي هي الهيئة الاجتماعيّة، فكلٌّ من الجملتين جزءٌ له بهذا الاعتبار؛ فحصلت المغايرة بين المضَمَّن والمتضمِّن.

قوله: (استئنافًا بيانيًّا) أي: ونحويًّا أيضًا؛ لأنّ كلّ استئنافٍ بيانيٍّ استئنافٌ نحويٌّ دون العكس.

قوله: (وهي في التّقدير...) يشيرُ به إلىٰ أنّ السّؤال مفروضُ التّقدير، لا أنّه مذكورٌ صراحةً.

---

(١) كذا في نسخ موصل الطّلاب الّتي بين يديّ، وفي النسخ الأربع من حاشية العطار: (يَتَضَمَّنُ) ولا فرق بين العبارتين في المعنىٰ، ولعل العطّار جرىٰ علىٰ نسخة أخرىٰ.

يجعَل «مُنْذ» مُبْتدِأ ـ: (مَا أَمَدُ ذَلِكَ؟ فَقُلْتَ) مُجيبًا لَه: (أَمَدُهُ يَوْمَان).

وَعَلىٰ رأْي مَنْ يجْعلُها خبرًا مُقَدَّمًا، فتَقْديرُ السُّؤال: مَا بيْنَك وبيْن لِقائِه؟ وَجوابُه: بيْني وبيْنَه يوْمانِ.

والأَوَّل: قَوْل المُبَرِّد[1] وابْن السَّرَّاج والفَارِسيّ.

والثَّانِي: قَوْلُ الأَخْفَش[2]، والزَّجَّاج[3]، وغيرِهما من ....

قوله: (ما أَمَدُ ذلك؟) الأولىٰ: كَم؛ لأنّ (ما) يُسألُ بها عن حقيقة الشّيء، و(كم) يُسألُ بها عن كميّته.

قوله: (أمدُهُ يومان) في هذا شيء؛ لأنّ الأمد الغايةُ كَالْمَدَىٰ، قاله في «الصحاح» فكانَ حقّهُ أن يقول: مدّتُهُ يومان. انتهىٰ، الزرقاني.

وقد علمت سابقًا: أنّ الأمد يطلق علىٰ المدّة وآخرها؛ فاندفع البحث.

(١) **محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثّماليّ**، أبو العبّاس، المعروف بالمبرّد (٢١٠ ـ ٢٨٦هـ = ٨٢٦ ـ ٨٩٩م) إمام العربيّة ببغداد في زمنه، وأحد أئمة الأدب والأخبار. مولده بالبصرة ووفاته ببغداد. وله: «الكامل»، و«المذكر والمؤنّث»، و«المقتضب». [شذرات الذّهب، سير أعلام النّبلاء].

(٢) سعيد بن مسعدة المجاشعيّ، أبو الحسن، المعروف بالأخفش الأوسط (ت: ٢١٥هـ = ٨٣٠م) عالم باللّغة والأدب، من أهل بلخ. سكن البصرة. وله: «تفسير معاني القرآن»، و«شرح أبيات المعاني» و«الاشتقاق». كَانَ الأَخْفَشُ قَدَرِيًّا، رَجُلَ سُوءٍ. [شذرات الذّهب، سير أعلام النّبلاء، الأعلام].

(٣) **إبراهيم بن السرّيّ بن سهل**، أبو إسحاق الزّجّاج (٢٤١ ـ ٣١١هـ = ٨٥٥ ـ ٩٢٣م) عالم بالنّحو واللّغة. وُلِدَ ومات في بغداد. كان في فتوّته يخرط الزّجّاج ومال إلىٰ النّحو. وكانت للزّجّاج مناقشات مع ثعلب وغيره. وله: «معاني القرآن»، و«الاشتقاق»، و«خلق الإنسان». [سير أعلام النّبلاء، الأعلام].

البصريِّينَ[1]، ونُسِبَ إلىٰ سِيبَوَيْه.

وأَمَّا عَلىٰ القَوْلِ بِأَنَّ «يَوْمانِ»: فاعِلٌ لِفعْل محذوفٍ، والتَّقْدير: مَا لقيته مُذْ مَضَىٰ يوْمان.

أَوْ أَنَّ «يَوْمَانِ»: خَبرٌ لِمُبْتدأ محذوفٍ، والتَّقْدير: مَا لقيتُه مِنَ الزَّمان الذي هُو يوْمانِ، فَلا يَتَمَشَّىٰ؛ لأَنَّ الكلامَ عليهمَا جملةٌ واحِدَةٌ.

حاشية العطار

قوله: (مذ مضىٰ يومان) ضُعّف هذا القولُ؛ بأنّ فيه حذف الفعل من غير احتياجٍ إليه.

قوله: (الّذي هو يومان) ويلزم علىٰ هذا القول؛ حذف صدر الصّلة في غير (أيّ) بدون تحقّق شرطِ الاستطالة، وهو قليل، وبقي احتمال الحاليّة، **والتّقدير**: ما لَقِيتُهُ في حالةِ كَونِ عدم لقيهِ يومان، والجملة عليه واحدةٌ أيضًا.

قوله: (جملةٌ واحدةٌ) **إن قلت**: إنّهما جملتان، أمّا الأولىٰ فهي (ما لَقِيتُهُ) وأمّا الثّانية فهي: إمّا الفعل مع الفاعل علىٰ القول الثّالث، أو المبتدأ المحذوف مع الخبر علىٰ الرّابع، **والجواب**: أنّه علىٰ هذينِ التّقديرَينِ الّذي يُوصف بكونه مستأنفًا جملة واحدة، وهي: (ما لقيته) وأمّا (مضىٰ يومان) فهي في محلّ جرٍّ بالإضافةِ إلىٰ (مُذ) و(الّذي هو يومان) الجملة صلة الموصول، فهي وإن كانت لا محلّ لها إلّا أنّها ليست مستأنَفة، وكذلك علىٰ تقدير جعل (مذ يومان)

(١) وفي النسخة الداغستانية: وَهُوَ أَنَّ «مُذْ»: خَبَرٌ مُقَدَّمٌ، و«يَوْمَانِ»: مُبْتَدَأ مُؤَخَّرٌ.

وهَذانِ القَوْلان لِطائفتَيْنِ مِن الكُوفِيِّين.

(وَمِثْلُهُمَا) أَيْ: مِثْلُ جُمِلتَيْ «مَا لقِيتُه مُذْ يَومَان» في كَوْنِهِما كلامًا مُتَضَمّنًا جُملتيْن مُسْتأْنَفَتيْن بالاصْطِلاحَيْنِ: (قَامَ الْقَوْمُ خَلَا زَيْدًا، و) قامَ

حاشية العطار

حالًا، فإنّ الجملة تكون في محلّ نصبٍ على الحال، فليست مستأنفةً لا محلّ لها.

قوله: (في كونهما كلامًا) هذا هو وجه المماثلة، فأشار به إلى أنّ المماثلة ليست من جميع الوجوه، كما سيصرّح به في الاستدراك الآتي.

قوله: (خلا زيدًا) قال سيبويه: (خلا وعدا) فعلان ضُمِّنا معنى الاستثناء.

وقال بعض النّحاة: إنّهما حرفا جر، ولو جعلتَهما من قبيلِ المشترَكِ بين الفعل والحرف ـ وإن كان التّضمينُ أكثرُ من الاشتراك استدلالًا عليه بموارد الاستعمالات؛ كما هو المناسبُ للبحث اللّفظي ـ.. لَمَا خرجتَ عن سمت الصّواب، فلعلّ قول السّيرافيّ: إنّ (خلا وعدا) مع معموليهما منصوبان على أنّهما حالٌ تارةً، وأخرى لا محلّ لهما من الإعراب؛ يقوّي ما قلناه.

وأمّا (حاشا) فقال سيبويه: لا تكون إلّا حرف جرّ.. لأنّها لو كانت فعلًا.. لجاز أن تكون صلة، كما يجوز ذلك في (خلا) فلمّا امتنع أن يقال: (جاءني القومُ ما حاشا زيدًا) دلّ ذلك على أنّها ليست فعلًا.

وقيل: إنّها اسمٌ من أسماء الأفعال؛ كأنّه بمعنى: بَرِئ، فمعنى: (حاشا لله) براءةٌ من السّوء، ودخول (اللّام) في فاعلها، كدخولها في فاعل (هيهات)

القوْمُ (حَاشَا عَمْرًا، وَ) قامَ القومُ (عَدا بَكْرًا) فَكُلٌّ منْ هذِهِ الأَمْثِلة الثَّلاثةِ كلامٌ تَضمَّنَ جملتيْنِ مُسْتَأْنَفتَيْنِ:

إِحداهما: المُشْتَملَة علىٰ المُسْتثْنَىٰ منه، وهِيَ مُستأْنَفة استئنافًا نَحويًّا.

وَالثَّانِيَة: المُشتملة علىٰ المُسْتَثْنَىٰ، وهِي مُسْتأْنفةٌ استئنافًا بَيانِيًّا؛ لأَنَّها في التَّقْدير: جوابُ سؤالٍ مُقدَّرٍ، فَكأَنَّكَ لَمَّا قلْتَ: قامَ القَوْمُ، قِيلَ لكَ: هلْ دخلَ زيدٌ فِيهمْ؟ فَقُلْتَ: خَلَا زيْدًا، وكذا البَاقِي.

(إِلا أَنَّهُمَا) أَي: جُملة المستثْنَىٰ منه، وجملة المستثْنَىٰ في الأَمْثلةِ الثَّلاثة (فِعْلِيَّتَانِ) وهَذا إِنَّما يَتَمَشَّىٰ عَلَىٰ القوْلِ بأَنَّ جُملَةَ المُسْتثنَىٰ لَا مَحلَّ لهَا.

أَمَّا علَىٰ القوْلِ بأَنَّها فِي موْضِعِ نَصْبٍ علَىٰ الحَال، فَلا.

حاشية العطار

في قوله تعالىٰ: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٦] ملخّصًا من الكافيجي.

وذهب الفرّاء إلىٰ أنّ (حاشا) فعلٌ لا فاعل له، والنّصب بعدها بالحمل علىٰ (إلّا) وقد ألغزتُ في ذلك فقلت:

يا عالمَ النّحو ما فِعلٌ وليس لهُ ... مِن فاعلٍ بعده اسمٌ منه قد نُصِبَا

قوله: (نصبٍ علىٰ الحال...) فإن قلت: كيف حَكمَ علىٰ جملة أفعال الاستثناء بأنّها حال؛ والفعل الماضي لا يقع حالًا إلّا مع (قد) ظاهرةً أو مقدّرةً؟

(وَمِنْ مُثُلِهَا) ـ بِضَمّ المُثَلَّثة ـ: جَمْع مِثَال أَي: ومِنْ أَمْثِلَة الجُملَة المُسْتَأْنَفة:

الجُمْلة الواقِعَة بعْدَ «حَتَّىٰ» الابْتِدائِيَّة (قَوْلُهُ) وهو جَرِيرٌ[1]:

فَمَا زَالَـتِ الْقَتْلَىٰ تَمُجُّ دِمَـاءَهَـا بِدِجْلَـةَ (حَتَّـىٰ مَـاءُ دِجْلَـةَ أَشْـكَلُ)

حاشية العطار

قلت: ما ذكر هو مذهب البصريّين، وهو مذهبٌ ضعيف.

قال أبو حيّان: الصّحيح جوازه بغير (قد) ولا يُحتاج لتقديرها؛ لكثرة ما ورد من ذلك، قال: وهذا مذهب الكوفيّين، ونقله ابن الأصبغ عن الجمهور. انتهىٰ، الشنواني.

وبهذا يتأيّد ما نقلناه سابقًا عن الكافيجي؛ من أنّه لا حاجة إلىٰ إضمار (قد) في الجملة الماضويّة إذا وقعت حالًا، وأنّ الإضمار سببُهُ الاشتباه، فتذكّر.

قوله: (بضمّ المثلّثة) احترازًا عنه بسكونها، وهو الشّبيه، وبفتحها؛ وهو ما شُبِّهَ مَضْرِبُهُ بمورِدِهِ.

قوله: (تَمُجّ) أي: تَقْذِفُ، يقال: مَجَّ الشَّرَابَ؛ أي: رَمَىٰ به، ودمٌ أشكل: إذا كان فيه بياضٌ وحُمْرَة، كذا في الصّحاح، فما في الشّمنّيّ من تفسير (أشكل) بأحمر تَسمُّح.

ودجْلة ـ بفتح (الدّال) وكسرها ـ نهرُ بغداد كما في «الشنواني».

(1) جرير بن عطية بن حذيفة الخَطَفي، من تميم (٢٨ ـ ١١٠هـ = ٦٤٠ ـ ٧٢٨م) وُلِدَ ومات في اليمامة. وعاش عمره كلّه يناضل شعراء زمنه ويساجلهم ـ وكان هجّاءاً مرّا ـ فلم يثبت أمامه غير الفرزدق والأخطل. [سير اعلام النّبلاء، الأعلام]. =

أَي: أَبْيض يُخالِطه حُمْرَةٌ.

فـ«مَاءُ دِجْلَةَ»: مُبتدأ ومضاف إِليه، و«أَشْكَلُ»: خبرُه، وجملة المبتدأ وخبَرِه: مُسْتَأْنَفَة؛ هَذا مَذْهبُ الجُمْهُور.

(وَ) نُقِلَ (عَنْ) أَبِي إِسْحاق (الزَّجاج، وَ) أَبي مُحَمَّد عَبْد الله بنِ

حاشية العطار

قوله: (ومضافٌ إليه) الإضافة: نسبةٌ بين الشّيئين، فكلٌّ منهما يُوصَفُ بأنّه مضافٌ، ومضافٌ إليه أيضًا، وإن كان الأشهرُ أنّ الأوّل يُسمّىٰ: مضافًا، والثّاني يسمَّىٰ: مضافًا إليه.

قوله: (هذا مذهب الجمهور...) الإشارة لأقربِ مذكورٍ، وهو كون الجملة مستأنفة، لا إلىٰ قوله: (فماء دجلة مبتدأ... إلخ) لأنّ غير الجمهور يقول بهذا الإعراب أيضًا. انتهىٰ الزرقاني.

= والبيت من الطويل، وهو لجرير، هجا بها الأخطل النّصرانيّ. [خزانة الأدب].

اللّغة: (تمجّ) يقالُ: مَجَّ الرّجلُ الشّرابَ من فيه، إذا رمَىٰ به، (دجلة) ـ بكسرِ الدّال وسكون الجيم ـ وهو نهرٌ ببغداد، وقيل: وإنّما سُمّيَتْ بذلك؛ لأنّها تدجل أرْضَها؛ أيْ: تُغَطّيها بالماء إذَا فَاضَتْ. [المغرب في ترتيب المعرب].

المعنىٰ: لشدّة المعركة كثرت القتلىٰ الّتي ترمي بدمائها في نهر دجلة، فصارت ماؤها محمرًّا؛ لكثرة الدّماء الواقعة فيه.

الإعراب: (القتلىٰ) اسمُ (ما زالت) (تمجّ) الجملة الفعليّة من الفعل وفاعله في محلّ النّصب خبر (ما زالت)، (دماء) مفعول به، (بدجلة) الجارّ والمجرور متعلّق بـ(تمجّ) (حتّىٰ) حرف ابتدائيّة، (ماء) متبدأ (أشكل) خبر (ماء).

الشّاهد: (حتّىٰ ماء) حيث جاءت (حتّىٰ) حرف ابتداء، يُستأنف بعدها الكلام بجملة اسميّة.

جَعْفَر (ابْن دَرَسْتَوَيْه[1]: أَنَّ الجُمْلَةَ) الواقعةَ (بَعْدَ «حَتّىٰ» الابْتِدَائِيَّة) ـ وهي: التي تُبْتَدَأُ بَعْدَها الجُمْلَةُ أَيِ: تُسْتَأْنَف ـ (فِي مَوْضِعِ جَرّ بـ«حَتَّىٰ» وَخَالَفَهُمَا الجُمْهُورُ) فَقالوا: ليست «حَتَّىٰ» هذه حَرْفَ جَرّ بِدليلَيْنِ:

حاشية العطار

قوله: (بعد حتّىٰ الابتدائيّة) أي: الّتي تسمّىٰ عند الجمهور بالابتدائيّة؛ لأنّها عند الزّجّاج وابن دَرَسْتَويه ليست ابتدائيّة، فلا اعتراض عليه بأنّه كيف يصحّ أن تكونَ جارّةً بعد أن حُكِمَ عليها بأنّها ابتدائيّة. انتهىٰ، المدابغي.

قوله: (أي: تُستأنَف) إشارة إلىٰ أنّه ليس المراد بـ(حتّىٰ) الابتدائيّة ما يقع بعدها جملة مركّبة من مبتدأ وخبر، بل ما يقع بعدها جملة مستأنفة، سواء كانت اسميّة كما مثّل، أو فعليّة، نحو قوله تعالىٰ: ﴿حَتَّىٰ عَفَواْ﴾ [الأعراف: ٩٥].

قوله: (في موضع جرٍّ بحتّىٰ إلىٰ آخره) **يؤخذ منه**: أن حتّىٰ جارّة وعاطفة عندهما فقط، كذا في الرّوميّ، ونُقِل عن الشّمنّيّ: أنّ الفرق بين هذه وبين الجارّة عندهما، أنّ هذه لا يقع بعدها إلّا الجملة، وتلك لا يقع بعدها إلّا المفرد. انتهىٰ.

فيؤخذ منه: أنّهم أثبتوا كونها ابتدائيّة، لكن خالفوا الجمهور من حيث إنّ ما بعدها علىٰ **مذهب الجمهور** استئنافيّة، وعلىٰ مذهبهم محلّها الجرّ، وبهذا سقط ما نقلنا عن المدابغي عند قوله: (بعد حتّىٰ الابتدائيّة).

---

(١) عبد الله بن جعفر بن محمد بن درستويه، أَبُو محمد (٢٥٨ ـ ٣٤٧هـ = ٨٧١ ـ ٩٥٨م) من علماء اللّغة، فارسيّ الأصل. وتُوُفِّيَ ببغداد، تلميذ المبرّد. وله: «الكتاب» و«الإرشاد» في النّحو. [سير أعلام النّبلاء، الأعلام].

أَحدُهما: أَنَّها لَوْ كانتْ حرفَ جَرّ لَقِيلَ: حَتَّىٰ «ماءٍ» بِالجَرّ، والرّوايَة

حاشية العطار

قوله: (لو كانت حرف جرّ لقيل: حتّىٰ ماءٍ بالجرّ) أي: لجُرّ (ماء) بعدها، **فقيل**: (حتّىٰ ماءٍ) بالجرّ، واللّازم باطل، فبطل الملزوم؛ وهو كونها حرفَ جرّ، فثبت المدّعىٰ، وهو أنّها ابتدائيّة؛ إذ الأمر دائرٌ بين كونها ابتدائيّة أو جارّة.

أمّا بيان الملازمة: فلأنّه لا معنىٰ لحرفِ الجرّ إلَّا حرفٌ يدخل علىٰ الاسم فيَجُرّه، وهاهنا (ما) اسم، وقد دخل عليه (حتّىٰ) المفروض كونها حرفَ جرّ؛ فلزم أن تَجُرَّ ما بعدها.

وأمّا بيان بطلان التّالي: فلأنّ الرّواية تنافيه؛ لأنّ (ماءُ) مرويٌّ بالرّفع، فالشّارح ذكر شرطيّة الدّليل، وحذف استثنَائيَّتَهُ، ولم يتعرّض لبيان الملازمة؛ لظهوره، وبيّن بطلان التّالي بقوله: (والرّواية... إلخ) ثمّ لمّا استشعر الشّارح ما يَرِدُ علىٰ الملازمة، كأن يقال له: إنّه لا يلزم من كون (حتّىٰ) جارّة أن تَجُرَّ ما بعدها؛ لجواز أن تكون معلَّقةً عنه.. فلا يتمّ الدّليل، وهذا نقضٌ تفصيليّ؛ لوروده علىٰ مقدِّمةٍ معيَّنة، وهي الملازمة، وسنده قول السّائل: (لجواز... إلخ) فأشار إلىٰ بطلان هذا السّند المساوي بقوله: (والعدول... إلخ) **ومعلومٌ**: أنّ إبطال السّند المساوي نافعٌ للمعلَّل؛ لأنّه متىٰ بَطُلَ، بَطَلَ المنعُ، فتثبت المقدّمة الممنوعة، وحاصل الإبطال، كما أشار إليه: أنّه لو جاز أن تكون (حتّىٰ) عاملة في المحلّ دون اللّفظ.. لكانت معلّقة، واللّازم باطل؛ لأنّه لا يُعلَّقُ عن العمل إلّا الأفعال باتّفاق دون الأسماء والحروف، فثبت هاهنا **أمورٌ ثلاثة**:

دليل المدّعي وهو: (لو كانت حرفَ جرّ... إلخ) **والنّقض التّفصيليّ** الّذي ورد عليه، وهو: منع الملازمة، **وإبطال سنَدِه**، فذكَرَ الشّارحُ الأوّلَ بقوله: (لو كانت حرفَ جرٍّ... إلخ) وأشار إلىٰ تقدير الثّاني، وهو المناقضة بإبطال سنده، وهو الثّالث المذكور بقوله: (والعدول) ثمّ توجّه إلىٰ إبطال منع السّند بقوله: (أمّا الأول فلأنّهما لا يسمّيان ذلك تعليقًا) **وحاصله**: إنّ قولكم في إبطال السّند أنّه لو جاز عملُها في المحلّ.. لكان هذا تعليقًا ممنوعٌ؛ لأنّ التّعليق: العمل في محلّ الجملة، باقيةً علىٰ جمليّتها من غيرِ تأويلٍ بالمفرد، بخلاف ما هنا، فإنّ الجملة مؤوّلةٌ بالمفرد، **والتّقدير**: حتّىٰ إشكالُ ماء دجلة، وحينئذٍ فيبطل هذا الإبطال، فيثبت المنع، **ورُدّ هذا**: بأنّه لا مقتضىٰ لتأويل الجملة بالمفرد حتّىٰ لا يكون هذا تعليقًا، فانتفىٰ المنع، فتخلّص دليل المصنّف عن الشّوائب، وأنتج المدّعىٰ، وهو كونها ابتدائيّة.

وحاصل الدّليل الثّاني: أنّ (حتّىٰ) لو كانت حرفَ جرٍّ.. لفُتحت همزة (إنّ) بعدها، واللّازم باطل؛ فبطل ملزومه، وهو كونها حرف جرّ؛ فثبت المدّعي، وهو أنّها ابتدائيّة.

أمّا بيان الملازمة: فلأنّ القاعدة أنّ حرف الجرّ إذا دخل علىٰ (إنّ) فتحت همزتها، **وأمّا بيان بطلان اللّازم**: فلقولهم: (مَرِضَ زَيْدٌ حتّىٰ إنّهم لا يرجونه) بكسر الهمزة ونُقِضَ هذا الدّليل نقضًا تفصيليًّا أيضًا بمنع ملازمته، وهو أنّنا لا نسلّم أنّها لو كانت حرف جرّ لفتحت الهمزة؛ لأنّ ذلك إنّما يكون إذا كانت عاملةً في اللّفظ، وهما يقولان إنّها عاملة في المحلّ دون اللفظ،

بِالرَّفْع علىٰ الابْتِداء والخَبَرِ.

والعُدُولُ إِلَىٰ العَمَل في محلّ الجُملة نَوعٌ مِن التَّعْليق، وهو غَيْرُ مُناسِبٍ؛ (لأَنَّ حُرُوفَ الْجَرّ لَا تُعَلَّقُ) ـ بِفتح «اللامِ» ـ (عَنِ الْعَمَلِ)

حاشية العطار

اللّفظ، والشّارح أشار إلىٰ هذه المناقضة بقوله: (وأمّا في الثّاني؛ فلأنّ مدعاهما... إلخ).

وأُجيب عن هذه المناقضة: بأنّ شأن العامل الطّالبِ للفظ المصدر بـ(أن) علىٰ غير الحكاية: أنْ يطلُب لفظها، وتخصيص (حتّىٰ) من هذا الحكم تحكّمٌ لا دليل عليه، فتمّ دليل المصنّف الثّاني أيضًا، ثمّ تقرير الدّليلين علىٰ هذا الوجه بالنّظر لمجموع كلام المصنّف والشّارح، وإلّا فكلام المصنّف في حدّ ذاته يُقرَّر بوجه غير هذا، هكذا ينبغي فهم هذا المقام فَخُذْهُ مستغفرًا لي، وعليك السّلام.

قوله: (بالجرّ) أي: ويكون (أشكل) خبر مبتدأ محذوف.

قوله: (لأنّ حروف الجرّ لا تُعلّق...) وهنا لَمّا عُلِّقت (حتّىٰ) عن العمل فيما بعدها.. دلّ علىٰ أنّها ليست بحرف جرّ؛ إذ انتفاء اللّازم مستلزمٌ لانتفاء الملزوم، **وبيان ذلك**: أنّ الملزوم هو: كونها من حروف الجرّ، و(اللّازم) هو: عدم التّعليق عن العمل، فانتفاؤه الّذي هو التّعليق عن العمل باعتبار أنّ نفي اللّازم مستلزمٌ لانتفاء الملزوم، الّذي هو كونها ليست من حروف الجرّ، فثبت المُدَّعىٰ. انتهىٰ، الشنواني.

قوله: (لا تُعَلَّق) لأنّ التّعليق من خواصّ الأفعال اتّفاقًا، فلا يجوز في

بدُخولِها على الْجُمَل ، وإنَّما تَدْخلُ عَلَى المُفْردات ، أَوْ ما فِي تَأْويلِها .

(وَ) الثَّانِي: أَنَّ «حَتَّىٰ» هذه ليْسَتْ حرفَ جَرّ (لِوُجْوبِ كَسْرِ) هَمْزةِ («إِنَّ») بعْدَها (فِي نحْو قوْلِكَ: مَرِضَ زيدٌ حَتَّىٰ إِنَّهُمْ لَا يَرْجُونَهُ) ـ بِكسر «إِنَّ» ـ ، ولوْ كانَتْ حرْفَ جَرّ لَفُتِحَتِ الهَمزةُ وَفَاءً بِالقاعِدَة ، (وَ) هِي: أَنَّه (إِذَا دَخَلَ) الْحَرْفُ (الْجَارُّ عَلَىٰ «إِنَّ» فُتِحَتْ هَمْزَتُهَا ، نَحْو) قوْلِه تَعالَىٰ:

حاشية العطار

غيرها سواء كان اسمًا أو حرفًا . انتهىٰ ، الكافيجي .

قوله: (بدخولها على الجُمل) المتبادر أنّ (الباء) صلة لا تعلُّق ، وهو فاسد ، بل هي سببيّة ؛ أي: انتفىٰ التّعليق الّذي سببه الدّخول على الجُمل بسبب انتفاء سببه ؛ لأنّها لا تدخل على الجُمل ، وإنّما تدخل على المفردات . . . إلخ .

قوله: (وإذا دخل الجارّ . . .) في نسخة الرّوميّ: (فإذا دخل) بـ(الفاء) ، قال: وهي للسّببيّة بمعنىٰ: لام التّعليل ؛ كما في الرّضي ، فما وقع في بعض النّسخ بـ(الواو) ، فليس بصحيح إلّا بتكلّف ؛ وهو حذف (إنّ) مع لام التّعليل ، **والمعنىٰ:** لأنّه إذا دخل . . . إلخ . انتهىٰ كلامه .

وحينئذٍ فكان الأولىٰ للشّارح أن يقول: (ولأنّه) ليرتبط كلام المصنّف ببعضه ، لكن عدل عن هذا ؛ لأنّه مهّد له ما يربِطهُ به ، وإن كان بالنّظر لكلام المصنّف غير مرتبط ، وكلُّ هذا تكلّف ، فالأولىٰ ما كتب عليه الرّوميّ .

قوله: (فُتِحَتْ همزَتُها) لأنّ الجارّ لا يدخل إلّا على المفرد ، و(أنّ) ـ بالفتح ـ مع معمولها في تقدير المفرد ، بخلاف (إنّ) ـ بالكسر ـ **والحاصل:**

(﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ ﴾ [الحج: ٦]) فَلَمَّا لمْ تُفْتحِ «الهمْزةُ» عَلِمنا أَنَّها ليْستْ جَارَّةً.

وفِي كُلٍّ مِن هذَيْن الدَّليليْن نَظَرٌ:

حاشية العطار

أنّ (حتّىٰ) إن كانت جارّةً أو عاطفةً.. يجب أن تكون (إنّ) بعدها مفتوحة، وإن كانت ابتدائيّةً.. فبالكسر.

قوله: (وفي كلٍّ من هذين الدّليلين...) قد علمت ما فيه من كلامنا السّابق، وعلمت مورد النّظر أيضًا، فلا تغفل.

قال الشنواني: نظر الشّيخ عزّ الدّين في كلٍّ منهما بغير ما نظر به الشّارح، فقال: قد استدلّ المصنّف للجمهور بدَليلينِ، وكلٌّ منهما فيه نظر، **أمّا الأوّل** وهو قوله: (لأنّ حروف الجرّ لا تُعَلَّقُ عن العمل) فيقال فيه: إنْ كان مطلقًا ليدخل تحته (حتّىٰ) الابتدائية أيضًا.. فممنوع؛ إذ هو أيضًا مصادرة علىٰ المطلوب؛ إذ الزّجّاج وابن دَرَسْتَويه قائلان: بأنّها حرفُ جرٍّ للجملة الّتي وقعت بعدها؛ مع تعلّقها عن العمل في المفرد الّذي بعدها الصّالحُ للانجرار بها، وإن كان بالنّسبة إلىٰ غيرهما.. فمسلّم، ولكن لا يفيد المطلوب، **وأمّا الثّاني**، وهو قوله: (لوجوب كسر إنّ... إلخ) **فحاصله:** أنّها لو كانت جارّةً.. فتحت (إنّ) بعدها؛ إذ الجارّ إذا دخل علىٰ (إنّ) تفتح بعدها، ولمّا لم تفتح بعدها.. دلّ علىٰ أنّها ليست بحرفِ جرٍّ.. فممنوعٌ؛ إذ هو أيضًا مصادرةٌ علىٰ المطلوب؛ إذ هما قائلان بأنّها حرفُ جرّ مع عدم فتح (إنّ) بعدها، وإن كان بالنّسبة إلىٰ غيرها.. فمسلّم، ولكن لا يفيد.

قال شيخنا: ويمكن أن يجاب؛ بأنّ مقصود المصنّف بالاستدلال: أنّ

أَمَّا الأَوَّل: فَلأَنَّهما لا يُسَمِّيانِ ذلك تَعليقًا، وإِنَّما يَقولَانِ: الجُملةُ بعْدَ «حَتَّىٰ» في مَحلّ جرٍّ، علَىٰ مَعنَىٰ أَنَّ تلك الجملةَ في تأْوِيلِ مُفرَدٍ مَجرُور بِها، لا عَلَىٰ معْنَىٰ أَنَّ تلك الجملةَ باقِيةٌ علَىٰ جُملِيَّتِها غيْر مُؤَوَّلة بِالمُفْرد.

لا يُقالُ: حَقيقةُ التَّعْليق: أَنْ يَمْنَع مِن العَمَل لفْظًا مَا لَهُ صدْرُ الكلام، وَهُوَ مَفقودٌ هُنا؛ لأَنَّا نَقولُ ذاكَ في أَفْعَال القُلُوب[1].

وَأَمَّا تَعليقُ حروف الجرّ:

حاشية العطار

أئمّة اللّغة أطلقوا أنّ الجارّ إذا دخل علىٰ (إنّ) فتحت الهمزة، وهو شاملٌ لـ(حتّىٰ)، ولا يجوز التّخصيص بغير مستندٍ منهم، وكذا الاعتراض علىٰ قوله: (لأنّ حروف الجرّ... إلخ) والجواب: الجواب. انتهىٰ كلامه.

قوله: (فإنّهما لا يُسمِّيان ذلك تعليقًا) قد يقال: هو تعليق، وإن لم يُسمِّياهُ تعليقًا. انتهىٰ، الشنواني.

قوله: (في تأويلِ مفردٍ) والتّقدير: حتّىٰ إشكالُ ماءِ دجلة، والجملة المعلّق عنها لا تكون في تأويل مفرد.

قوله: (لا يقال) في التّعبير به إشعارٌ بوهَن البحث؛ أي: لا ينبغي أن يقال، بل يُترك، وهذا إيرادٌ علىٰ كلام المصنّف في فهمه عن الزّجّاج وابن دَرَستَوَيْه؛ أنّهما يقولان بالتّعليق.

(١) وفي النسخة الداغستانية: وهي ظَنَّ وأَخواتها.

١ ـ فَبِأَنْ تَدْخُلَ علَىٰ غيْرِ مُفْرَدٍ، أَوْ ما فِي تَأْوِيلِهِ.

٢ ـ أَوْ تَدْخُلَ علَىٰ مُفردٍ، ولا تَعْمَلَ فيهِ شَيْئًا.

وأَمَّا الثَّاني: فَلأَنَّ مُدَّعَاهُمَا: أَنَّها عامِلةٌ في المحَلّ، لا في اللَّفْظ، ولِذَلِكَ لمْ تُفْتَحْ همزَةُ «إِنَّ» بَعْدَهَا.

[الجملة الواقعة صلةً لاسم موصولٍ أَو حرفٍ]

الجملة (الثَّانِيَةُ) مِمَّا لَا مَحلَّ لها:

حاشية العطار

قوله: (علىٰ غيرِ المفرد) ذلك الغير، هو الجملة الباقية علىٰ كونها جملةً من غير تأويل.

قوله: (أو ما في تأويله) وهو الجملة المؤوّلة بالمفرد.

قوله: (إنّها عاملةٌ في المحلّ) ظاهره في محلّ الجملة باقية علىٰ كونها جملة، فيعارض قوله السّابق: (وإنّما يقولان الجملة... إلخ) والمناسب أن يقال: غرضه من هذا: أنّه إذا كان هناك سابكٌ كـ(أَنْ) المصدريّة.. يكون عمل الجارّ في اللّفظ؛ لوجود السّابك، وإن لم يكن هناك سابك.. فعمل الجارّ في محلّ الجملة؛ لتأويلها بالمفرد، **والحاصل**: أنّ التّأويل بالمفرد موجودٌ وُجِدَ سابكٌ أو لا، لكن مع وجود السّابك يكون ما بعد الجارِّ اسمًا في صورة الجملة، ومع عدم وجوده يكون ما بعده جملة حقيقيّة، وعمل الجارّ فيها؛ لتأويلها بالمفرد من غير سبك، وهذا عندهم هو السّبك من غير سابك. انتهىٰ، الزرقاني بتصرّف.

قوله: (الثّانية ممّا لا محلّ له) لا يلزم منه أنّ كلّ ما وقع صلةً يجب أن

١ ـ (الْوَاقِعَةُ صلة لاسْمٍ) مَوْصُولٍ، (نحْو): «قَامَ أَبُوهُ» مِن قوْلك:

حاشية العطار

لا يكون له حظٌّ من الإعراب؛ كالصّفة الصّريحة، فإنّها مفردة، والكلام الآن في الجمل، فهي معربةٌ بإعرابٍ محلّيّ.

قوله: (الواقعة صلة...) **حدّ الصّلة**: الجملة الصّريحة، أو المؤوّلة غير الطّلبيّة والإنشائيّة، فيدخل في الصّريحة: الاسميّة والفعليّة، وفي المؤوّلة: الظّرف، والمجرور، والصّفة.

واعلم: أنّ الكسائيّ أجاز وقوعها جملةَ أمرٍ ونهي، نحو: (الّذي اضْرِبْهُ، ولا تَضْرِبْهُ زيدٌ) وأجاز المازنيّ وقوعها دعاءً؛ إذا كان بلفظ الخبر، نحو: (الّذي يَرْحَمُهُ اللهُ زيدٌ).

ومقتضى مذهب الكسائيّ: موافقته بالأولى، وأجاز هشام تصديرها بـ(لَيْتَ)، (لَعَلَّ) و(عَسَى).

أمّا جملة التّعجّب.. فلا يُوصل بها عند من قال بإنشائيّتها، واختلف القائلون بخبريّتها.

فمنهم من أجاز ذلك، وهو **مذهب ابن خروف**، فتقول: (الّذي ما أَحْسَنَهُ زيدٌ)، ومنهم من منع.

قال ابن مالك: واشتهر عند النّحاة تقييد الصّلة بكونها معهودة؛ وهو غير لازم. انتهى، أفاده بعض الشّرّاح.

وأقول: يؤخذ من كلام علماء الوضع: أنّه لا بدّ من العلم بالصّلة، فراجع «العضديّة».

قال الشنواني: لو وصلت (أل) بجملةٍ.. فيحتمل أن يقال: إنّها لا محلّ لها أخذًا ممّا قاله المصنّف، ويحتمل أن يقال: إنّ إعراب (أل) نُقلَ إليها؛ لكونها بصورة الحرف، فليتأمّل.

ثمّ رأيت الدّمامينيّ قال في «شرح التّسهيل»: أجمعوا علىٰ أنّ جملة الصّلة لا محلّ لها من الإعراب، وهذا علىٰ إطلاقه غير صحيح، بل ينبغي التّفصيل بين صلة (أل)، وصلة غيرها، فالصّلة في الثّاني لا محلّ لها قطعًا؛ ضرورة أنّه لا يصحّ حلول المفرد محلّها، وأمّا صلة (أل) حيث توصل بالفعليّة ذات المضارع؛ إمّا اختيارًا؛ كما يقول ابن مالك، وإمّا اضطرارًا؛ كما يقول غيره، وحيثُ توصل بجملةٍ غير المتقدّمة علىٰ وجه الضّرورة بالإجماع، فينبغي أن يكون لها محلٌّ من الإعراب، ويكون محلّها بحسب ما يقتضيه العامل في المفرد الّذي يصحّ حلوله محلّها من رفعٍ ونصبٍ وجرٍّ، فَيُحكَمُ بأنّها في محلّ رفعٍ في مثل قولك:

إنّي لك اليُنْذِرُ من نيرانها

وفي محلّ نصبٍ في مثل قولك: لَا أُحِبُّ الْيَرُوحَ للَّهْوِ.

وفي محلّ جرٍّ في مثل قولك:

ما أنت بالحكم التُرضىٰ حكومته

وهذا من الغرائب أن تكون جملة ثبت لها محلٌّ بحسب أنواع إعراب الاسم بطريق التّبعيّة من الأنواع الثلاثة، ويمكن أن يُحاجىٰ به، وقد يُعتذر عن

(جَاء الَّذِي قَام أَبُوهُ) فَجمْلة «قَامَ أَبُوهُ» لا مَحلَّ لهَا؛ لأَنَّهَا صِلة المَوْصُول، وَالمَوْصولُ وَحْدَهُ لَه مَحلّ بِحَسَب مَا يَقْتضيه العامِلُ، بِدَليلِ

تركهم لذلك؛ بأنّ هذا لا يستعمل إلّا في الضّرورة، أو في قليل الكلام. انتهى باختصارٍ ما.

وقد أجيب: بمنع أنّ لها محلًّا، وذلك لأنّ الوصل بالصّفة الصّريحة على خلاف الأصل، وقولهم: الجملة الواقعة موقع المفرد لها محلّ؛ فيما إذا كان المحلّ للمفردِ بحسب الأصالة، وذلك لأنّ (أل) لَمَّا كانت على صورة (أل) المعرّفة.. كرهوا دخولها على الفعل الصّريح، فأدخلوها على ما هو اسمٌ لفظًا نظرًا إلى كونها على صورة (أل) المعرّفة جملةً تأويلًا؛ نظرًا إلى كونها موصولًا، فراعوا الحقّين، وأعربوا هذا الاسم؛ لتعسّر إعراب (أل) لأنّ الميسور لا يسقطُ بالمعسور.

وقد ألغز فيه بعضهم بقوله:

حاجَيتُكم لتخبروا ما اسمان ... وأوّل إعرابه في الثّاني
وذاك مبنِيّ بكلِّ حالٍ ... ما هو للنّاظر كالعيان

وقوله: (ويمكن أن يحاجى به... إلخ) قد حاجيتُ في ذلك فقلت:

أَمَوْلَى نحاة العصر ما جملةٌ لها ... محلٌّ من الإعرابِ جاء بلا نكرِ
وليست بذات الحال أو وصفٍ أو إضا ... فةٍ وهي في أنواع إعرابهم تجرِي
ولا خبرًا جاءت فبيِّنْ سؤالنا ... لتغنَمَ منّا وافرَ المدحِ والشّكرِ

قوله: (بحسب ما يقتضيه العامل) وأمّا مجموع الصّلة والموصول.. فلا

ظُهورِ الإعْرابِ في نَفْسِ الموصولِ، نحو: ﴿لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم: ٦٩] في قِراءَة النَّصب.

ونحْو: ﴿رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ أَضَلَّانَا﴾ [فصّلت: ٢٩].

وذهب أبُو البَقاءِ(١) إلَىٰ أَنَّ المحَلَّ للمْوصولِ وصِلتِه معًا، كَما أَنَّ المحلَ للموصول الحَرفِيِّ معَ صِلَتِه.

وفَرَّقَ الأَوَّلُ: بأَنَّ الاسْمَ يَسْتَقِلُّ بالعامِلِ، والحَرْف لا يَستقلُّ.

حاشية العطار

محلّ له؛ إذ لا يلزم من ثبوت المحلّ للموصول منفردًا ثبوته له مع الصّلة، ولأنّ المجموع لو كان له محلّ.. لَلَزِم عمل العامل عملين: عملٌ في الموصول وحده، وعملٌ في المجموع، وهو باطل؛ لأنّ الشّيء الواحد لا يصدر عنه شيئان.

قوله: (للموصول وصلته معًا) لأنّ الموصول لا يتمّ إلا بصلةٍ وعائد؛ فكان المحلّ لهما بهذا الاعتبار.

قوله: (وفَرّق الأوّل) أي: صاحب القول الأوّل، وهو أنّ المحلّ للموصول وحده، **ومحصّله:** أنّ ما ذكر من أنّ المحلّ للمجموع قياسًا علىٰ

---

(١) **عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبريّ**، أبو البقاء، محبّ الدّين (٥٣٨ ـ ٦١٦هـ = ١١٤٣ ـ ١٢١٩م) عالم بالأدب، واللّغة، والفرائض، والحساب. أصله من عكبرا (بليدة علىٰ دجلة) ومولده ووفاته ببغداد. أُصِيبَ في صباه بالجدري، فعمي. وكانت طريقته في التّأليف أن يطلب ما صنّف من الكتب في الموضوع. فيقرأها عليه بعض تلاميذه، ثمّ يملي من آرائه وتمحيصه وما علق في ذهنه. وله: «شرح ديوان المتنبي»، و«شرح اللّمع لابن جني». [سير أعلام النبلاء، الأعلام].

٢ ـ (أَوْ) الواقِعَة صِلةً (لِحَرْفٍ) مُؤَوَّلٍ مع صِلته بِالمَصْدَرِ (نحو: عَجِبْتُ مِمَّا قُمْتَ ؛ أَيْ: مِنْ قِيَامِكَ ،

حاشية العطار

الموصول الحرفيّ مع صلته.. قياسٌ مع الفارق لا يتمّ، فلذلك كان المؤيّدُ القول الأوّل.

قوله: (لحرفٍ مؤوَّل) وقد نظمتُ الموصولات الحرفيّة بقولي:

موصــول الأحرُفِ إنْ وأَنْ وكي وما ... واللّـذْ ولو ســـتٌّ أَتَـتْ فَلْتَعْلَمَـا

فخمسٌ متّفقٌ عليها، وهي ما عدا (الَّذِي)، و(اللَّذْ) في البيت ـ بالسّكون ـ لغةٌ في (الَّذِي) ولذلك عدّت في النّظم المشهور، أعني:

وهاك حروفًا بالمصادر أوّلت... إلخ.. خمسًا.

قوله: (مع صلته) لا يخفاك أنّ (مع) **معناها**: المصاحبة في محلّ نصبٍ على الحال من نائبِ فاعلٍ (مُؤوَّل) **والمعنى**: مؤوّلٌ حالة كونه مصاحبًا لصلته، فيفيد أنّ شرط التّأويل مصاحبته للصّلة، وأنّ التّأويل ليس للصّلة، بل للموصول، والحال للتّقييد، وليس المعنى عليه، فالأَوْلى: التّعبير بـ(الواو) المفيدة للتّشريك في الحكم؛ أي: مؤوّلٌ هو وصلته، وإن كان التّأويل في الحقيقة للصّلة، بل لجزئها عند التّأمّل في قولك: (أعجبني أنّ زيدًا حسنٌ) إلّا أنّه لمّا كان آلةً في التّأويل أوقع عليه مجازًا.

قوله: (من قيامك) **هذا ظاهرٌ**: إذا كانت الصّلة مشتقّة، وأمّا إن كانت جامدة، نحو: (أعجبني أنّ زيدًا أسدٌ) فيسبك إمّا من مصدرِ (كان) أي: كونُه أسدًا، أو بمصدرٍ منسوبٍ؛ أي: أسديّتُه.

فَـ«مَا») مَوصولٌ حَرْفِيٌّ على الأَصَحِّ (وَ«قُمْتَ»): صِلَتُه، والموصولُ وصِلتُه (فِي مَوْضِعِ جَرٍّ بِـ«مِنْ» وَأَمَّا) الصِّلةُ، وَهِيَ: (قُمْتَ وحْدَهَا، فَلَا مَحَلَّ لَهَا) مِنَ الإعرابِ؛ لأَنَّها صِلةُ مَوْصُولٍ، وَكَذا المَوصولُ الحَرْفيُّ وحْده لا محلَّ له؛ لانْتِفاءِ الإِعْرابِ في الحرْف.

[الجملة المعترضة بين شيئين]

الجُمْلة (الثَّالِثَةُ المُعْتَرِضَةُ بَيْنَ شَيْئَيْنِ) مُتَلازمَيْنِ، وهِي: (إِمَّا

حاشية العطار

قوله: (فما موصول حرفيّ) أي: عند سيبويه فلا يحتاج لعائد، ومقابل الأصحّ ما للأخفش وابن السّراج: أنّه اسميّ فيحتاج على هذا العائد.

ونقل الرّوميّ: عن أبي البقاء: أنّه على كلا القولين لا يعود عليه شيء، فحرّر.

قوله: (لأنّها صلةُ موصول) فهي بمنزلة الجزء، والجزء وحده لا محلّ له، ولأنّها ليست في موضعٍ مفردٍ حتّى يكون لها إعراب.

قوله: (الثّالثة المعترضة) بفتح الرّاء؛ أي: المعترَضُ بها على الحذف والإيصال، وبكسرها على الإسناد المجازيّ كـ﴿عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٢١].

قوله: (بين شيئين) فإن قلت: هذا التّعريف صادقٌ على صلة الاسم الموصول في نحو: (الّذي معنا أمسِ زيدٌ) مع أنّها ليست اعتراضيّة؟

وأجاب الكافيجي: بأنّ الصّلة إنّما جيء بها؛ لأجل الصّحة، والاعتراضيّة جاءت للفائدة الزّائدة حتّى لو لم يؤت بها.. لكان الكلام مُعْتَبَرًا بدونها.

للتَّسْدِيدِ) ـ بالسّين المُهْملة ـ أَي: التَّقْوِيَةِ (أَوْ للتّبْيين) وهُوَ: الإيضاح.

ولا يُعْتَرَضُ بها، إِلَّا بيْن الأَجْزاء المُنْفَصلِ بعْضُها مِن بعْضٍ، المُقْتَضي كُلٌّ مِنْها الآخَرَ.

[مواضع الاعتراض]

فتقَعُ بَيْن الفِعل وفاعِلِه، كقوله:

حاشية العطار

وأجاب غيره: بأنّ الصّلة والموصول، كشيءٍ واحد، والمراد بين شيئين: ليسا في حكم شيءٍ واحد.

قال المدابغي: وينافيه ما يأتي في كلام الشّارح. انتهى.

وأقول: سيُمثّل الشّارح للاعتراض بين الموصول وصلته، وبين أجزاء الصّلة، وكلٌّ منهما غير منافٍ لما هنا، أمّا الفصل بين أجزاء الصّلة بالاعتراض؛ فبالضّرورة أنّه لا يَقْدَح في كونها مع الموصول كشيءٍ واحد، وأمّا الفصل بينه وبينها؛ فلأنّهما كالشّيء الواحد من جهة المعنى؛ إذ الصّلة في الحقيقة وصفٌ قائمٌ بما صَدُق عليه الموصول، ومن ثمّ قالوا: إنّه مع صلته في حكم المشتقّ، وإن كان من جهة اللّفظ هما شيئان متغايران بدليل أنّ الموصول له محلّ، والصّلة لا محلّ لها، فأنت تجدهم غايروا بينهما في الحكم اللّفظيّ، ومن هذه الجهة ساغ الاعتراض مع كونه غير قادحٍ في الارتباط من جهة المعنى، فتدبّر.

قوله: (بين الفعل وفاعله) الأحسن: وبين مرفوعه؛ ليدخل في ذلك:

وَقَدْ أَدْرَكَتْنِي ـ وَالحَوَادِثُ جُمَّةٌ ـ أَسِـنَّةُ قَوْمٍ لَا ضِـعَافٍ وَلَا عُزْلِ[1]

أَو مفعولِه ، كقوله:

حاشية العطار

نائب الفاعل ، نحو: (أُكْرِمَ ـ واللهِ ـ زيدٌ).

قوله: (والحوادث) جهة هذا الاعتراض ليس من التّسديد ولا التّبيين ، وقد ذكر في «المغني» أنّ الاعتراض يكون للتّحسين ، فلو ذكره الشّارح هنا.. لكان أولى ؛ لشموله مثل هذه الجملة.

قال الدّمامينيّ: والظّاهر: أنّ هذه (الواو) المقترنة بالجمل المعترضة واو الاستئناف ، فإن قيل: ليس هذا موضعه؟

قلنا: إنّما كانت الجملة في الأصل مؤخّرة عما هي معترضةٌ بين أجزائه ، وكانت حينئذٍ للاستئناف ، ثمّ قدّمت وبقيت بحالها إيذانًا بما كانت عليه.

(١) البيت لجويريّة بن زيد. [الخصائص].
اللّغة: (الحوادث) جمع حادثة: المصيبة. (جمّة) كثيرة. (أسنّة) جمع سنان ؛ سنان الرّمح: حدِيدَتُهُ (عزل): جمع أعزل: وهو مَنْ لا سلاح معه.
المعنى: إنّ مصائب الدّهر كثيرة ، وقد أصابتني واحدة ، فلقد أُسِرْتُ بعد جرحي برمح شجاع ، قومه مدججون بالسّلاح.
الإعراب: (الواو) حرف العطف (قد) حرف التّحقيق (أدركتني) (التّاء) للتّأنيث (النّون) نون الوقاية (الياء) ضمير المتكلّم في محلّ النّصب مفعول به (الحوادث) مبتدأ (جمّة) خبر (أسنّة) فاعل (أدركتني) (لا) حرف النّفي (ضعاف) صفة (قوم) (لا) زائدة (عزل) معطوف على (ضعاف).
وجملة (أدركتني) ابتدائيّة لا محلّ لها ، وجملة (الحوادث جمّة) اعتراضيّة لا محلّ لها من الإعراب.
الشّاهد: وقوع الجملة الاعتراضيّة بين الفعل وفاعله.

وبُـدِّلَـتْ - وَالـدَّهْرُ ذُو تَبَـدُّل - هَيْفًا دَبُورًا بِالصَّـبَا وَالشَّـمْأَلِ[1]

وبين المبتدأ والخبر، كقوله:

حاشية العطار

قوله: (هيفا) هي ريحٌ شديدةُ الحرارةِ تأتي من صوب اليمن، **والدَّبُور:** اسمٌ لريحٍ تأتي من جهة المغرب، ثمّ الاعتراض هنا للتّحسين لا للتّبيين والتّسديد.

قوله: (بالصَّبا) (الباء) داخلةٌ على المتروك، والأشهر دخولها على المأخوذ، انتهى، المدابغي.

وينافيه ما في قوله تعالى: ﴿ وَمَن يَتَبَدَّلِ ٱلْكُفْرَ بِٱلْإِيمَٰنِ ﴾ والمسألة خلافيّة حقّقها صاحب «درّ التّاج» فراجعه.

(١) الرّجز لأبي النّجم العجليّ. [الخصائص].

اللّغة: (الدّهر) الزّمان (الهَيْف) ريح تأتي من قِبَل اليمن حارّة، لا تمرّ بشيء إلا يبّسته، وتُسَمّى: بالنّكباء، و(الدَّبُور) وهي ريح تهبّ من نحو المغرب، و(الصَّبا) هي ما تهبّ من المشرق عند استواء اللّيل والنّهار، و(الشّمأل) هي الرّيح الّتي تأتي من ناحية القطب المسماة بالطّياب.

المعنى: ذهبت ريح الصّبا والشّمأل، وهبّت علينا الهيف والدّبور، مع أنّ الزّمان قد يدور دائمًا.

الإعراب: (بُدّلَتْ) فعل ماض مبني للمجهول، وفيه ضمير مستتر (هي) نائب الفاعل (الواو) واو الاعتراض (الدّهر) مبتدأ (ذو) خبره (هيفًا) مفعول به (دبورًا) صفة لـ(هيفًا) (بالصّبا) الجارّ والمجرور متعلّقان بـ(بدّلت) (الواو) حرف العطف (الشّمأل) معطوف على (الصّبا).

الشاهد: وقوع الجملة الاعتراضيّة بين الفعل ومفعوله.

وَفِيهِنَّ ــ وَالأَيَّامُ يَعْثُرْنَ بِالفَتَىٰ ــ نَـوَادِبُ لَا يَـمْـلَـلْـنَـهُ وَنَـوَائِـحُ[1]

أَو ما هما أَصْلُه، كقوله:

حاشية العطار

قوله: (وفيهنّ) أي: البنات... إلخ، وقبل البيت:

وإنَّ رجـالًا يـكـرهُـونَ بـنـاتِـهـمِ وفيهنَّ لا تُكْذَب نسـاءٌ صَـوالِحُ

وهذا البيت فيه الشّاهد أيضًا، والاعتراض هنا للتّحسين.

ومن الاعتراض بين المبتدأ والخبر؛ قول الحريريّ في رسالته الْخَيْفَاء: الكَرَمُ ـ ثبّت الله جيش سعودك ـ يزين، والكَرمُ ـ غضّ الدّهر جفْن حسُودك ـ يشين.

(١) البيت لمعن بن أوس المزنيّ. [الأغاني].
ويروىٰ:
«وَفِيهِنَّ - وَالأَيَّـامُ يَعْثُرْنَ بِـالفَتَىٰ - عَـوَائِـدُ لَا يَـمْـلَـلْـنَـهُ وَنَـوَائِـحُ».
اللّغة: (يعثرن) يقال: عَثَرَ به فرسُه فسقَط، وتَعَثَّرَ إذا كَبَا (نوادب) جمع نادبة؛ أي: المرأة تبكي الرّجل، وتعدّد محاسنه (لا يمللنه) أي: لا يرغبْنَ عنه (نوائح) جمع النّائحة ـ بكسر الهمزة ـ من ناح إذا بكىٰ بشدّة، وعويل.
الإعراب: (الواو) حرف العطف (فيهنّ) الجارّ والمجرور متعلّقان بخبر مقدّم محذوف، (أيّام) مبتدأ، (يعثرن) فعل مضارع مبنيّ علىٰ السّكون، (النّون) نون النّسوة في محلّ الرّفع فاعل، والجملة الفعليّة (يعثرن) في محلّ الرّفع خبر لـ(أيّام) (بالفتىٰ) الجارّ والمجرور متعلّقان بـ(يعثرن) والجملة (وَالأَيَّامُ يَعْثُرْنَ بِالفَتَىٰ) اعتراضيّة لا محلّ لها من الإعراب (نوادب) مبتدأ مؤخّر (لا) حرف النّهي (يمللنه) (يملل): فعل مضارع مبنيّ علىٰ السّكون (النّون) نون النّسوة في محلّ الرّفع فاعل (الهاء) مفعول به، والجملة الفعليّة (لا يمللنه) في محلّ الرّفع صفة لـ(نوادب) (الواو) حرف العطف (نوائح) معطوف علىٰ (نوادب).
الشاهد: وقوع الجملة الاعتراضيّة بين المبتدأ والخبر.

إِنَّ سُــلَيْمَىٰ - وَاللهُ يَكْلَؤُهَـا - ضَـنَّتْ بِشَـيْءٍ مَا كَانَ يَرْزَؤُهَا(١)

وبين الشَّرْط وجَوابِه، نحو قوْلِه تعَالَىٰ: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ - وَلَن تَفْعَلُواْ

حاشية العطار

قوله: (يَرْزَؤُها) بتقديم الرّاء على الزّاي؛ أي: ينقُصُها، مأخوذ من رَزِأَ يَرْزَأ بمعنى: ينقُصُ من باب عَلِم يَعْلَمُ.

قوله: (﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ﴾) (لم) عاملةٌ في الفعل، و(إن) في ﴿لَّمْ تَفْعَلُواْ﴾ وليس من باب التّنازع؛ لأنّه لا يكون في الحروف، والاعتراض هنا للتّبيين، فإنَّ قوله: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ﴾ مُجْمَل؛ لأنّه لا يدرى هل يقدرون على الفعل أم لا؟ فبيّن أنّهم لا يقدرون عليه.

---

(٣) البيت لإبراهيم بن عليّ بن هرمة، وهو آخر من يحتجّ بشعره. [مغني اللّبيب لابن هشام].

اللغة: (سليمى) اسم امرأة، (يكلؤها) كلأ يكلؤ كِلاءةً: حفظ وحرس (ضنّت) الضِّنُّ والضِّنَّةُ والمضِنةُ، كلُّ ذلك من الإِمساكِ والبُخْل (يرزؤها) يُقَالُ رَزَأْتُهُ أَرْزَؤُهُ، وَأَصْلُهُ: النَّقص.

المعنى: إنّ سليمى ـ والله يحفظها ـ بخلت بشيء لا ينقصها شيئًا.

الإعراب: (سليمى) اسم «إنّ»، (الواو) حرف الاعتراض (الله) اسم الجلالة مبتدأ (يكلؤها) فعل مضارع، وفيه ضمير مستتر «هو» فاعله العائد إلى الله (الهاء) ضمير متصل في محلّ النّصب مفعول به، والجملة (يكلؤها) في محلّ الرّفع خبر المبتدأ، والجملة (والله يكلؤها) اعتراضيّة لا محلّ لها من الإعراب (ضنّت) فعل ماضٍ، وفيه ضمير مستتر «هي» فاعله (بشيء) الجارّ والمجرور متعلّقان بـ(ضنّت) (ما) حرف النّفي (كان) فعل ماض ناقص، وفيه ضمير مستتر «هو» اسمه، العائد إلى (شيء) (يبرزؤها) فعل مضارع، وفيه ضمير مستتر «هو» فاعله العائد إلى (شيء) (الهاء) ضمير متّصل في محلّ النّصب مفعول به، والجملة (يرزؤها) في محلّ النّصب خبر (كان) والجملة (ما كان يرزؤها) في محلّ الجرّ صفة لـ(شيء).

الشاهد: وقوع الجملة الاعتراضيّة بين ما أصله المبتدأ والخبر.

- ﴿فَاتَّقُوا النَّارَ﴾ [البقرة: ٢٤].

وبين الموصول وصلته، كقوله:

ذَاكَ الذِي ـ وَأَبِيكَ ـ يَعْرِفُ مَالِكًا[١]

وَبيْن أَجْزاء الصّلَة، نحو: جاء الذي جُودُه ـ وَالكرَمُ زَيْنٌ ـ مَبْذُولٌ.

وبَيْن المَجرُور وجارّهِ: اسْمًا كانَ، نحو: هَذَا غُلَامُ ـ وَاللهِ ـ زَيْدٍ.

أَوْ حَرْفًا، نَحو: اشتريتُهُ بِـ ـ واللهِ ـ أَلْفِ دِرْهَمٍ.

حاشية العطار

قوله: (وأبِيكَ) أي: أقسمُ بأبيكَ، ولم يأت به؛ لأنّه لا يجامع (الواو)، والاعتراض بهذه الجملة وما أشبهها للتّقوية.

قوله: (وبين أجزاء الصّلة) فإن قيل: هذا من جملة الاعتراض بين المبتدأ والخبر، وقد تقدّم؟

فالجواب: أنّ ذاك أعمّ، وهذا أخصّ.

(١) **تمام البيت:** «والحقُّ يَدْمغُ تُرَّهاتِ الباطِلِ» والبيت لجرير، هجا بها يحيىٰ بن عقبة الطّهويّ. [خزانة الأدب].

المعنىٰ: أنّ الفرزدق في اتّصافه بما ذكرته من المناقب الجليلة هو الحقّ الذي يهشم دفاع الباطل، وهو مع كونه كذا، فقد قتلته بهجوي، فكيف حالكم عندي؟

الإعراب: (ذاك) مبتدأ (الّذي) خبر المبتدأ (الواو) حرف القسم (أبيك) الجارّ والمجرور متعلّقان بفعل محذوف «قسم» (يعرف) فعل مضارع، وفيه ضمير مستتر (هو) فاعله، العائد إلىٰ «الّذي» (مالكًا) مفعول به، والجملة (يعرف مالكًا) صلة «الّذي» لا محلّ لها من الإعراب.

الشاهد: وقوع الجملة الاعتراضيّة بين موصول وصلته.

وَبيْن الحَرْف وتَوْكيدِه، نحو:

لَيْتَ - وهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتُ؟ - لَيْتَ شَبَابًا بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ[(١)]

وَبيْنَ «قد» وَالفِعل، نحو:

أَخَالِدُ قَدْ ـ وَاللهِ ـ أَوْطَأْتَ عَشوةً[(٢)]

حاشية العطار

(١) البيت لرؤبة بن العجّاج. [مغني اللّبيب].

الإعراب: (الواو) حرف اعتراض، (هل) حرف استفهام (شيئًا) مفعول به (ليت) فاعل (ينفع) أراد لفظها، والجملة (وهل ينفع شيئًا ليت) اعتراضيّة لا محلّ لها من الإعراب (ليت) تأكيد لفظيّ لـ(ليت) الأولىٰ (شبابًا) اسم (ليت) الأولىٰ (بوع) فعل ماضٍ مبنيّ للمجهول، وفيه ضمير مستتر «هو» نائب الفاعل، العائد إلىٰ (شبابًا) والجملة (بوع) في محلّ الرّفع خبر (ليت) (فاشتريت) الفاء حرف العطف (اشتريت) فعل ماضٍ (التّاء) ضمير متّصل في محلّ الرّفع فاعله، والجملة (فاشتريت) معطوف علىٰ (بوع).

الشاهد: وقوع الجملة الاعتراضيّة بين الحرف وتوكيده.

(٢) البيت من البحر الطّويل، ملفّق من بيتين؛ **أوّلهما** للفرزدق، وهو قوله:

«ومـا حـلَّ من حلمٍ حُبَىٰ حُلمـائنـا ولا قـائـلُ المعروفِ فينـا يُعَنَّفُ».

وثانيهما لأخي يزيد بن عبد الله البجليّ، وهو قوله:

«أخـالـدُ قـد والله وُطِئْـتَ عشـوةً وما العاشـق المسـكين فينا بسـارق»

[مغني اللّبيب].

اللّغة: (خالد) هو خالد بن عبد الله القسري والي العراق لهشام بن عبد الملك (أوطأتها) جعلتها موطنًا، مكانًا يدوسه النّاس (العشوة) الظّلمة.

المعنىٰ: يا خالد ارتكبت أمرًا علىٰ خلاف الصّواب، ونحن لا نشتم فاعلي الخير، ولا قائلي الصّواب، فقائل الحقّ لا يشتم.

الإعراب: (أ) حرف النّداء (خالد) منادىٰ مبنيّ علىٰ الضّمّ في محلّ النّصب بـ(أدعو) المقدّر (قد) حرف التّحقيق (الواو) حرف القسم (الله) اسم القسم مجرور، الجارّ والمجرور متعلّقان بفعل محذوف «أقسم»، والجملة (والله) الاعتراضيّة لا محلّ لها من=

وَبيْن الحَرْف النَّافي وَمَنْفِيّه، كقوله:

فَلَا ـ وَأَبِي دَهْمَاء ـ زَالَتْ عَزِيزَةً[1]

وبَيْن القَسَم وجَوابِه، والمَوْصوفِ وصِفَتِه، ويجمعهما:

(نحو: ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ﴾ [الواقعة: ٧٥] الآية) وهي: ﴿وَإِنَّهُۥ

حاشية العطار

قوله: (﴿فَلَآ أُقۡسِمُ﴾...) (لا) صلة؛ أي: فأقسم، أو الأصل (لأنا أقسم) بلام الابتداء، فحذفت (أنا)، وأشبعت اللّام فتولّدت الألف، فـ(اللّام) للابتداء، و(الألف) للإشباع، أو (لا) نافية داخلة على محذوف؛ أي: فلا حجّة للكافرين في نحو قولهم في القرآن العزيز: ﴿أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ﴾ [الأنعام: ٢٥] ثم استُؤْنف، فقيل: أقسم... إلخ.

و(مواقع النجوم) مغاربها؛ لما في غروبها من زوال أثرها، والدّلالة على

= الإعراب (أوطأتَ) فعل ماضٍ (التّاء) ضمير متّصل في محلّ الرّفع فاعل (عشوة): مفعول به.
الشاهد: وقوع الجملة الاعتراضيّة بين (قد) وفعله.

(١) وتمام البيت: «... على قومها ما دام للزّند قادحُ» وفي رواية: «... على قومها ما فتّلَ الزّنْدَ قادحُ» البيت لتميم بن مقبل. [مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب].
اللّغة: (أبي دهماء) والد فتاة تدعى دهماء.
المعنى: أقسم بأبي دهماء إنّ ابنته ما زالت عزيزةً على مرّ الزّمان.
الإعراب: (فلا): (الفاء) بحسب ما قبلها (لا) حرف النّفي (وأبي) (الواو) حرف القسم (أبي) اسم مجرور، وعلامة الجرّ الياء؛ لأنّه من الأسماء الخمسة، الجارّ والمجرور متعلّقان بفعل محذوف (أقسم) مضاف، (دهماء) اسم مجرور، وعلامة الجرّ الفتحة؛ لأنّه ممنوع من الصّرف، مضاف إليه، وجملة القسم معترضة لا محلّ لها من الإعراب (زالت) فعل ماضٍ ناقص، وفيه ضمير مستتر تقديره «هي» اسمه (التّاء) للتّأنيث (عزيزة) خبره.
الشّاهد: وقوع الجملة الاعتراضيّة بين الحرف النّافي ومنفيّه.

لَقَسَمٌ لَّوۡ تَعۡلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ [الواقعة: ٧٦]، وفي هذه الآية اعْتِرَاضٌ في ضِمْن

وجود مؤثّرٍ لا يزول تأثيره، ولأنّه وقت قيام المجتهدين من عباده الصّالحين، وقيل: منازِلُها ومجاريها؛ لأنّ في ذلك ما لا يحيط به الوصف من الدّليل على عظيم القدرة والحكمة، وقيل: المراد بـ(النّجوم) القرآن، و(مواقعه) أوقات نزوله.

وقرأ الكسائيّ: (بموقع النّجوم).

وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ﴾ أي: هذا القسم المفهوم من أُقْسِمُ على حدّ ﴿ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰ﴾ [المائدة: ٨] وقوله: ﴿لَقَسَمٌ﴾ (اللّام) لام الابتداء، و(قسمٌ) خبر إنّ، و﴿عَظِيمٌ﴾ صفته، وقوله: (إنه) أي: القرآن المفهوم من القرآن، وهذه الجملة؛ أي: ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ﴾ جواب القسم لا محلّ لها من الإعراب؛ كما أنّ جملة القسم فعليّة لا محلّ لها من الإعراب، قاله بعضهم.

قوله: (الآية) بالنّصب؛ أي: اقرأ الآية، وبالرّفع؛ أي: الآية تُقرأُ بتمامها، وبالجرّ؛ أي: اقرأ باقي الآية. انتهى، المدابغي.

ولا يذهب عليك أنّ الأوّل أولى، أمّا الثاني، فلعدم إفادته؛ إذ معلومٌ أنّ الآية تُقرأُ بتمامها حتّى يتحقّق كونها آية، وأمّا الثّالث، ففاسد؛ إذ باقي مضاف، والآيةُ مضافٌ إليه، وإذا حُذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامَهُ.. طرأ عليه النّصب، فيكون هذا وجهًا للنّصب لا للجرّ، نعم؛ لو مثّل بقوله: انظر في الآية؛ نظير ما قيل في باب، وفَصل من جواز الأوجه الثّلاثة.. لكان

اعْتِرَاضٍ (وذلك ؛ لأَنَّ قَوْلَه) تَعالىٰ: (﴿ إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ ﴾ [الواقعة: ٧٧]: جواب) القَسَمِ، وهو قوله تَعَالىٰ: («فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ» وَمَا بَيْنَهُمَا) أَيْ: بَيْنَ «لا أُقْسِم» وجوابه، والذي بينهما، هو: «وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ» (اعْتِرَاضٌ لَا مَحَلَّ لَهُ) مِن الإِعراب.

(وَفِي أَثْنَاءِ هَذَا الاعْتِرَاضِ) الذي هُوَ: «وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ» (اعْتِرَاضٌ آخَرَ، وَهُوَ) قوله تَعالىٰ: («لَوْ تَعْلَمُونَ»: فَإِنَّهُ مُعْتَرِضٌ بَيْنَ الْمَوْصُوفِ وَصِفَتِهِ، وَهُمَا: «قَسَمٌ» و«عَظِيمٌ») عَلىٰ طَرِيق اللَّفِّ والنَّشْرِ عَلىٰ التَّرْتِيبِ، فالاعْتِرَاض في هذه الآية بجُملةٍ واحِدَةٍ في ضِمْنِها جُملة.

(وَيَجُوزُ الاعْتِرَاضُ بِأَكْثَرَ مِنْ جُمْلَةٍ، ....

حاشية العطار

أولىٰ، علىٰ ما فيه من الشّذوذ من حذف الجارّ، وإبقاء عمله.

قوله: (وما بينهما اعتراض) فائدة هذا الاعتراض: استعظام القسم الّذي هو منشأ لعظم المُقْسَم به، بحيث يكون ذريعةً إلىٰ تأكيد المُقْسَمِ عليه، ثمّ إنّ هذين الاعتراضين للتّقوية.

قوله: (ويجوز الاعتراض بأكثر من جملة) حتّىٰ قال ابن مالك: حكمَ الزّمخشريُّ بجواز الاعتراض بسبع جملٍ، كما في سورة الأعراف في قوله تعالىٰ: ﴿ ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ ٱلسَّيِّئَةِ ٱلْحَسَنَةَ ﴾ [الأعراف: ٩٥] إلىٰ قوله: ﴿ أَفَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ ﴾ [الأعراف: ٩٧] فزَعَم أنّ ﴿ أَفَأَمِنَ ﴾ معطوفٌ علىٰ ﴿ فَأَخَذْنَٰهُم ﴾ [الأعراف: ٩٥] وما بينهما جمل سبع، أحدها: ﴿ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ [الأعراف: ٩٥] وثلاثةٌ في حيّز (لو) وهي: ﴿ ءَامَنُواْ ﴾ ﴿ وَٱتَّقَوْاْ ﴾ ﴿ لَفَتَحْنَا ﴾ والخامسة: ﴿ وَلَٰكِن

خِلَافًا لأَبِي عَلِي) الفَارِسِيّ في مَنْعِه مِنْ ذلِك.

ومِن الاعتراض بأَكثر من جملة قوله تعالى: ﴿قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ﴾ [آل عمران: ٣٦] فَالجُملة الاسميَّة، وهي: «وَالله أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ» بإسكان «التَّاء» والفِعْلِيَّة،

حاشية العطار

كَذَّبُواْ﴾ والسّادسة: ﴿فَأَخَذْنَٰهُم﴾ والسّابعة: ﴿بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ﴾ وفيه نظر؛ إذ من حقّه أن يعدّها ثمان جمل: السّبعة المذكورة، والمؤلّفة من (أنّ) وصلتها مع (ثبت) مقدّرًا، أو (ثَبَاتًا) على الخلاف في أنّها اسميّة أو فعليّة، ولكنّ التّحقيق: أن لا تعدّ ﴿وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ لأنّها حالٌ مرتبطةٌ بعاملها، وليست مستقلّة برأسها أفاده الشّمنّيّ.

قوله: (خلافًا لأبي عليّ الفارسيّ) قيل: مراده أنّ الاعتراض لا يجوز بأكثر من جملةٍ واحدةٍ مستقلّة، وما وقع في الآية ليس كذلك؛ لأنّها معطوفةٌ على الجملة المتقدّمة، وهما في حكمٍ واحدة؛ إذ لو لم يكن مراده هذا.. لكان مُنْكِرًا للنّصّ الصّريح، وعدم الاطّلاع عليه بعيدٌ عن أمثاله، قاله الرّوميّ.

قوله: (ومن الاعتراض بأكثر إلخ) ومنه قوله تعالى: ﴿فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ ٱللَّهُ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ ۝٢٢٢ نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُواْ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٢ ـ ٢٢٣] فإن قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ﴾ اعتراض بأكثر من جملة بين كلامين متّصلين، فإن قوله: ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ﴾ بيان لقوله: ﴿فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ ٱللَّهُ﴾.

قوله: (بإسكان «التّاء») قيدٌ في تعدّد الاعتراض، وأمّا على قراءة الضّمّ

وهي: «وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالأُنثَىٰ» مُعْتَرِضَتَان بيْن الجُملتيْن المُصَدَّرَتَيْن بـ«إِنّي».

(وَلَيْسَ مِنْهُ) أَيْ: وليس منَ الاعتراض بِأَكثَرَ مِنْ جملة (هَذِهِ الآيَةُ) وهي: «فَلاَ أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ» إِلىٰ آخرها من سورة «الوَاقِعة» (خِلاَفًا لِلزَّمَخْشرِيّ).

(ذكره في) تفسير (سورة «آل عمران») في قوله تعالىٰ: «قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنثَىٰ» إلىٰ قوله: «وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ»، فَقَالَ: فَإِنْ قُلْتَ: عَلاَمَ عُطِفَ قَوْلُهُ تعالىٰ: «وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ»؟ قلتُ: هذه مَعْطوفَةٌ علىٰ قوله تعالىٰ: «إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنثَىٰ» وما بينهما جُمْلتَان معترضتان، كقوله تعالىٰ: ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾. انتهىٰ.

وَوَجْه الرَّدّ عليه: أَنَّ الذي في آية «آل عمران» اعْتِراضَانِ، لا اعتراض واحدٌ بِجُمْلتَيْن.

حاشية العطار

فلا اعتراض؛ لأنّ الجملة المذكورة معطوفة علىٰ الجملة المصدّرة بـ(إنّي).

قوله: (وليس منه هذه الآية) سقط هذا من نسخة الرّوميّ، والشّمنّيّ.

قوله: (كقوله: ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ﴾) هذا هو محلّ القصد.

قوله: (في آية آل عمران) صوابه في آية الواقعة؛ لأنّ الاعتراض إنّما هو فيها، أمّا الذي في آية آل عمران.. فاعتراضٌ واحد بجملتين، فانعكس الأمر علىٰ الشّارح سهوًا.

وَيُدْفَعُ: بِأَنَّ الزَّمخْشَرِيَّ إِنَّما قَصَد تَشبيهَ الآيةِ بالآيةِ في عَدَدِ الجُمَل المُعْتَرَض بها، لا في عَدَدِ الاعْتِراضِ، بِدليل قَوله في تفسير سورة «الواقعة»: «وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ» اعتراضٌ بيْنَ القَسَم وجَوابِهِ، وقوله: «لَوْ تَعْلَمُونَ» اعْتِرَاضٌ بيْنَ المَوْصُوف والصِّفَةِ. انتهىٰ.

[الجملة التَّفسيريَّة]

الجُمْلَةُ (الرَّابِعَةُ التَّفْسِيرِيَّةُ) وَتُسَمَّىٰ: المُفَسِّرَةُ (و) المفسّرة التي لا محَلَّ لها (هِيَ: الكَاشِفَةُ ....

حاشية العطار

قوله: (ويدفع بأنّ الزّمخشريّ...) فالزّمخشريّ ساكتٌ عن تعدّد الاعتراض؛ مقتصرًا علىٰ تعدّد المُعْتَرَضِ به، وهو موجودٌ في الموضعين، وإن تفاوتا في تعدّد الاعتراض في أحدهما دون الآخر. انتهىٰ، الشنواني.

قوله: (التّفسيريّة) (الياء) لمجرد النّسبة لا المصدريّة، بناءً علىٰ أنّها إذا صاحبت تاء التّأنيث تكون كذلك كالعالميّة؛ إذ لا معنىٰ لتقديرها مصدريّة، مع أنّ التّفسير في حدّ ذاته مصدرٌ، إلّا أنّه حينئذٍ يكون مجازًا، من إطلاق المصدر وإرادة اسم الفاعل، كما في المدابغي، فإنّه لا يصحّ أن يكون وجهًا وجيهًا للعدول؛ إذ هذا الإطلاق شائعٌ كثيرًا مع أبلغيّة المجاز.

قوله: (والمفسّرة الّتي لا محلّ لها) هذا محض تطويل؛ إذ المقام للإضمار، وكونها لا محلّ لها.. هذا معلومٌ من المقام؛ لأنّ الكلام في الجمل الّتي لا محلّ لها، فالأولىٰ حذفه.

قوله: (وهي الكاشفة...) تعرّض لتعريفها دون غيرها؛ لخفائها،

لِحَقِيقَةِ مَا تَلِيهِ) مِنْ مُفْرَدٍ أَو مُرَكَّبٍ (وَلَيْسَتْ عُمْدَةً).

فخَرجَ بِقوله: «لِحَقيقَة مَا تَلِيهِ»: صلةُ المَوصُولِ، فَإِنَّها وَإِنْ كَانَت كاشِفَةً ومُوَضِّحَةً للموْصِول، لَكِنَّها لَا تُوَضِّح حَقِيقَتَهُ، بَلْ تُشيرُ إِلَيْها بِحالٍ من أَحْوالِها.

وَخَرج بِقوله: «وَلَيْستْ عُمدةً»: الجُمْلَةُ المُخْبَرُ بها عَنْ ضَمير الشَّأْنِ، كَما سَيَأتي.

وَلَوْ قَالَ: وَهِي الفَضْلةُ، كَما قالَ في «المُغْنِي» كانَ أَوْلى؛ لأَنَّ الفُصُولَ العَدَمِيَّةَ مَهْجُورَةٌ في الحُدُود.

حاشية العطار

وحذفَ الجنسَ من التّعريف، أعني: الجملة؛ لأنّ هذا ليس حدًّا تامًّا، وأخّرَ محترز قيد (وليست عمدةً) لأنّ التّأخير بعد التّنويه (وفي النسخ: التسوية) له في النّفس أشدّ وقع.

قوله: (ما تليه) (ما) عبارة عن المفسَّر ـ بفتح الراء ـ فالضّمير المستتر في (تليه) يعود للمفسِّر ـ بكسرها ـ أي: الجملة، والبارز يعود له بفتحها، **والمعنى:** الجملة المبنيّة لحقيقة الشّيء الّذي تليه تلك الجملة.

قوله: (مهجورة في الحدود) لأنّ الأمور العدميّة لا تكون مقوِّمة للأمور الوجوديّة فلا تكون فصولًا، **ويجاب:** بأنّ هذه حقائق اعتباريّة، وما ذُكر في الحقائق الوجوديّة؛ على أنّ الأدباء لا يتحاشَون في تعريفاتهم عن مثل هذه الأمور؛ فلأجل هذا عبّر بالأولويّة دون التّصويب.

ثُمَّ مَثَّلَ بأَرْبَعة أَمْثِلَةٍ.

الأَوَّلُ: مَا يَحْتَمل التَّفْسيرَ والبَدَلَ (نَحْو): «هَلْ هَذَا إلا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ» مِنْ قَوْله تعالىٰ: (﴿وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ هَلْ هَـٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ [الأنبياء: ٣]. فَجُمْلَةُ الاسْتِفْهَامِ) الصُّورِيّ، وَهِي: «هَلْ هَذَا إِلا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ»: (مُفَسِّرَةٌ لِلنَّجْوَىٰ) فَلَا مَحلَّ لها.

والنَّجْوَىٰ: اسْمٌ لِلتَّناجِي الخَفِيّ.

و«هَلْ» هُنَا: لِلنَّفْيِ بِمعْنىٰ «ما» ولِذلك دَخَلتْ «إِلا» بَعْدها.

حاشية العطار

قوله: (﴿وَأَسَرُّوا۟﴾) فعلٌ وفاعل، و﴿ٱلنَّجْوَى﴾ مفعول، و﴿ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾ بدلٌ من الواو من ﴿وَأَسَرُّوا۟﴾، أو مبتدأ خبره ما قبله، أو ما بعده بتقدير القول علىٰ رأيٍ، أو خبرٌ لمبتدأ محذوف؛ أي: (هُمْ)، وأمّا جعله فاعلًا، و(الواو) علامة الجمع، وليست بضمير؛ كما في (أكلوني البراغيث) فغير مستقيم؛ لما صرّح به محشّي «الضّوء»: أنّ هذه لغةٌ رديئةٌ قلّ وقوعها في الضّرورات، فكيف بالقرآن المُعْجِز، وإن صرّح المراديّ في «شرح الألفيّة» نقلًا عن «التّسهيل» بما يدلّ علىٰ كثرة هذه اللّغة وجودتها، وذكر آثارًا، منها حديث: «يَتَعَاقبُونَ فيكُم ملائكةٌ... إلخ» لجواز الإعراب بسائر الوجوه الّتي ذكرت هنا، فلا يدلّ ذلك علىٰ جودتها، ويصحّ نصب ﴿ٱلَّذِينَ﴾ علىٰ إضمار أعني ونحوه.

قوله: (الاستفهام الصّوريّ) أي: الاستفهام بحسب الصّورة والظّاهر، وإن كان في الحقيقة بمعنىٰ: النّفي؛ كما سيصرّح به الشّارح.

(وقِيل): إنَّ جُمْلَةَ الاسْتفْهامِ الصُّورِيّ (بَدَلٌ مِنْهَا) أَيْ: مِنَ «النَّجْوَىٰ»، فيكونُ محلُّها نَصْبًا، بِناءً عَلَىٰ أَنَّ ما فيهِ معنىٰ القوْل يَعملُ في الجُمَلِ، وهو رأْيُ الكُوفِيّينَ، وَهُوَ إِبْدالُ جُمْلةٍ مِن مُفرَدٍ، نَحو: عَرَفْتُ زَيْدًا أَبُو مَنْ هُوَ.

(وَ) الثَّاني: مَا يَحتَمِل التَّفْسيرَ والحَالَ (نَحْو) قَوْلِهِ تعالَىٰ: (﴿مَّسَّتْهُمُ ٱلْبَأْسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ﴾ [البقرة: ٢١٤]، فَإِنَّهُ تَفْسِيرٌ لِـ﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوْاْ مِن قَبْلِكُم﴾ [البقرة: ٢١٤]) فَلَا محلَّ لَهُ.

(وَقيلَ): إِنَّ «مَسَّتْهُمُ البَأْسَاءُ والضَّرَّاءُ»: (حالٌ مِنَ «الذِينَ خَلَوْا») علىٰ تقْديرِ «قَدْ» قَالهُ أَبُو البَقَاء.

حاشية العطار

قوله: (بدلٌ منها) فالمعنىٰ: وأسرّوا هذا الحديث؛ أي: بالغوا في إخفائه، فلم يلزم عليه تحصيل الحاصل؛ **إذ النّجوىٰ**: الكلام الخفيّ، من قبيل بدل الكلّ، والبدليّة هي الرّاجحة عند الزّمخشريّ من أوجه، لتقديمه إيّاها عليها.

قال الشّمنّيّ: ويجوز أن تكون معمولةً لقولٍ محذوفٍ حال من فاعل ﴿وَأَسَرُّواْ﴾ أي: قائلين هذا القول نظير: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ ﴿٢٣﴾ سَلَٰمٌ عَلَيْكُم﴾ [الرعد: ٢٣ ـ ٢٤]. انتهىٰ.

قوله: (معنىٰ القول) وهو هنا ﴿وَأَسَرُّواْ﴾ إذ معناه: قالوا قولًا خفيًّا.

قوله: (قاله أبو البقاء) هذا ما فهمه المصنّف عن أبي البقاء، وهو غير

قَالَ في «المُغْنِي»: والحالُ لَا يأْتي مِنَ المُضافِ إليه في مِثْل هَذا.

وَتعَقَّبَه بَعْضُ المُتأَخّرِين بأَنَّ: «مِثْل»: صِفَةٌ، فَيَصحُّ عملُه في الحَالِ، فَيجوزُ مَجيءُ الحالِ مِمَّا أُضيف هُوَ إِليْهِ.

وفِيه نَظَرٌ؛ لأَنَّ المُرادَ بالعَمَل: عَملُ الأَفْعالِ، والمُضافُ إليهِ «مِثْل» لِيْس فَاعِلًا ولا مَفعولًا، فَلَا يصحُّ أَنْ يَعْمِلَ في الحالِ.

(وَ) الثَّالث: (نَحْو) قَوْلِه تَعالَى: (﴿كَمَثَلِ ءَادَمَ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ﴾

حاشية العطار

جيّد، والّذي صرّح به بعضهم، أنّه جعلها حالًا من الواو في ﴿خَلَوْاْ﴾ وعليه فلا إشكال، وأمّا تقدير (قد) فلا يصحّ أن يكون دليلًا على جعلها حالًا من (الواو)؛ لأنّ (قد) تقدَّر مطلقًا؛ لأنّ الجملة ماضويّة، فتقدّر قبلها (قد) إذا وقعت حالًا، كما تقدّم، فما قاله الزرقاني: من أنّ (قد) تدلّ على أنّها حالٌ من (الواو)؛ إذ لو كانت حالًا من الموصول.. لما احتيج إلى (قد) غير سديد، تدبّر.

قوله: (وتعقّبه) أي: أجاب عنه.

قوله: (وفيه نظر) أي: في الجواب.

قوله: (﴿كَمَثَلِ ءَادَمَ﴾) هو تشبيهٌ غريبٌ بأغرب، فالمماثلة من بعض الوجوه، وعن بعض العلماء أنّه أُسِرَ بالرُّوم، فقال: لِمَ تعبدون عيسى؟ فقالوا: لأنّه لا أب له، فقال: فآدمُ أولى؛ لأنّه لا أبوينِ له، قالوا: أكانَ يُحيي الموتى؟ قال: فَحِزْقِيل أولى؛ لأنّ عيسى أحيا أربعة نفر، وحِزْقِيل أحيا ثمانية آلاف، قالوا: كان يُبرئ الأكمه والأبرص، قال: فَجِرْجِيس أولى؛ لأنّه طُبخ

[آل عمران: ٥٩] (الآية) بَعْد قَوْله تَعالىٰ: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ٥٩] (فَجُمْلَةُ: «خلقه) من تراب» (تَفْسِيرٌ لِـ«مَثَلِ») فَلا مَحلَّ له.

(وَ) الرَّابع: ما يَحْتَمِلُ التَّفسيرَ والاسْتِئناف، (نَحْو) قوْله تَعالَىٰ: (﴿تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [الصَّف: ١١] بعد) قوْله تعالىٰ: (﴿هَلۡ أَدُلُّكُمۡ عَلَىٰ تِجَٰرَةٖ تُنجِيكُم مِّنۡ عَذَابٍ أَلِيمٖ﴾ [الصّف: ١٠]) فَجملة «تُؤْمِنُونَ» وَما عُطِفَ عليْها: مُفَسِّرَةٌ لِلتِّجَارَة، فَلا محلَّ لها.

(وَقِيلَ) هي: (مُسْتَأْنَفَةٌ) اسْتِئنافًا بيانِيًّا، كأَنَّهمْ قالوا: كيْف نَفعلُ؟ فَقال لهم: تُؤْمِنُونَ، وهو: خَبرٌ، ومعناه الطَّلَبُ.

حاشية العطار

وأحرق ثمّ قام سالمًا.

قوله: (فجملة ﴿خَلَقَهُۥ﴾...) وقيل: موضعها حالٌ من آدم، و(قد) معها مقدّرة، والعامل فيها معنىٰ: التّشبيه، وضعّف بأنّه يصير التّقدير: خلقه كائنًا من تراب، وليس المعنىٰ عليه.

قوله: (وقيل: هي مستأنفة) أُيِّد هذا القول بما رُوي عن ابن عباس رضي الله عنهما: أنّهم قالوا: لو نعلم أحبّ الأعمال إلىٰ الله.. لعملناها، فنزلت هذه الآية؛ أي قوله: ﴿هَلۡ أَدُلُّكُمۡ﴾ إلىٰ آخره، فمكثوا ما شاء الله يقولون: ليتنا نعلمُ ما هي؟ فدلّهم الله عليها بقوله: ﴿تُؤۡمِنُونَ﴾.

كما قال الكافيجي: **والحاصل:** أنّه إذا نُظر لرعاية الأمر اللّفظيّ.. فالتّفسير أظهر، وإن لوحظ إلىٰ ترتيب المعاني.. فالاستئناف أدقّ. انتهىٰ.

(والمعنىٰ: «آمِنُوا» ، بدليل) قِراءَةِ ابْن مسعود: «آمِنوا بِاللهِ ورَسُولِه» .

ومَجِيءِ («يَغْفِرْ» ـ بِالجَزْمِ ـ) فِي جَوَابِهِ علَىٰ حَدِّ قَوْلهم: اتَّقَى اللَّهَ

حاشية العطار

قوله: (والمعنىٰ) أي: علىٰ الاستئناف فقط ، وفائدة العدول: الإشعار بوجوب الامتثال .

قوله: (في جوابه) أي: جواب ﴿تُؤْمِنُونَ﴾ الّذي بمعنىٰ: آمِنُوا ، فهو جوابٌ له ، ولا جواب للاستفهام ؛ إذ لا يلزم لكلّ استفهامٍ جوابٌ ، وعلىٰ هذا القول ، فلا يجوز أن يُجعلَ جوابًا للاستفهام دون الطّلب ؛ لأنّ الكلام صار جملتين مستقلّتين ، فيلزم الفصل بين العامل ومعموله بجملةٍ أجنبيّة ، وهو لا يجوز . انتهىٰ ، الزرقاني .

فما في المدابغي: أنّه لا مانع من كون ﴿يَغْفِرْ﴾ [الصف: ١٢] جوابًا للاستفهام علىٰ هذا القول أيضًا ، وأنّ جملة ﴿تُؤْمِنُونَ﴾ بمعنىٰ: آمِنُوا معترضةً بين الاستفهام وجوابه مردودٌ ؛ لما يلزم عليه من الفصل الّذي ذكره الزرقاني ، ولأنّ تسبّب الغفران عن الإيمان أقوىٰ ؛ لأنّه سببه بدون واسطة ، بخلاف تسبّبه عن الدّلالة ، فأيّ نكتةٍ توجب العدول عن الرّبط بالقريبِ الظّاهرِ السَّبَبِيَّةِ إلىٰ البعيد الخفيّ فيها سوىٰ قلق المعنىٰ .

فإن قلت: إنّ الجزم في الحقيقة بأداة مقدّرة ، فالجواب: للشّرط المحذوف في الحقيقة لا للاستفهام، فكيف يصحّ ما قاله الزرقاني من الفصل ؟

قلت: لمّا كان دالًّا عليه . . أقيم مقامه ، فكأنّه العامل ، فقوله: (بين العامل)

امْرُؤٌ، وفَعَل خَيْرًا، يُثِبْ عليْه، أَيْ: لِيَتَّقِ، وليَفْعلْ خيرًا، يُثِبْ.

(وَعَلَىٰ الأَوَّلِ): وهو أَنْ يَكُونَ «تُؤْمِنُونَ» تفسيرًا لِلتّجَارَة، (هُوَ) أَيْ: «يَغفِرْ» ـ بِالجزْمِ ـ (جَوَابُ الاسْتِفْهَامِ) وهو: «هَلْ أَدُلُّكُمْ».

واسْتشْكَلَهُ الزَّجاجُ، فَقَالَ: الجَوابُ مُسَبَّبٌ عَن الطَّلَب، وغُفْرانُ الذُّنوبِ لا يتَسَبَّبُ عن نفْسِ الدَّلالةِ، بَلْ عنِ الإيمانِ والجِهادِ.

وأَشار المُصَنِّفُ إِلىٰ جوابِهِ بقولِهِ: (وَصَحَّ ذَلِكَ) الجَزْمُ في جوابِ الاسْتفهامِ (عَلَىٰ إِقَامَةِ سَبَبِ السَّبَبِ، وَهُوَ الدَّلَالَةُ) علىٰ التّجارة (مَقَامَ

حاشية العطار

أي: ما هو كالعامل.

قوله: (جواب الاستفهام) بناءً علىٰ ما تقرّر: أنّ الفعل يُجزَمُ بأن مضمرة؛ إذا وقع جوابًا لأمرٍ، أو نهيٍ، أو استفهامٍ، أو تمنٍّ، أو عَرَضٍ.

قال الكافيجي: وفي الحقيقة الجواب للشّرط المحذوف، لكن لمّا دلّت عليه هذه الأشياء.. أقيمت مقامه، فأضيف الجواب إليها علىٰ سبيل التّسامح. انتهىٰ.

قوله: (علىٰ إقامة سبب السّبب) **فإن قلت:** لَمَّا جاز أن يكون قوله: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ﴾ [الصف: ١٢] جوابًا لقوله: ﴿تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [الصف: ١١] إذا كان استئنافًا؛ فليجز كونه جوابًا له؛ إذا كان تفسيرًا للتّجارة.. فلا حاجة إلىٰ التّكلّف بإقامة سبب السّبب مقام السّبب؟

فالجواب: أنّه إذا كان استئنافًا يكون خبرًا في معنىٰ الأمر، وإذا كان

السَّبَبِ، وَهُوَ الامْتِثَالُ).

قَال المُصنّف: (وَخَرَجَ بِقَوْلِي) في تَعريفِ الجُمْلة التَّفْسِيرِيَّة التي لا محلَّ لها: («وَلَيْسَتْ عُمْدَةً»): الجُمْلَةُ المُخْبَرُ بِهَا عَنْ ضَمِيرِ الشَّأْنِ) نَحْو: هُوَ زَيْدٌ قَائِمٌ، وَهِيَ هِنْدٌ قَائِمَةٌ (فَإِنَّهَا) أَي: الجُمِلةُ المخْبَر بها عَنْ ضمِيرِ الشَّأْنِ (مُفَسِّرَةٌ لَهُ، وَلَهَا مَحَلٌّ) مِن الإعْراب (بِالاتّفَاقِ).

حاشية العطار

تفسيرًا للتّجارة.. يكون خبرًا لفظًا ومعنًى، فلا يصحّ الجزم في جوابه؛ لأنّه لا دلالة له على الشّرط.

قوله: (عن ضمير الشّأن) قال الزّمخشريّ: ولا يجوز دخول هذا الضّمير إلّا في كلامٍ له شأنٌ عظيمٌ، فلا يقال: هو زيدٌ قائمٌ، إلّا إذا كان قيامُ زيدٍ أمرًا عظيمًا.

وفي الرّضيّ: وهذا الضّمير يسمّيه الكوفيّون ضمير المجهول، ويختار كونه مؤنّثًا؛ لرجوعه إلى القصّة. انتهى.

ومنه يُعلم: أنّ تعداد الأمثلة لبيان أنّه يُسمّى بهما، ويسقط ما في الزرقاني: من أنّ جعل ضمير الشّأن شاملًا لضمير القصّة، فيه شيء؛ لمقابلة أحدهما الآخر، **ووجه السّقوط**: أنّهما شيءٌ واحد، **غاية الأمر**: أنّ التّسمية متعدّدة، وهي لا توجب تعدّد المسمّى.

قوله: (ولها محلّ بالاتّفاق) وحينئذٍ تكون خارجةً عن التّعريف؛ لقصوره على ما له محلّ.

وإِنَّما أَجْمعُوا عَلَىٰ أَنَّ لهَا محَلًّا (لأَنَّهَا) خَبَرٌ، والخَبَرُ: (عُمْدَةٌ فِي الكَلَامِ) كَالمُبتدَأ، وَالعمدَةُ (لَا يَصِحُّ الاسْتِغْنَاءُ عَنْهَا) فَوجَب أَنْ يكونَ لهَا مَحلٌّ (وَهِيَ) مِن حيثُ كوْنُها خَبَرًا (حَالَّةٌ مَحَلَّ المُفْرَدِ) لأَنَّ الأَصْلَ في الخَبَرِ: الإِفْرَادُ، لا مِنْ حَيْث كَوْنِها خبَرًا عَن ضَمِيرِ الشَّأْنِ؛ لأَنَّ ضَمِيرَ الشَّأْن لَا يُخْبَرُ عنْهُ بِمفْرَد.

(وكوْنُ الجُمْلَة) الفَضْلَةِ (المفَسِّرَةِ لا محَلَّ لها) مِن الإِعْرَاب (هُوَ

حاشية العطار

قوله: (وهي من حيث كونها خبرًا) جوابٌ عمّا يقال: الجملة الّتي لها محلّ من الإعراب هي الواقعة موقع المفرد، والّتي أُخبر بها عن ضمير الشّأن ليست كذلك، ومحصّل الجواب الّذي أشار له الشّارح: أنّ لهذه الجملة جهة عموم، وهي: وقوعها خبرًا من غير ملاحظة الإخبار بها عن الضّمير، وهي من هذه الجهة حالّةٌ محلّ المفرد، فيتحقّق المحلّ لها بهذا الاعتبار، وجهة خصوص، وهي: كونها خبرًا عن ضمير الشّأن، ومن هذه الجهة خولف الأصل، وهو إفراد الخبر؛ لخصوصيّةٍ في المبتدأ، فَرُوعِيَ حالُه في الإخبار؛ كما رُوعي حالُ الأصل في الخبر، تفطّن.

قوله: (وكون الجملة...) تمهيدٌ لقوله: (وقال أبو عليّ... إلخ) وإلّا فهذا عُلمَ من كلامه سابقًا، أو أنّ الّذي عُلم هو أنّه لا محلّ لها، وأمّا كونه المشهور، أو غيره.. فلا، فمن ثمّ تعرّض هنا له، وعلىٰ كلٍّ ففيه التّمهيد، والممهّد له ما قاله الشَّلُوبين.

والشَّلوبين ـ بفتح المعجمة واللّام، وضمّها أيضًا، وسكون الواو،

المشْهُورُ) سَوَاءٌ أكانَ ما تُفَسِّرُه، لهِ محَلٌّ أَمْ لَا.

(وَقَالَ) أبُو عَلي (الشَّلَوْبِين[1]) ـ بِفتْح المُعْجمة واللام ـ: (التَّحْقِيقُ: أَنَّ الجُمِلَةَ المُفَسِّرَةَ) تكون (بِحَسَبِ مَا تُفَسِّرُهُ):

(فَإِنْ كَانَ) ما تُفَسّره (لَهُ مَحَلّ) مِنَ الإعْرَاب (فَهِيَ) لهَا مَحلّ

حاشية العطار

وكسر الموحّدة، وسكون المثنّاة التّحتيّة، وبعدها نون ـ **اسمه**: عمر بن محمّد، كان إمامًا في النّحو، **وُلد**: بإشبيلية سنة اثنتين وستّين وخمسمائة، وتوفي: سنة خمسٍ وأربعين وستّمائة، وإشبيلية هذه بلدةٌ من بلاد الأندلس ـ أعادها الله للإسلام ـ.

فما في «شرح الرّوميّ» أنّ الشّيخ كوفيّ، قال: وفي نسخٍ: الشّلوبون، (والشّلو): اسم بلدة ابن مالك، **فيكون المراد منه**: النّحويّون المنسوبون إلىٰ (الشّلو)، هكذا ضبط أستاذنا ممّا لا يعوّل عليه، ولأنّ ابن مالك من (جيّان) بلدةٌ بالأندلس أيضًا، والشّلوبين بلغة أهل الأندلس: **الأشقر الأبيض**.

قوله: (له محلّ من الإعراب) (مِن): للبيان، أو المراد بمحلّ الإعراب: استحقاقه؛ أي: استحقاق إعراب؛ أي: إعراب مستحقّ، فيشمل ما أعرب لفظًا، كـ(مَثَلْ) في آية: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ﴾... إلخ، أو تقديرًا، كالنّجوىٰ

(١) **عمر بن محمد بن عمر الأزْديّ**، أبو عليّ، الشّلوبينيّ أو الشّلوبين (٥٦٢ ـ ٦٤٥هـ = ١١٦٦ ـ ١٢٤٧م) من كبار العلماء بالنّحو واللّغة. مولده ووفاته بإشبيلية. وله: «القوانين» في علم العربيّة، ومختصره «التّوطئة»، و«شرح المقدمة الجزولية» في النّحو، كبير وصغير، والشلوبينيّ نسبة إلىٰ حصن الشّلوبين أو شلوبينيّة بجنوب الأندلس. [سير أعلام النّبلاء، الأعلام].

(كَذَلِكَ).

(وَإِلَّا) أَيْ: وإِنْ لمْ يكنْ لِمَا تُفسِره مَحلّ (فَلَا) مَحلَّ لهَا.

(وَالثَّانِي): وَهُوَ الَّذي لَا محلَّ لِما تفسرّه، (نَحْو) جُملة («ضَرِبْتُهُ» مِنْ نَحْو) قَوْلك: (زَيْدًا ضَرَبْتُهُ) فَإِنَّه مُفسّرٌ لِجُملةٍ مُقدَّرةٍ (وَالتَّقْدِيرُ: ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرَبْتُهُ).

(وَلَا مَحَلَّ لِلْجُمْلَةِ المُقَدَّرَةِ) الَّتي هِيَ: «ضَرَبْتُ» (لأنَّهَا مُسْتَأْنَفَةٌ) ـ والمُستأْنَفةُ لا محلَّ لهَا ـ (فَكَذَلِكَ تَفسيرُهَا) لا محلَّ له، وإِنَّما قدَّم الثَّاني عَلىٰ الأَوَّل؛ لِكونهِ مِن صُوَر الوفَاقِ.

(وَالأَوَّلُ): وَهُوَ الَّذي لِما تُفسّرُهُ مَحلّ، (نَحْو): «خَلَقْنَاهُ» مِنْ قوْله تعالىٰ: (﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ [القمر: ٤٩]) ـ بِنصب «كُلَّ» ـ فَجمْلَة

حاشية العطار

في آية: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى﴾ [طه: ٦٢] أو محلًّا؛ كما في نحو: ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ﴾ [القمر: ٤٩] الآية، فعبارته ليست قاصرة، كما قيل.

قوله: (وإنّما قدّم...) جوابُ سؤالٍ يُورَد.

قوله: (لكونه من صور الوفاق) أي: الاتّفاق بين الجمهور والشّلوبين، وأيضًا فيه لفّ ونشر مشوّش، وهو أولىٰ من المرتّب.

قوله: (﴿ بِقَدَرٍ ﴾) هو التّقدير؛ أي: مقدّرًا محكمًا مرتّبًا علىٰ حسب ما اقتضته الحكمة، أو مقدّرًا مكتوبًا في اللّوح المحفوظ معلومًا قبل كونه؛ أي:

«خَلَقْنَاهُ»: مُفسّرَةٌ للجُمْلة المُقدَّرة العَامِلِ فِعْلُها في «كُلَّ» (وَالتَّقْدِيرُ: إِنَّا خَلَقْنَا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ، فَـ«خَلَقْنَاهُ» المَذْكُورَةُ: مُفَسِّرَةٌ لِـ«خَلَقْنَا» المُقَدَّرَةِ، وَتِلْكَ) الجُملة المُقَدَّرَةُ (فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ؛ لأَنَّهَا خَبَرٌ لِـ«إِنَّ»، فَكَذَلِكَ) جُملة «خَلَقْنَاهُ» (المَذْكُورَةُ) تَكونُ في مَوْضع رَفعٍ؛ لأَنَّها بِحَسَب مَا تُفسِّرُهُ.

(وَمِنْ ذَلِكَ): ما مثَّل به الشَّلَوْبِينُ مِن قوْله: (زَيْدٌ الخُبْزَ يَأْكُلُهُ، فَـ«يَأْكُلُهُ») جمْلةٌ واقِعة (فِي محلّ رَفْعٍ؛ لأَنَّها مُفَسِّرَةٌ

وجوده قد علم اللهُ مكانه وزمانه.

قوله: (فـ«يأكله» جملة واقعة...) قال في «المغني»: ولهذا يظهر الرّفع إذا قلت: آكِلُهُ، وكأنّ الجملة المفسِّرة عنده عطف بيان، أو بدل، ولم يُثبت الجمهور وقوع عطف البيان، والبدل جملة، ولم يثبت جواز حذف المعطوف عليه عطف بيان.

واعترض الأوّل: بأنّهم أجازوا في جملة: ﴿أَمَدَّكُم﴾ [الشعراء: ١٣٣] الثّانية؛ أن تكون بدلًا من ﴿أَمَدَّكُم﴾ الأولىٰ في الآية، وفي (لا تُقِيمَنَّ عندنا) بدل من (ارحل) في البيت، وأُجيب: بأنّ المُثْبِت للبدل في الآية والبيت هم: البيانيّون، وهم بالنّسبة إلىٰ باقي النّحاة خلاف الجمهور. انتهىٰ.

وفيه نظر؛ لأنّ كثيرًا من الكتب النّحوية أُثبِتَ فيها جواز إبدال جملة من أخرىٰ، ومُثّل له بما ذُكر، وبقوله تعالىٰ: ﴿إِنِّي جَزَيْتُهُمُ ٱلْيَوْمَ بِمَا صَبَرُوٓاْ أَنَّهُمْ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ﴾ [المؤمنون: ١١١] بكسر إنّهم، وبقوله: ﴿ٱتَّبِعُواْ ٱلْمُرْسَلِينَ ۝٢٠

لِلْجُملَةِ المَحْذُوفَةِ، وهي) «يَأْكُلُ» العامِلُ فِعلُها في «الخُبْزَ» النَّصْب، وَالمحْذُوفةُ (فِي مَحَلِّ رَفْعٍ عَلَىٰ الْخَبَرِيَّةِ) لـ«زَيْد» وَالأَصْلُ: زَيْدٌ يَأْكُلُ الخُبْزَ يَأْكُلُهُ؛ فَكَذلِك المذكورَةُ لها محَلٌّ بِحسَبِ ما تُفسِّرُه.

(وَاسْتَدَلَّ عَلَىٰ ذَلِكَ) التَّحْقيق (بَعْضُهُمْ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ:

حاشية العطار

ٱتَّبِعُواْ﴾ [يس: ٢٠ ـ ٢١] انتهىٰ، الشنواني.

قوله: (للجملة المحذوفة) أي: المضمرة، وإنّما فسّرنا بها؛ لأنّهم فرّقوا بين المضمر والمحذوف، فقالوا: المضمر هو المتروك، ويكون له قائمٌ مقامه، و(المحذوف) هو المتروك رأسًا، ولا يكون له قائمٌ مقامه، وهاهنا القائم مقامه موجود، وهو المفسَّر، والمصنّف تساهل فعبّر عن المضمر بالمحذوف، **نعم؛** بعض النّحاة لم يذهب إلىٰ الفرق، لكنّ التّحقيق ما قلنا. انتهىٰ، أفاده الرّوميّ.

قوله: (واستدلّ بعضهم) نسبة الاستدلال له حقيقة، ومن حيث تقويته **لمذهب الشّلوبين؛** كأنّه تمسّك به، فمن ثمّ نُسب هذا الاستدلال في «المغني» للشّلوبين.

قال الرّوميّ: وفي ذكر البعض، إشارة إلىٰ ضعف الاستدلال به؛ لأنّ هذا الاستدلال مبنيّ علىٰ ثبوت الجزم؛ لكونها مفسِّرة للمجزوم، وذا غيرُ ثابت، علىٰ أنّ ذلك لا يقتضي أن يكون جميع المفسَّر مثل ذلك؛ لأنّ المطلوب هو القاعدة الكلّيّة، والمثال الجزئيّ لا يثبتها؛ فمن ثمّ قال بعض النّحاة: الأولىٰ في الاستدلال أن يَثْبُتَ بما قاله فحول النّحاة في تعريف المفسِّر: بأنّه ما جانس المفسَّر في جميع الأحكام.

فَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنْـهُ يَبِـتْ وَهُوَ آمِنٌ   وَمَنْ لَا نُجِرْهُ يُمْسِ مِنَّا مُفَزَّعًا[1])

فإن قلت: لِمَ لَمْ يُستدلّ بآية: ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴾ ؟

فالجواب: أن (نُؤْمِنْهُ) في البيت متعيّن للتّفسير لا غير، وأمّا ﴿خَلَقْنَٰهُ﴾ فظاهرٌ فيه ؛ كيف لا ، وقد قرئ ﴿ كُلَّ شَيْءٍ ﴾ بالرّفع ، فعلىٰ هذا ﴿خَلَقْنَٰهُ﴾ صفة شيء ، و﴿ بِقَدَرٍ ﴾ متعلّق بمحذوف خبر كلّ ؛ أي: كلّ شيءٍ مخلوقٍ كائنٌ بقدر ، أو ﴿خَلَقْنَٰهُ﴾ خبر المبتدأ ، فعلىٰ قراءة الرّفع ؛ تخرج الآية عن موضوع البحث.

---

(١) في (ك) و(خ): مروّعًا، ولكنّ الأصحّ هو: مفزّعًا، كما في «كتاب سيبويه» و«المقتضب» للمبرّد، و«خزانة الأدب» للبغداديّ.

والبيت لهشام المرّي، وهو جاهليّ. [شرح الشّواهد الشّعريّة].

المعنىٰ: إنّ مَنْ نُعطه عهدًا بالأمان يَنَم قرير العَيْن هادئ البال، أمّا مَنْ منعنا عنه عهدنا، فلا يأمن علىٰ دمه ولا علىٰ ماله.

الإعراب: (من): اسم شرط جازم مبنيّ، مبتدأ (نحن): ضمير منفصل فاعل لفعل محذوف يفسّره ما بعده، (نؤمنه): فعل مضارع مجزوم، فعل الشّرط، وفيه ضمير مستتر وجوبًا تقديره (نحن) فاعله، «الهاء»: ضمير متّصل مفعول به، والجملة في محلّ الرّفع خبر «مَنْ» (يبت): فعل مضارع تامّ مجزوم، وفيه ضمير مستتر تقديره «هو» العائد إلىٰ «من» فاعله، جواب الشّرط، (الواو): (واو) الحال، (هو): ضمير منفصل مبتدأ (آمن): خبر، والجملة (وهو آمن): حال من فاعل «يبت». (الواو): حرف العطف (من): اسم شرط جازم مبنيّ، مبتدأ، (لا): حرف النّفي (نجره): فعل مضارع مجزوم، فعل الشّرط، وفيه ضمير مستتر وجوبًا تقديره «نحن» فاعله، الهاء ضمير متّصل مفعول به، والجملة (نجره): خبر «من»، (يمس): فعل مضارع تامّ مجزوم، وفيه ضمير مستتر تقديره «هو» العائد إلىٰ «من» فاعله، جواب الشّرط (منّا): الجارّ والمجرور متعلّقان بـ«مفزعًا» (مفزعًا): حال من فاعل «يمس» والشّطر الثّاني معطوف علىٰ الشّطر الأوّل.

الشّاهد: جملة (نؤمنه) حيث ظهر فيه الجزم ؛ لأنّه مفسّرة لفعل محذوف قبل (نحن) تقديره: «نؤمن».

وَجْه الدَّليلِ منه: أَنَّ «نُؤْمِنْهُ» مُفَسِّرٌ لِـ«نُؤْمِنْ» قَبْلَ «نَحْنُ» مَحذوفًا مَجْزومًا بـ«مَنْ» (فَظَهَرَ الجَزْمُ فِي الفِعْلِ) المَذْكور ـ وهُو «نُؤْمِنْهُ» ـ (المُفَسِّرِ لِلْفِعْلِ المَحْذُوفِ) والأَصْلُ: مَنْ نُؤْمِنْ نُؤْمِنْهُ، فَلَمَّا حُذِف «نُؤْمِنْ» بَرَزَ ضميرُهُ، وانْفَصَل.

وَفي كُلٍّ مِنْ أَمْثِلةِ التَّحْقيق نَظَرٌ؛ لأَنَّها تَرْجعُ عِندَ التَّحْقيق إِلىٰ تَفسِيرِ المُفْرد بالمفرَدِ، وَهو تَفْسيرُ الفِعْل بِالفعْل، لا الجُمْلة بالجملةِ؛ بِدليلِ ظُهُورِ الجَزْم في الفِعْل المُفسِّر، ولأَنَّ جُمْلَةَ الاشْتِغالِ لَيْستْ مِنَ الجُمل

حاشية العطار

قوله: (لأنّها ترجع إلخ) وأمّا ما قاله الكافيجي، والشنواني: من أنّ المفسِّر هنا وإن كان مفردًا لفظًا؛ هو جملة معنىٰ، غايته: أنّ الإعراب ظهر في أحد جزئيها؛ لصلاحيّته له، فغير ظاهر؛ إذ لم يُعهد جملة ذات محلٍّ ظهر إعرابها في جزئيها؛ لأنّ الإعراب حينئذٍ يكون لفظيًّا لا محليًّا، ولأنّه يلزم أن يكون محلّ قولنا: (يقعد زيد) الرّفع؛ لأنّ الرّفع ظهر في جزئيها مع أنّها مستأنفة، فالحقّ مع الشّارح.

قوله: (ولأنّ جملة الاشتغال...) اعتراضٌ ثانٍ علىٰ الشّلوبين؛ **وحاصله:** أنّه أطلق المفسِّرة علىٰ جملة الاشتغال، وهو خلاف الاصطلاح، **ويجاب:** بأنّه أراد المفسّرة بالمعنىٰ اللّغويّ، وهو متناولٌ لها، أفاده الشنواني.

وفيه نظر؛ لأنّ موضوع الخلاف الجملة التّفسيريّة بالاصطلاح، وهو قد خالف الجمهور وفصّل؛ فذكر هذه الجملة في قسمِ ما ليس له محلّ، فدلّ علىٰ أنّه أراد التّفسيريّة بالمعنىٰ الاصطلاحيّ؛ إذ لو لم يُرده.. لما تمّ مدّعاه، فهذا

التي تُسَمَّىٰ في الاصْطِلاح: جُمْلةً تَفسيريَّةً، وَإِنْ حَصَلَ بِها التَّفْسير، كَما قالَ المُصنِّفُ في «المُغْنِي».

[الجملة الواقعة جوابًا للقسم]

الجُمْلةُ (الخَامِسَةُ) مِمَّا لا محلَّ له: (الوَاقِعَةُ جَوَابًا لِلْقَسَمِ):

١ ـ سَواءٌ أَذُكِرَ فِعْل القَسَم وحرْفُه.

٢ ـ أَم الحَرْف فقطْ.

حاشية العطار

الجواب مضرّ له، فاعتراض الشّارح مازال واردًا.

قوله: (ممّا لا محلّ له) التّذكير باعتبار لفظ (ما) وفي بعض النّسخ: (لها) فالتّأنيث باعتبار معناه، وهذا الوصف معلومٌ من المقام، فذكره تذكير.

قوله: (جوابًا للقسم) أي: لفعله، **والقسم لغة:** اليمين، **واصطلاحًا:** جملة إنشائيّة، أو خبريّة مؤكّدة لجملةٍ أخرىٰ هي جواب القسم نحو: (بالله لأفعلنّ) و(زيدٌ أقسم بالله لَيَفْعَلَنَّ) ولتعلّق إحداهما بالأخرىٰ نُزِّلَتا منزلة الشّرط والجزاء، فإنّ جملة القسم ليست مقصودةً لذاتها، بل ذُكرت تأكيدًا للجواب، وإنّما نبّه علىٰ جواب القسم دون فعله مع أنّه لا محلّ له أيضًا؛ لظهوره؛ لأنّها جملةٌ مستأنفة، بخلاف الجواب، وإنّما لم يكن لجواب القسم محلّ؛ لأنّه جملةٌ غير واقعةٍ موقع المفرد، وكلّ جملةٍ شأنها ذلك ليس لها محلّ، فجملة الجواب ليس لها محلّ، وأمّا مجموع القسم وجوابه.. فقد يكون له محلّ؛ كما سيأتي في الشّارح.

٣ ـ أم لَمْ يُذْكَرا.

فالأَوَّلُ: نحو: أُقْسِمُ بِاللهِ لأَفْعَلَنَّ.

والثَّانِي: (نَحْو: ﴿إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [يس: ٣] بعد قوله) تعالىٰ: (﴿يسٓ ۝١ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ﴾ [يس: ٢]).

حاشية العطار

قوله: (﴿يسٓ﴾) **قيل**: معناه: يا إنسان في لغة طيّئ؛ كما نقل عن «الكشّاف».

قال الشنواني: إنّه إنْ صحّ يكون أصله: يا أُنيسين، فكثر النّداء به حتّىٰ اقتصروا علىٰ شطره، كما قالوا في القسم: (مُ الله) في (أيمُن الله). انتهىٰ.

وعلىٰ هذا: فالجواب للنّداء كما في الرّوميّ؛ كما أنّه إذا جُعل خبر مبتدأ محذوف.. يكون الجواب للقسم الّذي بعده.

قوله: (﴿ٱلْحَكِيمِ﴾) أي: ذي الحكمة، أو لأنّه دليلٌ ناطقٌ بالحكمة، أو لأنّه كلامٌ حكيمٌ فوُصِفَ بوصفِ المتكلّم، **والحكمة**: العلم النّافع، وفي اصطلاح أهل المعقول ـ وإن كان ليس مرادًا هنا ـ: علمٌ باحثٌ عن أحوال أعيان الموجودات علىٰ ما هي عليه بقدر الطّاقة البشريّة.

ثمّ إن كان المبحوث عنه ما وصل إلينا عِلْمُهُ.. فهي حكمة علميّة، وتنقسم **أقسامًا ثلاثة**: علم النّواميس، وعلم الأخلاق، وعلم السّياسة، وقد تكفّلت الشّريعة الغرّاء بهذه الأقسام.

أو عَمَلُهُ، ويسمّىٰ: حكمة عمليّة، **وأقسامها ثلاثة**: العلم الطّبيعيّ، والعلم الرّياضيّ، والعلم الإلهيّ، وكلّ من هذه العلوم الثّلاثة له فروعٌ كثيرة.

(وَ) الثَّالث: (نحو) قَوله تعالىٰ: (﴿إِنَّ لَكُمْ لَمَا تَحْكُمُونَ﴾ [القلم: ٣٩] بَعد قولِه) تعالىٰ: (﴿أَمْ لَكُمْ أَيْمَٰنٌ عَلَيْنَا بَٰلِغَةٌ﴾ [القلم: ٣٩]) والأَيْمان: جَمْع يَمِين، بِمعنىٰ القَسَم.

ونحو: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١٨٧] لأَنَّ أَخْذَ الميثاقِ، بِمعنىٰ الاسْتِحْلاف.

(قِيلَ: وَمِنْ هنا) أَي: مِنْ أَجْلِ أَنَّ الجملةَ الواقِعةَ جَوابًا لِلْقَسَمِ[1] لَا محلَّ لها (قَالَ) أَحْمَدُ بْن يَحْيَىٰ (ثَعْلَبُ[1]: لَا يَجُوزُ) أَنْ يُقالَ: (زَيْدٌ لَيَقُومَنَّ) عَلَىٰ أَنَّ «لَيقومنَّ» خبرٌ عن «زَيْد» (لأَنَّ الجُمْلَةَ المُخْبَرَ بِهَا لَهَا

حاشية العطار

قوله: (لَيَقُومَنَّ) أي: من غيرِ تأويلٍ؛ بأنّ الخبر مجموع القسم وجوابه، ولذلك أتىٰ الشّارح بالعلاوة، وهذه الجملة أعني: (لا يجوز... إلخ) مقول قول قال، وهو ومقوله مقول قول قيل.

ثمّ في الرّضيّ: قال ثعلب: لا يجوز أن يكون الخبر قسميّة نحو: (زيد والله لأضربنّه) والأَوْلَىٰ الجواز.

منه تعلم أنّ ما نقل هنا ليس من **مذهب ثعلب**، ولذلك حكاه المصنّف بقيل؛ لضعفه، واضّطر الشّارح لنقل عبارة «المغني» الآتية المصرِّحة، بخلافه

(١) وفي بعض النسخ: جَوابَ القَسَمِ.

(٢) أحمد بن يحيىٰ بن زيد الشّيبانيّ بالولاء، أبو العبّاس، المعروف بثعلب (٢٠٠ ـ ٢٩١هـ = ٨١٦ ـ ٩٠٤م) إمام الكوفيّين في النّحو واللّغة. كان، محدّثًا، مشهورًا بالحفظ وصدق اللّهجة، ثقة حجّة. وُلِدَ ومات في بغداد. وأُصِيبَ في أواخر أيّامه بصمم فصدمته فرس فسقط في هوة، فتُوُفِّيَ علىٰ الأثر. وله: الفصيح، وشرح ديوان زهير. [الأعلام].

مَحَلٌّ) من الإعراب (وَجَوَابُ القَسَمِ لَا مَحَلَّ لَهُ) فَيَتنافَيانِ.

(ورُدَّ) قَوْلُ ثَعْلَبَ ـ والرَّادّ لهِ ابْنُ مَالِكٍ ـ قَالَ في «شَرْحِ التَّسْهِيل»: وقدْ وردَ السَّماعُ بِما مَنَعَهُ ثَعْلَبُ مِن وُقُوعِ جُمْلَةِ جواب القَسَم خبرًا، واسْتَشْهدَ لَه (بقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَنُبَوِّئَنَّهُم﴾ [العنكبوت: ٥٨])، فجُملة «لَنُبَوِّئَنَّهُمْ»: جوابُ القَسَم، وَهي خَبَر «الذِينَ».

(وَالجَوَابُ عَمَّا قَالَهُ) ابْنُ مالِك: (أَنَّ التَّقْدِيرَ: وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا

حاشية العطار

فلا يقال: رَدُّ المصنّف هنا على ابن مالك يقتضي تسليم ما فهمه ذلك البعض، فيخالف ما في «المغني» بل الرّد هنا دليلٌ إلزاميّ لا تحقيقيّ، والدّليل الإلزاميّ لا يشترط تسليمه عند المستدلّ، بل مبناه على مقدّماتٍ يسلّمها الخصم، فيحصل له الإلزام، فالرّدّ مجاراة لما فُهم من كلام ثعلب، فتأمّل.

قوله: (فيتنافيان) وذلك لأنّ تنافي اللّوازم يدلُّ على تنافي الملزومات، فجملة: (ليقُومنّ) إذا جُعلت خبرًا.. لزم أن يكون لها محلّ، وعلى كونها جواب القسم يلزم عدم المحلّ لها، وهذان لازمان متنافيان، فيكون ملزومهما متنافيًا، والغرض: أنّه شيءٌ واحد، وبُحث فيه: بأنه لا مانع أن يكون لها محلّ باعتبار، ولا محلّ لها باعتبارٍ آخر، فقول الشّارح: (فيتنافيان) ممتنع؛ لأنّ الغرض: أنّ الجهة غير متّحدة.

قوله: (والجواب...) هذا جوابٌ إقناعيّ؛ إذ يجوز الإعراب بغير هذا الوجه؛ كما قال أبو البقاء: إنّ ﴿وَٱلَّذِينَ﴾ منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ يفسّره ﴿لَنُبَوِّئَنَّهُم﴾.

الصَّالِحَاتِ: أُقْسِمُ بِاللهِ لَنُبَوِّئَنَّهُمْ، وَكَذَلِكَ التَّقْدِيرُ فِيمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ) من نحو قوْله تعالىٰ: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾ [العنكبوت: ٦٩].

(فَالخَبَرُ) في الحَقِيقَة (هو: مَجْمُوعُ جُمْلَةِ الْقَسَمِ الْمُقَدَّرَةِ) وَهِي: «أُقْسِمُ بِالله» (وَجُمْلَةِ الجَوَابِ المَذْكُورَةِ) وَهِي: «لَنُبَوِّئَنَّهُمْ» و«لَنَهْدِيَنَّهُمْ» (لا مُجَرَّدُ) جُملةِ (الجَوَابِ) فَقَطْ، فَلا يَلزَم التَّنافي؛ إِذْ لَا يَلْزَمُ منْ عَدَمِ مَحَلِّيَّةِ الجُزْءِ عَدَمُ مَحَلِّيَّة الكلّ. هذا تقْريرُ كلامه هُنا.

وقالَ في «المُغْنِي»: «مسأَلة»:

قال ثَعْلبُ: لَا تقَعُ جُملةُ القَسَم خبَرًا.

فقِيلَ في تعْليله: لأَنَّ نَحو: «لأَفْعلَنَّ» لَا محلَّ لهُ، فَإِذا بُنِيَ عَلَىٰ مُبْتدأ فقِيل: زَيْدٌ ليَفْعلنَّ، صَارَ لهُ مَوْضِعٌ.

وليْس بِشيءٍ؛ لأَنَّه إِنَّما مَنِعَ وُقوعَ الخَبَر جمْلةً قَسَميَّةً، لا جملةً هِي: جوابُ القَسَم.

ومُرادُه: أَنَّ القَسَمَ وجوابَهُ لا يَكونانِ خبَرًا؛ إِذْ لَا تَنْفكُّ إحداهما عن الأخرىٰ.

وجُمْلتا القَسَم والجَوابِ يُمْكن أَن يكونَ لَهما محلّ، كقولِك: قال

حاشية العطار

قوله: (إذ لا تنفك...) علة لصّحة إرادة مجموع جملة القسم وجوابه بجملة القسم.

قوله: (وجملتا القسم) أي: وإن قلنا: إنّ مراد ثعلب أنّ القسم وجوابه

زيدٌ: أُقْسِم بِاللهِ لأَفْعَلَنَّ. انتهىٰ.

وفي بعْضِ النُّسخ: (تَنبيهٌ):

(يَحْتَمِلُ قَوْلُ) هَمَّام بن غالب (الفَرَزْدَقِ[1]) يُخاطِبُ ذِئْبًا عَرضَ له في سَفَرِه:

(تَعَشَّ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُونُنِي) نَكُنْ مِثْلَ مَنْ - يَا ذِئْبُ - يَصْطَحِبَانِ[2]

حاشية العطار

لا يصحّ أن يكون خبرًا، فممنوعٌ أيضًا؛ لأنّ الجملتين قد يكونُ لهما محلّ، ومحصّله: إن أُريد من القسم الجواب؛ كما هو فهم البعض.. فلا يصحّ، وكذا إن أُريد مجموع فعل القسم وجوابه؛ كما في «المغني».. فيحتاج كلام ثعلبٍ لتوجيهٍ آخر.

قوله: (وفي بعض النُّسخ) أي: الكلام الّذي جُعِل التّنبيه ترجمةً له، أعني: (يحتمل قول الفرزدق... إلخ) لا لفظ تنبيه ثابتٌ في بعض النّسخ ساقطٌ من غيرها، كالرّوميّ، والكافيجي، والشّمنّيّ.

---

(١) همَّام بن غالب بن صعصعة التّميميّ، أبو فراس، الشّهير بالفرزدق (ت: ١١٠هـ = ٧٢٨م) شاعر من أهل البصرة، وهو صاحب الأخبار مع جرير والأخطل، لقب بالفرزدق، لجهامة وجهه وغلظه. وتُوُفِّيَ في بادية البصرة، وقد قارب المئة. [الأعلام، سير أعلام النبلاء].

(٢) البيت للفرزدق. [الكامل في اللّغة والأدب].

المعنىٰ: وصف الفرزدق ذئبًا أتاه، وهو في قفر، ووصف حاله معه، وأنّه أطعمه، وألقىٰ إليه ما يأكله. خطاب للذّئب: فإن عاهدتني بعد أن تتعشّىٰ، علىٰ أن لا يخون كلّ واحد منّا الآخر.. كنّا مثل رجلين يصطحبان.

الإعراب: (تعشّ) فعل أمر مبنيّ علىٰ حذف الآخر، وفيه ضمير مستتر وجوبًا تقديره «أنت» فاعله، (فإنْ) (الفاء) للاستئناف (إن) حرف الشّرط جازم (عاهدتني) فعل ماضٍ في=

(كَوْنَ) جُمْلَةِ («لَا تَخُونِنِي» جَوَابًا) لِـ«عَاهَدْتَنِي» فإِنَّه بِمنْزِلة القَسَمِ، (كَقَوْلِهِ) وَهو الفَرَزْدقُ أَيضًا:

(أَرَىٰ مُحْرِزًا عَاهَدْتُهُ لِيُوَافِقَنْ   فَكَانَ كَمَنْ أَغْرَيْتُهُ بِخِلَافِي)[1]

حاشية العطار

قوله: (جوابًا لِعَاهَدْتَنِي) أي: وجواب الشّرط: (نكن) فإن قيل: هذا مخالفٌ للقاعدة المشهورة من أنّه إذا اجتمع شرطٌ وقسمٌ.. يحذف جواب المؤخّر؛ كما في «الخلاصة»:

واحْذِفْ لَدىٰ اجتماعِ شرطٍ وقسم   جوابَ ما أخّرتَ فهو مُلتَزَم

فالجواب: أنّ القاعدة محلّها إذا كان الجوابان غير مختلِفَينِ، بدليل أنّه يُقال: حُذف لدلالة الآخر عليه، وهما هنا مختلفان.

= محلّ الجزم فعل الشّرط (التّاء) ضمير متّصل فاعل (النّون) نون الوقاية (الياء) ضمير المتكلّم مفعول به (لا تخونني) فعل مضارع مرفوع، وفيه ضمير مستتر وجوبًا تقديره «أنت» فاعله (النّون) نون الوقاية (الياء) ضمير المتكلّم مفعول به والجملة (تخونني) جواب لـ(عاهدتني) لا محلّ لها من الإعراب، أو حال من فاعل (عاهدتني) أو حال من المفعول به (نكن) فعل مضارع ناقص مجزوم جواب الشّرط، وفيه ضمير مستتر وجوبًا تقديره «نحن» اسمه (مثل) خبر (نكن) مضاف (من) اسم موصول مضاف إليه (يا) حرف النّداء (ذئب) منادىٰ مبنيّ علىٰ الضّمّ في محلّ النّصب بـ(أدعو) المقدّرة (يصطحبان) فعل مضارع، والألف في محلّ الرّفع فاعله، والجملة (يصطحبان) صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب.

الشّاهد: (تخونني) جواب لـ(عاهدتني) لأنّه بمنزلة القسم، فلا محلّ لها من الإعراب، أو (لا تخونني) في محلّ النّصب حال من فاعل (عاهدتني) أو حال من المفعول به.

(١) البيت غير منسوب. [شرح الشّواهد الشّعريّة].

اللّغة: (محرزًا) اسم العلم، (أغريته) أغرىٰ يُغرِي إغراءً؛ أي: حرَّض، وحثَّ. =

فَجُمْلَةُ: «لَيُوَافِقَن» جَوَابٌ لِـ«عَاهَدْتُهُ» فيكونُ «لا تَخونَنِي» جوابًا لِـ«عَاهَدْتَنِي» (فَلَا مَحَلَّ لَهُ) مِن الإِعراب؛ لأَنَّه جَوابُ القَسَم.

(وَ) يَحْتَمِلُ (كَوْنَهُ) أَيْ: كونَ «لا تَخونَنِي» (حَالًا مِنَ الْفَاعِلِ)

حاشية العطار

قوله: (فيكون لا تخونني جوابًا لعاهدتني) أتىٰ به وإن عُلم ممّا سبق؛ ليرتّب عليه قول المصنّف: (فلا محلّ له) أي: لتخونني.

قوله: (لأنّه جواب القسم) أي: جواب ما هو بمنزلة القسم؛ ليوافق ما قبله.

= المعنىٰ: لقد اتّفقت ومحرزًا علىٰ الوفاق، لكنّه كان علىٰ خلاف ما اتّفقنا عليه، فكأنّي حرّضته، وحثّثته علىٰ الخلاف.

الإعراب: (أرىٰ) فعل مضارع، وفيه ضمير مستتر وجوبًا تقديره «أنا» فاعله (محرزًا) مفعول به أوّل (عاهدته) فعل ماضٍ (التّاء) ضمير متّصل في محلّ الرّفع فاعله (الهاء) ضمير متّصل في محلّ النّصب مفعول به، والجملة (عاهدتني) في محلّ النّصب مفعول به ثانٍ، (ليوافقن) (اللام) رابطة لجواب القسم (يوافقن) فعل مضارع مبنيّ علىٰ الفتح، وفيه ضمير مستتر تقديره «هو» فاعله (النّون) نون التّوكيد الخفيفة، والجملة (ليوافقن) جواب لـ(عاهدت) لأنّه بمنزلة القسم، فلا محلّ لها من الإعراب، أو (ليوافقن) حال من فاعل (عاهدت) أو حال من المفعول به، أو حال منهما (فكان) (الفاء) حرف الاستئناف (كان) فعل ماضٍ ناقص، وفيه ضمير مستتر تقديره «هو» اسمه (كمن) (الكاف) حرف الجرّ (من) اسم الموصول مبنيّ، الجارّ والمجرور متعلّقان بخبر محذوف (أغريته) فعل ماضٍ (التّاء) ضمير متّصل فاعله (الهاء) ضمير متّصل مفعول به (أغريته) صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب (بخلافي) الجارّ والمجرور متعلّقان بـ(أغريته).

الشّاهد: (ليوافقن) جواب لـ(عاهدته) لأنّه بمنزلة القسم، فلا محلّ لها من الإعراب، أو (ليوافقن) في محلّ النّصب حال من فاعل (عاهدته) أو حال من المفعول به، أو حال منهما.

وهُو: «تاءُ» المُخاطَبِ مِن «عاهدتَني»، وَالتَّقْديرُ: حَالَ كوْنِك غيْرَ خَائِنٍ.

(أَوْ) حَالًا (مِنَ الْمَفْعُولِ)، وهُو: «يَاءُ» المُتكلم مِنْ «عاهدتَنِي»، والتَّقْديرُ: حالَ كوْنِي غيْرَ خائِنٍ.

(أَوْ) حالًا (مِنْهُمَا) أَي: مِن الفاعِل، وهو: «التَّاءُ» الفَوْقَانيَّة، ومِنَ المفعول، وهو: «الياءُ» التَّحْتانِيَّة، وَالتَّقديرُ: حالَ كَوْنِنَا غيْرَ خَائِنَيْنِ.

وعَلىٰ التَّقادِيرِ الثَّلَاثَة (فتَكُونُ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ)، والاحْتمالُ الأَوَّلُ أَرْجَحُ.

قالَ فِي «المُغْنِي»: وَالمَعْنىٰ شَاهِدٌ لِكونِها جوابًا.

حاشية العطار

قوله: (والتّقدير: حال كونِك غيرُ خائنٍ) الصّواب: غير مخونٍ؛ لأنّ الفعل إذا أخذ منه وصفٌ باعتبار كونه واقعًا علىٰ المفعول.. يكون اسم مفعول، ولأنّ الذّئب مخوفٌ منه لا خائف.

قوله: (والتّقدير: حال كوننا...) الفائدة في كونه حالًا منهما: المبالغة في الثّناء عليه؛ حيث لا ينسب إليه الخيانة، ولا لمن أضافه.

قوله: (فيكون في محلّ نصبٍ) أي: وجواب القسم محذوفٌ يدلّ عليه الحال.

قوله: (والاحتمال الأوّل) أي: من احتمالات الحال.

قوله: (والمعنىٰ شاهدٌ...) إذ القصد المعاهدةُ علىٰ عدم الخيانة؛ إذ هي

[الجملة الواقعة جوابًا لشرط غير جازم مطلقًا]

الجملة (السَّادِسَةُ) مِن الجُمَلِ التي لا محَلَّ لها:

١ ـ (الوَاقِعَةُ جَوَابًا لِشَرْطٍ غَيْرِ جَازِمٍ مُطْلَقًا:

أ ـ كَجَوَابِ «إِذْ» و«إِذَا»)(١) الشَّرطيَّة، نحو: إِذَا جاءَ زيْدٌ أكرمْتُكَ.

حاشية العطار

أنسب في مكان الخوف لا المعاهدة في حالة كذا على شيءٍ آخر غير معلوم.

قوله: (كجواب «إذا») وهي في الغالب تدلّ على المعلوم وقوعه، ومع دلالتها على الظّرفيّة تدلّ على ارتباط إحدى الجملتين بالأخرى، **وقيل:** بل حصول الفعلين بحسب الاتّفاق لا بحسب الارتباط؛ إذ لو لوحظ فيها معنى الشّرط.. جيء بالفاء، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٍ مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا۟﴾ [الجاثية: ٢٥] الآية.

ولا يجوز: (إن يقم زيدٌ.. ما ضربته).

والفرق بين (إنْ) و(إذا): أنّ (إنْ) لا تدلّ على الزّمان بحسب الوضع، بل بحسب الاستلزام. انتهى، أفاده بعضهم.

قال الكافيجي: وإنّما لم تعمل هذه الكلمات عمل الجزم، أمّا (إذا).. فلأنّها تدلّ على اليقين، و(إنْ) الشّرطيّة تدلّ على الشّكّ والإبهام، فلم تعمل عملها، وأمّا (لولا).. فلأنّها تدلّ على الجملة الاسميّة المحذوفة الخبر غالبًا، وجزاؤها ماضٍ، وأمّا (لَمَّا).. فلدخولها على الماضي أيضًا، وإذا لم تعمل

(١) وفي بعض النسخ: كجواب «إذا» الشرطيةِ، بحذف: «إذْ».

ب ـ (وَ) جوابِ («لَوْ») الشَّرْطيَّة، نحو: لوْ جاءَ زيْدٌ لأَكْرَمْتُكَ.

ج ـ (وَ) جَوابِ («لَوْلَا») الشَّرطيَّة، نحو: لَوْلَا زيْدٌ لأَكْرمتُك، فَجملة «أَكْرمتُك» في جوابِ الثَّلاثةِ لَا محلَّ لها.

٢ ـ (أَو) الواقِعَة جوابًا لِشرْط (جَازِمٍ وَلَمْ تَقْتَرِنْ بـ«الفَاءِ» وَلا بـ«إِذَا» الفُجَائِيَّةِ، نَحو) قوْلِكَ: (إِنْ جَاءني زَيْدٌ أَكْرَمْتُهُ) فجملة «أَكْرَمْتُهُ» وقعتْ جَوابًا لشَرطٍ جازِمٍ، ولَمْ تقترنْ بـ«الفاءِ» ولا بـ«إِذَا» فلا مَحلَّ لهَا؛ فَإِنِ اقْترَنَتْ بأَحدِهما كانتْ في محلّ جزْمٍ، كما تقدَّمَ.

حاشية العطار

هذه الكلمات في الشّرط.. فبالأحرىٰ ألَّا تعمل في الجزاء. انتهىٰ.

قال بعضهم: وفي كون (لو) و(لولا) من أدوات الشّرط دون الجزم نظر؛ لأنّهما للرّبط دون الشّرط، وهو أعمّ.

وأجاب: بأنّ تسميتها بالشّرط مجاز؛ لمشاركته لها في الرّبط. انتهىٰ.

فيؤخذ منه: أنّ ذلك مجاز استعارة، أو أن يقال: إنّه أطلق الشّرط، وأراد الرّبط.

قوله: (كانت في محلّ جزم...) حقّق الدّمامينيّ: أنّ جملة جواب الشّرط لا محلّ لها مطلقًا؛ لأنّ كلّ جملةٍ لا تقع موقع المفرد لا محلّ لها، وجملة الجواب لا تقع موقع المفرد. انتهىٰ.

فما ذكره الشّارح هنا مبنيّ علىٰ ما صرّح به المصنّف سابقًا؛ من أنّ جملة الجواب إذا قُرنت بالفاء، أو بـ(إذا).. فهي في محلّ جزم.

[الجملة التّابعة لِما لا محلّ له]

الجُمْلة (السَّابِعَةُ) من الجُمل التي لا محلَّ لها: (التَّابِعَةُ لِمَا لَا مَوْضِعَ لَهُ) مِنَ الإِعْراب (نَحْو: قَامَ زَيْدٌ وَقَعَدَ عَمْرٌو) فجُملة: «قَعَدَ

حاشية العطار

قوله: (التّابعة لما لا موضع له) وَصْفُها بكونها تابعة لغويّ لا اصطلاحيّ، فبالنّظر للاصطلاح إطلاق التّبعيّة عليها مجازٌ بعلاقة المشابهة؛ **لأنّ التّابع اصطلاحًا**: كلُّ ثانٍ أُعربَ بإعرابِ سابقهِ من جهةٍ واحدة، فلا بدّ أن يكون لمتبوعه محلٌّ من الإعراب، والحال أنّ الأمر هنا ليس كذلك.

قوله: (نحو: قام وقعد عمرو) فيه عطفُ جملةٍ فعليّة على اسميّة، وفيه ـ كعكسه ـ أقوالٌ ثلاثة:

أحدها: الجواز مطلقًا، وهو لازمٌ لجميع النّحويّين، فإنّه لا يُعلم خلافٌ بينهم في نحو: (قام زيدٌ وعمرٌو أكرمتُه) أنّه يجوز في (عمرو) الرّفع بالابتداء، والنّصب بإضمارِ عاملٍ يفسّره الفعل المذكور.

ثانيهما: المنع مطلقًا، حكاه عبد اللّطيف البغداديّ في شرح مقدّمة ابن بابشاذ، واعترض بقول الشّاعر:

عـاضَـــها الله غـلامًـا بـعـد مـا ... شـــابت الأصـــداغُ والضّـــرس نَفِدْ

وأجاب: بأنّ الضّرس فاعلٌ بفعلٍ محذوف؛ أي: ونفدَ الضّرس نَفدْ، وبأنّه يجوز أن يكون مبتدأً والواو للحال. انتهىٰ.

ويلزم هذا القائل: أن يوجب النّصب في نحو: (قام زيدٌ وعمروٌ أكرمتُهُ)

عَمْرٌو» لا محلَّ لهَا ؛ لأَنَّها مَعْطوفَة على جُملة: «قَامَ زَيْدٌ» ولا محلَّ لها ؛ لأَنَّها مُسْتَأْنَفَةٌ.

هَذَا (إِذَا لَمْ تُقدِّر الواوَ) الدَّاخلَةَ علىٰ «قَعَدَ» (لِلحالِ) فإِنْ قدَّرْتَها لِلحالِ كانتْ «قَدِ» مُقَدَّرَةً، وَالجملةُ بعدَها محلُّها: نَصْبٌ علىٰ الحالِ مِن «زَيْد».

حاشية العطار

ولا نعلم قائلًا به.

ثالثها: جواز ذلك إذا كان العاطف الواو، ومَنْعُه إذا كان العاطف غيرها، أفاده بعض الفضلاء.

وقوله: (**أحدهما**: الجواز مطلقًا) أي: سواء كان العاطف الواو أو لا، بدليل المقابلة في القول الثّالث، وكذلك يقال في المنع مطلقًا، ثمّ في دعوىٰ لزوم الجواز نظر ؛ لأنّ دليله ـ أعني: (لأنّه لا يُعلم خلافٌ... إلخ) ـ ممنوعٌ: بأنّه لا يلزم من رفع زيدٍ علىٰ الابتداء أن تكون (الواو) عاطفة ؛ لجواز كونها استئنافيّة، فلا ينتج المدّعىٰ، علىٰ أنّه لو تمّ لكان القولان المذكوران بعدُ محض مكابرةٍ ؛ لقيام الدّليل علىٰ صحّة ما يخالفهما، وهو القول الأوّل.

قوله: (لأنّها معطوفة علىٰ جملة...) ثمرة العطف في الجمل الّتي لا محلّ لها: إفادة مضمون الجملتين ؛ لأنّ مثل قولنا: (ضُربَ زيدٌ) (أُكرمَ عمروٌ) ـ بدون عطف ـ يحتمل الإضراب، والرّجوع عن الأوّل بخلاف ما إذا عُطِفَتْ.

قوله: (فَإِنْ قَدَّرْتَها للحال...) لا يقال: رُجِّح الحال علىٰ العطف ؛ لأجل توافق الجملتين، لأنّا نقول: وُجِد للعطف مرجّحٌ معارضٌ لهذا ؛ وهو كونه أصلًا في (الواو).

الجمل الَّتي لا محلّ لها من الإعراب

- الابتدائيَّة
  - المفتتح بها الكلام
  - المنقطعة عما قبلها
- الواقعة صلةً:
  - لاسم موصول
  - لحرف موصول
- الاعتراضيّة
  - للتسديد
  - للتبيين
- الواقعة جوابًا للقسم:
  - سواء ذكر فعل القسم وحرفه، أم الحرف فقط، أم لم يذكرا
- التّفسيريّة
- التّابعة لما لا موضع له من الإعراب
- الواقعة جوابًا لشرط:
  - غير جازم مطلقًا؛ كجواب «إذ، وإذا الشرطية، وجواب «لو» لشرطية، وجواب «لولا» الشرطية
  - جازم ولم تقترن بـ«الفاء»، ولا بـ«إذا» الفجائيّة

[المسألة الرابعة الجمل الخبريّة]

(المَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ) منَ المسائِلِ الأَربع من البابِ الأَوَّل: (الجُملة الخَبَرِيَّةُ).

وَهي المُحْتمِلةُ لِلتَّصديقِ والتَّكذيبِ.

حاشية العطار

قوله: (المسألة الرّابعة) مبتدأ وصفة والخبر محذوف، أو خبرٌ والمبتدأ محذوف، وأمّا ما قالوه هنا من أنّ الخبر هو قول المصنّف: (الجملة الخبريّة... إلخ) فمردودٌ بما صرّح به غيرُ واحدٍ من المحقّقين: أنّ ما بعد التّراجم أحكامٌ مستقلّة، وأن التّراجم جملٌ منفصلةٌ عمّا قبلها، وما بعدها، فلا يصحّ ارتباطها بشيءٍ منهما؛ إذ المقصود من الإتيان بها فصلُ الْكَلَامَيْنِ: السّابق واللّاحق، وجعلُ كلّ واحدةٍ على حده، وهذا الإعراب منافٍ لها، فهو وإن صحّ لفظًا.. لا يصحّ معنًى.

قوله: (من المسائل الأربع) صفةٌ ثانيةٌ للمسألة، فـ(مِنْ) للتّبعيض (ومن الباب الأول) صفةٌ للمسائل الأربع، فـ(مِنْ) للبيان، ولهم هاهنا تكلّفات.

قوله: (الجملة الخبريّة) وفي نسخٍ: الجمل، وكلٌّ صحيح.

قوله: (للتّصديق والتّكذيب) التّصديق: نسبة الصّدق للمتكلّم؛ كالتّكذيب، وصدق المتكلّم هو صدق خبره، فآل الكلامُ لقولنا: الخبريّة، وهي ما احتملت الصّدق والكذب.

فإن قلت: الخبر إذا كان صادقًا.. لا يحتمل الكذب، وإن كان كاذبًا..

مَع قطْع النَّظَر عَنْ قائِلها (الَّتِي لَمْ يَطْلُبْهَا العَامِلُ لُزُومًا) ويَصحُّ الاستِغناءُ عنْها.

بِخلافِ الجُملةِ التي يطلُبُها العامِلُ لُزومًا، كجُمْلةِ الخَبَرِ، والمَحْكِيَّةِ بالقولِ.

حاشية العطار

لا يحتمل الصّدق؟

فالجواب: أنّ (الواو) بمعنىٰ: (أو) وفيه ما فيه، راجع «مواد الشّمسيّة».

وإنّما احتاج الشّارح لتفسير الخبريّة؛ لدفع توهّم أنّ المراد بالخبريّة: ما وقعت خبرًا، فأفاد **أنّ المراد بها**: المنسوبة للخبر المقابل للإنشاء.

قوله: (والمحكيّة بالقول) **إن قيل**: المحكيّة بالقول من جملة المفعول به، والمفعول به يصحّ الاستغناء عنه؛ إذ يجوز حذفه، فكيف تكون ممّا يطلبه العامل لزومًا؟

فالجواب: إنّ طلب العامل من حيث الحكاية لازم، ومن حيث المفعوليّة غير لازم، ومعمول القول مطلوبٌ من حيث الحكاية. انتهىٰ، الزرقاني.

ومحصّله: أنّ المحكيّة لها جهة عموم، وهو كونها مفعولًا بدون ملاحظة أنّ عاملها القول، وجهة خصوصٍ بهذه الملاحظة، فمن الجهة الثّانية يطلبُها العامل لزومًا؛ أي: لا يصحّ الاستغناء عنها، ومن الجهة الأولىٰ قد تحذف، فهذا السّؤال استفسارٌ محضٌ، **المقصود منه**: تعيين الطّريق الّذي به طلبها العامل، فما قاله المدابغي: لم يصادف محلًّا، وعلىٰ فرض أنّه اعتراض يسقط

وبِخلافِ ما لَا يصحُّ الاسْتغْناءُ عنْها، كجُملة الصلة:

١ ـ (إِنْ وَقَعَتْ بَعْدَ النَّكِرَاتِ المَحْضَةِ) أَي: الخَالِصةِ مِمَّا يقرّبها من المَعْرفةِ (فَصِفَاتٌ) أَي: فَهِيَ صِفاتٌ.

٢ ـ (أَوْ) وَقَعَتْ (بَعْدَ الْمَعَارِفِ الْمَحْضَةِ) أَي: الخَالِصة مِن شائِبة التَّنكِيرِ (فَأَحْوَالٌ) أَي: فَهي أَحْوالٌ.

٣ ـ (أَوْ) وَقَعَتْ (بَعْدَ غَيْرِ الْمَحْضَةِ) أَي: الَّتي يَكونُ فيها شائبةُ

حاشية العطار

بما فُهم من كلام الزرقاني؛ لأنّه كلامه هو، فتدبّر.

قوله: (فصفات) إن قلت: كيف تقعُ الجملةُ صفةً لنكرة مع أنّ الجملة لا تُوصفُ بتعريفٍ ولا تنكير، ورعايةُ المطابقة بين الصّفة والموصوف وَاجِبَةٌ؟

فالجواب: أنّ الجملة لمّا وقعت موقع المفرد.. نُزّلت منزلتهُ، فَأُعْطِي لها حكمٌ من التّنكير؛ لأنّ المفرد الّذي نزّلت منزلته هو النّكرة؛ لقيام موجب التنّكير، وانتفاء مقتضى التّعريف. انتهى، الكافيجي.

ومحصّله: أنّ الجملة إذا حلّت محلّ المفرد، وحكم على محلّها بإعراب ذلك المفرد، فليُحكم عليها بصفة ذلك المفردِ من تعريفٍ أو تنكيرٍ أيضًا، بجامع أنّ كلًّا حالٌ قام به، وفيه: أنّ الإعراب عَرَضَ للمفرد بسبب تركّبه مع العامل، بخلاف التّعريف والتّنكير، فإنّهما ذاتيّان له، وقد يقال: إنّ النّعت بالجملة لَمّا كان خلاف الأصل.. تُسومحَ فيه، فَاكْتُفِيَ برائحة التّنكير، والتّعريف المحليّ، وبالجملة، فالكلام لا يخلو من غموض.

تعْريفٍ مِن وجْهٍ، وشائِبَةُ تنْكيرٍ مِن وجْهٍ (مِنْهُمَا) أيْ: مِن النَّكِرات والمَعارِف (فمُحْتَمِلَةٌ لَهُمَا) أَيْ: فهي محتمِلةٌ لِلصّفاتِ، والأَحْوالِ، وذلِك مع وجود المُقْتَضِي، وانتِفاء المانِع.

فَالمُقتضِي لِلوصفيَّة: تَمَحُّضُ التَّنْكير.

والمُقْتضي للحالِيَّة: تَمَحُّضُ التَّعْريف.

والمُقتَضي لهما: عدَمُ تمحُّضِ التَّنْكير والتَّعريف.

والمانع لِلوصفيَّة: الاقترانُ بـ«الواو» ونحْوِها.

والمَانِع للحاليَّة: الاقترانُ بِحرْف الاسْتقبال ونحوِهِ.

والمانع للوصفيَّة والحاليَّة: فَسادُ المعْنَى، كما تقدَّم في جُملة: «لَا يَسَّمَّعُونَ».

١ ـ (مِثَالُ) الجُمْلة (الوَاقِعَةِ) بَعْدَ النَّكِرة المَحْضة حالَ كوْنها (صِفَةً) قوْلُه تعالَى: (﴿حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيۡنَا كِتَٰبٗا نَّقۡرَؤُهُۥ﴾ [الإسراء: ٩٣] فَجُمْلَةُ «نَقْرَؤُهُ») من الفِعل والفاعِل والمَفعول في مَوْضعِ نصْب: (صِفَةٌ

حاشية العطار

قوله: (للصفات والأحوال) قدّم الصّفة على الحال؛ لأنّها مبيّنةٌ للذّات، والحالُ مبيّنةٌ للهيئة، وبيان الذّات مقدّم على بيان الهيئة.

قوله: (بـ«الواو» ونحوها) كإلَّا نحو: (ما جاءني رجلٌ إلَّا وهو راكبٌ) فجملة (وهو راكبٌ) حال.

لـ«كِتَابًا» ؛ لأَنَّهُ) أَي: «كِتَابًا» (نَكِرَةٌ مَحْضَةٌ ، وَقَدْ مَضَتْ أَمْثِلَةٌ) ثَلاثَة (مِنْ ذَلِكَ) أَي: مِن وُقوع الجُملة صِفَةً للنَّكرة المحْضَة (فِي المَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ) عِند الكَلام على الجُملة التَّابعة لِمُفردٍ.

٢ ـ (وَمِثَالُ) الجُملَة (الوَاقِعَةِ) بَعْدَ المعْرفة المَحْضَة حالَ كوْنها (حَالًا) قوْله تعَالى: (﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدثر: ٦]) بالرَّفع (فَجُمْلَةُ «تَسْتَكْثِرُ») مِن الفِعل والفاعِل (حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ المُسْتَتِرِ فِي «تَمْنُنْ» المُقَدَّرِ) ذلك الضَّميرُ (بـ«أَنْتَ») وَهو مَعرِفةٌ مَحْضَةٌ (لأَنَّ الضَّمَائِرَ كُلَّهَا مَعَارِفُ) مَحْضَةٌ (بَلْ هِيَ أَعْرَفُ الْمَعَارِفِ).

٣ ـ (وَمِثَالُ) الجُملة (المُحْتَمِلَةِ لِلْوَجْهَيْنِ): الصِّفَةِ والحَالِ، الوَاقِعة (بَعْدَ النَّكِرَةِ) غيْر المَحْضة ، (نَحْو) قوْلك: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ يُصَلِّي ؛ فَإِنْ شِئْتَ قَدَّرْتَ «يُصَلِّي») مِن الفِعل والفاعِل: (صِفَةً ثَانِيَةً لِـ«رَجُل» ؛ لأَنَّهُ نَكِرَةٌ) وقدْ وُصِفَ أَوَّلًا بِـ«صالِح» ، (وَإِنْ شِئْتَ قَدَّرْتَهُ)

حاشية العطار

قوله: (﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾) أي: لا تُعط مستكثرًا رائيًا لما تعطيه كثيرًا ، وطالبًا للكثير ، نهيٌ خاصّ برسول الله ﷺ ؛ لأنّ الله اختار له أشرف الآداب ، وأحسن الأخلاق ، أو هو نهي تنزيهٍ لا تحريم ، وقرئ: ﴿تَسْتَكْثِرْ﴾ ـ بالسكون ـ على الإبدال من: ﴿تَمْنُن﴾ ، أو لموافقة رؤوس الآي اعتبارًا بحال الوقف ، وقرأ الأعمش بالنّصب ، بإضمار (أنْ) ويؤيّده قراءة ابن مسعود: «ولا تَمْنُنْ أنْ تستكثر» والتّخريج على قراءة الرّفع غير متعيّن ، بل مترجّح ، فقد قال الزّمخشريّ: ويجوز في الرّفع أن تُحْذَقَ (أَنْ) ويبطُلَ عملُها . انتهىٰ .

أي: «يُصلّي» وفاعلَه (حَالًا مِنْهُ) أَيْ: مِنْ «رَجُلٍ» (لأَنَّهُ قَدْ قَرُبَ مِنَ الْمَعْرِفَةِ بِاخْتِصَاصِهِ بِالصِّفَةِ) الأُولَىٰ، وهِي «صَالِح».

٤ ـ (وَمِثَالُ) الجُمْلَةِ (الْمُحْتَمِلَةِ) لِلوجهيْن: الصِّفَةِ والحَالِ: الجملة الواقِعة (بَعْدَ المَعْرِفَةِ) غيرِ المَحْضة، قَولُه تعالىٰ: (﴿ كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا ﴾ [الجمعة، ٥] فَإِنَّ الْمُرَادَ بـ«الحِمَار») هنا: (الجِنْسُ) من حيْثُ هو، لا حِمارٌ بِعَيْنِه (وَذُو التَّعْرِيفِ الجِنْسِيِّ

حاشية العطار

قوله: (لأنّه قد قَرُب من المعرفة...) هكذا عبّر هنا، وفيما يأتي: بصيغة المضارع؛ أي: يَقْرُبُ؛ للإشارة إلىٰ أنّ الحاليّة هنا أولىٰ من الوصفيّة، والوصفيّة هناك أولىٰ من الحاليّة، وهذه الأولويّة لا تنافي الاحتمال؛ لأنّ المراد بالاحتمال الجواز بحيث لا يصل أحد الوجهين إلىٰ حدّ الوجوب، نظير ما قيل: إنّ الخبر يحتمل الصّدق والكذب مع أنّ احتمال الصّدق راجح، بل ذهب بعضٌ إلىٰ أنّ الخبر لا يحتمل إلّا الصّدق، وأمّا الكذب.. فتجويزٌ عقليّ.

قوله: (﴿ كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا ﴾) شَبَّه اليهود في أنّهم حملة التّوراة وقرّاؤها وحفّاظها، ثم إنّهم غيرُ عاملين بها، ولا منتفعين بآياتها، وذلك؛ لأنّ فيها نعتُ رسول الله ﷺ، والبشارة به، ولم يؤمنوا به، كالحمار حمل أسفارًا؛ أي: كتبًا كبارًا من كتب العلم، فهو يمشي بها، ولا يدري منها إلّا ما يمرّ بجنبَيه، وظهره من التّعب، وكلُّ من عَلِمَ ولَمْ يَعْمَلْ، فهذا مَثَلُه.

قوله: (من حيث هو) الأولىٰ: من حيث تحقّقه في فردٍ ما؛ لأنّ هذه لام العهد الذّهنيّ، وتفسير الشّارح هذا يفيد أنّها لام الحقيقة، وهي ليست مرادةً؛

يَقْرُبُ مِنَ النَّكِرَة) في المعنىٰ (فَتَحْتَمِلُ الجُمْلَةُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَىٰ: «يَحْمِلُ أَسْفَارًا») مِن الفعلِ والفاعِلِ والمفعول (وَجْهَيْنِ):

(أَحَدُهُمَا: الحَالِيَّةُ ؛ لأَنَّ الحِمَارَ) وقَعَ (بِلَفْظِ المَعْرِفَةِ).

(وَ) الوجْه (الثَّانِي: الصِّفَةُ ؛ لأَنَّهُ) أَي: الحِمَار (كَالنَّكِرَةِ فِي المَعْنَىٰ) مِنْ حيْثُ الشُّيُوعُ.

حاشية العطار

لأنّ الحقيقة من حيث هي لا يتعلّق بها حكمٌ حتّىٰ ينسب لها الحمل، وإنّما هو لأفرادها، لكنّ المقصود ليس فردًا معيّنًا حتّىٰ تكون (اللّام) للعهد الخارجيّ، بل أيُّ فردٍ كان ؛ كقوله تعالىٰ: ﴿وَأَخَافُ أَن يَأْكُلَهُ ٱلذِّئْبُ﴾ [يوسف: ١٣]، فمدخولها يفيد ما تفيده النّكرة، فمن ثمّ قيل: (إنّه نكرةٌ معنًى).

قوله: (يَقْرُب من النكرة) هذا القرب إنّما هو بين المنكّر والمعرّف بلام الجنس ؛ إذا أُريد به الجنس من حيث وجوده في ضمن فردٍ لا بعينه ؛ لأجل قرينةٍ تقتضي ذلك ؛ كقولك حيث لا عهد: (أكلتُ الخبزَ) و(شربتُ الماءَ) فإن مؤدّاه مؤدّىٰ المنكّر، وهو الفرد المنتشر ؛ كأنّك قلت: (أكلتُ خبزًا) و(شربتُ ماءً) **والفرق:** هو أنّك في المعرفة ؛ تشير إلىٰ كون ماهيّة ذلك الفرد معلومة، وليس في المنكّر هذه الإشارة، والتّعريف: الجنسيّ المأخوذ بهذا الاعتبار، هو المسمّىٰ بتعريف العهد الذّهنيّ، أمّا ما يشار به للماهيّة من حيث هي.. فبينه، وبين المعرّف بونٌ بعيد.

قوله: (كالنّكرة في المعنىٰ) فيه أنّ لام التّعريف يشار بها للحقيقة المعيّنة، فكون مدخولها نكرةً ممنوعٌ؟

حكم الجملة بعد الاسم

- إنْ وقعت الجملة بعد النّكرة المحضة ، فصفة
- إنْ وقعت الجملة بعد المعرفة المحضة ، فحال
- إنْ وقعت الجملة بعد غير المحضة ، فَمُحْتَمِلَةٌ لهما

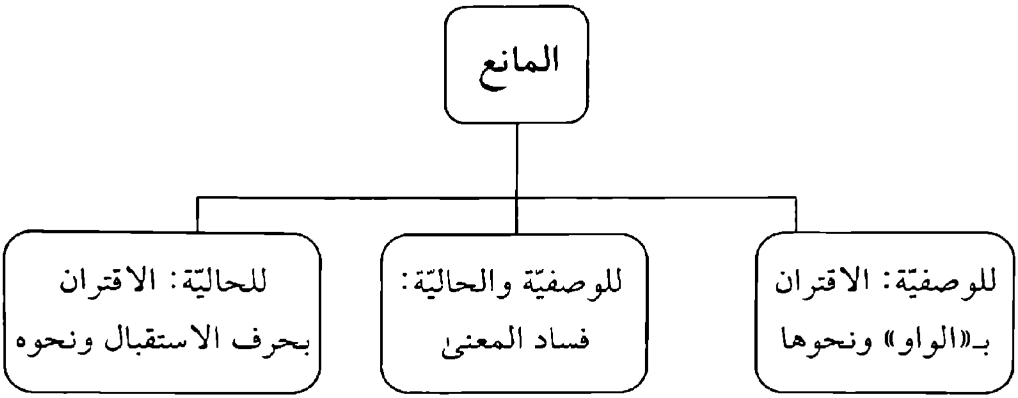
المقتضي

- للوصفيّة: تمحّض التّنكير
- لهما: عدم تمحّض التّنكير والتّعريف
- للحاليّة: تمحّض التّعريف

حاشية العطار

ويجاب: بأنّ الحقيقة الكليّة لمّا لم تكن مقصودةً لذاتها ، بل لإحضارِ جزئيّ من جُزْئيّاتها ، وذلك الجزئيّ غير معيّن ، بل هو فرد مبهم. . كان تعريف الحقيقة كَلَا تَعْريفَ.

تقسيم (اللّام) إمّا للإشارة إلىٰ نفس الحقيقة ، أو حصّةٍ معيّنةٍ منها: واحدًا كان ، أو اثنين ، أو جماعة ، وهو العهد الخارجيّ ، ونحوه علم الشّخص ، والأوّل: إمّا أن يطلق علىٰ نفس الحقيقة من غير نظرٍ إلىٰ ما صدُقت الحقيقة عليه من الأفراد ، وهو تعريف الجنس والحقيقة ، ونحوه علم الجنس ، وإمّا علىٰ حصّة غير معيّنة ، وهو العهد الذّهنيّ ، ومثله النّكرة ، وإمّا على الأفراد ؛ وهو الاستغراق ، ومثله: (كلّ) مضافًا إلىٰ نكرة ، هذا هو التّحقيق ، وأمّا المشهور فالاستغراق مقابلٌ لتعريف الجنس.


المانع
للوصفيّة: الاقتران بـ«الواو» ونحوها
للوصفيّة والحاليّة: فساد المعنى
للحاليّة: الاقتران بحرف الاستقبال ونحوه

(البَابُ الثَّانِي)

[في ذكر أحكام الجار والمجرور]

(في) ذكر أَحكام (الجَارِّ وَالمَجْرُورِ).

حاشية العطار

قوله: (في ذكر أحكام) من إضافة الصّفة لموصوفها؛ أي: الأحكام المذكورة، أو (في) تعليليّة، **والمعنى:** (الباب الثّاني معقودٌ لأجل ذكر... إلخ) كذا في المدابغي.

قوله: (الجارّ والمجرور) قال ابن جنّي في «سرّ الصّناعة»: إنّ الحروف الجارّة إنّما جرّت الأسماء؛ لأنّ الأفعال الّتي قبلها ضَعُفَتْ عن وصولها، وإفضائها إلى الأسماء الّتي بعدها، وتناولُها إيّاها؛ كما يُتناول غيرُها من الأفعال القويّة الواصلة إلى المفعولين ما تقتضيه بلا واسطة حرف، ألا ترى أنّك تقول: (ضَرَبَ زيدٌ عَمْرًا) فيقتضي الفعل قبل الفاعل المفعول فينصبه؛ لأنّ في الفعل قوّةً أفضت به إلى مباشرة الاسم.

ومن الأفعال أفعالٌ ضَعُفَتْ عن تجاوز الفاعل إلى المفعول، فاحتاجت إلى أشياء تستعين بها على تناولها، والوصول إليها، وذلك، نحو: (عجِبْتُ) و(ذهبْتُ) و(مررتُ) فلو قلت: (عجِبْتُ زيدًا) و(مررتُ جعفرًا) و(ذهبْتُ زيدًا).. لم يجز؛ لضعف هذه الأفعال في العرف، والعادة، والاستعمال، وإفضائها إلى هذه الأسماء.

على أنّ ابن الأعرابيّ قد حكى: (مررتُ زيدًا) وهو شاذّ، فلما قَصُرتْ

(وَ) هذا البابُ (فِيهِ أَيْضًا أَرْبَعُ مَسَائِلَ).

[المسألة الأُولى]
[تعلُّق الجارّ والمجرور]

(إِحْدَاهَا: أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ تَعَلُّقِ الجَارّ وَالمَجْرُورِ بِفِعْلٍ) ماضٍ، أَوْ

حاشية العطار

هذه الأفعال عن الوصول إلىٰ الأسماء.. رُفِدَت بحروف الإضافة؛ أي: حروف الجرّ، فَجُعلَت موصولةً بها إليها، فقالوا: (عجبتُ من زيدٍ) و(نظرتُ إلىٰ عمروٍ) وخُصّ كلُّ قبيلٍ من هذه الأفعال بعاملٍ من هذه الحروف، وقد تتداخل، فيشارك بعضُها بعضًا في هذه الحروف الموصولة، فلمّا احتاجت هذه الأفعال إلىٰ هذه الحروف لتوصّلها إلىٰ بعض الأسماء.. جُعلتْ تلك الحروف جارّةً للأسماء، ولم تُفضِ إليها النّصب الّذي يأتي من الأفعال؛ لأنّهم أرادوا أن يجعلوا بين الفعل الواصل بنفسه، وبين الفعل الواصل بغيره فرقًا؛ ليميّزوا السّبب الأقوىٰ من السّبب الأضعف، وجُعلت هذه الحروفُ جارّةً؛ ليُخَالِفَ لفظُ ما بعدها لفظَ ما بعد الفعل القويّ، ولّما هجروا النّصب لما ذكرنا.. لم يبق إلّا الرّفع والجرّ، فأمّا الرّفع.. فقد استولىٰ عليه الفاعل، فلم يبق إذن غيرُ الجرّ، فعدلوا إليه ضرورةً، هذا هو العلّة في كون هذه الحروف جارّةً. انتهىٰ، من السّيوطيّ في «حواشي المغني» بتصرّفٍ ما.

قوله: (وهذا الباب...) قدّر الشّارح هذا؛ لدفعِ توهّم أنّ الضّمير يعود إلىٰ الجارّ والمجرور؛ لأقربيّته، لا أنّه بيانٌ لمرجع الضّمير علىٰ ما وُهِمَ.

قوله: (لا بدّ من تعلّق...) أي: لا فراق ولا محيص عن هذا، فـ(لا) لنفي الجنس، و(بُدّ) اسمها، ويجوز ذكر خبرها عند الحجازيّين مطلقًا، وعند

مضارعٍ، أَوْ أمْرٍ.

(أَوْ بِمَا فِي مَعْنَاهُ) مِن مَصْدر، أَو صِفة، أَو نحْوِهما.

وَالمُراد بالتَّعْليقِ: العَمَلُ في محلّ الجارّ والمجرور نصْبًا، أَوْ رفعًا.

مِثالُ تَعلُّق الجارّ والمجرورِ بِالفعْل، نَحو: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ، فَالجارُّ والمجرور في محلّ نَصْبٍ بـ«مَرَرْتُ».

وَمِثال تعلّق الجارّ والمجرور بِما في معنَى الفعل، نحْو: زَيْدٌ مَمْرُورٌ بِهِ، فالجارّ والمجرورُ في محلّ رَفْعٍ علىٰ النِّيابة عنِ الفاعِل بـ«مَمْرُورٌ».

حاشية العطار

بني تميم؛ إذا كان الخبر ظرفًا، والخبر هاهنا ظرفٌ، وهو قوله: (من تعلّق).. فهو جار علىٰ المذهَبَيْن.

قوله: (أو صفة) كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصّفة المشبّهة، وأفعل التّفضيل.

قوله: (أو نحوهما) كاسم الفعل، نحو: (نَزَالِ بزيدٍ) أي: انزل به، والاسم المؤوّل بالوصف، نحو: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ﴾ [الزخرف: ٨٤]. فالجارّ متعلّقٌ بـ(إله) لتأوّله بـ(معبود).

قوله: (في محلّ نصبٍ) **التّحقيق:** أنّ المحلّ للمجرور فقط، بدليل ظهور النّصب عند حذف الجارّ، فمِن ثمّ يقولون: منصوبٌ بنزع الخافض؛ أي: ظهر فيه النّصب عند حذف الجارّ.

قوله: (في محلّ رفعٍ) يقال فيه نظير سابقه؛ لأنّ الخافض لو حذف.. ظهر الرّفع.

(وَقَدِ اجْتَمَعَا) أَي: التَّعَلُّقُ بالفعل والتَّعلُّقُ بما في معناه[1] (فِي قَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾) [الفاتحة: ٧] فَـ«عَلَيْهِمْ» الأَوّلُ مُتعلّقٌ بِفعل، وَهُو: «أَنْعَمْتَ»، وَمحلُّهُ نَصْبٌ، و«عَلَيْهم» الثَّاني متعلّق بِما في معنَىٰ الفِعل، وهو: «المَغْضُوبِ»، ومحلّهُ رَفعٌ علىٰ النّيابَةِ عن الفاعل.

(وَ) قد اجْتمعَا أَيْضًا (في قَوْل) أَبِي بَكْر (بْنِ دُرَيْدٍ[2]) فِي «مَقصورتِه»:

قوله: (وقد اجتمعا...) هذا إذا كان الجارّ متعدّدًا، فإن كان واحدًا، واجتمع الفعل، وما في معناه.. فالتعلّق بالفعل لا بغيره.

قال الزّمخشريّ في قوله تعالىٰ: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ﴾ [الروم: ٢٥] **فإن قلت:** بِمَ يتعلّق ﴿مِّنَ ٱلْأَرْضِ﴾ أبـ(الفعل) أم بـ(المصدر)؟

قلت: هيهات؛ إذا جاء نهرُ اللهِ.. بطلَ نهرُ مَعْقِل. انتهىٰ.

قوله: (ابن دريد) ـ بضم (الدال) وفتح (الراء) وسكون (الياء) ـ تصغير «أَدْرَد» مرخّمًا، يقال: رجل أَدْرَد: ليس في فمه سنّ.

قوله: (في مقصورته) قصيدة تنظمُ من بحر الرّجز تجعل قافيتها ألف لينة بحيث لا يلتزم قبلها حرف؛ كـ(الباء) مثلًا يجعل رويًّا.

(١) في نسخة: (التعليق) بدل: التعلق.

(٢) **محمد بن الحسن بن دريد الأزديّ**، من أزد عمان من قحطان، أبو بكر (٢٢٣ ـ ٣٢١هـ = ٨٣٨ ـ ٩٣٣م) من أئمة اللّغة والأدب. كانوا يقولون: ابن دريد أشعر العلماء وأعلم الشعراء وانتقل إلىٰ عمان، وعاد إلىٰ البصرة. ثم رحل إلىٰ نواحي فارس، ثم رجع إلىٰ بغداد. تُوُفِّيَ فِي شَعْبَانَ وَلَهُ ٨٩ سنة. [سير أعلام النبلاء، شذرات الذهب، الأعلام].

(وَاشْــتَعَـلَ الـمُـبْـيَـضُّ فِـي مُسْــوَدِّهِ
مِثْلَ اشْـتِعَالِ النَّارِ فِي جَزْلِ الغَضَـا[(١)])

فـ«فِي مسودّه» مُتَعَلّق بِفعل، وهو: «اشْتَعل» وفي «جَزل» مُتعلّق بِما في معنَىٰ الفِعل، وهو: «اشْتَعال».

(وَإنْ عَلَّقْتَ) الجارَّ والمجرورَ (الأَوَّلَ) وهو: «في مسودّه» (بـ«المبْيَضّ» أَوْ جَعَلْتَهُ حَالًا مِنْهُ مُتَعَلِّقًا بـ«كَائِنًا») محذُوفًا (فَلَا دَلِيلَ

حاشية العطار

قوله: (في مُسْوَدِّه) هما اسما مفعول، إمّا بسكون (الباء) و(السّين)، فيكونان من (أفعَل) أو بحركتهما، فيكونان من (فَعَّل) بالتّشديد، قاله الرّوميّ.

ولعلّه أراد جواز الوجهين بقطع النّظر عن وقوعه في الشّعر هنا، وإلّا فالأوّل واجب؛ لأنّ التّحريك ينكسر عليه البيت.

(١) الرّجز لابن دريد. [مغني اللّبيب].
اللغة: (اشتعل): انتشر. (الجزل): ما غلظ من الحطب. (الغضى): شجر شديد الاحتراق.
المعنى: انتشر الشّيب في شعره الأسود بسرعة، كما يحترق الحطب اليابس. شبّه بياض الشّيب وانتشاره في رأسه، باشتعال النّار في الحطب الغليظ وانتشارها فيه.
الإعراب: (اشتعل): فعل ماضٍ (المبيضّ): فاعل (في مسودّه): الجارّ والمجرور متعلّقان بـ«اشتعل» (مثل): صفة لمفعول مطلق محذوف «اشتعالًا» مضاف (اشتعال): مضاف إليه، وهو مضاف (النّار): مضاف إليه (في الجزل): الجارّ والمجور متعلّقان بـ«اشتعال»، (الغضا): مضاف إليه.
الشّاهد: تعلّق الجارّ والمجرور (في مسودّه) بـ«اشتعل» وتعلّق الجارّ والمجرور (في جزل الغضا) بـ«اشتعال».

فِيهِ) علَىٰ اجْتماعِهما؛ لأَنَّ الجارَّ والمجْرُورَ الأَوَّلَ، والثَّانِيَ مُتَعَلّقان بِما في معنَىٰ الفِعل، وهو: «المبيضُّ» و«كائنًا».

واشْتَعلَ مَعْناه: انْتَشرَ، والمبيضّ: شَديدُ البَياض.

والضَّمير في «مُسْوَدّه» عائِدٌ علىٰ «الرَّأْس» في البيْت قبْله، و«مِثْلَ»

حاشية العطار

قوله: (فلا دليل) الأولىٰ: (فلا مثال) لأنّ البيت من قَصِيدَةٍ مُوَلَّدٍ، وهو لا يُستشهدُ بكلامه، فالغرض من الإتيان به مجرد التّمثيل؛ كتمثيله في الشّذور ببعض أبيات المتنبِّي.

قوله: (في البيت الأوّل قبله) وهو:

إمّا ترىٰ رأسيَ حاكىٰ لونُهُ   طُرّة صبحٍ تحت أذيالِ الدّجىٰ

ولا يخفاك ما بين البيتين من اللّطافة، ووجه تقديم أحدهما علىٰ الآخر؛ لأنّه في هذا البيت أفاد أنّ الشيب قليلٌ حيث شبهه بطرّة الصّبح؛ لأنّ الصّبح أول ظهوره يبدو شيئًا فشيئًا، فهو قليلٌ بالنّسبة إلىٰ الدّجىٰ، ثم ترقّىٰ فأخبر أنّ الشّيب انتشر في رأسه بحيثُ لم يبق بها سواد بقوله: (واشتعل... إلخ) لأنّ شجر الغضىٰ إذا تعلّقت به النّار.. اشتعل سريعًا.

ومما قيل في الشّيب:

أين الشبابُ وآيةٌ سُلكا   لا أين يطلب ضلّ بل هلكا

لا تعجبي يا سلْمُ من رجلٍ   ضَحِك المشيبُ برأسه فبكا

ـ بالنّصب ـ مَفعولٌ مُطلَق.

والجَزْلُ: الغَليظُ مِن الحَطبِ اليابِس.

والغَضى: شجَرٌ مَعروفٌ، إِذا وقع فيهِ النَّارُ يَشتعِل سريعًا، ويبْقى زَمانًا.

شَبَّه بياضَ الشَّيْب، وانْتشارَهُ في رَأْسِه باشْتِعالِ النِّار في الحَطِبِ الغَليظِ، وانتشارِها فيهِ.

[الحروف التي لا تتعلَّق بشيء]

(وَيُسْتَثْنَى مِنْ حُرُوفِ الجَرِّ أَرْبَعَةٌ، فَلَا تَتَعَلَّقُ بِشَيْءٍ):

(أَحَدُهَا): الحَرْفُ (الزَّائِدُ).

حاشية العطار

ولبعض شعراء اليتيمة:

كفاكِ من ذِلّتِي للشّـيب حين بدا أنّي تولّيتُ نتفي لحيتي بيدي

مفعولٌ مطلق، أو حال.

قوله: (شبّه بياض الشّي...) ليس الغرض أنّ هذا استعارة، أو تشبيهٌ بليغ، بل **المعنى**: أنّ الشّاعر قصد المشابهة والمماثلة؛ كقول الصّابيء:

تشـابـهَ دمعي إذ جَرىٰ ومُـدَامتي فَمِن مثلِ ما في الكأسِ عينيَ تَسْكُبُ
فوالله ما أدري أبالخمرِ أرسـلَتْ جفونيَ أم من عَبرتي كنتُ أشـربُ

١ ـ (كَـ«البَاءِ») الزَّائِدَةِ:

أ ـ (فِي) الفَاعِلِ، نَحو: (﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًۢا﴾ [الرعد: ٤٣] أو) نَحو:

حاشية العطار

قوله: (كالباء الزّائدة...) لم يبيّن المقيس من غيره، وفي «شرح الجمل» لابن عصفور: وتكون زائدةً في خبر (ما) وخبر (ليس) وفي فاعل (كفىٰ) وفي مفعول (كفىٰ) وفي (بحسبك) إذا كان مبتدأً، أو في فاعل (أَفْعِل به) وما عدا ذلك لا تزاد فيه بقياس. انتهىٰ.

ثمّ ظاهر كلامه: أنّ زيادتها في مفعول (كفىٰ) قياسيّ، كقول حسّان بن ثابت رضي الله عنه:

وكفَىٰ بنا فضلًا علىٰ مَن غَيْرُنا   حبّ النّبِيّ محمّدٍ إيّانا

لكن، قال أبو حيّان: أكثر أصحابنا خرّجوا قوله: (فكفىٰ بنا فضلًا... إلخ) علىٰ زيادة (الباء) في الفاعل، وجعلوا (حبّ النّبي) بدل اشتمال من المجرور بـ(الباء) والتّقدير: (فكفانا حبّ... إلخ) وقال صاحب «رصف المباني»: تزاد (الباء) في مفعول (كفىٰ) عند بعضهم للضّرورة. انتهىٰ، ملخّصًا من حاشية السّيوطيّ علىٰ «المغني».

ثمّ إنّ قول المصنّف: (كالباء الزّائدة... إلخ) محضُ تبيينٍ وتعليم، فلا ينافي ما سيأتي: أنّه يُجتنب التّعبير بذلك فيما وقع في القرآن فاندفع ما اعترض به الرّوميّ من أنّ التعبير ليس علىٰ ما ينبغي.

قوله: (﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾) (كفىٰ) فعلٌ ماضٍ مبنيّ علىٰ فتحٍ مقدّرٍ

(أَحْسِنْ بِزَيْدٍ، عِند الجُمهور) والأَصْل: كَفىٰ اللهُ شَهيدًا، وَأَحْسَنَ زَيْدٌ ـ بالرَّفع ـ، فَزِيدَتِ «الباءُ» في الفاعِل، و«أَحْسِنْ» ـ بِكسْر السّين ـ فِعْلُ تَعجُّبٍ.

ب ـ وَالزَّائدةِ في المَفعول، نحو: ﴿وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥].

حاشية العطار

للتّعذّر، و(الباء) صلة، و(الله) مجرورها في محلّ رفعٍ على الفاعليّة، هكذا أعربوا، وهو لا يظهر؛ لأنّ الإعراب المحلّيّ للمبني والجمل، وهاهنا المانع من ظهور الإعراب أثر الحرف الزّائد بحيث لو أزيل.. لَظهر الإعراب، ألا ترىٰ أنّ المحرَّكَ بحركة الإتباع يقدّر عليه الإعراب تعذّرًا، فكذا هنا، فالأحسن أنّه مرفوعٌ بضمّةٍ مقدّرةٍ منع من ظهورها حركة الحرف الزّائد، وعليك بالاعتبار في نظائره.

قوله: (عند الجمهور) راجع للمثالَين، **ومقابله في الأوّل:** أنّ (كفىٰ) بمعنىٰ: اكتفىٰ، أو يكتف، فالباء للتّعدية، **وقيل:** الفاعل ضمير الاكتفاء، **ومقابله في الثّاني:** أنّ الفاعل مستتر؛ أي: أحسن أنت، فالباء للتّعدية داخلة علىٰ المفعول.

قوله: (﴿وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ﴾) قال ابن يعيش: **المعنىٰ:** ولا تلقوا أَيْدِيَكم، قال: والّذي يدلّ علىٰ زيادتها هنا، قوله تعالىٰ: ﴿وَأَلْقَىٰ فِى ٱلْأَرْضِ رَوَٰسِىَ﴾ [النحل: ١٥]، فإنّ الفعل هنا تعدّىٰ بنفسه. انتهىٰ.

لكن قال الأندلسيّ: إنّ زيادتها ههنا غيرُ مقيس، وفي تفسير السّمين

ج - وَفِي المُبتدأ، نَحو: بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ.

ثلاثة أوجه فيها:

فقيل: إنّها زائدة؛ لأنّ (ألقىٰ) يتعدّىٰ بنفسه؛ كقوله تعالىٰ: ﴿فَأَلْقَىٰ مُوسَىٰ عَصَاهُ﴾ [الشعراء: ٤٥] وهذا قول أبي عبيدة، وإليه مَيْل الزّمخشريّ إلّا أنّه مردودٌ، بأنّ زيادة (الباء) في المفعول به لا تنقاس إنّما جاءت في الضّرورة.

الثّاني: أنّها متعلّقةٌ بالفعل غيرُ زائدةٍ، والمفعولُ محذوفٌ **تقديره**: ولا تلقوا أنْفُسَكُم بأيديكم إلىٰ التّهلكة، ويكون معناها: السّبب، كقوله: (لا تُفْسِد حالكَ برأيك).

الثّالث: أنّه يُضَمَّن (ألقىٰ) معنىٰ ما يتعدّىٰ بـ(الباء) فيُعدّىٰ تعديَتَهُ، فيكون المفعول به في الحقيقة هو المجرور بـ(الباء) **والتّقدير**: ولا تفضوا بأيديكم إلىٰ التّهلكة، كقولك: (أفضيتُ بجنبي إلىٰ الأرض) أي: طرحته علىٰ الأرض، ويكون قد عبّر بالأيدي عن الأنفس؛ لأنّ بها البطش والحركة.

وظاهر كلام أبي البقاء فيما حكاه عن المبرّد؛ أنّ (ألقىٰ) يتعدّىٰ بـ(الباء) أصلًا من غير تضمين فإنّه قال: وقال المبرّد: ليست بزائدة، بل هي متعلّقة بالفعل، كمررتُ بزيدٍ. انتهىٰ، ملخّصًا من السّيوطيّ في «حواشي المغني».

قوله: (بحسبكَ درهمٌ) قال السّيوطيّ في «حواشي المغني»: كان شيخنا الكافيجيّ يختار في (بحسبكَ درهمٌ) أنّ (الباء) فيه مزيدةٌ في الخبر، لا في المبتدأ، ويجعل (درهمًا) مبتدأً مؤخّرًا، و(بحسبكَ) خبرًا مقدّمًا؛ لأنّه محطّ الفائدة، **والمعنىٰ**: درهمٌ كافيك، وهو من الحسن بمكان.

د ـ وَفي خَبر النَّاسِخ المنفيّ، نَحْو: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾ [الزمر: ٣٦]

فإن قلت: ما المسوّغ للابتداء بالنكرة؟

قلت: ثلاثة أمور: الإفادة، على حدّ قولهم: (تَمْرَةٌ خيرٌ من جرادة) وتقدّم الخبر وهو جارّ ومجرور على حدّ: (عندي درهمٌ)، و(لي وطرٌ) **والثّالث:** أنّ (بحسبك) لا يُتوهّم فيه أنّه معرفة؛ لأنّ (حَسْب) من الألفاظ الّتي لا تتعرّف بالإضافة؛ كما صرّحوا به، **فالحاصل:** أنّهما لفظان نكرتان، فلا مُوجب لجعل أحدهما مبتدأً دون الآخر، بل الموجبُ حاصلٌ في جعل الثّاني هو المبتدأ؛ لحصول المسوّغ بتقديم الخبر المجرور، ومساعدة المعنى. انتهى كلام السّيوطيّ.

وعليه: تكون (الباء) داخلةً على الخبر، ومثّل النّيليّ لزيادتها في الخبر بنحو: (حسبكَ بزيدٍ) فـ(حسبكَ) مبتدأ، و(بزيد) خبره، **والتّقدير:** حسبكَ زيدٌ، قال: وزيادتها هنا غير قياس.

قوله: (﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾) أي: هو كافٍ؛ لأنّ الاستفهام تقريريّ.

قال أبو حيّان: واختُلف في فائدة زيادة (الباء) في خبر (ليس) و(ما) فقال البصريّون: **فائدتُها:** أنّه يجوز أن لا يسمع المخاطب كلمة النّفي، فيتوهّم أنّ الكلام موجب، فإذا جيء بـ(الباء).. ارتفع الوهم، وقال الكوفيّون: هذا نفيٌ لقول القائل: (إنّ زيدًا لمنطلقٌ) فـ(الباء) بمنزلة (اللّام). انتهى.

(﴿وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ) عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ٧٤].

٢ ـ (وَكَـ«مِنْ») الزَّائِدَةِ:

حاشية العطار

قال في «اللّباب»: إنّما أُكّد خبر (ليس) بـ(الباء) **لثلاثة أوجه:**

أحدها: أنّ الكلام إذا زيدَ فيه قَوِيَ، ولهذا زيدت (مِنْ) في قولك: (ما جاءني مِنْ أحدٍ) **والثّاني:** أنّها بإزاء (اللّام) في خبر (إنّ) **والثّالث:** أنّ دخول حرف الجرّ يؤذن بتعلّق الكلمة بما قبلها من فعلٍ، أو ما أُقيمَ مقامه، ولو حذَفهُ.. لكان مرفوعًا، أو منصوبًا، وكلاهما قد يُحذف عاملُهُ، ويبقىٰ هو، بخلاف حرف الجرّ، وإنّما اختيرت (الباء) دون غيرها؛ **لثلاثة أوجه:**

أحدها: أنّ أصلها الإلصاق، والإلصاق يوجب شدّة اتّصال أحد الشّيئين بالآخر، **والثّاني:** أنّها من حروف الشّفتين، فهي أقوىٰ من (اللّام) وغيرها من حروف الجرّ، **والثّالث:** أنّ حروف الجرّ كلّها توجب مع تعدّيها الفعل معنًىٰ؛ كالتّبعيض، والملك، والتّشبيه، وغير ذلك، و(الباء) لا توجب أكثر من تعدية الفعل، ولذلك استعملت في القَسَم، وهو باب تأكيد.

قوله: (وكـ«مِن» الزّائدة) سمّيت مزيدةً مع إفادتها الاستغراق؛ لأنّها لا تغيّر أصل المعنىٰ بإسقاطها، ومنه يُعلم ضعف ما قاله المبرّد: لا ينبغي أن يقال: إنّها زائدة، إذا أفادت.. استغراق الجنس.

واعلم: أنّ مجرور (مِن) المزيدة؛ إذا كان من الأسماء المقصورة علىٰ

أ ـ (فِي) الفاعل، نَحْو: ﴿أَن تَقُولُوا۟ مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ﴾ [المائدة: ١٩].

ب ـ وفِي المَفْعُول، نَحْو: ﴿مَّا تَرَىٰ فِى خَلْقِ ٱلرَّحْمَٰنِ مِن تَفَٰوُتٍ﴾ [الملك: ٣].

ج ـ وَفِي المبتدأ، نَحْو: (﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾ [الأعراف: ٥٩] و﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾ [فاطر: ٣]).

حاشية العطار

العموم، كـ(أحد) و(ديّار).. تكون لمجرّد التّأكيد، **فإنّ معنى**: (ما ضربتُ أحدًا) و(ما ضربتُ من أحدٍ) سواء في التّنصيص على العموم.

وإذا لم يكن من الأسماء المقصورة على العموم.. كانت (مِنْ) للاستغراق، **فإنّك إذا قلت**: (ما جاءني مِن رجلٍ).. **يكون المعنى**: نفي إتيان هذا الجنس من واحدٍ إلى ما لا يتناهى، بخلاف (ما جاءني رجل) **فإنّ معناه**: نفي إتيان رجلٍ، فيحتمل اثنين أو أكثر.

قوله: (﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾) مبتدأٌ، أو فاعل فعلٍ محذوفٍ، وعلى الأوّل: الخبر إمّا محذوفٌ؛ أي: لكم، أو قوله: ﴿يَرْزُقُكُم﴾ ولا يرد عليه أنّ (هل) لا تدخل على مبتدأٍ خبره فعل؛ لأنّ ذلك محلّه، إذا كانت باقيةً على معناها، وهي هنا بمعنى النّفي، وأمّا جعل (غير) فاعلًا لـ(خالق) سدّ مسدّ الخبر.. فلا؛ لأنّ شرطه: أن لا يدخل على الوصف جارٌّ، وقد دخل.

قال الرّوميّ: **واعلم**: أنّ إضافة (غَير) و(شِبه) و(مِثل) معنويّةٌ عند أكثر النّحاة، لكن لا تتعرّف؛ لتوغّلها في الإبهام إلّا إذا اشتهر المضاف بمغايرة المضاف إليه، أو بمماثلته، ولفظيّةٌ عند صاحب «التّخمير» حيث قال: والحقّ

واسْتُفِيدَ مِن الأَمثِلةِ:

أَنَّ «الباءَ» تُزَادُ في الإثبَاتِ والنَّفي، وتدْخل على المعارفِ والنَّكراتِ.

وَأَنَّ «مِنْ» لا تُزادُ في الإثباتِ، ولا تَدخل عَلى المعارفِ على

حاشية العطار

أنّ هذه الأسماء في الأصل صفات بمعنى اسم الفاعل في موضع (مغايرُك) و(مماثلُك) و(مشابهُك) فلهذا لم يكتسب بها المضاف تعريفًا، ثمّ قال: إنّ (غَيرًا) له ثلاثة مواضع:

أحدها: أن يقع موقعًا لا تكون فيه إلَّا نكرةً، وذلك إذا أريدَ به النّفي السّاذج نحو: (مررتُ برجلٍ غيرِ زيدٍ).. تريد أنّ المجرور به ليس هذا.

الثّاني: أن يقع موقعًا لا يكون فيه إلَّا معرفةً، وذلك إذا أريدَ به شيء قد عُرف بمضادَّة المضاف إليه في معنًى لا يضادّه فيه إلَّا هو؛ كما إذا قلت: (مررتُ بغيرك) أي: المعروف بمضادّتك، إلَّا أنّه لا يحسن في هذا الوجه أن يجري صفةً.

الثّالث: أن يقع في موضعٍ تارةً يكون فيه معرفةً وأخرى نكرةً؛ **كما إذا قلت**: (مررتُ برجلٍ كريمٍ غيرِ لئيمٍ) والرّجل الكريم غيرُ اللّئيم.

قال النّحويّون: **إذا قلت**: (مررتُ بالرّجل غيرِ اللّئيم).. **فالمعنى**: مررت بالرّجل الكريم لا اللّئيم.

قوله: (وأنّ مِنْ...) حاصله: أنّ (مِنْ) تُزاد **بشروطٍ ثلاثة**:

أن تكون بعد نفيٍ، أو شبهه، وأن يكون مجرورها نكرة، وأن يكون إمّا

الصَّحيح.

وإِنَّما لَمْ يَتعلَّق الزَّائِدُ بِشَيْءٍ؛ لأَنَّ التَّعلُّقَ: هُو الارْتباطُ المَعنَوِيُّ، والزَّائِد لا مَعنَىٰ لهُ يَرْتبطُ بِمعنَىٰ مَدخُولِه، وإِنَّما يُؤْتَىٰ به فِي الكلامِ تَقْوِيَةً وتوْكيدًا.

[لعلَّ]

(وَ) الحرْف (الثَّانِي) مِمَّا لا يَتعلَّقُ بِشيْءٍ: («لَعَلَّ») الجَارَّةُ (فِي لُغَةِ مَنْ يَجُرُّ بِهَا) المُبْتَدأ (وَهُمْ عُقَيْل) ـ بِالتَّصغِير ـ (ولَهُم في «لامِها»

حاشية العطار

مبتدأً، أو فاعلًا، أو مفعولًا. انتهىٰ المدابغي.

قوله: (علىٰ الصّحيح) مقابله، **ما قيل**: بزيادتها في الإثبات؛ كقولهم: (قد كانَ منْ مطرٍ) وفي الإيجاب جارَّةٌ لِمَعْرِفَةٍ كقوله تعالىٰ: ﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾ [نوح: ٤]، وأُوِّلَ **الأوّل**: بأنّه محمولٌ علىٰ حكاية الحال؛ كأنّه سمع مَنْ يقول: هل كان مِنْ مطرٍ؟ فحكىٰ كلامه، **والثّاني**: بأنّ (مِنْ) للتّبعيض، ولا ينافيه قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ [غافر: ٥٣]؛ لأنّ غفران بعض الذّنوب لا ينافي غفران جميعها؛ إذ الموجبة الجزئيّة لا يناقضها الموجبة الكلّيّة؛ لأنّ الثّبوت للبعض لا ينافي الثّبوت للجميع.

قوله: (لأنّ التّعلّق هو الارتباط المعنويّ) أي: مع العمل في المحلّ، فقوله سابقًا: (**والمراد بالتّعلّق**: العمل في محلّ الجارّ) أي: مع الارتباط المعنويّ، فحُذِفَ من كلٍّ ما أُثبتَ في الآخر.

الأُولىٰ: الإثبَاتُ والحذْف) فهاتان لُغَتان.

(و) لهمْ (في «لامِهَا» الأَخيرةِ: الفَتحُ والكَسْر)، فهاتانِ لُغتانِ أَيْضًا.

وإِذَا ضَرَبْتَ اثنيْن في مِثلِهِما يحْصُل مِن ذلكَ أَرْبعُ لُغاتٍ، وهي: «لَعَلَّ» و«عَلِّ»: بِفتْح «اللام» الأَخيرَةِ وكسْرِها فيهنَّ.

واشتهر أَنَّ عُقَيْلًا يجرُّون بـ«لعلَّ» (قَالَ شَاعِرُهُمْ) وهُو كَعْبُ بْن سَعْدٍ الغَنَويّ(١):

وَداعٍ دَعَا: يَا مَنْ يُجِيبُ إِلَىٰ النَّدَا ... فَلَمْ يَسْتَجِبْهُ عِنْدَ ذَاكَ مُجِيبُ

فَقُلْتُ: ادْعُ أُخْرَىٰ وَارْفَعِ الصَّوْتَ جَهْرَةً ... (لَعَلَّ أَبِي المِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ)

حاشية العطار

قوله: (لعلّ أبي المغوار...) المغوار ـ بالغين المعجمة ـ المقاتل، بُنِيَ للمبالغة كالْمِكْثَار، فأبي المغوار: كنية مدح، لا يقال: هذا لا يُثبتُ كون (لعلّ) حرف جرٍّ عندهم؛ لجواز أن يُحمل البيت علىٰ الشّذوذ، أو يكون اشتهار هذا الرّجل بأبي المغوار بـ(الياء) فحكىٰ علىٰ أصله؛ لأنّا نقول: لم يُرد المصنّف بهذا البيت إثبات هذا المذهب، بل هو تمثيلٌ؛ لأنّ الجرّ بها في لغتهم شائعٌ عند أرباب النّحو لا يحتاج إلىٰ الإثبات، ولعلّ قول الشّارح: (واشتهر... إلخ) إشارةٌ إلىٰ هذا.

(١) كعب بن سعد بن عمرو الغنويّ (ت: نحو ١٠ق هـ = نحو ٦١٢م) شاعر جاهليّ. أشهر شعره (بائيته) في رثاءِ أخٍ له قُتِلَ في حرب ذي قار. ذهب القاليّ إلىٰ أنّه: إسلاميّ وتابَعَه البغداديّ، وزاد قائلًا: والظّاهر أنّه تابعيّ، وليس بصواب. [الأعلام]. =

فجُرَّ بِها «أَبِي المِغْوَار» تَنْبيهًا علىٰ أَنَّ الأَصْل في الحُرُوف المُختصَّة

حاشية العطار

واستشكل الرّضيّ الجرّ بها قائلًا: إنّ الجرّ عملٌ مختصٌّ بالحروف، والرّفع لمشابهة الأفعال، وكون حرفٍ عاملًا عمل الحروف والأفعال في حالةٍ واحدةٍ لم يثبُت، وأيضًا الجارُّ لا بدّ له من متعلَّق، ولا متعلّقٍ لـ(العلّ) انتهىٰ.

ونُوقِشَ: بأنّ هذا مبنيٌّ علىٰ أنّ الرّفع بعدها بها، وهو غير معلومٍ، ولأنّ استدعاء جميع الجارّ متعلِّقًا ممنوعٌ.

= والبيت لكعب بن سعد الغنويّ. [شرح أبيات سيبويه].

اللّغة: (النّدا) أي: العطاء (أبي المغوار) كنية أخي الشّاعر، مات فرثاه، واسمه: هرم، أو شبيب.

الإعراب: (داعٍ) مبتدأ (دعا) فعل ماضٍ، وفيه ضمير مستتر «هو» فاعله (يا) حرف النّداء (من) اسم موصول في محلّ النّصب بـ«أدعو» مقدّر منادىٰ (يجيب) فعل مضارع، وفيه ضمير مستتر «هو» فاعله، (إلىٰ النّدا) الجارّ والمجرور متعلّقان بـ«يجيب» (الفاء) حرف العطف (لم) حرف النّفي جازم (يستجبه) فعل مضارع مجزوم (الهاء) مفعول به (عند) ظرف مكان مفعول فيه، مضاف (ذاك) اسم إشارة في محلّ الجرّ مضاف إليه (مجيب) فاعل (يستجبه) (الفاء) حرف الاستئناف (قلت) فعل ماضٍ (التّاء) ضمير متّصل فاعل (ادع) فعل أمر مبنيّ علىٰ حذف حرف العلّة، وفيه ضمير مستتر «أنت» فاعله (أخرىٰ) مفعول به، والجملة (ادع أخرىٰ) في محلّ النّصب مقول القول (الواو) حرف العطف (ارفع) فعل أمر، وفيه ضمير مستتر «أنت» فاعله، معطوف علىٰ (ادع) (الصوت) مفعول به (جهرة) الحال (لعلّ) حرف الجرّ (أبي) مجرور علامة الجرّ (الياء) مبتدأ، مضاف (المغوار) مضاف إليه (منك) الجارّ والمجرور متعلّقان بـ(قريب) (قريب) خبر.

بِالاسْمِ: أَنْ تعملَ العَمَلَ الخاصَّ بهِ، وهو الجَرُّ.

وإِنَّما قِيل بِعدَم التَّعلُّقِ فيها؛ لأَنَّها بِمنزِلة الحرْف الزَّائد الدَّاخل على المُبتَدأ.

[لولا]

(وَ) الحرْفُ (الثَّالِثُ) مِمَّا لا يتعلَّقُ بِشيْء («لَوْلَا») الامْتِناعيَّة، إذا وَلِيَها ضَميرٌ مُتَّصِلٌ لِمُتكلِّمٍ، أَوْ مُخاطَبٍ، أَوْ غائِبٍ (فِي قَوْلِ بَعْضِهِمْ: لَوْلَايَ وَلَوْلَاكَ وَلَوْلَاهُ) كَقَوْل يَزِيدَ بْنِ الحَكَمِ[1]:

حاشية العطار

قوله: (الثّالث: لولا...) مذهب البصريّين: أنّ الاسم الواقع بعدها مبتدأٌ، وعند الكسائيّ: فاعل فعلٍ محذوفٍ، أو مرفوعٌ بـ(لولا) **وهو مذهب الفرّاء.**

فعلى هذه المذاهب؛ يجب الانفصال، فلمّا وقع من ثقات العرب استعمال ضمير المجرور بعد (لولا).. احتيج لأن يكون له محلٌّ باعتبار (لولا) لكونها جارّةً، ومحلٌّ باعتبار أنّ الأصل أن يكون هذا مبتدأً، فله محلّان باعتبارَيْن.

وحُكِيَ عن الخليل ويونس: أنّ الضَّمير بعد (لولا) مجرورٌ بتقدير المضاف؛ أي: (لولا وجودك) فتأمّل.

---

(١) يزيد بن الحكم بن أبي العاص الثّقفيّ (ت: نحو ١٠٥ هـ = نحو ٧٢٣ م) شاعر عالي الطّبقة، من أعيان العصر الأمويّ. من أهل الطّائف. سكن البصرة. وكان أبيَّ النّفس، شريفها، من حكماء الشعراء. [الأعلام].

وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طِحْتَ[1]

وَكقوْل الآخر:

لَوْلَاكَ فِي ذَا العَامِ لَمْ أَحْجُجِ[2]

حاشية العطار

(١) عَاتَبَ يَزِيدُ بْنُ الحَكَمِ بِهَا ابْنَ عَمِّهِ عَبْدَ الرَّحْمنَ بن عثمان بن أبِي العاصِ، والبيت كاملًا:

«وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طِحْتَ كما هَوَىٰ بِأَجْرامِهِ من قُلَّةِ النَّيقِ مُنْهَوِي»

[الأغاني].

اللّغة: (موطن) موقف من مواقف الحرب (طحت) مِنْ (طاحَ) أي: هلك.

المعنىٰ: يعاتب الشّاعر أحد أنسبائه بقوله: كم معركة كنت فيها منتصرًا بفضل جهودي، حيث كانت الأجساد تتساقط فيها؛ كتساقط المنهوي.

الإعراب: (الواو) بحسب ما قبلها (كم) خبريّة مبنيّ في محلّ الرّفع مبتدأ، مضاف (موطن) تمييز «كم» مضاف إليه، وخبر «كم» محذوف (لولا) حرف الجرّ (الياء) ضمير المتكلّم محلّه القريب مجرور، ومحلّه البعيد مرفوع، مبتدأ، وخبره محذوف (طحت) فعل ماضٍ (التّاء) ضمير متّصل فاعل، والجملة (طحت) جواب (لولا) لا محلّ لها من الإعراب.

الشّاهد: (لولاي) حيث اتصلت (الياء) بـ(لولا) علىٰ خلاف ما زعم المبرد (لولا) حرف جرّ شبيه بالزّائد، و(الياء) مجرورها عند سيبويه.

(٢) البيت لعمر بن أبي ربيعة. والبيت كاملًا:

«أَوْمَتْ بعينيها من الهَوْدَجِ لَوْلَاكَ فِي ذَا العَامِ لَمْ أَحْجُجِ»

[شرح المفصّل للزّمخشريّ].

المعنىٰ: أشارت هذه الفتاة بعينيها من داخل مركبها مخافة الرّقباء، وحدثتني: أنّها لم تخرج للحجّ، إلّا رغبة في لقائي.

الإعراب: (لولا) حرف الجرّ (الكاف) ضمير المخاطب؛ محلّه القريب: مجرور، ومحلّه البعيد مرفوع: مبتدأ، وخبره محذوف، و(لولاك) مع خبره جملة تفسيريّة لا محلّ لها من الإعراب (في ذا) الجارّ والمجرور متعلّقان بـ(أحجج) (لم) حرف النّفي جازم (أحجج) فعل مضارع مجزوم، وفيه ضمير مستتر وجوبًا تقديره «أنا» فاعله، والجملة (لم أحجج)=

أَنشده الفَرَّاء.

وكقول جَحْدَرَ:

وَلَوْلَاهُ مَا قَلَّتْ لَدَيَّ الدَّرَاهِمُ(١)

(فَذَهَبَ سِيبَوَيْهِ إِلَىٰ أَنَّ «لَوْلَا» فِي ذَلِكَ) كُلّه (جَارَّةٌ) لِلضَّمير (وَ) أَنَّها (لَا تَتَعَلَّقُ بِشَيْءٍ) وأَنَّها بِمنزلةِ «لَعَلَّ» الجارَّة فِي أَنَّ ما بعْدَها مَرفوعُ المحلّ علىٰ الابْتداء.

وذهب الأَخْفَشُ إِلىٰ أَنَّ «لَوْلَا» في ذلِك غيْرُ جَارَّة، وأَنَّ الضَّمير

حاشية العطار

= جواب (لولا) لا محلّ لها من الإعراب.

الشّاهد: (لولاك): حيث اتَّصلَ بـ(لولا) الامتناعيّة ضمير متصل هو (الكاف) والقياس يقتضي قوله: (لولا أنت)، (لولا) حرف جرّ شبيه بالزّائد، و(الكاف) بعدها مجرورها عند سيبويه.

(١) البيت غير منسوب. والبيت كاملًا:

«خليليّ إنّ العامريّ لغارمٌ ... وَلَوْلَاهُ مَا قَلَّتْ لَدَيّ الدَّرَاهِمُ»

[همع الهوامع].

الإعراب: (الواو) حرف الاستئناف (لولا) حرف الجرّ (الهاء) ضمير متّصل محلّه القريب مجرور، ومحلّه البعيد مرفوع مبتدأ، وخبره محذوف (ما) حرف النّفي (قلّت) فعل ماضٍ (التّاء) للتّأنيث، والجملة (ما قلّت) جواب (لولا) لا محلّ لها من الإعراب (لديّ) (لدىٰ) ظرف مكان مفعول فيه، وهو مضاف (الياء) مضاف إليه، و(لديّ) متعلّق بـ(قلّت) (الدّراهم) فاعل (قلّت).

الشّاهد: (لولاه) حيث اتصل بـ(لولا) الامتناعيّة ضمير متصل هو (الهاء)، (لولا) حرف جرّ شبيه بالزّائد، و(الهاء) بعدها مجرورة عند سيبويه.

بعدَها مرفوعُ المحلّ على الابْتداء، ولكِنَّهم اسْتعارُوا ضميرَ الجرّ مَكانَ ضميرِ الرَّفع.

(وَالأَكْثَرُ أَنْ يُقالَ: لَوْلَا أَنا، وَلَوْلَا أَنْتَ، وَلَوْلَا هُوَ) بِانفِصالِ الضَّمير فِيهنَّ، (كَمَا قَال اللهُ تَعالَى: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ: ٣١]).

[كاف التَّشبيه]

(وَ) الحَرْفُ (الرَّابعُ: كَافُ التَّشْبِيهِ، نَحْو) قَوْلك: (زَيْدٌ كَعَمْرٍو).

حاشية العطار

قوله: (﴿لَوْلَآ أَنتُمْ﴾...) هذا دليلٌ بحسب الظّاهر على ما قاله الأكثرون، ولكنّ الدّليل حقيقةً عدم وقوع خلافه في كلام الله، فـ﴿أَنتُمْ﴾ على رأي البصريّين؛ مبتدأ، وخبره محذوف، وهو حاضرٌ أو موجودٌ؛ لقيام العلم به بجواب ﴿لَوْلَآ﴾ ظاهرًا، و﴿لَكُنَّا﴾ جوابها؛ لأنّ جواب ﴿لَوْلَآ﴾ الّتي لغير التّحضيض باللّام، وأمّا على رأي الكسائي فـ﴿أَنتُمْ﴾ فاعل فعلٍ محذوف، و﴿لَكُنَّا﴾ جوابها، وعلى رأي الفرّاء ﴿أَنتُمْ﴾ فاعل ﴿لَوْلَآ﴾ وجوابها ﴿لَكُنَّا﴾.

قوله: (كاف التّشبيه) هي حرفٌ عند الجميع، وذهب أبو جعفر: إلى أنّها اسمٌ أبدًا؛ لأنّها بمعنى (مثل) وما هو بمعنى الاسم، فهو اسم، **واحتجّ الجمهور**: بأنّها لو كانت اسمًا.. لَمَا استقلّت بها الصّلة؛ لأنّها تكون مضافةً لما بعدها، والمضاف مع المضاف إليه ليس جملة، والصّلة لا بدّ أن تكون جملةً، فتعيّن أن تطلب متعلِّقًا، والطّالب للمتعلِّق هو الحرف.

ثمّ المتعلّق لا بدّ أن يكون فعلًا؛ لما سيأتي أنّ الجارّ والمجرور الواقعَ

(فَزَعَمَ الأَخْفَشُ) الأَوْسطُ، وهو سَعِيد بْن مَسْعَدَة (وَ) أَبُو الحَسَن (ابْن عُصْفُورٍ: أَنَّهَا) أَي: كافُ التَّشبيهِ (لَا تَتَعَلَّقُ بِشَيْءٍ) مُحتجِّين بِأَنَّ المُتَعَلَّقَ به؛ إِنْ كانَ «اسْتَقَرَّ» فَـ«الكافُ» لا تدلُّ عليه، وإِنْ كان فِعلًا مُناسبًا لِـ«لْكافِ» ـ وهو: أَشْبَهُ ـ فهو مُتَعدّ بنفسه، لا بِالحرْف.

(وَفِي ذَلِكَ بَحْث) وفي بعض النُّسخِ: نَظَرٌ، وبيَّنه المُصنّف في

صِلَةً يتعيّن أن يقدّر متعلّقه فعلًا، فيكون ذلك المتعلّقُ ـ وهو الفعل مع فاعله ـ جملة، فتتمّ الصّلة، وهذا بعينه واردٌ علىٰ منع تعلّقها، **فيقال له**: علىٰ تقدير أنّها لا تتعلّق، ما صلة قولك: (جاء الّذي كعمرو) فإنّ (الكاف) علىٰ مذهبه حرف جارّ، والجارّ والمجرور لا يصلح للصّلة بدون متعلّق؟

فيضطرُّ حينئذٍ إلىٰ أن يقدّر متعلّقًا يكون صلة؛ وإذا احتاجت في بعض المواضع إلىٰ متعلّق.. فليكن ذلك في الجميع.

قوله: (أشبَهَ) يُقْرَأُ بصيغة الماضي؛ كما يدلّ عليه كلام الشّارح، وإنّما اختاره ماضيًا؛ لأنّ المضارع يتعدّىٰ بـ(الباء).

قوله: (وفي ذلك بحثٌ) أي: في هذا الاحتجاج، **ومحصّله**: منع قولهما: أنّ التعلُّق إن كان (استَقرَّ).. فـ(الكاف) لا تدلّ عليه؛ لأنّ الحقّ أنّ جميع الحروف الجارّة... إلخ، وهذه الكاف من أفرادها، فتمّ ما قاله الجمهور من الاحتياج إلىٰ المتعلّق.

وبيّن الرّوميّ النّظر بغير ما ذُكر، فقال ما ملخّصه بإيضاح: إنّ كاف التّشبيه إن جُعلت اسمًا.. تكون في محلّ رفعٍ علىٰ الخبريّة، وما بعدها مضافٌ

«المُغْنِي» بِمنع انْتفاءِ دلالَة «الكاف» علَىٰ «اسْتَقَرَّ» فقَال: وَالحقُّ أَنَّ جميعَ الحُروف الجارَّة الواقِعة فِي موْضِع الخبَر ونحْوِه، تدلُّ علَىٰ الاسْتقْرارِ، وهو في ذلك تابعٌ لأَبي حيَّانَ[1].

حاشية العطار

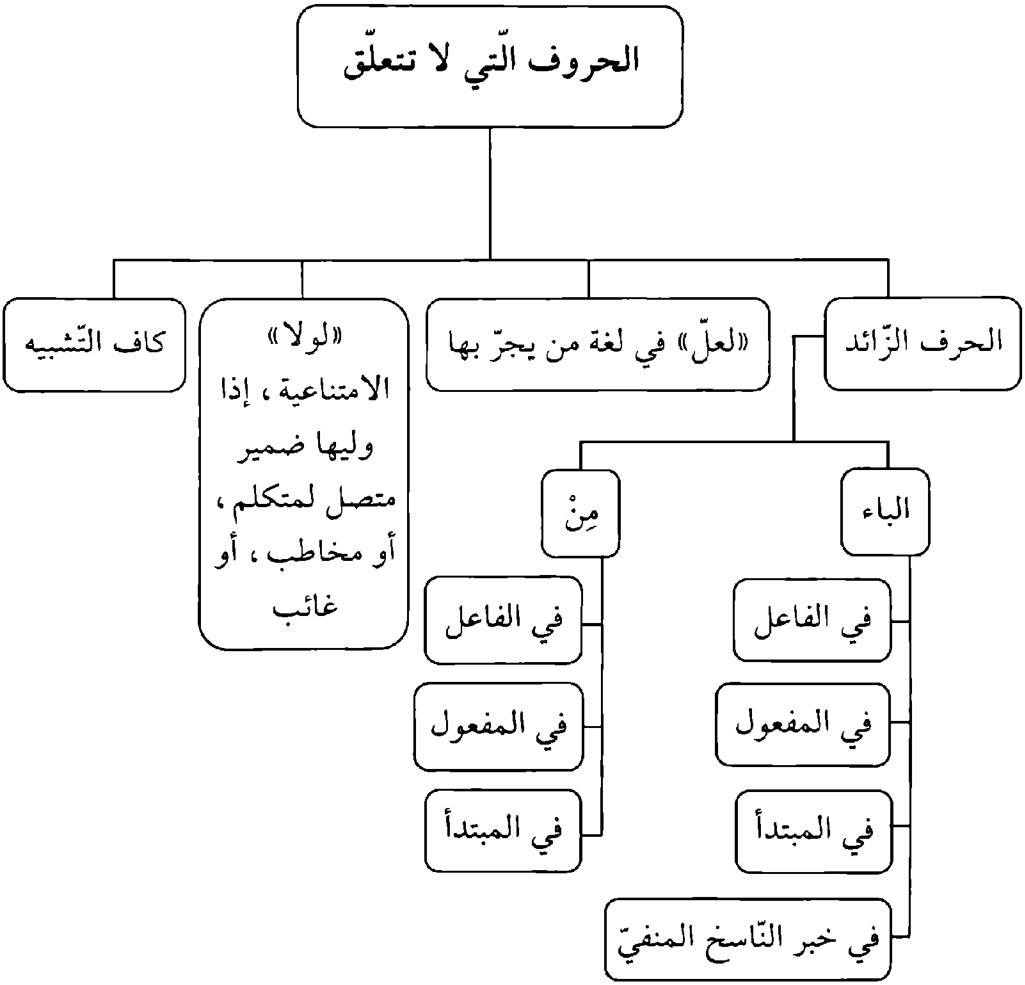
إليها، والاسم لا يحتاج لمتعلّق، فهذا مسلّم، لكن لا تكون من الحروف حينئذٍ، **والغرض**: أنّها حرف، وإن جعلت حرفًا.. فلا يخلو؛ إمّا أن تكون زائدة، أو لا، فإن كانت زائدةً.. تدخل في القسم الأوّل، وإن لم تكن زائدةً.. فلا بدّ لها من متعلِّق. انتهىٰ.

ولا يذهب عليك أنّ الخصم يُسَلِّمُ كونها زائدة، بل هو موضوع المسألة؛ إذ عَدُّ المصنّف لها في الزّائد مبنيّ علىٰ مذهب ذلك الخصم، وإلّا، فمذهب **الجمهور**: أنّها ليست زائدة، فالأحسن ما قاله شارحنا.

قوله: (وهو) أي: المصنّف في ذلك؛ أي: في إثبات المتعلّق لها في ضمن القاعدة الكلّيّة التّي ذكرها، وهي قوله: (والحقّ أنّ جميع... إلخ).

قوله: (تابعٌ لأبي حيّان) حيث قال: وما ذهب إليه ابن عصفور ليس بصحيح، بل العامل في مجرور (الكاف) مضمر، وهو الكون المطلق المحذوف، **فإذا قلت**: (زيدٌ كعمرو).. **فالتّقدير**: زيدٌ كائن كعمرو، وكذلك (جاءني الّذي كزيد) أي: الّذي كان كزيد.

(١) **محمد بن يوسف بن علي الغرناطيّ**، أثير الدّين، أبو حيان (٦٥٤ ـ ٧٤٥هـ =١٢٥٦ ـ ١٣٤٤م) من كبار العلماء بالعربيّة، والتّفسير، والحديث، والتّراجم، واللّغات. وُلِدَ في إحدىٰ جهات غرناطة. وتُوُفِّيَ في القاهرة. وله: «البحر المحيط» في تفسير القرآن، و«مجاني العصر» في تراجم رجال عصره «طبقات نحاة الأندلس». [شذرات الذّهب، الأعلام].


الحروف الّتي لا تتعلّق
الحرف الزّائد
«لعلّ» في لغة من يجرّ بها
«لولا» الامتناعية، إذا وليها ضمير متصل لمتكلم، أو مخاطب، أو غائب
كاف التّشبيه
الباء
في الفاعل
في المفعول
في المبتدأ
في خبر النّاسخ المنفيّ
مِنْ
في الفاعل
في المفعول
في المبتدأ

[المسألَة الثَّانيةُ]
[حكم الجارّ والمجرور بعد المعرفة والنَّكرةِ]

(المَسأَلَةُ الثَّانِيَةُ) من المسائِلِ الأَرْبع في بيان حكم الجارّ والمجْرور بعْدَ المعْرفة والنّكرة.

أَخَّرَها عن الأُولَى؛ لأنّها منها بِمنْزلةِ الجُزْء من الكُلّ.

(حُكْمُ الجَارِّ وَالمَجْرُورِ) إذا وقَع (بَعْدَ المَعْرِفَة، وَ) بعْد (النَّكِرَةِ) مع التَّمحِض وغَيْرِهِ (حُكْمُ الجُمْلَةِ الخَبَرِيَّةِ) المشرُوطَة بالشُّروط المتقدّمة.

(فَهُوَ) أي: الجارُّ والمجرُورُ (صِفَةٌ فِي نِحْوِ) قوْلِك: (رَأَيْتُ طَائِرًا عَلَىٰ غُصْنٍ؛ لأَنَّهُ) أي: «على غُصْنٍ» وقَع (بَعْدَ نَكِرَةٍ مَحْضَةٍ، وَهُوَ «طَائِرٌ»).

(وَ) هُوَ (حَالٌ فِي نَحْوِ) قَوْلِهِ تَعالَىٰ حِكايةً عنْ قَارُونَ: (﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِى زِينَتِهِۦ﴾ [القصص: ٧٩]) فَـ«فِي زِينتِه» في موْضع الحَالِ (أَيْ: مُتَزَيِّنًا)

حاشية العطار

قوله: (حكم الجارّ والمجرور) أي: وكذلك الظّرف، وإنّما لم يقل: كذلك هنا؛ ليُسوِّغ له ذكر التّنبيه الآتي، وإلّا كان ذكره هناك محض تكرار؛ لعلمه ممّا هنا.

قوله: (أي: متزيّنًا) أشار به إلىٰ أنّ الجارّ والمجرور معًا في محلّ نصبٍ على الحاليّة، واختلفوا في تلك الزّينة، فقال الحسن: في الحمرة والصّفرة،

علىٰ تفْسير المَعنَىٰ، و«كائنًا في زِينتِه» علَىٰ تفْسير الإعْراب؛ (لأنّه) أي: «فِي زِينته» وقعَ (بَعْدَ مَعْرِفَةٍ مَحْضَةٍ، وَهِي الضَّمِيرُ الْمُسْتَتِرُ فِي «فَخَرَجَ»).

(وَ) هو (مُحْتَمِلٌ لَهُمَا) أيْ: لِلوصْفِيّة والحالِيّة، بعْدَ غيْر المحْضَةِ منهما، وذلك (فِي نَحْوِ: يُعْجِبُنِي الزَّهْرُ فِي أَكْمَامِهِ).

(وَ) في نَحْو: (هَذَا ثَمَرٌ يَانِعٌ عَلَىٰ أَغْصَانِهِ) وذلِك (لأَنَّ الزَّهْرَ) في المِثال الأوَّل (مُعَرَّفٌ بـ«أَلْ» الجِنْسِيَّةِ، فَهُوَ قَرِيبٌ مِنَ النَّكِرَةِ، وَقَوْلُكَ: ثَمَرٌ) في المِثالِ الثّاني (مَوْصُوفٌ) بـ«يانِع» (فَهُوَ قَرِيبٌ مِنَ المَعْرِفَةِ)، فَيجُوزُ في كلٍّ مِن الجارّ والمَجْرور في المِثاليْن أنْ يَكونَ صِفةً، وأنْ يكونَ حالًا.

حاشية العطار

وقيل: خرج علىٰ بغلةٍ شهباء عليه أُرجُوان، وعليها سرجٌ من ذهب، ومعه أربعة آلافٍ علىٰ زيِّهِ، **وقيل:** عليهم وعلىٰ خيولهم الدّيباج الأحمر، وعن يمينه ثلاثمائة غلامٍ، وعن يساره ثلاثمائة جارية بيض عليهنَّ الحلي والدّيباج، **وقيل:** في تسعين ألفًا عليهم المعصفرات، وهو أوّل يومٍ رؤي فيه المعصفرات.

قوله: (يعجبني الزهر) العُجْب: الحيرة في النّفس بسبب إدراك الأمور الغريبة، ويطلق علىٰ السّرور، وكلٌّ هنا صحيح، بل الثّاني أنسب.

قوله: (يانع) يقال: يَنَعَ الثّمرُ ـ بفتح النّون ـ ينِعُ بالفتح والكسر ـ ينْعًا ـ بفتح الياء وضمّها، وسكون النّون ـ ويُنُوعًا بضمّهما؛ أي: نضج، و(أينع) مثله.

والأكْمام: جَمعُ كِمّ ـ بِكسر «الكاف» ـ وهو: وِعاءُ الطَّلعِ؛ والأغْصانُ: جمْعُ غُصْن بِضمّ «الغَيْن».

[المسألة الثّالثة]
[متعلّق الجارّ والمجرور المحذوف]

(المَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ) منَ المسائل الأربع: في بيانِ مُتعلّق الجارّ والمَجرُور المَحذوف في هذه المَواضِع.

اعْلَم أنَّه (مَتىٰ وَقعَ الجَارُّ وَالمَجْرُورُ صِفَةً) لِموْصوفٍ (أَوْ صِلَةً) لِموصولٍ، (أَوْ خبَرًا) لِمُخْبَرٍ عنْه (أَوْ حَالًا) لِذي حالٍ (تَعَلَّقَ) الجارُّ والمجْرُور (بِمَحْذُوفٍ) وُجوبًا (تَقْدِيرُهُ: «كَائِنٌ») لأنَّ الأصْلَ في الصِّفة، والحالِ، والخَبرِ: الإفْرَادُ (أَوْ) تَقْدِيرُهُ: («اسْتَقَرَّ») لأنّ الأصْلَ في العَمَل للأَفْعَالِ.

ويَعْضِدُهُ الاتِّفَاقُ عليه في الصّلَة المُشارِ إليهِ بِقوله: (إلا الوَاقِعَ صِلَةً، فَيَتَعَيَّنُ فِيهِ تَقْدِيرُ: «اسْتَقَرَّ») اتِّفاقًا (لأَنَّ الصِّلَةَ لَا تَكُونُ إِلَّا جُمْلَةً) والوصْف مَع مَرفُوعِه المُسْتَتر فيه: مُفْرَدٌ حُكمًا.

(وَقَدْ تَقَدَّمَ مِثَالا الصِّفَةِ وَالحَالِ) في قوله:

حاشية العطار

قوله: (بمحذوفٍ وجوبًا) وخالف ابن جنّي، فجوّز إظهار العامل في المستقرّ، وردّه النّحاة؛ بأنّه لا احتياج إليه علىٰ أنّ هذا يوجب ارتكاب التّعسّف في الفرق بين الظّرف اللّغو والمستقرّ.

١ ـ رَأَيْتُ طائِرًا على غُصْن. ٢ ـ و﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِى زِينَتِهِۦ﴾ [القصص: ٧٩]. (٣ ـ وَمِثَالُ الْخَبَرِ: الحَمْدُ للهِ. ٤ ـ وَ) مِثَالُ (الصِّلَةِ: ﴿وَلَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الأنبياء: ١٩]).

ويُسَمَّىٰ الجارُّ والمَجرورُ في هذه المواضِعِ الأَرْبعةِ: بـ«الظَّرْف المُسْتَقَرّ» ـ بِفتْح القافِ ـ لاسْتِقْرار الضَّميرِ فيه، بعْدَ حذْف عامله، وفي غيرِها: بـ«الظَّرف اللَّغْو»؛ لإلْغاءِ الضَّمير فيه.

حاشية العطار

قوله: (وفي غيرها بالظّرف اللّغو) قال شارح «اللّباب»: لا أحبّ التّسمية باللّغو؛ لوقوعه في التّنزيل والحديث، ففيه إذن إخلالٌ بالأدب، فيسمّىٰ ظرفًا خاصًّا؛ لخصوص العامل فيه، والمستقرّ ظرفًا عامًّا؛ لأنّ الملحوظ عموم العامل. انتهىٰ.

قال بعض الفضلاء: القوم قالوا: للمستقرّ حظٌّ من الإعراب دون اللّغو، ولم أجد في كلامهم ما يحقّقه، ويبيّن غرضهم منه، حتّىٰ لا يرد عليهم الاشتراك في الإعراب المحلّيّ، حيث قالوا في (بزيدٍ) مِنْ (مررتُ بزيدٍ) في محلّ نصب، وأجازوا في معطوفه النّصب وهو لغوٌ، فأقول متوكّلًا علىٰ الله: إنّ مرادهم بذلك، أَنْ لا محلّ له آخرَ من الإعراب غير هذا المحلّ، لا أَنْ لا محلّ له من الإعراب أصلًا، وللمستقرّ ذلك، ألا ترىٰ أنّك إذا قلت: (زيدٌ في الدّار).. له محلّ من الإعراب من جهة تعلّقه بالخبر الحقيقيّ، ومحلٌّ آخرَ غيره من حيث إنّه هو الخبر بعد الحذف، بدليل انتقال الضّمير عنه إليه، فيكون له محلّان من الإعراب، بخلاف ما إذا قلت: (زيدٌ حاصلٌ في الدّار).. فإنّ له محلًّا واحدًا. انتهىٰ.

ويفهم من هذا الكلام: أنّ المحلّ للجارّ والمجرور معًا، وقد سلف لك أنّ التّحقيق: أنّ المحلّ للمجرور وحده علىٰ أنّ المستقرّ إن وقع صلةً.. لا يكون له محلّان، فالأحسن أن يقال: **إذا قلت**: (مررتُ بزيدٍ).. فالجارّ والمجرور ظرف لغوٍ متعلّق بـ(مررتُ) لا محلّ له من الإعراب، والمنصوب علىٰ المفعوليّة هو المجرور فقط؛ وإن جعله القوم المجموع تساهلًا؛ لأنّ الجارّ كالجزء من الفعل، إذ اللّازم يجري مجرىٰ المتعدّي، ألا ترىٰ أنّ معنىٰ: (مررتُ بزيدٍ) أمررت زيدًا، وخبر الفعل لا يكون معمولًا، ولأنّه لو كان الجارّ والمجرور في محلّ نصبٍ.. لامتنع تعلّقه بـ(مررت) لأنّه لو تعلّق به.. لكان ظرفًا لغوًا، فلم يكن له محلّ من الإعراب، ولأنّ القوم أجازوا في معطوفه النّصب، فلو كان مجموع الجارّ والمجرور منصوب المحلّ.. للزم أن يتعدّىٰ الفعل إلىٰ المعطوف بنفسه. انتهىٰ.

ويؤخذ من هذا الكلام فائدة أخرىٰ، وهي: أنّ الجارّ والمجرور الواقع خبرًا **إن قلنا**: إنّ الخبر هو.. فله محلّان: محلٌّ باعتبار متعلِّقه المحذوف، سواء كان اسمًا، أو فعلًا، وهو النّصب، ومحلٌّ باعتبار كونه خبرًا، وهو الرّفع، **وإن قلنا**: إنّ الخبر المجموع.. فله محلّان أيضًا: محلٌّ باعتباره في نفسه، وهو النّصب باعتبار المتعلّق، ومحلٌّ باعتبار تركّبه مع المتعلّق، وهو الرّفع، فالرّفع في هذه الصّورة؛ لمجموع المتعلّق والمجرور، **فإن قلنا**: إنّ الخبر في الحقيقة، هو المتعلّق علىٰ **ما قيل**: إنّه التّحقيق، فللظّرف محلٌّ واحدٌ، وهو النّصب، باعتبار كونه معمولًا للمتعلّق المحذوف، وعليك بالاعتبار في غير هذا الموضع من النّظائر، فاحرص عليه.

[المسألة الرّابعة]
[حكم المرفوع بعد الجارّ والمجرور]

(المَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ) من المسائل الأربَعِ:

(يَجُوزُ فِي الجَارّ وَالمَجْرُورِ) حَيْثُ وقَعَ (فِي هَذِهِ المَوَاضِعِ الأَرْبَعَةِ): صِفةً، أوْ صِلةً، أوْ خبَرًا، أوْ حالًا (وحَيْثُ وَقَعَ بَعْدَ نَفْيٍ، أَوِ اسْتِفْهَامٍ أَنْ يَرْفَعَ الفَاعِلَ) لاعْتِمادِهِ علىٰ ذلك (تَقُولُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ فِي الدَّارِ أَبُوهُ، فلَكَ فِي «أَبُوهُ» وَجْهَانِ:

أحَدُهُمَا: أَنْ تُقَدِّرَهُ فَاعِلًا بِالجَارّ والمَجْرُورِ) وهو: «فِي الدّار» (لِنِيَابَتِهِ عَن «اسْتَقَرَّ») أَوْ «مُسْتَقِرّ» (مَحْذُوفًا، وَهَذَا) الوَجْه: (هُوَ الرَّاجِحُ عِنْدَ الحُذَّاقِ) مِنَ النَّحوِيّينَ، كابْنِ مَالِكٍ.

حاشية العطار

قوله: (يجوز في الجارّ والمجرور...) مقابله ما نقله الشّارح عن ابن هشام الخضراويّ: أنّ الرّفع علىٰ الفاعليّة واجب.

ثمّ إنّ المصنّف قيّد رفعه علىٰ الفاعل بوقوعه في المواضع الأربعة، وبعد النّفي والاستفهام، وسيأتي مقابله، **وهو: مذهب الكوفيّين، والأخفش**، من جواز ذلك في غيرها، وبقي **مذهبٌ رابعٌ** لم يذكره المصنّف وهو: أنّ الاسم الواقع بعد الجارّ والمجرور مرفوعٌ علىٰ أنّه فاعل، والعامل فيه هو المتعلّق.

قوله: (لنيابته) أي: الجارّ والمجرور، وتوحيد الضّمير، إمّا لكونهما كشيءٍ واحد، أو علىٰ سبيل البدل، أو من قبيل الاكتفاء.

وحُجَّتُه: أنَّ الأَصْلَ عَدم التَّقْديمِ، والتَّأْخير.

(وَ) الوجْه (الثَّانِي: أَنْ تُقَدِّرَهُ) أيْ: «أَبُوه» (مُبْتَدَأ مُؤَخَّرًا، وَ) تُقدّر (الجَارَّ وَالمَجْرُورَ) وهُو «فِي الدّار» (خَبَرًا مُقَدَّمًا، وَالجُمْلَةَ) من المُبتَدأ والخَبر: (صِفَةً لِـ«رَجُل») والرَّابط بينهما «الهاءُ» من «أبوه».

وكذَا تقولُ في الصّلةِ، والخَبر، والحالِ.

(وَتَقُولُ) في الواقِع بَعدَ النَّفيِ والاسْتِفْهام: (مَا فِي الدَّارِ أَحَدٌ) وهَلْ في الدَّارِ أحَدٌ؟ فلَكَ في «أحَد» الوجْهان. (وقَالَ اللهُ تَعالَىٰ: ﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ﴾ [إبراهيم: ١٠]) فلكَ فِي «شَكّ» الوجْهان.

حاشية العطار

قوله: (وكذا تقول في الصّلة...) مثال **الأوّل:** (جاء الّذي في الدّار أبوهُ) **والثّاني:** (زيدٌ في الدّار أخوهُ)، **والثّالث:** (مررتُ بزيدٍ عليه جُبّةٌ).

ومثله قول المعرّيّ:

إذا أَنْكَرَتْنِي بلدةٌ أو نَكِرْتُها خرجتُ مع البازي عَليَّ سوادُ

وإنّما ترك التّمثيل لها؛ لعلمها بطريق المقايسة ممّا ذكر.

قوله: (﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ﴾) قال في «الكشّاف»: أدخلت همزة الإنكار علىٰ الظّرف؛ لأنّ الكلام ليس في الشّك، إنّما هو في المشكوك فيه، وأنّه لا يحتمل الشّك؛ لظهور الأدلّة، وشهادتها عليه. انتهىٰ.

فإن قلت: الاستفهام هنا للإنكار والنّفي، فكيف يصحّ تمثيل الاعتماد عليه هاهنا؟

وحكَىٰ ابْن هِشام الخضراويُّ عنِ الأكْثرِينَ: أنَّ المَرْفوعَ بعْد الجارّ والمجْرورِ يجبُ أنْ يكونَ فاعلًا.

(وَأَجَازَ الكُوفِيُّونَ ....

حاشية العطار

قلت: يصحّ أنّه اعتمادٌ من حيثُ اللّفظُ والصّورةُ، وهو كافٍ في التّمثيل، ومناسبٌ لمبحث النّحو، وفيه تنبيهٌ علىٰ أنّ الاعتماد يجوز علىٰ حرف الاستفهام بدون اعتبار معناه؛ كما يجوز الاعتماد عليه مع ملاحظة معناه. انتهىٰ الكافيجي.

قوله: (وأجاز الكوفيّون...) قال في «المغني»: لأنّ الاعتماد عندهم ليس بشرطٍ، وأجازوا أيضًا أن يكون مبتدأً، وكذا أجازوا الوجهين في نحو: (قائمٌ زيدٌ) أن يكون قائمٌ مبتدأ، وزيدٌ فاعلًا، وأن يكون قائمٌ خبرًا مقدَّمًا، وزيدٌ مبتدأً مؤخَّرًا، والجمهور يوجبون في كلٍّ من ذلك أن يكون مبتدأً، وما قبله خبرًا. انتهىٰ.

وقال الرّضيّ في «شرح الحاجبيّة»: الكوفيّون يوجبون ارتفاع زيدٍ في نحو: (في الدّار زيدٌ) و(قائمٌ زيدٌ) علىٰ الفاعليّة، ولا يُجوِّزون أن يكون مبتدأً؛ لاعتقادهم أنّ الخبر لا يتقدّم علىٰ المبتدأ مفردًا كان أو جملة؛ لئلّا يتقدّم الضّمير علىٰ مفسّره، وليس بشيء؛ لأنّ حقّ المبتدأ التّقديم، فالضّميرُ متأخّرٌ تقديرًا؛ كما في (ضربَ غلامَهُ زيدٌ) وأمّا الأخفش.. فلا يوجب ذلك، بل يجوّز ارتفاعهما بالابتداء أيضًا؛ إذ هو يجوّز تقديم الخبر علىٰ المبتدأ، لكنّه لمّا أجاز إعمال الصّفة بلا اعتماد.. أجاز كون زيدٍ في (قائمٌ زيدٌ) فاعلًا أيضًا، وله في جواز إعمال الظّرف بلا اعتماد قولان، وذلك؛ لأنّ الظّرف أضعفُ

وَالأَخْفَشُ[1] رَفْعَهُمَا) أي: الجارّ والمجرورِ (الفَاعِلَ فِي غَيْرِ هَذِهِ المَوَاضِعِ) السّتَّة (أَيْضًا، نَحْو: فِي الدَّارِ زَيْدٌ) فَـ«زَيْدٌ» عنْدهُمْ يَجُوز أنْ يكونَ فاعلًا، ويجوزُ أن يكونَ مُبْتدأ مُؤَخّرًا، والجارّ والمجرورُ خَبَرُهُ، وأوْجبَ البصْريُّون غيْرُ الأخْفَش ابْتِدائِيَّتِهِ.

[أحكام الظّرف]

(تَنْبِيهٌ: جَمِيعُ مَا ذَكَرْنَاهُ فِي الجَارّ وَالمَجْرُورِ) مِن أنّه لا بُدّ:

١ ـ من تَعَلّقِهِ بِفعل أوْ بِما فِي معناه.

٢ ـ ومن كونِهِ صِفةً للنّكِرة المحْضَة.

٣ ـ وحالًا منَ المعرِفة المحْضَة.

٤ ـ ومحتَمِلًا لِلوصْفيَّة والحاليَّة بعْد غَيْر المَحْض منهما، وَغيْرِ ذلك (ثَابِتٌ لِلظَّرْفِ: ١ ـ فَلَا بُدَّ مِنْ تَعَلُّقِهِ بِفِعْلٍ): زَمانِيًّا كَان الظَّرف، أوْ

حاشية العطار

في عمل الفعل من الصّفة. انتهى الشنواني.

قوله: (ثابت للظّرف) فيه أنّه كما تقدّم، إذا كان العامل عامًّا.. وجب حذفه؟

والجواب: أنّ المراد بالثّبوت هنا عدم التّزلزل المقتضي للرّسوخ، فليس عامًّا.

(١) عبد الحميد بن عبد المجيد مولى قيس ابن ثعلبة، أبو الخطاب (ت: ١٧٧هـ = ٧٩٣م) من كبار العلماء بالعربيّة. لقي الأعراب، وأخذ عنهم. وهو أوّل من فسر الشّعر تحت كلّ بيت، وما كان النّاس يعرفون ذلك قبله، وإنّما كانوا إذا فرغوا من القصيدة فسّروها. [أعلام].

مَكانِيًّا:

فَالأَوَّل: (نَحْو: ﴿وَجَآءُوٓ أَبَاهُمۡ عِشَآءٗ يَبۡكُونَ﴾ [يوسف: ١٦]) فَـ«عِشَاءً» ظرْفُ زمانٍ مُتعلّقٌ بـ«جَاؤُوا».

(وَ) الثَّاني: نحو: (﴿أَوِ ٱطۡرَحُوهُ أَرۡضٗا﴾ [يوسف: ٩]) فَـ«أَرْضِا» ظرْف مَكانٍ مُتعلّقٌ بـ«اطْرَحُوهُ» وإنَّما نُصِبَتْ عَلىٰ الظّرفيّة؛ لإبْهامِها مِنْ حيْثُ كَوْنُها مَنكُورَةً مَجهولَةً.

٢ ـ (أَوْ بمَعْنَىٰ فِعْلٍ)

فَالزّمانيّ: (نَحْو: زَيْدٌ مُبَكِّرٌ يَوْمَ الجُمْعَةِ).

(وَ) المَكانِيُّ: نَحو: (زَيْدٌ جَالِسٌ أَمَامَ الخَطِيبِ) فالظَّرفانِ مُتعلّقان

حاشية العطار

قوله: (﴿وَجَآءُوٓ أَبَاهُمۡ عِشَآءٗ يَبۡكُونَ﴾) تقدّم الكلام علىٰ الآية في صدر المقدّمة، فإنّه مثّل بقوله: ﴿يَبۡكُونَ﴾ للجملة الحاليّة.

قال الزّمخشريّ في تفسير هذه الآية: رُوي أنّ امرأةً حاكمت إلىٰ شُرَيحٍ فبكت، فقال له الشّعبيّ: يا أبا أميّة أما تراها تبكي، فقال: قد جاء إخوةُ يوسفَ يبكون، ولا ينبغي لأحدٍ أن يحكُم إلّا بما أُمِر أن يُقضىٰ من السّنة المرضيّة.

قوله: (﴿أَرۡضٗا﴾) أي: مجهولةٌ بعيدةٌ عن العمران، وهو معنىٰ تنكيرها، وإخلائها من الوصف، ولذا قال الشارح: (وإنما نصبت... إلخ) يشير إلىٰ أن شرط نصب ظرف المكان، وهو الإبهام تحقق هاهنا.

قوله: (نحو: زيدٌ جالسٌ أمام الخطيب) في تقديم ظرف الزّمان علىٰ

بِاسم الفاعِل؛ لِما فيهِ مِن معنَىٰ الفِعل.

(وَمِثَالُ وُقُوعِهِ) أَي: الظَّرْف المَكانِيّ (صِفَةً) بعْدَ النَّكِرة المَحْضة: (مَرَرْتُ بِطَائِرٍ فَوْقَ غُصْنٍ) فَـ«فَوْقَ غُصن» صِفةٌ لِـ«طَائِر».

(وَ) مِثال وُقوعه (حَالًا) بعْدَ المَعرِفة المَحضة: (رَأَيْتُ الهِلَالَ بَيْنَ السَّحَابِ) فَـ«بَيْنَ السَّحابِ» حالٌ مِن «الهِلال».

(وَ) مِثال وُقُوعه (مُحْتَمِلًا لَهُمَا) أي: للوَصْفيَّة والحاليَّة بعْد غيْر المَحضِ منهما: (يُعْجِبُنِي الثَّمَرُ) ـ بالمُثلّثة ـ (فَوْقَ الأَغْصَانِ، وَرَأَيْتُ ثَمَرَةً) ـ بِالمُثَلّثة ـ (يَانِعَةً فَوْقَ غُصْنٍ) فَـ«فَوْقَ» في المِثاليْن يَحتَملُ الوَصفيَّةَ والحاليَّةَ.

أَمَّا الأَوَّل: فَلأَنَّه وقعَ بعْد المُعَرَّف بـ«ألْ» الجِنْسيَّة، وهو قريبٌ مِن النَّكرة، فَإنْ راعيْتَ معْناه، جعلْتَ الظَّرف صِفةً له، وإنْ راعيْتَ لَفْظَه، جعلتَه حالًا مِنه.

وأَمَّا الثَّاني: فَلأَنَّه وقَع بعْد النَّكرة الموصوفَة بـ«يَانِعَةً» والمُنَكَّرُ

حاشية العطار

المكان إشارةٌ إلىٰ أنّ ظرف الزّمان أصلٌ بالقياس إلىٰ ظرف المكان؛ لشدّة احتياج الفعل إليه؛ لأنّ دلالة الفعل عليه تضمّنيّة، وعلىٰ المكان التزاميّة.

قوله: (بين السّحاب) (بين) ظرفٌ معناه: الوسط، تقول: (جلستُ بين القوم) كما تقول: وسط القوم، ويخرج عن الظّرفيّة فيجعل اسمًا معربًا، قال تعالىٰ: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيۡنَكُمۡ﴾ [الأنعام: ٩٤].

الموْصوفُ قَرِيبٌ مِن المَعرِفة فإنْ لمْ تَكتَف بالصّفة، جَعلْتَ الظَّرْف صِفةً ثانيَةً، وإنْ اكْتفيْتَ بها، جَعلتَه حالًا من النَّكِرة الموْصوفة.

(وَمِثال وقوعِه خَبَرًا: ﴿وَٱلرَّكۡبُ أَسۡفَلَ مِنكُمۡ﴾ [الأنفال: ٤٢] في قِراءة السَّبْعة): نَافِع[1]، ....

قوله: (﴿وَٱلرَّكۡبُ أَسۡفَلَ مِنكُمۡ﴾) قال المُنتَجَبُ في إعرابه: ﴿وَٱلرَّكۡبُ﴾ مبتدأ خبره ﴿أَسۡفَلَ مِنكُمۡ﴾ فهو منصوبُ اللّفظ مرفوعُ المحلّ ؛ لكونه خبرًا للمبتدأ ؛ كما تقول: (زيدٌ عندكَ) و(القتالُ خلفَكَ) وهو نعتٌ لظرفٍ محذوفٍ، **والتّقدير**: والرّكب مكانًا أَسْفَلَ مِنْ مكانِكُم، وقد أجيز رفع (أسفل) وفي الكلام على هذا حذف مضافٍ **تقديره**: وموضع الرّكب أسفل، و﴿مِنكُمۡ﴾ (مِنْ) صلة (أسفل) لأنّ فيه معنى التّسافل، و﴿وَٱلرَّكۡبُ﴾ جمع راكبٍ في المعنى دون اللّفظ، ومحلّ الجملة جَرٌّ عطفًا على (أنتم) المجرور بـ(إذ) **يعني**: وإذ الرّكبُ أسفلَ منكم. انتهى الشنواني بتصرّف.

وإنّما قال: (والرّكبُ جمعُ راكبٍ في المعنى... إلخ) لأنّه اسم جمعٍ، ولا يضرّ كونه له مفردًا ؛ لأنّ الغالب أن لا يكون له من لفظه مفرد لا أنّ ذلك واجبٌ ؛ كما قلتُ في منظومةٍ لي في ضبط الجمع، واسم الجمع، واسمُ الجنس:

ليس له من لفظه في الغالبِ فردٌ وقد يكون نحو: راكبِ

(١) **نافع بن عبد الرّحمن بن أبي نعيم المدنيّ**، ويكنى بأبي رويم (ت: ١٦٩هـ = ٧٨٥م) أحد القراء السّبعة المشهورين. كان أسود، شديد السّواد، صبيح الوجه، حسن الخلق، فيه دعابة. أصله من أصبهان. اشتهر في المدينة، وانتهت إليه رياسة القراءة فيها، وأقرأ النّاس نيفًا وسبعين سنةً. [تهذيب التّهذيب، الأعلام].

وابْن كَثِير[1]، وابْن عَامِر، وَأَبِي عَمْرو[2]، وعَاصِم[3]، وحَمْزَة، وَالكِسائِيّ (بِنصب «أسْفَل») فـ«أسْفَل» ظَرفُ مكانٍ خبَرٌ عَن «الرَّكْب».

(وَ) مِثال وُقوعِه (صِلةً: ﴿وَمَنْ عِندَهُۥ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِۦ﴾ [الأنبياء: ١٩] فـ«مَنْ» ـ بِفتح المِيم ـ اسمُ موْصولٍ، و«عِنْدَه»: صِلتُها.

(وَمِثَالُ رَفْعِهِ الفَاعِلَ) الظَّاهِرَ: (زَيْدٌ عِنْدَهُ مَالٌ) فـ«مالٌ»: فاعِلُ «عِنْدِهُ»؛ لأَنَّه اعْتمدَ عَلىٰ مُخْبَرٍ عنْه، هذا هُو الرَّاجحُ.

حاشية العطار

قوله: (﴿وَمَنْ عِندَهُۥ﴾) قال الكَواشيّ: (من عنده) هم الملائكة، نسبوا إليه تشريفًا، لا أنّه تعالىٰ في مكانٍ، فـ﴿مَن﴾ مبتدأ خبره ﴿لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾ أي: لا يتعاظمون، ويجوز أن تعطف ﴿مَن﴾ علىٰ ﴿مَن﴾ في قوله: ﴿وَلَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ ويكون ﴿لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾ مستأنفًا. انتهىٰ.

---

(١) **عبد الله بن كثير الدّاريّ المكيّ**، أبو معبد (٤٥ ـ ١٢٠هـ = ٦٦٥ ـ ٧٣٨م) أحد القراء السّبعة. كان قاضي الجماعة بمكّة. وكانت حرفته العطارة. ويسمّون العطار: داريًّا، فعرف بالدّاريّ. وهو فارسيّ الأصل. مولده ووفاته بمكّة. [سير أعلام النبلاء، الأعلام].

(٢) **زَبّان بن عَمّار التميميّ**، أبو عمرو، ويُلَقّبُ أبوه بالعلاءِ (٧٠ ـ ١٥٤هـ = ٦٩٠ ـ ٧٧١م) من أئمّة اللّغةِ والأدبِ، وأحدُ القراءِ السّبعةِ. وُلِد بمكّةَ، ونشأ بالبصرةِ، ومات بالكوفةِ. كان أعلم الناس بالقرآن الكريم، والعربيّة، والشّعر. قال الأصمعيّ: قال أبو عمرو بن العلاء: لقد علمت من النحو ما لم يعلمه الأعمش وما لو كتب لَمَا استطاع أن يحمله. [وفيات الأعيان، الثقات لابن حبان].

(٣) **عاصم بن أبي النّجود بهدلة الكوفيّ الأسديّ بالولاء**، أبو بكر (ت: ١٢٧هـ = ٧٤٥م) أحد القراء السّبعة. تابعيّ، من أهل الكوفة، ووفاته فيها. كان ثقة في القراآت، صدوقًا في الحديث. قيل: اسم أبيه عبيد، وبهدلة اسم أمه. [الأعلام].

(وَيَجُوزُ تَقْدِيرُهُمَا) أي: الظّرف والمرفُوع بعْدَه: (مُبْتَدَأ) مُؤَخَّرًا (وَخَبَرًا) مُقَدَّمًا، وَالجُملةُ خبَرُ «زَيْد»، وَالرّابطُ بيْنهمَا «الهاءُ» مِن «عِنْده».

(ويأتِي فِي نحْوِ «عِنْدَك زَيْدٌ»: المَذهبَان) المُتقدّمانِ فِيما إذَا لمْ يَعْتَمِد الظَّرفُ علَىٰ شيْءٍ، ووقَعَ بعْدَهُ مَرفُوع:

١ ـ فَمذْهب البَصْرِيّينَ إلا الأَخْفَش: وُجُوبُ رفْعِه علىٰ الابْتداء، والظَّرْفُ خبَرٌ مُقدَّم.

٢ ـ ومذْهب الكُوفِيّينَ والأخْفش: جَوازُ رفْعِهِ علىٰ الفاعِليَّة؛ لأَنَّهم لا يَشتَرِطون الاعْتمادَ.

حاشية العطار

قوله: (ويجوز تقديرهما مبتدأً وخبرًا) إشارةٌ إلىٰ الوجه المرجوح؛ أي: يجوز جعل (مال) مبتدأً مؤخّرًا، والظّرف خبرًا مقدّمًا عليه، فالجملة الظّرفيّة خبرُ المبتدأ الثّاني، والثّاني مع خبره اسميّة خبر المبتدأ الأوّل، فتحقّق ثلاث جمل: كبرىٰ، وصغرىٰ، وصالحة لهما، وهي: الظّرف مع متعلّقه، بهذا تعلم ما في المدابغي.

(البَابُ الثَّالِثُ)
[فِي تَفْسِيرِ كَلِمَاتٍ يَحْتَاجُ إِلَيْهَا الْمُعْرِبُ]

(فِي تَفْسِيرِ

حاشية العطار

قوله: (الباب الثّالث في تفسير...) التّفسير: مأخوذ من الفَسْر، وهو الكشف والإظهار، وهو مقلوب السَّفْر، يقال: أسفر الصّبح: إذا أضاء، وأسفرت المرأة عن وجهها: أزالت النّقاب عنه، ثمّ صار حقيقةً عرفيّة في الألفاظ الّتي يوضَّحُ بها المعاني، والمناسبة بين المنقول عنه والمنقول إليه ظاهرة؛ لأنّ كلًّا فيه معنى الظّهور.

وممّا يدل على أنّ التّفسير عرفًا هو: الألفاظ، قول الفقهاء: إنّ التّفسير إذا كان أكثر من القرآن لا يحرُم حمله على الجُنُب.

فإن قلت: الموجود في التّفسير المحمول ليس هو الألفاظ، بل النّقوش الدّالة عليها؟

فالجواب: أنّ السّعد في «شرح المقاصد» ذكر ما يدلّ على أنّ الألفاظ مكتوبة حقيقة عرفيّة حيث قال: **فإن قيل:** المكتوب في المصاحف هو الصّور والأشكال، لا اللّفظ والمعنى.

قلت: بل اللّفظ؛ لأنّ الكتابة تصوير اللّفظ بحروفٍ هجائيّة.

نعم؛ المثبَتُ في المصاحف هو الصّور والأشكال. انتهى.

كَلِمَاتٍ) كَثيرةٍ

حاشية العطار

وحينئذٍ، **فالمراد بالتّفسير هاهنا:** هو الألفاظ الّتي يُعبّر بها عن المعاني، لا التّبيين؛ كما وُهِم، سواءٌ كانت تلك المعاني حقائقَ للكلمات، كالمعاني المستفادة من التّعريف، أو معاني عارضةً لها؛ كالأحكام المأخوذة من القضايا، والهيئات ممّا سيذكره المصنّف في هذا الباب، فكلمة (في) إمّا تعليليّة؛ أي: الباب الثّالث معقودٌ؛ لأجل ذكره هذه العبارات، أو سببيَّة؛ أي: حصل له هذا التّآلف المخصوص بسبب اشتماله على هذه العبارات؛ إذ الهيئة عارضةٌ للمركّب.. مسبَّبةٌ عن اجتماع أجزائه، أو ظرفيّة، بأن يلاحظ في المظروف أعني: الباب بمعنى الألفاظ الهيئة الاجتماعيّة، وفي الظّرف الّذي هو العبارات التّفصيل، فهو من ظرفيّة الكلّ في الجزء بمعنى: اشتماله عليه لا من ظرفيّة الكلّيّ في الجزئيّ؛ لئلّا يلزم أنّ كلّ مسألة من هذا الباب يُخبر عنها به، وهو باطل.

وقوله: (كلمات) جمع قلّة، ولمّا كان يتوهّم أنّه مستعملٌ في حقيقته قبل الالتفات إلى قوله: (وهي عشرون).. دُفِعَ التّوهُّم ابتداءً للوصف بـ(كثيرة) فأفاد أنّ جمع القلّة هنا مستعملٌ في جمع الكثرة مجازًا؛ لأنّه كلمةٌ اسْتُعْمِلَتْ في غير ما وُضعت له، وكلّ كلمةٍ كذلك، فهي مجاز.

وأمّا كون كلمةٍ لم يُوضَع لها جمعُ الكثرة.. فشيءٌ آخر لا يقدح في تحقّق المجاز ألا ترى أنّهم استعاروا لفظة (في) للارتباط الواقع بين الدّال والمدلول مع أنّ ذلك الارتباط لم يُوضَع لهُ حرفٌ يدلّ عليه حقيقةً.

وبما تلوناه عليك تندفعُ شكوكٌ عَرضت للنّاظرين هنا، كقول بعض

(يَحْتَاجُ إِلَيْهَا المُعْرِبُ) يَكثُرُ في الكَلامِ دَوْرُها، ويَقْبُحُ بالمعْرِبِ جَهْلُها

حاشية العطار

الشّراح: إنّ الّذي ذكره المصنّف في هذا الباب لا يَصْدُقُ عليه التّفسير لا لغةً ولا اصطلاحًا، وقول المدابغي تبعًا للزرقاني: إنّ إطلاق (كلمات) هنا على جمع الكثرة حقيقة؛ لأنّ (كلمة) ليس لها جمع كثرة، وقول الزرقاني أيضًا: إنّ الباب عبارةٌ عن الألفاظ الآتية، فيكون التّفسير الّذي هو المعنى ظرفًا للألفاظ، وكذلك قوله: إنّ التّفسير هو بيان المفهوم، فيَردُ عليه، أنّه يذكر في هذا الباب أحكامًا أخر؛ فكان الأَولى أن يقول: وذكرُ بعضِ أحكام الكلمات، فتأمّل مُنْصفًا.

قوله: (يحتاج إليها المُعرِب) أي: من حيث وصفُه بكونهِ مُعْرِبًا من قبيل أنّ تعليق الحكم بالمشتقّ يؤذن بالعِلّيَّة، فأفاد أنّ الاحتياج ليس لجميع الأشخاص حتّى يشمل الفقيه، أو المنطقيّ مثلًا.

فقول الشّارح بعد: (ويَقْبُح بالمعرِبِ جَهلُها) تعليلٌ؛ للاحتياج، وتقديمه الجارّ والمجرور؛ للسّجع، فـ(الباء) للملابسة، والجارُّ متعلّقٌ بمحذوفٍ حال؛ أي: حال كون ذلك القبح متلبِّسًا بالمُعْرِب.

قوله: (يكثر في الكلام دَوْرُها) في الزرقاني: واقعٌ موقع التّعليل للاحتياج، ولك أن تقول: ـ وهو أدقّ ـ إنّ هذا بيانٌ لجهة كثرةٍ، غير الجهة الّتي تعرّض لها المصنف بقوله: (وهي عشرون) أي: أنّ كثرتَها بسبب وقوعِها في تراكيبَ كثيرةٍ، وهي بهذا الاعتبار لا تنحصر، فقول المصنّف بعد: (وهي عشرون) بيانٌ لجهة كثرتِها في نفسها بقطع النّظر عن وقوعِها في التّراكيبِ.

قوله: (دَوْرُها) أي: دورانها؛ أي: تكرّرها على الألسنة.

(وَهِيَ عِشْرُونَ) بل اثنانِ وعشرُونَ (كَلِمَةً. وَهِيَ ثَمَانِيَةُ أَنْوَاعٍ) عَدَدُ أبْوابِ الجنَّةِ.

حاشية العطار

قوله: (وهي) أي: الكلمات المحتاجُ إليها المبوّبُ لها هذا الباب، لا جميع الكلمات المحتاج إليها؛ لأنّ الدّليل على الاقتصار على هذا العدد؛ الاستقراء، وهو ظنّيّ، غاية ما يفيد: عدم علم سواها لا عدم وجودها، فلا يمنعُ وجودُ كلمةٍ غيرها يُحتاج لها.

قوله: (بل اثنتان وعشرون) لأنّ النّوع الأوّل مشتملٌ على خمس كلماتٍ بجعل (أبدًا) قسمًا مستقلًّا؛ لمخالفتها لـ(عَوْض) في بعض الوجوه، والمصنّف جعلها ملحقةً بها، والثّاني على كلمة، والثّالث على سبعٍ، والرّابع على أربعٍ، والخامس على كلمتين، والسّادس على واحدة، وكذا كلٌّ من السّابع، والثّامن، فالجملة: اثنان وعشرون.

ثمّ إنّ النّوع الأوّل بمقتضى عدد المصنّف، وجعل (أبدًا) ملحقةً بـ(عَوْض) مشتملٌ على أربعة؛ اثنان منها اسمان، واثنان منها حرفان، وأخّرهما؛ لتقدّم الاسم شرفًا، والاسمان كلٌّ واحد منهما ظرفٌ زمانيّ، ولمّا كان الماضي سابقًا على المستقبل بوجوده: قُدِّم (قطّ) على (عَوْضَ) ثمّ الحرفان مشتركان في أنّ كلًّا منهما حرفُ جواب، لكن لمّا كانت (أجَل) أكثرهما صدقًا، ولكونها تكون تصديقًا للخبر الموجب دون (بلى).. قُدِّمت على (بلى) فلم يبق لها إلّا التّأخير، فهذا صنعٌ غريبٌ، وسوقٌ عجيبٌ.

قوله: (عدد أبواب الجنّة) في الشنواني: ليس الحاملُ للمصنّف في جعلها ثمانيةً موافقةَ أبوابِ الجنّة، وإنّما هي ثمانيةٌ بحسب أحوالها،

[النَّوعُ الأوَّلُ]

[مَا جَاءَ على وَجهٍ وَاحدٍ]

(أَحَدُهَا): أي: الأنواعِ (مَا جَاءَ عَلَىٰ وَجْهٍ وَاحِدٍ) لا غيْرُ

حاشية العطار

فاتّفق ذلك. انتهىٰ.

وكأنّه اعتراضٌ علىٰ الشّارح في أنّه كان الأولىٰ له أن يقول: بحسب الاستقراء، لكن في الزرقاني ما يفيد عدم الحصر، حيث قال: إنّ المصنّف اقتصر علىٰ الأنواع الثّمانية قصدًا منه، أنّه بكلّ نوعٍ ينتهي منه، يفتح له بابٌ من أبواب الجنّة؛ إذ هو ملخّصٌ فيه، فيرتجىٰ ذلك. انتهىٰ.

قوله: (لا غير) فيه أنّها تجيء أيضًا بمعنىٰ: (حَسْب) وهي مبنيّةٌ في هذه الحالة أيضًا، وإن كانت (حَسْب) مُعْرَبَةً؛ لأنّها موضوعةٌ علىٰ حرفين، لكن لا علىٰ مذهب **الشّاطبيّ**؛ المشترط في موجب البناء: أن يكون ثاني الحرفين حرف لين، وبمعنىٰ: يكفي فيقال: قطني، بنون الوقاية؛ كما يقال: يكفيني، وحينئذ لا يصحّ الحصر؟

والجواب: أنّ الحصر منظورٌ فيه للّغة الفُصحىٰ، وهي: بفتح القاف، وتشديد الطّاء، لا أنّ ذلك الحصر باعتبار ذاتها، فيفسد، فـ(قط) بمعنىٰ: حسب، وكذلك بمعنىٰ: يكفي ـ مفتوحة القاف ساكنة الطّاء.

قال الفناريّ: حَكىٰ في القاموس عن السّيرافيّ: أنّ الحذف إنّما يُستعمل إذا كان (غير) بعد (ليس) ولو كان غيرها مكانها من ألفاظ الجحود.. لم يجز الحذف، ولا يتجاوز ذلك مورد السّماع، وتبعه في ذلك ابن هشام، وحكم

(وَهُوَ أَرْبَعَةٌ):

١ ـ [قَطّ]

[لُغَاتٌ في «قَطّ»]

(أَحَدُهَا: «قَطُّ» ـ بِفَتْحِ القَافِ وَتَشْدِيدِ الطَّاءِ، وَضَمّهَا فِي اللُّغَةِ

حاشية العطار

في «المغني»: بأنّ قولهم: (لا غير) لحن، والمختار أنّه يجوز، فقد حكى ابن الحاجب لا غير، وتبعه في ذلك شارحوا كلامه، وفي «المفصّل» حكاية لا غير، وليس غير، وأنشد ابن مالك في «شرح التّسهيل» في (باب القسم) مستشهدًا على جوازه:

جوابًا به تنجو اعتمد فوربّنا لعن عملٍ أسلفت لا غير تُسألِ

وهو ثقة لا يستشهد إلّا بشاهد عربيّ. انتهى.

إذا علمت هذا.. فلا غير هنا، إمّا للمصنّف فاستعماله رادٌّ على نفسه، وإمّا للشّارح فيكون مخالفًا للمصنّف، وإنّما تشكّكت في أنّها لأحدهما؛ لعدم وقوفي على نسخة صحيحة، وأنّها في نسختين مكتوبةٌ بالحمرة، فليُنظر.

قوله: (أحدها: قطُّ) قَدَّمَ هذا النّوع على غيره؛ لكونه منه بمنْزلة الجزء من الكلّ؛ لأنّ ما جاء على وجهٍ واحد؛ كالجزء ممّا جاء على وجهين، أو أكثر.

وأصل (قَطُّ) كما في الرّوميّ: (قَطُطْ) ـ بفتح القاف وضم الطّاء الأولى، وسكون الثّانية ـ فلما سُكِّن الأوّلُ؛ للإدغام.. جُعل الثّاني متحرّكًا بحركته. انتهى.

وظاهره: أنّ هذه الحركة حركة بنية لا بنائيّة، مع أنّها من الثّاني، وقد

الفُصْحىٰ ـ فيهن) وهي

اللُّغَةُ الأُولَىٰ.

حاشية العطار

يقال: معنىٰ قوله: (جُعل الثّاني متحرّكًا... إلخ) أنّه بُني على حركةٍ مماثلةٍ للحركة التّي كانت علىٰ السّابق قبله.

قيل: إنّما بُنيت علىٰ الضّم؛ للمبالغة في المعنىٰ؛ لأنّ زيادة البناء تدلّ علىٰ زيادة المعنىٰ، فكذلك قوّة اللّفظ؛ أي: بسبب تحرّكه بحركةٍ قويّةٍ تقتضي قوّة معناه، وهو غريب.

وفي «المُغني» بُنيت (قط) لتضمّنها معنىٰ (مُذ) و(إلىٰ) إذ المعنىٰ: مذ أن خُلقت إلىٰ الآن، وعلىٰ حركةٍ؛ لئلّا يلتقي ساكنان، وكانت الضّمّة تشبيهًا بالغايات.

وفي الرّوميّ: بُنيت؛ لتضمّنها معنىٰ لام التّعريف؛ لأنّ معناها: استغراق الزّمان الماضي جميعه.

قوله: (في اللّغة الفُصحىٰ) تأنيث الأفصح؛ فيفيد ثبوت الفصاحة لباقي الأوجه، وهو كذلك؛ إذ لا موجب لعدمها فيها.

قال الزرقاني: من ظرفيّة الجزء في الكُلّ. انتهىٰ.

وهو مبنيّ علىٰ أنّ اللّغة اسمٌ للألفاظ الّتي يُعبّر بها عن المعاني، وعلىٰ ما حقّقه بعض أشياخنا من أنّ اللّغة هي الاستعمال، فمن ظرفيّة المتعلِّق في المتعلَّق؛ إذ الاستعمال متعلّقٌ بهذه الكلمة كغيرها.

والثَّانِيةُ: بفَتْح القافِ وتَشْديدِ الطَّاء مَكسُورَةً عَلىٰ أصْل الْتِقاءِ السَّاكِنَيْن.

والثَّالِثةُ: بإتْباعِ القافِ لِلطّاءِ في الضّمّ.

والرّابِعةُ: تخْفيفُ الطّاءِ مَع الضّمّ.

والخَامِسةُ: تَخفيفُ الطّاءِ مع السُّكونِ.

[معنى «قطّ»]

(وَهِيَ) فِي اللُّغاتِ الخَمْسِ: (ظَرْفٌ لاسْتِغْرَاقِ مَا مَضىٰ مِنَ الزَّمَانِ)

حاشية العطار

قوله: (في اللّغات الخمس) فيه نظر، وذلك؛ لأنّ الغرض من قول المصنّف: (ظرفٌ لاستغراق ما مضىٰ من الزّمان) الحصر؛ كما يشير إليه قول الشّارح، فلا تستعمل إلّا في الماضي، فيلزم علىٰ تقرير الشّارح أن تكون (قطّ) بلغاتها الخمس، لازمةً للاستعمال في الزّمان الماضي، مع أنّ اللّغة الخامسة وردت بمعنىٰ: يكفي، ففي الحديث: «قَطْ قَطْ».

فكان المناسب أن يقول: وهي؛ أي: (قطّ) في اللّغة الفصحىٰ، ويكون في المفهوم تفصيل، فتارةً تكون ظرفًا خاصّة، وذلك في غير اللّغة الخامسة، وتارةً لا تكون كذلك، وهي اللّغة الخامسة. انتهىٰ الزرقاني ببعض زيادة.

قوله: (لاستغراق...) ليس صلةَ ظرفٍ؛ إذ الظّرف ليس للاستغراق، بل متعلّقٌ بمحذوفٍ؛ أي: موضوع، واللّام تعليليّة لا صلة حتّىٰ يلزم أنّها

مُلازِمٌ لِلنَّفْيِ. (تَقُولُ): هَذا الشَّيْءِ (مَا فَعَلْتُهُ قَطُّ) أيْ: لَمْ يَصْدُرْ مِنّي فِعْلُه

حاشية العطار

وُضعت للاستغراق، بل الاستغراق عَرَضَ بوقوعها في سياق النّفي، وهي موضوعةٌ للزّمان الماضي؛ كما يُؤخذ من كلام الجوهريّ، حيث قال: (عَوْضَ) للزّمان المستقبل؛ كما أنّ (قَطْ) للزّمان الماضي. انتهىٰ.

وفي كلام الرّوميّ، والكافيجي: ما يفيد أنّها موضوعةٌ لمطلق الزّمن، حيث قال الكافيجي: إنّه موضوعٌ للزّمان؛ ليدلّ علىٰ الزّمان الماضي المستغرق لنفي الفعل الماضي؛ لوقوعه في سياق النّفي. انتهىٰ.

ولك أن تُقَدِّرَ المتعلّق: مستعملة، وهو وإن كان لا يتعدّىٰ باللّام، لكن يضمّن معنىٰ الإشارة، فعليه تكون (اللّام) صلةً لا تعليليّةً، والأوّل أولىٰ.

قوله: (ملازمٌ للنّفي) قال صاحب «التّسهيل»: ملازمته للماضي دائمًا، ولم أطّلع علىٰ خلافه، وللنّفي أكثريّ، وربّما يستعمل بدونه سواءٌ كان لفظًا أو معنًىٰ، نحو: (كنتُ أراهُ قطّ) أي: دائمًا، وقد تستعمل بدونه لفظًا لا معنًىٰ، نحو: (هل رأيت الذّئب قط) هذا هو الحقّ، لكنّ المصنّفين من المحقّقين، استعملوه في تراكيبهم في جانب المضارع مع نهيهم في مصنّفاتهم.

قال الزّمخشريّ في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿فَلَا تَجْعَلُواْ لِلَّهِ أَندَادًا﴾ [البقرة: ٢٢] لمن لا يصحّ أن يكون ندًّا قط، فقال الفاضل التّفتازاني: و(قط) استعمله المصنّف في المستقبل تجوّزًا وتسامحًا، ولم يقل: غلطًا ولحنًا، ومع هذا قد استعمله في تراكيبه كثيرًا خصوصًا في «المطوّل» قال في تعريف الفصاحة: (أو لا يُنطَقُ به قطّ) وفي باب الإسناد الخبري: (ولا يجتمعان قط)

في جَميعِ أزْمِنةِ المَاضِي.

واشْتِقاقُها: مِن القَطّ، وَهوَ القَطْعُ.

فَمعْنَىٰ «مَا فعَلْته قَطُّ»: مَا فَعلتُه فيمَا انْقَطَعَ مِنْ عُمْرِي؛ لانْقِطاعِ المَاضِي عَن الحالِ والاسْتقبال، فَلا تُستعمَل إلا في الماضِي.

(وَقَوْلُ العَامَّةِ: «لَا أَفْعَلُهُ قَطُّ» لَحْنٌ) أي: خَطَأ؛ لأنَّهم اسْتَعْمَلوها في المُسْتقبَل، وذلِك مُخالِفٌ لِلوضْعِ والاشْتِقاقِ.

وسَمّاه لَحنًا؛ لِما فيهِ مِن تَغْييرِ المعْنَىٰ. يُقالُ لِلْمُخطِئ: لاحِنٌ؛ لأنَّه يَعْدِل بِالكلامِ عن الصَّوابِ.

حاشية العطار

أفاده الرّوميّ.

قوله: (من عُمُرِي) بيان لـ(ما) وهي للتبعيض؛ أي: في الزّمان الّذي ذهب الّذي هو بعض عمري.

قوله: (لحن) قال الحريريّ في «دُرَّةُ الغَوَّاصِ»: وهو أفحشُ الخطأ؛ لتعارض معانيه، وتناقض الكلام فيه. انتهىٰ.

قوله: (وسمّاه لحنًا) جوابٌ عمّا يقال: إنّ اللّحن هو الخلل الكائن فيما يتعلّق بالإعراب، أمّا ما يتعلق باستعمال اللّفظ في غير مدلوله الأصليّ.. فليس لحنًا، بل خطأ، **وحاصل الجواب:** أنّ تسمية هذا لحنًا، تسمّح، وكأنّه شبه الخطأ في الاستعمال بالخطأ في الإعراب بجامع العدول عن الصّواب في كلٍّ؛ كما يشير إليه.

قوله: (يقال للمخطئ: لاحن؛ لأنه يعدل) واعتُرض علىٰ جعله لحنًا:

٢ ـ [عَوْضُ]

(الثَّانِي «عَوْضُ» بِفَتْحِ أَوَّلِهِ) وإهْمالِهِ، وَسُكونِ ثَانِيهِ (وتَثْلِيث آخِرِهِ) وإعْجامِهِ.

[معنى «عَوْضُ»]

(وَهُوَ ظَرْفٌ لاسْتِغْرَاقِ مَا يُسْتَقْبَلُ مِنَ الزَّمَانِ) غالبًا (وَيُسَمَّى الزَّمَانْ

حاشية العطار

بأنّ قصارىٰ ذلك استعمالُ اللّفظ في غير ما وُضع له، فيكون مجازًا علاقته المجاورة في الخيال؛ لأنّ المستقبل مجاورٌ للماضي، أو الضِّدِّيَّة؛ لأنّه مقابلٌ له، وعدم النّقل عن أهل اللّغة لا يمنع ذلك؛ إذ العلاقة لا يشترط سماع شخصها، بل سماع النّوعِ كافٍ، ويؤيّد البحث ما تقدّم نقله عن السّعد، والزّمخشريّ في استعمال ذلك.

وأجاب الكافيجي: بأنّ استعماله في جانب الماضي قد ثبت عند أرباب اللّغة، ولم يثبُتْ استعماله مع المضارع، ويكفي في ذلك استقراء كلامهم، وتتبّع كتبهم، علىٰ أنّ استعماله مع المضارع قول العامّة، وكلامهم ملحقٌ بأصوات الحيوانات عند البلغاء، فلا يكون معتبرًا أصلًا، سواءٌ وافق الحقيقة، أو المجاز، والمصنّفُ بصدد إثبات اللّغة، **فإذن مقصوده**: أنّ هذه اللّغة لا تثبت بمجرّد قول العامّة، وإن كان يفيد معنًىٰ عندهم، كالكلام المحرّف؛ لأنّ فهم معاني كلامهم، صار بمنزلة التّواطؤ، والاصطلاح بينهم. انتهىٰ بزيادةٍ وتغيير.

قوله: (وتثليث آخره) بالحركات الثّلاث للبناء، فبناؤه علىٰ الضّمّ كـ(قَبْلُ) وعلىٰ الكسر كـ(أَمْسِ) وعلىٰ الفتح كـ(أينَ).

عَوْضًا؛ لأنَّهُ كُلَّمَا ذَهَبَتْ مِنْهُ مُدَّةٌ عُوِّضَتْهَا مُدَّةٌ أُخْرىٰ، أَوْ لأَنَّهُ) أي: الزَّمانَ (يُعَوِّضُ مَا سُلِبَ فِي زَعْمِهِم) الفاسِدِ، واعْتقادِهم الباطِلِ.

[ملازمته للنَّفي]

وهو مُلازِمٌ لِلنَّفْيِ (تَقُولُ) أنت: هَذَا الشَّيْءُ (لَا أَفْعَلُهُ عَوْضُ) أي: لا يَصْدُرُ مِنّي فِعْلُه في جَمِيعِ أزْمِنة المُسْتَقْبلِ.

[حكمه من حيث الإعرابُ والبناءُ]

وَهُو مبْنيّ (فإنْ أضَفْتَه) أعْربْتَه (ونَصَبْتَه) عَلَىٰ الظَّرفيَّةِ (فقُلْتَ): لا

حاشية العطار

قوله: (وسمّي الزّمان عَوْضًا...) وذلك لأنّ التّعويض إعطاء العِوَض، تقول: (فلانٌ عَوَّضَنِي) إذا أعطاك العِوَض، فالمقصود أنّ الزّمان إذا مضىٰ جزءٌ منه جاء آخرُ بدَلَهُ.

قوله: (تقول: أنت): قُدّر الضّمير، لئلّا يحرّف (تقول) الكائن بتاء الخطاب، بالنّون أو الياء التّحتيّة، وقوله: (هذا الشّيء) زاده؛ لأجل إرجاع ضمير (أفْعَلُهُ) له؛ إذ ليس له مرجعٌ في كلام المصنّف.

قوله: (وهو مبنيّ) أي: كما أنّ (قطُّ) كذلك، وبناؤها علىٰ الضّمّ في اللّغة الفصحىٰ، فإن كانت بمعنىٰ: (قَدْ) فمبنيّة علىٰ السّكون.

قوله: (علىٰ الظّرفيّة) فيه: أنّه ما المانع مِنْ كَوْنِ هَذِهِ الفَتْحَةِ فَتْحَةَ بِنَاءٍ؟ ومن أين لنا أنّها فتحةُ إعراب؟

أفْعلُهُ (عَوْضَ العَائضِينَ ؛ كَما تقولُ: دهْرَ الدَّاهِرِين).

[وُرُودها بمعنى «قَطّ»]

ومِن غيْرِ الغالِبِ: ما ذكرَه ابْنُ مَالِكٍ في «التَّسْهيلِ»: مِنْ أنَّ «عَوْضُ» قَدْ يَرِدُ لِلماضِي فَيكونُ بِمَعنَى «قطُّ» وأنْشدَ عليهِ قولَهُ:

فَلَمْ أَرَ عَامًا عَوْضُ أَكْثَرَ هَالِكًا.

[حكم «أبدًا»]

(وَكَذَلِكَ) أيْ: ومِثْلَ «عَوْضُ» في اسْتِغراقِ المُستقبَلِ («أَبَدًا» لَا

حاشية العطار

والجواب: أنّهم اتّفقوا على الفتح عند الإضافة، واختلفوا فيه عند عدمها، فدلّ هذا على أنّها فتحةُ إعراب.

قوله: (عَوْض العائضين) قال السّيد عبد الله في «شرح اللّباب»: عَوْضَ العائضين أي: دهر الدّاهرين، والدّاهر، والعائض: الّذي يبقى على وجه الأرض، فكأنّ المعنى: ما بقي في الدّهرِ داهر. انتهى.

قوله: (قد يرِدُ للماضي) ظاهره مع النّفي، لكن قال الرّوميّ: إنّه قد يُستعمل بالإثبات في المضيّ، ونقل أنّ بعضهم يقول: إنّ (عَوْض) تجري مجرى القسم، **فمعناه:** أقسمُ بالدّهر لا أفعل هذا الأمر، فحُذف حرف القسم، ونُصب المقسم به، كما في قولك: آللّهِ لأفعلنّ. انتهى، وهذا المعنى بعيدٌ عن مذاق الكلام.

قوله: (وكذلك أبدًا) في الرّوميّ: النّحاة يردُّون (أبدًا) إلى (عَوْض)

أَفْعَلُهُ أَبَدا ، تَقُولُ فِيهَا: ظَرْفٌ لاسْتغْراقِ ما يُسْتقْبلُ من الزّمَان) إلا أنَّها لا تَخْتَصُّ بِالنّفيِ ، ولا تُبْنَىٰ[1].

٣ ـ [أجل]

(الثَّالِثُ) ممَّا جاءَ علَىٰ وجْهٍ واحدٍ: («أَجَلْ» بِسُكُونِ «اللامِ») وفَتْحِ الهمْزةِ وَالجِيمِ ، ويُقَالُ فيها: «بَجَلْ» بِالمُوَحَّدَة.

* * *

حاشية العطار

فلذلك قال المصنّف: (وكذلك أبدًا) ولم يجعله شيئًا مستقلًّا ، وهو معربٌ ؛ لدخول لام التّعريف عليه ، فلوكان متضمّنًا لها ؛ لامتنع دخولها عليه. انتهىٰ.

ومنه تعلم: أنّ الوجه مع المصنّف ، حيث عدّ ما جاء علىٰ وجهٍ واحد أربعةً ، موافقةً للنّحويّين في ردّ (أبدًا) إلىٰ (عَوْض) والشّارح لاحظها مستلّقة ؛ فجعل هذا النّوع خمسًا ، وبنىٰ عليه الإضراب السّابق ، وتقدّم توجيهه.

قال الرّاغب في مفرداته: الأبد: عبارةٌ عن مدّة الزّمان الممتدّ الّذي لا يتجزّأ كما يتجزّأ الزّمان ، وذلك أنّه يقال: زمانُ كذا ، ولا يقال: أبدُ كذا ، وكان حقّه أن لا يُثَنّىٰ ، ولا يُجْمَع ؛ إذ لا يُتصوّر حصولُ أبدٍ آخرَ يُضمّ إليه فيثنّىٰ ، ولكن قد قيل: (آباد) ، وذلك علىٰ حسب تخصيصه في بعض ما يتناوله ؛ كتخصيص اسم الجنس في بعضه ، ثمّ يثنّىٰ ، ويُجمع ؛ علىٰ أنّ بعض النّاس ذكر أنّ (آباد) مولّدٌ. انتهىٰ.

---

(١) كقوله تعالىٰ: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا﴾ [النساء: ٥٧].

[مَعناها، والخلافُ في ذلكَ]

(وَهُوَ حَرْفٌ) موضوعٌ (لِتَصْدِيقِ الخبَرِ) مُثْبَتًا كانَ الخبَرُ أو مَنْفِيًّا.

(يُقَالُ) في الإِثْبَاتِ: (جَاءَ زَيْدٌ).

(وَ) في النَّفي: (مَا جَاءَ زيْدٌ، فَتَقُولُ) في جوابِ كُلٍّ مِنهُما تصديقًا لِلمُخْبِرِ: (أَجَلْ، أَيْ: صَدَقْتَ) هَذا قولُ الزَّمَخْشَرِيّ وابْنِ مَالِكٍ وجَماعَةٍ.

وقالَ المُصنّفُ في «المُغْنِي»: أنَّها كَـ«نَعَمْ» فتكونُ:

١ ـ حرْفَ تَصديقٍ بعْد الخبَرِ.

٢ ـ ووعْدٍ بعْدَ الطَّلبِ.

حاشية العطار

قوله: (لتصديق الخبر) أي: إثبات الصّدق للمتكلّم بالخبر، ويلزمه ثبوت صدق الخبر.

قوله: (أي: صَدَقْتَ) تفسيرٌ للكلام المقدّر بعد (أجل) لا تفسيرٌ لأجل؛ لأنّه حرف، والحرف لا معنى له مستقلّ حتى يكون (صدقت) المستقلّ تفسيرًا له.

قوله: (ووَعْدٍ) المراد به: مجرّد الإخبار، لا المقابل للوعيد، كذا في الشنواني.

والّذي يظهر: إبقاؤه على معناه، فقولك: (أَجَلْ)، لمَنْ قال لك: اضربْ زيدًا؛ وعدٌ منك له بتحقّق مدلول هذا الخبر.

قوله: (بعد الطّلب) سواءٌ كان أمرًا أو نهيًا.

٣ ـ وإعْلامٍ بعْدَ الاسْتِفهام.

فتَقعُ بعْد نحْو: مَا قَام زَيدٌ، واضْرِب زَيدًا، وَأَقَامَ زَيْدٌ.

وقَيَّد المَالَقِيُّ(١) الخبَرَ بالمُثْبَتِ، والطَّلَبَ بغيْرِ النَّهيِ.

حاشية العطار

قال الشنواني: أو تحضيضًا، أوعَرَضًا، أو تمنّيًا، أو ترجّيًا. انتهى.

وفيه: أنّ هذا من قبيل التّنبيه المقابل للطّلب، ولا طَلَب فيها، فكيف يجعل قسيم الشّيء قسمًا منه، وأيضًا: لا معنى لقولك: (أجل) عند سماع من يقول:

ألا ليت الشّباب يعود يومًا

اللّهمّ إلّا أن يراد الطّلب صراحةً أو لزومًا.

قوله: (واضرِبْ زيدًا) قال الزرقاني: الأحسن التّمثيل بالنّهي؛ ليناسب ما قبله في الرّد على المالقيّ. انتهى.

وفيه: أنّ هذا مثالٌ يقصد منه توضيح القاعدة، لا شاهدٌ يثبتها، والردّ إنّما يكون بالشّاهد لا بالمثال، وذلك؛ لأنّ أدلّة هذا الفنّ السّماع، فإذا ورد شاهدٌ منافٍ لما تمسّك به الخصم، صحّ جعله معارضةً.

قوله: (وقيَّد المالَقيّ) بفتح اللّام نسبة إلى (مَالَقة): بلدة بالأندلس، وقد ضبطها السّمعانيّ بكسر اللّام، قال ابن خلّكان: وهو غلط. انتهى، الشنواني.

(١) مُحَمَّد بن الْحسن بن مُحَمَّد المالَقيّ، نَزيلُ دمشق. مَاتَ فِي ذِي الْحجَّة سنة (ت: ٧٧١هـ = ١٣٧٠م) كَانَ من أَئِمَّة المالِكِيَّة، وشيوخ الْعَرَبيَّة، وَكَانَ حَسنَ التَّعْلِيم. شرَح «التّسهيل» في النحو، وَ«المخْتَصر» الفقهيّ لابن الحاجب ولم يتمّه. وانتفع بِهِ الطّلَبَة. [بغية الوعاة، الدرر الكامنة].

وقيل: لَا تقعُ بعْد الاسْتِفهامِ.

وعن الأخْفَشِ: هِي بعْد الخبَر أحْسنُ مِن «نَعَمْ»، و«نَعَمْ» بعْد الاستفهام أحسنُ منها. انتهى.

٤ ـ [بَلَى]

(الرَّابعُ) مِمَّا جاءَ على وجْهٍ واحدٍ: («بَلَى» وَهُوَ حَرْفٌ) مَوضوعٌ (لإِيجَابِ) الكلامِ (المَنْفِيِّ) أيْ: لإثباتِهِ.

[ما تَختصُّ به «بَلَى»]

وَتَختَصُّ بالنَّفْيِ، وتُفيد إبْطالَهُ:

حاشية العطار

قوله: (أحسنُ منها) ولعلّ الشّاهد على هذه التّفرقة الذّوق.

قوله: (بَلَى) التّحقيق: أنّها حرفٌ ثلاثيّ الوضع، فالألف ليست زائدةً للتّأنيث، كالتّاء في (رُبّتَ) و(ثمَّتَ) ولا أنّ أصلها: (بل) الإضرابيّة كما قال بعضٌ، إنّما اختاروا كون (بلى) للرّجوع عن النّفي، والإقرار بما بعده؛ لأنّ أصلها كان رجوعًا محضًا عن الجحد إذا قالوا: (ما قام زيدٌ بل عمرو)، فكانت (بل) كلمة عطفٍ ورجوعٍ لا تصلُح للوقوف عليها، فزادوا الألف؛ ليصلح الوقف عليها، والدّليل على حرفيّتها: أنّها مناقضة لـ(لا) و(لا) حرف.

قوله: (المنفيّ) فإذا قال رجلٌ: (ما قامَ زيدٌ) فإن أردتَ تصديقه قلت: (نَعَمْ) وإن أردتَ تكذيبَهُ قلتَ: (بَلَى).

قوله: (وتختصّ بالنَّفي) وقد تجيء (بلى) لتصديق الإيجاب على سبيل

أ ـ (مُجرّدًا كَانَ المَنْفِيُّ) عن الاسْتفهامِ (نَحْو) قولِهِ تعالىٰ: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبْعَثُواْۚ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّى لَتُبْعَثُنَّ﴾ [التغابن: ٧]) فـ«بَلىٰ» هُنا: أثْبَتَتْ البَعْثَ المَنفِيَّ، وأبْطلَتِ النَّفْيَ.

ب ـ (أَوْ كَانَ) النَّفيُ (مَقْرُونًا بِالاسْتِفهَامِ):

١ ـ **الحَقيقيِّ**، نحو: أَلَيْس زيدٌ بِقائمٍ؟ فَيُقالُ: بَلَىٰ أي: بَلَىٰ هُو قائمٌ.

٢ ـ **أو التَّوْبِيخِيِّ**، نحْو: ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَىٰهُمۚ بَلَىٰ﴾ [الزخرف: ٨٠]، أي: بلَىٰ نسمَعُ.

٣ ـ **أَو التَّقْريريِّ** (نَحْو: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْۖ قَالُواْ بَلَىٰ﴾ [الأعراف: ١٧٢] أَيْ: بَلَىٰ أَنْتَ رَبُّنَا) أجْرَوا النَّفْيَ مع التَّقريريِّ مُجْرَىٰ النَّفْيِ المُجَرَّدِ،

حاشية العطار

الشّذوذ، كما تقول في جواب: (أقائمٌ زيدٌ؟) بلىٰ، قام زيدٌ. انتهىٰ، الرومي.

قوله: (﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾) الموصول وصلته فاعل (زعم) و(أنْ) مخفّفة من الثّقيلة خبرها جملة: ﴿لَّن يُبْعَثُواْ﴾، فجملة ﴿لَّن يُبْعَثُواْ﴾ في محلّ رفعٍ، و(أنْ) واسمُها وخبرُها قائمٌ مقام مفعولي (زعم) فهي في محلّ نصبٍ، و(ربي) قسمٌ أكّد به الجوابُ، وهو (لتُبعثُنّ).

قوله: (﴿أَمْ يَحْسَبُونَ﴾) (أم) ههنا للاستفهام، فإنّها تأتي له مجرّدة عن الإضراب.

قوله: (أي: بلىٰ أنت ربّنا) **فإن قلت:** كان حقّ العبارة أن يقول في تفسير

المقدّر: أي أنت ربُّنا ، فما الفائدة في إثبات (بلىٰ) فيه ؟

قلت: فائدته التّصريح بتعلّقه بذلك المقدّر ، مع دفع توهّم كون حرف التّفسير فاصلًا بينه وبين متعلّقه ، فـ(بلىٰ): حرفٌ دالٌّ علىٰ إيجاب المنفي الواقع بعد (ليس) المقارن لحرف الاستفهام .

فإن قلت: إنّ الاستفهام فيه للإنكار ، فيكون مثبتًا بناءً علىٰ أنّ نفي النّفي إثبات ؟

قلت: النّظر إلىٰ أصل منطوق الكلام الّذي هو المنفي مع تجريد النّظر عن الاستفهام الإنكاريّ المعارض له . انتهىٰ ، الكافيجي .

وهذا سرّ قول الشّارح: (أَجْرَوا النّفي . . . إلخ) ومن هنا قال الزرقاني: ما قاله ابن عبّاس ، إنّما ينبني علىٰ الإجراء المذكور ، وهذا بالنّظر إلىٰ اللّفظ ، وأمّا بالنّظر إلىٰ المعنىٰ ، فالاستفهام التّقريريّ بمثابة النّفي ، ونفي النّفي إثباتٌ ، فالكلام مثبت ، و(نعم) يفيد تصديقه فلا كفر ، إذا تقرّر هذا ، عُلم أنّه يمكن هنا مراعاة اللّفظ ، ومراعاة المعنىٰ .

فإن قيل: إذا كان محتملًا ، فلِمَ قال ابن عباس: «لو قالوا: نعم . . لكفروا» مع إمكان إرادة المعنىٰ ؟

فالجواب: أنّ المراد بـ(كفروا) لم يؤمنوا . انتهىٰ .

وإذا تأمّلت هذا الجواب وجدته ليس كما ينبغي ؛ إذ لا واسطة بين الكفر

فلِذَلِكَ قال ابْنُ عبّاسٍ ـ رضي الله عنهما ـ: «لَوْ قَالُوا: نَعَمْ.. لَكَفَرُوا». ووَجْهُهُ: أنَّ «نَعَمْ» لِتَصْديقِ الخَبَرِ بنَفْيٍ أوْ إثْباتٍ.

حاشية العطار

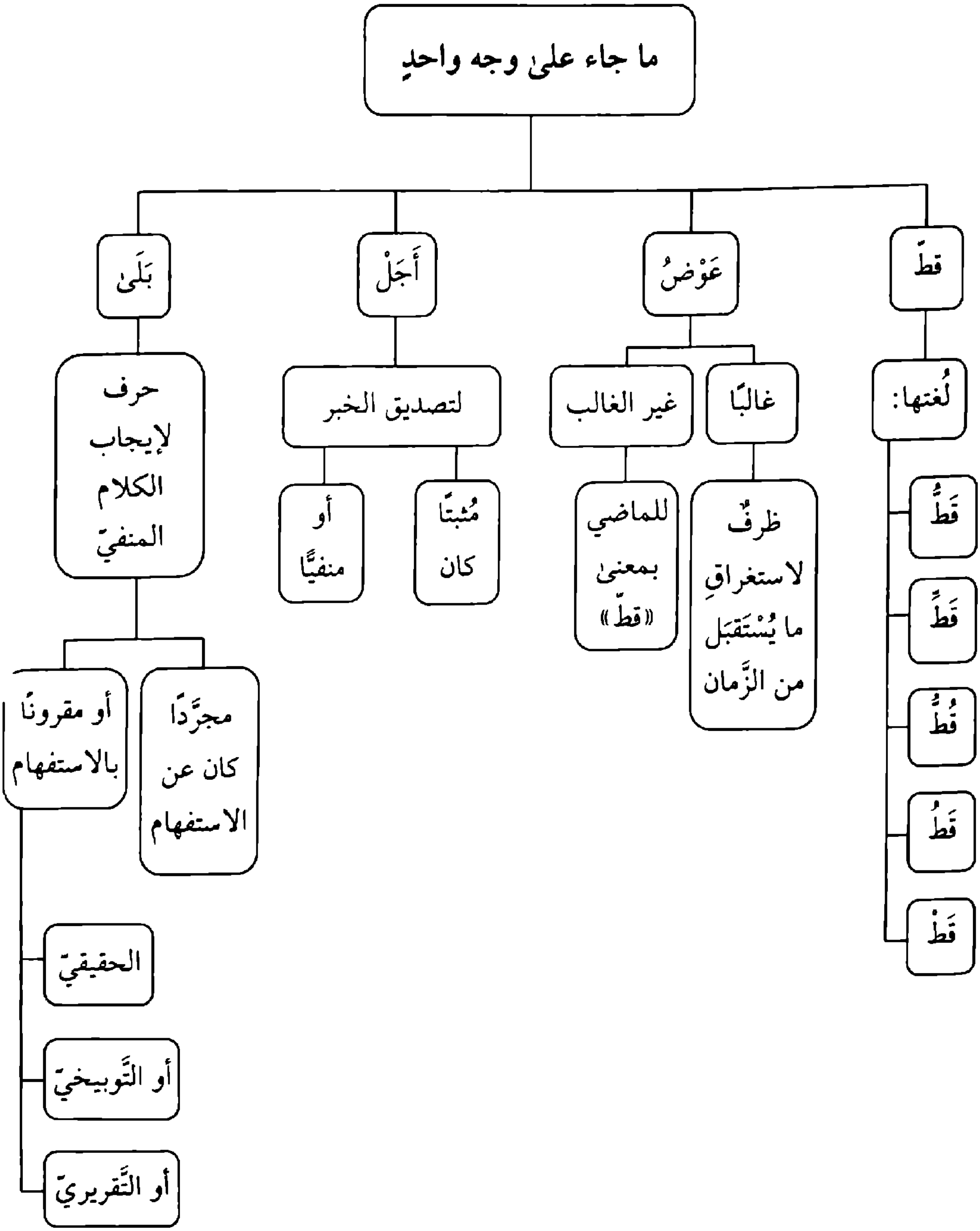
والإيمان، فعدم الإيمان هو نفس الكفر، فمعنىٰ لم يؤمنوا: كفروا، وهذا نفس المجاب عنه، فكيف يجعل جوابًا؟ علىٰ أنّه بالنّظر للمعنىٰ يكون معنىٰ (ألستُ بربّكم): أنا ربّكم، ولا شكّ أنّ قول المخاطَبين في الجواب: (نَعَم) تصديقٌ لإثبات ربوبيّته، والاعتراف بها، وهذا نفس الإيمان، فما معنىٰ قوله: لم يؤمنوا؟

ثمّ في جعله الاستفهام التّقريريّ بمنْزلة النّفي محلّ تأمّل، فالأحسن ما قاله الشنواني: من أنّ تسمية الاستفهام في الآية تقريريًّا، عبارة الجماعة، ومرادهم: أنّه تقريرٌ لما بعد النّفي؛ لأنّ التّقرير: حَمْلُك المخاطب علىٰ الإقرار، والاعتراف بأمرٍ قد استقرّ عنده ثبوته أو نفيه، وقد استقرّ عند المخاطبين، ثبوت كون الله تعالىٰ ربّهم. انتهىٰ.

فيؤخذ منه: أنّ الاستفهام بالنّظر لما بعد النّفي، وهذا لا ينافي كونه إنكاريًّا، كما قاله الكافيجي بالنّظر لتسلّطه علىٰ النّفي نفسه.

فإن قلت: مِنْ أين علم المخاطبون أنّ الله ربّهم، مع أنّ الخطاب في عالم الذرّ؟

فالجواب: أنّ ذلك حصل بإلهامٍ لهم، كما ألهمهم الله تعالىٰ الجواب أيضًا.


ما جاء علىٰ وجه واحدٍ
قطّ
لُغتها:
قَطُّ
قَطٍّ
قُطُّ
قَطُ
قَطْ
عَوْضُ
غالبًا
ظرفٌ لاستغراقِ ما يُسْتَقبَل من الزَّمان
غير الغالب
للماضي بمعنىٰ «قطّ»
أَجَلْ
لتصديق الخبر
مُثبتًا كان
أو منفيًّا
بَلَىٰ
حرف لإيجاب الكلام المنفيّ
مجرَّدًا كان عن الاستفهام
أو مقرونًا بالاستفهام
الحقيقيّ
أو التَّوبيخيّ
أو التَّقريريّ

[النَّوع الثَّاني]

[ما جَاءَ على وَجْهَيْن]

١ ـ [إِذَا]

(النَّوْعُ الثَّانِي: ما جَاءَ) مِن هذِه الكَلماتِ (عَلَىٰ وَجْهَيْنِ، وَهُوَ: «إِذَا») بِغَيْر تنوينٍ.

[الوجه الأوَّل: ظَرْفيَّةٌ]

(فَتَارَةً يُقَالُ فِيهَا: ظَرْفٌ مُسْتَقْبَلٌ خَافِضٌ لِشَرْطِهِ، مَنْصُوبٌ بِجَوَابِهِ)

حاشية العطار

قوله: (وهو إذا) الضّمير راجعٌ إلىٰ النّوع، أو إلىٰ (ما) وقوله: (إذا) أي: من حيث هي، أي: أعمّ من أن تكون معروضةً للظّرفيّة، والمفاجأة؛ ليصحّ جعلها مقسّمًا للقسمين، وقوله: (بغير نون) احترازًا عن (إذن) النّاصبة.

قوله: (فتارة) في المختار: يقال: فعل تارةً؛ أي: مرّة بعد مرّة، والجمع: تارات، وتِيَر، كعِنَب، وربّما قالوا: تارًا بعد تارٍ بحذف التّاء. انتهىٰ.

وانتصابه إمّا علىٰ الظّرفيّة، أو علىٰ المصدريّة، علىٰ قياس ما قيل في قولك: (ضربتُ مرّةً). انتهىٰ، الرومي.

قوله: (مستقبل) بفتح الباء، وكسرها؛ كما أفاده الشنواني.

قوله: (منصوبٌ بجوابه) هذا عند الجمهور، وقيل: إنّ عامل (إذا) شرطه كـ(متىٰ)، و(حيثما) فلا يكون مضافًا إلىٰ شرطه؛ لئلّا يلزم كونه

غالبًا فيهنّ.

وذَلك في نحْو: إذَا جاءَ زيْدٌ أَكْرمْتُكَ، فَـ«إذَا»: ظرْفٌ لِلمُسْتقبَل، مُضافٌ، و«جاءَ زيْدٌ»: شرْطُه، مُضافٌ إليْه لِـ«إذَا» والْمضافُ خافِضٌ لِلْمضافِ إليْه، و«أَكْرمتُك»: جوابُ «إذَا» وفِعْلُ الجواب وما أشْبَهَهُ هُو النَّاصِبُ لِمَحَلّ «إِذَا» و«إذَا» مُقَدَّمَةٌ مِن تَأخِيرٍ. والأصْلُ: أكرمتُكَ إذَا جاءَ زيْدٌ.

ومِن غيرِ الغالِبِ:

١ ـ أنْ تكونَ «إذا» للماضِي، كما سيأتي.

٢ ـ وأنْ تكونَ لغيرِ الشَّرطِ، نحو: ﴿وَإِذَا مَا غَضِبُواْ هُمۡ يَغۡفِرُونَ﴾ [الشورى: ٣٧].

حاشية العطار

عاملًا معمولًا.

قوله: (فعل الجواب) أشار به إلىٰ أنّ في عبارة المصنّف تجوّزًا، حيث أطلق الكلّ وهو الجواب، وأراد الجزء وهو إمّا الفعل، أو ما أشبهه كاسم الفاعل، والحامل له علىٰ ذلك، موافقة القوم مع ظهور المعنىٰ المراد.

قوله: (والأصل...) يقتضىٰ أنّ هذا كان أصلًا، فغُيّر بالتّقديم والتّأخير، وليس كذلك. انتهىٰ، الزرقاني.

وأنت خبيرٌ بأنّ هذا من ناحية قولهم: أصلُ (قَالَ): (قَوَلَ) فلا يرد ما ذُكر علىٰ الشّارح.

أ ـ فلا يكونُ لها شرطٌ ولا جوابٌ.

ب ـ ولا تُضافُ لِما بعدها.

ج ـ وتَنصِبُ بما لا يكونُ جوابًا، تقدّمَ عليها أو تأخّرَ عنها.

[تعريف المُعرِبين لـ«إذَا»]

(وَهَذَا) التّعريفُ الّذي ذكرَهُ المصنِّفُ (أَنْفَعُ) معنًى، (وَأَرْشَقُ) عِبارَةً (وَأَوْجَزُ) لَفْظًا،

حاشية العطار

قوله: (أنفعُ معنًى) قدّمه على ما بعده، وإن كان التّرتيب الطّبيعيّ يقتضي تأخيره؛ من حيث إنّه متعلّق بالمعنى المتأخر عن اللّفْظِ المتعلَّقُ به الثّاني؛ للاهتمام بشأن المعنى المتعلَّق به هذا.

قوله: (وأرشقُ) أي: أحسن؛ لخفّته، وكثرة معانيه، وعدم الإبهام فيه من أنّ للزّمان زمانًا، وأمّا جعل اشتماله على المجاز أعني: إسناد الاستقبال لـ(إذا) من وجوه الاستحسان؛ كما في الشنواني؛ فقد يُمنع بأنّ المجازات يُتحرَّز عنها في التّعاريف، ويُعترض بوقوعها فيها، فتصحّح بادّعاء الشّهرة.

قوله: (وأوجز لفظًا) **قيل عليه**: إنّ التّعريف ينبغي أن يكون بلفظٍ مساوٍ للمعنى المقصودِ تعريفُه، فكان الأولى أن يقول: وفي عبارتهم إطنابٌ. انتهى.

وأنت خبيرٌ بأنّ ما ذكره هو نفس هذا؛ إذ حيث نُسب الإيجاز لما ذكره دون قولهم؛ يُعلم أنّ فيه إطنابًا إذ لو كان ما قالوه مساويًا، لكان الإيجاز بالنّسبة إليه خللًا في التّعريف، فلم يصح ما ادّعاه.

(مِنْ قَوْلِ المعْرِبِينَ: إنَّهَا ظَرْفٌ لِمَا يُسْتَقبَلُ من الزَّمَان، وَفيه معْنَىٰ) حَرْفِ (الشَّرْطِ غَالِبًا).

أمَّا أنّه أَنْفَعُ، فلِمَا فيه من بيانِ عَمَلِ «إذا»، والعاملِ فيها، وتسميةِ ما يليها شرطًا، وتاليه جوابًا، وعبارتُهم لا تفيد ذلك، وأمّا أنّه أرشق وأوجز فظاهرٌ.

[اخْتصاص «إذا» الشَّرطيّة بالجملة الفِعليّة]

(وتَخْتَصُّ «إذا») الشَّرطيّةُ (هَذِهِ بـ)الدُّخول عَلَىٰ (الجُمَلِ الفِعْلِيَّةِ) عَكْسَ الفُجائِيَّةِ ـ علىٰ الأصحّ فيهما ـ (نحو: ﴿فَإِذَا ٱنشَقَّتِ ٱلسَّمَآءُ﴾ فَكَانَتْ وَرْدَةً كَٱلدِّهَانِ﴾ [الرحمن: ٣٨]؛ (وَأَمَّا نَحوُ: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾ [الانشقاق: ١]) مِمّا دَخلتْ فيهِ علىٰ الاسمِ (فَمَحْمُولٌ) عند جمهورِ البَصْريّينَ (عَلَىٰ

حاشية العطار

قوله: (من قول المُعربين) لا يخفاك أنّ الإعراب من خواصّ الألفاظ، ففي قوله: (المُعرِبين) دون النّحويّين، تبكيتٌ لهم، حيث جعلهم من المشتغلين باللّفظ دون المعنىٰ، تأمّل.

قوله: (ظرفٌ لما يُستقبَل...) أي: يُستقبل مدلُوله، لا أنّه مظروفٌ فيه حتّىٰ يكون للزّمان ظرفٌ، هذا هو وجه الإبهام السّابق.

قوله: (لا تُفيد ذلك) أُجيب عنهم: بأنّه لمّا كان خفضُها للشّرطِ مُختَلَفٌ فيه، وكذلك نصبُها بالجواب؛ سكتوا عنه، وذكروا المتّفق عليه من الخواصّ، قاله بعض الشّرّاح.

إضْمارِ الفِعلِ) ويكون الاسم الدَّاخلة هي عليه «فاعلًا» بفعلٍ محذوفٍ يُفَسِّرُه الفعلُ المذكورُ، والتّقديرُ: «إذا انشَقَّت السَّمَاءُ انْشقّتْ» (مثْل: ﴿وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ خَافَتْ﴾ [النساء: ١٢٨]) فامرأةٌ «فاعلٌ» بفعلٍ محذوفٍ علىٰ شريطةِ التَّفْسِيرِ، والتّقديرُ: «وإنْ خَافَت امرأةٌ خافت».

[قياسُ الشَّرطِ الغيرِ الجازمِ على الجازمِ]

فقاسَ الشَّرطَ الغيرَ الجازمَ(١) علىٰ الشّرطِ الجازمِ(٢) في دُخولِهِ علىٰ الاسمِ المرفوعِ بفعلٍ محذوفٍ.

وهذا القياسُ إنْ كانَ لمجرّدِ التَّنْظيرِ فظاهِرٌ، وإنْ كانَ لِلاستدلالِ فَفِيهِ نظرٌ؛ لأَنّ شَرطَ المَقِيسِ عليهِ: أنْ يكونَ ممَّا اتّفقَ عليه الخَصمانِ.

حاشية العطار

قوله: (علىٰ شريطة التّفسير) الإضافة لاميّة، والمراد بشريطة التّفسير؛ أي: طريقته عدم الجمع بين المفسِّر والمفسَّر، وجعلُها بيانيّة: لغوٌ لا يفيد.

قوله: (لمجرّد التّنظير) وهو المتبادر من عبارته؛ لأنّ لفظة (مثل) المتبادر منها ذلك.

قوله: (ففيه نظر) أُجيب عنه: بأنّه لا يُشْتَرَطُ في المقيس عليه أن يكون متّفقًا عليه بين الخَصْمَين، إلّا إذا كان الغرض من القياس، إلزام الخصم، وغرض المصنّف: إثبات هذا الحكم، لا إلزام الخصم، ولأنّه لا يشترط

(١) وهي «إذا».
(٢) وهي «إنْ».

والخِلافُ ثابتٌ في «إنْ» أيضًا، والمخالِفُ في ذلك الأخفشُ والكوفيُّونَ؛ فإنّهمْ يُجيزونَ دخولَ «إنْ» و«إذا» الشّرطيّتَيْنِ علىٰ الأسماءِ. فـ«امرأةٌ» عندهمْ: مبتدأٌ، و«خَافَتْ»: خبرُه، أو فاعلٌ للمذكورِ عندَ الكوفيّينَ، أو بمحذوفٍ عند الأخفشِ.

[خروج «إذا» عن المستقبَل]

وقد تخرُجُ «إذا» عن المستقبَلِ (وتُستعمُل) ظرفًا (للماضي)

حاشية العطار

ما ذُكر، إذا كانت أدلّة الخصم عليه واضحة، وهنا كذلك، **غاية الأمر**: أن المصنّف لم يذكرها؛ لأنّه ليس محلّ ذكرها، أفاده الشنواني.

قوله: (وقد تخرج) عبارة المتن هكذا: (وقد تُستعمل للماضي) فـ(قد) تعليليّة؛ إذ هذا من غير الغالب المقابل لقوله سابقًا: (غالبًا فيهنّ) وهو الّذي وعد به الشّارح بقوله سابقًا: (كما سيأتي) فقول الشّارح هنا: (وقد تخرج... إلخ) يشير به إلىٰ أنّ ضمير (تُستعمل) يعود علىٰ (إذا) مجرّدةً عن قيدها بطريق الاستخدام، ثمّ قوله: (مطلقًا) وقوله: (وللحال بعد القسم) الصّورة الّتي زادها علىٰ المتن، الأَوْلىٰ إسقاطه، أمّا الإطلاق، فالمستفاد من سياقه أنّ معناه: سواءٌ وقعت بعد القسم أو لا، فينافيه ما صرّح به هو: من أنّها إذا وقعت بعد القسم تكون للحال، وأما الصّورة الّتي زادها وهي: (مجيئها للحال بعد القسم) فهذا معنًىٰ زاده البعض متمسّكًا بظاهر الآية، والمحقّقون: علىٰ أنّها بعد القسم للاستقبال، وتأوّلوا الآية بتقديرِ حالٍ مقدّرة، والتّقدير: أقسم بالنّجم في حال تقدير هَوِيِّهِ، وهو حين القسم معدوم؛ لأنّ القسم هذا من كلام الله، وهو

مطلقًا، وللحالِ بعد القسَم.

فالأوّل: (نحو: ﴿وَإِذَا رَأَوۡاْ تِجَٰرَةً أَوۡ لَهۡوًا ٱنفَضُّوٓاْ إِلَيۡهَا﴾ [الجمعة: ١١]).

والثّاني: نحو: ﴿وَٱلنَّجۡمِ إِذَا هَوَىٰ﴾ [النجم: ١].

حاشية العطار

أزليّ، أو أنّه على حذف المضاف، والتّقدير: أقسم بحال النّجم، فالحال هي الّتي ظرفٌ للقسم، لكنّ الحال تحتمل الماضي والمستقبل، فالتّوجيه الأوّل أولى.

بقي على المصنّف مؤاخذةٌ، وهو أنّه جعل هذا النّوع ممّا جاء على وجهين، وسوقه يفيد أنّه ممّا جاء على ثلاثة، بل ممّا جاء على خمسة بالصّورة الّتي زادها الشّارح، وما قاله بعض الشّرّاح نقلًا عن أبي عبيده؛ أنّ (إذا) تأتي زائدة، وقد يجاب: بأنّ نظر المصنّف للغالب، وقوله: (وقد تستعمل للماضي) أي: في غير الغالب، فنزّلت قِلّتُهُ منزلة عدَمه، وما ذكره الشّارح غير تامّ؛ لرجوعها بعد القسم للمستقبل كما علمت، والقول بالزّيادة لعلّه ضعيف.

واعلم أنّه وقع في نسخة الكافيجي، والرّوميّ، والشمني حذف قوله: (وتستعمل ظرفًا) إلى قوله: (وتارةً يقال فيها: حرف مفاجأة) فتدبّر.

قوله: (﴿وَإِذَا رَأَوۡاْ تِجَٰرَةً﴾) هذا إخبارٌ بقصّة العير الّذي قدم المدينة والنّبي ﷺ يخطب يوم الجمعة، فتفرّقوا عنه حتّى لم يبق معه إلّا اثني عشر رجلًا، وقد مضت هذه الواقعة قبل نزول الآية، فتكون (إذا) فيها للماضي، وإفراد التّجارة؛ لأنّها المقصودة، فإنّ المراد من اللّهو؛ الطّبل الّذي كانوا يستقبلون به العير، والتّرديد؛ للدّلالة على أنّ منهم من انفضّ بمجرّد سماع الطّبل، ورؤيته.

[الوجه الثّاني: حرفُ مفاجأةٍ]

(وَتَارَةً يُقَالُ فِيهَا: حَرْفُ مُفَاجَأَةٍ)، فلا تَحتاجُ إلى جوابٍ.

[اختصاص «إذا» الفجائيّةِ بالجُملةِ الاسميّةِ].

(وَتَخْتَصُّ بِـ) الدّخول على (الجُمَلِ الاسْمِيَةِ) على الأصحّ،

حاشية العطار

قوله: (حرف مفاجأة) المراد بالحرف هنا: معناه الحقيقيّ، لا الكلمة كما قيل، وإضافته لما بعده من إضافة الدّالّ للمدلول؛ أي: حرفٌ دالّ على المفاجأة؛ أي: البغتة فقط؛ لأنّه دالٌّ عليها مع الظّرفيّة مكانيّةً، أو زمانيّةً كما قيل أيضًا، فالعنوان مبنيٌّ على الصّحيح، وهو لا ينافي تحقّق الخلاف بعد، فسقط ما هنا من التّكلّف.

قوله: (إلى جواب) أي: ولا شرط بالطّريق الأوّليّ، فتركَ التّصريحَ به لملزوميّته، وحيث انتفى اللّازم انتفى الملزوم، فيكون نفي الاحتياج صريحًا في أحدهما كنايةً في الآخر.

قوله: (وتختصّ بالدّخول على الجمل الاسميّة) هذا أحدُ أقوالٍ ثلاثة ثانيها: جواز دخولها على الاسميّة والفعليّة.

ثالثها: الفرق بين أن تقترن الفعليّة بـ(قد)، فيجوز دخول (إذا) عليها، وأن لا تقترن بها، فيمتنع.

فقول الشّارح: (وقد تليها الجملة الفعليّة، إذا كانت مصحوبةً بـ«قد» إنّما يأتي على القول الثّالث، وإنّما اختصّت بالدّخول على ما ذُكر؛ لأنّهم

(نحو: ﴿وَنَزَعَ يَدَهُۥ فَإِذَا هِىَ بَيْضَآءُ) لِلنَّـٰظِرِينَ﴾ [الأعراف] فهي: مبتدأٌ، وبيضاءُ: خبرُه.

وقدْ تَلِيهَا الجُمْلَةُ الفِعليَّةُ إذا كانتْ مَصْحُوبَةً بـ«قدْ» ، نحو: «خَرَجْتُ فَإِذَا قَدْ قَامَ زَيْدٌ» حَكاهُ الأخفشُ عَنِ العربِ.

[الاختلاف في الفَاء الدَّاخلةِ على «إذا»]

واختُلِفَ في الفاءِ الدَّاخلةِ عليها، فقال المازِنِيُّ[1]: زائدةٌ، وقال

حاشية العطار

قصدوا بذلك إزالة التباسها بالشّرطيّة، فإنّ تلك خاصّة بالأفعال» ؛ لإفادتها التّعليق، فخُصّت هذه بالأسماء.

ويؤخذ من هذا التّوجيه: إلحاق الجملة الفعليّة المقرونة بـ(قد) بالجملة الاسميّة ؛ لأنّ أداة الشّرط لا تدخل على الفعل المقرون بـ(قد)، لا يقال: قضيّة ذلك إلحاق كلّ ما لا يكون شرطًا بالاسميّة كالمصدّرةِ بتنفيس ؛ لأنّا نقول: قصدوا تأكيد التّمييز بمنع ما من شأنه أن يكون شرطًا. انتهى. الشنواني.

قوله: (وقد تليها الجملة الفعليّة) على هذا كان الواجب أن يُبدل قوله: (على الأصحّ) بقوله: (غالبًا) ؛ لتصحّ المقابلة.

(١) بكر بن محمد بن حبيب أبو عثمان المازنيّ (ت: ٢٤٠هـ = ٨٥٤م) كان إمام عصره في النّحو والأدب، من أهل البصرة. ووفاته فيها. رَوَىٰ عن: أبي عبيدة، وأبي زيد الأنصاري، والأصمعي وغيرهم، روىٰ عنه المبرد، والفضل بن محمد اليزيدي، وكان شِيعيًا إماميًا على رأي ابن ميثم ويقول بالإرجاء. وله: «ما تلحن فيه العامة» و«الألف واللام» و«التّصريف». [وفيات الأعيان، لسان الميزان].

الزَّجَّاجُ: دخلتْ للرّبطِ، كما في جوابِ الشّرطِ.

[الاختلافُ في حقيقةِ «إذا» الفجائيّةِ]

(وَ) اخْتُلِفَ في حَقيقةِ «إذا» الفُجائيَّةِ: (هَلْ هِيَ حرفٌ أَوْ اسْمٌ)؟

وَعلىٰ الاسْمِيَّةِ: هَلْ هِيَ (ظَرْفُ مَكَانٍ أَوْ) ظَرْفُ (زَمانٍ)؟

(أَقْوالٌ) ثَلاثَةٌ:

ذَهَبَ إلىٰ الأوّلِ: الأخفشُ والكوفيُّونَ، واختاره ابنُ مالكٍ.

حاشية العطار

قوله: (وقال الزّجاج...) **وقيل**: الفاء للسّببيّة، فإنّ مفاجأة السَّبُعِ مُسَبَّبَةٌ عن الخروج، **وقيل**: الأقرب أنّها للعطف من جهة المعنىٰ، **وحاصل المعنىٰ**: خرجتُ ففاجأتُ زمان وقوف السَّبُع، علىٰ رأي الزّجاج، أو مكان وقوف السَّبُع، علىٰ رأي المبرّد.

ويجوز الجمع بين الفاء و(إذا) في جواب الشّرط تأكيدًا، كما في قوله تعالىٰ: ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الأنبياء: ٩٧] في جواب: ﴿حَتَّىٰ إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ﴾ [الأنبياء: ٩٦]، خلافًا لمن منع ذلك، ومنهم السّيوطيّ في «الهمع»، وقد تُوجّه الزّيادة بتزيين اللّفظ.

قوله: (ظرفُ مكانٍ) مقتضىٰ هذا القول أن لا تكون مضافةً إلىٰ الاسميّة الواقعة بعدها، إذ لا يضاف من ظروف [المكان] إلا حيث، أفاده الدّمامينيّ.

وإلى الثَّاني: المُبَرِّدُ، والفارِسِيُّ، وأبو الفَتْحِ ابنُ جِنّيّ، وعُزِيَ إلى سيبويهِ، واختارهُ ابنُ عصفورٍ.

وإلى الثَّالِثِ: الزّجّاجُ، والرِّياشيُّ[1]، واختاره الزّمخشريُّ.

حاشية العطار

قوله: (واختاره الزّمخشريّ) حيث قال: في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ [الروم: ٢٥] أي: فاجأتم الخروج في ذلك الوقت، وزعم أنّ عاملها: فعلٌ مشتقّ من لفظ المفاجأة.

قال المصنّف: وهذا شيءٌ تفرّد به الزّمخشريّ، وإنّما ناصِبُها عند غيره ممّن لم يقل بحرفيّتها؛ الخبر المذكور، أو المقدّر، وإن قدّرت أنّها الخبر، فعامِلُها مستقرًّا أو استقرّ، ولم يقع الخبر معها في التّنْزيل إلّا مصرّحًا به نحو: ﴿فَإِذَا هُمْ خَامِدُونَ﴾ [يس: ٢٩]، ﴿فَإِذَا هِىَ بَيْضَآءُ لِلنَّٰظِرِينَ﴾ [الشعراء: ٣٣]، ﴿فَإِذَا هُم بِٱلسَّاهِرَةِ﴾ [النازعات: ١٤].

فإذا قيل: (خرجتُ فإذا الأسد) صحّ كونها عند المبرّد خبرًا؛ أي: فبالحضرة الأسد، ولم يصحّ عند الزّجّاج؛ لأنّ الزّمان لا يُخبر به عن الجثّة، ولا عند الأخفش؛ لأنّ الحرف لا يخبر به، ولا عنه. أفاده الشمني.

وقوله: (لأنّ الزّمان لا يُخبر به عن الجثّة) أي: بدون تأويل، وبعد التأويل

(١) العباس بن الفرج بن علي، أبو الفضل الرِّيَاشِي، (١٧٧ - ٢٥٧هـ = ٧٩٣ - ٨٧١م): كان عالمًا، راوية، ثقة، عارفًا بأيّام العرب، كثير الاطّلاع. من أهل البصرة. قتل فيها أيام فتنة صاحب الزّنج. روى عن: الأصمعيّ، وأبي عبيدة، وغيرهما، وروى عنه: ابن أبي الدّنيا، وأبو العبّاس المبرّد النّحويّ، وغيرهما. وكَانَ المازنيّ يَقُول: قرأ عليّ الرياشي «الكتاب». [وفيات الأعيان].

والصّحيحُ: الأوّل، ويَشهدُ له قَوْلُهم: «خَرَجْتُ فَإِذَا إِنَّ زَيْدًا بِالْبَابِ» بكسر «إنّ»، فلو كانت «إذا» ظرفَ مكانٍ أو زمانٍ؛ لاحْتاجَتْ إلىٰ عاملٍ يَعملُ في مَحلّها النَّصبَ، و«إنّ» لا يَعمَلُ ما بعدَها فيما قبلَها، وإذا بَطَلَ أنْ تكونَ ظرْفًا، تَعيّنَ أنْ تكونَ حرفًا.

[مواضعُ كلٍّ من الشَّرطيّةِ والفجائيّةِ]

وَلِكلّ مِنْ «إذا» الشّرْطيَّةِ والفُجائيَّةِ مَواضِعُ تَخُصُّها (وَقَدْ اجْتَمَعَا فِي

حاشية العطار

يصحّ، فعلىٰ مذهبه يُقدَّر مضاف، والتّقدير: خرجت ففي الزّمان وجود الأسد.

قوله: (بكسر إنّ) قيّد (إنّ) بالمكسورة الهمزة؛ لأنّ المفتوحة الهمزة هي مع اسمها وخبرها.. مبتدأٌ خبره محذوفٌ هو العامل، وليس معمولًا لـ(إنّ)، والمنع مقيّدٌ بكونه معمولًا لها. انتهىٰ، من الزرقاني.

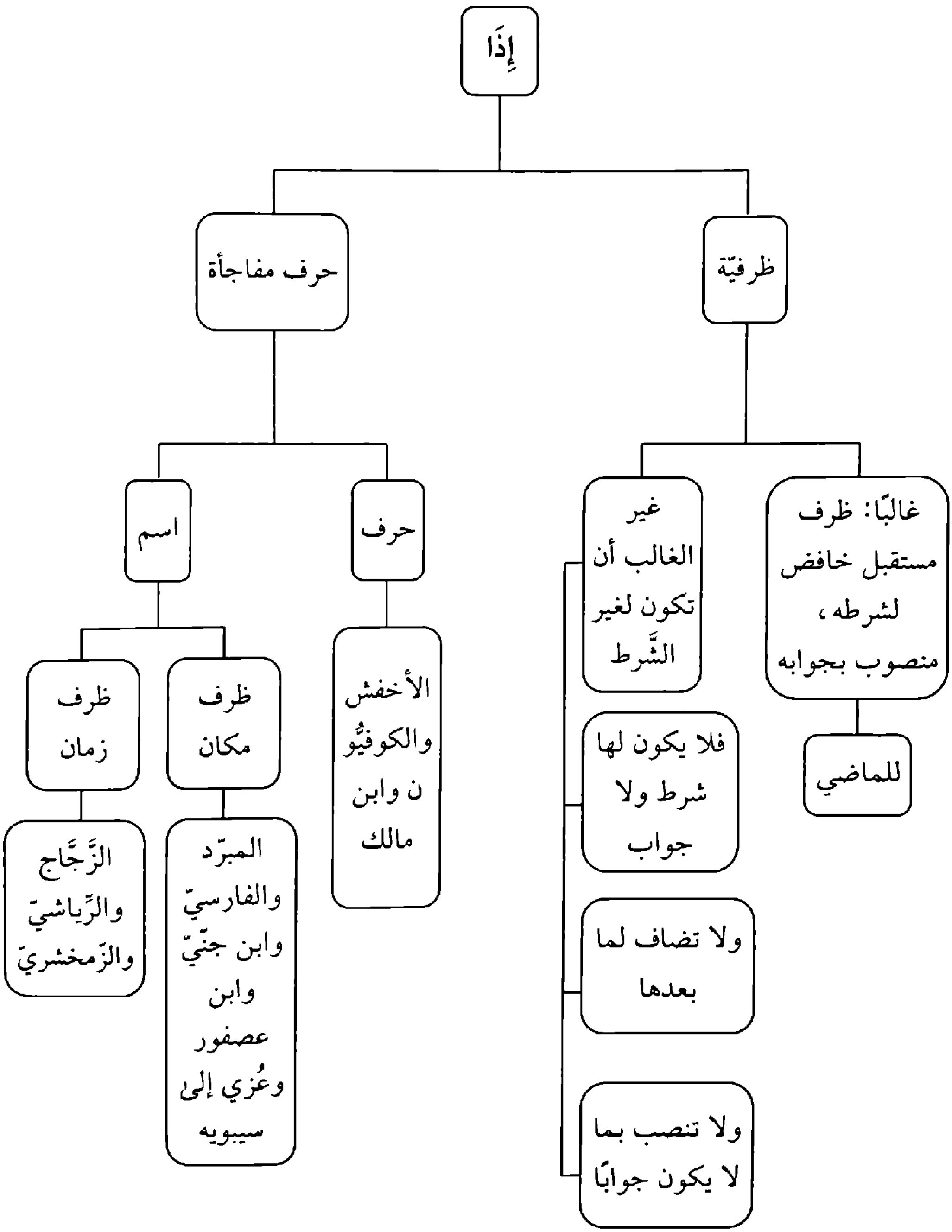
قوله: (لاحتاجت إلىٰ عاملٍ يعمل في محلّها النّصب) ولو احتاجت لكان ذلك العامل هو خبر (إنّ)، وكون العامل هو خبر (إنّ) باطل؛ لأنّ (إنّ) لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وهذا البطلان إنّما جاء من تقدير جعلها ظرفًا، فليكن باطلًا فيثبُت مقابله، وهو أنّها حرف، وهو المدّعىٰ، إذ الأمر دائرٌ بين الحرفيّة والاسميّة؛ فمتىٰ انتفىٰ أحدُهما ثبت الآخر، هذا هو تقرير الدّليل، وللسّائل نقضه نقضًا تفصيليًّا بمنع الملازمة الثّانية، بأنّا لا نُسلّم أنّه علىٰ تقدير احتياجها، يلزم كون ذلك العامل هو خبر (إنّ)، لِمَ لا يجوز أن يكون العامل فيها فاجأتُ، فيكون مفعولًا به لا مفعولًا فيه، كما هو قولٌ رابعٌ غير الثّلاثة المذكورة.

قَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ [الروم: ٢٥]).

فـ«إذا» الأُولى: شَرطِيَّةٌ، ولِيَتْها جُملَةٌ فِعليَّةٌ، والثّانيَةُ: فُجائيَّةٌ، ولِيتْها جُملةٌ اسميّةٌ.

حاشية العطار

قوله: (﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ﴾) أي: إسرافيل، على صخرة بيت المقدس دعوةً واحدةً: يا أهل القبور اخرُجُوا! إذا أنتم تخرجون بسرعةٍ من غير توقّفٍ، ولا لبثٍ، و(مِن الأرض): صفة ﴿دَعْوَةً﴾، أو متعلّقٌ بـ ﴿دَعَاكُمْ﴾. انتهى، من الكافيجي.


إِذَا
ظرفيّة
حرف مفاجأة
غالبًا: ظرف مستقبل خافض لشرطه، منصوب بجوابه
للماضي
غير الغالب أن تكون لغير الشَّرط
فلا يكون لها شرط ولا جواب
ولا تضاف لما بعدها
ولا تنصب بما لا يكون جوابًا
حرف
الأخفش والكوفيُّون وابن مالك
اسم
ظرف مكان
المبرّد والفارسيّ وابن جنّيّ وابن عصفور وعُزي إلى سيبويه
ظرف زمان
الزَّجَّاج والرِّياشيّ والزّمخشريّ

[النَّوعُ الثَّالِثُ]
[ما جاءَ على ثلاثةِ أوجهٍ]

(النَّوْعُ الثَّالِثُ: ما جَاءَ) مِن الكلماتِ (عَلَىٰ ثَلَاثَةِ أَوْجُه، وَهو سَبْعٌ):

١ ـ [إِذْ]

[الوجهُ الأَوَّلُ: ظَرْفِيَّةٌ]

(أَحدُهَا: «إِذْ»، فَيُقَالُ فِيهَا تارةً: ظَرْفٌ لِمَا مَضَىٰ مِن الزَّمَانِ) غالِبًا.

حاشية العطار

قوله: (وهو سَبْعٌ) هكذا بالتّذكير في نسخ، وفي نسخة الرّوميّ: سبعةٌ بالتّأنيث، وأجاب عن النّسخة الّتي فيها سبع، بأنّ أكثر المبحوث عنه حروف، ويجوز تغليب التّأنيث على التّذكير، إذا كان المؤنّث كثيرًا. انتهىٰ.

وفيه: أنّ حروف: جمع حرف، وهو ليس مؤنّثًا، فالأولىٰ: أن يوجّه كلٌّ من النّسختين: بأنّ التّجريد عن (التّاء)؛ باعتبار أنّها كلمات، وإلحاقها، باعتبار أنّها ألفاظ.

قوله: (لما مضىٰ) أي: موضوعٌ لما مضىٰ، أو أنّ الظّرفية صارت اسمًا للفظ، من تسمية الدّال باسم المدلول، فلا يرد أن مقتضىٰ العبارة أن يكون للزّمان زمان. انتهىٰ.

قال الكافيجي: **فإن قلت:** (إذ) الدّالة علىٰ الزّمان الماضي، قد تستعمل

(وَتَدْخُلُ عَلَى الجمْلَتَيْنِ): الاسْميَّةِ والفِعليَّةِ.

فالأُولى: (نحو: ﴿وَٱذۡكُرُوٓاْ إِذۡ أَنتُمۡ قَلِيلٞ﴾ [الأنفال: ٢٦]).

حاشية العطار

للوقت المجرّد من معنى الظّرفية كما في (حينئذٍ) و(يومئذٍ) وقد قالوا: إنّ (إذ) من قوله تعالى: ﴿وَٱذۡكُرۡ فِي ٱلۡكِتَٰبِ مَرۡيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتۡ مِنۡ أَهۡلِهَا مَكَانٗا شَرۡقِيّٗا﴾ [مريم: ١٦] بدل اشتمال من مريم، على حدّ البدل في قوله تعالى: ﴿يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهۡرِ ٱلۡحَرَامِ قِتَالٖ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٧].

قلت: إطلاق الظّرف عليه، إنّما هو باعتبار بعض استعمالاته، يدلّ عليه قوله: (لما مضى من الزّمان) ويقوّيه بعض التّقوية قوله: وتدخل على الجملتين. انتهى.

قوله: (على الجملتين) وأمّا قوله:

هَلْ يَرجِعَنّ ليالٍ قد مَضَيْنَ لَنَا   والعيشُ مُنْقَلبٌ إذ ذَاكَ أفنَانا

فالتّقدير: إذ ذاك كذلك.

قوله: (الاسميّة والفعليّة) وذلك لانعدام تضمّن معنى حرف الشّرط الّذي يقتضي الفعليّة.

وفي الرّوميّ: وقد استقبحوا (إذ زيدٌ قام) لأنّ الفعل الماضي لا يكون خبرًا، إلّا إذا أريد به الإخبار فيما مضى، وهذ الغرض حاصلٌ من نفس (إذ) لأنّ مدلول (إذ) و(قام) من الزّمان واحد، وقد اجتمعا في كلامٍ واحد. انتهى.

ثمّ هي لا تدخل على الجملة الشّرطيّة، ففي كلام شارحنا إطلاقٌ في محلّ التّقييد.

(و) الثَّانية: (نحو: ﴿وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا﴾ [الأعراف: ٨٦]).

(و) منْ غيرِ الغالبِ: أنَّها (قَدْ تُسْتَعْمَلُ لِلْمُسْتَقْبَلِ، نَحْوُ: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ۝ إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِىٓ أَعْنَٰقِهِمْ﴾ [غافر: ٧٠ ـ ٧١])، فـ«إِذْ» هنا بمعنى: «إِذَا»؛ لأنَّ العامِلَ فيها فعلٌ مُستقبَلٌ.

[الوجهُ الثَّاني: حرفُ مفاجأةٍ]

(وَيُقالُ فيها تَارَةً: حَرفُ مُفَاجَأَةٍ)

حاشية العطار

قوله: (﴿وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا﴾) إذ: مفعول به، فالمراد بالأمر: بذكر ذلك الوقت؛ لا الذّكر فيه، وقول بعضهم: إنّ (إذ) ظرف لا ذِكْرٌ محذوفًا؛ وهمٌ فاحش. انتهى. الشمني.

قوله: (ومن غير الغالب) أخذه من التّعبير بـ(قد) التّقليليّة، فلذا أثبت الأغلبيّة في المقابل.

وفي الكافيجي: إذا عُبّر بـ(إذ) عن الزّمان المستقبل، فالجمهور على أنّه من باب تنْزيل المستقبل منْزلة الماضي. انتهى.

وعليه: فالمراد بالماضي تحقيقًا، أو تقديرًا، وهذا من أمثلته، لكن ينافيه الفصل بـ(قد) إذ الظّاهر بقاؤه على الاستقبال على غير طريقة الجمهور، نعم على نسخة الكافيجي يجري هذا؛ لسقوط قوله: (وقد تُسْتَعْمَلُ في المستقبل) منها.

قوله: (حرف مفاجأة) لكنّ هذا الاستعمال قليل، حتّى إنّ ابن الحاجب

إذا وقعتْ بعد «بَيْنا» أو «بَينما»:

فالأوَّل: كقولك: بَيْنَا أَنَا فِي ضِيقٍ إِذْ جَاءَ الفَرَجُ.

والثَّاني: (كقوله:)

حاشية العطار

أسقطه من مقدّمته، فاعتذر عنه بعض شارحيه بالنّدرة.

ثمّ إنّ الشّارح مثّل بدخولها على الجملة الفعليّة كما هو الغالب فيها، وقد تدخل على الاسميّة نحو: (خرجتُ فإذ زيدٌ قائمٌ).

قوله: (إذا وقعت بعد بينا أو بينما) قال بعضُ الشُّرّاح: واعلم أنّه إذا لم تذكر (إذ) فالعامل في (بينا أو بينما) الفعل الّذي تدخل عليه، وإن ذُكرت فعلى الزّيادة كذلك، وعلى القول بحرفيّتها، أو ظرفيّتها؛ لا يمكن أن يعمل ما بعدها فيما قبلها، فالعامل فعلٌ محذوفٌ يفسّره ما بعد (إذ) فإذا قلت: (بينما زيدٌ قاعدٌ إذ أقبل عمرو) فالعاملُ في (بينما أقبل) محذوفٌ يفسّره قوله: إذا أقبل عمرو، وهذا على القول بالحرفيّة واضح، وأمّا على القول بالظّرفيّة، فقال ابن جنّي وجماعة: النّاصب لـ(بينا) ما ذُكر، والنّاصب لـ(إذ) الفعل الواقع بعدها وليست مضافة، وقال الأستاذ أبو علي: النّاصب لـ(بينا) ما يُفهم من معنى الكلام، و(إذ) بدل من (بينا). انتهى.

وفي الرّوميّ: مذهب الزّجّاج أنّ (إذ) و(إذا) ظرفان مضافان إلى الجملة بعدهما، يخرجان عن الظّرفيّة، مبتدآن خبرهما (بينا وبينما).

اِسْـــتَقْدِرِ اللهَ خَيْرًا وَارْضَـــيَنَّ بهِ (فَبَيْنَمـا العُسْرُ إِذْ دَارَتْ مَيَاسِيرُ[1])

وهل هي ظرفُ زمانٍ أو مكانٍ، أو حرفٌ بمعنى المفاجأةِ، أو حرفٌ زائدٌ للتّوكيدِ؟ أقوالٌ.

[الوجه الثَّالث: حرفُ تعليلٍ]

(وَ) يقال فيها (تَارَةً: حَرْفُ تَعْلِيلٍ) بالعين (كَقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ) أَنَّكُمْ فِي ٱلْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾ [الزخرف: ٣٩] (أَيْ):

حاشية العطار

قوله: (﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ﴾) أي: «لن ينفعكم يومَ القيامة اشتراككم في العذاب؛ لكون كلِّ واحدٍ منكم به من العذاب ما لا تطيقه طاقة، كما ينفع الواقعين في الأمر الصّعب اشتراكهم فيه؛ لتعاونهم في حِمْلِ أعبائه.

(١) **التّخريج**: نسب هذا البيت إلىٰ عنبر بن لبيد العذري. [شرح الشّواهد الشّعريّة].
اللّغة: (استقدر الله خيرًا): اطلب منه تعالىٰ أن يقدّر لك خيرا. (مياسير): جمع ميسور، بمعنىٰ: اليسر بدليل مقابلته بالعسر.
المعنىٰ: اطلب تقدير الخير من الله تعالىٰ، وارض بما قدر الله لك، فإن العسر لن يدوم، فلا بُد أن يأتي اليسر منه.
الإعراب: (استقدر): فعل أمر. (الله): مفعول أوّل. و(خيرًا): مفعول ثان. (بينما): ظرف مكان، و(ما): زائدة. (العسر): مبتدأ، وخبره محذوف. (إذ): حرف مفاجأة، قيل: ظرف مكان، وقيل: ظرف زمان، وهي بدل مِن «بين»، أومتعلّق بما بعده. (دارت): فعل ماض. (مياسير): فاعله.
إعراب الجمل: جملة (استقدر...): ابتدائيّة لا محلّ لها. جملة (ارضينّ): معطوفة عليها. جملة (العسر): في محلّ جرّ مضاف إليه. جملة (دارت مياسير): جواب «بين»، لا محلّ لها إذا جعلت (إذ) الفجائيّة حرفًا، وفي محلّ جرّ مضاف إليه إذا جعلته ظرفًا.
الشّاهد: وقوع (إذ) الفجائيّة بعد الظّرف «بينما».

ولنْ يَنْفَعَكمْ اليَوْمَ اشتِرَاكُكُمْ في العذابِ، (لأَجْلِ ظُلْمِكُمْ) في الدُّنيا.

وهل هي حرفٌ بمنزلةِ «لامِ التعليل»

حاشية العطار

فإن قلت: هل اليوم متعلّقٌ بـ(ينفع) حتى يقبل السّلب الجزئيّ، أو بمعنى: النّفي المستفاد من (لن) حتّى يكون سلبًا كلّيًّا؟

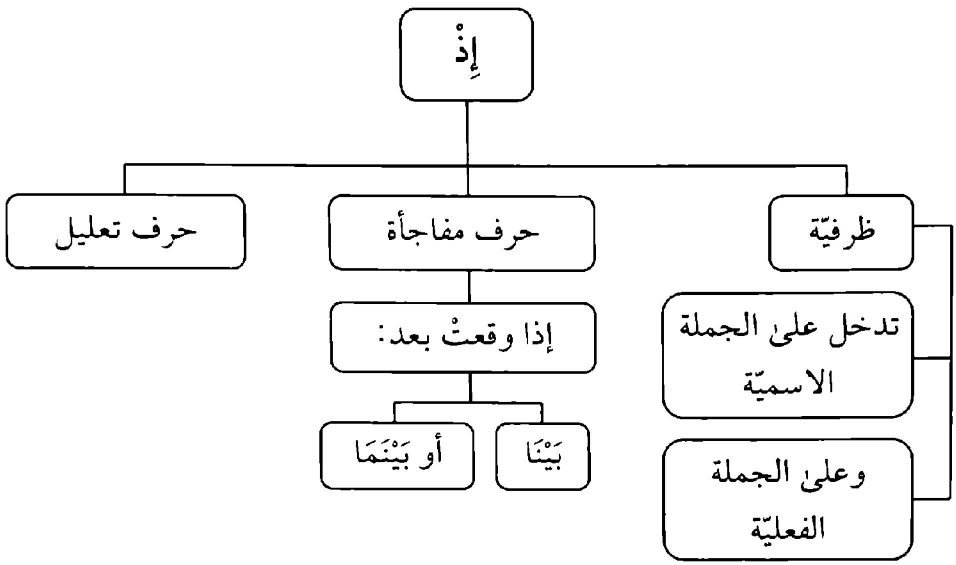
قلت: كلٌّ منهما جائزٌ، لكنّ الثّاني أرجح، والأوّل: يفيد غاية شدّة عذاب يوم الآخرة حتّى لا يحصل نوعٌ من التّخفيف بالاشتراك فيه كما يحصل من الاشتراك في غيره من العذاب، والثّاني: يفيد استغراق نفيٍ يقع على أبلغ وجه، لكنَّ تعلُّقَ الظّلمِ بالنّفي رجّح الثّاني؛ لرعاية انتظام الكلام، والواو فيه: للحال، ويجوز أن تكون للعطف، كما يجوز أن تكون للاعتراض، و﴿ٱلۡيَوۡمَ﴾: مفعول فيه، و﴿إِذ ظَّلَمۡتُمۡ﴾: بمعنى: المصدر، مفعول به، و﴿أَنَّكُمۡ فِي ٱلۡعَذَابِ مُشۡتَرِكُونَ﴾: في تأويل المصدر فاعله، وقيل: فاعله مستترٌ فيه عائدٌ على التّمييز المذكور قبله، و﴿أَنَّكُمۡ فِي ٱلۡعَذَابِ مُشۡتَرِكُونَ﴾: مفعوله، و﴿إِذ ظَّلَمۡتُمۡ﴾: بدلٌ من اليوم، بدل الكلّ أي: لن ينفعكم تمنّيكم يوم القيامة؛ لأنّ حقّكم أن تشتركوا كما كنتم تشتركون في سببه وهو الكفر؛ إذ صحّ ظلمكم وتبيّن، ولم يبق لكم، ولا لأحدٍ شبهةٌ في أنّكم كنتم ظالمين. انتهى، الكافيجي بتصرّف.

قوله: (وهل هي حرفٌ بمنْزلة لام التّعليل) وهو الّذي ارتضاه الرّضيّ قائلًا: لا معنى لتأويلها بالوقت، حتّى تدخل في حد الاسم. انتهى.

*** تذييل:**

بقي من استعمال (إذ) كونها مصدريّة بمعنى: (أنْ) كما ذكره البيضاويّ

أو ظرفٌ ، والتّعليلُ مستفادٌ من قوّة الكلام؟ قولان.



حاشية العطار

في تفسير قوله تعالى: ﴿وَٱذْكُرْ فِي ٱلْكِتَٰبِ مَرْيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتْ﴾ [مريم: ١٦] والمصنّف لم يذكره، إمّا لعدم شهرته، أو أنّه على رأي البعض، حيث قال شارح «اللّباب»: وخرّجه بعضهم على الظّرفيّة، وجعله كـ(إنْ) المصدريّة. انتهى، كذا في الرّوميّ.

قال الشمني: وذكر بعض النّحاة لـ(إذ) معنيين آخرين: أحدهما: التّوكيد، بأن تحمل على الزّيادة كقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾ [البقرة: ٣٠]، والثّاني: معنى التّحقيق كـ(قد) وحملوا عليه قوله تعالى: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ﴾ [الزخرف: ٣٩] وليس بشيء.

قوله: (أو ظرفٌ) وعليه فهو بدلٌ من اليوم.

٢ ـ [لمَّا]

(الثَّانِيَةُ) من الكلماتِ الَّتي جاءتْ على ثلاثةِ أوجُهٍ: («لمّا») ـ بفتحِ اللامِ وتشديدِ الميمِ ـ.

حاشية العطار

قوله: (لَمَّا) مذهب الكوفيّين أصلها: (لمْ) زيدت عليها (ما) **وقال سيبويه:** هي الأصل ليست (ما) فيها زائدة.

وهي أغرب الكلمات، إن دخلت على الماضي كانت ظرفًا، وإن دخلت على المضارع كانت حرفًا، وإن دخلت على غيرهما تكون بمعنى: (إلّا) وتجيء فعلًا من (لمَّ) بمعنى: جَمَع مسندًا للمثنّى نحو: (لمّا المالَ) بالنّصب، فتكون قد استوفت أقسام الكلمة.

ولها نظائرُ ألغزت فيها بقولي:

أَلَا يَا نُحاةَ العصْـرِ ما هِيَ أَحْرفٌ ... أَتَـتْ تَـارةً اسـمًا، وَآوِنَـةً فِعـلًا

وأجبت بقولي:

فَتلك خَلا مَنْ في وحاشَ إلَىٰ علَىٰ ... تحقَّـق فيهـا مـا ذَكَـرْتُ فَعِـي الـنَّقْلا

فأمَّـا خـلَا اسـمًا فرطـبٌ حشـائش ... ومُنْ فِعلُ أمرٍ جاء مِنْ مَانْ أي: ضلَّا

واسمٌ بمعنى البَعْضِ أيضًا وفي أَتَتْ ... بمعنى الفَم اسمًا ثمّ أمرًا لـ(وفى) فعلَا

وحـاش اسـمُ تنْزيـهٍ إلـى لعطيّـةٍ ... وفعـلٌ لأمرِ اثنين مصـــدره وَألا

كذاك علىٰ تستعمل اسمًا كفوق، خذ ... جوابًا لهذا اللّغز واسـتغنم الفضـلا

[الوجه الأوّل: حرفُ وجودٍ لوجودٍ]

(فَيُقَالُ فِيهَا فِي نَحْوِ: لمّا جَاءَ زَيْدٌ جَاءَ عَمْرٌو، حَرْفُ وُجُودٍ لِوُجُودٍ) فوجودُ مجيءِ عمرٍو لوجودِ مجيءِ زيدٍ، (وَتَخْتَصُّ بـ) الدُّخُولِ علىٰ الفعلِ (الماضِي) علىٰ الأَصحِّ.

[الخلافُ في كونِها حرفًا أو اسمًا]

وكونُها حرفًا هو مذهبُ سِيبويهِ.

(وَزَعَمَ الْفَارِسِيُّ وَمُتَابِعُوهُ) كابنِ جنّيّ: (أَنَّهَا ظَرْفٌ) للزّمانِ (بِمَعْنَىٰ «حِينَ») والمعنىٰ في المثال: حِينَ جاء زيدٌ جاء عمرٌو؛ فيقتضي مجيئَهما في زمنٍ واحدٍ، وهو غيرُ لازمٍ.

[الوجه الثَّاني: حرف نفيٍ وجزمٍ وقلبٍ]

(وَ) تارةً (يُقَالَ فِيهَا) إذا دخلتْ علىٰ المضارعِ (فِي نَحْوِ: ﴿بَل لَّمَّا

حاشية العطار

قوله: (فوجود مجيء...) بيانٌ لوجه التّسمية أي: أنّها تقتضي جملتين وجدت ثانيتهما عند وجود الأولىٰ، كوجود مجيء عمروٍ عند مجيء زيدٍ في المثال، **ويقال فيها أيضًا**: حرفُ وجوبٍ لوجوب، وهو بمعنىٰ ما قبله؛ لأنّ الوجوب هنا بمعنىٰ: الثّبوت.

قوله: (بمعنىٰ: حين) مركّبة من (لم) النّافية و(ما) فنُقلت بسبب التّركيب من الحرفيّة إلىٰ الاسميّة وبُنِيَتْ؛ لشبهها لـ(لمّا) الجازمة في الصّفة.

يَذُوقُواْ عَذَابِ﴾ [ص: ٨]: حَرْفُ جَزْمٍ، لِنَفْيِ) حَدَثِ (المضارِعِ وقَلْبِهِ) أي: قَلْبِ زَمَنِهِ (مَاضِيًا مُتَّصِلًا نفيُهِ) بِالحال، (مُتَوَقَّعًا ثُبُوتُهُ) في الاسْتقبالِ.

(أَلَا تَرَىٰ أنّ المعْنَىٰ) في المثال: (أنّهُمْ لَمْ يَذُوقُوهُ) أي: العذابَ (إلىٰ الآنَ، وَأَنَّ ذَوْقَهُمْ لَهُ مُتَوَقَّعٌ) في المستقبل.

[الوجه الثّالث: حرف استثناءٍ بمعنى «إلا»]

(وَ) تارةً (يُقالُ فِيهَا: حَرْفُ اسْتِثْنَاءٍ) بِمنْزِلةِ «إلا» الاستثنائيّةِ في لُغةِ «هُذَيْلٍ»، فإنّهم يجعلون «لمّا» بمعنىٰ «إلا» (في نحو) قولهم: (أُنْشِدُكَ اللهَ لمّا فعلتَ كذا، أي: ما أسألك إلا فعلَك كذا).

(وَمِنْهُ)، أي: ومن مَجِيءِ «لمّا» بِمعْنَىٰ «إلا» قوله تعالىٰ: (﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: ٤] في قراءة التّشديد) وهي قراءةُ: ابنِ عامرٍ، وعاصمٍ، وحمزةَ، وأبي جعفرَ[١].

حاشية العطار

قوله: (متّصلًا نفيه...) لأنّ زيادة البناء تدلّ علىٰ زيادة المعنىٰ، أو أنّها لنفي (قد فَعَلَ) و(قد فَعَلَ) إخبارٌ عن الماضي المتّصل القريب من الحال، ولم لنفي (فَعَلَ) ولهذا اختُلف في تفسيرها، **فبعضهم يقول**: (لمّا) لنفي الماضي المتّصل بالحال، **وبعضهم يقول**: لنفي الماضي القريب من الحال.

قوله: (ألا ترىٰ) ألا: استفتاحيّة، وترىٰ: مضارع رأىٰ البَصريّة؛ فنزّل المعقول منْزلة المحسوس؛ لقوّة تعيّنه حيث لا شبهة تعتريه مجازًا.

(١) يزيد بن القَعْقاع، أبو جعفر مقرئ المدينة (ت: ١٣٢هـ = ٧٥٠م) كان عابدا، صوّاما، قوّاما، مُجوّدا لكتاب الله، فهو أحد العشرة الأعلام. وروىٰ الحديث عن أبي هريرة وَابن عبّاس.=

(أَلَا تَرَىٰ أَنَّ المعْنَىٰ: مَا كُلُّ نَفْسٍ إِلا عَلَيْهَا حَافِظٌ) فـ«إنْ» نافيةٌ، و«لمّا» بمعنى «إلا». (ولا الْتِفَاتَ إلىٰ إنكارِ الجَوْهَرِيّ[1] ذلكَ) حيث قال: إنَّ «لمّا» بمعنى «إلا» غيرُ مَعْروفٍ في اللُّغـةِ. وسبَقَه إلىٰ ذلك الفرَّاءُ، وأبو عبيدةُ[2].

وما قاله المصنِّفُ، حَكاهُ: الخليلُ[3]، وسيبويهِ، والكسائيُّ، ومَنْ حَفِظَ حجَّةٌ علىٰ مَنْ لم يحفَظْ، والمُثبِت مقدّمٌ علىٰ النّافِي.

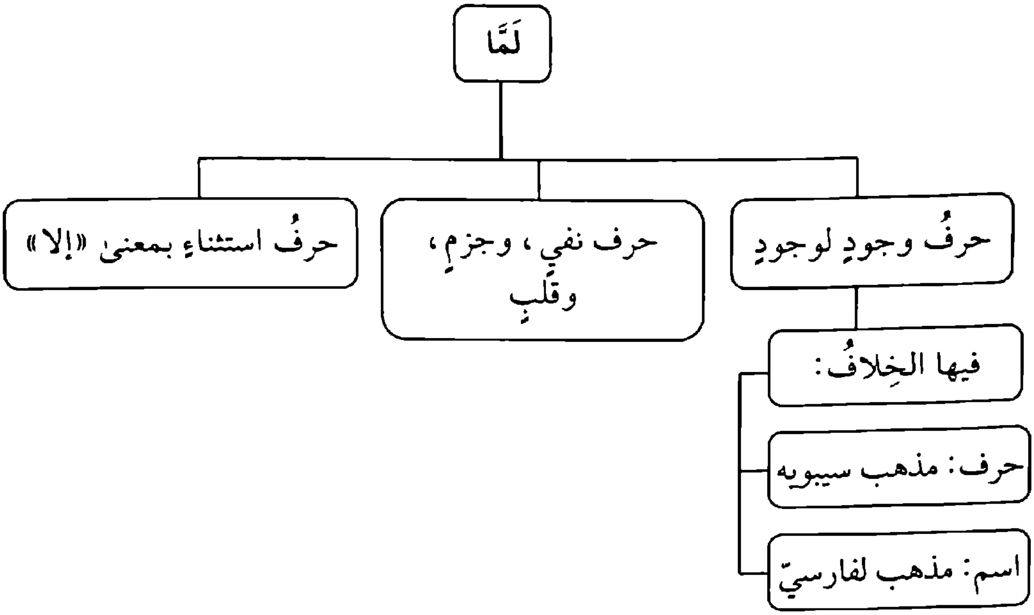
حاشية العطار

= قرأ عليه نافعٌ، وعيسىٰ بن وَرْدَانَ، وَحدّث عنه مالكٌ فِي غير «الموَطَّأ»، وعبد الْعزيز الدّراوَرْدِيّ، وابن أَبي حازمٍ. وكان مع عبادته وتبتّله مفتيا، مجتهدا كبير القدرِ، ولم يخرّجوا له شيئا فِي الكتبِ. [تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام].

(١) إِسْمَاعِيل بن حَمَّاد، أَبُو نصر الْجَوْهَرِيّ (ت: ٣٩٣هـ = ١٠٠٣م) كان أديبًا فاضلًا، أخذ عن أبي عليّ الفارسيّ، وعن خاله أبي إبراهيم الفارابيّ. قال القفطيّ: مات الجوهريّ مترديًا من سطح داره. وقيل: إنّه تسوّر، وعمل له دفّين، وشيّدهما كالجناحين، وقال: أريد أطير، وقفز فهلك. قال: وقيل أنّه كان قد بقيت عليه من «الصّحاح» بقيّة في المسودّة، فبيّضها تلميذه إبراهيم بن صالح، فغلط في أشياء. [يتيمة الدهر، لسان الميزان].

(٢) مَعْمَر بن المثنّىٰ أبو عبيدة النحويّ (١١٠ ـ ٢٠٩هـ = ٧٢٨ ـ ٨٢٤م) من أئمة العلم بالأدب واللغة. مولده ووفاته في البصرة. قال الجاحظ: لم يكن في الأرض أعلم بجميع العلوم منه. وكان إباضيًا، شعوبيا، من حفّاظ الحديث. قال ابن قتيبة: كان يُبْغِض العربَ، وصَنَّفَ في مَثالِبِهم كتبًا. ولَمّا مات لم يحضر جنازته أحد، لشدة نقده معاصريه. وله: «طبقات الشعراء»، و«معاني القرآن»، و«فتوح أرمينية». [الجرح والتعديل لابن أبي حاتم].

(٣) الخليل بن أحمد بن عمرو الفراهيديّ (١٠٠ ـ ١٧٠هـ = ٧١٨ ـ ٧٨٦م) ولد ومات في البصرة. اتفق العلماء علىٰ جلالته وفضائله، وتقدّمه فى علوم العربيّة من النّحو، واللّغة، والتصريف، والعروض، وهو السّابق إلىٰ ذلك، المرجوع فيه إليه. وهو أستاذ سيبويه النحويّ. وكان ـ رحمه الله ـ مفرط الذكاء. وله: كتاب «العين» في اللغة، و«العروض» وغيرهما. [سير أعلام النبلاء، تهذيب الأسماء واللغات].


لَمَّا
حرفُ وجودٍ لوجودٍ
حرف نفيٍ، وجزمٍ، وقلبٍ
حرفُ استثناءٍ بمعنى «إلا»
فيها الخِلافُ:
حرف: مذهب سيبويه
اسم: مذهب لفارسيّ

٣ ـ [نَعَمْ]

(الثَّالِثَةُ) مِنَ الْكلماتِ الَّتي جاءَتْ علىٰ ثَلاثةِ أوجهٍ: (نَعَمْ) بِفَتْحَتَينِ.

[الوجه الأوَّل: حرفُ تَصديقٍ]

(فَيُقَالُ فِيهَا حَرْفُ تَصْدِيقٍ، إذَا وَقَعَتْ بَعْدَ الخَبَرِ) المُثْبَتِ (نَحْو: قَامَ زَيْدٌ، أَوْ) الخبرِ المَنْفِيّ، نحو: (مَا قَامَ زَيْدٌ).

[الوجه الثّاني: حرفُ إعلامٍ]

(وَ) يقال فيها: (حَرْفُ إعْلَامٍ، إذَا وَقَعَتْ بَعْدَ الاسْتِفْهَامِ، نَحْو:

حاشية العطار

قوله: (نَعَم بفتحتين) احترازًا عن (نِعْمَ) ـ بكسرٍ فسكون ـ الفعليّة، أو أنّه احترازٌ عن غير المشهور في لغاتها، وهي: فتح النّون وكسر العين، قيل: إنّها لغة كِنَانَة.

قال بعض الشّرّاح: بل هي لغةٌ فصيحةٌ غير مختصّةٍ بكِنَانة؛ تكلّم بها النّبي ﷺ، وجماعةٌ من الصّحابة، منهم: عُمَر ـ حُكي أنّه سأل قومًا عن شيء فقالوا: نَعَمْ بالفتح، فقال عمر رضي الله عنه: إنّما النَّعَمُ الإبل، فقالوا: نَعِم بكسر العين ـ وعليّ وابن الزّبير وابن مسعود.

قال الشمني: وبلغة كنانةَ قرأ الكسائيّ. انتهىٰ.

الثّالثة: كسر النّون والعين، **الرّابعة:** نَحَم ـ بفتح النّون وقلب العين المفتوحة حاء ـ لأنّ (الحاء) تلي (العين) في المخرج، كما قلبت في (حتّىٰ).

قال الشمني: وبها قرأ ابن مسعود. انتهىٰ.

هَلْ قَامَ زَيْدٌ).

[الوجه الثَّالث: حرف وعدٍ]

(وَ) يُقال فيها: (حَرْفُ وَعْدٍ، إذَا وَقَعَتْ بَعْدَ الطَّلَبِ، نَحْوُ) أنْ يقال لك: (أَحْسِنْ إلى فُلَانٍ) فَتَقُولُ: نَعَمْ.

(ومِن مَجيئِها) أيضًا (لِلإعْلامِ) بعد الاسْتِفْهامِ قولُه تعالى: (﴿فَهَلْ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُوا نَعَمْ﴾ [الأعراف: ٤٤] وَهَذَا المعْنَى) وهو مجيء «نَعَمْ» للإعلام (لَمْ يُنَبِّهْ عَلَيْهِ سِيبَوَيْهِ، فإنّه قال:) «نَعَمْ» (عِدَةٌ وتَصْدِيقٌ، ولم يَزِدْ على ذلكَ).

٤ ـ [إِيْ]

الكلمةُ (الرَّابِعَةُ) ممّا جاءَ على ثلاثةِ أوجهٍ: («إِيْ» ـ بِكَسْرِ الهمْزَةِ

حاشية العطار

قوله: (بعد الطّلب) سواءٌ كان طلبُ فعلٍ، وهو الأمر كما مثّل الشّارح، أو طلبُ تركٍ، ومثلُ الطّلب العَرْض، والتّحضيض.

وزعم بعض النّحاة: أنّها تكون حرفَ تذكيرٍ إذا وقعت صدرًا نحو: (نَعم هذه أطلالُهم) وحينئذٍ يكون لها وجهٌ رابعٌ من الاستعمال؛ فتكون ممّا جاء على أربعةِ أوجهٍ لا ثلاثة.

وأجيب: باندراج هذا الوجه تحت الوجه الأوّل؛ فإنّها جوابٌ عن مقدّر، وأمّا التّذكير فليس بمعناها، بل مفهومٌ من فحوى الخطاب في بعض الصّور.

قوله: (عِدة) أي: في المستقبل، وتصديقٌ في الماضي.

قوله: (إيْ بكسر الهمزة) هذا إذا وقع بعدها حرف القسم، فإن حُذف

وَسُكُونِ الْيَاءِ ـ) المخفَّفَةِ (وَهِيَ) حرفُ جوابٍ (بِمَنْزِلَة «نَعَمْ»).

[الوجهُ الأَوَّلُ: حرفُ جوابٍ لتصديقِ الخبرِ]

فَتَكونُ لتصديقِ الخبرِ.

[الوجه الثَّاني: حرفُ جوابٍ لإعلامِ الْمستَخْبِرِ]

ولإِعْلامِ الْمستخبِرِ.

[الوجه الثّالث: حرفُ جوابٍ لوعدِ الطَّالبِ]

وَلِوَعْدِ الطَّالبِ.

فَتَقعُ بعدَ نحو: قَامَ زَيْدٌ، ومَا قَامَ زَيْدٌ، وهَلْ قَامَ زَيْدٌ، واضْرِبْ زَيْدًا؛

حاشية العطار

وبقي لفظ الجلالة، فيجوز فيها ثلاثة أوجه:

الأوّل: حذفُ يائها؛ لالتقاء السّاكنين، وهما (الياء) و(اللّام)، فتقول: (إِاللهِ لأفعلنّ).

الثّاني: إثباتها مفتوحةً، فتقول: (إيَ اللهِ لأفعلنّ).

الثّالث: إبقاؤها ساكنةً، فتقول: (إيْ الله لأفعلنّ)؛ فيجتمع السّاكنان، وهو جائز إذا كان الأوّل حرف مدٍّ، والثّاني مدغمًا.

وأمّا (أَيْ) ـ بفتح الهمزة وسكون الياء ـ فتارةً تكون حرف نداء نحو: (أَيْ زيدٌ) وأخرىٰ حرفَ تفسيرٍ عند الجمهور نحو: (عندي غَضَنْفَرٌ أَيْ: أسد)، وأمّا عند الكسائي فهي حرف عطف.

كما تقع «نعم» بعده، هذا مقتضى التَّشبيه.

وزعم ابن الحاجبِ[1]: أنَّها إنَّما تَقَعُ بعدَ الاسْتِفْهامِ خاصَّةً.

[الفرقُ بَين «إيْ» و«نَعَمْ»]

(إلا أنّها) تُفارِقُ «نَعَمْ» مِن حيثُ كونُها (تَخْتصُّ بِالْقَسَمِ) بعدها، (نحو) قوله تعالى: ﴿وَيَسْتَنۢبِـُٔونَكَ أَحَقٌّ هُوَ ۖ قُلْ إِى وَرَبِّىٓ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ﴾ [يونس: ٥٣]).

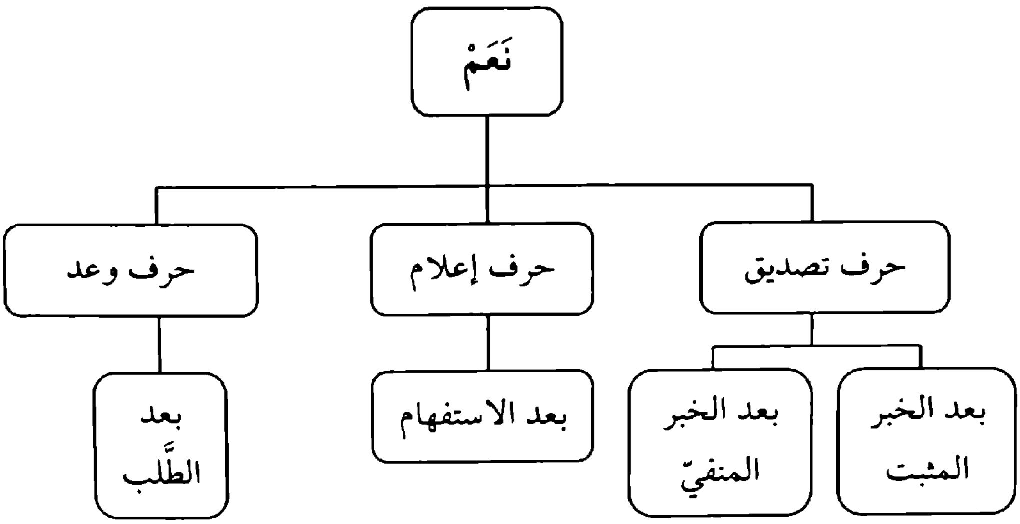
حاشية العطار

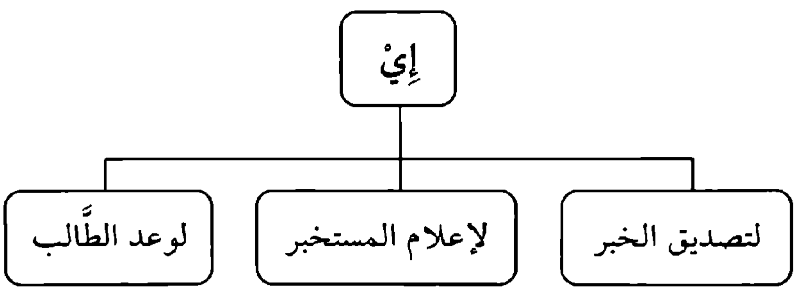
قوله: (تختصّ بالقسم) قال الرّوميّ: وبالاستفهام غالبًا، ولا يُستعمل بعدها فعل القسم، فلا يقال: إِيْ أقسمتُ بربّي، ولا يكون المقسم به بعدها إلّا الرّب، والله، ولَعَمْري. انتهى.

ونَقَل الكافيجي عن الزّمخشريّ: سمعتهم يقولون في تصديق المخبر: (إِيْوَ) فيصلونه بواو القسم، ولا يَنْطِقون به وحده. انتهى.

وعليه يتخرّج قول العامّة: (إيوه) بإلحاق هاء السّكت بعد المقسم به.

(١) عثمان بن عمر بن أبي بكر، أبو عمرو ابن الحاجب (٥٧٠ ـ ٦٤٦هـ = ١١٧٤ ـ ١٢٤٩م) الفقيه المالكيّ، النّحويّ، الأصوليّ. كرديّ الأصل، ولد في أسنا (من صعيد مصر) ونشأ في القاهرة، وسكن دمشق، ومات بالإسكندرية. وكان أبوه حاجبا فعرف به. وله: «الكافية» في النحو، و«الشافية» في الصرف، و«منتهى السّول» في أصول الفقه، وغيرها. [وفيات الأعيان، تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام].


نَعَمْ
حرف تصديق
حرف إعلام
حرف وعد
بعد الخبر المثبت
بعد الخبر المنفيّ
بعد الاستفهام
بعد الطَّلب


إِيْ
لتصديق الخبر
لإعلام المستخبر
لوعد الطَّالب

٥ ـ [حَتَّىٰ]

الكلمةُ (الخامِسَةُ) ممّا جاءَ علىٰ ثلاثةِ أوجهٍ: («حَتَّىٰ»).

[الوجهُ الأوَّلُ: جارَّةٌ]

(فَأَحَدُ أَوْجُهِهَا: أَنْ تَكونَ جَارَّةً):

١ ـ (فَتَدْخلَ عَلَىٰ الاسْمِ الصَّرِيحِ) الظَّاهِرِ، فتكون ....

حاشية العطار

قوله: (أن تكون جارّة) وهذا مذهب البصريّين، وقال الفرّاء: تخفض، لنيابتها عن (إلىٰ) كواو القسم، وواو (رُبَّ) للنّيابة عن الباء، و(رُبَّ)، وربّما أظهروا (إلىٰ) بعدها في بعض المواضع.

قوله: (فتدخلَ) بالنّصب، وكذا (فتكونَ) بعده، المعطوفان علىٰ أن تكونَ قبلهما المنصوب بأنْ علىٰ نسخة: أن تكون، وفي أخرىٰ: أنّها، فترفع الأفعال الثّلاثة.

قوله: (الاسم الصّريح) أي: الّذي لا يحتاج في كونه اسمًا إلىٰ تأويلٍ كالمقابل، لا ما قابل الكناية؛ لأنّه عُرْفُ الفقهاء، فسقط ما قيل: إنّ في هذا الكلام نظر، إذ لا يُعترضُ باصطلاحٍ علىٰ اصطلاح.

واحترز الشّارح بالظّاهر عن المضمر فلا تدخل عليه، استغناءً عنها بدخول (إلىٰ) عليه، وأمّا قول الشّاعر:

أنتَ حتّاكَ تقصدُ كلَّ فجّ ... تُرجِّىٰ منك أنّها لا تخيبُ

فضرورة، وفي بعض الشّرّاح: أنّ الكوفيّين، والمبرّد يجيزون جرّها

(بِمَعْنَىٰ «إِلَىٰ») في الدَّلالةِ علىٰ انتهاءِ الغايةِ ، (نحو) قوله تعالىٰ : (﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾ [القدر: ٥] ، و﴿حَتَّىٰ حِينٍ﴾ [الصافات: ١٧٤]) .

[الخلافُ في مجرورِها]

وهل مجرورُها داخلٌ فيما قبلَها أو خارجٌ عنه ، أو داخلٌ تارةً وخارجٌ أُخرَىٰ ؟ أقوالٌ:

حاشية العطار

الضّمير ، فتجرّ متكلّمًا ومخاطبًا وغائبًا .

قوله: (بمعنىٰ: إلىٰ) وإن افترقا في وجوه ، قال بعض الشّرّاح: واستعمال (إلىٰ) في انتهاء الغاية ؛ أقعد من (حتّىٰ) لأنّها تدخل علىٰ كلّ ما جعلته انتهاء غاية ، سواءً كان آخر جزءٍ من الشّيء ، أو ملاقيًا آخر جزءٍ أم لا .

قوله: (﴿حَتَّىٰ حِينٍ﴾) في الكافيجي: من زعم أنّ ﴿حَتَّىٰ حِينٍ﴾ تفسيرٌ لـ(مطلع الفجر) بمعنىٰ: إلىٰ وقت طلوع الفجر ، فقد سهىٰ سهوًا بيّنًا ، وخرج عن مقصود المتن . انتهىٰ .

فيعلم منه: أنّه مثال ثانٍ أورده المصنّف ، ويرُدّ به أيضًا الرّوميّ حيث قال: إنّه لتصحيح كون (المطلع) مصدرًا ميميًّا .

قوله: (وهل مجرورها . . .) محلّه عند عدم القرينة ، فإن وجدت فالحمل عليها ، كما في قوله:

ألقىٰ الصّحيفة كي يخفّفَ رَحْلَهُ   والزّادَ حتّىٰ نعلَه ألقاها

فقرينة الدّخول هنا ، أنّ من ألقىٰ الصّحيفة للتّخفيف ، فإلقاء نعلِهِ أوْلىٰ .

أ ـ ذهبَ «سِيبويه» و«المبرّدُ» و«أبو بكرٍ»[١] و«أبو عليّ» إلىٰ الأوَّلِ.

ب ـ وذهبَ «أبو حيَّان» وأصحابُه إلىٰ الثّانِي.

ج ـ وذهبَ «ثَعلَبٌ» وصاحبُ[٢] «الذَّخائِرِ» إلىٰ الثَّالثِ.

٢ ـ (وَ) تدخُلُ (عَلَىٰ الاسمِ المُؤَوّلِ مِنْ «أَن») حالَ كونِها (مُضْمَرَةً) وجوبًا (وَمِن الفِعْلِ المضَارِعِ) وهي في ذلك علىٰ وجهين:

[استعمالُ «حتَّى» بمعنَى «إلىٰ»]

أ ـ (فتَكُونُ تَارَةً بِمَعْنَىٰ «إِلىٰ»، نحو) قوله تعالىٰ: ﴿لَن نَّبۡرَحَ عَلَيۡهِ عَٰكِفِينَ (حَتَّىٰ يَرۡجِعَ إِلَيۡنَا مُوسَىٰ﴾ [طه: ٩١]، والأَصْلُ) في التَّقديرِ: («حَتَّىٰ أَنْ يَرْجِعَ») بـ«أنْ» والفعلِ المضارعِ (أَيْ: إِلَىٰ رُجُوعِهِ) بِتأوِيلِ المَصْدرِ

حاشية العطار

قوله: (حتّىٰ أن يرجع) أشار به إلىٰ أنّ النّصب بعد (حتّىٰ) إذا كانت

(١) محمد بن علي بن إسماعيل العسكري، أبو بكر، المعروف بِمَبْرَمان (ت: ٣٤٥هـ = ٩٥٦م) من كبار العلماء بالعربيّة. من أهل بغداد. أخذ عن: المبرد والزجاج. وأخذ عنه: الفاسي والسيرافي. وكان صنينا بالأخذ عنه، لا يقرئ كتاب سيبويه إلا بمئة دينار. وله: «شرح شواهد سيبويه» و«النحو المجموع علىٰ العلل» و«شرح كتاب سيبويه» لم يتمه. [الوافي بالوفيات، تاريخ العلماء النحويين].

(٢) علي بن محمد، أبو الحسن الهروي (٣٤٠ ـ ٤١٥هـ = ٩٥١ ـ ١٠٢٥م) عالم باللغة والنحو، من أهل هراة. سكن مصر وقرأ علىٰ الأزهري. وله: «الذخائر» في النحو، كان في حوالي أربعة أجزاء، وجمع ما تفرق فيه وسماه «الأزهية» في علم الحروف، و«المرشد» في النحو. [الأعلام].

مِن «أنْ» والفِعلِ (أَيْ: إِلىٰ زَمَانِ رُجُوعِهِ) بِتَقديرِ زمانٍ، وذلك؛ لأنَّ الرُّجوعَ لا بدَّ له مِن زمانٍ يكونُ حصولُه فيه، كالفعلِ، إلا أنَّ دلالةَ المصدرِ علىٰ الزَّمانِ التِزاميّةٌ، ودلالةَ الفعلِ المؤوَّلِ منه المصدرُ علىٰ الزَّمانِ وَضْعيَّةٌ.

[استعمال «حتَّى» بمعنى «كَيْ» التَّعليليَّةِ]

ب ـ (وَ) تكونُ «حَتَّىٰ» (تَارَةً بِمَعْنَىٰ «كَيْ») التَّعلِيلِيَّةِ (نحو:) قولِكَ

حاشية العطار

جارّة بـ(أنْ) مقدّرة بعدها وجوبًا كما نبّه عليه الشّارح، هذا مذهب سيبويه، وجمهور البصريّين، وعند الكوفيّين، والكسائيّ، والفرّاء أنّها ناصبةٌ بنفسها، وأجازوا إظهار (أنْ) بعدها تأكيدًا.

قوله: (أي: إلىٰ زمانِ...) إنّما احتاج للتّفسير الثّاني؛ لأنّه أظهر بالأوّل: النّاصب، وبالثّاني: أنّ (حتّىٰ) بمعنىٰ: (إلىٰ) في الغاية، والغاية إمّا زمانيّة، أو مكانيّة، فأشار بالتّفسير إلىٰ أنّ الغاية زمانيّة، وأنّ المصدر المَآليّ قائمٌ مقام الزّمان المحذوف، وذلك شائعٌ في المصادر كقولهم: (جئتك صلاةَ العصر) أي: وقت صلاة العصر، و(آتيكَ خفوقَ النّجم) أي: وقت خفُوقه، وبه سقط ما قالوه: من أنّ في توقّف صحّة المعنىٰ علىٰ تقدير الزّمان شيئًا.

قوله: (التزاميّة) لأنّ المصدر موضوعٌ للحدث مطابقةً، لكنّ الحدث لابدّ له من زمانٍ يقع فيه، فدلالتُهُ عليه التزاميّة.

قوله: (وضعيّة) لأنّ الفعل موضوعٌ للحدث، والزّمان، والنّسبة مطابقة، فدلالتُهُ علىٰ أحدهما بالتّضمن.

لِلكافرِ: (أَسْلِمْ حَتَّىٰ تَدْخُلَ الجَنَّةَ) أي: كي تَدخُلَها ؛ أي: لأجْلِ دُخُولِهَا.

[استعمال حتَّى بمعنى «إلى» ومعنى «كَيْ» مَعًا]

ج ـ (وقد) تكون «حتىٰ» في الموضع الواحد (تحتملهما) أي: المعنيين، معنىٰ: إلىٰ ومعنىٰ «كيْ» (كَقَوْلِهِ تَعالَىٰ: ﴿فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِي تَبۡغِي حَتَّىٰ تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ أَمۡرِ ٱللَّهِ﴾ [الحجرات: ٩]) يَحتمِلُ أنْ يكونَ المعنَىٰ على الغايةِ والتّعليلِ (أَيْ: إِلَىٰ أَنْ تَفِيءَ أَوْ كَيْ) أن (تفيءَ) والغالبُ: أَنّها لا تكونُ لغيرِ ذلكَ.

[استعمالُ «حتَّى» بمعنى «إلا» الاستثنائِيَّةِ]

(وَزَعَمَ ابْنُ هِشَامٍ الخضراويُّ، وَ) تَبِعَهُ (ابْنُ مَالِكٍ: أَنَّهَا) أي: «حتَّىٰ» (تَكُونُ بِمَعْنَىٰ «إلا») الاستثنائيّةِ (كَقَوْلِهِ:

حاشية العطار

قوله: (أي: المعنيين) علىٰ البدلية.

قوله: (تكون بمعنىٰ: إلّا) **فإن قلت**: بهذا يكون لها ثلاثُ معانٍ غير العطف، والابتدائيّة، فكيف تُجعل ممّا جاء علىٰ ثلاثة أوجه؟

ويجاب: بأنّها في حالة الجرّ، موضوعةٌ للقدر المشترك، وكونها بمعنىٰ: (إلىٰ) أو (كي) عارضٌ، وأمّا كونها بمعنىٰ: (إلّا) فليس بمَرْضِيٍّ، ولذلك عبّر عنه بمادّة الزّعم، وأمّا الجواب بأنّ هذا تعدّد بحسب الحيثيّة، فيدفع بأنّه قد اعتبره في (حتّىٰ) تأمّل.

لَيْسَ العَطاءُ مِنَ الفُضُولِ سَمَاحَةً حَتّىٰ تَجُودَ وَمَا لَدَيكَ قَلِيلُ[1]

أي: إلا أنْ تَجودَ، وهو:) أي: «إلا أن تَجودَ» (استثناءٌ منقطِعٌ) لأنَّ الجودَ في حالةِ قِلَّةِ المالِ ليسَ من جِنْسِ المُستثْنَىٰ منه، وهو: العطاءُ في حالِ الكثرةِ.

قال الدَّمامينيُّ[2]،

حاشية العطار

قوله: (مِن الفُضُول) أي: المال الفَضْل، فـ(أل) عوضٌ عن المضاف إليه.

في الرّوميّ: يقال: فَضَلَ يَفْضُلُ كدَخلَ يدْخُلُ، وبكسر العين في الماضي، وفتحها في المضارع كحَذِرَ يحْذَرُ، ولغةٌ ثالثةٌ مركّبة منهما بالكسر في الماضي، والضّمّ في المستقبل، لكنّه شاذّ.

(١) التّخريج: البيت للمقنع الكنديّ، محمّد بن عمير. [شرح الشّواهد الشّعرية، شرح الأشموني، حاشية الدسوقي].
اللّغة: (العطاء): الكرم والجود. (الفضول): الزّيادة. (سماحة): سخاء.
المعنىٰ: إنَّ إعطاءك من زيادات مالِك لا يعدّ سماحةً، إلا أن تعطي في حالةِ قلّةِ المالِ، أو إلىٰ أن تعطي ومالُك قليلٌ.
الإعراب: (ليس): فعل ماض. (العطاء): اسمها. (من الفضول): الجارّ والمجرور متعلّقان باسم المصدر «العطاء». (سماحة): خبر ليس. (حتّىٰ): حرف جرّ بمعنىٰ إلا. (تجود): فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد حتّىٰ وجوبًا، وفاعله «أنت» مستتر. (وما): «الواو»: حالية، «ما»: اسم موصول مبتدأ. (لديك): ظرف مكان متعلّق بمحذوف، صلة الموصول. و«الكاف»: مضاف إليه. (قليل): خبر المبتدأ «ما».
الجمل: وجملة (ليس العطاء سماحة): ابتدائية لا محلّ لها. وجملة (تجود): صلة الموصول الحرفيّ لا محلّ لها. وجملة (وما لديك قليل): في محلّ نصب حال.
الشّاهد: مجيء (حَتّىٰ) الجارّة بمعنىٰ (إلا) الاستثنائيّة.

(٢) محمد بن أبي بكر بن عمر، بدر الدين المعروف بابن الدماميني (٧٦٣ ـ ٨٢٧هـ =

وتبعه الشُّمُنِيُّ[1]:

وتحتَمِلُ الغايَةَ احتمالًا مرجوحًا؛ بأنْ يكون المعنىٰ: أنَّ انتفاءَ كونِ عَطائِكَ مَعدودًا مِن السَّماحَةِ مُمْتَدٌّ إلىٰ زمنِ عَطائِكَ في حالِ قلَّةِ مالِكَ، فإذا أَعطيْتَ في تلك الحالةِ ثبتَتْ سَمَاحتُكَ. انتهىٰ.

[الوجهُ الثَّاني: حرفُ عطفٍ]

(وَ) الوجهُ (الثَّانِي) من أوجهِ «حتّىٰ»: (أَنْ تَكُونَ حَرْفَ عَطْفٍ)

حاشية العطار

قوله: (أن تكون حرف عطف) فتعطف المفردات.

قال الكافيجي: وظاهر عبارة «المفتاح» يُشعر بأنّها تكون لعطف الجمل، فلذلك قال بعض الشّارحين: إنّ (حتّىٰ) في قول الشّاعر:

وكنتُ فتًىٰ من جُندِ إبليسَ فارتقىٰ ... بي الحالُ حتَّىٰ صارَ إبليسُ من جندي

= ١٣٦٢ = - ١٤٢٤م) فاق فِي: النَّحْو، وَالنّظم، والنّثر، والخط، وَمَعْرِفَة الشُّرُوط، وشارك فِي الْفِقْه وَغَيره، وتصدّر بالجامع الأَزْهَر لإقراء النَّحْو. وُلد في الإسكندريّة، واستوطن القاهرة ولازم ابن خلدون. وله: «تحفة الغريب»: شرح «مغني اللبيب»، و«مصابيح الجامع»: شرح «صحيح البخاري»، و«عين الحياة»: مختصر «حياة الحيوان». [بغية الوعات].

(١) أحمد بن محمد بن محمد أبو العباس، تقي الدين الشُّمُنيّ (٨٠١ - ٨٧٢هـ = ١٣٩٩ - ١٤٦٨م) مفسّر، محدّث، فقية، أصوليّ متكلّم، نحويّ. إمام النّحاة في زمانه وشيخ العلماء في أوانه. أخذ عن: وليّ الدّين العراقيّ، والشّمس الشطنوفي، وغيرهما. ومن أشهر تلاميذه: جلال الدّين السّيوطيّ، وشمس الدّين السّخاويّ. وله: «منهج السّالك إلىٰ ألفية ابن مالك» و«كمال الدّراية في ألفاظ النّقاية» وغيرها. [بغية الوعاة، شذرات الذهب].

خلافًا للكوفيّينَ (تُفِيدُ مُطْلَقَ الجمْعِ) مِن غيرِ ترتيبٍ ولا معيّةٍ علىٰ الأصحّ (كَالْوَاوِ) في ذلك.

(إِلا أَنَّ المعْطُوفَ بِهَا) أي: بـ«حتَّىٰ» (مَشْرُوطٌ بِأَمْرَيْنِ):

حاشية العطار

لعطف جملةٍ (فصار) علىٰ (فارتقىٰ) والحقّ: أنّها في أمثال هذا ليست بحرف عطف، بل هي حرفُ ابتداء. انتهىٰ.

وبعد البيت:

فلو ماتَ قبلي كنتُ أحســـنَ بعدَهُ طرائقَ فســـقٍ لن يحسّـــنها بعدي

قوله: (خلافًا للكوفيّين) فإنّهم ينكرون ذلك، ويحملون (حتّىٰ) في: (جاءني القومُ حتّىٰ أبوك) و(رأيتُهم حتّىٰ أباه) و(مررتُ بهم حتّىٰ أبيك) علىٰ أنّ (حتّىٰ) فيه ابتدائيّة، وأنّ ما بعدها علىٰ إضمار عامل.

قوله: (مطلق الجمع) وفي نسخةٍ: (الجمع المطلق) وكلٌّ صحيح، والتّفرقة بينهما، عُرف الفقهاء في مطلق ما، وما مطلق.

قوله: (علىٰ الأصحّ) مقابله: ما نقله الرّوميّ: أنّ (حتّىٰ) فيها جمعٌ، وترتيب، ومُهْلَةٌ متوسّطة بين الفاء و(ثمّ) لكنّ المهلة معتبرةٌ بحسب الذّهن، فإنّ المناسب في: (ماتَ النّاسُ حتّىٰ الأنبياء) أن يتعلّق الموت أوّلًا بغير الأنبياء، ويتعلّق بالأنبياء بعدهم، وإن كان موت الأنبياء في أثناء سائر النّاس بحسب الخارج، بخلاف (ثمّ) فإن المهلة المعتبرة فيها بحسب الخارج نحو: (جاءني زيدٌ ثمّ عمروٌ).

[شُروطُ المعطوفِ بـ«حَتَّىٰ»]

(أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ بَعْضًا مِن المعْطُوفِ عَلَيْهِ) إمَّا حقيقةً، أو حُكمًا كما سيأتي.

(وَ) الأمرُ (الثَّاني: أَنْ يَكُونَ) المعطوفُ بها (غَايَةً لَهُ) أي: للمعطوفِ عليه (فِي شَيْءٍ) كالشّرفِ (نَحْوُ) قولك: (مَاتَ النَّاسُ حَتَّىٰ الأَنْبِيَاءُ؛ فَإِنَّ الأَنْبِيَاءَ عَلَيْهِم) الصَّلاةُ وَ(السّلامُ) هم المعطوفُ بـ«حتَّىٰ» وهم (غَايَةٌ لِلنَّاسِ فِي شَرَفِ الْمِقْدَارِ) بِالنّسْبة إلىٰ كمالاتِ النَّوعِ الإنسانيّ (وَعَكْسِهِ) كالدَّنَاءَةِ، نَحْوُ قولِك: (زَارَنِي النّاسُ حَتّىٰ الحَجَّامُونَ) فإنّ «الحجَّامونَ» هم المعطوفُ بـ«حتَّىٰ» وهم غايةٌ للنّاسِ في دَناءةِ المِقدارِ. (وَ) كالقوّة والضَّعف؛ كما (قَالَ الشَّاعِرُ):

حاشية العطار

قوله: (نحو: مات النّاس...) المناسبُ أن تكون هذه الأمثلة للأمرين معًا، كما هو مقتضىٰ الاشتراط، فقول الشّارح بعد: (وفي تمثيله للثّاني... إلخ) لا يخفىٰ ما فيه، والمراد بنحو: (مات النّاس... إلخ) ما أفاد تعظيمًا في المعطوف، فتدخل القوّة كـ: (قهرنَاكُم حتّىٰ الكُمَاة) فالكاف في (كالشّرف) ليست استقصائيّة، كما أنّها في (كالدّناءة) كذلك، فقوله بعد: (وكالقوّة، والضّعف) بيانٌ لما دخل تحت الكاف الأولىٰ، والثّانية، ولذلك راعىٰ اللّفّ علىٰ التّرتيب، فسقط ما قاله الزرقاني: الظّاهر كون الكاف فيهما استقصائيّة، فتدبّر.

قَهَرْنــاكُمُ حتَّــىٰ الكُمــاةَ فــأنتُم تَهابُونَنَا حَتَّىٰ بَنِينَــا الأَصَاغِرَا[1]

حاشية العطار

قوله: (حتّىٰ بَنِيْنا) جمع (ابن) ملحقٌ بجمع المذكّر السّالم، وتلحق الفعل المسند إليه (التّاء) وألغز به البعض فقال:

ألا يا فاضــلًا قد حاز كلّ فضــيلةٍ ومَن عنـده حـلُّ العـويصِ يُـرادُ
ابنِ جمعَ تـذكيرٍ يجيء مصــحّحًا وفـي فـعـلـه تـاء الإنـاثِ تُـزادُ

وأجبتُ عنه فقلت:

سُــؤالـكَ يـا هـذا الإمـامُ جوابُـهُ بـأدنىٰ التّفـاتٍ للسُّــؤالِ يُفـادُ
وذلـك فيمـا ألحقُوه بجمعِ صــحـةٍ وكـذا نـحـو: البَـنِـيـنَ يُـزادُ
تغيّر فيـه الفردُ من حـذف همزةٍ فـأشــبـه جمعًـا منـه ذاك يُـرادُ
فأُعطيَ من أحكـامه وصــلُ فعلِهِ بتـاء إلىٰ التّـأنيـث صــاحِ تُقـادُ

واعلم أنّه إذا عُطف علىٰ المجرور، أعيد الخافض فرقًا بين كونها جارّة، وكونها عاطفة نحو: (مررتُ بالقوم حتّىٰ بزيد).

---

(١) **التّخريج:** البيت لأبي دؤاد الإيادي. [النحو المصفىٰ]، وبلا نسبة في [شرح الأشمونيّ، وشرح الشّواهد الشّعريّة].
اللّغة: (قَهَرْنَاكم): أذللناكم بعدما غلبناكم. (الكُماة): الفرسان المدجّجون بالسّلاح. (تهابوننا): تخافوننا. (الأصاغرا): الصّغار.
المعنىٰ: لقد غلبناكم وأذللناكم جميعًا، وكسرنا شوكة فرسانكم الأشدّاء؛ لذا فأنتم تخافوننا، وصرتم تخافون حتّىٰ أولادنا الصّغار.
الإعراب: (قهرناكم): فعل ماض. «نا»: فاعل. «كم»: مفعول به. (حتّىٰ): حرف عطف. (الكماة): معطوف علىٰ الكاف منصوب. (الفاء): حرف عطف. (أنتم): مبتدأ. (تهابوننا): فعل مضارع. و«الواو»: فاعل. و«نا»: مفعول به. (حتّىٰ): حرف عطف. (بنينا): اسم معطوف علىٰ «نا» منصوب. و«نا»: مضاف إليه. «الأصاغرا»: بدل من «بنينا» منصوب، و«الألف»: للإطلاق. =

فـ«(الكُمَاةُ») : جمعُ كَمِيّ ، وهو : البَطَلُ ، مِن الكَمِّ ، وهو : السَّترُ ؛ لأنَّه يستر نفسَه بالدِّرع والبَيْضَةِ . (غَايَةٌ فِي الْقُوَّةِ ، وَالبنونَ الأصاغرا : غَايَةٌ فِي الضَّعْفِ) .

(وَتَقُولُ) في البعضِ الحقيقِيِّ : «أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّىٰ رَأْسَهَا» وفي البعضِ الحُكْمِيِّ : («أَعْجَبَتْنِي الجارِيَةُ حَتَّىٰ كَلامُهَا» ؛ لأنَّ الكَلَامَ) في عَدَمِ استِقْلالِهِ بنَفْسِهِ ، واحتِياجِهِ إليها (كَجُزْئِهَا) لِمَا بينهما مِن التَّعَلُّقِ الاشتمالِيِّ .

(وَيَمْتَنِعُ) أنْ تقول : «أَعْجَبَتْنِي الجارِيَةُ (حَتَّىٰ وَلَدُهَا») لأنّ الولدَ مستقِلّ بنفسِه ، وغيرُ قائمٍ بها . وفي تمثيله للثّاني قبلَ الأوّلِ ، لَفٌّ ونشرٌ غيرُ مرتَّبٍ .

[الضَّابط]

(وَالضَّابِطُ) : وهو : أمرٌ كلّيّ مُنطَبِقٌ علىٰ جُزْئِيَّاتِهِ أَنْ يُقَالَ : (مِا صَحَّ اسْتِثْنَاؤُهُ) مِمَّا قَبْلَهُ عَلَىٰ الاتِّصَالِ (صَحَّ دُخُولُ «حتَّىٰ» عَلَيْهِ) .

(وَمَا لا) يَصِحُّ استثناؤه ممَّا قبله (فَلَا) يصحُّ دخولُ «حتَّىٰ» عليه ،

حاشية العطار

....

= **الجمل**: جملة (قهرناكم): ابتدائيّة لا محلّ لها. وجملة (فأنتم تهابوننا): استئنافيّة لا محلّ لها. وجملة (تهابوننا): في محلّ رفع خبر «أنتم».

الشّاهد: مجيء (حتّىٰ) وما بعدها غاية لِما قبلها في القوّة في الشّطر الأوّل، وغاية لِما قبلها في الضّعف في الشّطر الثّاني.

ألا ترىٰ أنَّه يصحُّ أنْ يُقال: «أَعْجَبَتْنِي الْجَارِيَةُ إلا كَلَامُهَا» ويمتنع «إلا ولدُها» ؛ لعدمِ دخولِه فيها.

[الوجهُ الثَّالثُ: حرفُ ابتداءٍ]

(وَ) الوجهُ (الثَّالِثُ) مِن أوجهِ «حتّىٰ»: (أَنْ تَكونَ حَرْفَ ابْتِدَاءٍ) علىٰ الأصحّ.

(فَتَدْخُلُ علىٰ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ):

١ ـ علىٰ الجملةِ الفعليَّةِ المَبدُوءةِ بالفعلِ (الماضِي، نَحوُ) قوله تعالىٰ: (﴿حَتَّىٰ عَفَواْ وَّقَالُواْ﴾ [الأعراف: ٩٥]).

حاشية العطار

قوله: (حرف ابتداء) ليس المرادُ أنّها تدخل علىٰ خصوص المبتدأ؛ للزوم الاختصاص بنوعٍ من الاسميّة، فيتنافىٰ الدّخول علىٰ الفعليّة، بل المعنىٰ: أنّه يبتدأ بعدها بجملٍ لا تَعلُّقَ لها بما قبلها من حيث الإعرابُ، وإن وجب تعلُّقُها به من حيث المعنىٰ نحو: (مَرِضَ فلانٌ حتّىٰ إنّهم لا يرجُونه) فالجملة الثّانية ليست متعلّقةً بالأولىٰ من جهة الإعراب، بل من حيث المعنىٰ، فإنّ المرض سببُ عدم الرّجاء، فالتّعلّق بالسببيّة.

قوله: (﴿حَتَّىٰ عَفَواْ﴾) من قوله تعالىٰ: ﴿ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ ٱلسَّيِّئَةِ ٱلْحَسَنَةَ﴾ أي: أعطيناهم بدل ما كانوا فيه من البلاء، والمحنة: الرّخاء، والسّعة، والصّحّة ﴿حَتَّىٰ عَفَواْ﴾ أي: كثروا، من عَفَا النّباتُ إذا كَثُر، ومنه قوله عليه أفضل الصّلاة والسّلام: «وَأَعْفُوا اللِّحَىٰ»، فجملة: (حتّىٰ عفوا) متعلّقة

٢ ـ (و) المبدوءة بالفعل (المضَارِعِ المرفوعِ، نَحْوُ) قوله تعالى: (﴿وَزُلْزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾ [البقرة: ٢١٤]، في قِرَاءَةِ مَنْ رَفَعَ) وهو نَافِعٌ.

٣ ـ (وَ) على (الجمْلَةِ الاسْمِيَّةِ، كَقَوْلِهِ) وهو جريرٌ:

(حتَّىٰ ماءُ دِجْلَةَ أشكلُ)

وَقَدْ تَقَدَّمَ.

(وَقِيلَ: هِيَ مَعَ) الفعليّةِ المُصدَّرةِ بالفعلِ (الماضِي جَارَّةٌ، و«أنْ» بَعْدَهَا مُضْمَرَةٌ) والتَّقديرُ في «حتَّىٰ عَفَوْا»: حتَّىٰ أنْ عَفَوْا، كذا قال ابنُ مالكٍ.

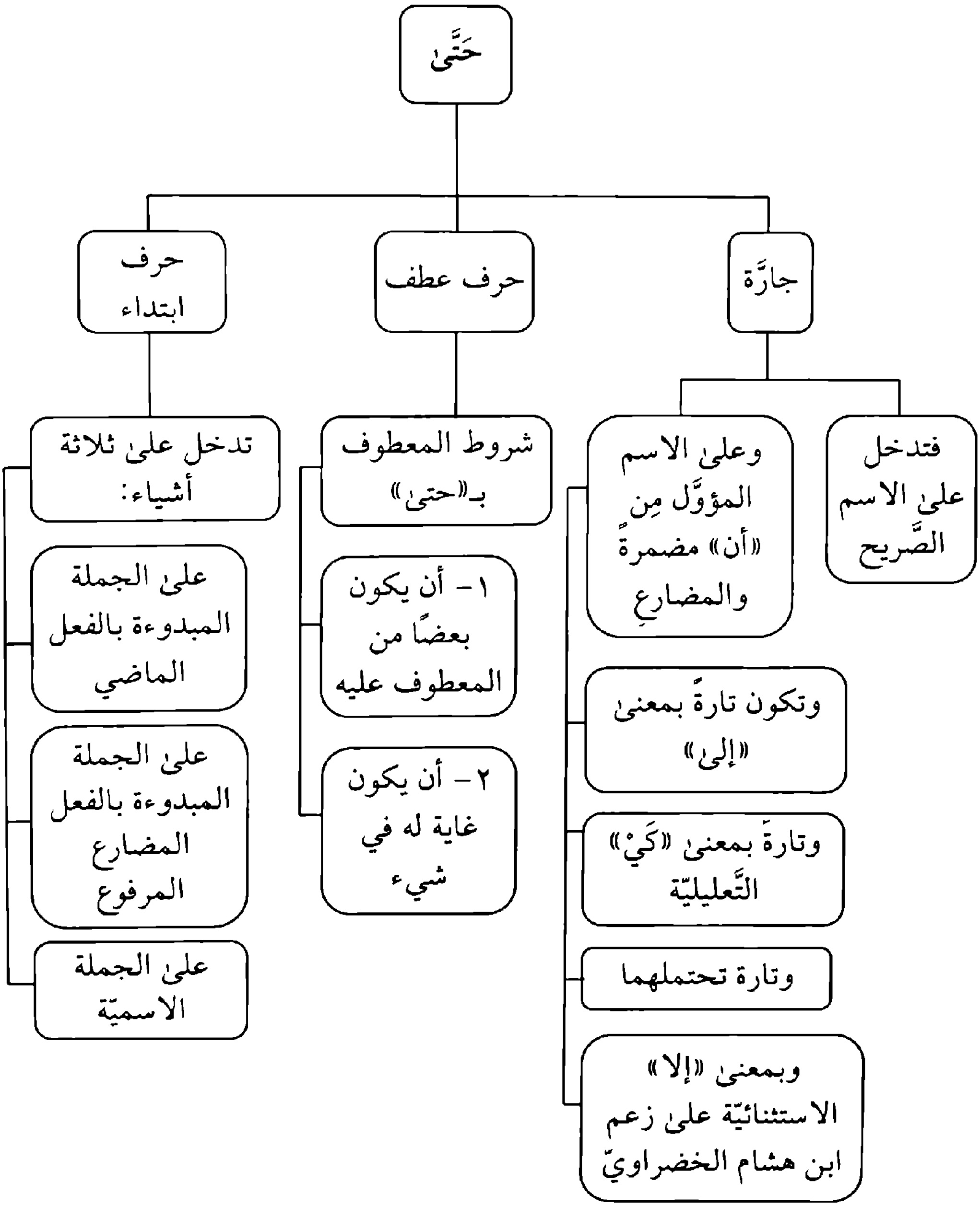
قال المصنّف في «المغني»: ولا أعرفُ له في ذلكَ سَلفًا، وفيه تكلُّفُ إضمارٍ من غير ضرورةٍ. انتهىٰ.

(وَقَدْ مَضَىٰ خِلَافُ الزَّجَّاجِ وَابْنِ دَرَسْتَوَيْهِ) في الكلام على الجمْلَةِ الابتدائيّةِ.

حاشية العطار

بـ(ثمّ بدّلنا) من حيث المعنىٰ، لا الإعرابُ، كما علمت.

قوله: (وقد مضىٰ خلافُ الزّجّاج، وابن دَرستويه) قالا: إنّ الجملة الواقعة بعدها مجرورة المحلّ بها، وزعم بعضهم: أنّها إذا دخلت على الماضي، تكون جارّةً فتكون (أنْ) مضمرةً بعدها، ليُجعَل ما بعدها في تأويل مصدرٍ، ولا يخفىٰ أنّ القول بالإضمار تكلّفٌ بدون داعٍ.


حَتَّىٰ
جارَّة
حرف عطف
حرف ابتداء
فتدخل علىٰ الاسم الصَّريح
وعلىٰ الاسم المؤوَّل مِن «أن» مضمرةً والمضارعِ
وتكون تارةً بمعنىٰ «إلىٰ»
وتارةً بمعنىٰ «كَيْ» التَّعليليّة
وتارة تحتملهما
وبمعنىٰ «إلا» الاستثنائيّة علىٰ زعم ابن هشام الخضراويّ
شروط المعطوف بـ«حتىٰ»
١- أن يكون بعضًا من المعطوف عليه
٢- أن يكون غاية له في شيء
تدخل علىٰ ثلاثة أشياء:
علىٰ الجملة المبدوءة بالفعل الماضي
علىٰ الجملة المبدوءة بالفعل المضارع المرفوع
علىٰ الجملة الاسميّة

٦ ـ [كلا]

الكلمة (السَّادِسَةُ) ممَّا جاء على ثلاثةِ أوجهٍ: («كَلا») ـ بفتحِ الكافِ وتشديدِ اللامِ ـ.

[الوجه الأوَّلُ: حرفُ رَدْعٍ وزَجْرٍ]

(فَيُقَالُ فِيهَا) تارةً: (حَرْفُ رَدْعٍ وَزَجْرٍ)، وهو قولُ الخليلِ،

حاشية العطار

قوله: (كلّا) مركّبة عند ثعلب من «كاف» التّشبية و«لا» النّافية، وإنّما شُدِّدَتْ؛ لأنّها عنده لتقوية المعنى، ولدفع توهّم بقاء معنى الكلمتين.

قوله: (فيقال فيها...) القول بمعنى: الحمل، ففي بمعنى: على؛ أي: يُحمل على ما ذكر، كأن يقال: كلَّا: حرفُ ردعٍ وزجر، ولا تنافي بين الإخبار عنها بأنّها حرف، ووقوعها مبتدأً، الّذي هو من خواصّ الاسم، إذ هي في هذا التّركيب اسمٌ؛ لإرادة لفظها، فالحكم عليها بالحرفيّة، عند وقوعها في غير هذا التّركيب، والقول بأنّ (في) للتّعليل: وهَم.

قوله: (ردعٌ وزجر) فإن قلت: لِمَ لمْ تُجعل اسمَ فعلٍ كـ(عليك) بمعنى: الزم؟

فالجواب: إنّ عدم استقلال معناها؛ مانعٌ من ذلك، فهي حرف.

وأمّا قراءة بعضهم: ﴿كَلَّا سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ﴾ [مريم: ٨٢] بالتّنوين.

فقال الشمني: إنّها مصدرُ (كَلَّ) إذا أُعْيِيَ؛ أي: كَلُّوا كلًّا في دعواهم، وانقطعوا، أو من (الكَلِّ) وهو الثّقل؛ أي: حُمّلوا كلًّا أي: ثِقَلًا، وجوّز

وسيبويهِ، وجمهورِ البصريِّينَ، كالتي (فِي نَحْوِ) قوله تعالىٰ: (﴿فَيَقُولُ رَبِّيٓ أَهَٰنَنِ ۝١٦ كَلَّا﴾ [الفجر: ١٦ ـ ١٧]، أي: انْتَهِ) وانزَجِرْ (عَنْ هَذِهِ المقَالَةِ) الَّتِي هي الإخبار بأنّ تقدِيرَ الرّزقِ؛ أي: تضيِيقَهُ إهانةٌ، فقدْ يكونُ كرامةً، لتأديتِه إلىٰ سعادةِ الآخرةِ.

[الوجه الثَّاني: حرفُ جوابٍ وتصديقٍ]

(وَ) يُقالُ فِيهَا تارةً: (حَرْفُ) جوابٍ وَ(تَصْدِيقٍ) بمنزلةِ «إيْ» ـ بكسرِ الهمزةِ وسكونِ الياءِ ـ، وهو قولُ الفرّاءِ والنَّضْرِ بن شُمَيْلٍ[1] (فِي

حاشية العطار

الزّمخشريّ كونهُ حرف ردع، ونوّنَ كما في ﴿سَلْسَبِيلًا﴾ [الإنسان: ١٨]، وفيه نظر. انتهىٰ كلام الشّمنيّ.

ووجه النّظر: أنّ التّنوين إنّما صحّ في ﴿سَلْسَبِيلًا﴾؛ لأنّه اسمٌ، والأصل فيه التّنوين، فرُجع به إلىٰ أصله؛ للتّناسب، أو علىٰ لغةِ من يَصْرِفُ من لا ينصرف مطلقًا، والحال هنا ليس كذلك؛ لأنّ (كَلَّا) حرفٌ لا موجب لتنوينه؛ إذ هو مبنيّ.

قوله: (حرف جوابٍ وتصديق) أي: ووعدٍ بعد الطّلب، وإعلامٍ بعد الاستفهام، كما يقتضيه قوله: (بمنْزلة «إيْ»).

(١) النضر بن شميل بن خرشة، أبو الحسن المازني، وهو من أهل البصرة من بني مازن (١٢٢ ـ ٢٠٣هـ = ٧٤٠ ـ ٨١٩م) صاحب حديث، ورواية للشعر، ومعرفة بالنحو، وبأيام الناس. حدث عن: هشام بن عروة، وبهز بن حكيم وغيرهما، وعنه: يحيىٰ بن معين، وإسحاق بن راهويه. وثّقه يحيىٰ بن معين وابن المديني. وله: «غريب الحديث» و«المعاني» وغيرها. [سير أعلام النبلاء، الطبقات الكبرىٰ لابن سعد].

نحوِ: ﴿ كَلَّا وَٱلْقَمَرِ ﴾) [المدثر: ٣٢] ، (وَالمعْنَىٰ: إِيْ وَالْقَمَرِ) .

[الوجهُ الثّالثُ: بمعنى «حقّا» أو «ألا»]

(وَ) يقال فيها: حرفٌ (بِمَعْنَىٰ «حَقًّا» ، أَوْ) بِمَعْنَىٰ ....

حاشية العطار

قوله: (والمعنىٰ: إيْ والقمر) وقول بعضهم: إنّ (كلّا) للرَّدع هنا، بناءً علىٰ أنّه لمّا نزلت الآية في عدِّ خزنة جهنم ـ أعني: ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾ [المدثر: ٣٠] قال بعض الكفّار: اكفُوني اثنين منها، وأنا أكفيكم الباقي فنَزلت: «كَلَّا» زجرًا له، تعسّفٌ؛ لأنّ الآية لم تتضمّن ذلك، هكذا نُقل.

قوله: (ويقال فيها: حرف) الأَوْلَىٰ إبقاء كلام المصنّف علىٰ ظاهره بدون تقدير حرف؛ ليشمل كونها اسمًا، وكونها حرفًا، فإنّ القائلين بأنّها بمعنىٰ: حقًّا، اختلفوا، فقال البعض: إنّها باقية علىٰ حرفيّتها، وقال البعض: إنّها اسمٌ، والحاصل كما في الشمني: أنّ معناها عند سيبويه، والخليل، والمبرّد، والزّجّاج، وأكثر البصريّين: الرّدع والزّجر، لا معنىٰ لها عندهم سواه، حتّىٰ إنّهم يجيزون أبدًا الوقف عليها، والابتداء بما بعدها.

ولمّا رأىٰ الفرّاء، والكسائيّ، وأبو حاتم، ومن وافقهم، أنّ معنىٰ الرّدع والزّجر ليس مستمرًّا فيها، زادوا معنًىٰ ثانيًا يصحّ علىٰ ذلك المعنىٰ أن يُوقَف قبلها، ويُبتَدأ بها، واختلفوا في تعيين ذلك المعنىٰ علىٰ ثلاثة أقوال:

الأوّل: أن تكون بمعنىٰ: (نَعَم) وهو قول الفرّاء، **والثّاني:** بمعنىٰ: (حقًّا) وهو قول الكسائيّ، **والثّالث:** بمعنىٰ: (ألا) الاستفتاحيّة، وهو قول أبي حاتم. انتهىٰ بتصرّف.

(«ألا») ـ بفتح الهمزةِ واللامِ المخفَّفةِ ـ (الاسْتِفْتَاحِيَّةِ عَلَىٰ خِلَافٍ في ذَلِكَ نحو: ﴿كَلَّا لَا تُطِعْهُ﴾ [العلق: ١٩]).

حاشية العطار

وبهذا تعلم ما في كلام الشّارح، والمصنّف من الإيهام.

قوله: (ألا) مركّبةٌ من همزة الاستفهام وحرف النّفي، سمّيت استفتاحيّة؛ لافتتاح الكلام بها، وتسمّىٰ حرفَ تنبيهٍ أيضًا؛ لأنّها تُنبِّهُ علىٰ حقيقة ما بعدها، وتدخل علىٰ الجملة الاسميّة والفعليّة، وإنّما قُيّد بـ(الاستفتاحيّة) لأنّها تُستعمل علىٰ خمسة أوجه:

أحدها: ما ذكر، **والثّاني**: للإنكار والتّوبيخ، **والثّالث**: للتّمنّي، **والرّابع**: للاستفهام، **والخامس**: للعرض، والتّحضيض.

ورُجّح مذهبُ أبي حاتم بأنّه لا يخلو: إمّا أن تكون (كلّا) اسمًا بعد كونها بمعنىٰ: (حقًّا) فيلزم اشتراك كلمةٍ واحدةٍ بين الاسميّة والحرفيّة، وذلك نادرٌ، ومحوِجٌ إلىٰ تكلّفِ علّة بنائه، أو حرفًا، فيلزم تفسير الحرف بالاسم، وذلك خلاف الأوْلىٰ؛ لأنّ الأوْلىٰ: تفسيرُ حرفٍ بحرف، هكذا قال الشمني، ولا يخلو عن شيء.

قوله: (﴿كَلَّا لَا تُطِعْهُ﴾) الخطاب للنّبيّ ﷺ؛ أي: اثْبُتْ علىٰ ما أنتَ عليه، و(كلّا): ردعٌ لأبي جهل؛ لما رُويَ أنّه مرّ برسول الله ﷺ وهو يصلي، فقال له: ألم أنهكَ يا محمّد عنها، فأنزل الله تعالىٰ: ﴿أَرَءَيْتَ ٱلَّذِى يَنْهَىٰ ۝٩ عَبْدًا إِذَا صَلَّىٰٓ﴾ [العلق: ٩ ـ ١٠]، كذا نقل، وعليه فهي في الآية حرف ردعٍ، فالوجوه فيها حينئذٍ ثلاثة.

فالمعنىٰ علىٰ الأوّلِ: «حقّا لا تُطعْه» وهو قول الكسائيّ، وابن الأنباريّ ومَن وافقهما.

وعلىٰ الثَّانِي: «أَلا لا تُطعْهُ»، وهو قولُ أبي حاتمٍ والزَّجَّاجِ.

(والصَّوابُ: الثَّانِي) وهو: أنَّها للاستفتاحِ (لكسر الهمزة) مِن «إنّ» (بعدها في نحو: ﴿ كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ ﴾ [العلق: ٦]) كما تُكسَّر بعد «ألا» الاستفتاحيّةِ في نحو: ﴿ أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ ﴾ [يونس: ٦٢].

ولو كانت بمعنىٰ «حقّا» لفُتحت الهمزةُ بعدها، كما تُفتَح بعد

حاشية العطار

قوله: (لفُتِحت الهمزة بعدها) لكنّ الهمزة لم تفتح بعدها، كما يشهد به موارد الاستعمال، فلم تكن بمعنىٰ: (حقًّا).

وبيان الملازمة: ما أشار إليه بقوله: (كما تفتحُ بعد حقًّا) يعني: أن (حقًّا) تفتح الهمزة بعدها، وقد قلتم إنّ (كلّا) بمعناها، فمقتضاه: أن تفتح الهمزة بعدها.

ثمّ لما كان هذا البيانُ نظريًّا؛ استشهد عليه بقول الشّاعر:

أحقًّا أنّ جِيْرَتَنا استقلُّوا

ثمّ هذا الإيراد علىٰ القول بأنّ (كلّا) الّتي بمعنىٰ: (حقًّا) حرفٌ، وهو أحد قولين، الثّاني منهما أنّها اسم، فلا يتمّ الرّد، إذ له أن يقول: تُفتح الهمزة؛ لأنّ (كلّا) حينئذٍ صالحة للإخبار، بجعل (أنّ) مع معمولها مبتدأً، وهي خبر، كما يكون ذلك في (حقًّا) فيمنع الاستثنائيّة، فلم يتمّ الرّدّ.

«حقًّا» ، كقوله:

أحقًّا أنَّ جِيرَتنا استَقَلّوا[1]

حاشية العطار

وحاصل الدّفع الّذي أشار إليه الشّارح: أنّ القائل بأنّها حرف يقول: لا يلزم من كونها بمعنى: (حقًّا) أن تفتح الهمزة بعدها ؛ لأنّ ذلك إنّما يكون إذا كانت بمعناها من جميع الوجوه ، وهو غير لازم ، فتمتنع الملازمة ، فتدبّر.

قوله: (أحقًّا أنّ جيرتنا استقلّوا) صدر بيت ، وعجزه:

فنِيَّتُنَا ونِيَّتُهُم فريقُ

والجيرة: ـ بكسر الجيم ـ جمع قلّة ، واحده جار ، **واستقلّوا:** مضوا ، وارتحلوا ، **وحقًّا:** منصوبٌ على الظّرفيّة عند سيبويه ، وهو الصّحيح ؛ بدليل قول الشّاعر:

أفي الحقِّ أَنّي مُغرَمٌ بِكِ هَائمٌ ... وأنّكِ لا خلٌّ هواكِ ولا خمرُ

فأدخل عليها (في) و(أنّ) وصلتها مبتدأ ، والظّرف خبره ، **وقال المبرّد:** (حقًّا): مصدرٌ لـ(حقّ) محذوفًا ، و(أنّ) وصلتها: فاعل ، من «المغني» و«شرحه للدّمامينيّ».

---

(١) **التّخريج:** البيت: لعامر بن معشر. وتمامه: «فنيتنا ونيتهم فريق». [شرح الشّواهد الشّعريّة ، شرح الأشموني].

اللّغة: **(استقلّوا)**: نهضوا مرتحلين. **(والنّيّة)**: الجهة. يصف افتراقهم عند انقضاء المرتبع ، ورجوعهم إلى محاضرهم. **(فريق)**: متفرّقة.

المعنى: هل ارتحل جيراننا حقًّا ، وهل ستكون وجهاتنا متفرقة ، بحيث لا نلتقي ثانية ؟

الإعراب: (أ): حرف استفهام. (حقًّا): منصوب على الظّرفيّة. (أنَّ): حرف تشبيه.=

بفتحِ الهمزةِ.

ويُدفَعُ بأنَّه إنّما لم تُفتَح همزةُ «إنّ» بعد «كلا» إذا كانتْ بمعنى «حقا» ؛ لأنّها حرفٌ لا تصلح للخبريّة صلاحيّةَ «حقا» لها.

حاشية العطار

قوله: (لأنّها حرفٌ لا يصلح للخبريّة) وذلك لأنّه إذا فتحت الهمزة بعدها، احتيج لأن تكون خبرًا، والحرفيّة مانعةٌ من ذلك، ويُعلم منه: أنّها إذا كانت صالحةً لأن تكون اسمًا كما هو الثّاني، صحّ الفتح، وهو كذلك كما قد علمت، فهذا التّعليل مبنيٌّ على القول بالحرفيّة.

= (جيرتنا): اسم (أنَّ) مضاف. و(نا): مضاف إليه. والمصدر المؤوّل من (أنَّ) ومعموليها مبتدأ مؤخّر. (استقلُّوا): فعل ماض. و«الواو»: فاعل. (الفاء): للإستئناف. (نيّتنا): مبتدأ مضاف. «نا»: مضاف إليه. (الواو): للعطف. (نيتهم): معطوف على «نيتنا» مرفوع مثله. «نا»: مضاف إليه. (فريق): خبر مرفوع.

الجمل: جملة (استقلّوا): خبر أنَّ. جملة: (أنَّ...): المصدر المؤول مبتدأ. جملة (فنيتنا): استئنافية.

الشّاهد: فتح همزة (أنَّ) بعد (حقًّا)، وهو في الأصل مصدر.

وقوله: (على الظّرفيّة) أي: الزّمانيّة، والتّقدير: أفي الواقع، أو فيما وقع الحال كذا، وقوله: (فاعل) ظاهره للمحذوف؛ لأنّه راعاه. أفاده الزرقاني.

٧ ـ [لا]

الكلمةُ (السَّابِعَةُ) ممَّا جاء على ثلاثةِ أوجهٍ: («لا» ، فتَكُونُ):

١ ـ تارةً (نَافِيَةً)

٢ ـ (و) تارةً (نَاهِيَةً)

٣ ـ (و) تارةً (زَائِدَةً).

[الوجهُ الأوَّلُ: النَّافيةُ]

[عملُ النَّافيةِ]

(فَالنَّافِيَةُ: تَعْملُ فِي النّكِرَاتِ عَمَلَ «إنّ» كَثِيرًا) فتنصبُ الاسمَ

حاشية العطار

قوله: (في النّكرات) كما هو مذهب البصريّين؛ لأنّها لنفيٍ فيه شمول، وهو لا يحصل إلّا إذا دخلت على النّكرة، بخلاف (ما) فإنّها لمجرّد النّفي، فتدخل على النّكرة، والمعرفة، **وجوّز الكوفيّون:** إعمال (لا) في المعرفة نحو: (لا أبا حسنٍ) **وأجيب عنه:** بتقدير التّنكير.

قوله: (عمل إنّ) وذلك لأنّها نقيضها من حيث الإثباتُ، فلذلك اقتضى كلٌّ منهما منصوبًا ومرفوعًا، وإن اختلفا في أوجهٍ أُخر.

قوله: (فتنصب) أي: فيبنى معها اسمها على ما ينصب به مع كونه في محلّ نصبٍ، أو لا تأويل، فيجري على **مذهب الكوفيّين، والزّجّاج:** أنّ حركة اسمها إعرابيّة، فيكون منصوبًا لفظًا، وعدم التّنوين لا ينافيه، فإنّه ليس من

وترفعُ الخبرَ، إذا أُريدَ بها نفيَ الجنسِ على سبيلِ التّنصيصِ (نحو: «لا إِلَهَ إلا اللهُ») فـ«إلهَ»: اسمُها، وخبرُها: محذوفٌ، تقديره: «لَنَا»، ونحوه.

(وَ) تارةً تعمل (عملَ «ليسَ» قَلِيلًا) فترفَعُ الاسمَ وتنصِبُ الخبرَ،

حاشية العطار

لوازم الاسم، والإعراب مجوّزٌ زواله، على أنّ مذهب قوم: أنّ (لا) لم تعمل في اسمها، وهو وحده في محلّ رفع.

قال الرّضيّ: وإنّما بُني اسمها على ما يُنْصَبُ به؛ ليكون البناء على حركةٍ استحقّتها النّكرة في الأصل قبل البناء، ولم يُبن المضافُ ولا الشّبيه به؛ لأنّ الإضافة تُرجّح جانب الاسميّة، فيصير الاسم بها إلى ما يستحقّه في الأصل، وهو الإعراب. انتهى.

قوله: (على سبيل التّنصيص) الفرق بينه، وبين الظّهور: أنّ **التّنصيص**: جعلُ اللّفظِ دالًّا على المعنى مع عدم الاحتمال لشيءٍ آخر، **والظّهور**: كونُ اللّفظ دالًّا على المعنى مع الاحتمال لشيءٍ آخر. انتهى، الزرقاني.

قوله: (لنا) أي: جميع المخلوقات، لا معشر العقلاء، حتّى لا يصحّ.

قوله: (وعمل ليس) لمشابهتها إيّاها في الدّلالة على النّفي، وإن اختلفا من حيث إنّ عملها قليل، وأنّ ذكر خبرها قليل، حتّى إنّ الزّجّاج لم يظفر به، فادّعى أنّها لا تعمل إلّا في الاسم وحده، وأنّ الخبر مرفوعٌ على ما كان عليه، وهو محتجٌّ بالبيت، أي: (تعزّ... إلخ)، وإن أُوّل بما سيأتي.

قوله: (قليلًا) هو كـ(كثيرًا) إمّا صفةُ مصدرٍ محذوفٍ، أو حالٌ بتأويل ذا

إذا أُريدَ بها نفيُ الجنسِ على سبيلِ الظُّهورِ، أوْ أُريدَ بها نفيُ الواحدِ.

فالأوّل: (كقوله:

تعزَّ فلا شيءٌ على الأرضِ باقيًا ولا وَزَرٌ ممّا قضى اللهُ واقيًا)(١)

حاشية العطار

كذا، أو تمييز.

قال الرّوميّ: واعلم أنّ النّحاة تارةً قالوا: صفةٌ لمصدرٍ محذوفٍ، وتارةً منصوبٌ على المصدريّة، وهما بمعنى واحد، وإن تغاير التّعبير، وأمّا إذا قيل: مصدرٌ منصوبٌ بفعلٍ مضمرٍ، يكون المراد منه: هو المصدرُ لا غير.

قوله: (نفي الجنس) أي: نفي حكمه، فهو على حذف مضاف، ومعلومٌ أنّ حكم اسمها هو الخبر وذلك؛ لأنّ الذّوات من حيث هي ذوات، لا يتعلّق بها نفي.

قوله: (تَعَزَّ) أي: تصبّر وفاءً، فـ(لا): تعليليّة، و(باقيًا): خبر، و(على الأرض): متعلّق به، وكذا يقال في: (واقيًا) و(ممّا قضى الله) و(الوَزَرُ): الملجأ، والمعنى: تصبّر على ما أصابك فإن شيئًا من الأشياء لا يبقى على وجه الأرض، بل الكلّ فانٍ، ولا ملجأَ يحفظ ممّا قضى الله، ويحتمل أنّ (باقيًا) و(واقيًا): حالان، فلا شاهد حينئذٍ.

(١) التخريج: هذا البيت من الشواهد التي لم يذكروا لها قائلًا معيّنًا، وهو من الطّويل. [شرح الأشموني على ألفية ابن مالك].
اللغة: (تَعَزَّ): تَصَبَّرْ. (الوَزَرُ): المَلْجأ. (واقِيًا): حافظًا.
المعنى: تصبّر على نوازل الدّهر؛ لأنه لا شيء يدوم عليها، وإذا حلّ القضاء على إنسان؛ فلن ينفعه أيُّ ملجإٍ أو واقٍ. =

والثَّانِي: كقولك: لا رجلٌ قائمًا بل رجلان.

[الوجه الثَّاني: النّاهيةُ]

(وَالنَّاهِيَةُ: تَجْزِمُ) الفِعْلَ (المضارعَ) سواءٌ أُسْنِدَ إلىٰ مخاطَبٍ أو غائبٍ.

فالأوّلُ (نحو: ﴿وَلَا تَمْنُن﴾ [المدثر: ٦]).

حاشية العطار

قوله: (والنّاهية تجزم...) قال الرّوميّ: زعم صاحب «التّسهيل» أنّ: (لا) الّتي تجزم المضارع، هي: (لا) الّتي لنفي الجنس، والجزم في الفعل بلام الأمر مضمرةٌ قبلها، فحذفت؛ لكراهة اجتماعهما في اللّفظ، **وزعم بعض النّحاة**: أنّ أصلها: لام الأمر، زيدت عليها الألف فانفتحت لأجلها، **والحق**: أنّها أصليّة، والجزم في الفعل بها.

قوله: (أو غائبٍ) أو متكلّمٍ نحو قوله: لَا أعْرِفَنْ ربربًا حُورًا مَدامِعُها، ثمّ لا فرق في اقتضاء (لا) الطّلبيّة الجزم بين كونها مفيدةً للنّهي، أو للدّعاء، نحو: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا﴾ [آل عمران: ٨]، أو الالتماس كقولك للمساوي: لا تفعل، أو التّهديد كقولك للعبد: لا تطعني، تهديدًا لا نهيًا عن الطّاعة.

= **الإعراب**: (تعز): فعل أمر مبنيّ علىٰ حذف حرف العلّة، والفاعل: «أنت». (فلا): «الفاء»: حرف تعليل، لا: حرف نفي يعمل عمل «ليس». شيء: اسم «لا» مرفوع. (علىٰ الأرض): جار ومجرور متعلّقان بصفة لـ«شيء». (باقيًا): خبر «لا» منصوب. (ولا): «الواو»: حرف عطف، «لا»: حرف نفي يعمل عمل «ليس». وزر: اسم «لا» مرفوع. (ممّا): جارّ ومجرور متعلّقان بصفة لـ«وزر»، (واقيًا): خبر «لا» منصوب.

والشاهد فيه قوله: (لا شيء باقيًا)، وقوله: (لا وزر واقيًا) حيث أعمل (لا) النّافية عمل (ليس) في الموضعين، واسمها وخبرها نكرتان في الموضعين، وهذا هو القياس.

(و) الثَّاني، نحو: (﴿فَلَا يُسْرِف فِّي ٱلْقَتْلِ﴾ [الإسراء: ٣٣]).

ويَقِلُّ إسنادُه للْمتكلّمِ مَبنيّا للْمفعولِ، نحو: «لا أُخرَجْ ولا نُخرَجْ»، ويندُر جدًّا في المبنيّ للفاعل.

[الفرقُ بينَ النَّافيةِ والنَّاهيةِ]

والفرقُ بينَ النَّافيةِ والنَّاهيةِ:

مِن حيثُ اللَّفظُ: اختصاصُ النَّاهيةِ بالمضارعِ، وجزمُه، بخلاف النَّافيةِ.

ومِن حيثُ المعنى: إنَّ الكلامَ مع النَّاهية طلبيّ، ومع النَّافية خبريٌّ.

[الوجهُ الثَّالثُ: الزَّائدةُ]

(وَالزَّائِدَةُ): هي الَّتي (دُخُولُها) في الكلام (كَخُرُوجِهَا).

حاشية العطار

قوله: (﴿فَلَا يُسْرِف فِّي ٱلْقَتْلِ﴾) فاعل يُسرف مستترٌ فيه يعود على وليّ الدّم؛ أي: فلا يقتل غيرُ القاتل، كما كان يفعله الجاهليّة من قتل الجماعة بواحد.

قال الكافيجي: وقرأ أبو مسلم صاحب الدّولة: «فلا يُسرفُ» بالرّفع على أنّه خبرٌ في معنى الأمر، وفيه مبالغةٌ ليست في الأمر. انتهى.

ولعلّه أبو مسلم الخُراسانيّ الّذي أنشأ دولة العبّاسيّين، وأهلك بني أميّة، كان رجلًا سفّاكًا للدّماء.

قوله: (ويندُر جدًّا) لاستبعاد كون الشّخص ناهيًا نفسه.

وفائدتها: التَّقْوِيَةُ والتّوكيدُ، (نَحْوُ: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾ [الأعراف: ١٢])

حاشية العطار

قوله: (وفائدتها التّقوية) جوابٌ عمّا يقال: إذا كان دخولها وخروجها على حدٍّ سواء، والحال أنّها وقعت في القرآن، فيلزم عليه الإخلال بالبلاغة، مع أنّه في أعلى طبقاتها.

وحاصل الكلام: أنّها لا تفيد معنًى يتوقّف عليه أصل الكلام، فلا ينافي أنّها تفيد التّأكيد، وهو خصوصيّةٌ من خصوصيّات الكلام تقتضيه البلاغة، فالوقوع من البلاغة بمكان، ثمّ التّأكيد ليس مدلولًا لها حتّى يلزم أن الحروف الزّائدة من قبيل المترادف، بل عَرَض بسبب وقوعها في التّركيب، وهذا بخلاف التّأكيد بـ(إنّ) فإنّها موضوعة له.

قوله: (﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾) (ما): مبتدأ، والخطاب لإبليس، و(تسجدَ): منصوبٌ بـ(أنْ) والفاعل مقدّر بـ(أنت) خطابٌ لإبليس أيضًا، و(أنْ) مع مدخولها مؤوَّلةٌ بمصدرٍ خبر ما، **وقيل:** إنّ (لا) نافية، **والمعنى:** ما دعاك إلى عدم السّجود، ثمّ الاستفهام هنا للتّوبيخ، وإظهار معاندة إبليس، وكفره وكبره، لا لتحصيل العلم حتّى يقال: كيف الاستفهام؟ والله تعالى أعلم العالمين.

ويعجبني في شأن إبليس، ما قاله أبو نُواس:

عجبتُ من إبليسَ في كبرِهِ ... وفي الّذي أظهر من نَخْوَتِهْ
تاه على آدمَ في سجدةٍ ... وصار قوّادًا لذريّتِهْ

*** تذنيب:**

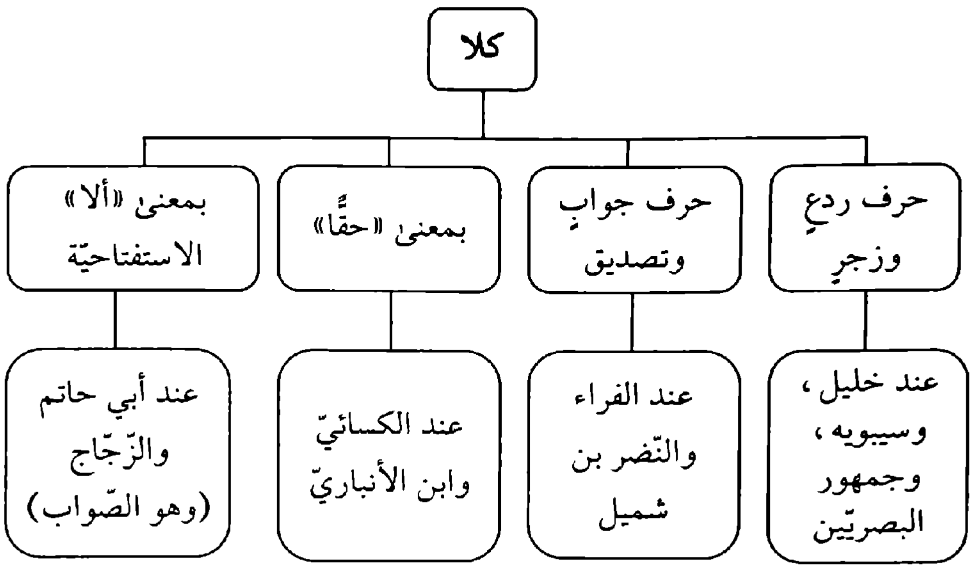
بقي من استعمال (لا) أن تكون عاطفة، بشرط أن يتقدّمها إثبات، وأن

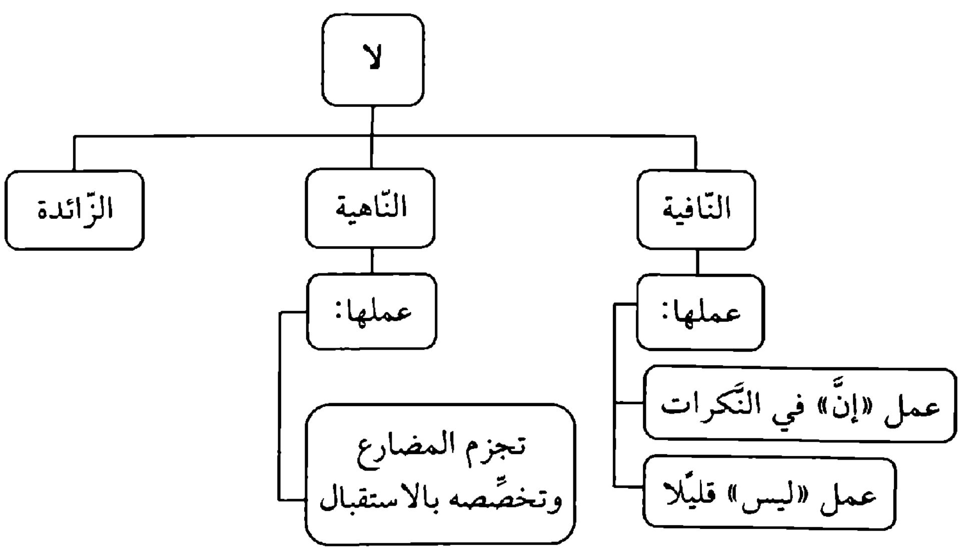
لا تقترن بعاطفٍ، وأن لا يتعاند المتعاطفان، وتكون جوابًا مناقضًا لـ(نعم) فتحذف الجمل بعدها كثيرًا، يقال: أجاءك زيدٌ؟ فتقول: لا، والأصل: لا، لم يجيء، وتكون لغير ذلك، والأصل الرّفع، والتّكرار، فتدخل على المعرفة مثل: ﴿لَا ٱلشَّمْسُ يَنۢبَغِي لَهَآ أَن تُدْرِكَ ٱلْقَمَرَ وَلَا ٱلَّيْلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِ﴾ [يس: ٤٠]، والنّكرة نحو: ﴿لَّا لَغْوٌ فِيهَا وَلَا تَأْثِيمٌ﴾ [الطور: ٢٣]، وعلى الماضي لفظًا وتقديرًا نحو: ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ﴾ [القيامة: ٣١]، وإذا دخلت على المستقبل، لم يجب التّكرار نحو: ﴿لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ﴾ [النساء: ١٤٨] وتكون معترضةً بين الجار والمجرور نحو: (غضبتُ مِنْ لا شيء) وبين النّاصب والمنصوب نحو: ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ﴾ [الحديد: ٢٩]، وبين الجازم والمجزوم نحو: ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ﴾ [الأنفال: ٧٣].

وقد تحتمل الزّيادة والنّفي كما في قوله تعالى: ﴿لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [القيامة: ١]، قيل: إنّها نفيٌ لما حكاه الله تعالى عن الكفّار، وهو قولهم: ﴿لَا يَبْعَثُ ٱللَّهُ مَن يَمُوتُ﴾ [النحل: ٣٨]، **فالمعنى**: لا؛ أي: ليس الأمرُ كذلك، ثمّ استأنف بـ(أقسم)، بناءً على أنّ القرآن كلّه كسورةٍ واحدةٍ، **وقيل**: إنّ منفيّها فعل القسم.

قال الزّمخشريّ: والمعنى في ذلك: أنّه لا يُقسَم بالشّيء إلّا إعظامًا له بدليل قوله: ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ۝٧٥ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ [الواقعة: ٧٥ـ٧٦]، فكأنّه بإدخال حرف النّفي يقول: إنّ إعظامي له بإقسامي به، كَلَا إعظام، **يعني**: أنّه يستحقُّ فوق ذلك، **وقيل**: إنّها زائدة، **قيل**: توطئةً، وتمهيدًا لنفي الجواب المحذوف، **والتّقدير**: لا أقسم بيوم القيامة، لا تتركون

في سورة الأعراف (أي: أَنْ تَسْجُدَ، كَمَا جَاءَ): ﴿أَن تَسْجُدَ﴾ [ص: ٧٥] بدون «لا»، مصرَّحًا به (فِي مَوْضِعٍ آخَرَ) في سورة «ص».





حاشية العطار

سُدًى، وقيل: للتّوكيد، كما في ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ﴾ وكلٌّ من القولين مُنْتَقَد، راجع شرح الشمني على المتن.

[النَّوع الرَّابع]

[ما جاء على أربعةِ أوجهٍ]

(النَّوْعُ الرَّابِعُ: مَا جَاءَ) مِن الْكَلِمَاتِ (عَلَىٰ أَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ، وَهُوَ أَلفاظٌ أربعةٌ)(١):

١ ـ [«لولا»]

[الوجه الأوَّل: حرفٌ يقتضي امتناعَ جوابِه لوجودِ شرطِه]

(أَحَدُهَا: «لَوْلَا»، فَيُقَالُ فِيهَا تَارَةً حَرْفٌ يَقْتَضِي امْتِنَاعَ جَوَابِهِ

حاشية العطار

قوله: (وهو أربعة ألفاظ) الضّمير عائدٌ على (ما) باعتبار لفظها، وقدّر الشّارح «ألفاظ»؛ للحوق العدد تاء التّأنيث، إذ لو كان عبارة عن كلماتٍ لجُرِّد.

قوله: (لولا) مركّبة من (لو) و(لا) و(لو) قبل التّركيب يُمتنع بها الشّيء لامتناع غيره، و(لا) للنّفي، والامتناع نفيٌ في المعنىٰ، والنّفي إذا دخل على النّفي، صار إيجابًا، فمِن هنا صار (لولا) هذه يُمتنع بها الشيء لوجود غيره. انتهىٰ، الرومي.

قوله: (امتناع جوابه) لا يرد عليه قوله تعالىٰ: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُۥ لَهَمَّت طَّآئِفَةٌ مِّنْهُمْ أَن يُضِلُّوكَ﴾ [النساء: ١١٣]؛ لأنّ الهمّ لم يمتنع لوجود الفضل، بل وجد؛ لأنّ الجواب محذوف؛ أي: لأضلُّوك، فهو من إقامة سببه مقامه.

---

(١) كذا في نسخ موصل الطّلاب الّتي بين يديّ، وفي النسخ الأربع من حاشية العطار: (وهو أربعة ألفاظ:) ولا فرق بين العبارتين في المعنىٰ، ولعل العطّار جرىٰ علىٰ نسخة أخرىٰ.

لِوُجُودِ شَرْطِهِ).

[ما تَخْتَصُّ به «لَوْلا» الامتناعيَّةُ]

(وَتَخْتَصُّ بِالجمْلَةِ الاسْمِيَّةِ المحْذُوفَةِ الخبَرِ) وُجوبًا (غَالِبًا)

حاشية العطار

قوله: (وتختصّ) يقال: خَصّه بالشّيء خصوصًا وخصوصيّة ـ بفتح الخاء المعجمة والضّمّ ـ لكنّ الأوّل أفصح، كذا في الرّومي.

وما ذكر من الاختصاص مخالفٌ للكسائيّ فإنّه قال: إذا قلت: (لولا زيد لأكرمتك) يكون التّقدير: لولا حضر زيدٌ، فزيدٌ: مرفوعٌ علىٰ أنّه فاعلٌ لفعلٍ مضمرٍ قبله، فتكون (لولا) داخلةً علىٰ الفعليّة.

قوله: (المحذوفة الخبر) أي: فيكون ما بعدها مرفوعًا بالابتداء، لا بالفعل المضمر، ولا بنفس (لولا)، لنياتها عنه، أو بها أصالةً.

قوله: (غالبًا) أي: وجوب الحذف في الغالب مقيّدٌ، بأن يكون كونًا مطلقًا كما أشار إليه بقوله: (وذلك... إلخ).

ومن غير الغالب: وجوب ذكره إذا كان خاصًّا، ولم تقم قرينةٌ عليه، فيجب ذكره كما سيمثّل له بقوله: (لولا زيدٌ سالمنا ما سلم) أمّا إذا كان خاصًّا وقامت قرينة عليه، فذكره جائز نحو: (لولا أنصارُ زيدٍ حَمَوْهُ ما سلم) إذ الحماية تفهم من التّعبير بالأنصار؛ لإشعاره بالنُّصرة اللّازم لها الحماية، فحالات الخبر إذن ثلاثة، ذكر منها اثنان، وترك الثّالث، فإذا أردت بالكون كونًا مقيّدًا مثل: قائم، وقاعد؛ لم يجز أن تقول: (لولا زيدٌ قائمٌ) ولا تحذِفَه، بل تجعلُه مبتدأً مضافًا إلىٰ زيد فتقول: (لولا قيامُ زيدٍ لأتيتُك) أو تُدْخِل كلمة

وذلكَ إذا كانَ الخبرُ كَوْنًا مُطلَقًا، (نَحْو: لَوْلَا زَيْدٌ) أي: مَوجودٌ (لأَكْرَمْتُكَ) امتنعَ الإكرامُ، الَّذي هو الجوابُ؛ لوجودِ زيدٍ، الَّذي هو الشَّرطُ.

(ومنه) أي: ومِنْ دُخولِها علىٰ الجُملَةِ الاسمِيَّةِ المحذُوفَةِ الخبرِ، (لَوْلايَ لَكَانَ كَذَا، أي: لولا أنا موجودٌ) فأقام المُتّصِلَ مقامَ المُنْفَصِلِ، وحَذَفَ الخبرَ؛ لكونه كونًا مطلقًا، هذا مَذهَبُ الأخفَشِ.

وذَهَبَ سيبويه: إلىٰ أنّ «لولا» جارَّةٌ للضّميرِ، كما تقدَّمَ.

ومِن غيرِ الغالبِ: ....

حاشية العطار

(أنّ) علىٰ المبتدأ فتقول: (لولا أنّ زيدًا قائمٌ) وتصير (أنّ) وصلتها مبتدأ محذوف الخبر وجوبًا، أو فاعلًا لـ(ثبت) محذوفًا علىٰ الخلاف.

واعلم أنّ المصنّف أشار بقوله: (المحذوفة الخبر) للرّدّ علىٰ ابن الطّراوة، حيث زعم أنّ جواب (لولا) يكون خبر المبتدأ دائمًا، فلا يكون محذوفًا عنده، وهو مردودٌ بأنّه لا رابط بينهما، وأشار بـ(غالبًا) أيضًا لردّ ما زعمه البعض من أنّ الخبر بعدها واجب الحذف دائمًا فـ(لولا زيدٌ يدفعُ عدوّه لأهلكه) من قبيل المحذوف الخبر، والتّقدير: لولا زيدٌ موجودٌ دافعًا عدوّه لأهلكه، وهو تمحّل محض.

قوله: (هذا مذهب الأخفش) أي: إقامة المتّصل مقام المنفصل، أمّا كون الضّمير في محلّ رفعٍ، فمتفقٌ عليه.

قوله: (ومن غير الغالب) لا يخفاك أنّ (غالبًا) يرجع لحذف الخبر،

لَوْلَا زيدٌ سالمَنَا مَا سَلِمَ.

[الوجهُ الثَّاني: حرفُ تحضيضٍ]

(وَ) يُقالُ فيها تَارَةً: (حَرْفُ تَحْضِيضٍ) بمُهْمَلَةٍ فَمُعْجَمَتَيْنِ.

[الوجهُ الثَّالثُ: حرفُ عرضٍ]

(وَ) تارةً: حرفُ (عَرْضٍ) بسكونِ الرَّاء (أَيْ: طَلَبِ بِإزْعَاجٍ) في التّحْضيضِ (أَوْ) طلبٍ (بِرِفْقٍ) في العَرْضِ على التّرتيبِ.

[ما تختصُّ به «لولا» التَّحضيضيَّةُ والعرْضيَّةُ]

(فَتَخْتَصُّ) فيهما بالجملةِ الفعليّةِ المبدوءةِ (بِالمضَارعِ، أَوْ بِمَا فِي تَأْوِيلِهِ).

حاشية العطار

وكون الحذف واجبًا، والشّارح هنا تعرّض لوجوب ذكره، وترك جواز الذّكر؛ إذ الأحوال ثلاثة كما علمت.

قوله: (لولا زيدٌ سالمنا) أي: امتنع عدمُ سلامةِ زيدٍ؛ لوجود مسالمته، أي: مصالحته، ومعلومٌ أنّ امتناع عدم السّلامة، يلزمه ثبوت السّلامة، فالمعنى: ثبتت سلامة زيدٍ لوجود مصالحته إيّانا، وكالمثال المذكور؛ قوله ﷺ خطابًا لعائشة رضي الله عنها: «لولا قومُكِ حديثو عهدٍ في الإسلام لهدمت الكعبة». كذا في الشمني.

قوله: (برفقٍ) مصدر: (رَفُق) بالضّمّ (يرفَق) بفتحها.

[أمثلةُ التَّحْضِيضِ]

فالتَّحْضِيضُ (نَحْوُ: ﴿لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ ٱللَّهَ﴾ [النمل: ٤٦]) أي: اسْتَغْفِرُوهُ ولا بُدَّ، ونحو: ﴿لَوْلَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ﴾ [الفرقان: ٧]، فـ«أُنْزِلَ» مؤوَّلٌ بالمضارعِ، أي: يُنْزَلُ.

[أمثلة العرض]

والْعَرْضُ، نحو: لولا تَنْزِلُ عِنْدَنَا فَتُصِيبَ خَيْرًا (وَ) نحو: (﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾ [المنافقون: ١٠]) فـ«أَخَّرْتَنِي» مؤوَّلٌ بالمضارعِ، أي: تُؤَخِّرُنِي.

[الوجهُ الرَّابعُ: التَّوْبِيخِيَّةُ]

(وَ) يقال فيها (تَارَةً: حَرْفُ تَوْبِيخٍ) مصدرُ «وبَّخَهُ» أي: عَيَّرَهُ

حاشية العطار

قوله: (مؤوّلٌ بالمضارع...) إنّما كان المعنىٰ علىٰ المضارع؛ لأنّه معلومٌ أنّ تأخيره في الدّنيا لا ينفعه، فالمقصود أن يُؤَخِّرَهُ الآن ليعمل. انتهىٰ، الزرقاني.

قال الكافيجي: الظّاهر أنّها في أمثال هذا، تكون للتّمنّي مجرّدًا. انتهىٰ.

وفي الرّوميّ: وجوّز بعض النّحاة دخول (لولا) هذه علىٰ الجملة الاسميّة نحو: (لولا زيدٌ قائمٌ).

قوله: (حرف توبيخ) أي: حرفٌ دالٌّ علىٰ تهديدٍ، وتعنيفٍ، ولومٍ علىٰ تركِ فعلٍ في الزّمن الماضي.

بفِعْلِه القَبِيحِ.

[ما تختصُّ به]

(فتَخْتَصُّ) بِالجملةِ الفِعْلِيَّةِ المبدوءَةِ (بالماضِي، نَحْو: ﴿فَلَوْلَا نَصَرَهُمُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ قُرْبَانًا ءَالِهَةَۢ﴾ [الأحقاف: ٢٨]) أي: فَهَلا نَصَرَهُمْ.

(قِيلَ: وتَكُونُ) «لولا» (حَرْفَ اسْتِفهَامٍ) تَختَصُّ بالماضِي، (نَحْوُ: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٖ قَرِيبٖ﴾ [المنافقون: ١٠] وَ﴿لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ﴾ [الأنعام: ٨]).

حاشية العطار

قوله: (﴿مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾) متعلِّقٌ بـ(اتخذوا) ومفعوله محذوف أي: اتّخذوهم، وقُرباناً: مفعولٌ ثانٍ لـ(اتخذوا) وآلهةً: بدلٌ منه لا صفة؛ لأنّه جامد.

وفي الكافيجي: أنّ المفعول الثّاني: آلهة، وقُرباناً: حالٌ من المفعول، أو مفعولٌ له، أو مفعولٌ ثانٍ لـ(اتخذوا) بمعنى: ذا تقرّبٍ، تقدّم على مفعوله الأوّل، وهو (آلهة). انتهى.

فعلى هذا الوجه لا يُحتاج لإضمار في (اتخذوا).

القربان: ما تُقُرِّبَ به إلى الله؛ أي: اتّخذوهم شفعاء متقرَّباً بهم إلى الله، حيث قالوا: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ﴾ [يونس: ١٨] والمعنى: فهلّا منعهُم من الهلاكِ آلهتُهُم.

(قَالَهُ): أحمدُ أبو عبيدةَ (الهَرَوِيُّ[1]) والمعنىٰ: هَلْ أَخَّرْتَنِي؟ وهَلْ أُنْزِلَ؟ (وَالظَّاهِرُ أَنَّهَا) أي: «لولا» (فِي) الآيةِ (الأُولَىٰ) وهي: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ﴾ [المنافقون: ١٠]: (للعَرْضِ) كما تَقَدَّمَ.

(وَفِي) الآيةِ (الثَّانِيَةِ) وهي: ﴿لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ﴾ [الأنعام: ٨]: (للتَّحْضِيضِ) أي: «هَلَّا أُنزِلَ».

(وَزَادَ) الهَرَوِيُّ (مَعْنًىٰ آخَرَ، وَهُوَ: أَنْ تَكُونَ) «لولا» نَافِيَةً (بِمَنْزِلَةِ «لَمْ» وَجَعَلَ مِنْهُ) أي: من النَّفْيِ (﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ﴾ [يونس: ٩٨])

حاشية العطار

قوله: (هل أخّرتني) أي: (تُؤَخِّرُنِي) و(يُنْزَلُ) فالمعنىٰ علىٰ الاستقبال أيضًا. انتهىٰ، الزرقاني.

قوله: (بمنْزلة: لم) أي: بمعناها، كما صرّح به في بعض نسخ المتن، أعني: بمعنىٰ: (لم).

قال الرّوميّ: وهذا التّفسيرُ موافقٌ لما وقع في التّسهيل، حيث قال: وقد تلي الفعل (لولا) غير مفهمة تحضّضا، فتُؤوّل بـ«لو لم». انتهىٰ.

وما وقع في الارتشاف: وقد تكون (لولا) نافيةً بمعنىٰ: (ما).

(١) أحمد بن محمّد بن عبد الرّحمن، أبو عُبيد الهرويّ (ت: ٤٠١هـ = ١٠١١م) باحث من أهل هراة (في خراسان) المؤدب صاحب «كتاب غريبي القرآن والحديث» والسابق إلىٰ الجمع بينهما في علمنا. أخذ عن: أبي سليمان الخطابي وأبي منصور محمّد بن أحمد الأزهري. روىٰ عنه «كتاب الغريبين» أبو عمرو عبد الواحد بن أحمد المليحيّ وأبو بكر محمّد بن إبراهيم الأردستاني. [معجم الأدباء].

أي: لم تَكُنْ آمَنَتْ؛ وهذا بَعِيدٌ. (والظَّاهِرُ أَنَّ المرَادَ) بـ«لولا» هُنَا: «التَّوْبيخُ» والمعْنَى: (فَهلا) وهو قولُ الأَخفَشِ، والكسائيّ، والفَرَّاءِ.

(وَيُؤَيِّدُهُ: أَنَّ فِي حَرْفِ أُبَيٍّ) بنِ كَعْبٍ (و) حرفِ (عَبْدِ اللهِ بنِ مَسْعُودٍ) أي: في قراءتِهما: (فَهَلَّا).

(وَيَلْزَمُ مِنْ ذلك) المعْنى الّذي ذَكَرْناهُ، وهو: التَّوبيخُ (مَعْنَى النَّفْيِ الّذي ذَكَرَهُ الهرَوِيُّ؛ لأَنَّ اقْتِرَانَ التّوْبِيخِ بِالْفِعْلِ الماضِي يُشعِرُ بِانْتِفَاءِ وُقُوعِهِ).

حاشية العطار

قال بعض شرّاح الألفيّة: و(لولا) هذه ليست مركّبة، بل (لو) على حالها، و(لا) نافيةٌ للماضي.

قوله: (والظّاهر) لا يقال: يؤيّد الهرويّ رفع ﴿قَوْمَ﴾ [يونس: ٩٨] على الإبدال، وهو إنّما يكون في غير الموجب؛ لأنّا نقول: يكفي في تحقّق عدم الإيجاب رائحة النّفي، كقوله:

.... تغيّرَ إلّا النّؤيُ والوتد

بمعنى: لم يبقَ على حاله، كما أبدل قليلٌ من ﴿فَشَرِبُواْ﴾ [البقرة: ٢٤٩] بمعنى: لم يكونوا منه.

قوله: (أي: في قراءتهما) تفسيرٌ لحرفٍ في الموضعين، ويؤيّده ما في بعض النّسخ في قراءةٍ، وهو أوضح.

قوله: (فهلّا قَرْيَةٌ) واحدة من القرى المهلكة، تابت عن كفرها قبل مجيء العذاب، فنفعها ذلك.

قوله: (بانتفاء وقوعه) أي: وقوع الفعل، وحينئذٍ فلا يكون النّفي معنًى موضوعًا له، بل لازمٌ للتّوبيخ.

٢ ـ [إِنْ]

الكلمة (الثَّانِيَةُ) ممّا جاءَ علىٰ أربعةِ أوجهٍ: («إنْ» المكْسُورَةُ الْهَمْزَةِ، (الخفِيفَةُ) النُّونِ.

[الوجهُ الأوّل: الشَّرطيَّةُ]

(فَيُقَالُ فِيهَا) تارةً: (شَرْطِيَّةٌ) ومعناها: تَعلِيقُ حصولِ مضمونِ جملةٍ بحصولِ مضمونِ جملةٍ أخرىٰ، كالَّتي (فِي نَحْو: ﴿إِن تُخْفُواْ مَا فِي

حاشية العطار

قوله: (فيُقَال فيها تارةً: شرطيّة) نسبةً للشّرط، وهو التّعليق؛ لإفادتها إيّاه، ويُقَال: أي: يُحمَل، ماضي مجهول، وشرطيّة: نائب فاعل؛ أي: يَحمِلُ المتكلّمُ عليها هذا، بأن يجعلها مبتدأً، ويُخبِرَ عنها بشرطيّة، هكذا (إنْ) شرطيّة، وكذا يقال في نظائره.

قوله: (تعلُّق) في نسخةٍ: تعليق، وكلٌّ صحيح؛ لأنّ التّعلُّقَ أثرُ التّعليق، الّذي هو فعلٌ للمتكلّم، فهو وصفٌ له، والتّعلّق صفةٌ للحصول، فرُجِّح ما هنا لذلك، وأقحم لفظ الحصول، إشارةً إلىٰ أنّ التّعلّق باعتباره؛ أي: أنّ الارتباط بين الشّرط والجزاء، باعتبار الحصول والتّحقّق، فمتىٰ تحقَّق تحقّق.

قوله: (مضمون جملة) هو المصدر المأخوذ من المسند المضاف إلىٰ المسند إليه، فمضمون: (قام زيدٌ) و(زيدٌ قام) قيامُ زيد، فالتّعبير بالمسند أولىٰ من التّعبير بالخبر لقصوره علىٰ الاسميّة دون الفعليّة، الشّامل لها ما ذكرنا، فإن كان ظرفًا، أو مجرورًا، فالأخذ من المتعلّق، أمّا **مفهوم الجملة**

صُدُورِكُمْ أَوْ تُبْدُوهُ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٢٩]) فَحُصُولُ مَضْمونِ العِلْم

حاشية العطار

فهو: ما يُفْهَم منها، وهو الثّبوت وحده، أمّا ذكر الطّرفين في قولنا: ثبوت القيام لزيدٍ مثلًا، فلتعرّف النّسبة، وتعيّنها لتعيّن جزئيها؛ لاستفادتها من هذا التّركيب، ومن هنا ترجّح القولُ بأنّ المسائل: النِّسَب، ولا يخفاك أبدًا المناسبة، إذ المفهوم من كذا، ما يُفهم منه، فهو غيره، والنِّسبة مغايرة للمنتَسِبَين؛ اللّذَيْنِ هما جزءا الجملة، والعنوان عنها بلفظٍ مفهومٍ باعتبار تعلّق الفهم بمعنى: الإدراك، أي: الحكم بها، وإلّا فالطّرفان مفهومان، لكنّ إدراكهما قصوريّ، فعُلم أنّ مفهوم الجملة من إضافة المدلول، وهي على معنى: (من) ومضمون الشّيء، ما احتوى عليه، وتضَمَّنه، فالمتَضَمِّن ـ بالكسر ـ: الهيئةُ الاجتماعيّةُ في المركّب، أعني: الجملة، والمتضَمَّن ـ بالفتح ـ: كلّ جزءٍ، فرجع المضمون لبيان أجزاء الجملة، فلذلك فسّر باللّفظ، أعني: قيامُ زيدٍ مثلا، **والمفهوم**: ما يفهم منها، ففسّر بالثّبوت، فمضمون الجملة من إضافة الجزء للكلّ على معنى اللّام، هذا ما خطر بالبال، فتدبّره.

قوله: (فحصول مضمون العلم) قد علمت أنّ المضمون يضاف للجملة لا للمسند، فعلى هذا تُصرف عبارة الشّارح عن ظاهرها، بجعل الإضافةِ بيانيّة، والنّائبة عن المضاف إليه أي: مضمونٌ هو علم الله، والأَوْلى أن يقول: فحصولُ مضمونٍ يعلَمُه الله؛ ليوافق اللّاحق، لا أنّه يقول بحصول مضمون الإخفاء والإبداء، ليوافق السّابق، كما قيل؛ للاحتياج في كلٍّ منهما إلى التّكلّف بجعل الإضافة بيانيّة، الّذي هو خلاف الأصل.

ثمّ إنّه عبّر بالفعل مرفوعًا، أعني: (تُخْفُون وتُبْدُون) نظرًا للأصل قبل

متعلِّقٌ بحصولِ مضمونِ ما «يُخْفُونَهُ» أو «يُبْدُونَهُ».

[حُكمُها]

(وَ) «إنْ» الشَّرطيّةُ (حُكْمُهَا) بالنّسبةِ إلىٰ العَملِ: (أَنْ تَجْزِمَ فِعْلَيْنِ): مضارعَيْنِ، أو ماضيَينِ، ....

حاشية العطار

دخول الجازم، فلو لاحَظَهُ لعبّر به منصوبًا، فيحذف النّون، والأوّل أولىٰ؛ لأنّه بصدد بيان المضمون، كما أنّه بصدد بيان التّعلّق.

قوله: (بالنّسبة إلىٰ العمل) أفاد به أنّ الحصر المأخوذ من إضافة المصدر المفيدة للعموم، نسبيّ، فلا يقال: إنّ لها أحكامًا أخر غير الجزم.

قوله: (أنْ تجزمَ فعلين) قال الرّضيّ: وشرطها في الأغلب مستقبل المعنىٰ، فإن أُريد المضيّ، جُعل الشّرط لفظ (كان) كقوله تعالىٰ: ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ﴾ [المائدة: ١١٦] وإنّما اخْتُصَّ ذلك بـ(كان) لأنّ الفائدة الّتي تستفاد منه في الكلام الّذي هو فيه، الزّمن الماضي فقط، ومع النّصّ علىٰ المضيّ، لا يمكن إفادة الاستقبال، وهذا من خصائص (كان) دون سائر الأفعال النّاقصة.

واعلم أنّ (إنْ) قد تقترن بـ(لا) النّافية، فيُظَنُّ أنّها (إلّا) الاستثنائيّة، كقوله تعالىٰ: ﴿وَإِلَّا تَغْفِرْ لِى وَتَرْحَمْنِىٓ أَكُن مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [هود: ٤٧]، وقوله: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ﴾ [التوبة: ٤٠] وقوله: ﴿إِلَّا تَنفِرُوا۟ يُعَذِّبْكُمْ﴾ [التوبة: ٣٩] والأصل: إنْ لا، فأدغمت النّون في اللّام.

أو مُختلفَينِ، يُسمَّىٰ الأوّلُ منهما: شرطًا والثّاني: جوابًا وجزاءً.

[الوجهُ الثّاني: النّافيةُ]

(وَ) تارةً يقال فيها: (نَافِيَةٌ) وتدخُلُ:

أ ـ علىٰ الجملةِ الاسميّةِ، كالّتي (فِي نَحْو: ﴿إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَانٍ بِهَـٰذَآ﴾ [يونس: ٦٨]) أي: مَا عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ.

ب ـ وعلىٰ الفعليّةِ الماضويّةِ، كالّتي في نحو: ﴿إِنْ أَرَدْنَآ إِلَّا ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [التوبة: ١٠٧].

حاشية العطار

قوله: (أو مختلفَيْن) بأن يكون الأوّل ماضيًا، والثّاني مضارعًا، أو بالعكس.

قوله: (يسمّىٰ الأوّل منهما شرطًا) أي: لأنّه شرطٌ لتحقّق الثّاني، والثّاني: جوابًا، تشبيهًا له بجواب السّؤال؛ لأنّه يقع بعد وجود الشّرط، كما يقع الجوابُ بعد السّؤال، وجزاءً؛ لأنّه يَبْتَنِىٰ علىٰ الأوّل ابتناء الجزاء علىٰ الفعل. انتهىٰ، الشنواني.

قوله: (﴿إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَانٍ﴾) يردّ بهذه الآية علىٰ من زعم أنّ (إنْ) النّافية لا تأتي إلّا قبل (إلّا) الاستثنائيّة، أو ما في معناها، كما في قوله تعالىٰ: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: ٤].

قوله: (أي: ما عندكم سلطان) حذف الشّارح لفظ (من) للإشارة إلىٰ أنّها صلة.

ج ـ والمضارِعيَّةِ، كالَّتي في نحو: ﴿ إِن يَعِدُ ٱلظَّٰلِمُونَ بَعۡضُهُم بَعۡضًا إِلَّا غُرُورًا ﴾ [فاطر: ٤٠].

[حُكمُ النَّافيةِ]

وحُكْمُهَا: الإهمالُ عِنْدَ جُمْهُورِ العَرَبِ.

(وأهلُ العالِيَةِ يُعمِلونها عملَ «لَيْسَ») فيَرْفَعون بها الاسمَ، ويَنْصِبُونَ بها الخبرَ نَثْرًا وشِعْرًا: فالنَّثْر (نحو قول بعضهم: «إنْ أَحَدٌ خَيْرًا مِنْ أَحَدٍ إلا بِالْعَافِيَةِ») فـ«أحدٌ»: اسمُها، و«خيرًا»: خبرُها. والشّعر، كقول شاعرهم:

حاشية العطار

قوله: (وحكمها الإهمال) أتىٰ به؛ ليربطه بقول المصنّف: (وأهل العالية)؛ ليتمّ التّقابل، وإن أُخذ من كلامه بدلالة الفحوىٰ.

قوله: (وأهل العالية) بالعين المهملة، والياء المثنّاة تحت، وهي: ما فوق نجدٍ إلىٰ أرض تهامة، وإلىٰ ما وراء مكّة، وما والاها، وهي الحجاز، والنّسبة إليها: عاليّ، وشذّ: عَلْويّ.

قوله: (نثرًا) أي: كائنٌ ذلك العمل في النّثر، بشرط نفي الخبر، وتأخّره، وأن لا يليها معموله، وليس ظرفًا ولا مجرورًا.

قوله: (إلَّا بالعافية) يؤخذ منه، ومن البيت بعده: أنّ انتقاض النّفي بعد خبر (إنْ) لا يقدح في عملها عمل (ليس).

إنْ هـــــو مُسْــتولِيًا على أحـدٍ   إلا على أضــعفِ المَجـانينِ[1]

فـ«هو»: اسمها، و«مستوليًا»: خبرها.

(وَقَدْ اجْتَمَعَتْ؛ أي: «إنْ» الشّرطيَّةُ و) «إنْ» (النّافيةُ في قوله تعالى: ﴿وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِهِۦٓ﴾ [فاطر: ٤١]) فـ«إن»

حاشية العطار

قوله: (﴿وَلَئِن زَالَتَآ﴾) (اللّام) موطّئة للقسم، و(زال) تامّة؛ لأنّها ماضي يزيل، ومعناها: الانتقال، وجملة: (إن أمسكهما... إلخ) جواب القسم لا محلّ لها من الإعراب، وجواب الشّرط محذوف كما هو القاعدة في اجتماع الشّرط، والقسم، و(مِنْ): صلة، و(أحد): فاعل أمسك، و(مِنْ بعده): صفة أحد. انتهى، المدابغي ملخّصًا.

ولا يخفاك أنّ (زال) الّتي بمعنى: انتقل، مضارعها: (يزول) بالواو وأمّا الّتي مضارعها: (يزيل) بـ(الياء) فهي بمعنى: (مَازَ) وقد نظمت الفرق بين الثّلاثة بالتّمثيل، فقلت:

لا يـزال الّـذي فـتـنـتُ كـئـيـبًـا   ذا غـرامٍ عـن الـهـوى لا يـزولُ

(١) **التخريج**: هذا البيت من الشواهد التي لم يذكروا لها قائلا معينا. [شرح الأشموني على ألفية ابن مالك].

اللغة: (إن): ما. (مستوليا): مسيطرا. (المجانين): الذين فقدوا عقولهم.

المعنى: إنه لضعفه لا يستطيع التأثير إلا على ضعاف العقول.

الإعراب: (إن): حرف نفي يعمل عمل «ليس». هو: ضمير منفصل في محلّ رفع اسم «إن». مستوليا. خبر «إن» منصوب.

والشاهد فيه قوله: (إن هو مستوليا) حيث أعمل (إن) عمل «ليس» فرفع بها المبتدأ ونصب الخبر.

الدّاخِلَةُ على «زَالَتَا» شرطيّةٌ، و«إنْ» الدّاخلةُ على «أَمْسَكَهُمَا» نافيةٌ.

[الوجهُ الثّالثُ: المُخَفَّفَةُ]

(وَ) يقال فيها تارةً: (مُخَفَّفَةٌ مِن الثّقِيلَةِ) كالّتي (فِي نَحْوِ) قوله تعالى: (﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ [هود: ١١١] فِي قِرَاءَةِ مَنْ خَفَّفَ الثَّقِيلَةَ)

حاشية العطار

قد أكنّ الهوى بقلبٍ شجيٍّ   لا يزيل الغرام منه عَذُولُ

وإن جعل (مِنْ) بعده صفة، مبنيّ على أنّ الضّمير عائدٌ على الله، وهو أحد احتمالين ثانيهما: عوده على الزّوال، فلا يجعل صفةً على هذا، وقد جعل البيضاويّ جملة: ﴿إِنْ أَمْسَكَهُمَا﴾ سادّةً مسدّ الجوابين.

قال الشمني: وهو الأنسبُ؛ لأنّ توفية اللّفظ واجبةٌ مهما أمكن. انتهى.

قال الرّوميّ: ولام التّوطئة هي: الّتي تدخل على الشّرط بعد تقدّم القسم لفظًا، أو تقديرًا؛ لتُؤذن أنّ الجواب للقسم لا للشّرط.

قوله: (مخفّفة من الثّقيلة) أي: المخفّفة النّون الكائنُ ذلك التّخفيف عن ثقلها، فـ(مِنْ) بمعنى: (عن) أي: التّخفيف متجاوزٌ، ومتباعد به عن الثّقل، فهذه العبارة مشعرةٌ بالفرعيّة.

قوله: (﴿لَّمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾) اللام الأولى: لام الابتداء، والثّانية: لام القسم.

قال الرّضيّ: وإذا أردت دخولها في خبر (إنّ) الّذي في أوّله لام القسم؛ وجب الفصل بينهما؛ لكراهة اجتماع اللّامين، قال تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا﴾ [هود: ١١١] الآية، ففصَل بينهما بـ(ما) الزّائدة. انتهى.

وفي البيضاويّ: اللّام الأولى: موطِّئةٌ للقسم، والثّانية: توكيدٌ، أو

وهو: الحَرَمِيّانِ وأبو بكرٍ.

ويَقِلُّ إعمالُها عَمَلَ «إنَّ» المشدَّدَةِ مِن نَصْب الاسمِ ورفعِ الخبرِ، كهذهِ القِراءةِ. فـ«كُلًّا»: اسمُها وما بعده: خبرُها.

(ومِن) ورودِ إهمالِها، قوله تعالى: (﴿ إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ [الطارق: ٤] في قراءة من خَفَّف «لما») وهو نافعٌ، وابن كثيرٍ، وأبو عمرٍو، والكسائيُّ، وخَلَفُ[(١)]، ويعقوبُ[(٢)].

حاشية العطار

بالعكس، و(ما) زائدةٌ بينهما؛ للفصل، وعلى الزّيادة فخبر (إنّ): (ليوفّينّهم) وعلى أنّ (ما) موصولةٌ، أو نكرةٌ موصوفةٌ؛ فهي الخبر. انتهى، ملخّصًا من الشنواني.

قوله: (وهو الحَرَميَّان) أعاد الضّمير مذكّرًا مفردًا، باعتبار لفظ (ما)، **والمراد بالحرميّان:** نافعٌ؛ لأنّه مدنيّ، وابن كثير؛ لأنّه مكّيّ، وأمّا أبو بكر، فهو كوفيّ، واسمه: عاصم.

(١) **خلف بن هشام بن ثعلب**، البزار أبو محمّد البغداديّ (١٥٠ ـ ٢٢٩هـ = ٧٦٧ ـ ٨٤٤م) أحد القراء العشرة. كان عالما عابدا ثقة. سمع مالك بن أنس وحماد بن زيد وأبا عوانة وغيرهم، روىٰ عنه عباس الدوري ومحمد بن الجهم وأحمد بن أبي خيثمة وغيرهم، وكان خيرا، فاضلا، عالما بالقراءات. كتب عنه أحمد بن حنبل وكان من الحفاظ المتقنين. ومات ببغداد. [وفيات الأعيان، الثقات لابن حبان].

(٢) **يعقوب بن إسحاق بن زيد الحضرميّ**، أبو محمد: مولده ووفاته بالبصرة (١١٧ ـ ٢٠٥هـ = ٧٣٥ ـ ٨٢١م) كَانَ أعلم النَّاس فِي زَمَانه: بالقراءات، والعربية، وكلام العرب، والرّواية، والفقه، فاضلا تقيًّا ورعًا زاهدًا. وله قراءة مشهورة به، وهي إحدىٰ القراءات العشر، أخذها عرضًا عن سلام بن سليمان الطويل، ومهدي بن ميمون وغيرهما. وروىٰ القراءة عنه عرضًا روح بن عبد المؤمن ومحمّد بن المتوكّل وغيرهما. [بغية الوعاة، الثقات لابن حبان].

فـ«كلُّ نفسٍ»: مبتدأٌ ومضافٌ إليه، وجملةُ «لمّا عَليْها حافظ»: خبرُه، و«ما» صِلةٌ؛ والتَّقديرُ: إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَعَلَيْهَا حَافِظٌ.

(وَأَمَّا مَنْ شَدَّدَ «لمّا») وهو: أبو جعفرُ، وابن عامرٍ، وعاصمٌ، وحمزةُ، (فَهِيَ) أي: «إنْ»: (عنده بمنزلة ما النَافِيَةِ) و«لمّا»: إيجابيّةٌ على لُغَةِ هُذيْلٍ؛ والتَّقديرُ: مَا كُلُّ نَفْسٍ إلا عَلَيْهَا حَافِظٌ.

[الوجهُ الرَّابعُ: الزَّائدةُ]

(وَ) يقال فيها تارةً: (زَائِدَةٌ) لتقوية الكلام وتوكيدِهِ. والغَالِبُ أن تقعَ

حاشية العطار

قوله: (لتقوية الكلام) في الرّضيّ: قيل: فائدة الحرف الزّائد في كلام العرب، إمّا معنويّة، أو لفظيّة، فالمعنويّة: تأكيد المعنى، كما في (مِنْ) الاستغراقيّة، و(الباء) في خبر (ما) و(ليس) فإن قيل: فيجب أن لا تكون زائدةً إذا أفادت فائدة معنويّة، قيل: إنّما سمّيت زائدةً؛ لأنّها لا يتعيّن بها أصل المعنى، بل لا يزيد بسببها إلّا تأكيدُ المعنى الثّابت، وتقويته، فكأنّها لم تفد شيئًا لمّا لم تُغاير فائدتها العارضة؛ الفائدة الحاصلة قبلها، ويلزمهم: أن يَعدُّوا على هذا (إنْ) ولام الابتداء، وألفاظ التّأكيد، أَسْماءً كانت أو لا زوائد، ولم يقولوا به، وبعض الزّوائد يعمل، كـ(الباء) و(مِنْ) الزّائدتين، وبعضها لا يعمل، نحو: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾ [آل عمران: ١٥٩] وأمّا الفائدة اللّفظيّة: فتزيين اللّفظ، وكونه بزيادتها أفصح، أو كون الكلمة، أو الكلام متهيّئًا بسببها؛ لاستقامة وزن شعرٍ، أو سجع، أو لغير ذلك من الفوائد اللّفظيّة، ولا يجوز خلوّها من اللّفظيّة، والمعنويّة معًا، وإلّا لعدّت عبثًا. انتهى.

قلت: والإلزامُ مندفعٌ بما صرّح به الفاضل عبد الحكيم في «حواشي

بعد «ما» النّافيةِ، كالّتي (في نَحْو: مَا إِنْ زَيْدٌ قَائِمٌ، وتَكفُّ «ما» الحجازيّةَ عن العملِ) في المبتدأ والخبرِ، كقوله:

فَما إن طِبُّنا جُبْنٌ ولكنْ مُنايانا ودَوْلَةُ آخَرِينا[1].

حاشية العطار

المطوّل»: أنّ إفادة الحرف الزّائد التّوكيد ليس بطريق الوضع له، بل هو معنًىٰ عارضٌ، بخلاف (إنْ) ونحوها، فإنّها تفيده بطريق الوضع، فلمّا أفادت (إنْ) معنًىٰ بطريق الوضع، لم يحكم بزيادتها، وإن كان ذلك المعنىٰ وهو التّوكيد يحصل بالحرف الزّائد، إلّا أنّه عَرَض بوقوعه في التّركيب، فحُكم بزيادته.

قوله: (وتكفّ ما الحجازيّة) قيّد بها؛ لأنّ التّميميّة لا تعمل.

قال الرّوميّ: وذهب بعض الكوفيّين إلىٰ جواز النّصب، وحكىٰ يعقوبُ ذلك. انتهىٰ.

وعليه فـ(إنْ) ليست كافّة.

قوله: (فما إنْ طِبُّنا جُبْنٌ...) المراد بـ(الطّبّ) هنا: العادة، و(الجُبْن):

(١) **التخريج:** البيت لفروة بن مسيك. [شرح الشواهد الشعرية].

اللغة: (طبنا): عادتنا أو شأننا. (منايانا): ميتاتنا، جمع منية وهو الموت. (الدولة): الغلبة والانتصار في الحرب.

المعنىٰ: ليس الخوف والجبن من عادتنا، ولكن أقدارنا حكمت علينا بانتصار الآخرين علينا.

الإعراب: (فما): «الفاء»: استئنافية، (ما): نافية تعمل عمل ليس. (إن): زائدة كفت «ما» عن العمل. (طبنا): مبتدأ مرفوع بالضمة، و«نا»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. (جبن): خبر مرفوع بالضمّة. (ولكن): «الواو»: للاستئناف، «لكن»: حرف استدراك لا عمل لها. (منايانا): مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة علىٰ الألف، و«نا»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. وخبرها محذوف تقديره: «منايانا حلت أو قدرت». (ودولة): «الواو»: للعطف، «دولة»: اسم معطوف علىٰ «منايانا» مرفوع مثله. (آخرينا): مضاف إليه مجرور بالياء لأنه جمع مذكر سالم، والألف للإطلاق.

الشاهد: (ما إن) حيث زيدت «إن» بعد «ما»، فلم تعمل «ما» عمل «ليس».

[اجتماعُ «إنْ» معَ «ما»]

(وَحَيْثُ اجْتَمَعَتْ «ما» و«إنْ»: فَإِنْ تَقَدَّمَتْ «ما») على «إنْ» (فهيَ) أي: «ما» (نَافِيَةٌ، و«إنْ» زَائِدَةٌ) نحو ما تقدَّمَ مِن المثالِ والبيتِ.

حاشية العطار

خلاف الشّجاعة، و(المنايا): جمع منيّة، وهي الموت، والدَّولة في الحرب بمعنى: النّصر، والغلبة، يقال: كان لفلانٍ على فلانٍ دَولةٌ أي: انتصر عليه، وغلبه. انتهى، الشنواني.

وقال الزرقاني: (الدُّولة) بالضّمّ: في المال، يقال: صار المالُ بينهم دُولةً يتداولونه يكون مرّة لهذا، ومرّة لهذا، والجمع: (دُوْلات) و(دُوَل). **وقال أبو عبيدة**: (الدُّولة) بالضّمّ: اسمٌ للشّيء الّذي يُتداول بعينه، و(الدَّولة) بالفتح: الفعل، **وقيل**: هما لغتان بمعنًى.

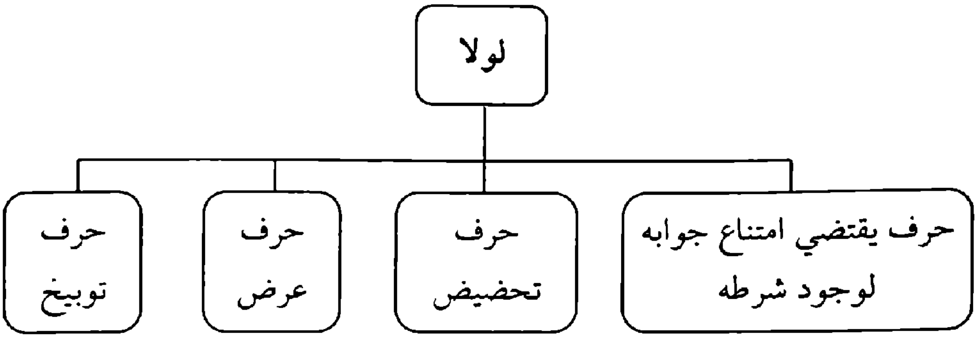
وقال أبو عمرو بن العلاء: (الدُّولة) بالضّم: في المال، وبالفتح: في الحرب. انتهى بتصرّف.

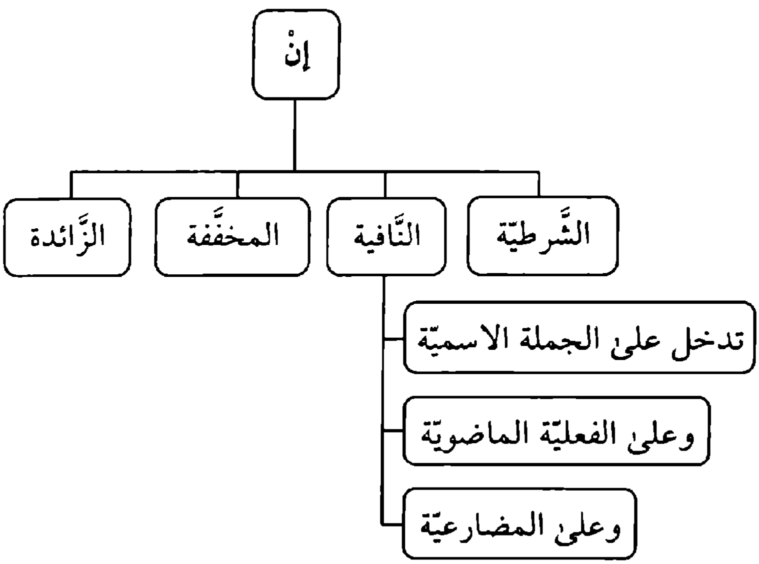
فيؤخذ منه: جواز فتح الدّال، وضمّها.

قوله: (فإن تقدّمت...) **فإن قلت**: ما هذه الفاء؟

قلت: هي فاء الجواب، إمّا على إجراء كلمة الظّرف مَجرى كلمة الشّرط، كما ذكره سيبويه في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا۟ بِهِۦ فَسَيَقُولُونَ﴾ [الأحقاف: ١١] وإمّا على جعله من باب ﴿وَٱلرُّجْزَ فَٱهْجُرْ﴾ [المدثر] ممّا أضمر فيه (أمّا). انتهى، الشنواني.

(وإن تقدَّمَتْ «إن» على «ما»، فَهِيَ) أي: «إنْ» (شَرْطِيَّةٌ، و«ما» زَائِدَةٌ، نَحْوُ: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوۡمٍ خِيَانَةً﴾ [الأنفال: ٥٨].





٣ـ [أَنْ]

الكلمةُ (الثَّالِثَةُ) ممّا جاءَ على أربعةِ أوجهٍ: («أَنْ» المفْتُوحَةُ) الهمزةِ (المخَفَّفَةُ) النُّونِ.

[الوجهُ الأوَّلُ: المصدريَّةُ]

(فَيُقَالُ فِيهَا) تارةً: (حَرْفٌ مَصْدَرِيّ) تُؤَوَّلُ معَ صِلَتِها بالمصْدَرِ (وَتَنْصِبُ المضَارِعَ) لَفْظًا أو مَحلًّا.

حاشية العطار

قوله: (المخفّفة النّون) أي: الّتي أصلها خفيفة في أصل الوضع؛ لا أنّ أصلها الثّقيلة، فخفّفت.

قوله: (تؤوّل مع صلتها...) بيانٌ لجهة النّسبة، فمعنىٰ كونها حرفًا مَصْدَرِيًّا؛ أي: منسوبًا للمصدر؛ لأنّ المصدر يحصل بسبب مصاحبتها، فـ(مع): دالّةٌ علىٰ المصاحبة للصّلة قبل التّأويل؛ أي: تصاحبُ الصّلة فتؤوّل، لا أنّ المصاحبة في التّأويل.

قوله: (وتنصب الفعل المضارع) قال الرّوميّ: وبعض العرب يرفع الفعل بعدها، فلذا رُوي عن مجاهد؛ برفع: ﴿يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ﴾ [البقرة: ٢٣٣].

قوله: (لفظًا أو محلًّا) أراد به ما يشمل التّقديريّ نحو: (يعجبني أنْ يخشىٰ زيدٌ). انتهىٰ، المدابغي.

وكأنّه لدفع ما يقال: إنّ كلام الشّارح قاصر؛ لعدم شموله الإعراب التّقديريّ، مع أنّ (أنْ) تَنْصِبُ تقديرًا أيضًا، كما في المثال، ولا يخفىٰ أنّ

فالأوّلُ، (نَحْوُ: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ﴾ [النساء: ٢٨]).

والثَّانِي، نحو: يُرِيدُ النِّسَاءُ أَنْ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ.

[الخلافُ في «أنْ»]

(وَ) «أنْ» هذه (هيَ الدَّاخِلَةُ عَلَىٰ) الفِعْلِ (الماضِي فِي نَحْوِ:

حاشية العطار

إرادة الإعراب التّقديريّ من المحلّيّ، يُحتاج لتأويلِ المحلّيّ؛ إذ هو باقٍ على معناه، لا يُراد منه إلّا ما كان الإعراب للمحلّ فيؤوّل بما ليس بلفظيّ، والتّأويل تكلّف، وبعد ذلك ينافيه سوق الشّارح؛ إذ لم يمثّل للإعراب التّقديريّ، فيرد عليه التّقصيرَ في ترك التّمثيل، فهذه الإرادة بعد التكلّف، لم تُجْدِ نفعًا.

فالأحسن أن يقال: إنّ الأقرب إلىٰ الإعراب اللّفظيّ: الإعراب التّقديريّ؛ لكون الإعراب في كلٍّ منهما علىٰ الكلمة، بخلاف المحلّيّ، فإنّ الإعراب لنفس المحلّ، فلمّا كان بعيدًا ربّما يتوهّم أنّه غير داخل هنا نصّ عليه، ويعلم من التّنصيص عليه الإعراب التّقديريّ بالأولىٰ، وعلىٰ هذا فقول الشّارح: (أو محلًّا) باقٍ علىٰ حقيقته من غير تأويل، ولم ينصّ علىٰ الإعراب التّقديريّ؛ لعلمه بالأولىٰ، كما أنّه ترك التّمثيل لظهوره، فتدبّر.

قوله: (وأنْ هذه) عبارة المتن هكذا: (وهي الدّاخلة... إلخ) فقدّر الشّارح ذلك استحضارًا لمرجع الضّمير، إذ حصل الفصل بالحكم ومثاله، وإجمالًا لعبارة المصنّف السّابقة مبرزًا لها في صورة الدّعوىٰ؛ ليرتّب عليها قوله: (بدليل) وقد سقط من نسخة الشمني، والرّوميّ، والكافيجي: من قوله: (وهي الدّاخلة) إلىٰ قوله: (وزائدة).

«أَعْجَبَنِي أَنْ صُمْتَ») بِدليلِ: أنّها تُؤوَّلُ بالمصْدرِ، أي: صِيامُكَ (لا) «أنْ» (غيرها، خلافًا لابنِ طاهرٍ[1]) في زعْمه أنّها غيرُها، محتجًّا بأنّ الدَّاخلةَ على المضارع تُخَلِّصُه للاستقبالِ، فلا تَدخلُ على غيرِه، كالسّينِ.

ونُقِضَ بـ«إنْ» الشّرطيّةِ، فإنّها تَدخُلُ على المضارِعِ، وتُخَلّصُه

حاشية العطار

قوله: (بدليل أنّها تؤوَّل) يؤخذ منه: دليلٌ اقترانيّ نظمه هكذا: (أنْ) الدّاخلة على الماضي؛ تؤوّل بمصدرٍ، وكلّما أُوِّل الفعلُ بمصدرٍ فهو حرفٌ مصدريّ، فـ(أنْ) الدّاخلةُ على الماضي حرفٌ مصدريّ.

قوله: (محتجًّا) أي: متمسّكًا بالحجّة؛ أي: الدّليل، وقوله: (بأنّ الدّاخلة... إلخ) (الباء) للتّصوير؛ أي: متمسّكًا بالحجّة المصوّرة بأنْ... إلخ.

وحاصله: أن يقال بطريق المعارضة: (أنْ) المصدريّة تخلّص المضارع للاستقبال، وكلُّ ما خَلَّصَ المضارعَ للاستقبال، فهو مختصٌّ به، فـ(أنْ) المصدريّة مختصّةٌ بالمضارع، ولا شكّ أنّ اختصاصها بالمضارع يناقض دخولها على الماضي في المعنى.

قوله: (كالسّين) تنظيرٌ في الاختصاص.

قوله: (ونُقِضَ بـ«إنْ» الشّرطيّة) هذا النّقضُ تفصيليّ واردٌ على كبرى دليل

---

(١) مُحَمَّد بن أَحْمد بن طَاهِر، أَبُو بكر الإشبيليّ. يُعرف بالخِدَبّ (٥١٢ ـ ٥٨٠هـ = ١١١٨ ـ ١١٨٤م) ساد أهل زَمَانه فِي الْعَرَبيَّة، ودرس فِي بِلاد مُخْتَلفَة، وَكَانَ قايما على كتاب سِيبَوَيْهِ، وَله عَلَيْهِ تعليقة سَمَّاهَا: «الطُّرَر» لم يُسْبَقْ إِلَى مثلِهَا. وَكَانَ يعاني التِّجَارَة. أَخذ الْعَرَبيَّة عَن ابْن الرّماك وَغَيره. أَخذ عَنهُ أَبُو ذَرّ الخشني، وَأَبُو الْحسن ابْن خروف. [الوافي بالوفيات].

للاستقبالِ، وتدخُلُ على الماضي باتّفاقٍ.

[الوجه الثّاني: الزّائدة]

(وَ) يقالُ فيها تارةً: (زَائِدَةٌ) لتقويةِ المعنى وتوكيدِهِ، كالَّتي (فِي

حاشية العطار

المعارض؛ لأنّه عند توجّه المعارضة يصير المعلّل سائلًا له، فلَه مَا لَهُ.

وحاصل النّقض: لا نُسَلّم أنّ كُلَّ ما خَلَّصَ المضارعَ مختصٌّ به، لِمَ لا يجوز أن يخلّصَه، ولا يختصُّ به؟ كـ(إنْ) الشّرطيّة فإنّها تخلّصه، ولا تختَصُّ به؛ للاتّفاق على دخولها على الماضي.

وحاصل الجواب عن هذا النّقض: تحرير محلّ المنع بالفرق بين التّخليص والقلب، و(إنْ) الشّرطيّة تفيد الثّاني؛ لا الأوّل المفاد بالمصدريّة؛ لأنّ التّخليص يشترط فيه وجود المعنى الّذي خَلُص له، كالاستقبال في المضارع؛ فإنّه مقارنٌ لاحتمال الحالِ حالَ دخول (أنْ) المصدريّة، فبعد أن دخلت عليه صار نصًّا في الاستقبال بخلاف القلب؛ فإنّه تبدّل من حالةٍ لحالة، فإنّ الماضي قبل دخول (إنْ) الشّرطيّة زمانه ماضٍ، وبعد دخولها مستقبل، فـ(إنْ) لم تُخَلِّصْهُ، بل قلَبَتْهُ؛ فالمانع اشتبه عليه التَّخليصُ بالقلب. انتهى.

قال المدابغي: واعلم أنّ الجمهور على أنّ: (أنْ) الدّاخلة على الماضي، هي المصدريّة، لكنها لا تخلِّصُه للاستقبال، ففائدتها السّبك فقط، فتعليل ابن طاهر بأنّها لا تخلِّصُهُ للاستقبال صحيح، وحكمه بعدم دخولها مردود. انتهى.

قوله: (وزائدة) أي: فلا تعمل شيئًا، وفائدتها: التّقوية، كما أشار له الشّارح، هذا عند الجمهور، وخالف الأخفش فقال: إنّها تعمل، واستدلّ بالسّماع، كقوله تعالى: ﴿وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَـٰتِلَ﴾ [البقرة: ٢٤٦] وبالقياس على حرف

نَحْوِ: ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ﴾ [يوسف: ٩٦] وكذا) يُحْكَمُ لها بالزِّيادَةِ:

أ ـ (حيث جاءت بعد «لمَّا») التَّوقيتِيَّةِ، كهذا المثالِ.

ب ـ أو وَقَعَتْ بين فعلِ القسمِ و«لوْ»، كقولِهِ:

وأُقْسِمُ أَنْ لَوِ الْتَقَينا(١)

حاشية العطار

الجرّ، ولا حجّة له في ذلك؛ لكونها في الآية مصدريّة، وبأنّ قياسها على حرف الجرّ الزّائد قياسٌ مع الفارق، وذلك؛ لأنّ اختصاصه باقٍ مع الزّيادة، بخلاف (أنْ) فإنّه قد وليها الاسم في قوله: (كأنْ ظبيةٍ) فلم تختصّ فبطُل عملها.

قوله: (يُحكم لها بالزّيادة) قدّره الشّارح إشارةً إلى أنّ مقتضى قوله: (وكذا حيث) أنّ (كذا): خبرٌ مقدّم، و(حيث): مبتدأ مؤخّر، مع أنّها من الظّروف غير المتصرّفة، فبيّن أنّها ظرفٌ لفعلٍ مقدّر، وكذا يقال في أمثال ذلك. انتهى، الزرقاني.

قوله: (التّوقيتيّة) أي: الدّالة على الوقت، وهذا يقتضي أنّها اسم مع أنّ الصّحيح عند المصنّف أنّها حرف، فكان المناسب أن يقول عوض التّوقيتيّة الرّابطة. انتهى، الزرقاني.

قوله: (فأُقْسِمُ) تمامه:

...... أنْ لو التقينا وأنتمُ لكان لكم يومٌ من الشّرِّ مظلمُ

فقوله: (لكان... إلخ): جواب القسم، وجواب الشّرط محذوفٌ كما هو القاعدة، ونصّ بعض المغاربة: على أنّه لا فرق في هذا الحكم بين الشّرط الامتناعيّ، وغيره، وهو ظاهر كلام الجماعة، وأمّا ابن مالك، فوافق على =

(١) التخريج: البيت للمسيب بن علس. [شرح المفصّل للزّمخشريّ].

ج ـ أو بيْنَ «الكافِ» ومجرورِها، كقولِهِ:

كَأَنْ ظَبْيَةٍ تعْطُو[1]

حاشية العطار

ذلك؛ إن لم يكن الشّرطُ امتناعيًّا، واضطرب كلامه في التّسهيل في الشّرط الامتناعيّ؛ فظاهر ما قاله في باب القسم: إنّ الجواب لـ(لو) وهي مع جوابها جواب القسم، وكلامه في باب الجوازم: على أنّ جواب القسم محذوفٌ، أغنى عن جواب (لو). انتهى، الشنواني بتصرّف.

قوله: (تعطو) أي: تتطاول إلى الشّجر؛ لتتناول منه، وبعده: إلى وارقِ السَّلَمِ، ويروى: ناضرِ السَّلَم، والسَّلَمُ ـ بفتحتين ـ: شجرٌ عظيمٌ له شوك.

= **الإعراب**: (فأقسم): «الفاء»: بحسب ما قبلها، «أقسم»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر تقديره أنا. (أن): حرف زائد. (لو): حرف شرط غير جازم. (التقينا): فعل ماض، و«نا»: ضمير متصل، في محل رفع فاعل. (وأنتم): «الواو»: حرف عطف، «أنتم»: معطوف على الضمير «نا» في محل رفع. (لكان): «اللام»: واقعة في جواب (لو)، كان: فعل ماض ناقص. (لكم): جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر كان. (يوم): اسم كان مرفوع بالضمة. (من) (الشر): جار ومجرور متعلقان بمحذوف نعت ليوم. (مظلم): نعت ثان مرفوع بالضمة.

الجمل: جملة (لو التقينا الشرطية): جواب القسم لا محل لها من الإعراب. وجملة (التقينا): جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة (لكان لكم): جواب شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب.

الشّاهد: (وأقسم أن لو التقينا): حيث حذف المقسم به لكثرة الاستعمال، وعلم المخاطب بالمراد.

(1) **التخريج**: هذا عجز بيت لعلباء بن أرقم، والبيت كاملًا:

وَيَوْمًا تُوَافِينَا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ ... كَأَنْ ظَبْيَةٌ تَعْطُو إِلَىٰ وَارِقِ السَّلَم

[شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ١/٣٢٥].

اللغة: **الظبية**: الغزالة. **تعطو**: تمد عنقها وترفع رأسها.

المعنى: تأتينا الحبيبة يوما بوجهها الجميل، وكأنها ظبية تمد عنقها إلى شجر السلم المورق. =

في رواية الجرّ.

[الوجهُ الثَّالثُ: المفسِّرةُ]

(وَ) يُقالُ فيها تارةً: (مُفَسِّرَةٌ) لمضمونِ جملةٍ قبلَها، فتكونُ بِمَنْزِلَةِ «أيْ» التَّفسيريَّةِ، كالَّتي (فِي نَحْوِ: ﴿فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ﴾ [المؤمنون: ٢٧]) أي: اصْنَعْ، فالأمر بصَنْعِ الفُلْكِ تفسيرٌ للوحيِ.

[شُروطُ «أَنْ» المفسِّرةِ]

(وَكَذَا) يُحكمُ لها بأنّها مفسِّرةٌ (حيثُ وَقَعتْ بَعْدَ جُمْلَةٍ) اسميّةٍ أو

حاشية العطار

قوله: (ومفسِّرة) أنكرها الكوفيّون.

قال الشمني: وله وجهٌ؛ لأنّه إذا قيل: (كتبتُ إليه أنْ افعل) لم يكن (افعل) نفس (كتبت) كما أنّ الذّهبَ نفس العَسْجَدِ في قولك: (هذا عَسْجَدٌ) أي: ذهب، ولهذا لو أتيت بـ(أي) مكانَ (إنْ) لم تجده مقبولًا في الطّبع. انتهىٰ.

قوله: (حيث وقعت...) شروع في ذكر قيودٍ، **أوّلها:** أن تقع بعد جملةٍ بقيد كونها فيها معنىٰ القول دون حروفه، **الثّاني:** عدم اقتران (أنْ) بخافضٍ، **الثّالث:** أن يتأخّر عن (أنْ) جملةٌ، وقد تكفّل بأمثلة ما اختلّ فيه بعض هذه

= **الإعراب: كأن:** حرف مشبه بالفعل مخفف، واسمه ضمير الشأن المحذوف. **ظبية:** خبر «كأن» مرفوع. ويجوز أن تعرب مبتدأ مرفوعا وخبره جملة «تعطو» الفعلية باعتبار «كأن» زائدة. وتروىٰ مجرورة والتقدير «كظبية». **تعطو:** فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة علىٰ الواو للثقل، **والفاعل:** هي.

والشاهد فيه قوله: «كأن ظبية» حيث روي بالجر علىٰ أنّ «أنْ» زائدة بين الجار والمجرور، والتقدير: «كظبية».

فعليّةٍ (فِيهَا مَعْنَىٰ الْقَوْلِ دُونَ حُرُوفِهِ) أي: حروفِ القَولِ (وَلَمْ تَقْتَرِنْ) «أنْ» (بِخَافِضٍ)، ويَتَأخّرُ عنها جملةٌ اسميّةٌ أو فِعليّةٌ.

فالفِعليَّةُ، كالمثالِ المتقدّمِ. والاسميَّةُ، نحو: ﴿وَنُودُوٓاْ أَن تِلْكُمُ ٱلْجَنَّةُ أُورِثْتُمُوهَا﴾ [الأعراف: ٤٣].

[الأمثلةُ الَّتي لا تَدخلُ في المفسّرةِ]

(فليس منها) أي: من المفسِّرةِ (نحو: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ

حاشية العطار

الشّروط؛ كما تكفّل بمثالِ ما استكملت فيه.

قوله: (دون حروفه) في الرّوميّ: (دَانَ يَدُونُ دُونًا) ـ بالضّم ـ: صار خسيسًا، و(دُونُ) ـ بالضم ـ: نقيض (فَوْق)، وبمعنىٰ: (غير)، وتدخل علىٰ (دون): (مِنْ) و(الباء) قليلًا.

قال السّعد: (دُون) في الأصل: أدنىٰ مكانٍ من الشّيء، يقال: هذا دُونَ ذاك؛ إذا كان أحطّ منه، ثمّ استعير للتّفاوت في الأحوال، والمراتب مثل: زيدٌ دون عمروٍ في الشّرف، ثمّ اتُّسع فيه فاستعمل في كلِّ تجاوزِ حدٍّ إلىٰ حدّ، وتخطّي حكمٍ إلىٰ حكم.

قوله: (ويتأخّر) أي: وحيث تأخّر فهو من جملة القيود، كما علمته.

قوله: (﴿أُورِثْتُمُوهَا﴾) حالٌ من المبهم، وقوله: ﴿أَن تِلْكُمُ ٱلْجَنَّةُ﴾ [الأعراف: ٤٣] . . . إلخ، قيل: (أنْ) ههنا مخفّفةٌ من الثّقيلة في موضع نصبٍ علىٰ حذف حرف الجرّ؛ أي: بأنْ.

رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ [يونس: ١٠] لأنَّ المتقدّمَ عليها غيرُ جملةٍ) وإنَّما هي: «أنْ» المخفَّفةُ من الثّقيلةِ.

(وَلا نَحْوُ: كَتَبْتُ إليه بِأَن افْعَلْ، لِدُخُولِ الخافِضِ) عليها، وإنّما هي «أنْ» المصدريّةُ.

ولا نحو: ذَكَرْتُ عَسْجَدًا أَنْ ذَهَبًا؛ لأنّ المتأخّرَ عنها مُفردٌ لا جُملةٌ، فيجبُ أن يُؤتىٰ بـ«أيْ» مكانَها.

ولا نحو: قُلْتُ له أَن افْعَلْ؛ لأنّ الجملةَ المتقدّمةَ عليها فيها حروفُ القولِ.

حاشية العطار

قوله: (غير جملة) بل هو مبتدأ، والجملة الّتي بعده خبره، فهي من تتمّته، ومرتبطةٌ به، وما بعد (أنْ) المفسّرة، ليس مرتبطًا بما قبله إلّا من جهة التّفسير، بل يتمّ الكلام بدونه.

قوله: (لدخول الخافض) وهو لا يدخل إلّا علىٰ الاسم، أو ما في تأويله، و(أنْ افعل) بتقدير: كون (أنْ) فيه مصدريّة في تأويل الاسم؛ فيصحّ دخول الجار عليه، وبتقدير: كونها تفسيريّة، ليس باسمٍ، ولا في تأويله، فيمتنع دخول الجارّ عليه، وإنّما مثّل بمادّة الفعل؛ ليكون المثال كليًّا منطبقًا علىٰ جميع المواد، إذا لو خصّص لربّما توهّم القصر.

قوله: (أنْ المصدريّة) أو مخفّفةٌ من الثّقيلة.

قوله: (فيجب أن يُؤتىٰ بأي) أي: إن قُصد التّفسير، فإن لم يقصد فإسقاط (أنْ) كافٍ، وذهبًا: بدلٌ من عسجد، أو عطف بيانٍ عليه.

[الخلافُ في «أَنْ» من قَولِ اللهِ تعالى]

(وَ) أمّا (قَوْلُ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ) وهو سُلَيْمٌ الرَّازيُّ[1] (في قوله تعالىٰ: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِي بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ﴾ [المائدة: ١١٧]: إنَّهَا)،

حاشية العطار

قوله: (وأمّا قول) مبتدأ، وقوله: (إن حُمل... إلخ) مجموع الشّرط، والجواب: في محلّ رفع خبره، و(منعَ): جواب الشّرط لا محلّ له من الإعراب؛ لما تقدّم لك، فتذكّر.

هذا بالنّظر لكلام المصنّف، وأمّا بالنّظر لمجموع الكلامين؛ فالخبر قوله: (ففيه إشكالٌ).

قوله: (الرّازيّ) نسبةٌ إلىٰ (الرّي) ـ علىٰ غير قياس ـ: إقليمٌ من بلاد العجم.

قوله: (﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ﴾) (ما): نافية، و(قلت): فعلٌ وفاعل، و(لهم): متعلّقٌ به، والمجرور المتّصل به عائدٌ إلىٰ النّاس، و(إلّا): استثنائيّة، والموصول وصلته: منصوب المحلّ علىٰ أنّه مفعول القول، فالاستثناء مفرّغ، و(أنْ): حرف تفسير، والجملة بعده: مفسِّرة لمفعول (قلت) مؤوّلًا بـ(أمرت) ولا ينافيه ما يأتي أنّها مفسِّرةٌ لأمرتني، فإنّها مفسِّرةٌ له باعتبار

(١) سليم بن أيوب بن سليم، أبو الفتح الرازيّ (٣٦٥ ـ ٤٤٧هـ = ٩٧٥ ـ ١٠٥٥م) الفقيه الشّافعيّ، المفسّر الأديب، سكن الشّام مرابطًا محتسبًا لنشر العلم والتصانيف. وأخذ الفقه عن: الشيخ أبي حامد الإسفراييني، وأخذ عنه أبو الفتح نصر بن إبراهيم المقدسي. ثم إنه غرق في بحر القلزم بعد رجوعه من الحج عند ساحل جدة. [وفيات الأعيان، الأعلام للزركلي].

أي: «أنْ» الدّاخلةُ علىٰ «اعْبُدُوا» (مُفَسِّرَةٌ) ففيهِ إشكالٌ؛ لأنّه لا يخلُو: إمّا أنْ تكونَ مفسِّرةً لـ«أَمَرْتَنِي» أو لـ«قُلْتُ».

[قولُ الزَّمخشريّ]

قال الزَّمخشريُّ: وكِلاهما لا وجهَ له؛ لأنَّه (إنْ حُمِلَ علىٰ أنَّهَا

حاشية العطار

متعلِّقه؛ فإنّه قولٌ يقتضي مقولًا؛ فيكون قوله: ﴿أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ﴾ [المائدة: ١١٧] مفسِّرًا له، وليست مفسِّرةً للقول؛ لامتناع حملها عليه، وشرط المفسِّر: صحّة الحمل علىٰ المفسَّر، نعم يصحّ علىٰ رأي مَنْ قال: إنّ مقول القول مفعولٌ مطلق. انتهىٰ.

قوله: (لأنّه إن حُمل...) حاصله: أنّ المصنّف استدلّ علىٰ بطلان مدّعىٰ الرّازيّ بطريق المعارضة، وهو أن يقال: لو كانت (أنْ) مفسِّرةً؛ لكان المفسَّر إمّا (أمرتُ) أو (قلتُ) والتّالي بقسميه باطلٌ، أمّا الملازمة فظاهرة، وأمّا بيان انحصار التّالي في القسمين؛ فلأنّهما المذكوران، فالتّفسير إنّما يكون لواحدٍ منهما علىٰ حِدَته؛ لا للمجموع، ولا لغيرهما؛ لأنّه لم يُعهد تفسيرُ مجموعِ الجملتين، ولا وجودُ مفسِّرٍ ـ بالكسر ـ بدون مفسَّرٍ ـ بالفتح ـ، فعلم: أنّ (أو) في قوله بعد: (أو علىٰ أنّها مفسِّرةٌ لقلت) للانفصال الحقيقيّ، وأمّا بيان بطلان القسم الأوّل من التّالي؛ فلأنّها لو كانت مفسِّرةً لـ(أمرت) للزم عليه فساد المعنىٰ، وما استلزم الفساد فهو فاسدٌ، فكونها مفسِّرةً لـ(أمرت) فاسد، وبيان الملازمة هنا، ما أشار له الشّارح بقوله: (وذلك لأنّ أمرتني مقول قلت... إلخ).

مُفَسِّرَةٌ لـ«أَمرتَني» دون «قُلتُ» يَقَعُ فيه) فسادُ المعنىٰ، ألا ترىٰ (أَنَّهُ لا

حاشية العطار

وأمّا بيان القسم الثّاني من التّالي؛ فلأنّها لو كانت مفسِّرةً لـ(قلتُ)، للزم وقوع التّفسير بعد صريح القول، والتّالي باطل؛ لأنّه يشترط أن يكون المفسَّرُ فيه معنىٰ القول دون حروفه، وأشار لذلك الشّارح بقوله: (لما تقدّم من أنّ شرط المفسَّر... إلخ) وإذا بطل التّالي بقسميه، بطل المقدّم؛ وهو كون (أنْ) مفسِّرة، فثبت نقيضه، وهو أنّها ليست مفسِّرةً، وهذا نقيضُ ما ادّعاه الرّازيّ من أنّها مفسِّرةٌ، فتمّت المعارضة.

قوله: (فساد المعنىٰ) فاعلُ (مَنَع) فهو مبنيٌّ للفاعل، وهو ما كتب عليه الكافيجي، لكن جعل المفعول الحامل، فظاهره أنّ الفاعل: الحمل أي: منع الحمل الحامل.

وفي نسخة الشمني، والرّوميّ: (مُنِع) بالبناء للمجهول، كما ضبطاه، وضمير (منه): أرجعه الشمني لـ(بعض العلماء)، أي: من بعض العلماء، وأمّا غيره: فأرجع الضّمير للمصدر المأخوذ من فعل الشّرط، أي: الحمل، فيجعل هنا راجعًا لذلك، وهو ظاهر.

وقد أجيب عن هذا الفساد: بأنّ ﴿رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾: علىٰ إضمار فعلٍ من كلام عيسىٰ؛ أي: أعني، لا أنّه من جملة: (اعبدوا) أردفَ به المحكيّ تعظيمًا لله تعالىٰ؛ كما قال الزّمخشريّ في قوله تعالىٰ حكايةً عن اليهود: ﴿إِنَّا قَتَلْنَا ٱلْمَسِيحَ عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ ٱللَّهِ﴾ [النساء: ١٥٧]: ويجوز أن يضع الله الذّكر الحسن مكان ذكرهم القبيح في الحكاية عنه رفعًا لعيسىٰ ﷺ. انتهىٰ.

يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ: ﴿أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ﴾ [المائدة: ١١٧] مَقُولًا للهِ تعالىٰ)

وذلكَ؛ لأنَّ «أَمَرْتَنِي» مقولُ «قُلْتُ»، وهو مسنَدٌ إلىٰ ضميرِ الله تعالىٰ، فلو فُسِّرَ بالعبادةِ الواقعةِ علىٰ «الله رَبِّي وَرَبَّكُمْ» لم يَستَقِمْ؛ لأنّ الله لا يَقولُ: «اعْبُدُوا اللهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ».

(أَوْ) حُمِّلَ (علىٰ أَنَّهَا) أي: «أنْ» (مُفَسِّرَةٌ لِـ«قلتُ») دون «أَمَرْتَ» (فَحُرُوفُ الْقَوْلِ تَأْبَاهُ) أي: تأبىٰ التَّفسيرَ لِمَا تَقَدَّمَ: من أنّ شرطَ المفسَّرِ ـ بفتح السّين ـ أن لا يَكونَ فيه حروفُ القولِ؛ لأنّ القولَ يُحكىٰ بعده الكلامُ من غيرِ أنْ يَتوسّطَ بينهما حرفُ التّفسيرِ، انتهىٰ كلامُ الزّمخشريّ.

فإنْ أُوِّلَ لفظُ القوْلِ بغيرِهِ جازَ التّفسيرُ (وَ) لهذا (جَوَّزَهُ) أي: التّفسيرَ

حاشية العطار

ومنها: أنّ التّفسير مصروفٌ إلىٰ المعنىٰ؛ بأن يكون عيسىٰ عليه السلام قد حكىٰ قول الله عز وجل بعبارةٍ أخرىٰ، وكأنّه تعالىٰ قال له: مُرهم بأن يعبدوني، أو مُرهم بأن يعبدوا الله ربَّك، وربَّهم؛ فعبّر عيسىٰ عليه السلام عن نفسه؛ بطريق التّكلّم، وعنهم بطريق الخطاب، كما اقتضاه المقام، ونظيره في الحكاية بالمعنىٰ قوله تعالىٰ: ﴿فَحَقَّ عَلَيْنَا قَوْلُ رَبِّنَآ﴾ [الصافات: ٣١]، **والأصل**: إنّكم لذائقون، ثمّ عدل إلىٰ التّكلّم؛ لأنّهم تكلّموا عن أنفسهم، **ومنها**: أنّ الله تعالىٰ قال لعيسىٰ عليه السلام: قل لهم: اعبدوا الله ربّي وربّكم؛ فحكاه كما أُمِر به.

قوله: (إِنْ أُوِّلَ قلتُ) وعلىٰ هذا فوضع القول موضع الأمر؛ تأدّبًا لئلّا

(الزَّمَخْشَرِيُّ إنْ أُوِّلَ «قلتُ» بـ«أَمَرْتُ») والتّقديرُ: «مَا أَمَرْتُهُمْ إلا ما أَمَرْتَنِي بهِ أنِ اعبُدوا اللهَ» واسْتَحْسَنَهُ المصنّف في «المغني».

(وَجَوَّزَ) الزّمخشريُّ أيضًا (مَصْدَرِيَّتَهَا) أي: مصدريّةَ «أنْ» هذه، (علىٰ أنَّ المصْدَرَ) المؤوَّلَ مِن «أنْ» وصلتِها، وهي: «أن اعْبُدُوا اللهَ» (بَيَانٌ لِلْهَاءِ) أي: عطفُ بيانٍ علىٰ «الهاءِ» المجرورةِ بـ«الباءِ» في «به» (لا) أنّ المصْدرَ (بَدَلٌ) مِن «الهاء» (لأنَّ) المبدَلَ منه في حكم السَّاقط.

وَعلىٰ (تَقْدِيرِ إسْقَاطِ الضَّمِيرِ) المبدَلِ منه تَخْلُو (الصّلَةُ مِنْ عَائِدٍ)

حاشية العطار

يجعل نفسه، وربّه أمرين.

وقال الكافيجي: وقد جوّز ابن عصفور التّفسير بعد صريح القول؛ لأنّ التّفسير في التّحقيق راجعٌ إلىٰ مفعولٍ مقدّرٍ للفعل، لا إلىٰ الفعل نفسه، فيجوز أن تكون مفسِّرةً بعد صريح القول بهذا الاعتبار، فلهذا جوّز ابن عصفور أن تكون مفسِّرةً بعد صريح القول، **والحاصل**: أنّ من أمعن النّظر ههنا، جوّز أن تكون مفسِّرةً بعد صريح القول بدون تأويل، ومن نظر إلىٰ ظاهر اللّفظ، فلا يجوّزهُ إلّا بالتّأويل؛ لامتناع تفسير الصّريح؛ لإفضائه إلىٰ تحصيل الحاصل.

قوله: (وجوّز الزّمخشريّ أيضًا) أي: كما جوّز التّفسير بالتّأويل.

قال الكافيجي: والتّفسير أرجح. انتهىٰ.

قوله: (أي: عطف بيانٍ) وذلك لأنّ ضمير الغائب فيه إبهامٌ، فاقتضىٰ البيان، كما اقتضىٰ التّمييز في قولك: (رُبَّهُ رَجُلًا) و(نِعْمَ رَجُلًا زيدٌ).

علىٰ المَوْصولِ الَّذي هو «ما» وذلك لا يجوز واللَّازِمُ باطلٌ فكذا الملزومُ.

(وَالصَّوَابُ الْعَكْسُ) وهو: كونُ المصدرِ بدلًا من «الهاء» مِن «به»، لا عطفَ بيانٍ عليها (لأَنَّ الْبَيَانَ) في الجوامدِ (كَالصِّفَةِ) في المشتقّاتِ، فكما أنّ الضَّمائرَ لا تُنعَتُ، كذلكَ لا يُعطَفُ عليها عطف البَيانِ. نصَّ علىٰ ذلك ابنُ السِّيد[1] وابنُ مالكٍ.

وعلىٰ هذا (فَلَا يُتْبَعُ الضَّمِيرُ) بعطفِ بيانٍ، كما أنَّ الضّميرَ لا

حاشية العطار

قوله: (ابن السِّيْد) ـ بكسر السّين ـ: عبد الله أبو محمّد البطليوسيّ ـ بموحّدة، وطاءٍ مهملة مفتوحتين، ولامٍ ساكنة، ومثنّاة تحتيّة مفتوحة، وواو ساكنة، وسين مهملة ـ، نسبةٌ إلىٰ بَطَلْيَوْس: بلدةٌ بالأندلس.

قوله: (فلا يُتبعُ الضّميرَ بعطفِ بيان) قال الرّوميّ: هذا اختيارُ ابنُ مالك، لكنّ الحقّ أنّ الضّمير الغائبَ غير ضمير الشّأن؛ يُعطف عليه بيانًا؛ نصّ عليه شارح «اللّب». انتهىٰ.

وعلّل ذلك: بأنّ ضمير الغائب فيه إبهامٌ... إلخ ما سبق، ونُقل عن بعض النّحاة أنّه قد يكون منعوتًا.

---

(١) عبد الله بن محمد بن السِّيدِ، أبو محمد البَطَلْيَوْسِيّ (٤٤٤ ـ ٥٢١هـ = ١٠٥٢ ـ ١١٢٧م) كان عالِمًا بالآداب واللّغات متبحّرًا فيهما مقدَّمًا في معرفتهما وإتقانهما. ولد ونشأ في بَطَلْيَوْس في الأندلس. وانتقل إلىٰ بلنسية فسكنها، وتوفي بها. وكان حسن التّعليم، جيّد التفهيم، ثقة ضابطًا. [وفيات الأعيان].

يُنعَتُ، وإذا امتَنَعَ أنْ يكونَ بيانًا تعيَّنَ أن يكونَ بدَلًا.

فإنْ قال قائِلٌ: يلزمُ على القولِ بالبدليّةِ إخلاءُ الصّلةِ من عائِدٍ كما تقدَّمَ، بناءً على أنَّ المبدَلَ منه في نيَّةِ الطّرحِ، قُلْنَا: ذلك غالِبٌ، لا لازِمٌ، ولئِن سلَّمْنا لُزُومَهُ، فَلَنَا جوابٌ آخرُ (وهو) أنْ نَقولَ: (الْعَائِدُ المقَدَّرُ الحذْفِ مَوْجُودٌ لا مَعْدُومٌ) فلا يَلْزم المحذورُ.

حاشية العطار

قوله: (قلنا ذلك غالبٌ) وإلّا فقد يكون المبدل منه هو المقصود، كما في قوله:

إنّ السّيوفَ غُدوُّها ورواحُها	تركتْ هوازنَ مثل قرن الأعضب

فإنّ (تَركَتْ) خبرٌ عن السّيوف، ولو راعى البدل لقال: تركا، وتقدّم بسطه في الكلام على الخطبة، فلا تغفل.

قوله: (والعائد المقدّر) الحذفُ فيه قصور؛ لأنّ النّحاة فسّروا المحذوف بقولهم: هو الّذي يقدّرُ وجودُه، فالوجه أن يقال: ليس المراد من كون المبدل منه غيرُ مقصودٍ إهداره، وانخراجه بالكليّة، بل إيذان منهم باستقلال البدل بنفسه، فلا يكون في حكم السّقوط، حتّى يلزم إخلاء الصّلة عن الضّمير. انتهى، أفاده الرّوميّ.

قوله: (المحذور) وهو خلوُّ الصّلة عن الضّمير، ولهذا جوّز البيضاويّ الوجهين حيث قال: أن اعبدوا الله: عطفُ بيانٍ للضّمير في (به) أو بدلٌ منه. انتهى.

(وَلا يَصِحُّ أَنْ يُبْدَلَ) المصدرُ المذكورُ (مِنْ «ما») الموصولةِ المعمولةِ لِـ«قُلْتُ» (لأنَّ الْعِبَادَةَ) مصدرٌ مفردٌ (لا يَعْمَلُ فِيهَا فِعلُ الْقَوْلِ)

حاشية العطار

قوله: (ولا يصحّ أن يُبدل منْ «ما») جوابٌ عمّا يقال: هل يصحّ أن يُبدل مِنْ (ما) فلا يُحتاجُ إلىٰ هذا التّكلّف؟

فأجاب: بأنّه لا يصحّ، مُعَلِّلًا له بأنّ العبادة... إلخ.

قال الرّوميّ: وهذا علىٰ رأي من قال: إنّ العامل في البدل؛ هو العامل في المبدل منه، أمّا علىٰ رأي من جوّز في عامل البدل، كونه من جنس المبدل منه؛ فلا محذور؛ لجواز أن يكون العامل في العبادة، هو الأمرُ الّذي من جنس القول. انتهىٰ، الرُّوميّ.

قوله: (لأنّ العبادة لا يعمل فيها...) **فإن قلت:** عمل يتعدّىٰ بنفسه إلىٰ معمول، فلمَ أدخلَ (في) عليه، وجعلهُ مفعولًا فيه؟

قلت: للرّمز إلىٰ أنّ القول لا يتعلّق به أصلًا من حيث إنّه مفعول به؛ وإن تعلّق به علىٰ وجه الظّرفيّة من جهة اعتبار السّلب.

وقوله: (فعلُ القول) الإضافة بيانيّة، وأضاف الفعل إلىٰ القول، إشعارًا بأنّ الفعل إذا كان غير القول، يعمل فيها نحو: (أخْلِصِ العبادةَ عن الرّياء) وعبّر عن قلتُ بالقول؛ ليعمّ كلّ مادّةٍ فيها حروف القول، وإنّما لم يقل القول، بحذف (فِعْل) مع أنّه أخصر؛ لأنّ سلب العمل من جانب الفعل أولىٰ؛ لاستلزامه السّلب عن القول استلزام الأعمّ الأخصّ، فهو مبالغةٌ في نفي العمل. انتهىٰ، الكافيجي بتصرّف.

لأنَّ القولَ، وما تَصرَّفَ منه لا يَعملُ إلا في جُملةٍ، أو مُفردٍ يُؤَدِّي معنى الجملةِ؛ كـ«قُلْتُ قَصِيدَةً» والعِبادةُ ليستْ كذلك.

(نَعَمْ، يَجُوزُ) أنْ تُبدَلَ العبادةُ من «ما» (إنْ أُوِّلَ «قُلْتُ» بـ«أَمَرْتُ») لأنَّ «أَمَرْتُ» تَعمَلُ في المفردِ الخالِي عن معنى الجملةِ، نحو: «أمرتُك الخيرَ»، والأكثرُ تعْديتُهُ إلى المأمورِ به بـ«الباءِ».

قال الزَّمَخْشَرِيُّ ما حاصلُهُ: (وَلا يَمْتَنِعُ فِي) «أنْ» من قوله تعالى: (﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ أَنِ ٱتَّخِذِى﴾ [النحل: ٦٨] أنْ تكونَ مُفسِّرَةً) بمنزلة «أيْ» (مِثْلَهَا في: ﴿فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ﴾ [المؤمنون: ٢٧]) فيَكونُ التَّقديرُ: «أي

حاشية العطار

قوله: (نعم يجوز...) إعلامٌ لما في النّفس، وهو: هل يجوز كونها بدلًا؟ فقال: نعم، يجوز.

قوله: (ولا يمتنع...) الواو عطفٌ على مقدّر، كأنّه قيل: يمتنع القول بامتناع التّفسير بعد الإبهام، ولا يمتنع القولُ بالتّفسير بعده، ويصحّ جعلُها استئنافيّة، أو اعتراضيّة، لكنّ الأوّل أولى؛ لخلوّهما عن رعاية النّظم، وعبّر عن الجواز بسلب الامتناع؛ ليكون نصًّا في الرّد على المخالف.

قوله: (﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ﴾) أي: ألهمها، وقذف في قلوبها أن تتّخذ من الجبال بيوتًا؛ أي: من بعض الجبال؛ لأنّها لا تبني في كلِّ جبلٍ، فـ(مِنْ) تبعيضيّة، وسُمّي ما تتّخذُه بيتًا؛ تشبيهًا ببيت الإنسان، بل فيه من دقّة الهندسة ما لا يقوى عليه حُذّاق المهندسين، فسبحان اللّطيف الخبير.

قوله: (مِثْلَها) أي: مثلُ هذه الآية، في أن تكون مفسِّرة، كـ(أنْ) في

اتَّخِذِي» فَسَّرَ الوَحْيَ إلىٰ النَّحْلِ بأنّه: الأمرُ بأنْ تَتّخِذَ من الجبال بيوتًا. انتهىٰ.

(خِلَافًا لِمَنْ مَنَعَ ذلك) وهو الإمام الرَّازيّ[1]، فإنّه قال مُتعقّبًا لكلامِ الزّمخشريّ: إنّ الوحيَ هُنَا إلهامٌ باتّفاقٍ، وليسَ في الإلهامِ معنىٰ القولِ، وإنّما هي مصدريّةٌ، أي: باتّخاذ الجبالِ بيوتًا.

حاشية العطار

﴿فَأَوۡحَيۡنَآ﴾ [المؤمنون: ٢٧] فـ(مثلُها): مبتدأ، أو نُصِبَ علىٰ الحال من اسم (تكون) والتّغايرُ المبنيّ عليه المماثلة باعتبار الوقوع في شَخصِ التركيبين، وإن كان (أنْ) فيهما شيئًا واحدًا، وإنّما جُعل جواز التّفسير الثّاني أصلًا مع أنّ الإيحاء ذُكرَ في كلٍّ؛ لأنّ الإيحاء في الآية الثّانية فيه معنىٰ القول اتفاقًا، بخلاف الأولىٰ، فهو من ردّ المختلَف فيه إلىٰ المتّفَق عليه.

قوله: (وهو الإمام الرّازيّ) نسبةً للرّيّ، وهو: أبو عبد الله فخرُ الدّين محمّد بن عمر بن الحسين البكريّ الطَّبَرِسْتَانِيُّ الأصل، الرّازي المولد، المعروف بابن الخطيب، توفّي سنة ستٍّ وستٍّ مئةٍ هراة، فعلم أنّه ليس المذكور سابقًا؛ لأنّ ذلك اسمه سُلَيْم، ولذا صرّح باسم ذاك هناك، وترك اسم هذا هنا، اكتفاءً بشهرته بالإمام الرّازيّ.

قوله: (باتّخاذ الجبال بيوتًا) الصّواب: باتّخاذ بيوتٍ من الجبال، كذا

(١) **محمد بن عمر بن الحسن**، أبو عبد الله، فخر الدّين الرازيّ، ويقال له: «ابن خطيب الري» (٥٤٤ ـ ٦٠٦هـ = ١١٥ ـ ١٢١م) الفقيه الشافعي، فريد عصره، فاق أهل زمانه في علم الكلام، والمعقولات، وعلم الأوائل. رحل إلىٰ خوارزم وما وراء النهر وخراسان، وتوفي في هراة. وكان يحسن الفارسية. أقبل الناس علىٰ كتبه في حياته يتدارسونها. وله: «مفاتيح الغيب» في تفسير القرآن، و«المحصول في علم الأصول». [وفيات الأعيان].

وأشار المصنِّف إلىٰ دَفْعِه نُصْرةً للزّمخشريّ بقولِهِ: (لأَنَّ الإلهامَ فِي مَعْنَىٰ الْقَوْلِ) لأنّ المقصودَ مِن القولِ الإعلامُ، والإلهامُ فعلٌ من الله يتضمّنُ الإِعْلَامَ، بِحَيْثُ يكونُ المُلْهَمُ عالمًا بما أُلهِمَ به، وإلهامُ اللهِ النّحلَ من هذا القَبيلِ.

[الوجهُ الرّابعُ: المخفَّفةُ]

(وَ) يقالُ فيها تارةً: (مُخَفَّفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ) كالّتي (فِي نَحْوِ: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ) مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ [المزمل: ٢٠] ....

حاشية العطار

قيل؛ ويُجاب: بأنّ البيوت لمّا كانت بالجبال كانت كأنّها هي، واللّامُ في الجبال للجنس، فلا يقتضي الاستغراق، فكأنّه قال باتّخاذ بعض الجبال بُيوتًا؛ أي: تأوي إليها، وإن كان ما تبنيه وتتّخذه البيوت، لا الجبال، فالصّواب الأَوْلَىٰ؛ أي: التعبير بالأولىٰ لا التعبير بالصّواب.

فائدة: قال الكافيجي: إذا ولي الفعلُ المضارع المقترن بلا (أنْ) الصّالحة للتّفسير نحو: (أشرتُ إليه أنْ لا يَفْعَل) جاز رفع ذلك الفعل؛ علىٰ أنّها نافية، كما جاز جزمه علىٰ أنّها ناهية، فتكون مفسِّرةً علىٰ كِلَا التّقديرين، وجاز نصبه أيضًا علىٰ أنّها نافية، فتكون حينئذٍ مصدريَّةً لا غير، وأمّا إذا وليها بدون (لا) جاز رفعه ونصبه لا غير.

قوله: (﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ﴾) (أنْ): مخفّفةٌ من الثّقيلة، اسمها ضمير الشّأن محذوف.

قال الرّضيّ: لا يجوز تقدير ضمير الشّأن، إلّا بعد (أنْ) المخفّفة قياسًا،

(﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٌ﴾ [المائدة: ٧١] في قِرَاءَةِ الرَّفْعِ) في «تَكُونَ» وهي قراءةُ أبي عمرٍو، وحمزةَ، والكسائيّ، ويعقوبَ، وخلَفٍ في اختيارِهِ.

حاشية العطار

و(أنّ) وأخواتها ضرورةً. انتهىٰ.

فإن قيل: قد جوّزوا في قول الشّاعر:

قنـافـذُ هـدّاجُونَ حَوْلَ بيوتِهم ... بـمـا كَـانَ إيّـاهُـم عـطـيّـةُ عـوّدا

أنّ اسم كان ضمير الشّأن، والتّقدير: بما كان هو أي: الشّأن.

وأجيب: بأنّهم لم يجوّزوا في هذا البيت أنّه محذوف، وإنّما جوّزوا أنّه مستترٌ في (كان) والكلام في الأوّل دون الثّاني. انتهىٰ، الشنواني.

(والسِّينُ) في (سيكون) للفصل بين (أنْ) والفعل، فتكون عوضًا عن المحذوف، أعني: ضمير الشّأن العامل فيه (أنْ) وجبرًا للنّقصان اللّاحق لها.

قوله: (﴿وَحَسِبُوٓاْ﴾) أي: وحسب بنو إسرائيل أنّهم لا يصيبهم من الله بلاءٌ، وعذابٌ في الدّنيا، والآخرة، نُزّل حسبانُهم لقوّته في صدورهم، منْزلة العلم، فعلىٰ هذا تكون (أنْ) هنا بعد ما نُزّل منْزلة العلم؛ كما أنّها في الأولىٰ بعد العلم حقيقةً، فيكونُ قد مثّل لما أجمله بقوله: (وكذا يُحكمُ... إلخ) و(لا): حرف نفيٍ جيء به لما علمت، و(تكون) تامّةٌ فاعلُها (فتنة) وهي مع فاعلها في محلّ رفع خبر (أنْ) وهي مع معمولها قائمةٌ مقام مفعولي (حَسِبَ).

قال الشنواني: وادّعىٰ ابنُ مالك أنّ (حَسِبَ) تُسْتَعْمَلُ تارةً للظّنّ، وتارةً للعلم، والظّاهر أنّ مراده أنّ ذلك بحسب الوضع. انتهىٰ.

(وَكَذَا) يُحكَم لها بالتّخفيفِ مِنَ الثّقيلَةِ (حَيْثُ وَقَعَتْ بَعْدَ «عِلْمٍ») وليسَ المرادُ به «ع، ل، م» بل كلُّ ما يَدلُّ على الْيَقِينِ (أَوْ ظَنٍّ يُنزَلُ) ذلك الظّنُّ (مَنْزِلَةَ العِلْمِ) وتَقدَّمَ مثالاهمَا.

٤ ـ [مَنْ]

الكلمة (الرَّابِعَةُ) ممَّا جاءَ على أربعةِ أوجهٍ: («مَنْ») بفتح الميم؛

[الوجهُ الأوَّلُ: الشَّرطيّةُ]

(فَتَكُونُ) تارةً (شَرْطِيَّةً) كالّتي (فِي نَحْوِ: ﴿مَن يَعۡمَلۡ سُوٓءٗا يُجۡزَ بِهِۦ﴾ [النساء: ١٢٣]).

[الوجهُ الثَّاني: الموصولةُ]

(وَ) تارةً (موصولةً) كالَّتي (فِي نَحْوِ: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ﴾ [البقرة: ٨])

حاشية العطار

قوله: (﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ﴾) ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ﴾: خبرٌ مقدّم، و﴿مَن يَقُولُ﴾ مبتدأ، **والمعنى:** الّذي يقول كذا وكذا كائن من النّاس، **وفائدة الإخبار:** التّنبيه على أنّ الصّفات المذكورة تنافي الإنسانيّة، واعترضه الشّريف الجرجانيّ بأنّه لا يظهر في مثل: ﴿مِّنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ رِجَالٞ﴾ [الأحزاب: ٢٣] **وأجاب الكَازَرُونِيُّ:** بأنّ الفائدة في الآية المذكورة؛ تحصّل بما ذُكِر، وليس المراد أنّ ذلك يجري في جميع نظائره.

قال الشّريف: والأَوْلى جعل مضمون الجار والمجرور مبتدأً على معنى: وبعض النّاس، أو بعضٌ منهم مَن اتّصف بما ذُكر، فيكون مناط الفائدة تلك الأوصاف، ولا استبعاد في وقوع الظّرف بتأويل معناه مبتدأ، كقوله تعالى: ﴿وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ﴾ [الجن: ١١]. انتهى.

قال الكازرونيّ: جعل ﴿مِنَ ٱلنَّاسِ﴾ **بمعنى:** بعض النّاس، يدلّ على

علىٰ أحدِ الاحتمالَين، فتحتاجُ إلىٰ صلةٍ وعائدٍ.

[الوجهُ الثَّالثُ: الاستفهاميَّةُ]

(وَ) تارةً (اسْتِفْهَامِيَّةً) كالَّتي (فِي نَحْوِ:

حاشية العطار

كون (مِنْ) بمعنىٰ: البعض، فيكون اسمًا، لكنهم ذكروا كون (الكاف) اسمًا، وكذا كون (عن) اسمًا، وما اطّلعنا علىٰ أنّهم ذكروا كون (مِنْ) اسمًا بمعنىٰ: البعض. انتهىٰ.

ويجاب عنه: بأنّ (مِنْ) كذلك أيضًا، وخرّج عليه الزّمخشريّ قوله تعالىٰ: ﴿فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢] فقال: إنّ (مِنْ) بمعنىٰ: بعض، مفعولٌ به، ورزقًا: مفعول لأجله.

فهذا يدلّ علىٰ أنّها اسم، والزّمخشريّ حجّة في العربيّة.

قوله: (علىٰ أحد الاحتمالين) والاحتمال الثّاني: أنّها نكرةٌ موصوفة.

قال الكافيجي: وقد تقع (مَنْ) موصوفةً بمعرفة؛ إذا كانت موصولة نحو: (قام مَن في الدّار العاقل) ولم يلتفت إليه المصنّف؛ لقلّة استعماله في كلام العرب، أو لكونه من الوجوه المركّبة، وهو ليس بصددها، بل بصدد بيان الوجوه البسيطة. انتهىٰ.

قوله: (وتارةً استفهاميّة) فيطلب بها العارض المشخَّصُ لذوي العلم، هذا هو المشهور.

وقال صاحب «المفتاح»: للسّؤال عن الجنس من ذوي العلم. انتهىٰ.

﴿مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرۡقَدِنَاۜ﴾ [يس: ٥٢]) فتحتاجُ إلىٰ جوابٍ.

[الوجهُ الرَّابعُ: النَّكرةُ الموصوفَةُ]

(وَ) تارةً (نَكِرَةً مَوْصُوفَةً) كالَّتي (فِي نَحْوِ: مَرَرْتُ بِمَنْ مُعْجِبٍ لَكَ) أي: بإنسانٍ معجبٍ لكَ، وتَحتاجُ إلىٰ صِفةٍ.

(وَأَجَازَ) أبو عليّ (الفَارِسِيُّ) في «مَنْ» ....

حاشية العطار

وههنا كلامٌ يطلب من موادّ التّلخيص في مبحث الإنشاء.

قوله: (﴿مَنۢ بَعَثَنَا﴾) وأمّا (مَنْ يفعل هذا إلّا زيد) فـ(مَنْ): استفهاميّة أُشْرِبت معنىٰ النّفي، ومنه: ﴿وَمَن يَغۡفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ١٣٥] ولا يتقيّد حصول ذلك المعنىٰ بتقدّم (الواو) خلافًا لابن مالك بشهادة حصول ذلك المعنىٰ في قوله تعالىٰ: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِي يَشۡفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذۡنِهِۦۚ﴾ [البقرة: ٢٥٥] بدون تقدّم (الواو). انتهىٰ، الشمني.

قوله: (بمَنْ معجبٍ لكَ) فمَنْ نكرةٌ، ولهذا وصفت، وعليه يتخرّج قول حسّان رضي الله عنه، شاعر النّبيّ ﷺ:

فكفىٰ بنا فضلًا علىٰ مَنْ غيرنا ... حبُّ النّبي محمّدٍ إيّانا

فمَنْ نكرةٌ موصوفةٌ بالنّكرة، وهي: كلمة (غير).

قوله: (وأجاز أبو عليّ...) لم يتعرّض لردّه المصنّف، وهو دليل القبول، فيعكّرُ علىٰ عدّها ممّا جاء علىٰ أربعة أوجه؟

ويجاب: بأنّ كونها نكرةً أعمُّ من كونها تامّةً؛ كما هو عند أبي عليّ،

(أَنْ تَقَعَ نَكِرَةً تَامَّةً) فلا تحتاجُ إلىٰ صفةٍ (وَحمِلَ عَلَيْهِ قَوْلَهْ):

(ونِعْمَ مَنْ هُو في سِرّ وإعلانِ[1]).

ففاعلُ «نِعْمَ» مُسْتتِرٌ فيها، و«مَن»: تمييزٌ بمعنىٰ (شخصًا) والضّميرُ

حاشية العطار

أو موصوفةً، كما هو عند الكلّ.

قوله: (أن تقع نكرةً تامّة) محل القصد: الوصف، فلا يُتوهّم أنّ الشّرطيّة، والاستفهاميّة ليسا نكرتين، والمسوّغ للابتداء بالاستفهاميّة، العموم.

قوله: (وحُمِل عليه) لم يقل: واستدلّ عليه لعدم استلزامه ما ادّعاه؛ لقيام احتمال الغير، وهو ما أوّله به الجمهور.

قوله: (ومَن تمييزٌ) فيه: أنّ شرط التّمييز في باب (نِعْمَ) أن يكون المميِّزُ صالحًا لدخول (أل).

(١) **التخريج:** البيت من الشواهد التي لم يذكروا لها قائلا معينا. وصدره: «ونعم مزكأ من ضاقت مذاهبه». [شرح الأشموني].

المعنىٰ: كيف أخاف العيش، ولي ملجأ، وهو بشر بن مروان الأموي ونِعم مَنْ لَجأتُ إليه.

الإعراب: (ونعم): «الواو»: عاطفة، و«نعم»: فعل ماض جامد لإنشاء المدح. (من): اسم موصول بمعنىٰ الذي في محل رفع فاعل. (هو): ضمير منفصل في محلّ رفع مبتدأ، وخبره محذوف، والتقدير: «من هو مثله». (في سرّ): جار ومجرور متعلقان بـ«نعم». (وإعلان): «الواو»: عاطفة، «إعلان»: اسم معطوف علىٰ «سرّ» مجرور.

وجملة (نعم من): معطوفة علىٰ جملة نعم لا محل لها. وجملة (من هو مثله): صلة الموصول لا محلّ لها.

الشاهد: (نعم من هو): فقد قيل إن (من): نكرة تامة، وقيل موصوليّة كما أعربنا. هذا القول من قول أبي النجم: «أنا أبو النجم وشعري شعري»، والمعنىٰ: «وشعري هو شعري».

المُنفصِلُ هو المخصوصُ بالمدحِ (أَي: وَنِعْمَ شَخْصًا) هُوَ؛ أي: بِشْرُ بنُ مَرْوَان[1] المذكورُ في البيتِ قبلَه.

حاشية العطار

والجواب: أنّ (مَنْ) صالحةٌ لذلك بمرادفها، وإن لم تصلح بنفسها، فلذلك قال الشّارح بمعنىٰ: شخصًا.

قوله: (هو المخصوص بالمدح) فهو مبتدأٌ خبره ما قبله، أو خبرُ مبتدأ محذوف، **والجمهور**: علىٰ أنّ (مَنْ) موصولة فاعلُ (نِعم) وهو: مبتدأٌ خبره هو آخر علىٰ حدّ: (وشعري شعري) والظّرف متعلّقٌ بالمحذوف؛ أي: ونعم مَنْ هو هو ثابتًا في حالتي السّرّ، والإعلان، وحينئذٍ يُحتاجُ لتقدير: هو ثالث مخصوصًا بالمدح، بل ورابعٍ إن لم يُجعل ما قبله خبرًا، فكثر التّقدير علىٰ هذا دون مذهب الفارسيّ، فلذلك كان كلامه أظهر، ولعلّ المصنّف لم يتعرّض لتزييفه لأجل هذا.

قال الكسائيّ: وقد تزاد (مَنْ) للتّأكيد، وحُمل عليه قول حسان رضي الله عنه: (فكفىٰ بنا فضلًا... إلخ) عند من جرّ (غيرِنا).

ورُدّ: بأنّه خلاف المشهور، والمشهور (غيرُنا) بالضّم، فـ(مَنْ) إمّا موصولة، أو موصوفة، وكأنّه قيل: من هو غيرنا، فالجملة صفة، أو صلة.

(١) **بشر بن مروان بن الحكم الأمويُّ** (ت: ٧٥هـ = ٦٩٤م) أَحدُ الأَجْوادِ، وَلِيَ العِرَاقَيْنِ لأخيه عند مَقْتَل مصعب، وداره بدمشق عند عقبة الكتّان. قال خليفة: مات بالبصرة، سنة خمس وسبعين، وله نَيِّف وأربعون سنة. وقيل: إنّه كتب إلىٰ أخيه: إنّك شغلت إحدىٰ يديّ بالعراق، وبقيت الأخرىٰ فارغة. فكتب إليه بولاية الحرمين واليمن. فما جاءه الكتاب إلا وقد وقعت القرحة في يمينه، فقيل: اقطعها من المفصل. فجزع، فبلغت المرفق، ثمّ أصبح وقد بلغت الكتف، ومات. فجزع عليه عبد الملك، وأمر الشّعراء فَرَثَوْهُ. [سير أعلام النبلاء].

أَنْ

- المصدريّة
- الزَّائدة
  - يحكم لها بالزّيادة:
    - حيث جاءت بعد «لَمَّا»
    - أو وقعتْ بَين فِعل القسم و«لوْ»
    - أو بين (الكاف) ومجرورها
- المفسَّرة
- المخفّفة

مَنْ

- الشّرطيَّة
- الموصولة
- الاستفهاميّة
- النّكرة الموصوفة

[النَّوعُ الخامسُ]

[ما جاءَ على خمسةِ أوجهٍ]

(النَّوْعُ الخامسُ) من الأنواعِ الثّمانيّةِ: (مَا يَأْتِي) من الكلماتِ (عَلَىٰ خَمْسَةِ أَوْجُهٍ، وَهُوَ شَيْئَانِ):

١ ـ [أَيٌّ]

(أَحَدُهُمَا: أَيٌّ) بفتحِ «الهمزةِ» وتشديدِ «الياءِ».

[الوجهُ الأوَّلُ: الشَّرطيّةُ]

(فتَقَعُ) تارةً (شَرْطِيَّةً) فتحتاجُ إلىٰ شرطٍ وجوابٍ.

والأكثرُ أنْ تَتّصلَ بها «ما» الزّائدَةُ (نَحْو: ﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَٰنَ عَلَيَّ﴾ [القصص: ٢٨]).

حاشية العطار

قوله: (أحدهما: أيّ) وهي بحسب ما تضاف إليه، فإن أضيفت إلىٰ ظرفِ مكانٍ؛ فظرفُ مكان نحو: (أيّ مكانٍ تجلسْ أجلسْ معك) أو إلىٰ ظرفِ زمانٍ، فظرفُ زمان، وكذا إلىٰ المفعول والمصدر.

قوله: (﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ﴾) أي: أيّ أجلٍ وفّيتكَ منهما سواءٌ كان أطولُهما الّذي هو العشر، أو أقصرهما الّذي هو الثّماني ﴿فَلَا عُدْوَٰنَ عَلَيَّ﴾ [القصص: ٢٨] أي: لا يتعدّىٰ عليّ في طلب الزّيادة عليه.

فـ«أيَّ»: اسمُ شرطٍ مفعولٌ مقدّمٌ بـ«قضيتُ» و«قَضَيْتُ»: فعلُ الشّرطِ، وجملةُ «فلا عُدْوانَ عليَّ»: جوابُ الشّرطِ.

[الوجهُ الثَّاني: الاستفهاميَّةُ]

(وَ) تَقَعُ تارةً (اسْتِفْهَامِيَّةً) فتَحتاجُ إلىٰ جَوابٍ، (نحو: ﴿أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًا﴾ [التوبة: ١٢٤]). فـ«أيُّ»: مبتدأٌ، وخبرُه ما بعدَهُ.

[الوجهُ الثَّالثُ: الموصولةُ]

(و) تقعُ تارةً (مَوْصُولَةً) خلافًا لثَعلبَ في زعمِه: أنَّها لا تقعُ موصولةً أصلًا. ويَرُدُّهُ (نحو: ﴿لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم: ٦٩]) فـ«أيُّ»: موصولةٌ، حُذِف صدرُ صلتِها (أيْ: الَّذِي هو أَشَدُّ، قَالَهُ سِيبَوَيْهِ وَمَنْ تَابَعَهُ).

[الخلافُ في إعرابِها وبنائِها]

أ ـ وهي عندهٍ مبنيّةٌ علىٰ الضَّمّ إذا أُضِيفَتْ، وحُذف صدرُ صلتِها،

حاشية العطار

قوله: (فأي: اسمُ شرطٍ) و(ما): زائدة، والأجلَين: مضاف إليه، أو (ما): نكرة تامّة، والأجلَين: بدلٌ منها.

قوله: (ويردّه...) لأنّها لو لم تكن موصولةً لكانت استفهاميّة؛ إذ لا يصلح هنا غيرُها، لَكِنّ جعلها استفهاميّة لا يصحّ؛ لأنّ (ننْزع) ليس فعلًا قلبيًّا حتّىٰ يُعلّق.

كهذه الآيةِ.

ب ـ (وَقَالَ مَنْ رَأَىٰ أَنَّ) «أيّا» (المَوْصُولَةَ لا تُبْنَىٰ) وإنّما هي مُعربَةٌ

حاشية العطار

قوله: (وقال مَن يرىٰ) ممن رأىٰ ذلك: يونس، والخليل، فإنّهما **يقولان**: ليست موصولة، وإنّما هي استفهاميّة معربة، ثمّ اختلفا في تخريج الآية بالنّسبة إلىٰ مفعول (ننزع) **فقال الخليل**: محذوف، **والتّقدير**: لننْزِعَنَّ الفريقَ الّذي يُقال فيهم: أيّهم أشدّ، ويردّه: أنّه لا يجوز أن يقال: (لأضربنّ الفاسق) بتقدير: الّذي يقال فيه الفاسق، **وقال يونس**: الجملة، وعلّق (ننزع) عن العمل؛ لأجل الاستفهام، ويردّه: أنّ التّعليق يختصّ بأفعال القلوب، وننْزِع ليس منها، ويردّ مذهبهُما جميعًا **قوله**: فسلِّم علىٰ أيُّهم أفضل.

علىٰ رواية مَن يَضُمُّ (أيّ) لأنّ حرف الجر لا يعلَّق، ولا يجوز حذف المجرور، ودخول الجار علىٰ معمول صلته، ولا يستأنف ما بعد الجارّ. انتهىٰ، الشنواني.

قوله: (لأنّ حرف الجرّ لا يعلّق) ردٌّ **علىٰ يونس**، وقوله: (ولا يجوز حذف المجرور... إلخ) **ردٌّ علىٰ الخليل**، وقوله: (ولا يُستأنف) **ردٌّ علىٰ الأخفش**، فإنّه قال بمثل ما قال الخليل، ويونس أنّ ﴿كُلِّ شِيعَةٍ﴾ [مريم: ٦٩] مفعول (نَنْزِعْ)، فتكون (مِن) فيه زائدة؛ كما هو مذهبه، **وعليه: فجملة**: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ مستأنفة، فكان الأولىٰ للمحشّي أن ينقل مذهبه؛ ليكون الرّدُّ والمردود مذكورين.

ثمّ لا يخفاك أنّ الرّدَّ علىٰ يُونس غيرُ متجّه؛ لأنّه يقول بالتّعليق في غير

دائمًا: (هي: هُنا) ـ في هذهِ الآيةِ ـ (اسْتِفْهَامِيَّةٌ مُبْتَدَأ، و«أَشَدُّ»: خَبَرُهُ)، وعليه الكوفيّونَ، وجماعةٌ مِن البصريّينَ منهم الزّجّاجُ، وقال: ما تبيّنَ لِي أنّ سيبويه غَلِط إلّا في مسألتْينِ: إحداهما: هذه، فإنّه يُسلِّمُ أنّها تُعرَبُ إذا

حاشية العطار

أفعال القلوب كما تقدّم، فلا تغفل، أو أنّ النّزع مضمَّنٌ معنىٰ التّمييز اللّازم للعلم، فمن ثمّ قال الكافيجي: إنّ الأظهر هنا قول يونس؛ لخلوّه عن ارتكاب محذور، ولتبادر الذّهن إليه.

قال السّيوطيّ في «حاشية المغني»: قال صدر الأفاضل: والمختار أنّ (أيًّا) في الآية غير مبنيّة، بل هي مرفوعةٌ بالابتداء؛ خبرها محذوف، أي: أيّهم هو أشدّ علىٰ الرّحمن عتيًّا فَلْنَنْزِعْهُ، فهي بمنْزلة الشّرط والجزاء، ومقدّرةٌ تقديره؛ لأنّ المحذوف مدلول عليه من جهة المجازاة، ومن جهة الصّلة؛ لأنّ الصّلة والشّرط لا يكونان بدون جملتين، ولا تكون للمجازاة إلّا إذا كانت مرفوعة؛ لأنّ حرف الشّرط له صدر الكلام.

قال الأندلسيّ في «شرح المفصّل»: وهذا تخبيطٌ منهم، وقولٌ لم يقل به قائل؛ لأنّه إذا كانت للمجازاة لم تحتاج إلىٰ صلة، نعم تحتاج إلىٰ فعلٍ به يكون الشّرط، نحو قولهم: (أيّهم يأتِني أكرمْهُ) والّذي وصلت به في الآية جملةٌ اسميّة، فكيف تكون شرطيّة فيها؟

ثمّ قوله: (لأنّ الصّلة والشّرط لا يكونان بدون جملتين) خبطٌ؛ لأنّ الصّلة لا تكون إلّا جملةً واحدة.

نعم؛ الشّرط يحتاج إلىٰ جملتين هما الشّرط وجوابه. انتهىٰ.

قوله: (إحداهما هذه) والأخرىٰ: نصبُ (غُدْوَةٍ) بـ(لَدُنْ).

أُفردتْ، فكيفَ يقولُ ببنائِها إذا أضيفتْ؟!

[الوجهُ الرَّابعُ: الدَّالَّةُ على الكمالِ]

(وَ) تقع تارةً (دَالَّةً علىٰ مَعْنَىٰ الْكَمَالِ) للموصوفِ بها في المعنىٰ:

أ ـ (فَتَقعُ صِفَةً لِنَكِرَةٍ) قبلَها (نَحْو) قولك: (هذا رَجُلٌ أيُّ رَجُلٍ) فـ«أيّ»: صفةٌ لرجلٍ دالّةٌ علىٰ معنىٰ الكمالِ (أيْ: هذا رَجُلٌ كَامِلٌ

حاشية العطار

قوله: (فكيف يقولُ ببنائها) **قال بعضهم:** إنّما بُنيت (أيُّ) الموصولة وهي مضافةٌ لفظًا إذا كان صدرُ صلتها ضميرًا محذوفًا؛ لأنّها لمّا حُذف صدرُ صلتها نُزِّل ما هي مضافةٌ إليه منْزلته فصارت كأنّها منقطعةٌ عن الإضافة لفظًا، مع قيام موجب البناء، فمَنْ لاحظَ ذلك بَنىٰ، ومن لاحظ الحقيقة أعرَب. انتهىٰ، الشنواني.

قوله: (فتقعُ صفةً لنكرة...) **إن قلت:** ولِمَ لمْ يقل: وتقعُ صفةً لمعرفة إذا أضيفت لمعرفة؟

قلت: لعدم ظهور معنىٰ الكمالِ حينئذٍ كقولك: (مررتُ بالرّجُلِ أيِّ الرّجُلِ) مثلًا. انتهىٰ، الكافيجي.

قوله: (أيَّ رجُل) لم يفسّر المصنّف هذا كما فسّر الواقعة صفة؛ إشارةً إلىٰ أنّه بمعناه، وأنّه عائدٌ إلىٰ معنىٰ الكمال فهما قسمٌ واحد؛ وإلّا لو فسّرهُ.. لشوّش علىٰ عدّها ممّا جاء علىٰ خمسة أوجه.

واعلم أنّ (أيّ) إن أضيفت إلىٰ مشتقٍّ من صفةٍ يمكنُ المدحُ بها.. كانت

فِي صِفَةِ الرِّجَالِ).

ب ـ (وَ) تقعُ تارةً (حَالًا لِمَعْرِفَةٍ) قبلَها (كمَرَرْتُ بِعَبْدِ الله أيَّ رَجُلٍ) فـ«أيَّ»: منصوبةٌ على الحالِ مِن «عبدِ الله» أيْ: كاملًا في صفة الرّجال.

[الوجهُ الخامسُ: أن تكونَ وُصْلةً لنداءِ ما فيه «أَلْ»]

(وَ) تقعُ تارةً (وُصْلَةً لِنِدَاءِ مَا فِيهِ ....

حاشية العطار

بالوصف الّذي اشتقّ منه الاسم الّذي أضيف إليه، كما إذا قلت: (مررت بعالمٍ أيِّ عالمٍ) فقد أثنيت عليه بالعَالِميّة، وإن أضيفت إلى غير المشتقّ؛ فهي للثّناء عليه بكلِّ وصفٍ يمكن أن يُثنى عليه به، ففي مثال المصنّف: أثنيت عليه ثناءً عامًّا بكلِّ ما يُمدحُ الرّجُلُ به.

قوله: (ووصلةٌ لنداء...) وذلك لأنّهم استكرهوا اجتماع الّتَيْ للتّعريف؛ فحاولوا أن يفصلوا بينهما باسمٍ مبهمٍ يحتاج إلى ما يُزيل إبهامه، فيصيرُ المنادى في الظّاهر ذلك المبهم، وفي الحقيقة ذلك المخصّص الّذي يُزيل إبهامه، ويعيّن الماهيّة؛ فوجدوا ذلك الاسم (أيًا) إذا قطع عن الإضافة، واسم الإشارة؛ حيث وضعا مبهمين مشروطًا إزالة إبهامهما، إلّا أنّ اسم الإشارة قد يُزال إبهامه بالإشارة الحسيّة، فلا يحتاج إلى الوصف؛ بخلاف (أيّ) فكان أدخلَ في الإبهام فلهذا جاز: (يا هذا) ولم يجُز: (يا أيّ) بل لزم أن يردِفَه ما يُزيل إبهامه، وذلك اسم الجنس؛ لأنّه الدّالُ على تعيين الماهيّة، ويجرى مجراه (الّذي) ومجموعه، ومؤنّثهما، وقد يجري مجراه اسمُ الإشارة

«ألْ» نَحْو: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ ﴾ [الانفطار: ٦] فـ«أيُّ»: منادَىٰ، و«ها»: للتَّنبيهِ، و«الإنسانُ»: نعْتُ «أيُّ» ....

حاشية العطار

الموصوف بذي اللّام نحو: (يا أيّه ا الرّجل) أفاده السّيوطيّ في «حواشي المغني».

ويؤخذ منه: أنّ (يا) تفيد التّعريف؛ فمن ثمّ عُدّت النّكرةُ المقصودةُ معرفةً بالنّداء، فعلىٰ هذا تكون المعارفُ سبعةٌ، منظومةٌ أمثلتُها في قولي:

إنّ المعارفَ سبعةٌ فيها سهل أنا صالحٌ ذا ما الفتىٰ ابني يا رجل

ونُقل عن الأخفش: أنّ (أيّ) في (يا أيّها الرّجلُ) موصولةٌ حذف صدرُ صلتها، وهو العائدُ إليها، كأنّه قيل: يا مَنْ هو الرَّجُل.

ورُدّ: بأنّه محضُ تمحُّل، علىٰ أنّه لو صحَّ؛ لجاز ظهور المبتدأ ههنا، وأن تُوصَل (أيّ) بأيّ جملة، مع أنّها والحالة هذه لا تكون الجملة إلّا اسميّةً، وله أن يجيب: بأنّ (ما) في قولهم: (لا سيّما زيدٌ) كذلك.

قوله: (ما فيه أل) قيدٌ لابدّ منه، فخرج العَلَمُ نحو: (يا زيدُ) لأنّه معرفةٌ بالعَلَمِيّة، و(أل) هذه لتعريف الجنس قبل دخول (أيّ) وبعده للحضور كـ(هي) بعد اسم الإشارة.

قوله: (وها للتّنبيه) وهي لازمةٌ للتّعويض عمّا فاته من الإضافة، وهذا التّعويض من جهة اللّفظ، أمّا التّعويض بالتّابع، فمن جهة المعنىٰ.

قوله: (والإنسان نعتٌ) ظاهره مطلقًا؛ أي: ولو جامدًا، فيُلحظُ فيه

وحركتُه إعرابيَّةٌ، وحركةُ «أيٌّ» بِنائيَّةٌ.

الاشتقاق، وفصّلَ بعضهم فقال: إن كان مشتقًّا فنعت، أو جامدًا فعطفُ بيان.

قال السّيوطيّ في «حواشي المغني»: التّحقيق أنّه عطف بيانٍ لا صفة، نصّ عليه ابن جنّيّ، وتبعه أكثر المحقّقين، وأنّ (أل) جنسيّة، يراد بها تعريف الحقيقة، أمّا ما فيه (الألف) و(اللّام) الّتي للعهد، فلا ينادى أصلًا ورأسًا. انتهىٰ.

ولا ينافيه ما قلنا سابقًا فتأمّل.

قوله: (وحركته إعرابيّة) أي: فهو مرفوعٌ تبعًا للفظ، بتنْزِيلِ الحركة البنائيّة منْزلة الحركة الإعرابيّة لظهورها. انتهىٰ، المدابغي.

وأجاز المازنيّ: نصب وصفه حملًا علىٰ محلّه؛ لأنّ المنادىٰ مفعولٌ به معنًىٰ.

قوله: (وحركة أيّ بنائيّة) فهي مبنيّةٌ علىٰ الضّمّ في محلّ نصب.

إن قلت: إذا كانت (أيّ) وصلةً، فلِمَ جُعلت منادىٰ، وجُعل ما هي وصلةٌ إليه نعتًا، أو بدلًا؟

قلت: لأنّها لمّا وقعت موقع المنادىٰ جُعلت كذلك، ولمّا وقع الإنسان موقع التّابع، قيل: إنّه نعتٌ، أو عطفُ بيان؛ وإن كان النّداء في الحقيقة متوجّهًا إليه.

٢ ـ [لَوْ]

الكلمةُ (الثَّانِيَةُ) ممّا جاءَ على خمسةِ أوجهٍ: («لوْ»).

[الوجهُ الأوَّلُ: حرفُ شرطٍ في الماضِي]

(فَأَحَدُ أَوْجُهِهَا) ـ وهو الغالِبُ ـ (أَنْ تَكُونَ حَرْفَ شَرْطٍ فِي

حاشية العطار

قوله: (حرف شرط) أي: حرفٌ دالٌّ على الشّرط، وهو تعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشّرط فرضًا، فقوله: (في الماضي) متعلّقٌ بحصول الشّرط الّذي هو جزءُ معنى التّعليق، لا بجزئه الآخر الّذي هو حصول الجزاء؛ لأنّه غير مقيّدٍ بالماضي، بل معلّقٌ على حصول الشّرط وإن لزم تقييدهُ بالماضي؛ لأنّ المعلّق بأمرٍ مقيّدٍ بالماضي يلزم تقييده بالماضي، وليس معلّقًا بالشّرط أيضًا؛ لأنه بمعنى التّعليق، والتّعليق في الحال لا في الماضي؛ فهو متعلّقٌ بجزء معناه، كما عرفت، هذا خلاصة ما في «الشنواني».

ولا يخفى أنّ التّعليق بالنّظر للمعنى، فيرجع للتّقييد، وإلّا فهو في الظّاهر متعلّقٌ بشرطٍ، وأنّ التّعبير بالجزاء تسمُّح؛ لأنّ التّعلّق بمعنى: الارتباط بسيط، لكنّه إنّما يكون بين شيئين، فذلك الشّيئان ملزومان له لا أجزاء، نظير قولهم: العمى عدم البصر، مع أنّ دلالة العمى على البصر التزاميّة؛ فلو نُظر إلى القيد كانت تَضَمُّنِيَّةً، **غايته**: أنّه ذُكر لتخصيص العدم؛ كما ذكر الحصولان لتخصيص التّعلّق. انتهى.

وفي الشمني: وبهذا الوجه، أعني: كونها للماضي فارقت كلمة (إنْ) فإنّها لعقد السّببيّة، والمسبّبيّة في المستقبل، ولهذا قالوا: الشّرط بـ(إنْ) سابقٌ

الماضِي) نحو: لَوْ جَاءَ زَيْدٌ أَكْرَمْتُهُ، وإذا دَخَلَتْ على المضارعِ صرَّفته إلى الماضي، نحو: لو يَفِي كَفَى.

(فَيُقَالُ فِيهَا: حَرْفٌ يَقْتَضِي امْتِنَاعَ مَا يَلِيهِ): وهو فعل الشّرط، مُثبَتًا

حاشية العطار

على الشّرط بـ(لو) وذلك؛ لأنّ الزّمان المستقبل سابقٌ على الزّمان الماضي، عكس ما يتوهّمهُ المبتدئون، ألا ترى أنّك تقول: (إنْ جئتني غدًا أكرمتُكَ) فإذا انقضى الغدُ ولم يجئ قلت: (لو جئتني أمس لأكرمتُكَ) هذا كلامه.

ووجه كون الزّمان المستقبل متقدّمًا على الماضي؛ أنّ الماضي فرع الحال، والحال فرع المستقبل، والحال سابقٌ على الماضي، والمستقبل سابقٌ على الحال، والسّابق على سابقٍ على شيءٍ سابقٌ على ذلك الشّيء، فثبت بقياس المساواة: أنّ المستقبل سابقٌ على الماضي.

ثمّ لا يخفى أنّ هذا إنّما يظهر إذا كان الزّمان المتّصف به الاستقبال والمضي واحدًا؛ كالصّورة الّتي ذكرها، وأمّا إذا كان متعدّدًا كأمس الماضي، وغدًا المستقبل، فإنّ الماضي فيه سابقٌ على المستقبل كما لا يخفى، وحينئذٍ فيوجّه سبق الشّرط بـ(إنْ) على الشّرط بـ(لو)؛ بأنّ (إنْ) للشّكّ، وعدم الجزم، و(لو) للجزم بالامتناع، والشّكّ تصوّر، والجزم تصديق، والتّصور سابقٌ على التّصديق؛ إذ الإنسان يشكّ أوّلًا، ثمّ يجزم إذا قام عنده الدّليل، تأمّل.

قوله: (ما يليه) الضّمير المستتر عائدٌ على (ما) والبارز على (حرف) فقوله: (وهو فعل الشّرط) تفسير للضّمير المستتر، والمراد بالامتناع الانتفاء

كان أو مَنفِيّا. (وَ) يقتضي (اسْتِلْزَامَهُ) أي: فِعْل الشّرطِ (لِتَالِيهِ): وهو جوابُ الشّرطِ مُثبَتًا كان أو مَنْفِيًّا ؛ فالأقسامُ أربعةٌ:

١ ـ لأَنَّهما إمّا مُثْبَتان، نحو: «لو جَاءَ زَيْدٌ أَكْرَمْتُهُ».

حاشية العطار

لا الاستحالة.

قوله: (مثبتًا كان أو منفيًّا) يعني: أنّ اقتضاء امتناع الشّرط، لا فرق فيه بين حالة الإثبات وحالة النّفي، فامتناع المثبت يكون منفيًّا، وامتناع المنفيّ يكون مثبتًا. انتهىٰ. الزرقاني.

قوله: (واستلزامه) أي: أنّه علىٰ فرض وجود الشّرط يوجد الجواب، وهذا لا ينافي امتناع الشّرط، فدخل لو وُجِدَ الشَّريكُ ؛ لحصل الفساد.

وحاصل ما أشار له: أنّ (لو) تدلّ علىٰ سببيّة الأوّل، ومسبّبيّة الثّاني، وتدلّ علىٰ انتفاء الأوّل فقط، وأمّا انتفاء الثّاني، فيلزم من انتفاء الأوّل إن لم يكن للثّاني سببٌ غير الأوّل، وإن كان له سببٌ غيره ؛ لا يلزم منه انتفاؤه، كما يوضّح ذلك الأمثلة الآتية.

قوله: (أيْ: فعل الشّرط) وُضِعَ تفسيرُ المرجع مكان المرجع اختصارًا وإيضاحًا.

قوله: (مثبتًا كان أو منفيًّا) فامتناع المثبت بالنّفي، والمنفيّ بالإثبات.

قوله: (لو جاء زيدٌ أكرمتُه) دلّت (لو) فيه علىٰ انتفاء مجيء زيد، وعلىٰ أنّه لو وُجِد.. وُجِد إكرامه.

٢ ـ **أو مَنفِيَّان**، نحو: «لو لَمْ يَجِئْ مَا أَكْرَمْتُهُ».

٣ ـ **أو الأوّلُ مُثْبَتٌ والثّانِي مَنْفِيّ**، نحو: «لو قَصَدَنِي مَا خَيَّبْتُهُ».

٤ ـ **أو عكسُه**، نحو: «لو لَمْ يَجِئْ عَتَبْنا عَلَيْهِ».

[استعمالُ «لَوْ» عندَ علماءِ المنطقِ]

والمنطِقيُّون يُسمّون الشّرطَ: «مقدَّمًا» لتقدّمِهِ في الذّكْرِ، ويُسَمّون الجوابَ: «تاليًا» لأنّه يَتْلوهُ.

ثمّ ينتفي التّالِي إن لزِمَ المقدَّمُ،

حاشية العطار

قوله: (لو لم يجئني ما أكرمتُه) دلّت (لو) فيه على انتفاء عدم المجيء، وعلى أنّ عدم المجيء لو وُجِد؛ وُجِد عدم الإكرام له. انتهى، الشنواني.

قوله: (لو قَصَدني ما خَيّبْتُه) دلّت (لو) فيه على انتفاء القصد، وعلى أنّه لو وُجد.. وُجد عدم الخيبة. انتهى، الشنواني.

قوله: (لو لم يجئْنِي عتبتُ عليه) دلّت (لو) فيه على انتفاء عدم المجيء، وعلى أنّه لو وُجد عدم المجيء.. وُجد العَتبُ عليه. انتهى، الشنواني.

قوله: (ثمّ ينتفي التّالي) لمّا أفاد المصنّف بقوله: (واستلزامه لتاليه) أنّ الأوّل ملزومٌ، والثّاني لازمٌ، وقد تقرّر أنّ اللّازم إمّا مُساوٍ لملزومه أو أعمّ منه، وكلٌّ له حُكم، أراد أن يفرّق بين اللّازم الأعمّ، والمساوي؛ فبيّن اللّازم المساوي بقوله: (إن لزم المقدّم) أي: لزم التّالي المقدّم، فالمقدّم: مفعولٌ،

ولم يخلُفِ المقدَّمَ غيره (نَحْو: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَٰهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٧٦] فَـ«لو» هُنَا دَالَّةٌ عَلَىٰ أَمْرَيْنِ):

[دلالة «لَوْ» على الأمريْنِ]

(أَحَدُهُمَا: أَنّ مَشِيئَةَ اللهِ تعالىٰ) الّتي هي المقدَّمُ (لِرَفْعِ هذا المنْسَلِخِ) الّذي هو التّالي،

حاشية العطار

فهو ملزوم، ولم يخلف المقدَّم غيره، فغيرُه ـ بالرّفع ـ: فاعل، ومحصّله: أنّ التّالي إذا كان لازمًا مساويًا للأوّل؛ ينتفي بانتفائه، كما هو حكم اللّازم المساوي، ومفهوم قوله: (ولم يخلف المقدّمَ غيرُه) ما إذا خلف المقدّمَ غيره، وهو اللّازم الأعمّ المشار له بقوله بعدُ، وهذا بخلاف ما إذا خلف المقدّم غيره، فالآية من قبيل الأوّل، والأثر من قبيل الثّاني، فاندفع ما قيل: إنّ الأولىٰ حذف قوله: (ثمّ ينتفي التّالي... إلخ) لما علمت، ولجعله في مقابلة قوله: (وهذا بخلاف... إلخ).

قوله: (ولم يخلُفِ المقدّم) أي: في ترتّب التّالي عليه، والأولىٰ أن يقول: ثمّ ينتفي التّالي إن لم يخلف المقدّم غيره.

قوله: (﴿وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَٰهُ﴾) إلىٰ منازل الأبرار مع العلماء بسبب تلك الآيات، فـ(الواو) للعطف، ومفعول (شَاءَ) محذوفٌ دلّ عليه جواب الشّرط أي: الرّفع.

قوله: (المُنْسَلخ) اسم فاعل من: (انسلخ الرّجل عن ثيابه) خرج منها، والمراد به هنا: بَلعَمُ بن باعوراء؛ لأنّه انسلخ من آيات الله، وكفَرَ بها.

(مَنْفيَّةٌ) بدخولِ «لوْ» عليها.

(وَيَلْزَمُ مِنْ هذا) النّفي للمقدَّم، الّذي هو مشيئةُ اللهِ (أَنْ يَكُونَ رَفْعُهُ) أي: رفعُ هذا المُنسلِخِ، الّذي هو التَّالي (مَنْفِيًّا) للزومِهِ للمقدَّمِ، ولكونِهِ لم يخلف المقدَّمَ غيرُه (إِذْ لا سَبَبَ لَهُ) أي: للتّالي وهو: الرّفعُ

حاشية العطار

قوله: (منتفية) يعلم منه: أنّ المراد بالامتناع سابقًا الانتفاء؛ كما قرّرنا، لا ما يقابل الوجوب والإمكان.

قوله: (بدخول «لو» عليها) في الزرقاني: هذا هو نفس المدّعىٰ وقد جعله علّة، ففيه مصادرة. انتهىٰ.

وهو بعد تسليمه مندفعٌ بجعل (باء) (بدخول) للآلة.

قوله: (إذ لا سببَ له) **فإن قلت:** إنّ الاستدراك بقوله: ﴿بِهَا وَلَٰكِنَّهُۥٓ أَخْلَدَ إِلَى ٱلْأَرْضِ﴾ [الأعراف: ١٧٦] أي: مالَ إلىٰ الدّنيا، يدلّ علىٰ أنّ للرّفع مسبّبًا آخر وهو عدم الميل إلىٰ الدّنيا، فلا يستقيم قوله: (إذ لا سبب لرفعه إلّا المشيئة) فهذا الحصر ممنوع؟

قلت: نعم، ولكنّ المشيئة سببٌ لفعله الموجب لرفعه، وإنّ عدمه دليلُ عدمها دلالة انتفاء المسبَّب علىٰ انتفاء السّبب، فالسّبب المسبّب لشيءٍ سببٌ لذلك الشّيء، فيكون السّبب الحقيقيّ هو المشيئة، وأنّ ما نشاهده من الأسباب وسائط معتبرة في حصول المسبَّب من حيث إنّ المشيئة تعلّقت به، كذا فهم من أنوار التّنْزيل. انتهىٰ، أفاده الشمني.

(إلا) المقدَّمُ وهو: (المشِيئةُ، وَقَدْ انْتَفَتْ) ولا يخلفُها غيرُها؛ فينتَفِي «الرّفع».

[الخلاف في هذا الحكم]

(وَهذا) الحكمُ (بِخِلَافِ) ما إذا خلفَ المقدّمَ غيرُه، نحو قولِ عمر في صهيبٍ [رضي الله عنهما]: («لو لَمْ يَخَفِ اللهَ لَمْ يَعْصِهِ»، فَإِنَّهُ لا يَلْزَمُ مِنْ انْتِفَاءِ) المقدّمِ، الّذي هو («لَمْ يَخَفْ»؛ انْتِفَاءُ) التّالِي، الّذي هو («لَمْ يَعْصِهِ» حتّىٰ يَكُونَ) المعْنَىٰ: أنّه (قَدْ خَافَ وَعَصِىٰ) بناءً علىٰ أنّ «لوْ» إذا دخلتْ علىٰ مَنفيّ أثبتتْهُ، مُقدّمًا كان أو تاليًا (وَذلك) متخلّفٌ هنا (لأنّ انْتِفَاءَ

حاشية العطار

قوله: (نحو: قول عمر...) قال ابن السّبكيّ: لم أر هذا الكلام في شيءٍ من كتب الحديث: لا مرفوعًا ولا موقوفًا، لا عن النّبي ﷺ ولا عن عمر [رضي الله عنه] مع شدّة الفحص.

قوله: (لو لم يخف الله) **الخوف:** توقّع العقوبة علىٰ مجاري الأنفاس، أو اضطراب القلب من ذكر المخُوف، والخشيةُ أخصّ منه، أو هي: خوفٌ مقرونٌ بمعرفة، ومن ثمّ قال الله تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾ [فاطر: ٢٨] **والرّهبة:** الإمعان في الهرب من المكروه، **والوَجَل:** خفقانُ القلب عند ذكر مَن يُخاف سَطْوتُه، **والهيبة:** خوفٌ مقترنٌ بتعظيم، **والإجلال:** تعظيمٌ مقترنٌ بالحياء.

قوله: (حتّىٰ يكون المعنىٰ) حتّىٰ تعليليّة بمنْزلة (كي) والتّعليل ليلزم المنفيّ لا للنّفي.

الْعِصْيَانِ) الّذي هو التّالِي (لهُ سَبَبَانِ):

١ ـ أحدهما: (الخوْفُ) مِنَ الْعِقَابِ (وَهُوَ طَرِيقَةُ العَوَامِّ).

٢ ـ (وَ) الثّاني: (الإجْلَالُ) للهِ (وَالتَّعْظِيمُ) لَهُ (وَهو طَرِيقَةُ الخوَاصِّ) العارفينَ باللهِ تعالىٰ.

(وَالْمرَادُ: أَنّ صُهَيْبًا ﵁ مِنْ هذا القِسْمِ) أي: من قسمِ الخواصِّ، وهو: أنّ سببَ خوفِهِ من الله تعالىٰ: إجلالُ الله تعالىٰ وتعظيمُه (وَأَنَّهُ لَوْ قُدِّرَ) أي: فُرِضَ (خُلُوُّهُ عَنِ الخَوْفِ لَمْ تَقَعْ مِنْهُ مَعْصِيةٌ، فَكَيْفَ وَالخوْفُ) مع ذلك (حَاصِلٌ لَهُ؟!).

وهذه المسألةُ كالمستثناةِ من حُكْمِ «لوْ» وهو: أنّها إذا دخلتْ علىٰ مُثْبَتٍ صيّرتْهُ مَنفيًّا، وإذا دخلتْ علىٰ مَنفيّ صيّرتْهُ مُثبتًا، وكذا حكمُ جَوابِها.

حاشية العطار

قوله: (وهو أنّ سبب خوفه...) المناسب: عدم معصيته.. إجلالُ الله، وتعظيمه.

قوله: (لم تقع منه معصية) لأنّ الإجلال حاصلٌ له.

قوله: (مع ذلك) أي: الإجلال.

قوله: (كالمستثناة...) حاصله: أنّ من أحكام (لو): أنّها إنْ وليَها مثبتٌ؛ صيّرته منفيًّا، وإن وليها منفيٌّ.. صيّرته مثبتًا، وكذا حكم جوابها، فاستثنىٰ من هذا الحكم بعضَه، أعني: حكم الجواب، وأمّا حكم الشّرط فثابتٌ له دائمًا.

[فسادُ قَوْلِ المعربِينَ]

(وَمِنْ هنا) أي: من أجلِ أنّه لا يَلزمُ من امتناعِ المقدَّمِ امتناعُ التّالِي في نحو: لو لَمْ يَخَفِ اللهَ لَمْ يَعْصِهِ (تَبيَّنَ فَسادُ قَوْلِ الْمعْرِبِينَ: أنَّ «لوْ» حَرْفُ امْتِنَاعِ) الْجواب (لامْتِنَاعِ) الشَّرطِ.

حاشية العطار

قوله: (إنّ «لو» حرف امتناع . . .) هذا مذهب **الجمهور**، وذهب **ابن الحاجب** إلى أنّه دالٌّ على امتناع شرطه لامتناع جوابه، **وللسّعد** معه كلامٌ، فراجعه.

قال الرّوميّ: اعلم أنّ (لو) إذا كانت شرطيّةً، لها ثلاثُ استعمالات:

أحدها: أن تكون لامتناع الثّاني لامتناع الأول، وهو المشهور.

والثّاني: أن تكون للدّلالة على لزوم وجود الجزاء دائمًا في قصد المتكلّم؛ حين كون الشّرط مستَبْعد الاستلزام لذلك الجزاء، وكون نقيض ذلك الشّرط أنسب باستلزام ذلك الجزاء، فيستمرّ وجود الجزاء، سواءٌ وُجد الشّرط أو فُقد، وسواءٌ كانا مثبتين نحو: (لو شَتَمْتَنِي لأثنيتُ عليك) ومن هذا القبيل: قول عليّ رضي الله عنه: «لو كُشفَ الغطاءُ عنّي ما ازددت يقينًا» ذكره في شرح المفتاح، أو منفيّين، كما في: «لو لم يخف الله لم يعصه»، أو مختلفَيْن نحو: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ﴾ [لقمان: ٢٧] ويستعمل في هذا المعنى (لولا) نحو: (لولا أكرمتني لأثنيتُ عليك).

والثّالث: في الاستدلال للدّلالة على أنّ العلم بانتفاء الثّاني علّةٌ للعلم بانتفاء الأوّل، من غير نظرٍ إلى أنّ علّة الثّاني في الخارج ما هي؟ كما في قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢] ومن هذا عَرَّف ابن

(وَالصَّوَابُ: أَنَّها لا تَعَرُّضَ لَهَا إلىٰ امْتِنَاعِ الجَوَابِ) أصْلًا (وَلا إلىٰ ثُبُوتِهِ، وَإِنَّمَا لها تَعَرُّضٌ لامْتِنَاعِ الشَّرْطِ) فقط.

(فَإِنْ لَمْ يَكُنْ للجَوَابِ سَبَبٌ سِوَىٰ ذلك الشَّرْطِ) لا غيرُ، بحيثُ لا يخلفُهُ غيرُهُ (لَزِمَ مِنْ انْتِفَائِهِ) أي: الشّرطِ (انْتِفَاؤُهُ) أي: الجوابِ، نحو: لو كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً؛ لَكَانَ النَّهَارُ مَوْجُودًا، فيَلزمُ من انتفاءِ

حاشية العطار

الحاجب: بامتناع الأوّل لامتناع الثّاني.

قوله: (أنَّها لا تَعَرُّضَ لَها) أي: لا دلالة، وإنّما عبّر به دونها مع كونها أشهر؛ لأنّ التَّعَرُّضَ أعمُّ في بادئ الرّأي من الدّلالة؛ لتبادر الوهم إلىٰ اختصاص الدّلالة بالمطابقة.

قوله: (ولا إلىٰ ثبوته) فيه: أنّه يخالف ما مرّ؛ من أنّها لتعليق ثبوت مضمون الجزاء بثبوت مضمون الشّرط.

وحاصل الجواب: أنّه لما جاز سلبُ الدّلالة علىٰ نفي الجواب في زعمه.. جاز أيضًا في زعمه سلب الدّلالة علىٰ ثبوته؛ وإن كانت تدلّ عليه في نفس الأمر. انتهىٰ، الكافيجي بتصرّف.

قوله: (انتفاؤه) **قوله**: (قُتيلة) أي: الجواب، سواءٌ كان انحصار سببيّة الأول، ومسبّبيّة الثّاني شرعًا، نحو قوله تعالىٰ: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَٰهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٧٦]، أو عقلًا نحو: (لو كانت الشّمس طالعةً)... إلخ، فإنّه يلزم من امتناع الأوّل امتناع الثّاني فيهما قطعًا، لكنّ لزومه في الأوّل بطريق الشّرع، وفي الثّاني بطريق العقل.

الشّرطِ، وهو طلوعُ الشّمسِ، انتفاءُ الجوابِ، وهو وجودُ النّهارِ.

(وَإِنْ) خلَفَ الشّرطَ غيرُه، بأنْ (كَانَ لَهُ) أي: للجوابِ (سَبَبٌ آخَرُ) غيرُ الشّرطِ (لَمْ يَلْزَمْ مِنْ انْتِفَائِهِ) أي: الشّرطِ (انْتِفَاءُ الجوَابِ وَلَا ثُبُوتُهُ) لأنّها لا تعرُّضَ لها إلىٰ انتفاء الجوابِ، ولا إلىٰ ثبوتِهِ، نحو: «لو كانتِ الشّمسُ طالعةً لكان الضّوءُ موجودًا» فإنّه لا يلزمُ من انتفاءِ طلوعِ الشّمسِ انتفاءُ وجودِ الضّوءِ ولا ثبوتُهُ.

(ومنه) قول عمرَ[1] رضي الله عنه: «نِعم العبدُ صهيبٌ[2] (لو لم يخفِ اللهَ لم يعصِهِ») وقد تقدّمَ توجيهُه.

[الأمر الثّاني]

(الأَمْرُ الثّانِي مِمَّا دَلَّتْ عليه «لو» فِي الْمِثَالِ المذكُورِ) وهو:

حاشية العطار

قوله: (انتفاء وجود الضّوء) وذلك؛ لأنّ الضّوء أعم، لتحقّقه مع الكواكب وغيرها، إذ القاعدة: أنّه لا يلزم من نفي الأخصّ نفي الأعمّ.

(١) عمر بن الخطّاب بن نفيل، أبو حفص القرشيّ رضي الله عنه (٤٠ق هـ - ٢٣هـ = ٥٨٤ - ٦٤٤م) أمير المؤمنين. كان إليه السفارة في الجاهلية، وكان عند المبعث شديدًا علىٰ المسلمين، ثم أسلم، فكان إسلامه فتحًا علىٰ المسلمين، وفرجًا لهم من الضيق. وأخرج ابن أبي الدّنيا بسند صحيح، عن أبي رجاء العطارديّ، قال: كان عمر طويلا جسيما، أصلع، أشعر، شديد الحمرة، كثير السّبلة في أطرافها صهوبة، وفي عارضَيْه خفّة. [الإصابة في تمييز الصحابة].

(٢) صهيب بن سنان بن مالك الرومي، يعرف بذلك لأنه أخذ لسانَ الروم إذ سَبَوْهُ وهو صغيرٌ (٣٢ق هـ - ٣٨ هـ = ٥٩٢ - ٦٥٩م) صحابيّ، من أرمىٰ العرب سهمًا، وهو أحد السابقين إلىٰ الإسلام، وممن شهد بدرًا. وكان أحمر شديد الحمرة، لَيْسَ بالطويل ولا بالقصير، وهو إلىٰ القصر أقرب، كثير شعر الرأس. وروىٰ عنه من الصحابة: عبد الله بن عمر، ومن التابعين كعب الأحبار، وعبد الرحمن بن أبي ليلىٰ، وجماعة. يُعَدّ في المدنيِّينَ. [الاستيعاب في معرفة الأصحاب].

﴿وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَٰهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٧٦] (أنّ ثُبُوتَ المشِيئَةِ) من الله تعالىٰ (مُسْتَلْزِمٌ لِثُبُوتِ الرَّفْعِ ضَرُورَةً، لأنَّ المشِيئَةَ سَبَبٌ) للرّفع (والرَّفْعُ مُسَبَّبٌ) عنها.

وَثُبُوتُ السّببِ مُستلزِمٌ لثبوتِ المُسبَّبِ[١]. (وَهذانِ المَعْنيَانِ) المُعبَّرِ عنهما بالأمريْنِ (قَدْ تَضَمَّنَتْهُمَا) أي: شَمَلَتْهما (الْعِبَارَةُ المذْكُورَةُ) وهي قوله: «حرفٌ يقتضي امتناعَ ما يليه واستلزامَه لتاليه» دون عبارةِ المعربِينَ وهي قولهم: «حرفُ امتناعٍ لامتناعٍ» فإنّها لا تتضَمَّنُهما.

[الوجهُ الثَّاني: حرفُ شرطٍ مرادفٍ لـ«إنْ»]

الوجهُ (الثَّانِي) من أوجهِ «لوْ»: (أنْ تَكُونَ حَرْفَ شَرْطٍ فِي

حاشية العطار

قوله: (فإنّها لا تتضمنّهما) بل تتضمّن أحدهما، وهو الدّلالة على الامتناع المذكور، فقوله: (لا تتضمّنهما) من باب سلب العموم، لا عموم السّلب.

قوله: (أن تكون حرفَ شرطٍ) قيل: إنّ (لو) هذه لا يليها إلا فعلٌ، أو معمول فعلٍ مضمرٍ يفسّره فعلٌ ظاهرٌ بعد الاسم، وقال ابن عصفور: لا يليها فعلٌ مضمرٌ إلّا في الضّرورة، والظّاهر أنّه ليس كذلك؛ لوقوعه في أفصح الكلام، كقوله تعالىٰ: ﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّىٓ﴾ [الإسراء: ١٠٠] انتهىٰ، الرومي.

---

(١) في (د) والنسخة الداغستانية زيادة: بيان الملازمة: أن ثبوت المشيئة ملزوم، وثبوت الرفع لازم، وثبوت الملزوم دليل علىٰ ثبوت اللَّازم، والملازمة ما بينهما من السبب والمسببية.

المسْتَقْبَلِ، مُرَادِفًا لـ«إنْ») الشّرطيّةِ. (إلا أنّها) أي: «لو» (لَا تَجْزِمُ) على المشهور (كقوله) تعالى: ﴿ وَلْيَخْشَ ٱلَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا۟) مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَـٰفًا خَافُوا۟ عَلَيْهِمْ﴾ [النساء: ٩].

حاشية العطار

قوله: (في المستقبل) يقال فيه: ما قيل في الماضي، فتذكّر.

قوله: (مرادفًا) قال الكافيجي: المشهور أنّ (لو) في مثل هذا مستعملةٌ في معنى (إنْ)؛ خلافًا لابن الحاج، فتكون مجازًا، **فالمراد** من المرادف ههنا: أن يكون معناه معناها على سبيل المجاز دون الحقيقة. انتهى.

قوله: (﴿لَوْ تَرَكُوا۟﴾) ماضٍ لفظًا مستقبلٌ معنًى، فإنّ (لو) الشّرطيّة يليها المستقبل لفظًا ومعنى، أو معنًى فقط، أمّا الامتناعيّة؛ فيليها الماضي لفظًا ومعنًى، أو معنًى فقط؛ ولذلك مثّل بالمستقبل معنًى، وسيأتي يمثّل بالمستقبل لفظًا ومعنًى بالبيت، ولظهور عدم الجزم فيه بثبوت (الياء).

قوله: (﴿ضِعَـٰفًا﴾) صفة، ويجوز أن يكون مفعولًا ثانيًا لـ(تَرَكَ) لتضمّنه معنى التّصيير، كما في قول عَنْتَرَةَ:

فتركتُهُ جَزَرَ السِّبَاعَ يَنُشْنَهُ

وفي قول الآخر:

هذا الّذي تَرَكَ الأَوْهَامَ حائرةً

وقال **الزّمخشريّ**: (تَرَكَ) بمعنى: (طَرَحَ) إذا عُلّق بواحد، فإذا عُلّق بشيئين، كان متضمّنًا معنى: (صَيَّرَ) ومنه قوله تعالى: ﴿وَتَرَكَهُمْ فِى ظُلُمَـٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ﴾ [البقرة: ١٧].

فـ«لو» هنا شرطيّةٌ بمنزلةِ «إنْ» (أي: إنْ تَرَكُوا أي: شَارَفُوا) وقَارَبُوا (أنْ يَتْرُكُوا).

وإنّما احتاج إلىٰ التّفسير الثّاني؛ لأنّ الخِطابَ للأَوْصِياءِ أو لِمَنْ يحضُرُ المُوصِيَ حالةَ الإيصاءِ، وإنّما يَتَوجَّهُ الخطابُ إليهم قبْلَ التّرْكِ؛ لأنّهم بعدهِ أمواتٌ. قاله المصنّف في «المغني».

(وَ) نحو (قَوْلِ الشّاعِرِ:) وَهو توبةُ[1] صَاحِبُ لَيْلَىٰ الأَخْيلِيَّةِ:

(ولو تَلْتَقي أَصْداؤُنا بعد موتِنا) ومِنْ دونِ رَمْسَيْنا مِنَ الأرضِ سَبْسَبُ

حاشية العطار

قوله: (أي: شارفوا) ففي (تركوا) مجاز الأوّل، وفي «حاشية السّعد علىٰ الكشّاف»: أنّ هذا النّوع من المجاز، قد يكون بطريق الحصول، بأن يحصل الاتّصاف بالمعنىٰ الحقيقيّ عقب تعلّق الحكم بلا تراخٍ كقتل القتيل، ومرض المريض، وقد يكون بطريق المصير، بأن يكون شأنه المصير إلىٰ ذلك ولو بعد حين، كقوله تعالىٰ: ﴿وَلَا يَلِدُوٓاْ إِلَّا فَاجِرًا كَفَّارًا﴾ [نوح: ٢٧] فإنّ اتصاف المولود بذلك متأخّرٌ عن تعلّق الولادة به.

قوله: (الأصداء) جمع صدىٰ، وهو مُجِيْبُك بمثل صوتك في الجبال، ونحوها، و(الواو) في (ومن): للحال، و(الرَّمْسُ): تراب القبر، و(سَبْسَب):

(١) توبة بن الحمير بن حزم أبو حرب العُقيلي، (ت: ٨٥هـ ـ ٧٠٤م): شاعر من عشاق العرب المشهورين. كان يهوىٰ ليلىٰ الأَخيلِيَّة وخطبها، فردّه أبوها وزوجها غيره، فانطلق يقول الشعر مشببا بها. واشتهر أمره، وسار شعره، وكثرت أخباره. قتله بنو عوف ابن عقيل. كان سبب قتل توبة أنهم كانوا يطلبونه، فأحسوه وقد قدم من سفر، ومعه عبد الله بن توبة وقابض، مولاه، وبينه وبين الحي ليلة، فأتوه طروقا، فهرب صاحباه وأسلماه فقتل. [فوات الوفيات].=

مفازةٌ، أي: مكان متّسع، مرفوعٌ بالابتداء خبره: (من دون) و(لَظَلّ): جواب (لو) **وصدىٰ صوتي**: اسمها، **ويهشّ**: خبره أي: يرتاح، ويطرَب: معطوفٌ عليه، وجواب (أنْ) محذوفٌ دلّ عليه جواب (لو) و(الرِّمَّة) ـ بكسر الرّاء، وتشديد الميم ـ العظام البالية. انتهىٰ.

وفي «الشنواني»: (الأَصْدَاءُ) ـ بالمدّ ـ جمع صدىٰ بالقصر، وهو ما يردّه الجبل، أو غيره من الأبنية المرتفعة في الأماكن الخالية عن الصّوت، و(يَهُشُّ): يرتاح، من قولك: هشِشتُ لفلانٍ ـ بكسر العين ـ أهشُّ هشَاشَةً، (والطَّرَب): خفّة تكون لسرورٍ، أو حُزْن، والمراد هنا: الأوّل.

قوله: (ولو تلتقي أصداؤنا. . .) بعده:

لظَلَّ صَـدَىٰ صَـوتِي وإنْ كنتُ رِمَّةً لصـوتِ صـدَىٰ ليلَىٰ يَهَشُّ ويَطرَبُ

= **التخريج**: البيت من الطويل، لقيس بن الملوح، المعروف بمجنون ليلىٰ، وقيل: هو لأبي صخر الهذلي. [ضياء السالك إلىٰ أوضح المسالك].

المعنىٰ: لو تتقابل وتجتمع أصداء أصواتنا من قبورنا، وبيننا مسافات شاسعة، لطربت لسماع صدىٰ صوتها، وأجبتها وإن كنت عظاما بالية.

الإعراب: (لو): شرطية غير جازمة (تلتقي): فعل الشرط. (أصداؤنا): فاعل ومضاف إليه. (ومن): الواو للحال، (من دون): جار ومجرور خبر مقدم. (رمسينا): مضاف إليه، (من الأرض): جار ومجرور حال من «سبسب» الواقع مبتدأ مؤخرًا.

وجواب «لو»: «لظل» في قوله بعد: «لظل صدىٰ صوتي وإن كنت رمة. . . لصوت صدىٰ ليلىٰ يهش ويطرب».

الشاهد: في قوله (لو تلتقي)؛ حيث وردت «لو» شرطيّة للتعليق في المستقبل، بدليل الإتيان لها بجواب؛ وهو قوله: «لظل»، وهو ماض لفظًا مستقبل معنىٰ.

أي: وإنْ تلتقي، وإثباتُ «الياءِ» دليلٌ على أنّ «لو» غيرُ جازمةٍ.

وزعَم قومٌ: أنّ الجزمَ بها لغةٌ مطَّرَدةٌ، وخَصَّه ابنُ الشَّجَرِيِّ[1] بالشّعر.

[الوجهُ الثَّالثُ: أن تكونُ حرفًا مصدريًّا]

الوجهُ (الثَّالِثُ) من أوجهِ «لوْ»: (أنْ تَكُونَ حَرْفًا مَصْدَرِيًّا) أيْ: مؤوَّلًا مع صِلَتِهِ بمصدرٍ (مُرَادِفًا لـ«أَنْ») المصدريَّةِ (إلا أنّها) أيْ: «لوْ»

حاشية العطار

قوله: (أو مؤوّلًا مع صلته) أوضح منه: مؤوّلًا هو وصلته. انتهى، الشنواني.

وفيه: أنّ مفاد الواو التّشريك في الحكم، فيرجع للمصاحبة الّتي هي معنى (مع) فتتساوى العبارتان.

قوله: (مرادفًا لأنْ) إن قيل: لو كانت بمعنى: (أنْ) المصدريّة، لِمَ دَخَلَتْ عليها في نحو: ﴿وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوٓءٖ تَوَدُّ لَوۡ أَنَّ بَيۡنَهَا وَبَيۡنَهُۥٓ أَمَدَۢا بَعِيدٗا﴾ [آل عمران: ٣٠].

ويجاب: بأنّ (لو) داخلةٌ على محذوفٍ؛ أي: تودُّ لو ثبت أنَّ بينها وبينه الآية، فلم يلزم اجتماع المثلين.

(١) هبة الله بن عليّ بْن محمّد، أبو السّعادات ابن الشَّجَريّ العَلَويّ (٤٥٠ ـ ٥٤٢هـ = ١٠٥٨ ـ ١١٤٨م) أحد أئمة العلم: باللغة، والأدب، وأحوال العرب. مولده ووفاته ببغداد. قرأ عَلَى أَبِي المعمّر يحيى بن محمد بن طباطبا النّحوي، وقرأ الحديث على: أبي الحسين المبارك ابن الطُّيوري، وأبي عليّ بْن نبهان، وغيرهما. وله: «الأمالي» و«شرح اللمع لابن جني» و«شرح التصريف الملوكي». [تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام].

(لا تَنْصِبُ) كما تَنصِبُ «أنْ».

(وَأَكْثَرُ وُقُوعِهَا بَعْدَ «وَدَّ» نحو: ﴿وَدُّوا۟ لَوْ تُدْهِنُ﴾ فَيُدْهِنُونَ﴾ [القلم: ٩] أي: ودُّوا الادِّهانَ.

(أَوْ) بَعْدَ («يَوَدُّ» نحو: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ﴾ [البقرة: ٩٦]) أي: التَّعْميرَ.

ومن القليلِ قَوْلُ قُتَيْلَةَ[1] للنّبيّ ﷺ:

حاشية العطار

قوله: (وأكثر وقوعها بعد وَدَّ) والسّر فيه: أنّها لا تخلو عن الإرشاد إلى معنى التّمنّي؛ وإن كانت مستعملةً في معنى (أنْ) فيتقوّى ذلك المعنى بانضمام معنى الوداد إليه؛ فمن ثمّ قال الزّمخشريّ: إنّ (لو) في هذه الآية، والتّي بعدها: للتّمنّي.

قوله: (قُتيلة) بقافٍ مضمومةٍ، ومثنّاة فوقيّة، فياء التّصغير، بنت النّضر بن الحارث، قتل ﷺ أباها النّضر صبرًا، فأنشدت بعد قتل أبيها:

أمحمّدٌ ولأنتَ نَجلُ نجيبةٍ ... في قومها والفحلُ فحلٌ مُعرَقُ

ما كانَ ضرَّكَ لو مننتَ

إلخ.

(١) قُتَيْلَة بنت النَّضر بن الحارث من قريش (٠٠٠ ـ نحو ٢٠هـ = ٠٠٠ ـ نحو ٦٤٠م) شاعرة. أدركت الجاهلية والإسلام. أُسِرَ أبوها في غزوة بدر، فأمر به النبي ﷺ فقتل، فرثته بقصيدة أنشدتها بين يدي رسول الله ﷺ، تقول فيها: «ظلت سيوف بني أبيه تنوشه... لله أرحام هناك تشقق»، فنهى رسول الله ﷺ عن قتل أسرى قريش بعد النضر. وأسلمت بعد مقتله، وروت الحديث. وتوفيت في خلافة عمر ﷺ. وقصيدتها مما اختاره أبو تمام في الحماسة. [الأعلام للزركلي].

(مَــــا كَانَ ضَرّكَ لَوْ مَنَنْتَ وربَّمَا مَنَّ الفَتىٰ وهْوَ الْمغيظْ الْمُحْنَقْ)[1]

فقال عليه أفضل الصّلاة والسّلام: «لو سمعتُهُ ما قتَلتُه» واستدلّ بهذا بعض الأصوليّين علىٰ جواز تفويض الحكم إلىٰ المجتهد، **فيقال له**: احكم بما شئت فهو صوابٌ، وعلىٰ وقوع ذلك، فإنّ قوله ﷺ: «لو سمعتُهُ ما قتَلتُه» يدلّ علىٰ أنّ القتل، وعدمه، مفوّضٌ إليه.

وأجاب المانعون من الوقوع: بأنّه يجوز أن يكون عليه أفضل الصّلاة والسّلام؛ خُيّر فيهما، كأنّه قيل له: لك أن تأمُرَ بقتله، وأن لا تأمُر، ويجوز أن يكون بوحيٍ نزل؛ بأنّه لو شفع فيه ما قُتل.

و(النّجيبة): الكريمة الحسيبة، و(الفحل): الذّكر من كلّ حيوان، و(المُعرِق): اسم فاعل من أعرق الرّجلُ صار عريقًا؛ وهو الّذي له عِرقٌ في الكرم، ومعنىٰ (لو مننت): أنعمت وأحسنت، و(المغيظ) ـ بفتح الميم ـ: اسم مفعول من قام به الغيظ؛ وهو الغضب، أو شدّته، وأصله: مغيوظ، نُقلت حركة الياء إلىٰ ما قبلها فحذفت الواو؛ لالتقاء السّاكنين، ثمّ كُسر ما قبل الياء؛ للمناسبة، و(المُحْنَق) ـ بفتح النّون ـ: اسم مفعول من أحنقه أغضبه، فهو توكيدٌ للمغيظ. انتهىٰ، من الشنواني.

---

(١) **التخريج**: البيت من الكامل، من قصيدة لقتيلة بنت النضر بن الحارث الأسديّة. [ضياء السالك إلىٰ أوضح المسالك].

المعنىٰ: أي ضرر كان يلحقك يا رسول الله لو تفضلت وأنعمت علىٰ أبي بالعفو؟ وكثيرا ما يعفو الرجل الكريم وهو مملوء غيظا وغضبًا.

الإعراب: (ما) استفهامية مبتدأ، (كان): زائدة، (ضرك) فعل ومفعول. (لو مننت): «لو»: مصدريّة، وهي وما بعدها في تأويل مصدر فاعل «ضرّ»، والجملة خبر «ما». ويجوز أن=

أيْ: مَنُّكَ.

ووقوع «لوْ» مصدريّةً، قال به: الفرّاءُ، والفارسيّ، والتّبريزيّ[1]، وأبو البقاءِ، وابنُ مالكٍ من النّحويّينَ.

(وَأَكْثَرُهُمْ لا يُثبِتُ هذا القِسْمَ) وهو: وقوعُ «لو» مصدريّةً حَذَرًا من الاشتراكِ.

حاشية العطار

قوله: (حذرًا من الاشتراك) أي: بين المصدريّة، وغيرها، مع إمكان حملها علىٰ كونها غيرَ مصدريّة، فلا يقال: الاشتراك حاصل، فلم فرُّوا منه في هذا الوجه خاصّة؟ لأنّا نقول ذلك لعدم إمكان الغير؟

= تعرب (كان) عاملة، ومصدر «لو مننت» اسمها، وجملة «ضرّك». خبرها، أي: «ما كان منك ضرّك». كما يجوز أن تكون «ما» في محلّ نصب مفعول مطلق لـ«ضرّك»؛ أي: «أيّ ضرر ضرّك المنّ». (وربّما): «الواو»: واو الحال، و«ربّ»: حرف تقليل وجرّ شبيه بالزّائد، و«ما»: كافّة، (وهو): «الواو»: للحال، و«هو»: مبتدأ، (المغيظ): خبر. (المحنق): صفة له، أو خبر بعد خبر.

الشاهد: في (لو مننت): فإن «لو»: مصدريّة وما بعدها في تأويل مصدر ولم تتقدّمها: «ودّ» ولا «يودّ» ونحوهما؛ وهذا قليل.

وذكر الصَّبَّانُ: أنه يجوز أن تكون «لو» هنا شرطية، والشرط «لو مننت» والجواب محذوف يدلّ عليه الكلام، أي: «لو مننت لم يضرك شيء»، وإذًا لا شاهد فيه.

(١) **يحيىٰ بن علي بن محمد التّبريزيّ**، أبو زكريّا، المعروف بالخطيب (٤٢١ ـ ٥٠٢هـ = ١٠٣٠ ـ ١١٠٩م) أحد أئمة اللّغة، كانت له معرفة تامة بالأدب من النّحو، واللّغة، وغيرهما. أخذ عن: أبي العلاء المعريّ، وأبي محمد الدّهان اللّغويّ، وأبي الفتح سُلَيم الرّازيّ وغيرهم. وأخذ عنه: الخطيب البغداديّ صاحب «تاريخ بغداد»، وغيره. وله: «شرح اللّمع لابن الجني»، و«الملخّص في إعراب القرآن»، وغيرها. [سير الأعلام، وفيات الأعيان].

(ويُخَرَّج الآيةُ) الثّانيةُ (ونحوُها: على حذف مفعولِ الفعلِ) الّذي (قبلَها) وهو: «يَوَدُّ» (و) حذفِ (الجوابِ) بعدَها أي: «يودّ أحدُهم التّعمِيرَ لو يُعمَّر ألفَ سنةٍ لسَرَّهُ ذٰلك» ولا يخفى ما في هذا التّقدير من كثرة الحذف.

[الوجهُ الرابعُ: حرفٌ للتَّمنّي]

الوجهُ (الرَّابعُ) من أوجهِ «لوْ»: (أنْ تكونَ) حرفًا (للتَّمَنِّي بِمَنْزِلَةِ

حاشية العطار

وإنّما فرُّوا من الاشتراك؛ لاحتياجه دائمًا إلى قرينة، ولذلك يقال: إنّ المجاز خيرٌ منه؛ لأنّه إن ذُكر من غير قرينةٍ يُحمل على المعنى الحقيقيّ، والقرينة إنّما يُحتاج إليها، عند إرادة المعنى المجازيّ.

قوله: (لسرَّه ذلك) فعلى هذا التّأويل تكون (لو) حرفُ امتناعٍ لامتناع. انتهى.

وضَعّف هذا التّأويل الكافيجي: بأنّه صرف للكلام عن معناه المقصود بدون احتياج إليه؛ لمجرّد رعاية ضبط الأقسام، وهو لا يجوز.

قوله: (أن تكون حرفًا للتّمنّي) اختلف في (لو) هذه، فقيل: هي قسمٌ برأسها تحتاج إلى جوابٍ كجواب الشّرط، ولكنّه يكون منصوبًا كجواب (لَيْتَ) وقيل: هي (لو) الشّرطيّة أشربت معنى التّمنّي، فلهذا جاز أن يجمع لها جوابان: جوابٌ منصوبٌ بعد (الفاء) وجوابٌ بـ(اللّام) كقولك: (لو تأتينا فتحدِّثنا لحصلَ لنا السُّرور بذلك).

وقال ابن مالك: هي (لو) المصدريّة: أغنت عن فعل التّمنّي.

«لَيْتَ»، إلا أنّها لا تَنصِبُ ولا تَرفَعُ، نحو: ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً﴾ فَنَكُونَ﴾ [الشعراء: ١٠٢]، فـ«لوْ» للتَّمنّي (أي: فليْتَ لنَا كرّةٌ).

(قيل: ولهذا) أي: ولكَوْنِ «لوْ» للتّمنّي هنا (نُصِبَ «فَنَكُونَ» في جوابِها، كما انتَصبَ «فَأَفُوزَ» في جوابِ «ليْتَ») بـ«أنْ» مضمرةً بعد «الفاءِ» وُجُوبًا (فِي قَوْلِهِ تعالى: ﴿يَـٰلَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٧٣])، هكذا استَدلُّوا.

(وَلا دَلِيلَ) لهم (فِي هذا) الاستدلالِ (لِجوَازِ أَنْ يَكُونَ النَّصْبُ فِي «فَنَكُونَ») بـ«أنْ» مُضمَرةً جوازًا بعد «الفاء» و«أنْ» والفعلُ: في تأويلِ المصدرِ، معطوفٌ على «كَرّةً». (مِثْلَهُ فِي قَوْلِهِ): وهو الشّخصُ المسمّى «مَيْسون[1] أمُّ يزيدَ ابنِ معاويةَ» وكانت بَدَوِيّةً.

حاشية العطار

قوله: (في هذا الاستدلال...) الاستدلال: استفعالُ صيغةٍ تُشعرُ بالتّكلّف، فكأنّهم تكلّفوا الدّليل، ففيه إشعارٌ بضعفه حيث لم يتمَّ، فلا وجه لما قيل: الأوضح هذا الكلام، أو ممّا استدلّوا به؛ لأنّ الاستدلال: طلب الدّليل. وحاصل الاستدلال أن يقال: إنّ إضمار (إنْ) بعد (الفاء) لا يكون إلّا بعد أحد الأشياء السّتّة، فلو لم تُحمل عليه.. لم يكن لنصبه وجهٌ، فالمناسب فيها أن تكون للتّمنّي.

قوله: (لجواز...) والفرق بين المهروب عنه، وإليه على هذا: أنّ (أنْ) في الأوّل لازمةُ الإضمار، وهنا جائزته.

قوله: (ميسون) بنت بحدَلْ، بالباء الموحّدة، بعدها مهملتان ولام.

(١) ميسون بنت بحدل بن أنيف الكلبي (ت: نحو٨٠هـ = نحو٧٠٠م) أمّ يزيد بن معاوية.=

(ولُبْسُ عَباءةٍ وتَقَرَّ عَيْني أَحَبُّ إليَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ)[1]

فـ«تقرَّ»: منصوبٌ بـ«أنْ» مضمرةً بعد «الواو» جوازًا، و«أنْ» والفعلُ:

حاشية العطار

قوله: (الشُّفوف) بضمّ الشّين: الثّياب الرِّقاق.

قوله: (بـ«أنْ» مضمرة) وإنّما نُصبَ بأنْ مضمرة؛ ليصحّ عطفه على الاسم الّذي قبله؛ لأنّه حينئذٍ يكون مع (أنْ) مؤوّلًا بالاسم؛ فيصحّ العطفُ حينئذٍ؛ إذ لولا ذلك لما صحّ العطف؛ لأنّه لا يُعطفُ صريح الفعل على صريح الاسم؛

= شاعرة. لها الأبيات الّتي منها: «ولبس عباءة وتقرّ عيني... أحبّ إليَّ من لبس الشّفوف»، وكانت بدويّة، ثقلت عليها الغربة عن قومها لَمّا تزوّجت بمعاوية في الشّام، فسمعها تقول هذه الأبيات، فطلقها وأعادها إلى أهلها. وكانت حاملا بيزيدَ (في رواية)، أو أخذته معها رضيعًا، فنشأ في البرية فصيحًا. [شاعرات العرب في الجاهلية والإسلام].

(١) **التخريج**: البيت من الوافر، وهو لميسون بنت بحدل الكلابية. [ضياء السالك إلى أوضح المسالك].

اللغة: (عباءة): كساء معروف لا يلبسه أهل الحضر غالبًا، (تقر): تسر، يقال: قرت عينه، إذا بردت وانقطع بكاؤها، أو رأت ما كانت متشوقة إليه. (الشفوف): جمع «شفّ»، وهو الثّوب الرّقيق الذي لا يحجب ما وراءه.

المعنى: ولبس كساء غليظ من صوف مع سروري وفرحي، أحب إلى نفسي من لبس الثياب الرفيعة القيمة مع استيلاء الهموم والأحزان علي.

الإعراب: (ولبس): «الواو»: عاطفة، و«لبس»: مبتدأ، (عباءة): مضاف إليه، وهو معطوف على قوله قبله: «لبيت تخفق الأرواح فيه... أحب إلي من قصر منيف». (وتقرّ): «الواو»: للعطف «تقر»: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة، جوازًا بعد «الواو» و(عيني): فاعل «تقرّ»، (أحبّ): خبر المبتدأ.

الشاهد: نصب (تقر) بـ(أنْ) مضمرة جوازا بعد «الواو»، وهي مسبوقة باسم خالص من التقدير بالفعل وهو: (لبس)، و(أن) والفعل في تأويل مصدر معطوف على «لبس».

في تأويلِ مصدرٍ معطوفٌ على «لُبْسُ».

(وَ) مثلَه في (قَوْلِهِ تعالى): ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآءِ حِجَابٍ (أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ [الشورى: ٥١]). فـ«يُرْسِلَ»: منصوبٌ بـ«أنْ» مضمرةً بعد «أوْ» جوازًا، و«أنْ» والفعلُ: في تأويلِ مصدرٍ معطوفٌ على «وَحْيًا».

ومثلَه في قول الشّاعر:

إنّـــي وقَتْلِـــي سُلَيْكًا ثُمَّ أَعْقِلَهُ   كالثَّوْرِ يُضــرَبُ لَمَّا عَافَتِ الْبَقَرُ[(١)]

حاشية العطار

لأنّ العطف يقتضي اشتراك المعطوف، والمعطوف عليه في العامل، ولا مشاركة للفعل مع الاسم فيه. انتهى، الشنواني.

---

(١) **التخريج**: البيت من البسيط، لأنس بن مدركة الخثعمي. [ضياء السالك إلى أوضح المسالك].
اللغة: (سليك): اسم رجل. (أعقله): أدفع ديته. (الثور): هو فحل البقر.
المعنى: كان سليك قد مر بامرأة من خثعم فوجدها وحدها فوقع عليها، فقتله الشاعر حميّة ودفع ديته، فهو يقول: إنّي حين قتلت سليكًا ودفعت ديته، فألحقت بمالي الضرر لنفع غيري؛ كالثّور الّذي يضرب لتشرب البقر؛ وذلك: أنّ البقر إذا امتنعت عن الشّرب لا تضرب؛ لأنها ذات لبن فيخاف عليها، فيضرب الثّور.
الإعراب: (إني): إنّ واسمها. (وقتلي): «الواو»: للمعية، و«قتلي»: مفعول معه، وهو مصدر مضاف لفاعله، (سليكا) مفعول، (ثُمّ): حرف عطف، (كالثور): جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «إن»، (يضرب): الجملة حال من «الثور»، (لَمّا): ظرف بمعنى «حين»، أو حرف ربط. وجملة (عافت): في محلّ جرّ بإضافة «لَمّا».
الشاهد: نصب (أعقله) بعد «ثمّ» العاطفة، بـ(أن) مضمرة جوازًا، وقد عطفت فعلا على اسمٍ صريحٍ في الاسميّة ليس في تقدير الفعل وهو: (قتلي).

فـ«أَعقِلَهُ»: منصوبٌ بـ«أنْ» مضمرةً بعد «ثُمَّ» جوازًا، و«أنْ» والفعلُ: في تأويلِ مصدرٍ معطوفٌ على «قَتْلِي». وهو من خصائصِ «الفاءِ»، و«الواوِ»، و«أوْ»، و«ثُمَّ».

[الوجهُ الخامسُ: أن تكونَ للعرضِ]

الوجهُ (الخَامِسُ) من أوجهِ «لوْ»: (أَنْ تَكُونَ للعَرْضِ) ـ وهو الطّلبُ بلِينٍ ورِفْقٍ ـ (نحو: لو تَنْزِلُ عِنْدَنَا فَتُصِيبَ خَيْرًا. ذَكَرَهُ) ابنُ مالكٍ (فِي «التَّسْهِيلِ»).

(وَذَكَرَ لَهَا ابنُ هِشَامٍ اللَّخْمِيُّ[1]) وغيرُه (مَعْنًى آخَرَ) سادِسًا، (وَهو: أنْ تَكُونَ للتّقْلِيلِ) ـ بالقاف ـ (نحو) قوله ﷺ: («تَصَدَّقُوا وَلَوْ

حاشية العطار

قوله: (للتّقليل) ومَن قال: إنّ (لو) ههنا شرطيّة، وفعل الشّرط، وجوابه كلاهما محذوفان، كأنّه قيل: لو وقعت الصّدقةُ بظِلْفٍ مُحْرَق؛ لحصل الثّواب، ولو حصل الاتّقاء بالتّصدّق بشقٍّ تمرة؛ لكان خيرًا عظيمًا، فقد ارتكب أمورًا لا يحتاج إليها في معنى الكلام اهـ. الكافيجي.

وفي الشمني: أنّ (لو) شرطيّة داخلةٌ على خبر كان محذوفًا، والتّقدير: تصدَّقوا ولو كان بظِلْفٍ مُحْرَق... إلخ، كقوله ﷺ: «الْتَمِسْ ولو خَاتَمًا من حديد».

(١) محمد بن أحمد بن هشام، أبو عبد الله اللّخمي، (ت: ٥٧٧هـ = ١١٨١م): أدّب بالعربيّة، وكان قائمًا عليها وعلى اللّغات والآداب مع حظٍّ من النّظم ضعيفٍ. قال ابن الأبّار: وجدت الأخذ عنه والسّماع منه في سنة ٥٥٧هـ، توفي بإشبيلية. وله: «الفصول»، و«المجمل في شرح أبيات الجمل»، و«الرد على الزُّبيدي في لحن العوام»، وغير ذلك. [بغية الوعاة].

بِظِلْفٍ مُحَرَّقٍ»)[١].

وفي رواية النَّسائيّ[٢] «رُدُّوا السَّائِلَ وَلَوْ بِظِلْفٍ مُحْرَقٍ»[٣].

والمعنى: تصدّقوا بما تيسّر ولو بلغَ في القِلّة كالظِّلف المحَرَّقِ، وهو

حاشية العطار

قال المناويّ في شرحه الكبير على «الجامع الصّغير»: قال ابن عربي: وُشيَ ببعض شيوخنا بالمغرب عند السّلطان في أمرٍ فيه هلاكُه، فأمر بعقد مجلسٍ، وأنّ النّاس إنْ أجمعوا على قتله قُتِل، فأجمعوا، فأحضرَ لهم ليشهدوا في وجهه، فلم يستطع أحدٌ منهم أن يشهد، فسُئل الشّيخُ بَعْدُ فقال: تذكّرتُ النّار فرأيتها أقوى من النّاس غضبًا، وتذكّرتُ نصف رغيفٍ فوجدته أكبرَ من نصف تمرة، فأسكنتُ غضبَهُم بالتّصدّق بنصف رغيفٍ في طريقي، فدفعت الأقلّ من النّار بالأكثر من شقّ تمرة. انتهى.

قوله: (ولو بلغ في القِلّة) أي: ليس المقصود بَذْلُ الظّلفِ بعينه، فإنّه لا يُنتفعُ به عادةً، خصوصًا إذا كان مُحْرَقًا، بل التّرغيب في إعطاء الصّدقة بأيّ وجهٍ كان.

---

(١) لم أجده بهذا اللفظ، وقد أخرج نحوه بلفظ قريب الإمام أحمد في مسنده: رقم [٢٧٤٥٠] والنسائي: رقم: [٢٥٦٥].

(٢) أحمد بن شعيب بن علي، أبو عبد الرحمن النسائي (٢١٥ ـ ٣٠٣هـ = ٨٣٠ ـ ٩١٥م) القاضي الحافظ، شيخ الإسلام، كان إمام أهل عصره في الحديث، سكن مصر وانتشرت بها تصانيفه. وسمع من: إسحاق بن راهويه، وهشام بن عمار، وغيرهما. فحسده مشايخها، فخرج إلى الرّملة بـ«فلسطين»، فسئل عن فضائل معاوية، فأمسك عنه، فضربوه في الجامع، وأخرج عليلا، فمات. وله: «السنن الكبرى»، و«الضعفاء والمتروكون»، وغيرهما. [سير الأعلام].

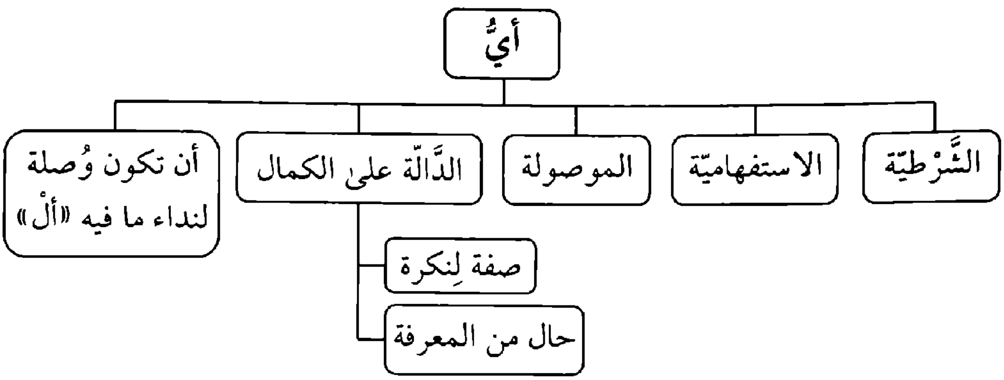
(٣) سنن النسائي: (٢٥٦٥).

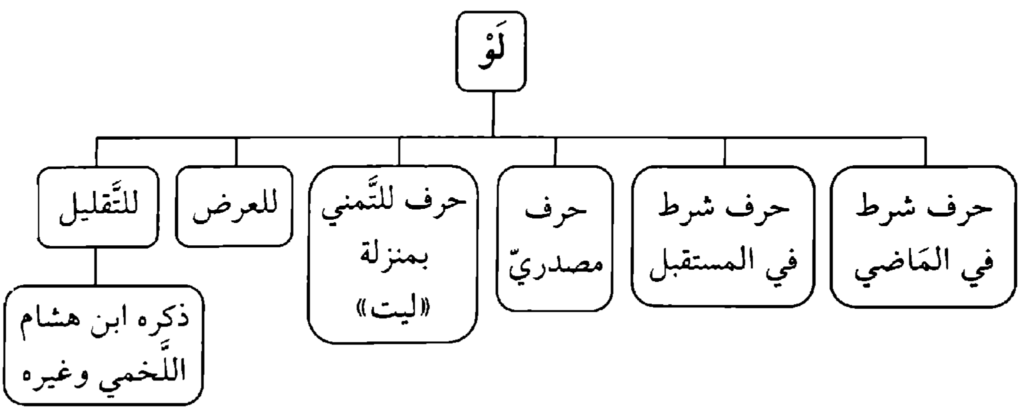
بكسرِ «الظّاءِ» المعجَمَةِ للبقرِ والغنمِ؛ كالحافرِ للفرسِ.

والمرادُ بالمحرَّق: المشويُّ.

(و) في رواية الشّيخين[1]: («اتّقوا النّارَ ولو بشِقِّ تَمْرَةٍ»[2]).

وقدْ يُدَّعىٰ: أنّ التّقليلَ إنمّا استُفيدَ من مدخولِها، لا منها؛ لأنّ الظِّلْفَ والشّقَّ يُشْعِرانِ بالتّقليلِ.





حاشية العطار

. . . .

(١) هما: محمد بن إسماعيل البُخاري (١٩٤ ـ ٢٥٦هـ = ٨١٠ ـ ٨٧٠م) ومسلم بن الحجاج النيسابوريّ (٢٠٤ ـ ٢٦١هـ = ٨٢٠ ـ ٨٧٥م) صاحبا الصحيحين.

(٢) رواه: البخاريّ: (١٤١٧)، ومسلم: (١٠١٦).

[النَّوعُ السَّادِسُ]

[ما جاءَ علىٰ سبعةِ أوجهٍ]

[قَدْ]

(النَّوْعُ السَّادِسُ) من الأنواعِ الثَّمانِيَةِ (مَا يَأْتِي) من الكلماتِ (علىٰ سَبْعَةِ أَوْجُهٍ وَهو «قدْ») لا غيرُ.

[الوجه الأوّل: اسمٌ بمعنى «حَسْبُ»]

(فَأَحَدُ أَوْجُهِهَا: أَنْ تَكُونَ اسْمًا بِمَعْنَىٰ «حَسْبُ»).

حاشية العطار

قوله: (لا غير) أخذه الشّارح من الحصر المستفاد من قول المصنّف: (وهو قد) فإنّها جملةٌ معرّفة الطّرفين، فتفيد الحصر، أمّا (هو) فضمير، وأمّا (قد) فمعرفة بالعلميّة الجنسيّة على اللّفظ. انتهىٰ، المدابغي.

وكان الأولىٰ أن يقول: أمّا هو فمعرفة؛ لكونه ضميرًا، بل أعرفُها، إذ كونه من الضّمائر مما لا يُشكّ فيه، ومن جعل (قد) من قبيل علم الجنس إذا أريد لفظها، كما هو شأن الكلمة، مبنيّ علىٰ أنّ الكلمة موضوعةٌ بالوضع الثّانويّ للفظها، وهو محلّ نزاعٍ بين السّعد، والسيّد ليس هذا محلّه.

ثمّ هذا في حال استعمالها في لفظها، أمّا استعمالها في معناها، فإن كانت حرفًا كـ(قد) فهي من القسم الثّاني من أقسام الوضع بين العلّامتين: السّعد، والسيّد، وإن اختلفا في أن الموضوع له، كُلّيٌّ أو جزئيّ، لوحظ بـ(كُلِّيّ) مع الاتفاق أيضًا علىٰ أنّ الاستعمال إنّما هو في الجزئيّ.

[الخلافُ في إعرابِ «قَدْ» وبِنائِها]

وفيها مَذهبانِ:

١ ـ **أحدُهما**: أنّها مُعْرَبَةٌ رفعًا على الابتداءِ، وما بعدَها خبرٌ. وإليه ذهبَ الكوفيّونَ، وعلى هذا (فَيُقَالُ فيها) إذا أُضِيفتْ إلى ياءِ المتكلّمِ: (قَدِي) درهمٌ، بغيرِ نونِ لِلوقَايَةِ (كَمَا يُقَالُ: حَسْبِي درهمٌ) بغيرِ نونٍ وجوبًا.

٢ ـ **والثّاني**: أنّها مبنيّةٌ على السّكونِ؛ لِشِبْهِها بالحرفيّةِ لفظًا، وهو مذهبُ البصريّينَ، وعلى هذا يقال: «قدِي» بغيرِ نونٍ حملًا على «حَسْبِي»، و«قدْنِي» بالنّون حفظًا للسّكونِ؛ لأنّه الأصلُ في البناء.

[الوجهُ الثّاني: اسمُ فعلٍ بمعنى «يَكْفِي»]

الوجه (الثّانِي) من أوجهِ «قدْ»: (أنْ تَكونَ اسمَ فعلٍ بِمَعْنَى «يَكْفِي») وهي مبنيّةٌ اتّفاقًا. وتَتّصِلُ بها ياءُ المتكلّمِ (فَيُقَالُ: قَدْنِي) درهمٌ (بالنّون) وجوبًا (كَمَا يُقَالُ: يَكْفِينِي) درهمٌ، فياءُ المتكلّمِ: في محلّ نصبٍ على المفعوليّةِ، و«دِرهمٌ»: فاعل.

[الوجهُ الثّالثُ: حرفُ تحقيقٍ]

الوجهُ (الثّالِثُ) من أوجهِ «قدْ»: (أنْ تَكُونَ حَرْفَ تَحْقِيقٍ) لكونِها

حاشية العطار

قوله: (حرف تحقيق) وأمّا قول المؤذِّن: (قد قامت الصّلاة) فـ(قد):

تُفِيدُ تحقيقَ وقوعِ الفعلِ بعدَها (فتَدخُلُ على) الفعلِ (الماضِي) اتّفاقًا، (نحو: ﴿قَدۡ أَفۡلَحَ مَن زَكَّىٰهَا﴾ [الشمس: ٩]) فحَقَّقَتْ حصولَ الفلاحِ لِمَنْ اتَّصفَ بذلك.

(قيل: وَ) تدخلُ أيضا (على) الفعلِ (المضارِعِ، نحو: ﴿قَدۡ يَعۡلَمُ مَآ أَنتُمۡ عَلَيۡهِ﴾ [النور: ٦٤]) أي: قد عَلِم، فحصُولُ العلمِ محقّقٌ لله تعالى. وهذا مأخوذٌ منْ قولِ «التَّسْهِيلِ»: «وعليهما للتّحقيق».

[الوجهُ الرابعُ: حرفُ توقُّعٍ]

الوجهُ (الرَّابعُ) من أوجهِ «قد»: (أنْ تَكُونَ حَرْفَ تَوَقُّعٍ) لكونِها تُفِيدُ توقُّعَ الفعلِ وانتظارَهُ (فتَدْخُلُ عليهما) أي: على الماضي والمضارعِ على الأصحّ فيهما.

وفي قولِه: (أَيْضًا) تسامُحٌ؛ لأنَّ «قدْ» الّتي للتّحقيقِ لا تدخلُ على المضارعِ إلا في قولٍ ضعيفٍ عُبِّرَ عنه بـ«قِيلَ».

(تَقُولُ) في المضارعِ: («قَدْ يَخْرُجُ زَيْدٌ») إذا كانَ خروجُهُ مُتوقَّعًا مُنتظَرًا (فَدَلَّ على أنَّ الخُرُوجَ مُنْتَظَرٌ مُتَوَقَّعٌ) وتقول في الماضي: «قد خرَجَ زيدٌ» لمن يَتوقَّعُ خروجَهُ، وفي التّنزيلِ: ﴿قَدۡ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوۡلَ ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ

حاشية العطار

مفيدةٌ للتّحقيق، والتّقريب، والتّوقّع، وقد يكون مع التّحقيق التّقريب فقط، كما في قولك: (قد ركبَ زيدٌ) لمن لم يكن متوقّعًا رُكوبه، ولا يخفى أنّ الإفادة على سبيل البدل؛ لأدفعيّته، إذ لا تفيد الكلمة معانٍ متعدّدة دفعة.

فِي زَوْجِهَا﴾ [المجادلة: ١] لأنّها كانت تَتوقّعُ سَماعَ شَكْواها. هذا مذهبُ الأكثرِ من النّحويّين.

[الخلاف في معنى «قَدْ»]

(وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أنَّها) أي: «قدْ» (لا تَكُونُ لِلتَّوَقُّعِ مَعَ الماضِي؛ لأنَّ التَّوَقُّعَ: انْتِظَارُ الوُقُوعِ) في المستقبَلِ. (وَالماضِي قَدْ وَقَعَ) فكيف يتوقّعُ وقوعُ ما قد وقعَ؟!

(وَقَالَ الّذين أَثْبَتُوا معنىٰ التَّوَقُّعِ مَعَ الماضِي: إِنَّهَا تَدُلُّ علىٰ أَنَّهُ)

حاشية العطار

قوله: (تتوقّع سماع شكواها) أي: سماعًا يترتّب عليه مقصودها.

فائدة: (سَمِعَ) بمعنىٰ: (أَدْرَكَ) يتعدّىٰ بنفسه، ومتعلَّقُه: الأصوات، ومنه: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾ [المجادلة: ١] ﴿لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ﴾ [آل عمران: ١٨١] إلىٰ غير ذلك.

وبمعنىٰ: (فهِمَ) و(عَقِلَ) يتعدّىٰ أيضًا بنفسه، لكنّ متعلَّقَه: المعاني، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿لَا تَقُولُواْ رَٰعِنَا وَقُولُواْ ٱنظُرْنَا وَٱسْمَعُواْ﴾ [البقرة: ١٠٤] وقوله تعالىٰ: ﴿سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٥].

وبمعنىٰ: (اسْتَجَابَ) يتعدّىٰ بـ(اللّام) ومنه: «سَمع اللهُ لِمَن حَمِدَه».

وبمعنىٰ: (قبِلَ) و(انْقَادَ) ومنه: ﴿سَمَّٰعُونَ لِلْكَذِبِ﴾ [المائدة: ٤٢] يتعدّىٰ مرّة بـ(اللّام) وأخرىٰ بـ(مِنْ).

أيْ: الفعلُ الماضِي (كَان مُنْتَظَرًا، تَقولُ: قَدْ رَكِبَ الأَمِيرُ، لِقَوْمٍ يَنْتَظِرُونَ هذا الخبَرَ) وهو: رُكوبُ الأميرِ، (وَيَتَوَقَّعُونَ الفِعْلَ)، وهو الرُّكوبُ.

وذهب المصنّف في «المغني» إلى أنّ «قدْ» لا تفيد التّوقعَ أصلًا.

[الوجهُ الخامسُ: تقريبُ الزّمنِ الماضي من الزمنِ الحالِ]

الوجهُ (الخامِسُ) من أوجهِ «قدْ»: (تَقْرِيبُ) الزّمنِ (الماضِي مِنَ) الزّمنِ (الحالِ)، نحو: قَدْ قَامَ، فإنّها قَرَّبت الماضيَ من الحالِ.

(وَلِهذا) التّقريبِ (تَلْزَمُ «قدْ» مَعَ الماضِي الْوَاقِعِ «حَالًا») اصطلاحيَّةً:

١ ـ (إمَّا ظَاهِرَةً) في اللّفظِ، (نحو: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾ [الأنعام: ١١٩]) فجملة: «وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ»: حاليّةٌ.

٢ ـ (أَوْ مُقَدَّرَةً، نحو: ﴿هَٰذِهِۦ بِضَٰعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾ [يوسف: ٦٥])، أي: قَدْ رُدّتْ إِلَيْنَا، والجملةُ حاليّةٌ.

[رأْيُ الكوفيّين والأخفشِ في اقترانِ الماضي بـ«قدْ»]

وذهبَ الكوفيّون والأخفشُ: إلى أنّ اقترانَ الماضي الواقعِ حالًا بـ«قدْ» ليس بلازمٍ؛ لكثرةِ وقوعِهِ حالًا بدونِ «قد»، والأصلُ عدمُ التّقديرِ.

حاشية العطار

قوله: (وذهب الكوفيّون والأخفش...) أي: فيما ذكره المصنّف من لزوم (قد) مع الماضي، هو مذهب البصريّين إلّا الأخفش.

هذا هو الظّاهرُ، إذ ليسَ بينَ الحالِ الاصطلاحيّةِ، والحالِ الزّمانيّةِ ارتباطٌ معنويّ، بدليلِ: أنّهمْ قَسَّمُوا الحالَ الاصطلاحيّةَ: إلىٰ ماضَويّةٍ، ومُقارِنَةٍ، ومُستقبَلَةٍ، اللهمّ إلا أنْ يُقَالَ: الكلامُ في الحالِ المقارِنَةِ؛ لأنّها المتبادِرَةُ إلىٰ الذّهنِ عندَ الإطلاقِ.

[اقترانُ «اللامِ» بـ«قَدْ»]

(وَ قَالَ ابْنُ عُصْفُورٍ: إذا أُجِيبَ الْقَسَمُ بِمَاضٍ) معنًىٰ (مُثْبَتٍ) لا مَنفيٍّ (مُتَصَرِّفٍ) لا جامدٍ:

١ ـ (فإنْ كَانَ) الماضِي (قَرِيبًا مِنَ الحالِ جِئْتَ) قبلَ الفعلِ الماضِي (بِـ«اللَّامِ» و«قَدْ») جميعًا (نحو: تَاللهِ لَقَدْ قَامَ زَيْدٌ) وفي التّنزيلِ: ﴿تَٱللَّهِ لَقَدۡ ءَاثَرَكَ ٱللَّهُ عَلَيۡنَا﴾ [يوسف: ٩١].

حاشية العطار

قوله: (بماضٍ معنًىٰ) إنّما قيّد جواب القسم بكونه ماضيًا؛ لأنّه إذا لم يكن ماضيًا، لم يؤت بـ(قد) المفيدة لتقريب الماضي من الحال؛ لأنّه حينئذٍ لا يمكن اعتبار هذا المعنىٰ ليؤتىٰ بها، وبكونه مثبتًا؛ لأنّه إذا كان منفيًّا، لم يؤت بـ(قد) المفيدة لذلك؛ لعدم الحاجة إليها حينئذٍ؛ لأنّه إذا نُفي الفعل الماضي؛ استمرّ ذلك النّفيُ إلىٰ زمن الحال بحكم الاستصحاب، وبكونه متصرّفًا؛ لأنّه إذا لم يكن متصرّفًا كـ(ليس، وعسىٰ، ونعم، وبئس) فإنّها لا تدخل عليهنّ؛ لأنّها للحال، فلا معنىٰ لذكر ما يقرّب ما هو حاصل، ولذلك علّة أخرىٰ، وهي: أنّ صِيَغَهُنَّ لا يُفِدْنَ الزّمان، ولا يتصرَّفْنَ فأشبهْنَ الاسم. انتهىٰ، الشنواني.

٢ ـ (وَإنْ كَانَ) الماضي (بَعِيدًا) من الحالِ (جِئْتَ) قبلَ الفعلِ الماضِي (بـ«اللامِ» فَقَطْ، كَقَوْلِهِ) وهو امرؤُ القَيْسِ:

(حَلَفْتُ لَهَا باللهِ حَلْفَةَ فَاجِرٍ ... لَناموا فَمَا إنْ مِنْ حَديثٍ ولا صَالِي)(١)

[رأيُ ابنِ هشامٍ فيما ذَهبَ إليه ابنُ عصفورٍ]

قال المصنّفُ في «المغني»: والظّاهرُ في الآيةِ والبيتِ عكسُ ما قال؛ إذ المرادُ في الآيةِ: لقد فضّلكَ اللهُ علينَا بالصَّبرِ. وذلك محكومٌ له به في الأزَلِ، وهو متّصَفٌ به مُذْ عَقَلَ. والمرادُ في البيت؛ أنّهم ناموا قبل مَجِيئِهِ، انتهى.

حاشية العطار

(١) التخريج: البيت لامرئ القيس. [مغني اللبيب عن كتب الأعاريب].
اللغة: (الصالي): الذي يتدفأ.
المعنى: لقد أقسمت لها أنّهم ناموا، فلم يبق من يستمع لحديث، أو من يتدفأ بنار.
الإعراب: (حلفت): فعل ماض مبني على السكون، و«التاء»: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. (لها): جار ومجرور متعلقان بـ«حلفت». (بالله): جار ومجرور متعلقان بـ«حلفت». (حلفة): مفعول مطلق منصوب بالفتحة، وهو مضاف. (فاجر): مضاف إليه مجرور بالكسرة. (لناموا): «اللام»: رابطة لجواب القسم، و«ناموا»: فعل ماض مبني على الضم، و«الواو»: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، و«الألف»: للتفريق. (فما): «الفاء»: حرف عطف، و«ما»: حرف نفي. (إن): حرف زائد. (من حديث): «من»: حرف جر زائد، و«حديث»: اسم مجرور لفظا مرفوع محلا على أنه مبتدأ خبره محذوف، بتقدير: «فما حديث موجود». (ولا): «الواو»: للعطف، و«لا»: زائدة لتوكيد النفي. (صالي): معطوف على «حديث» مجرور لفظًا، مرفوع محلا، بحركة مقدّرة على الياء المحذوفة، و«الياء» الموجودة: للإطلاق.
الشاهد: (لناموا): حيث جاء بـ(اللام) داخلة على فعل ماض في جواب القسم «ناموا».

[رأيُ الزَّمَخْشريّ في «قَدْ» الواقعةِ معَ لَامِ القَسَمِ]

(وَزَعَمَ) جارُ الله (الزَّمَخْشَرِيُّ) في «كشّافه» (عِنْدَمَا تَكَلَّمَ علىٰ قَوْلِهِ تعالىٰ: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا﴾ [الأعراف: ٥٩] فِي) تفسيرِ (سُورَةِ الأَعْرَافِ: أنّ «قد») الواقِعةَ (مَعَ لامِ القَسَمِ تَكُونُ بِمَعْنَىٰ التَّوَقُّعِ) وهو: الانتظارُ؛ (لأنّ السَّامِعَ يَتَوَقَّعُ الخبَرَ) وينتظِرُهُ (عِنْد سَمَاعِ المُقْسَمِ بِهِ) هذا معنىٰ كلامِ الزَّمخشريِّ، ولفْظُه:

فإنْ قلتَ: فما بالُهم لا يكادونَ ينطِقونَ بهذه اللامِ إلا معَ «قدْ» وقلَّ عنهم، نحو قوله: «حَلَفْتُ لَهَا بالله...» البيتَ؟

حاشية العطار

قوله: (وزعم جار الله) عبّر بـ(الزَّعْمِ) ليشير إلىٰ أنّ مرتضاه قول ابن عصفور، ولأنّ توجيهه المذكور، لا يجري في خصوص الآية؛ لأنّ القسم غيرُ مذكورٍ فيها، بل هو مقدّرٌ كما عرفت، فينافيه قوله عند سماع المخاطب كلمة القسم، ولعل مراد الزّمخشريّ، أنّ التّوجيه علىٰ النّمط المذكور فيما كان المقسم به مذكورًا، فأجري ذلك التّوجيه فيما لم يكن مذكورًا، إقامةً للقسم المقدر مقام المذكور، لشدّة احتياج الكلام إلىٰ القسم للكفرة المعاندين في إثبات نجاة مَن اتّبع المرسلين، وهلاك المخالفين، وإنّما اضطرَّ الزّمخشريّ إلىٰ هذا؛ لعدم جريان قول ابن عصفور في هذه الآية، إذ بين هذه القصّة للرّسول محمّد ﷺ، وبين إرسال نوحٍ عليه السلام أمدٌ بعيد، أفاده الشمني.

وهو يُعَكِّر علىٰ قول الشّارح: (ولا ينافي ذلك كونها للتّقريب).

قلتُ: لأنَّ الجملةَ القسَمِيَّةَ لا تُساقُ إلا توكيدًا للجُملةِ المُقْسَمِ عليها، التي هي جوابُها، فكانت مَظِنَّةً لمعنى التوقُّعِ الذي هو معنى «قد» عندَ استمَاعِ المخاطَبِ كلمةَ القَسَمِ. انتهى، ولا يُنافِي ذلك كونُها للتقريبِ.

قال في «التسهيل»: وتدخلُ على فعْلٍ ماضٍ متوقّعٍ لا يُشبهُ الحرفَ، لتقريبِهِ من الحالِ. انتهى.

واحترز بقوله: «لا يُشْبِه الحرفَ» من الفعلِ الجامدِ، نحو: «نِعْمَ، وبِئْسَ، وأفعلَ التعجُّبِ» فلا تدخلُ عليها «قد» لأنّها سُلِبَت الدّلالةُ على المضي.

[الوجهُ السَّادسُ: التَّقليلُ]

الوجهُ (السَّادِسُ) من أوجهِ «قد»: (التَّقْلِيلُ) بـ«القاف» (وهو ضَرْبَانِ):

[أقسامُ التَّقليلِ]

الأوّل: (تَقْلِيلُ وُقُوعِ الْفِعْلِ، نحوُ) قولِهم في المَثَلِ: (قَدْ يَصْدُقُ الْكَذُوبُ، وَقَدْ يَجُودُ الْبَخِيلُ) فوقوعُ الصّدقِ من الكذوبِ، والجُودِ من

حاشية العطار

قوله: (لأنّ الجملة القسميّة...) يؤخذ منه: أنّ الكلام جوابُ القسم، وأنَّ فعل القسم لتوكيده.

قوله: (قال في «التّسهيل»...) الغرض من نقل كلام «التّسهيل»: تأييد مدّعاه من أنّ كون (قد) بمعنى: التوقّع، لا ينافي كونها للتّقريب.

البخيلِ قليلٌ.

(وَ) الثّاني: (تَقْلِيلُ مُتَعَلَّقِهِ) أي: متعلَّقِ الفعلِ (نحو) قوله تعالىٰ: (﴿قَدۡ يَعۡلَمُ مَآ أَنتُمۡ عَلَيۡهِ﴾ [النور: ٦٤]) فمتعلَّقُ الفعلِ، العلمُ بما هم عليه (أيْ: أنّ ما هم) مُنْطَوُونَ (عليه) من الأحوالِ والمتعلَّقاتِ (هو أقلُّ مَعْلوماتِه تعالىٰ).

حاشية العطار

قوله: (فمتعلّق الفعل العِلْم) الأولىٰ حذفه؛ لأنّ المتعلّق: ما هُم عليه، لا العلم بما هُم عليه؛ لأنّه نفس الفعل.

قوله: (أقلُّ معلُوماته) لأنّ علمه تعالىٰ متعلّقٌ بالواجب، والجائز، والمستحيل، وما هُم عليه من أفراد الجائز، وهو قليلٌ بالنّسبة لأفراد الواجب والمستحيل المتعلّقان للعلم؛ إذ من أفراد الواجب كمالاته تعالىٰ، وهي غير متناهية، ويستحيل عليه أضدادها.

وفي الزرقاني: يصحّ أن تكون (قد) في الآية، لتقليل الفعل أيضًا، والمعنىٰ: أنّ علم الله بما هم عليه قليلٌ جدًّا بالنّسبة إلىٰ علمه المتعلّق بغيرهم، وهذا لا شكّ فيه. انتهىٰ.

وفيه: أنّ القلّة، والكثرة من عوارض الكمّيّات، **ومذهب المحقِّقين من أهل السُنّة:** أنّ علمه تعالىٰ صفةٌ واحدة متعلّقٌ بجميع الأشياء، فلا يُعقل فيها قلّةٌ ولا كثرة، فلعلّ ما ذكره مبنيّ علىٰ ما قاله أبو سهل الصّعلوكيّ، من تعدّد العِلْم بتعدّد المعلومات، وهو مذهبٌ غيرُ مرضيّ **فالحقّ:** أنّ (قد) لتقليل المتعلّق فقط.

[زَعْمُ البَعضِ على أَنَّ «قَدْ» في الآيةِ للتَّحقيقِ]

(وزعَمَ بعضُهم: أنّها) أي: «قد» (في ذلك) أي: في قوله تعالىٰ: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾ [النور: ٦٤] (للتّحقيق) لا للتّقليلِ (كما تَقدَّم) في قوله: «وتَدخُلُ علىٰ المضارعِ»، نحو قوله تعالىٰ: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾ [النور: ٦٤].

(وَزعم) هذا البعضُ أيضًا (أنّ التَّقْلِيلَ فِي الْمِثَالَيْنِ) وهما: «قد يصدُقُ الكذوبُ» و«قد يجودُ البخيلُ» (لَمْ يُسْتَفَدْ مِنْ) لفظِ («قد»، بَلْ مِنْ) نفسِ (قَوْلِكَ: الْبَخِيلُ يَجُودُ، وَ) من قولِك: (الْكَذُوبُ يَصْدُقُ).

(فَإِنَّهُ) أي: الشّأنُ (إنْ لم يُحمَلْ علىٰ أنّ صُدُورَ ذلك) أي: الجودِ (مِنَ الْبَخِيلِ وَ) الصّدقِ مِنَ (الْكَذُوبِ قَلِيلٌ) علىٰ جهةِ النّدُورِ (كَانَ مُتَنَاقِضًا) لأنّ البخيلَ والكذوبَ صيغةُ مُبالَغةٍ تَقتضِي كثرةَ البُخلِ والكَذِبِ.

فلو كان كلّ مِن «يجودُ» و«يصدُقُ» بدون «قدْ» يقتضي كثرةَ الجودِ والصّدقِ، لزِم تدافُعُ الكَثْرَتَيْنِ (لأنّ آخِرَ الكلامِ) وهو: «البخيلُ» و«الكذوبُ» (يَدْفَعُ أَوَّلَهُ) وهو: «يجودُ» و«يصدُقُ».

[الوجهُ السابعُ: التَّكثيرُ]

الوجهُ (السّابعُ) من أوجهِ «قد»: (التَّكْثِيرُ: قَالَهُ سِيبَوَيْهِ فِي قَوْلِهِ):

حاشية العطار

قوله: (السّابع التّكثير) استعمالها فيه بطريق التّضاد، إذ أصلها التّقليل.

وهو الهذليّ[1]:

(قدْ أَترُكُ القِرْنَ مُصْــفَرًّا أنامِلُهُ) كـأنَّ أَثْوابَـهُ مُجَّـتْ بِفِرْصَــادِ[2].

والقِرْنُ بكسر «القافِ»: الكُفْءُ في الشَّجاعةِ.

والأَنامِلُ: جمع أُنْمُلَةٍ، وهي: رأسُ الأُصبُع، ومُجَّتْ: بالبناء للمفعول؛ أي: رُمِيَتْ، يقال: مَجَّ الرّجلُ الشّرابَ مِنْ فِيهِ، إذا رمَىٰ بهِ.

والفِرصادُ بكسرِ «الفاءِ»: التّوتُ الأحمرُ.

حاشية العطار

قوله: (التّوت الأحمر) بمثنّاتين من فوق، ولا يقال: توث بمثنّاة أوّله،

(١) يوسف بن علي بن جبارة، أبو القاسم الهذلي (٤٠٣ ـ ٤٦٥هـ = ١٠١٢ ـ ١٠٧٣م) المقرئ، المتكلّم، النّحويّ، عالم بالقراآت المشهورة والشّاذّة. كان ضريرًا. كان كثير التِّرحال، حتّىٰ وصل إلىٰ بلاد التّرك في طلب القراءات المشهورة والشّاذّة. وقرره نظام الملك مقرئا في مدرسته بنيسابور (سنة ٤٥٨) فاستمرّ إلىٰ أن تُوفّي. وله: «الكامل» في القراآت، ذكر فيه أنه لقي من الشيوخ ٣٦٥ شيخًا من آخر ديار الغرب إلىٰ باب فرغانة. [شذرات الذهب، الأعلام].

(٢) التخريج: البيت لعبيد بن الأبرص أو للهذليّ. [شرح كافية ابن الحاجب].

المعنىٰ: كثيرا ما أترك مكافئي في الشجاعة قتيلا، وثيابه ملطخة بدمائه.

الإعراب: (قد): حرف تكثير. (أترك): فعل مضارع مرفوع، والفاعل ضمير مستتر تقديره: «أنا». (القرن): مفعول به. و«الهاء»: ضمير متّصل، في محلّ جرّ بالإضافة. (كأن): حرف مشبه بالفعل. (أثوابه): اسم كأن منصوب، و«الهاء»: ضمير متّصل، في محلّ جرّ بالإضافة. (مُجّت): فعل ماض مبني علىٰ الفتح، مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره: «هي» و(التاء): للتأنيث. (بفرصاد): جارّ ومجرور متعلّقان بالفعل «مجت».

الجمل: جملة (كأن أثوابه مجت...): في محل نصب حال. وجملة (مجت): في محل رفع خبر «كأن».

الشّاهد: (قد أترك): حيث جائت «قد» مع المضارع للتّكثير في موضع التّمدّح والافتخار.

(وَقَالَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ) أي: قال: إنَّها تَرِدُ للتّكثيرِ (فِي) قولِه تعالىٰ: (﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: ١٤٤]).

والكثرةُ هنا في متعلَّق الفعلِ، لا في الفعلِ نفسِهِ، وإلا لزِم تكثيرُ الرّؤيةِ، وهي قديمةٌ، وتكثيرُ القديمِ باطلٌ عند أهل السُّنَّةِ.

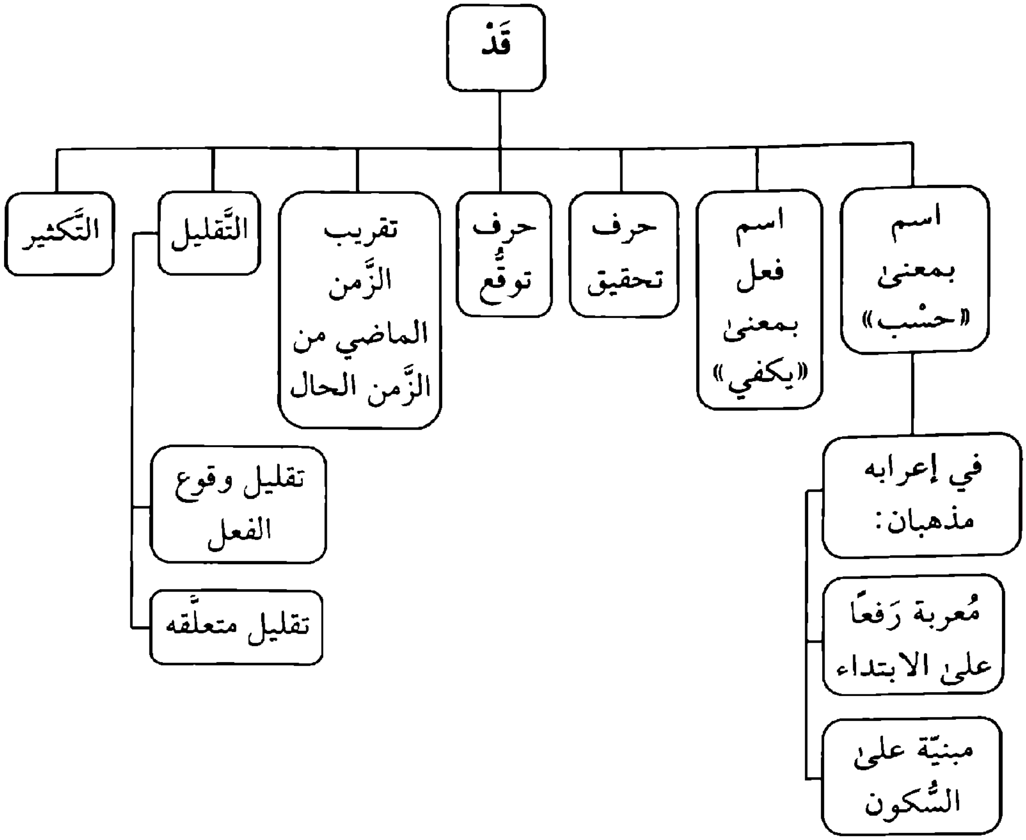
حاشية العطار

ومثلّثة آخره، وقيل: يقالان معًا، وقد ذكر اللّغتين ابن الأعرابيّ.

وقال ابن قتيبة: قال الأصمعيّ: العرب تقول بالمثنّاة، والفُرْس تقول بالمثلّثة أفاده: الشنواني.

قوله: (والكثرة هنا) هو من كلام الشّارح، تحقيقًا لما هو الحقّ عند أهل السُّنّة، بخلاف ما قاله الزّمخشريّ فإنّه مذهبٌ اعتزاليّ حيث قال: ربّما نَرَىٰ، ومعناه: كثرة الرّؤية. انتهىٰ، ثمّ استشهد بقوله: قد أترُكُ القِرْنَ... إلخ

وذلك؛ لأنّ الرّؤية إمّا بصريّة، أو علميّة، وكلاهما مستحيلٌ كثرته؛ لأنّ القديم لا تكثُّر فيه.


قَدْ
اسم بمعنى «حسْب»
في إعرابه مذهبان:
مُعربة رَفعًا على الابتداء
مبنيّة على السُّكون
اسم فعل بمعنى «يكفي»
حرف تحقيق
حرف توقُّع
تقريب الزَّمن الماضي من الزَّمن الحال
التَّقليل
تقليل وقوع الفعل
تقليل متعلَّقه
التَّكثير

[النَّوع السَّابع]

[ما يأتي على ثمانية أوجه]

[الواو]

(النَّوْعُ السَّابعُ: مَا يَأْتِي) من الكلمات (علىٰ ثَمَانِيَةِ أَوْجُهٍ: وَهو «الْوَاوُ» وَذلك)، أي: الانحصارُ في الثّمانية:

[الوَاوَان اللّذان يَرتفِع ما بعدهما]

(أنَّ لَنَا وَاوَيْنِ يَرْتَفِعُ ما بَعْدَهُمَا) من الاسم والفعل المضارع، (وَهُما):

[الوجه الأوّل: واو الاستئناف]

(وَاوُ الاسْتِئْنَافِ) وهي: الواقعةُ في ابتداء كلامٍ آخر غيرِ الأوّلِ،

حاشية العطار

قوله: (واو الاستئناف) في «حاشية الشّيخ يس علىٰ لقطة العجلان»: أنّها الدّاخلة علىٰ مضارعٍ مرفوعٍ حقّه النّصب، أو الجزم، وبه يُشعر تمثيل المصنّف، فيُشكل قولهم: في الواو الواقعة في ابتداء الكلام، أنّها استئنافيّة، فليحرّر.

قوله: (في ابتداء كلامٍ آخر) الأولىٰ حذفه؛ لأنّ واو الاستئناف، هي الواو المستأنفةُ بعدها الجملة، أي: الّتي ليس بينها وبين ما قبلها ارتباط؛ سواءٌ كان قبلها شيء، أو لا، **والمراد:** الاستئناف النّحويّ، أو البيانيّ، ملخّصًا من الزرقاني.

(نحو) قوله تعالىٰ: (﴿لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي ٱلْأَرْحَامِ مَا نَشَآءُ﴾ [الحج: ٥]) برفعِ «نُقِرُّ» فـ«الواوُ» الدّاخلة عليه هو: واوُ الاستئناف (فَإنَّها لَوْ كَانَتْ لِلْعَطْفِ) علىٰ «نُبَيِّنَ» (لانْتَصَبَ الْفِعْلُ) الدّاخلةُ عليه، وهو «نُقِرُّ» كما نصب في قراءة أبي زُرعَةَ[١]، وعاصم في رواية المفضَّل[٢].

[الوجه الثَّاني: واو الحال]

(وَ) «الواوُ» الثَّانية: (وَاوُ الحالِ) وهي: الدّاخلةُ علىٰ الجملة

حاشية العطار

ويعكّر عليه: ما نقلناه عن يس: علىٰ أن الاستئناف البيانيّ، الحقّ فيه عدم اقترانه بـ(الواو) كما حقّقه عبد الحكيم في «حواشي المطوّل» منازعًا للاستناد في الاقتران بالواو إلىٰ قوله تعالىٰ: ﴿وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ﴾ [التوبة: ١١٤] الآية.

وفي عبد الحكيم أيضًا: لم يُعهد دخول (الواو) علىٰ الجملة المستأنفة النّحويّة، أعني: الجملة الابتدائيّة، حرّره.

قوله: (لانتصبَ الفعلُ) بعدها، لكنّه لم ينتصب، فبطل كونها للعطف.

---

(١) عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد، أبو زُرْعَة الرازيّ (٢٠٠ ـ ٢٦٤هـ = ٨١٥ ـ ٨٧٨م) أحد الأئمة الأعلام، ومن حفّاظ الحديث. من أهل الرّيّ. زار بغداد، وحدّث بها. سمع من: أحمد بن حنبل، والقعنبيّ، وابن أبي شيبة وغيرهم. حدّث عنه: مسلم، والتّرمذيّ، والنّسائيّ، وغيرهم. قال ابن راهويه: كل حديث لا يعرفه أبو زرعة فليس له أصل. وله: «دلائل النبوة» و«كتاب الجرح والتعديل» و«المسند». [إكمال تهذيب الكمال].

(٢) المفضَّل بن محمّد بن يعلىٰ الضّبّيّ، أبو العباس، (ت: ١٦٨هـ = ٧٨٤م): راوية، علامة بالشّعر، والأدب، وأيّام العرب. من أهل الكوفة. قال عبد الواحد اللغوي: هو أوثق من روىٰ الشّعر من الكوفيّين. وله: «الأمثال» و«معاني الشّعر». [الأعلام للزركلي].

الحاليّةِ: اسميّةً كانت أو فعليّةً (وَتُسمَّىٰ وَاوَ الابْتِدَاءِ أَيْضًا، نحو) قولك: (جَاءَ زَيْدٌ وَالشَّمْسُ طَالِعَةٌ) ونحو: دَخَلَ زَيْدٌ وَقَدْ غَرُبَتِ الشّمسُ.

(وَسيبويه يُقَدِّرُهَا بـ«إِذْ») لأنّها تدخل على الجملتيْن بخلافِ «إذا»؛ لاختصاصها بالجملة الفعليّة على الأصحّ.

[الواوان اللَّذان يَنتصِب ما بعدهما]

(وَ) أنّ لنا (وَاوين يَنْصِبُ ما بَعْدَهما) من الاسْم والفعلِ المضارعِ ويُفِيدان المعيّةَ (وَهما):

[الوجه الثَّالث: واو المفعول معه]

(«وَاوُ» المفْعُولِ مَعَهُ، نحْو قولك: ....

حاشية العطار

قوله: (وتسمّىٰ واو الابتداء) لوقوع ما بعدها مبتدأً في بعض الصُّور، وإنّما احتاجت الجملة الحاليّة للواو؛ لأنّها لم يكن لها قوةُ اتّصالٍ بذي الحال كاتّصال الصّفة بالموصوف، كانت كأنّها منقطعةُ التعلّق عمّا قبلها، ومستأنفةٌ عنه، فلذلك احتاجت للواو، فالجملة الاسميّة إذا وقعت حالًا، يلزمها (الواو) في المشهور، وجاز تركها كما في نحو: كلَّمْتُه فوه إلىٰ فِيَّ.

قوله: (يُقَدِّرُها بـ«إذ») ليس المراد أنّهما بمعنىٰ واحد؛ إذ لا يُرادف الحرف الاسم؛ **بل المعنىٰ:** أنّ (الواو) وما بعدها قيدٌ للفعل السّابق، كما أنّ (إذ) كذلك.

سِرْتُ وَالنِّيلَ) بِنصبِ «النّيل» علىٰ أنّه مفعولٌ معه.

[الوجه الرابع: واو الجمع]

(وَ) الثّانية: («وَاوُ» الجمْعِ الدَّاخِلَةُ علىٰ) الفعلِ (المضَارعِ المسْبُوقِ بِنَفْيٍ أَوْ طَلَبٍ) محضَيْنِ (وَتُسَمَّىٰ) عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ (وَاوَ الصَّرْفِ) لِصَرْفِهم نصب ما بعدَها عن سَنَن الكلام.

١ ـ مِثال الدّاخلةِ علىٰ الفعلِ المسبوقِ بالنّفي (نحو) قوله تعالىٰ:

حاشية العطار

قوله: (سرتُ والنّيلَ) وأمّا قوله تعالىٰ: ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾ [يونس: ٧١]، فيحتمل أن تكون للمعيّة، وأنْ تكون للعطف بتقدير مضاف، أي: وأمرَ شركائِكُم فهو من عطف المفرد، أو بتقدير فعلٍ؛ أي: وأجمعوا، فهو من عطف الجمل.

قوله: (بنصب النّيل) أي: بالفعل على الأصحّ، لا بالواو، ولا يجوز رفعه عطفًا علىٰ الضّمير، بتقدير تأكيده؛ لعدم تصوّر صدور السّير منه، ولعلّ التّعبير بصيغة الافتعال، أعني: ينتصب؛ للإشارة إلىٰ أنّ النّصب بالفعل لا بـ(الواو) وإلّا قال: ينصب.

قوله: (مَحْضَيْن) **المراد بالنّفي المحض:** غير الرّاجع إلىٰ معنىٰ الإثبات، والمراد بالطّلب المحض: ما لا يكون بلفظ الخبر، أو المصدر، أو اسم الفعل، نحو: (حسبكَ الحديثُ فينامُ النّاس) و(سقيًا فنُرْوِيك) و(صه فنُكْرِمُكَ) فلا يجوز النّصب بعد شيءٍ منها. انتهىٰ، الشنواني.

(﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾ [آل عمران: ١٤٢]) أي: وأنْ يعلمَ.

٢ ـ (وَ) مثال الدّاخلةِ على الفعل المسبوقِ بالطّلب، نحو: (قَوْلِ أَبِي الأَسْوَدِ) الدُّؤَلِيِّ[1]:

(لا تَنْـهَ عَنْ خُلُقٍ وتَـأْتِيَ مِثْلَـهُ) عـارٌ عَلَيْـكَ إِذا فَعَلْـتَ عَظيمُ[2]

حاشية العطار

قوله: (لا تَنْهَ عنْ خُلُقٍ) قال الإمام الرّازيّ: الخُلُقُ: ملكةٌ تصدرُ بها الأفعال عن النّفس بسهولة، وقبل البيت:

يـا أيُّهَـا الـرّجـلُ الـمعـلِّمُ غيـره هـلّا لـنَفْسِـكَ كـان ذا التّعـليمُ
تصف الدّواء لذي السّقام وذي الضّنى كي مـا يَصِـحَّ بـه وأنـتَ سـقيمُ
وأراك تـمنحُ بـالـرّشـاد عقولَنـا منهـا وأنـت على الرّشـادِ عقيمُ
ابـدأ بنفسـكَ فـانهها عن غيِّهـا فـإذا انْتَهَـتْ عنـهُ فـأنـت حكيمُ
فهنـاك يُسْـمَع مـا تقول ويُقتـدى بـالقول منـك وينفعُ التّعـليـمُ

(١) ظالم بن عمرو بن سفيان، أبو الأسود الدؤلي (١ق هـ ـ ٦٩هـ = ٦٠٥ ـ ٦٨٨م) واضع علم النّحو. كان معدودًا من: الفقهاء، والأعيان، والأمراء، والشّعراء، والفرسان، والحاضري الجواب، من التابعين. وهو ـ في أكثر الأقوال ـ أوّل من نقط المصحف. رسم له علي بن أبي طالب شيئا من أصول النحو، فكتب فيه أبو الأسود. وله شعر جيّد، في «ديوان» صغير، وفيها: «لا تنه عن خُلق وتأتي مثله». مات بالبصرة. [الأعلام للزركلي].

(٢) التخريج: البيت من الكامل، لأبي الأسود الدؤلي. [ضياء السالك إلى أوضح المسالك].
المعنى: لا تطلب من غيرك الكف والبعد عن شيء قبيح وأنت تفعل مثله، فلذلك عار عظيم عليك، وأمر مشين يحط من قدرك. =

أي: وأنْ تأتيَ.

وعبارةُ «المغني»: وَالْوَاوَانِ اللّذانِ يُنصَب ما بعدهما:

١ ـ واوُ المفعولِ معه.

٢ ـ والواوُ الدّاخلةُ على المضارعِ المنصوبِ بعطفه على اسمٍ صريحٍ أو مؤوّلٍ، فالصّريحُ كقوله:

لَلُبْسُ عَباءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

والمؤوَّل نحو: الواقعِ قبْلَ واوِ الصّرفِ، انتهى.

[الواوان اللَّذان يَنجرُّ ما بعدهما]

(وَ) أنّ لنا (وَاوَينِ يَنْجَرُّ ما بَعْدَهما) من الأسماء، (وَهُما):

= الإعراب: (لا): ناهية (تنه): فعل مضارع مجزوم بـ«لا» بحذف الألف، والفاعل «أنت». (وتأتي): «الواو»: للمعية، و«تأتي»: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبًا بعد الواو. (مثله): مثل مفعول تأتي والهاء مضاف إليه، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر معطوف بـ«الواو»: على مصدر مأخوذ من الفعل قبلها؛ أي: «لا يكن منك نهي وإتيان». (عار): خبر لمبتدأ محذوف؛ أي: «فذلك عار» ويجوز العكس. (عليك): متعلّق بمحذوف صفة لـ«عار». (إذا): ظرف مضمن معنى الشرط. (فعلت): فعل الشرط وفاعل، والجواب محذوف؛ أي: «فذلك عار». (عظيم): صفة ثانية لـ«عار»، وجملة الشّرط معترضة بينهما.

الشاهد: نصب (تأتي) بـ«أن» المضمرة وجوبا بعد «واو» المعية، في جواب النهي بـ«لا». والآية قبله مثل للفاء بعد النّهي.

[الوجهُ الخامسُ: واوُ القسمِ]

(وَاوُ الْقَسَمِ): يَنْجَرُّ ما بعدها بها (نحو) قوله تعالىٰ: (﴿وَٱلتِّينِ وَٱلزَّيْتُونِ﴾ [التين: ١]).

[الوجهُ السَّادسُ: واو رُبَّ]

(وَ) الثّانيةُ (وَاوُ «رُبَّ»): ينجرُّ ما بعدَها بإضمارِ «رُبَّ» لا بـ«الواوِ» علىٰ الأصحّ (كَقَوْلِهِ) وهو: عامرُ بنُ الحارثِ[١]:

حاشية العطار

قوله: (﴿وَٱلتِّينِ﴾) هذه (الواو) هي الّتي للقسم، أمّا الّتي بعدها فللعطف، وإلّا لاحتاج حينئذٍ كلُّ واحدٍ إلىٰ جواب.

قوله: (لا بـ«الواو») فمن ثمّ كان الصّحيح أنّها واو العطف، خلافًا للكوفيّين، والمبرِّد، وحجّتهم: افتتاح القصائد بها، كقول رؤبة:

* وقاتِمُ الأعماقِ خاوي المختَرِقْن *

والّذي رجّح كونها عاطفة أنّ واو العطف لا تدخل عليها كدخولها علىٰ واو القسم، قال الشّاعر:

ووالله لو لا تَمْرُهُ ما حببتُهُ

أفاده: الشمني.

(١) عامر بن الحارث جِرَان العَوْد النّميريّ: شاعر وصاف، أدرك الإسلام، وسمع القرآن. ومعنىٰ «جران العود»: مقدّمُ عنقِ البعيرِ المسنِّ، كان يلقِّب نفسه به في شِعره: بدا لجران العود، والبحر دونه... وذو حدب من سرو حمير مشرف. وما لجران العود ذنب، وما لنا...=

(وبـلـدةٍ لـيـس بـهـا أَنـيـسُ إلا الـيَعـافِـيرُ وإلا الـعِـيسُ)(١)

أي: ورُبَّ بلدةٍ، واليعافير: الظِّباءُ البِيضُ، والعِيسُ: الإبلُ.

حاشية العطار

قوله: (واليعَافير: الظِّباء البِيْض) وقيل: اليعافير: جمع يعفُور، وهو ولد البقرة الوحشيّة.

قوله: (والعِيْس: الإبل) أي: البيض الّتي يخالطُ بياضها شيءٌ من الشُّقرة، جمع: عَيْسَاءَ، كبِيْض جمع: بيضاء.

= ولكن جران العود مما نكلّف. وله: «ديوان شعر» رواه وشرحه أَبُو سَعِيد السُّكَّري. [الأعلام للزركلي].

(١) التخريج: الرجز لجران العود في ديوانه. [أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك].

المعنى: كثير من البلدان والأماكن الموحشة؛ التي لا مؤنس فيها ولا رفيق، وليس فيها إلا أولاد البقر الوحشي والإبل؛ زرتها ولم أخشَ شيئا.

الإعراب: (وبلدة): «الواو»: واو «رب». (بلدة): اسم مجرور لفظا مرفوع محلا على أنه مبتدأ. (ليس): فعل ماضٍ ناقص. (بها) متعلق بمحذوف خبر «ليس» المتقدم على اسمه. (أنيس): اسم «ليس»: مؤخّر مرفوع. (إلا): حرف استثناء، لا محل له من الإعراب. (اليعافير): بدل من «أنيس»: مرفوع مثله. (وإلا): «الواو»: عاطفة. إلا حرف زائد يفيد التأكيد. (العيس): اسم معطوف على «اليعافير» مرفوع مثله.

الشاهد: رفع (اليعافير) من (إلا اليعافير) على الإبدال ـ على لغة تميم ـ مع أنه استثناء منقطع تقدم فيه المستثنى منه، فكان ينبغي انتصابه على المشهور؛ وقد حملهم على ذلك أن المقصود هو المستثنى؛ فكأنه قال: «ليس بها إلا اليعافير» ـ وهذا رأي سيبويه ـ وأما المستثنى منه، فكأنه غير مذكور، فصار كالاستثناء المفرغ؛ أو أنه توسع في معنى المستثنى، حتى جعله نوعا من المستثنى منه، فقدر اليعافير والعيس نوعا من الأنيس، أو توسع في المستثنى، حتى جعله نوعا من المستثنى منه، فقدر اليعافير والعيس نوعا من الأنيس، أو توسع في المستثنى منه، فكأن الاستثناء في الحالتين متّصل.

[الوجهُ السَّابعُ: واوُ العطفِ]

(وَ) أنّ لنا (وَاوًا يَكُونُ ما بعدَها على حَسَبِ ما قَبْلَهَا ، وَهي: واوُ الْعَطْفِ ، وهذه هي الأصلُ والغالبُ).

(وهي لمطلقِ الجمعِ) على الأصحّ ، فلا تدُلُّ على ترتيبٍ ولا معيّةٍ إلا بقرينةٍ خارجيّةٍ.

وعند التّجرّد من القرينةِ يحتمل معطوفُها المعانيَ الثّلاثةَ ، فإذا قلتَ: قام زيدٌ وعمرٌو ، كان محتمَلًا للمعيّةِ ، والتّأخّرِ ، والتّقدُّمِ.

[الوجه الثَّامنُ: الواوُ الزَّائدةُ]

(وَ) أنّ لنا (وَاوًا) يكونُ (دُخُولُها فِي الكَلَامِ كَخُرُوجِها ، وَهي: الْوَاوُ الزَّائِدَةُ) وتسمّى في القرآن: «صِلَةً» (نحْو) قوله تعالى: (﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا﴾ [الزمر: ٧٣]).

فـ«فُتِحَتْ»: جواب «إذا» و«الواو»: صلةٌ جيء بها لتوكيد المعنى (بِدَلِيلِ الآيةِ الأُخرى) قبلها ، وهي: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا﴾ [الزمر: ٧١] ، بغيْرِ «وَاوٍ».

* * *

حاشية العطار

قوله: (على الأصحّ) عند أكثر النّحاة ، فإنّ قطرب ، والفرّاء ، وثعلب قالوا: إنّها تفيد التّرتيب كـ(الفاء).

[الخلاف في زِيادتِها]

(وَقِيلَ): ليستْ زائدةً، و(إنّها عَاطِفَةٌ وَالجوَابُ مَحْذُوفٌ، وَالتَّقْدِيرُ: كَانَ كَيْتَ وَكَيْتَ) قاله الزّمخشريُّ والبيضاويُّ[1].

وقيل: واوُ الحالِ؛ أي: وقد فُتِحَتْ، فَدَخَلَت «الواوُ» لبيانِ أنّها كانتْ مُفَتَّحَةً قبلَ مَجِيئِهم.

وحُذِفتْ في الآية الأُولىٰ؛ لبيان أنّها كانت مُغْلَقَةً قبلَ مجيئِهم، قاله البغويُّ[2].

حاشية العطار

قوله: (والجواب محذوف) السّرّ في حذفه، الدّلالة علىٰ أنّه أمرٌ لا يحيط به الوصف من نعيم أهل الجنّة، وللتّفخيم لشأنه، وللتّشويق إليه.

وقوله: (كان كيت وكيت) اسم كان: ضمير الشّأن، و(كيت) الأوّل: خبر، والثّاني: معطوف عليه، وهو كنايةٌ عن خبر أهل الجنّة، وأحوالهم.

(١) **عبد الله بن عمر بن محمد** ناصر الدين البيضاويّ (ت: ٦٨٥هـ = ١٢٨٦م) كان إمامًا علامةً، عارفًا بالفقه، والتّفسير، والأصلين، والعربيّة، والمنطق، نظّارًا صالحًا متعبدًا شافعيًّا. ولد في مدينة بيضاء (بفارس ـ قرب شيراز)، وولي قضاء شيراز مدّة. وصرف عن القضاء، فرحل إلىٰ تبريز فتوفّي فيها. وله: «أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل» و«الْمِنْهَاج فِي الأُصُول». وغيرها. [بغية الوعاة].

(٢) **الحسين بن مسعود بن محمّد** أبو محمّد، محيي السنّة البَغَوِيّ (٤٣٦ ـ ٥١٠ هـ = ١٠٤٤ ـ ١١١٧م) الفقيه الشّافعيّ، والمحدّث والمفسّر، عالم أهل خراسان. نسبته إلىٰ «بَغَا» من قرىٰ خراسان، روىٰ عن أبي عمر المليحيّ، وأبي الحسن الداوديّ، وغيرهما. وكان سيدًا، زاهدًا، قانعًا يأكل الخبز وحده، فَلِيمَ في ذلك، فصار يأكله بالزّيت. توفي بمرو، ودفن عند شيخه القاضي حسين. وله: «شرح السّنّة» و«لباب التّأويل في معالم التنزيل» وغيرها. [شذرات الذهب].

(وَقَوْلُ جَمَاعَةٍ) من الأُدَباءِ كالحريريِّ[1]، ومن النّحويّينَ كابن خالويه[2]، ومن المفسِّرين كالثّعلبيِّ[3]: (إنّها) أي: «الواوُ» في «وَفُتِحَتْ» (واوُ الثمانيةِ) لأنّ أبواب الجنّة ثمانية، ولذلك لم تَدْخُلْ في الآيةِ قبلَها؛ لأنّ أبوابَ جهنَّمَ سبعةٌ.

[أقوال النُّحاةِ الفاسدةُ]

(و) قولهم: (إنّ منها) أي: من واوِ الثّمانيةِ قولُه تعالىٰ: (﴿وَثَامِنُهُمْ

(١) القاسم بن علي بن محمّد الحريريّ (٤٤٦ ـ ٥١٦ هـ = ١٠٥٤ ـ ١١٢٢م) الأديب الكبير، حامل لواء البلاغة، وفارس النّظم والنّثر، وكان من رؤساء بلده. روىٰ عن أبي تمّام محمّد بن الحسين وغيره. وخلّف وَلَدَيْن: النّجم عبد الله، وضياء الإسلام عبيد الله، قاضي البصرة. ووفاته بالبصرة. ونسبته إلىٰ عمل الحرير أو بيعه. وكان ينتسب إلىٰ ربيعة الفرس. وله: «المقامات الحريرية» و«ملحة الإعراب» وغيرها. [شذرات الذهب].

(٢) الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله الهمذانيّ (ت: ٣٧٠هـ = ٩٨٠م) النَّحَويّ اللّغويّ. قَدِم بغداد فأخذ عن: أبي بكر ابن الأنباريّ، وأبي بكر بن مجاهد، وقرأ عليه، وغيرهما. ثم إنّه قَدِم الشّام وصحِب سيف الدولة، وأدّب بعض أولاده، واشتهر ذكره، وقصده الطُّلّاب من الآفاق. أخذ عنه: عبد المنعم بن غلبون، والحسن بن سليمان، وغيرهما. وله: «أسماء الأسد» ذكر له خمسمائة اسم، و«الجمل» وغيرها. [تاريخ الإسلام للذهبي].

(٣) أحمد بن محمد بن إبراهيم أبو إسحاق الثّعلبيّ (ت: ٤٢٧هـ = ١٠٣٥م) صاحب التّفسير المشهور، و«العرائس» في قصص الأنبياء. كان أوحد زمانه في علم القرآن، عالمًا بارعًا في العربيّة، حافظًا موثقًا. روىٰ عن: أبي طاهر محمّد بن الفضل بن خزيمة، وأبي محمّد المخلديّ وجماعة. أخذ عنه الواحدي. وله كتاب: «ربيع المذكرين». [طبقات المفسرين العشرين].

كَلْبُهُمْ﴾ [الكهف: ٢٢]) وهذا الْقولُ (لا يرضاهُ نحَويّ) لأنّه لا يتعلّق به

قوله: (لا يرضاه نحويّ) وحينئذٍ فـ«الواو» في ﴿وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ [الكهف: ٢٢] لعطف جملةٍ على جملة، كأنّه قيل: هم سبعةٌ وثامنهم كلبهم، أو للحال، كأنّه قيل: هؤلاء سبعةٌ، وثامنهم كلبهم، وإنّما قدّر المبتدأ اسم إشارة؛ ليتحقّق في الكلام ما يعمل في الحال.

وقيل: ثامنهم كلبهم؛ جملةٌ اسميّة مرفوعة المحلّ؛ على أنّها صفة سبعة، فدخلت عليها (الواو)؛ لتأكيد لُصُوقِ الصّفة بالموصوف، وللدّلالة على أن اتّصافه به أمرٌ ثابت، و(الواو) في الآية الأولى: إمّا واو العطف، أو زائدةٌ على ما فيه.

قال الكافيجي: وجعلها للحال أظهر. انتهى.

وقد يجاب؛ كما في الكافيجي: بأنّ واو الثّمانية في التّحقيق؛ هي واو العطف، لكن لمّا اخُتصّ استعمالها بمحلٍّ مخصوص، أو بما يناسب ذلك المحل بوجهٍ من الوجوه، وتضمّنت أمرًا غريبًا، واعتبارًا لطيفًا، كأنّها قد خرجت عن واو العطف على ما هو المعهود في أمثال هذه؛ فاشتاقت إليها النّفوس أيّ اشتياقٍ، كما يشهد بذلك وجدانك شهادة صدقٍ، فاستحقّت أن تسمّى باسمٍ غير اسم جنسها؛ فسمّيت بواو الثّمانية؛ لاختصاصها بها، وتمييزًا لها عن سائر استعمالاتها في غير ذلك المحلّ، كما سمّيت (الواو) في نحو: (لا تأكل السّمكَ وتشرب اللّبن) واو الصّرف، وإن كانت هي في التّحقيق: واو العطف، ونظائر هذا في الفنون كثيرٌ جدًّا، **ويؤيّده قول بعض المفسّرين:** إنّها للإيذان بانتهاء تعداد سبعة، وابتداء تعدادِ أمرٍ آخر معطوفٍ عليه، ولذلك

حكمٌ إعرابيّ، ولا سرّ معنويّ.

(والقولُ بذلك) أي: بأنّ «الواو» واوُ الثّمانيةِ (في) قوله تعالىٰ:

حاشية العطار

تسمّىٰ واو الثّمانية.

فإن قلت: لم اختصّ استعمالها بالثّمانية؟

قلت: لمناسبةٍ بينها وبين السّبعة، وذلك أنّ السّبعة عقدٌ تامٌّ كعقود العشرات؛ لاشتماله علىٰ أكثر مراتب أصول الأعداد، وأنّ الثّمانية عقدٌ مستأنف؛ علىٰ أنّ بينهما اتّصالًا من وجه، وانفصالًا من وجه، وهذا هو المقتضي للعطف، وهذا المعنىٰ ليس بموجودٍ بين السّبعة، والسّتة؛ علىٰ أنّ التّعليل النّحويّ توجيهٌ بعد الوقوع والاستعمال، تقريبًا للأذهان، فإذا وجدتَ للكلام محملًا صحيحًا فاحمله عليه بقدر الإمكان؛ صونًا له عن الإلغاء، ولله درُّ من قال:

وما عبّر الإنسانُ عن فضلِ نفسهِ سوىٰ باعتقاد الفضلِ في كلِّ فاضلِ

قوله: (والقول) مبتدأٌ خبره (أقرب) ووجهه: أنّ (الواو) في ﴿وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾ قد دخلت علىٰ الثّامن، وهو ملائمٌ للثّمانية، وأمّا (الواو) في آية الزُّمر؛ فلم تدخل علىٰ عددٍ أصلًا؛ بل دخلت علىٰ جملة: ﴿فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ [الزمر: ٧١]، فليس فيها أمرٌ يدلّ علىٰ عدد؛ لأنّ الأبواب إنّما تدلّ علىٰ معناها، والعدد معلومٌ لنا من دليلٍ آخر، وما وقع في بعض النُّسخ: (أبعد) ليس بصواب؛ إذ الأبعديّة إنّما تُتصوّر في آية الزّمر لا في ﴿وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾. انتهىٰ، ملخّصًا من الكافيجي.

(﴿وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾ [التوبة: ١١٢]) لأنّه الوصفُ الثّامنُ (أَبْعَدُ) من القول بذلك في الآيتين قبلَها.

(وَ) القولُ بذلك (فِي) قوله تعالىٰ: (﴿ثَيِّبَٰتٍ وَأَبْكَارًا﴾ [التحريم: ٥]) لأنّ البَكارةَ وصفٌ ثامنٌ (ظَاهِرُ الْفَسَادِ) لأنّ واوَ الثَّمانية صالحةٌ للسّقوطِ عند القائلِ بها، وهي في هذه الآيةِ لا يصحُّ إسقاطُها؛ إذ لا تجتمعُ الثُّيوبةُ والبَكارةُ، ....

حاشية العطار

واعلم أنّ نسخته هكذا: (والقول... إلخ، أقرب منه في آية الزُّمر) فعلىٰ هذا إنّما يُحتاج لبيان القرب بالنّسبة لآية «الزّمر» كما صنع، وأمّا علىٰ ما هنا؛ فالظّاهر أنّ آية الكهف مساويةٌ لآية ﴿وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾ إذ العددُ موجودٌ في الكلّ، ففي كلام الشّارح شيء.

ووقع في نسخة الشمني: والقول به في آية «الزمر» أبعدُ منه في: ﴿وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾ وهي ظاهرة.

قوله: (﴿وَٱلنَّاهُونَ﴾) الظّاهر أنّ (الواو) للعطف، ووقعت هنا دون بقيّة الأوصاف السّابقة؛ ليتقابل الأمر، والنّهي، بخلاف بقيّة الأوصاف، أو لأنّ الآمر بالمعروف ناهٍ عن المنكر التزامًا، وبالعكس؛ فأشير إلىٰ الاعتداد بكلٍّ من الوصفين، وأنّه لا يكفي فيه ما تحصّل في ضمن الآخر. انتهىٰ، الشمني.

قوله: (إذ لا تجتمع الثُّيوبَة والبَكَارة) وحينئذٍ فـ(الواو) للعطف، وإنّما توسّطت بين هذين الوصفين دون ما عداهما؛ لأنّ بينهما اتّصالًا من وجه، وأمّا الصّفات الباقية، فبينهما اتّصالٌ تامّ، فلا حاجة إلىٰ ارتباط بعضها ببعضٍ

وليستْ «أَبْكَارًا» صفةً ثامنةً وإنّما هي تاسعةٌ؛ إذْ أوّلُ الصّفات: «خَيْرًا مِّنكُنَّ».

[سَهْوُ الثَّعلبيّ]

وقولُ الثَّعلبيّ: إِنّ منها قولَه تعالىٰ: ﴿سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ﴾ [الحاقة: ٧]، سهوٌ ظاهرٌ؛ لأنّها عاطفةٌ، وذِكْرُها واجبٌ.

حاشية العطار

إلىٰ الإتيان بالعاطف.

قوله: (وليست أبكارًا صفةٌ ثامنة) هذا هو الأولىٰ في توجيه الفساد، وأمّا ما قاله: من أنّ واو الثّمانية صالحةٌ للسّقوط فليس بشيء؛ لأنّ هذا من أحكام الواو الزّائدة لا من أحكام واو الثّمانية؛ لما علمت سابقًا أنّ واو الثّمانية هي واو العطف، وهي لا تصلح للسّقوط.

قوله: (وإنّما هي تاسعة) فإن أجيب بأنّ ﴿مُسْلِمَٰتٍ﴾، وما بعده تفصيلٌ لـ﴿خَيْرًا مِّنكُنَّ﴾ قلنا: وكذلك ﴿ثَيِّبَٰتٍ﴾ تفصيلٌ للصّفات السّابقة.

الواو

- واو الاستئناف
- واو الحال
- واو المفعول معه
- واو الجمع، الدَّاخلة على المضارع المسبوق بنفي أو طلب
- واو القسم
- واو «رُبَّ»
- واو العطف
- الواو الزَّائدة

[النَّوعُ الثَّامنُ]

[ما يأتي على اثني عشر وجها]

[تقسيمُ «ما» إلى اسميّةٍ وحرفيَّةٍ]

(النَّوْعُ الثَّامِنُ) وهو آخِرُ الأنواعِ: (ما يَأْتِي) من الكلماتِ (على اثْنَي عَشَرَ وَجْهًا، وَهو «ما» وَهي على ضَرْبَيْنِ: اسْمِيَّةٌ) وحرفيّةٌ.

[«ما» الاسميّةُ]

فالضّربُ الأوّلُ: الاسميّةُ، وهي الأشرَفُ (وَأَوْجُهُها سَبْعَةٌ):

[الوجه الأوَّل: معرفة تامَّة]

أحدُها: (مَعْرِفَةٌ تَامَّةٌ) فلا تحتاجُ إلى شيءٍ، وهي ضربانِ:

[تقسيمُ «ما» التَّامَّةِ إلى عامَّةٍ وخاصَّةٍ]

عامّةٌ، وخاصّةٌ.

أ ـ فالعامّةُ: هي الَّتي لم يتقدّمْها اسمٌ، تَكُونُ هي وعامِلُها صفةً له في المعنى (نحو) قوله تعالى: ﴿إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِىَ﴾ [البقرة: ٢٧١]) فـ«ما»: فاعلُ «نعم» معناها: الشّيءُ، و«هي»: ضميرُ «الصَّدَقَاتِ» على تقدير مضافٍ محذوفٍ دلّ عليه «تُبْدُوا» وهو المخصوصُ بالمدْحِ (أي: فَنِعْمَ الشَّيْءُ إبْداؤُهَا).

ب ـ والخاصّةُ: هي الّتي يتقدّمُها اسْمٌ، تكون هي وعاملُها صفةً له في المعنىٰ، ويُقدَّرُ من لفْظِ ذلك الاسمِ المتقدَّمِ، نحو: غسلتُه غَسْلًا نِعِمّا، ودقّقتُه دقًّا نِعِمّا؛ أي: نعم الغَسْلُ ونعم الدَّقُّ.

[الوجهُ الثَّانِي: معرفةٌ ناقصةٌ]

(وَ) الثّاني: (مَعْرِفَةٌ نَاقِصَةٌ، وَهي: المَوْصُولَةُ) وتحتاج إلىٰ صِلةٍ وعائدٍ (نحو) قوله تعالىٰ: (﴿قُلْ مَا عِندَ ٱللَّهِ خَيْرٌ مِّنَ ٱللَّهْوِ وَمِنَ ٱلتِّجَٰرَةِ﴾ [الجمعة: ١١]).

فـ«ما»: موصولٌ اسميٌّ في محلِّ رفعٍ علىٰ الابتداءِ، و«عِنْدَ اللهِ»: صلتُه، و«خَيْرٌ»: خبرُه، (أي: الّذي عِنْدَ الله خَيْرٌ).

[الوجهُ الثالثُ: شرطيّةٌ]

(وَ) الثّالثُ: (شَرْطِيَّةٌ): زمانيّةٌ وغيرُ زمانيّةٍ.

فالأُولىٰ: نحو قوله تعالىٰ: ﴿فَمَا ٱسْتَقَٰمُوا۟ لَكُمْ فَٱسْتَقِيمُوا۟ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٧] أي: استقيموا لهم مدّةَ استقامتِهم لكم.

وَالثّانية: (نحو) قوله تعالىٰ: (﴿وَمَا تَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٧]).

حاشية العطار

قوله: (﴿وَمَا تَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾) (ما) مبتدأ خبره فعل الشّرط؛ لاشتماله علىٰ ضميره، وقيل: الجواب، وقيل: هما معًا.

[الوجهُ الرابعُ: استفهاميَّةٌ]

(وَ) الرّابعُ: (اسْتِفْهَامِيَّةٌ، نحو) قوله تعالىٰ: (﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَـٰمُوسَىٰ﴾ [طه: ١٧]).

[حذف الألف مِن «ما» إذا دخل عليها الجارُّ]

(ويَجِبُ) في «ما» الاستفهاميَّةِ (حَذْفُ أَلِفِها إذا كانت مَجْرُورَةً)

حاشية العطار

قال الكافيجي: فإن قلت: الله تعالىٰ عالمٌ بكلّ شيء، سواءٌ كان خيرًا، أو شرًّا؛ فما الفائدة في تعليق العلم بالخير وحده؟

قيل: المراد منه، الحثّ عقيب النّهي عن الشّرّ؛ ليُستدلّ به، ويُستعمل مكانه، **وقيل:** المعنىٰ علىٰ العموم، لكن اقتصر علىٰ ذكر الخير علىٰ سبيل الاكتفاء، إظهارًا لشرفه.

فإن قلت: فما الفائدة في هذا التّعليق مع أنّ علم الله متعلّقٌ بكلّ شيء؟

قلت: التّرغيب في فعل الحسنات، والتّرهيب عن اكتساب السّيّئات، علىٰ أنّ الشّرط قد يستعمل للدّلالة علىٰ أنّ المشروط ثابتٌ مستقرٌّ في كلّ حال، وهذا من ذلك القبيل، والمراد من التّعليق في مثل هذا، مطلقُ الارتباط سواءٌ كان علىٰ سبيل التّوقّف، أم لا. انتهىٰ.

قوله: (﴿وَمَا تِلْكَ﴾) مبتدأ خبره (تِ) و(اللّام) للبعد، و(الكاف) حرف خطاب، و﴿بِيَمِينِكَ﴾ حالٌ من (تلك) كقوله تعالىٰ: ﴿وَهَـٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ [هود: ٧٢] وقال الكوفيّون: إنّ ﴿تِلْكَ﴾: اسمٌ موصول صلته ﴿بِيَمِينِكَ﴾.

قوله: (إذا كانت مجرورةً) وذلك لحصول كثرة الحروف المفضية إلىٰ

بحرفِ (نحو) قوله تعالىٰ: (﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ [النبأ: ١]. ﴿فَنَاظِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ﴾ [النمل: ٣٥]).

الأصلُ: «عمّا» و«بما» فحُذِفت «الألفُ» فرقًا بين الاستفهاميّةِ والخبريّةِ.

[إثباتُ الألفِ مع الجارّ]

وسُمِعَ إثباتُها قليلًا على الأصل: نثرًا وشِعرًا:

أ ـ فالنّثرُ: كقراءةِ عيسىٰ(١) ....

حاشية العطار

الثِّقل الدّاعي إلى الحذف.

قوله: (بحرفٍ) أي: أو مضافٍ، كما صرّح به الرّضيّ، وتقديم الجارّ عليها لا يُسقط صدارتها؛ لأنّه لمّا لم يُمكن تأخيره عنها، قُدّم عليها، وجُعِل المجموعُ ككلمةٍ واحدة، وحَذْفُ (الألف) دليل التّركيب.

قوله: (فحذفت الألف) ولم يعكس؛ لأنّ التّخفيف في الاستفهام أليق.

قوله: (كقراءة عيسىٰ) هو ابن عُمَر الأسديّ الكوفيّ المقرئ، صاحب الحروف، ويُعرف بالهمدانيّ، لا عيسىٰ بن عُمر البصريّ الثّقفيّ النّحويّ.

وعِكْرِمة: ـ بكسر العين والرّاء ـ هو أبو عبد الله المفسّر، مولىٰ ابن عبّاس رضي الله عنهما، روىٰ عن مولاه، وعن عائشة، وعن أبي هريرة رضي الله عنهم.

والعكرمة: الأنثىٰ من الحمام، كأنّ هذا العَلَمَ منقولٌ منه. انتهىٰ، ملخّصًا من الشنواني.

(١) عيسىٰ بن عمر الثقفي، أبو عمر (ت: ١٤٩هـ = ٧٦٦م) من أئمة اللّغة. وهو شيخ الخليل،=

وعكرمةَ(١): «عَمَّا يَتَسَاءَلُونَ» بإثباتِ الألفِ.

ب ـ والشِّعرُ: كقولِ حسّانَ(٢) رضي الله عنه:

عَلَى مَا قَامَ يَشْتِمُنِي لَئِيمٌ ... كَخِنْزِيرٍ تَمَرَّغَ فِي دَمَانِ(٣)

حاشية العطار

قوله: (﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾) قال الزّمخشريّ: معنى هذا الاستفهام تفخيم الشّأن، كأن قيل: عن أيّ شيءٍ يتساءلون؟ انتهى.

= وسيبويه، وابن العلاء، وأوّل من هذّب النّحو ورتّبه. وعلى طريقته مشى سيبويه وأشباهه. وهو من أهل البصرة. ولم يكن ثقفيًّا وإنما نزل في ثقيف فنسب إليهم، وسلفه من موالي خالد بن الوليد المخزومي. وكان صاحب تقعّر في كلامه، مكثرًا من استعمال الغريب. له نحو سبعين مصنّفًا احترق أكثرها، منها: «الجامع» و«الإكمال» في النّحو. [وفيات الأعيان].

(١) عكرمة بن عبد الله أبو عبد الله البربريّ (٢٥ ـ ١٠٥هـ = ٦٤٥ ـ ٧٢٣م) تابعيّ، من أعلم النّاس بالتّفسير والمغازي. مولى ابن عباس رضي الله عنهما؛ أصله من البربر من أهل المغرب. اجتهد ابن عبّاس في تعليمه القرآن والسّنن. روى عن: ابن عباس، وابن عمر، وأبي هريرة، وغيرهم رضي الله عنهم؛ ورَوَى عَنهُ عَمْرو بن دِينَار، وَالشّعْبِيّ، وَقَتَادَة. وقيل لسعيد بن جبير: هل تعلم أحدًا أعلم منك؟ قال: عكرمة. [وفيات الأعيان، تقريب التهذيب].

(٢) حَسّان بن ثابت بن المنذر أبو عبد الرحمن الأنصاريّ رضي الله عنه (ت: ٥٤ هـ = ٦٧٤م) شاعرُ رسولِ الله ﷺ. عاش ستّين سنةً في الجاهليّة، ومثلها في الإسلام. وكان من سكّان المدينة. وكان له ناصية يسدلها بين عينيه. وكان يضرب بلسانه روثة أنفه من طوله. وعمي قبيل وفاته. لم يشهد مع النبي ﷺ مشهدًا، لعلّةٍ أصابتْه. توفّي في المدينة. وفي (ديوان شِعره) ما بقي محفوظًا منه. وقد انقرض عقب حسّان. [تهذيب الأسماء واللغات].

(٣) التخريج: البيت لحسّان بن ثابت في ديوانه. [شرح الأشموني على ألفية ابن مالك].
اللغة: (اللئيم): مَن اجتمع فيه الشّحّ، والمهانة، ووضاعة النّسب.
المعنى: على أيّ شيء يشتمني، هذا الدّنيء القبيح، كخنزير تلطّخ بالطّين الآسن والرّماد.
الإعراب: (على ما): «على»: حرف جر، «ما»: استفهام مبني على السكون في محل جر بحرف الجر، والجار والمجرور متعلقان بفعل «يشتمني». (قام): فعل ماض، و«الفاعل»:=

و«الدَّمانِ»: كالرَّماد وزنًا ومعنًى إلا أنّ حذفَ «الألفِ» هو الأجودُ، وإثباتُها لا يكادُ يُوجَدُ.

[عِلَّةُ رَدِّ الكسائيِّ على المفسِّرينَ]

(وَلهذا) أي: ولأجل أنّ «ما» الاستفهاميّةُ تُحذَفُ ألفُها إذا جُرَّتْ (رَدَّ الكسائيُّ على المفَسِّرِينَ قَوْلَهُمْ فِي) قوله تعالى: (﴿بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي﴾ [يس: ٢٧]: إنّها اسْتِفَهَامِيَّةٌ).

[وجهُ رَدِّ الكسائيّ]

وجهُ الرّدِّ: أنّ نفيَ اللازمِ يستلزمُ نفيَ الملزومِ، وكونُ «ما»

حاشية العطار

قوله: (وجه الرّد) حاصله أن يقال: لو كانت (ما) استفهاميّة لحذفت ألفها عند دخول حرف الجرّ عليها، لكنّ ألفها لم تحذف، فلم تكن استفهاميّة، فاللّازم لكونها استفهاميّة، عدم الثّبوت، وقد انتفى بالثّبوت فينتفي ملزومه بثبوت نقيضه؛ لأنّ النّقيضَين لا يجتمعان.

وحاصل الجواب عن هذا الرّدّ: منع الملازمة في قول المعترض:

= ضمير مستتر جوازًا تقديره: «هو». (يشتمني): فعل مضارع، و«النون»: للوقاية، و«الياء»: ضمير متّصل في محلّ نصب مفعولٌ به. (لئيم): فاعل مرفوع. (كخنزير): جار ومجرور متعلّقان بصفة محذوفة. (تمرّغ): فعل ماض، و«الفاعل»: ضمير مستتر جوازًا تقديره: «هو». (في دمان): جارّ ومجرور متعلّقان بفعل «تمرّغ».

الجمل: جملة (قام يشتمني): ابتدائيّة لا محلّ لها. وجملة (يشتمني لئيم): في محلّ نصب حال. وجملة (تمرّغ في دمان): في محلّ جرّ صفة «خنزير».

الشاهد: (على ما قام) حيث بقيت ألف «ما» على الرّغم من سبقها بحرف جرّ، وهي ضرورة شعريّة.

الاستفهاميّةِ مدخولَ حرف الجرّ ملزومٌ لحذفِ «الألفِ»، وحذفُ «الألفِ» لازمٌ، فإذا ثبتت الألفُ؛ فقد انتفى اللازمُ، وإذا انتفى اللازِمُ، وهو: حذفُ «الألفِ»، فقد انتفى الملزومُ، وهو: كونُ «ما» استفهاميّةً، وإذا انتفى كونُ «ما» استفهاميّةً ثبتَ نَقِيضُه، وهو: كونُها غيرَ استفهاميّةٍ.

وجوابُهُ: يُؤخَذ ممّا تقدّم[1].

[قولُ صاحبِ الكشّافِ]

قال في «الكشّاف»: ويحتمل أنْ تكونَ «ما» استفهاميّةً أعنِي: «بأيّ شيءٍ غَفَرَ لِي ربِّي» فطرْحُ «الألفِ» أجودُ وإنْ كان إثباتُها جائزًا. يقال: «قد علمتُ بِما صنعتَ هذا؟ وبِمَ صنعتَ؟». انتهى.

[عِلّةُ إثباتِ الألِفِ في «لماذا»]

(وَ) على وجوبِ حذفِ «الألفِ» (إنّما جَازَ) إثباتُ «الألفِ» فِي

حاشية العطار

لو كانت استفهاميّة لحذفت ألفها... إلخ، بأن يقال: لا يلزم من كونها استفهاميّة، حذف «الألف» عند دخول الجارّ، فالملازمة ممنوعة، وسند المنع قراءة عكرمة، وبيت حسّان، فهذا نقضٌ تفصيليّ مع السَّند.

قوله: (قال في الكشّاف) عبارته: فإن قلت: (ما) في قوله تعالى: ﴿بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي﴾ [يس: ٢٧] أيّ الماءات؟

قلت: هي المصدريّة، أو الموصولة أي: بالّذي غفر لي من الذّنوب، ويحتمل أن تكون استفهاميّة... إلخ.

(١) [وهو أن حذف الألف الاستفهامية عند دخول حرف الجر ليس بلازم]. في (خ)

(لماذا فعلتَ ؟ لأنّ أَلِفَها صَارَتْ حَشْوًا بِالتَّرْكِيبِ مَعَ «ذا») وصَيْرُورَتِهما كالكلِمَةِ الواحدةِ (فَأَشْبَهَت) «ما» الاستفهاميّةُ في حالِ تركيبِها مع «ذا»

حاشية العطار

قوله: (وصيرورتهما كالكلمة الواحدة) فـ«الألف» وقعت في التّركيب وسطًا، والحذف في الوسط قليل؛ لتحصّنه من الحوادث، واعلم أنّ (ماذا) تستعمل على أوجه:

أحدها: أن تكون (ما) استفهامًا، و(ذا) إشارة نحو: (ماذا التّواني).

الثاني: أن تكون (ما) استفهامًا، و(ذا) موصولة، كقول لبيد:

ألا تَســـألانِ المرءَ مـاذا يحـاولُ   أَنَحْبٌ فيُقضَـى أم ضـلالٌ وباطِلُ

فما: مبتدأ، وذا: خبره، أو بالعكس، وجملة: (يحاول) صلة، والعائد محذوف، و(يحاول): يطلب، و(نحب): بدلٌ مفصّل من مجمل وهو (ما) والنّحْب ـ بفتح النّون، وسكون الحاء المهملة ـ أصله: المدّة، والوقت، يقال: (قضى نحبه) إذا مات، والمراد به هنا: النّذر، والمعنى: ألا تسألان المرءَ ما الّذي يطلبهُ ويحاوله باجتهاده في الدّنيا، أنذرٌ أوجبه على نفسه أن لا ينفكّ عن طلبه، فهو يسعى في قضائه، أم هو في ضلالٍ وباطل، ويجوز نصب (أنحبَ) بتقدير: أن تكون (ما) أو (ماذا) مفعولًا بـ(يحاول) و(ذا): زائدة على أوّل فيكون بدلًا من (ما) أو (ماذا) وجملة (فيُقْضَى): إمّا في محلّ رفعٍ، أو نصبٍ على أحد الاحتمالين في (أنحب).

الثّالث: أن تكون (ماذا) كلّها استفهامًا كما هنا.

الرّابع: أن تكون كلّها اسم جنس بمعنى: (شيء) أو اسمًا موصولًا بمعنى: (الّذي).

«ما» (الموْصُولَةَ) في وقوعِ ألِفِها حشوًا؛ لصيرورةِ الموصولِ مع صلته كالشّيءِ الواحدِ.

[الوجهُ الخامسُ: نكرةٌ تامَّةٌ]

(وَ) الخامسُ: (نَكِرَةٌ تَامَّةٌ) غيرُ محتاجةٍ إلىٰ صفةٍ (وَذلك) واقعٌ (فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ، في كلٍّ منها خلافٌ) يُذكَرُ:

[مواضعُ «ما» النّكرةِ التّامَّةِ]

(أحدُها): الواقعةُ في بابِ: «نِعْمَ وبِئْسَ» إذا وقع بعدَها اسمٌ أو فعلٌ.

فالأوّلُ: (نحو) قوله تعالىٰ: (﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [البقرة: ٢٧١]).

(وَ) الثّاني: كقولكَ: (نِعْمَ ما صَنَعْتَ).

فـ«ما» في المثاليْنِ: نكرةٌ تامّةٌ منصوبةُ المحلِّ علىٰ التّمييز للضّمير المستترِ في «نِعْمَ» المرفوعِ علىٰ الفاعليّة، والمخصوصُ بالمدحِ في المثالِ الأوّلِ مذكورٌ، (أي: نِعْمَ شَيْئًا هي) وَفِي المثالِ الثّاني محذوفٌ، والفعلُ والفاعلُ صفتُه (أي: نِعْمَ شَيْئًا شَيْءٌ صَنَعْتَهُ) والخلافُ في الأوّلِ ثلاثةُ أقوالٍ، وفي الثّاني: عشرةُ أقوالٍ تركتُها خوفَ الإطالةِ.

(وَ) الموضعُ (الثّاني) من المواضعِ الثلاثةِ:

(قَوْلُهُمْ) إذا أرادوا المبالغةَ في الإكثار من فعلٍ: (إنّي مِمَّا أنْ أَفْعَلَ)

حاشية العطار

الخامس: أن تكون (ما) زائدة، و(ذا) للإشارة.

السّادس: أن تكون (ما) استفهامًا، و(ذا) زائدة نحو: (ماذا صنعتُ فيكم).

فخبَرُ «إنّ»: محذوفٌ، و«مِن»: متعلّقةٌ به، و«ما»: نكرةٌ تامّةٌ بمعنى أمرٍ، و«أن» وصِلتُها: في موضعِ جرٍّ بدلٌ من «ما» (أي: إنّي مَخْلُوقٌ مِنْ أَمْرٍ) ذلك الأمرُ (هو: فَعْلِي كذا وَكذا).

وزعَمَ السّيرافيُّ[1] وابنُ خروفٍ[2] وتبِعهُما ابنُ مالكٍ ونقَلَه عن سيبويهِ: أنَّ «مَا»: معرِفةٌ تامَّةٌ بمعنى الأمرِ، و«أنْ» وصلتُها: مبتدأٌ، والظّرفُ: خبرُه، والجملة: خبرُ «إنّ»، أي: إنّي مِن الأمْرِ فَعْلِي كذا وكذا.

حاشية العطار

قوله: (بدلٌ من ما) أي: بدلُ كلٍّ من كلّ، قاله الكافيجي.

وذلك لأنّ المراد بالأمر خاصّ، ولذلك قال المصنّف: (هو فعلي كذا)، فالإتيان بهو ليس للإشارة إلى أنّ (فعلي) خبر مبتدأ محذوف، والجملة بدل؛ بل للإشارة إلى أنّ المراد بالأمر خاصّ كما قلنا. انتهى.

---

(١) **علي بن محمد بن علي بن محمد الحضرميّ**، أبو الحسن (٥٢٤ ـ ٦٠٩هـ = ١١٣٠ ـ ١٢١٢م) عالم بالعربية، أندلسي، من أهل إشبيلية. نسبته إلى حضرموت، ولعل أصله منها. قال ابن الساعي: كان يتنقل في البلاد ولا يسكن إلا في الخانات ولم يتزوج قط ولا تسرى. وتوفي بأشبيليّة. له كتب، منها: شرح كتاب سيبويه سماه: «تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب» وحمله إلى سلطان المغرب فأعطاه ألف دينار، و«شرح الجمل للزجاجي» في مجلد. وله ردود كثيرة على بعض معاصريه. وهو غير معاصره وسميّه «ابن خَرُوف» الشاعر. [الأعلام للزركلي].

(٢) **الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي**، أبو سعيد (٢٨٤ ـ ٣٦٨هـ = ٨٩٧ ـ ٩٧٩م) نحوي، عالم بالأدب. أصله من سيراف (من بلاد فارس) تفقه في عمان، وسكن بغداد، فتولى نيابة القضاء، وتوفي فيها. وكان معتزليًا، متعفّفًا، لا يأكل إلّا من كسب يده، ينسخ الكتب بالأجرة ويعيش منها. له «الإقناع» في النّحو، أكمله بعده ابنه يوسف، و «أخبار النحويين البصريين» و«صنعة الشعر» و«البلاغة» و«شرح المقصورة الدريدية» و«شرح كتاب سيبويه» في دار الكتب. [الأعلام للزركلي].

والأوّلُ أظهرُ، (وَذلك؛ لأنّه على سَبيلِ المبَالَغةِ، مِثْلُ: ﴿خُلِقَ ٱلْإِنسَـٰنُ مِنْ عَجَلٍ﴾ [الأنبياء: ٣٧]) جُعِلَ الإنسانُ لمبالغتِهِ في العَجَلَةِ كأنّه مخلوقٌ منها.

ويؤيّدُهُ: أنَّ بعده: ﴿فَلَا تَسْتَعْجِلُونِ﴾ [الأنبياء: ٣٧].

وقيل: «العَجلُ»: الطّينُ بِلُغَةِ حِمْيَرَ، ورَدَّه المصنّفُ في شرح «بانَتْ سُعَاد» بأنّ ذلك لم يَثبتْ عندَ علماءِ اللّغةِ.

(وَ) الموضعُ (الثّالثُ): وهو آخِرُها: (التَّعَجُّبُ، نحو: ما أَحْسَنَ

حاشية العطار

قوله: (والأوّل أظهر...) لأنّه لا يتحصّل للكلام طائل معنًى على هذا التّقدير، وإن نوقش بأنّ له معنًى طائل بجعل (أل) للكمال في الأمر؛ أي: فعلى الأمر الكامل.

قوله: (وذلك لأنّه على سبيل...) ليس تعليلًا لقوله: (والأوّل أظهر) كما قد يُتوهّم من زيادة الشّارح لفظ (لأنّه) فكان الأولى إسقاطه.

قوله: (لم يثبت عند علماء اللُّغة) وحينئذٍ لا ينبغي تخريج الآية على أمرٍ لم يثبت، بل المبالغة باقية لم تنتفِ.

قوله: (الثّالث التّعجّب) هو انفعالٌ يحدثُ في النّفس عند مشاهدة ما يجهلُ سببه، ويقلُّ في العادة وجوده، ولهذا لا يجوز في حقّه تعالى؛ لأنّه عالمٌ لا يخفى عليه شيءٌ، وما ورد منه تعالى كقوله: ﴿فَمَآ أَصْبَرَهُمْ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ [البقرة: ١٧٥]، مصروفٌ إلى المخاطب؛ أي: يجب أن يتعجّب العباد منه.

قال ابن النّحّاس في تعليقته على «المقرّب» لابن عصفور: وما يردُ مثلها، أي: الآية، في الكلام جوابان:

زَيْدًا).

فـ«ما»: نكرةٌ تامّةٌ مبتدأٌ، وما بعدَها خبرُها (أي: شيءٌ حَسَّنَ زيدًا. و) هذا القولُ (هو قولُ سيبويهِ).

وجوَّز الأخفشُ: أنْ تكونَ موصولةً، وأنْ تكونَ نكرةً ناقصةً، وما بعدَها صلةٌ، أو صفةٌ، والخبرُ محذوفٌ وجوبًا مقدَّرٌ بـ«عظيمٍ» ونحوِه.

وذهب الفرَّاءُ وابنُ دَرَسْتَوَيْه: إلىٰ أنّها استفهاميّةٌ، وما بعدَها الخبرُ.

[الوجهُ السَّادسُ: نكرةٌ موصوفةٌ]

(وَ) السّادسُ: (نَكِرَةٌ مَوْصُوفَةٌ) بصفةٍ بعدَها (كَقَوْلِهِمْ) أي: العرَبِ: (مَرَرْتُ بِما مُعْجِبٍ لَكَ) أي: بِشَيْءٍ مُعْجِبٍ لَكَ.

(وَمِنْهُ) أي: ومن وقُوعِ «ما» نكرةً موصوفةً (في قوْلٍ) قال به

حاشية العطار

أحدهما: أنّ اللّفظ واردٌ من الله ﷺ يتعجّبُ منه من يتعجّبُ من هؤلاء، لا أنّه سبحانه يتعجّبُ منهم، جلّ عن ذلك.

والآخر: أنّ هؤلاء صفتهم صفةُ مَن يُتعجّبُ منه بهذا اللّفظ، لا أنّهم الآن يُتعجّبُ منهم، بل علىٰ أنّ هذه الصّفة كالثّابتة لهم، ومستحقّوها هم. انتهىٰ.

قوله: (أي: شَيءٌ حسَّنَ زيدًا) أتىٰ بالتّضعيف دون (الهمزة) لكونه أظهر في الدّلالة علىٰ المعنىٰ، ولو قيل: أحسن، لكان ظاهرًا أيضًا؛ إذ (الهمزة) للصّيرورة، فالمعنىٰ: شيءٌ صيّره ذا حُسْنٍ. انتهىٰ. [الزرقاني].

الأخفشُ، والزّجّاجُ، والزّمخشريُّ: (نِعْمَ ما صَنَعْتَ).

فـ«ما»: نكرةٌ ناقصةٌ فاعلُ «نِعْم» وما بعدَها صفتُها (أي: نعمَ شيءٌ صنعتَهُ).

(ومنه) أيضًا: (ما أَحْسَنَ زَيْدًا) عندَ الأخفشِ في أحدِ احتماليْهِ، (أي: شيْءٌ مَوْصُوفٌ بأنَّهُ حَسَّنَ زيدًا عظيمٌ، فحُذِفَ الخبَرُ) كما تقدَّمَ عنْهُ.

[الوجهُ السَّابعُ: نكِرةٌ موصوفةٌ بها نَكرَةٌ قبلَهَا]

(وَ) السّابعُ: (نَكرَةٌ مَوْصُوفَةٌ بِها) نكرةٌ قبلَها، إمّا للتَّحقيرِ، أو التَّعظيمِ، أو التَّنويعِ.

فالأوّلُ: نحو: (﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾ [البقرة: ٢٦]).

وَالثّاني: (نحو قَوْلِهِمْ) ـ أي: العربِ، كالزَّبَّاءِ[(١)] ـ (لأَمْرٍ ما جَدَعَ

حاشية العطار

قوله: (لأمرٍ ما جدَع) أي: (شأنٌ وحال) و(جَدَع) ـ بالدّال المهملة ـ بمعنى: (قَطَعَ).

(١) الزباء بنت عمرو بن الظّرب (ت: ٣٥٨ق هـ = ٢٨٥م) الملكة المشهورة في العصر الجاهليّ، صاحبة تَدْمُر، وملكة الشّام والجزيرة. يقال أنها وأمّها يونانية من ذرّيّة كلِيُوبَطرة ملكة مصر. كانت: غزيرة المعارف، بديعة الجمال، تحسن أكثر اللّغات الشّائعة في عصرها، وكتبت تاريخًا للشّرق. هزمت هيرقليوس القائد العام لجيش الإمبراطور غاليانوس، واستقلت بالملك، فامتد حكمها من الفرات إلى بحر الرّوم، ومن صحراء العرب إلى آسية الصّغرى، واستولت على مصر مدة. أما خاتمة أمرها فمؤرخو العرب متفقون على قصة انتقام «عمرو بن عدي» من «الزباء». [الأعلام للزركلي].

قُصَيرٌ أَنْفَهُ).

فـ«مَا»: فيهما نكرةٌ موصوفٌ بها «مَثَلًا» في الأوَّلِ، و«أَمْرٍ» في الثّاني مؤوَّلٌ بمُشْتَقّ (أي: مَثَلًا بَالِغًا فِي الْحَقَارَةِ) بَعُوضَةً (وَلأَمْرٍ عَظِيمٍ) جَدَعَ قُصَيرٌ أَنْفَهُ.

وقُصَيرٌ: اسمُ رجلٍ، وهو قُصَيرُ بنُ سعدٍ اللّخميُّ[1] صاحبُ جُذَيمَةَ الأبرشِ[2]، وقِصّتُه[3] مشهورةٌ مع الزَّبَّاءِ، لمّا احتالَ على قَتْلها.

حاشية العطار

---

(١) **قصير بن سعد بن عمرو** اللّخميّ: أحد رجال القصّة المشهورة، في انتقام «عمرو بن عديّ» من «الزّبّاء» في الجاهلية. وكان صاحب رأي ودهاء، من خُلَصاء جُذَيْمَة الأبرشِ، ملك العراق أيّام ملوك الطّوائف. [الأعلام للزركلي].

(٢) **جذيمة بن مالك بن فهم**، ويقال له: «الوضّاح» و«الأبرش» لبرص فيه. (ت: نحو٣٦٦ق هـ = نحو ٢٦٨م). ثالث ملوك الدولة التنوخية في العراق. عاش عمرًا طويلا. وكان أعزّ من سبقه من ملوك هذه الدّولة. اجتمع له ملك ما بين: الحيرة، والأنبار، والرّقّة، وعين التّمر، والقطقطانية، وبقة، وهيت، وأطراف البرّ إلى العمير ويبرين، وما وراء ذلك. وهو أوّل من غزا بالجيوش المنظّمة، وأوّل من عملت له المجانيق للحرب من ملوك العرب. قتلته الزّباء بثأر أبيها، وقصتها مشهورة عند العرب. [الأعلام للزركلي].

(٣) **خلاصة القصّة**: يقال: إن جُذَيمةَ كان قد حاربَ عمرَو بنَ الظّرب ابن حسّان ملك الجزيرة، وقتله. وتولت الزَّبَّاءُ مِلكَ الجزيرة بعد أبيها، فبعثت إلى جذيمة تُظْهِرُ له الرّغبَةَ في زواجِها بهِ وضَمِّ مِلكِها إلى مِلكِه. فشاور أصحابه فصوّبوا رأيه إلا قُصَير ابن سعدٍ، فإنّه حذّره من غَدْرِها. وخالفه جذيمة فرحل إليها، ودخل عليها، فأَحْكَمَت حِيلَتَها وقَتَلتْه. وقام عمرو بن عديٍّ ـ ابن أخت جُذَيمة ـ بِمِلك العراق بعد خاله. واحتال قُصير لِيَثْأَر لجذيمة، فَجَدَعَ أنفه=

وَالثّالِثُ: نحو قولهم: ضَرَبْتُهُ ضَرْبًا ما أي: نوعًا مِن أنواعِ الضّربِ مِن أيّ نوعٍ كانَ.

(وَقِيلَ: إنّ «مَا») في هذهِ المواضعِ الثّلاثةِ (حَرْفٌ لا مَوْضِعَ لها) زائدةٌ مَبْنِيَّةٌ علىٰ وصفٍ لائقٍ بالمحَلّ، وهو أَوْلَىٰ؛ لأنَّ زيادتَها ـ عِوَضًا عن محذوفٍ ـ ثابِتةٌ في كلامِهم، قاله ابنُ مالكٍ في «شرحِ التّسْهِيلِ».

[«ما» الحرفيّةُ]

(وَ) الضّربُ الثّانِي: (حَرْفِيَّةٌ، وَأَوْجُهُها خَمْسَةٌ):

[الوجهُ الثّامنُ: نافيةٌ]

الأوّلُ: (نَافِيَةٌ؛ فَتَعْمَلُ فِي) دُخولِها علىٰ (الجُمَلِ الاسميَّةِ عَمَلَ «ليسَ») فتَرفَعُ الاسْمَ وتَنصِبُ الخبرَ (فِي لُغَةِ الْحِجَازِيِّينَ، نحو) قوله تعالىٰ: (﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١]) ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾ [المجادلة: ٢].

= وأذنه (أي: قطعهما)، وذهب إلىٰ الزّبّاء يَشْكُو من عمرو بن عديّ أنه فعل به ذلك، فصدّقته وأعطته مالا للتّجارة، فرجع به إلىٰ العراق، وأخذ من عمرو بن عديّ أموالا وعاد إليها زاعما أن تجارته رَبِحَتْ. ولم يَزل يَغدو في تِجاراتها ويَروح، إلىٰ أنْ شعر باطْمِئْنانِها إليه، فجاء بألفِ بعيرٍ، عليها ألفَا رجلٍ في الصّناديق، يَتَقدَّمُهم عمرو بن عديّ، وأُنيخت الإبل أمام قصرها، وبرز الرّجال ففتكوا بِمَنْ حولهم، فامتصت الزّبّاء سُمًّا قاتلا في خاتمها وقالت: «بيَدي لا بيَد عمرو»، وأجهز عليها عمرو. ومن أمثال هذه القصة: «لأمرٍ ما جَدَع قُصَير أنفه»، و«لا يطاع لقُصَير أمر»، و«بيدي لا بيد عمرو». [الأعلام للزركلي].

[الوجهُ التَّاسعُ: مصدريَّةٌ غيرُ ظرفيَّةٍ]

(وَ) الثّاني: (مَصْدَرِيَّةٌ غَيْرُ ظَرْفِيَّةٍ، نحو) قوله تعالىٰ (: ﴿بِمَا نَسُواْ يَوْمَ ٱلْحِسَابِ﴾ [ص: ٢٦]) فتسبك مع صلتها بمصدرٍ (أي: بِنِسْيَانِهِمْ إيّاهْ) أي: يومَ الحسابِ.

[الوجهُ العاشرُ: مصدريَّةٌ ظرفيَّةٌ]

(وَ) الثّالثُ: (مَصْدَرِيَّةٌ، ظرفيّةٌ) زمانيّةٌ (نحو) قوله تعالىٰ: (﴿مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣١]) فتَنوبُ عن المُدّةِ، وتُؤوَّلُ بمصدرٍ (أي: مدّةَ دَوَامِي حَيًّا).

ولا تقعُ ظرفيّةً غيرَ مصدريَّةٍ، فأمَّا قولُه تعالىٰ: ﴿كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم﴾ [البقرة: ٢٠] فالزّمانُ المقدَّرُ هنا مجرورٌ، أي: كلَّ وقتٍ، والمجرورُ لا يُسمَّىٰ ظرْفًا اصطِلاحًا.

[الوجهُ الحادِي عشرَ: كافَّةٌ عن العملِ]

(وَ) الرّابعُ: (كَافَّةٌ عن الْعَمَلِ، وَهي) في ذلكَ (ثَلاثَةُ أَقْسَامٍ):

حاشية العطار

قوله: (ظرفيّة زمانيّة) زاد الشّارح زمانيّة إشارةً إلىٰ أنّ قول المصنّف شاملٌ لظرف المكان، والزّمان، مع أنّها لا تكون إلّا زمانيّة؛ فكان ينبغي له التّقييد.

والجواب: أنّها لمّا كانت في نفس الأمر لا تكون إلّا كذلك، لم يحتج للتّقييد.

قوله: (كافّةٌ عن العمل) وتكتب موصولةً بالمكفوف؛ لغاية اتّصالها به، وإذا كانت غير كافّة؛ تكتب مفصولة، **والفرق** بين (ما) الكافّة، والزّائدة، لفظًا: إبطال العمل في الأولىٰ دون الثّانية، ومعنًى: إبطال معنىٰ الكلام بإسقاط

[تقسيمُ «ما» الكافَّةِ إلى ثلاثةِ أقسامٍ]

الأوّلُ: (كَافَّةٌ عن عَمَلِ الرَّفْعِ) في الفاعلِ، (كَقَوْلِهِ) وهو المَرَّارُ[1] يخاطبُ امرأةً:

(صَدَدْتِ فَأَطْوَلْتِ الصُّدودَ وقلَّما وِصالٌ على طُولِ الصُّدودِ يَدومُ)[2]

حاشية العطار

الأولى دون الثّانية.

قوله: (صَدَدْتِ...) الصّدود: الإعراض، يقال: صَدَّ عنهُ يَصُدُّ صُدُودًا أي: أعرض.

---

(١) **المرّار** بن سعيد بن حبيب الفَقْعَسِيّ، أبو حسان: شاعرٌ إسلاميٌّ، من شعراء الدّولة الأمويّة. وكان مفرط القصر، ضئيلا. ولكنّه كان شجاعًا كريمًا، وكان كثير الشِّعْرِ، ولكن فقد أكثره وموضوعات شعره تتناول: الوصف، والرّثاء، والفخر، والغزل، والهجاء. وهو القائل من أبيات: «إذا افتقر المرار لم ير فقره... وإن أيسر المرار أيسر صاحبه». [الأعلام للزركلي].

(٢) **التخريج**: البيت من البحر الطويل ونُسب إلى مرار الفقعسي. [شرح الشواهد الشعرية].

اللغة: (الصدود): الإعراض. (الوصال): ضد الهجر.

المعنى: أعرضت عني وطال إعراضك، ومع هذه الحال فقلما يدوم وصال مع طول الإعراض والصدود. ففيه تهديد لها بالقطيعة، وصرم حبال المودة.

الإعراب: (صددت): فعل ماض، والتاء: فاعل. (أطولتِ): «الفاء»: حرف عطف. أطولت: فعل ماض، و«التاء»: فاعل. (الصدود): مفعول به منصوب. (وقلما): «الواو»: واو الحال. «قلما»: كافة مكفوفة. (وصال): فاعل لفعل محذوف يُفسّره «يدوم». (الصدود): مضاف إليه مجرور.

الجمل: جملة: (صددت) ابتدائية. وجملة (فأطولت): معطوفة عليها. جملة (وقلما وصال على طول الصدود): في محلّ نصب حال من «الصدود». جملة «يدوم» تفسيريّة لا محلّ لها.

الشّاهد: (قلّما وصال): حيث دخلت «قلما» على الاسم «وصال» و«قلما» لا تدخل إلا على الأفعال؛ لأنها مركّبة من «قل» المكفوف بـ«ما». وهنا أوّلها الشّاعر فعلا مقدّرًا، و«وصال»: مرفوع بـ«يدوم» محذوفًا مفسّرًا بالمذكور.

ولابدّ من تقديرٍ في قوله: (وصال) أي: توقّعُ وصالٍ؛ إذ الوصال مقابلٌ للصّدود، فلا يمكن اجتماعه معه، فضلًا عن دوامه، والمعنىٰ: أنّ انتظار الوصال ربّما قطَعَهُ طولُ الصّدود، فيحصل اليأس، فإنّ كثيرًا من المحبّين يأس من محبوبه لعوارض، كما قيل:

هي الشّمسُ مسكنُها في السّماء ... فعزِّ الفؤادَ عزاءً جميلًا
فلن تستطيعَ إليها الصُّعُودَ ... ولن تستطيعَ إليكَ النُّزُولا

وقد قلتُ من آخر قصيدةٍ لي:

ويا قلبُ لا تطمع بوصلٍ ممنَّعٍ ... وكن يائسًا منه فما أقربَ اليأسَا

وأوّلها:

فؤادٌ علىٰ إتلافِ صدِّك قد أمسىٰ ... يخالُ فجاجَ الأرضِ من ذا الجَفَا رَمْسا
وطوفانُ دمعٍ فيه سابحُ مُقْلَتي ... علىٰ جبل التسهيد لا شكّ قد أرسىٰ
أقلني وقاك الله من نارِ جَفوةٍ ... غدت نَفْسًا تجري فأحرقت النَّفسا

إلىٰ آخرها....

ثمّ الصّدود غيرُ مغيّرٍ للمحبّ ومانعٌ؛ بل ربّما كان سببًا لازدياد الْتِهَابِهِ، وعظيم اكتئابه، كما قيل:

وزادَني رغبةً فيها تمنُّعُها ... وحُبّ شيءٍ إلىٰ الإنسان ما مُنِعَا

بل الدّاء العُضَال، والمرض القتّال، فلا تتقطّع منه الأوصال، وتشتفي به العُذَّال.

(فـ«قَلَّ»: فعلُ ماضٍ) يقبَل التائيْن (و«ما»: كافةٌ له عن طَلَبِ الْفَاعِلِ ، وَ) أمّا («وِصالٌ»): فهو (فَاعِلٌ بِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ) وجوبًا (يُفَسِّرُهُ

حاشية العطار

ولقد قلت:

اتّخذني إليك عبدًا ذليلًا خاليًا في هواكَ مِنْ شُرَكاءِ
فهو خيرُ من أن أكون مليكًا لك بدري وأنت مع أعداءِ

أو بُعدُ دارٍ، وشطُّ مزار

كما قلت:

عَذِّبِ القَلْبَ ما استطعتَ فإنّي لستُ أسلو ولو وُلِعْتَ بصدّي
كلُّ شيءٍ يسُرُّني مِنْكَ ما لم تُفْجِعَ الدَّهرَ يا مَلِيحُ بِبُعْدِي

وبالجملة؛ فالنّاس في الهوىٰ مختلفون، وكلُّ حزبٍ بما لديهم فرحون، نسأل الله السّلامة من دائه، ونستعين به علىٰ طرح أعبائه.

قوله: (يقبل التّاءين) أي: تاء التّأنيث السّاكنة، وتاء الفاعل متكلّمًا كان، أو مخاطبًا، تقول: (قلَّتْ الدّراهم) ـ بلا فكّ إدغام ـ، وقلَّلْتُ وقلَّلْتَ ـ بفكّ الإدغام ـ؛ لأنّ تاء الفاعل تستدعي سكون ما قبلها.

قوله: (عن طلب الفاعل) أي: النّحويّ، لا عن طلب الفاعل حقيقةً؛ لامتناع صدور الفعل؛ لا عن فاعل.

قال بعضهم: إنّ (ما) في (قلّما) زائدة، ووصالٌ: فاعل قلَّ، وقيل: (ما) مصدريّة مطلقًا، سواءٌ كانت مع (قلَّ) أو (كَثُرَ) أو (طالَ) فما بعدها بمعنىٰ:

الْفِعْلُ المذْكُورُ، وَهو: «يَدُومُ») والتَّقديرُ: قَلَّما يدومُ وصالٌ يدومُ، على حدِّ: ﴿إِنِ ٱمْرُؤٌاْ هَلَكَ﴾ [النساء: ١٧٦].

(وَلا يَكُونُ «وِصالٌ» مُبْتَدَأً) وخبرُه «يَدومُ» (لأنَّ الْفِعلَ المكْفُوفَ) عن طلبِ الفاعلِ (لا يَدْخلُ إلا على الجمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ) لأنّه أُجْرِيَ مَجرى حرفِ النّفيِ، فقولُك: «قَلَّما يَقولُ» بمعنى: مَا يَقولُ، قاله ابنُ مالكٍ في «شرحِ التّسهيلِ».

فإنْ قلتَ: أيْنَ فاعلُ «قَلَّمـا»؟

قلتُ: لا فاعِلَ له.

فإنْ قلتَ: الفعلُ لا بُدَّ له من فاعلٍ.

قلتُ: أقولُ بمُوجبِه، ولكنْ في غيرِ الفعلِ المَكْفُوفِ.

فإن قلتَ: هلْ لذلك نَظيرٌ؟

قلتُ: نَعَمْ، الفِعلُ المؤكّد، كقوله:

حاشية العطار

المصدر فاعلٌ لهذه الأفعال، كأنّه قيل: وقلّ دوام الوصل لكنّ القول بأنّها كافّة أولى.

قوله: (فإن قلتَ: أين فاعل قلّما؟) هذا السّؤال، وجوابهُ عُلما من قول المصنّف: (و(ما) كافّةٌ عن طلب الفاعل) ولكن أتى بهما؛ ليرتّب عليهما السّؤال الّذي بعدهما.

أتـاكِ أتـاكِ الـلاحِـقـونَ[1] . . . .

فـ«اللاحِقونَ»: فاعلُ الأوّلِ ولا فاعلَ للثّاني، قاله المصنّفُ في «التَّوْضيحِ».

[الأَفعالُ الَّتي تَكُفُّها «ما» عنْ عَملِ الرَّفْعِ]

(وَلَمْ تَكُفَّ) «ما» (مِنَ الأفْعَالِ) عَنْ عَمَلِ الرَّفعِ (إلا ثلاثةً: «قلَّ» و«طالَ» و«كثُرَ»).

ولا تدخلُ هذه الأفعالُ المكفوفَةُ بـ«مَا»، إلا على جُملةٍ فِعليَّةٍ صُرّحَ بِفِعلِها.

حاشية العطار

قوله: (إلَّا: قَلَّ وطَالَ...) وعلّة ذلك: شبهُهُنّ بكلمة (رُبّ).

(١) **التخريج:** لم أقف على اسم قائله، وهو من الطويل، والبيت كاملا: «فأين إلى أين النجاة ببغلتي... أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس». [أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك].

المعنى: يخاطب الشاعر نفسه، وهو ملاحق من قبل خصومه: أين أذهب؟! وإلى أي مكان أنجو ببغلتي؟! وقد كان خصومي يلحقون بي، وما علي إلا أن أقف حيث أنا، وليكن ما يكون؛ وهذا المعنى الأرجح لهذا البيت.

الإعراب: (أتاك): فعل ماضٍ، و«الكاف»: مفعول به. (أتاك): توكيد لـ«أتاك» الأوّل غير عامل في «الكاف» المتّصلة به؛ وإنّما جيء بها؛ ليوافق لفظ الأوّل. (اللاحقون): فاعل مرفوع لـ«أتى» الأوّل.

الشاهد: (أتاك أتاك اللاحقون)، استشهد بهذا البيت على عدم وجود التّنازع في هذه الصورة ـ كما في البيت السابق ـ لأنّ العامل هو الأوّل، وجيء بالثّاني؛ لمجرد تأكيد الأوّل وتقويته ليس غير.

فالأوَّلُ: نحو:

قَلَّما يَــبْــرَحُ اللَّبِيبُ(١)

والثّاني:

يا ابنَ الزُّبَيرِ طَالمَا عَصَــيْكَا(٢)

---

(١) **التخريج:** البيت بلا نسبة. وعجزه:

«...... إلى ما يُورِثُ المَجْدَ داعيًا أو مُجِيبا»

[أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك].

المعنى: إنّ العاقل، يدعو إلى العزّ، والكرم، والسّيادة على الدوام، ويجيب من يستغيث به.

الإعراب: (قلّما): كافّة ومكفوفة، لا عمل لها. (يبرح): فعل مضارع ناقص مرفوع بالضمة الظاهرة. (اللّبيب): اسمها، مرفوع بالضمة الظّاهرة.

الشّاهد: قوله: (قلّما يبرح..... إلخ) حيث دخلت «ما» على الفعل «قلّ»، فكفّته عن العمل.

(٢) **التخريج:** الرجز لرجل من حمير. وعجزه: «...... وطالما عنيتنا إليكا». [شرح الأشموني على ألفية ابن مالك].

اللغة: (عصيك): عصيت.

المعنى: يا ابن الزّبير لقد استمر عصيانك علينا زمنا طويلا، كما أنك أتعبتنا بالمجيء إليك.

الإعراب: (يا): حرف نداء. (ابن): منادى مضاف منصوب. (الزبير): مضاف إليه. (طال): فعل ماض. ما: حرف مصدريّ، والمصدر المؤوّل من «ما» والفعل «عصيت» فاعل للفعل «طال» والتقدير: «طال عصيانك». (عصيكا): فعل ماض، و«الكاف»: ضمير مبني على الفتح في محل رفع فاعل، و«الألف» للإطلاق.

الشاهد: (عصيكا) حيث أبدل «الكاف» مكان «التاء» بدلا تصريفيًّا؛ لضرورة القافية، ولم يجعلها ضميرًا ناب عن ضمير.

والثّالثُ: كَثُرَ ما فَعَلْتَ كذا.

وأمّا «قلَّما وِصالٌ»... البيت، ممّا له جُملَةٌ غيرُ مُصرَّحٍ بفعلِها، فقالَ سيبويه: ضرورةٌ.

(وَ) القِسْمُ الثّاني: (كَافَّةٌ عن عَمَلِ النَّصْبِ وَالرَّفْعِ، وَذلك مَعَ «إنَّ» وَأَخَوَاتِها، نحو) قوله تعالى: (﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [النساء: ١٧١]).

(وَ) القسمُ الثّالثُ: (كَافَّةٌ عن عَمَلِ الجرِّ) ومهيّئةٌ للدُّخولِ على الجُمَلِ الفِعليَّةِ.

حاشية العطار

قوله: (مع «إنّ» وأخواتها) زعم ابن دَرَستويه، وبعض الكوفيّين إلى أنّ كلمة (ما) مع هذه الحروف؛ أي: (إنّ) وأخواتها: اسمٌ مبهمٌ بمنْزلة الضّمير في التّفخيم، والإبهام، وفي أنّ الجملة بعده مفسِّرةٌ له، ومخبرٌ بها عنه، ومن المهمّ: أن يُعلمَ أنّ (إنّما) لإثبات ما يُذكرُ بعده، ونفيِ ما سواه، لا بمعنى: أنّ (إنّ) للإثبات، و(ما) للنّفي على ما ذُكر، وله وجهٌ لطيفٌ منسوبٌ إلى عليّ بن عيسى الرّبعيّ ـ كان من أكابر أئمّة النّحو ببغداد ـ وهو أنّ كلمة (إنّ) لمّا كانت لتأكيد إثبات المسند للمسند إليه، ثمّ اتّصلت بها (ما) المؤكّدة لا النّافية؛ كما يظنّه مَن لا وقوفَ له بعلم النّحو؛ تضاعف تأكيدها، فناسب أن تتضمّن معنى الحصر؛ لأنّ قصر الشّيء على الشّيء ليس إلّا تأكيدًا للحكم على تأكيد، كذا ذكره السّكاكيّ في «المفتاح»، في بحث القصر. انتهى، الشمني.

قوله: (ومهيّئةٌ) أي: مع كونها كافّة؛ لأنّ التّقسيم للكافّة، وكان الأحسن أن يقول تلو قول المصنّف عن عمل الجرّ: مهيّئةٌ، وغيرُ مهيّئة ثم يقول: فالمهيّئة كذا، وغير المهيّئة كذا، ففي عبارته إيهام. انتهى، الزرقاني.

فالمهيّئةُ (نحو) قوله تعالى: (﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ) لَوۡ كَانُواْ مُسۡلِمِينَ﴾ [الحجر: ٢].

(وَ) الكافّةُ عن عملِ الجرّ، نحو (قَوْلِهِ): وهو الشَّمَرْذَلُ(٢):

أخٌ ماجِدٌ لم يُخْزِنِـــي يَومَ مَشْهَدٍ (كما سَيْفُ عمرٍو لم تَخُنْهُ مَضارِبُهْ)

حاشية العطار

قوله: (فالمهيِّئةُ نحو قوله:...) فيه: أنّ ما بعدها فعلٌ فكيف يقال: إنّها كفّت عن عمل الجرّ؟

والجواب: أنّها صالحةٌ لذلك، بحيث لو وُجد بعدها اسمٌ لكانت كافّةً عنه.

قوله: (والكافّة عن عمل الجرّ) مع كونها غير مهيِّئة.

قوله: (أخٌ ماجدٌ) المجد: الكرم، ومَجُدَ الرّجلُ ـ بالضّمّ ـ فهو مجيدٌ وماجدٌ، والمشْهَد: محضر النّاس، والمراد هنا: الحرب، ولعلّ المراد بعمرو: عمرو بن معدي كرب الزَّبِيديّ، البطل المشهور، مخضرمٌ أدرك الجاهليّة والإسلام، وسيفه هو: الصِّمصَامة، والمضَارب: جمع مضرِب ـ بكسر الرّاء ـ نحو شبرٍ منْ طَرَفِه، فالجمع نظير: شابت مفارقُه، وإنّما له مفرقٌ واحد.

(٢) الشّمردل بن شريك اليربوعيّ (ت: نحو ٨٠هـ = نحو ٧٠٠م) وكان يقال له ابن الخريطة، وذلك أنّه جعل وهو صبيّ في خريطة. وهو القائل:

إذا جرى المسـك يومًا في مفارقهم راحوا كـأنّهم مرضـى من الكرم

يشـبّهون ملوكـا من تجلّتهم وطول أنضـية الأعناق والقمم

وهو نحو قول ليلى الأخيليّة:

ومخرّق عنه القميص تخاله وسـط البيوت من الحياء سـقيما

حتّى إذا رفع اللّواء رأيته تحت اللواء على الخميس زعيمًا

[الشعر والشعراء].

=

برفعِ «سَيْفُ» على الابتِداءِ والخبرِ.

حاشية العطار

قال الرّوميّ: وقد تُستعملُ هذه (الكاف) للقرآن في الوقوع، نحو: (كما حضرَ زيدٌ قام عمروٌ) أي: قارنَ القيامُ الحضورَ في الوقوع، وقيل: إنّها قد تكون لتأكيد الوجود، كما في قوله: ﴿وَقُل رَّبِّ ٱرْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا﴾ [الإسراء: ٢٤] أي: أوجد رحمتهما إيجادًا متحقّقًا كما أوجدا تربيتَهما إيجادًا محقّقًا في الزّمان الماضي. انتهى.

= التخريج: البيت من الطويل، لنهشل بن جري. [ضياء السالك إلى أوضح المسالك].

اللغة: (ماجد): ذو مجد، والمجد: الرفعة، والشرف، والكرم. (يحزني): يوقعني في الخزاية؛ وهي الإهانة والفضيحة؛ والمراد: يخذلني. (يوم مشهد): اليوم الّذي يشهده النّاس ويحضرونه؛ والمراد يوم صفّين، وهو الذي قتل فيه أخوه مالك. (سيف عمرو) المراد: عمرو بن معد يكرب الزبيدي، (وسيفه): الصمصامة. (مضاربه): جمع مضرب؛ وهو نحو شبر من طرفه.

المعنى: يمدح أخاه بالشجاعة، والإقدام، والكرم، وأنه لم يتخل عنه، ولم يخذله، ولم يحجم عن لقاء الأعداء معه يوم صفين؛ كما أن سيف عمرو بن معد يكرب لم يخذله ولم ينب في يده عن شيء ما.

الإعراب: (أخ): مبتدأ. (ماجد): صفته. (لم يخزني): الجملة خبر. ويجوز أن يعرب «أخ»: خبرًا لمبتدأ محذوف، وما بعده صفة. (يوم مشهد): ظرف متعلق بـ«يخزني»، ومضاف إليه. (كما): «الكاف»: جارّة، و«ما»: كافة. (سيف عمرو): مبتدأ، ومضاف إليه. (لم تخنه مضاربه): الجملة خبر المبتدأ.

الشاهد: أنّ (ما) كفت الكاف في «كما» عن الجر؛ فرفع (سيف) على الابتداء، وهذا هو الكثير فيها. هذا: وتقع (كما) بعد الجمل صفة في المعنى، نحو: ﴿كَمَا بَدَأْنَآ أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُۥ﴾ [الأنبياء: ١٠٤]، وتعرب نعتًا لمصدر أو حالا، أي: «نعيده أوّل خلقٍ إعادة مثل ما بدأنا»، أو: «نعيده مماثلا للذي بدأناه». ومثل «كما»: «كذلك».

(وَاخْتُلِفَ فِي «ما» التَّالِيَةِ) للَفْظِ («بَعْدَ» كَقَوْلِه): وهو المَرَّارُ يخاطبُ نفسَهُ:

(أَعَلاقَةَ أمِّ الْوُلَيْدِ بَعْدَ ما   أَفْنانُ رأسِكَ كالثَّغامِ الْمُخْلِسِ)[1]

على قولينِ:

(فقيل: كافّةٌ لـ«بعد» عن الإضافة) إلى «أَفْنانُ».

(وقيل: مصدريّةٌ) عند مَن يُجَوِّزُ وَصْلَها بالجُمْلةِ الاسميّةِ.

و«العَلاقَةَ»: ـ بفتحِ العينِ المهملةِ ـ علاقةُ الحبِّ.

و«الوُلَيْدِ»: تصغيرُ الولدِ، وهو الصّبيُّ.

و«الأفنانُ»: جمعُ فَنَنٍ، وهو الغُصنُ: مبتدأٌ.

و«كالثَّغَّامِ» ـ بفتح المثلّثة والغين المُعْجَمَة ـ جمعُ ثَغامَةٍ: خبرُه،

حاشية العطار

قوله: (للفظِ «بَعْد») بزيادة لفظ؛ اختلّ اللّفظ، تأمّل.

(١) **التخريج**: البيت للمرار الأسدي. [مغني اللبيب].
المعنى: أما زلت تحب أم الوليد رغم دخول جند الشيب إلى رأسك.
الإعراب: (أعلاقة): «الهمزة»: حرف استفهام، و«علاقة»: مفعول مطلق لفعل محذوف. (أمّ الوُلَيْد): «أم»: مفعول به وهو مضاف، «الوليد»: مضاف إليه. (بعدما): ظرف زمان مكفوف بـ«ما». (أفنان): مبتدأ وهو مضاف. (رأسك): مضاف إليه وهو مضاف، و«الكاف»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. (كالثغام): جار ومجرور متعلقان بخبر محذوف. (المخلس): صفة مجرورة بالكسرة الظاهرة.
الجمل: جملة (أفنان رأسك كالثغام) حالية، محلها النصب. وجملة (علاقة مع عامله): ابتدائيّة، لا محلّ لها.
والشاهد فيه قوله: (بعدما) حيث كفّ الظّرف عن عمله ولم يضف إلى الجملة الاسميّة بعده.

وهو نبتٌ في الجبَلِ يَبْيَضُّ إذا يَبِسَ، شبَّهَ به الشَّيبَ.

و«المخلِس»: ـ بالخاء المعجمة والسين المهملة ـ اسمُ فاعلٍ مِن «اختلَسَ النباتُ» إذا اختلط رَطْبُه ويابِسُه. واختَلَسَ رأسُه: إذا خالط سوادهُ البياضَ.

[الوجهُ الثاني عشرَ: زائدةٌ]

(وَ) الوجهُ الخامسُ: (زَائِدَةٌ، وَتُسَمَّىٰ هي وَغَيْرُها مِنَ الحرُوفِ الزَّوَائِدِ صِلَةً وَتَأْكِيدًا) في اصطلاحِ المعربِين فرارًا مِن أنّه يتبادرُ إلىٰ الذّهن أنّ الزّائدَ لا معنىٰ له.

والحاملُ علىٰ هذه التّسميةِ خصوصُ المقامِ القرآنيّ، والتّعميمُ لطردِ البابِ، وقطعِ المادّة (نحو: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ) مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٩] (﴿عَمَّا قَلِيلٍ) لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ﴾ [المؤمنون: ٤٠] (أي: فَبِرَحْمَةٍ، وَعن قَلِيلٍ) و«ما» صلةٌ مؤكِّدةٌ.

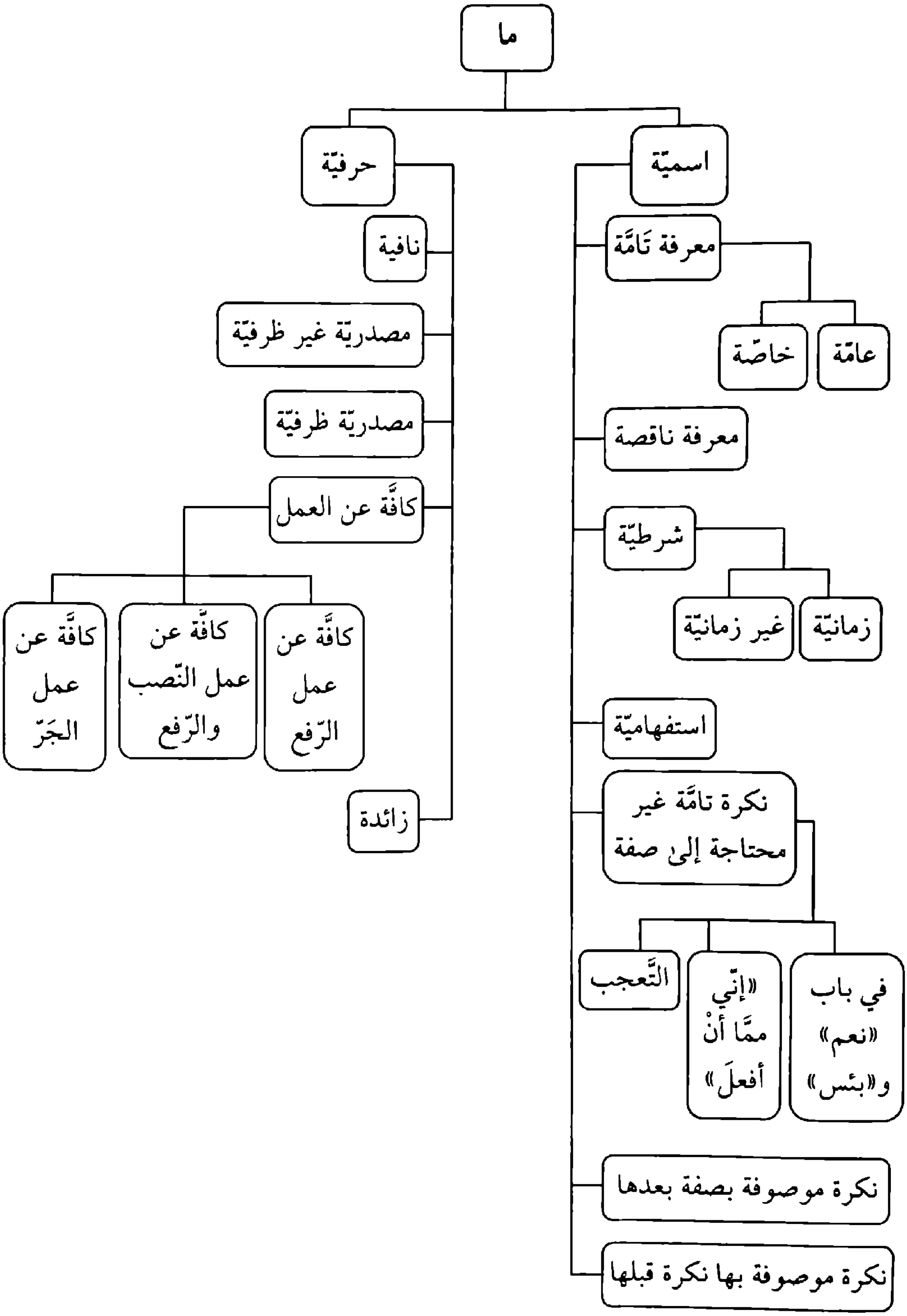
حاشية العطار

قوله: (وزائدة) جعلها مقابلةً للكافّة، وإن كانت منها، بناءً علىٰ أنّ لها تأثيرًا قويًّا، وهو: منع العامل عن العمل، فكأنّها ليست بزائدة.

قوله: (من الحروف الزّوائد) وهي ثمانية: (إنْ) و(أنْ) و(ما) و(لا) و(مِنْ) و(الباء) و(اللّام) و(الكاف) بندرة. انتهىٰ، الرومي.

قوله: (صلةً، وتأكيدًا) أي: تسمّىٰ بهما معًا، وبكل واحدٍ علىٰ انفراده.

قوله: (والحامل علىٰ...) الواو بمعنىٰ: أو، فهو إشارةٌ لعلّةٍ ثانية.


ما
اسميّة
حرفيّة
معرفة تَامَّة
عامّة
خاصّة
معرفة ناقصة
شرطيّة
زمانيّة
غير زمانيّة
استفهاميّة
نكرة تامَّة غير محتاجة إلى صفة
في باب «نعم» و«بئس»
«إنّي ممَّا أنْ أفعلَ»
التَّعجب
نكرة موصوفة بصفة بعدها
نكرة موصوفة بها نكرة قبلها
نافية
مصدريّة غير ظرفيّة
مصدريّة ظرفيّة
كافَّة عن العمل
كافَّة عن عمل الرّفع
كافَّة عن عمل النّصب والرّفع
كافَّة عن عمل الجَرّ
زائدة

(البَابُ الرَّابِعُ)

[في الإشاراتِ إلى عباراتٍ محرَّرةٍ]

(فِي الإشَارَاتِ إلىٰ عِبَارَاتٍ مُحَرَّرَةٍ) أي: مُهذَّبَةٍ مُنقَّحَةٍ، (مُسْتَوْفاة) للمقصودِ (مُوجَزَةٍ): من الإيجاز، وهو: تجريدُ المعنىٰ من غيرِ رعايةِ اللَّفظِ الأصليِّ بلفظٍ يسيرٍ ولم يَقُلْ «مختصَرَة» لأنَّ الاختصارَ: تجريدُ اللَّفظِ اليَسِيرِ من اللَّفظِ الكثيرِ مع بقاءِ المعنىٰ، وليس مرادًا هنا.

[إعرابُ «ضُرِبَ زيدٌ»]

(يَنْبَغِي لَكَ) أيُّها المعرِبُ (أنْ تَقُولَ فِي نَحْوِ: «ضُرِبَ») بضمِّ أوَّلِهِ وكسرِ ما قبلَ آخِرِه (مِنْ) قولِكَ: («ضُرِبَ زَيْدٌ»):

ضُرِبَ: (فِعْلٌ ماضٍ) لتبين نوعِ الفِعلِ (لم يُسَمَّ فَاعِلُهُ) لتبينِ أنَّه لم يبقَ علىٰ صيغته الأصليَّةِ.

(أَوْ) تَقولَ: (فِعْلُ ماضٍ مَبْنِيٌّ لِلْمَفْعُولِ) لوِجازَةِ هاتَيْنِ العبارتينِ.

حاشية العطار

قوله: (الباب الرّابع؛ في الإشارة) في زيادة الإشارة إشعارٌ بأنّ ذلك التّفصيل إيماءٌ بالنّسبة إلىٰ ما يستحقّهُ هذا المقام من البسط، وقد تقدّم لك وجهُ تأخير هذا الباب عند التكلّم علىٰ أوّل الأبواب، ووجه ترتيبها، فلا تغفل.

قوله: (فعلٌ ماضٍ) بالتّنوين فيهما.

(وَلا تَقُلْ:) مع قولِك: فعلُ ماضٍ (مَبْنِيٌّ لِمَا) أي: لشيءٍ (لم يُسمَّ فَاعِلُهُ، لِما فِيهِ) أي: لما في هذا التَّعبيرِ ـ بمعنىٰ العِبارةِ ـ (مِنَ التَّطْوِيلِ وَالْخفاءِ).

أمَّا التَّطويلُ: فَلأَنَّ هذه العبارةَ سبعُ كلماتٍ، والعبارتانِ السَّابقتانِ دونَ ذلكَ.

وأمَّا الخفاءُ: فلإبْهامِ ما وقعتْ عليه «ما» المجرورة بـ«اللام». وفي كِلتا العبارتيْنِ السَّابِقَتَيْنِ نظرٌ:

أمَّا الأُولىٰ: فلأنَّها تَصدُقُ علىٰ الفِعلِ الّذي لا فاعلَ لهِ، نحو: «قَلَّمَا» إنَّه فعلٌ ماضٍ لم يسمَّ فاعلُه، مع أنَّه ليس مرادًا.

وأمَّا الثَّانية: فلأنَّ المفعولَ حيث أُطلِق انصَرَفَ إلىٰ المفعولِ به، لأنَّه أكثرُ المفاعيلِ دَوْرًا في الكلامِ، كما قاله المصنِّفُ في «المغني» فلا يَشمَلُ المُسنَدَ إلىٰ المجرورِ والظَّرفِ والمصدرِ.

(وَ) ينبغي لك (أنْ تَقُولَ فِي نحو: «زيدٌ») المسنَدِ إليه الفِعلُ المبنيُّ للمفعولِ: (نائِبٌ عَنِ الْفَاعِلِ) لجلائِهِ ووجازَتِهِ.

(وَلا تَقُلْ: مَفْعُولٌ لِما لم يُسَمَّ فاعِلُهُ، لِخَفَائِهِ وَطُولِهِ) كما يُؤْخَذُ ممَّا تَقَدَّمَ (وَصِدْقِهِ) بالجرِّ؛ أي: ولصدق هذا القولِ (علىٰ) المفعولِ الثَّاني (مِثْل: «دِرْهَمًا» مِنْ نحوِ: «أُعْطِيَ زَيْدٌ دِرْهَمًا) فيصدُقُ علىٰ «درهمًا» في هذا المثالِ أنَّه: مفعولٌ لما لم يُسَمَّ فاعِلُه، مع أنَّه ليس مرادًا.

ومن ثَمَّ سَمَّاهُ المتقدِّمون خبرًا لِمَا لم يُسَمَّ فاعِلُه.

[إعرابُ «قَدْ»]

(وَ) ينبغي لك (أنْ تَقُولَ فِي «قد»: حَرْفٌ لِتَقْلِيلِ زَمَنِ الْماضِي) وتقريبِهِ من الحالِ (وَ) تقليلِ (حَدَثِ المضَارِعِ، وَلِتَحْقِيقِ حَدَثَيْهِما). وتقَدَّمتْ أمثلةُ ذلكَ في بحثِ «قد».

[إعراب «لَنْ»]

(وَ) ينبغي لك أنْ تَقُولَ (فِي «لنْ») من نحو: لن أَقُومَ «لَنْ»: (حَرْفُ نَفْيٍ وَنَصْبٍ وَاسْتِقْبَالٍ).

ولا تقْتضِي تأكيدَ النَّفي، خلافًا للزَّمخشريِّ في «كَشَّافِهِ»، ولا

حاشية العطار

قوله: (خبرًا لما لم يُسمَّ فاعله) لمّا حصلت الفائدة التّامّة به أطلق اسم الجزء عليها مجازًا؛ للمشابهة.

قوله: (ولا تقتضي تأكيد النّفي) خلافًا للزّمخشريّ.

قال ابن عصفور: وما ذهب إليه دعوىٰ لا دليل عليها؛ بل قد يكون المنفيّ بـ(لا) آكدُ من المنفيّ بـ(لن) لأنّ المنفيّ بـ(لا) قد يكون جوابًا للقسم، والمنفيّ بـ(لن) لا يكون، ونفي الفعل إذا أُقسم عليه أَوْكَد.

وقال صاحب «الإقليد»: والمراد بالتّأكيد: هو التّصميم، وإبرام العزيمة علىٰ ما أُخبر به من سلبٍ وإيجاب، وليس كما زعم بعضهم أنّها للتّأبيد؛

تأبيدِهِ، خلافًا له في «أنموذجه».

فـ«لن أقوم» محتمَلٌ: أن تريد أنَّك لا تقوم أبدًا.

وأنَّك لا تقوم في بعضِ أزمنةِ المستقبلِ.

[إعرابُ «لَمْ»]

(وَ) ينبغي لك أنْ تقولَ (فِي «لمْ») من نحو: لم يقمْ «لم»: (حَرْفُ جَزْمٍ لِنفْيِ المضارعِ وَقَلْبِهِ ماضِيًا).

[إعرابُ «أمَّا»]

(وَ) ينبغي لك أنْ تقولَ (فِي «أمَّا» المفْتُوحَةِ) الهمزةِ (المشَدَّدَةِ) الميمِ من نحو: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ [الضحى: ٩] الآيةَ.

«أمَّا»: (حَرْفُ شَرْطٍ، وَتَفْصِيلٍ، وَتَوْكِيدٍ).

حاشية العطار

إذ التّأبيدُ منافٍ للتّحديد، وقد جاء التّحديد معها في قوله تعالىٰ: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِيٓ أَبِيٓ﴾ [يوسف: ٨٠] و(حتّىٰ) لانتهاء الغاية. انتهىٰ.

بهذا يبطُل كونها لتأكيد النّفي ولتأبيده، وزعم قومٌ ـ منهم ابن السرَّاج ـ إلىٰ أنّه يجوز أن يكون الفعلُ بعدها دعاءً، واختاره ابن عصفور، وجعلوا منه قوله تعالىٰ: ﴿فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِّلْمُجْرِمِينَ﴾ [القصص: ١٧] **والصّحيح**: أنّه لم يستعمل من حروف النّفي في الدّعاء إلّا (لا) خاصّة. انتهىٰ، من الرّوميّ.

قوله: (حرفُ شرطٍ) أي: حرفٌ فيه معنىٰ الشّرط؛ إذ لو كانت أداةَ شرطٍ

ومن نحو: أَمَّا زيدٌ فمُنطلِقٌ «أمَّا»: حرفُ شرطٍ وتوكيدٍ، بدون تفصيلٍ.

لاقتضت فعلًا بعدها، لكنّها لم تقتضه، فليست أداةَ شرطٍ، وهي من أغرب الحروف؛ لقيامها مقام أداةَ شرطٍ، وجملة شرطيّة.

قال محشّي «الضّوء»: اختلف النّحاة في (أمّا) بعد اتفاقهم على أنّها حرف، هل هي موضوعةٌ للشّرط، أو قائمةٌ مقام ما وُضعَ له؟

فذهب ابن الحاجب إلى الأوّل حيث قال في «الكافيّة»: (وحروف الشّرط: إنْ، ولو، وأمّا) وصاحب «الكشّاف» إلى الثّاني، حيث قال في «مفصّله»: (أمّا: كلمةٌ فيها معنى الشّرط)، ووفّق بينهما المولى جلال الدّين الغُجْدُوانيّ فقال: (إنّ صاحب «الكشّاف» اعتبر ما كان خالصًا للشّرط، وابن الحاجب ما فيه معنى الشّرط، وأدرجه في حرف الشّرط؛ فيكون جمع بين الحقيقة والمجاز) ومن هذا **قيل**: إنّ إطلاقَ حرف الشّرط على (أمّا) التّفصيليّة مجاز.

قوله: (بدون تفصيل) وقيل: إنّها لا تخلو عن التّفصيل؛ لكن قد يكون لمجملٍ في الذّكر، وقد يكون لمجملٍ في الذّهن، وإلى هذا **أشار العصام بقوله**: ومن قصُرَ نظره على الثّاني، فقد صار عانيًا لتكلّفاتٍ لا يجدُ لها عانيًا.

قال من حشّاه: وبيانُ التكلّفات: إنّه يحتاج في كثيرٍ من المواضع، كأوائل الكتب إلى تكلّف تقدير مجمل، وإلى تكلّف تقدير مقابلٍ لـ(أمّا) وأورد أنّ هذين تكلّفان، لا تكلّفات؟

[إعراب «أَنْ»]

(وَ) ينبغي لك أنْ تقولَ (فِي «أنْ» المفتوحةِ) الهمزةِ السَّاكنةِ النُّونِ من نحو: «أنْ تَقُولَ»، «أنْ»: (حَرْفٌ مَصْدَرِيٌّ يَنْصِبُ المضارعَ) ويخلِّصه للاستقبال.

وتقول: فعلُ مضارعٍ منصوبٌ بـ«أن» وعلامةُ نصبِهِ الفتحةُ.

[إعراب «الفَاءِ» بعد الشَّرط]

(وَ) ينبغي لك أنْ تقولَ (فِي «الْفَاءِ» الّتي بَعْدَ الشَّرْطِ) من نحو: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأنعام: ١٧].

«الفَاءُ»: (رَابِطَةٌ لِجَوَابِ الشَّرْطِ) بالشَّرطِ.

(وَلا تَقُلْ: جَوابُ الشَّرْطِ كَمَا يَقُولُونَ) كالحَوْفِيِّ[(١)] وغيرِه (لأنَّ

حاشية العطار

وأجيب: بأنّه أراد بالجمع ما فوق الواحد، أو الجمع باعتبار أكثر الموادّ، أو التكلّف الثّالث، اعتبار قرينةٍ على المقدّرَين.

قوله: (كما يقولون) مثلُ هذه الكاف تسمّى: كاف القرآن، والوقوع، وقد تقدّم لك مثالها.

---

(١) عليّ بن إبراهيم بن سعيد الحَوْفيّ (ت: ٤٣٠هـ = ١٠٣٩م) كان إمامًا في العربيّة، والنّحو، والأدب، وتفسير القرآن الكريم، وله تفسير جيّد. من الدّيار المصرية. أخذ عن أبي بكر الأدفوي صاحب النّحاس. وله: «الموضح» في النّحو، وهو كتاب كبير حسن، و«البرهان» في تفسير القرآن. [معجم الأدباء «إرشاد الأريب، الوافي بالوفيات].

الجوَابَ) في الحقيقةِ إنَّمَا هو (الجُمْلَةُ بِأَسْرِهَا) يعني: «الفاءَ» ومدخولَها (لا «الفاءُ» وحدَها).

وفيه تجوُّزٌ؛ لأنَّ «الفاءَ» لا مَدْخلَ لها في الجواب، وإنَّما جِيءَ بها لربط الجواب بالشَّرط، كما قال قبل التَّعليلِ.

[الجواب عَن القائلين بأنَّ «الفَاء» جوابُ الشَّرطِ]

والجواب عَن القائِلِينَ بأنَّ «الفاءَ» جوابُ الشَّرطِ: أنَّه على حذفِ مضافٍ، والتَّقديرُ: حرفُ جوابِ الشَّرط، أو لا حذفَ، فيكون مجازًا علاقتُه المجاوَرةُ، من إطلاقِ أحدِ المُتجاورَيْن، وهو: الجوابُ على مجاوِرِه، وهو «الفاءُ».

[إعرابُ «جلستُ أمامَ زيدٍ»]

(وَ) ينبغي أنْ تقولَ (فِي نحو «زَيْدٍ») بالجرِّ (مِنْ نحوِ: «جَلَسْتُ أمامَ زَيْدٍ»).

«زَيْدٍ»: (مَخْفُوضٌ بِالإِضافَةِ) أي: بإضافةِ «أمامَ» إليه (أَوْ بِالمضافِ).

(وَلا تَقُلْ: مَخْفُوضٌ بِالظَّرْفِ) وهو «أمامَ» (لأنَّ المقْتَضِيَ لِلْخَفْضِ

حاشية العطار

قوله: (لأنّ المقتضي للخفض) فيه مساهلة؛ لأنّه يفهم منه كونُ العاملِ نفسُ المقتضي، وليس كذلك؛ لأنّ العامل ما به يتقوّم المقتضي للإعراب على ما صرّح به ابن الحاجب في مقدّمته، اللّهم إلّا أن يُقدّرَ محذوف، كأن يقال:

إنَّما هِو الإضافةُ، أو المضافُ، لا كَوْنُ المضافِ ظَرْفًا بِخُصوصهِ

حاشية العطار

لأنّ ما به يتقوّم المقتضي... إلخ.

قوله: (أو المضاف) ترك القول الثّالث، وهو أنّ العامل في المضاف إليه حرف الجرّ المقدّر؛ لعدم الالتفات إليه، وانظر على قول من يقول: إنّ العامل هو الحرف، إذا كانت الإضافة لا على معناه، كالبيانيّة، ما العامل في المضاف إليه حينئذٍ؟ فإنّه يضطرّ إلى القول بأنّ العامل هو الإضافة، أو المضاف.

وقد يجاب: بأنّها لمّا لم تكن على الأصل لم يلتفت إليها، ويؤيّده أنّها من قبيل المجاز. انتهى.

ثمّ إنّي رأيت في تعليقة ابن النّحاس على «المقرّب»؛ كلامًا نفيسًا له مسيسٌ بالمقام، لا بأس بذكره.

قال ﷺ: **مسألة**: اختُلِف في عامل الجرّ في المضاف إليه؟ **فقيل**: العامل حرف الجرّ المقدّر في الإضافة، وحرف الجرّ يعمل مقدّرًا إذا ناب عنه نائبٌ، كواو رُبّ، وفائها؛ لأن معنى: غلامُ زيد، غلامٌ لزيد، ومعنى: خاتمُ فضّة، خاتمٌ من فضّة.

قال شيخنا ـ ﷺ ـ: وهو ضعيف؛ لأنّا لا نُسلّم تقدير الحرف، وقوله: إنّ المعنى: غلامٌ لزيد، وخاتمٌ من فضّة، قلنا: مسلّمٌ إن المعنى ذلك، وأمّا تقدير الحرف؛ فلا نسلِّم، ومستند المنع: أنّ المقدّر كالملفوظ به، ولو لفظنا بحرف الجرّ، لمّا تنزّل غلامٌ من زيدٍ منْزلة الخبر بالإجماع، وأنّه منَزّلٌ في حال الإضافة منه منْزلة الخبر بالإجماع، فعرفنا أنّه ليس حرف الجرّ مقدّرًا، وإن

بِدَلِيلِ) أنَّ المضافَ قد يأتي غيرَ ظرفٍ، كأنْ يكونَ اسمَ «ذاتٍ» أو اسمَ «معنًى»، نحو: (غُلامُ زَيْدٍ، وَإِكْرامُ عَمْرٍو).

وفي بعضِ النُّسخِ: «إنَّما هو المضافُ من حيثُ إنَّه مضافٌ» وهو متعيّن؛ لأنَّ الأصحَّ: أنَّ العاملَ في المضافِ إليه إنَّما هو المضافُ، لا الإضافةُ.

حاشية العطار

سلّمنا أنّ حرف الجرّ مقدّر، ولكن لا نسلّم أنّه يعمل مقدّرًا؛ لضعف عامل الجرّ، وقول المستدلّ: إنّه يعمل إذا ناب عنه نائب؛ كما في واو رُبّ وفائها؟

قلنا: لا نسلِّم النّيابة، وأمّا واو رُبّ وفائها، فقد بيّنّا في باب حروف الجرّ؛ أنّ الصّحيح: أنّ الجرّ برُبّ المقدّرة لا بالواو والفاء.

وقيل: العامل هو الاسم الأوّل، وهو الصّحيح؛ لأنّ سيبويه رحمه الله قال: واعلم أنّ المضاف ينجرّ بثلاثة أشياء؛ بشيءٍ ليس باسمٍ ولا ظرف، وبشيءٍ يكون ظرفًا، وباسمٍ لا يكون ظرفًا.

فنصّ ـ رحمه الله ـ على أنّ الجرّ بالاسم الّذي هو ظرف، أو بالاسم الّذي لا يكون ظرفًا، ولأنّ المضاف إليه معرَبٌ فلا بدّ له من عامل، وقد أبطلنا أن يكون حرفُ الجرّ هو العامل، فتعيّن الأسماء لعدم القائل بالثّالث. انتهى بحروفه.

وفيه: أنّه قيل به، وهو: أنّ الجرّ بنفس الإضافة، فليحرّر.

[إعرابُ «الفاءِ» مِن ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ﴾]

(وَ) ينبغي أنْ تقولَ (فِي «الفَاءِ» مِنْ نحوِ): ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ ۝١ (فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ﴾ [الكوثر: ١ ـ ٢]) «الفاءُ»: (فَاءُ السَّبَبِيَّةِ، وَلا تَقُلْ: فَاءُ الْعَطْفِ؛ لأنَّه لا يَجُوزُ) على رأيٍ (أَوْ لا يَحْسُنُ) على آخَرَ (عَطْفُ الطَّلَبِ)، وهو قِسمٌ مِن الإنشاءِ (علىٰ الخبَرِ) المقابلِ للإنشاءِ.

فلو جعلْنا «الفاءَ» عاطِفةً «صَلِّ» علىٰ «إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ» لزِم عطفُ الإنشاءِ علىٰ الخبرِ (وَلا الْعَكْسُ) أي: عطفُ الخبرِ علىٰ الإنشاء، وهي مسألةُ خلافٍ.

منَع من ذلك البيانيُّونَ[1]؛ لِما بَينَهُما من التَّنافِي وعدمِ التَّناسُبِ، وأجازه الصَّفَّارُ[2].

حاشية العطار

قوله: (المقابل للإنشاء) دفعَ به ما قد يُتوهّم أنّ المراد: خبر المبتدأ، ويعلم منه: أنّ الخلاف في عطف الإنشاء علىٰ الخبر وعكسه؛ لا عطفه علىٰ الطّلب وعكسه، فكان الأولىٰ أن يعبّر بدل الطّلب بالإنشاء؛ لأنّ الطّلب أخصّ.

وقد يجاب: بأنّه عبّر به لأجل المثال الّذي ذكره؛ لأنّه من قبيل الطّلب.

قوله: (وأجازه الصَّفَار) استدلّ المجيز بقوله تعالىٰ: ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ [البقرة: ٢٥] في سورة البقرة ﴿وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الصف: ١٣] في سورة الصّف

(١) هم علماء «علم البيان» وهو: علم يعرف به إيراد المعنىٰ الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه. [التعريفات للجرجاني].

(٢) قاسم بن عليّ بن محمّد الأنصاريّ، الشّهير بالصّفّار (ت: بعد ٦٣٠هـ «بعد ١٢٣٣م»)=

وقال المراديُّ[1] في «شرح التَّسهيل»: أجاز سِيبَوَيْهِ التَّخالفَ في تعاطُفِ الجملتين بالخبرِ والاستفهامِ، فأجاز: هذا زيدٌ ومَنْ عمرٌو؟ انتهىٰ.

[إعرابُ «الوَاوِ» الْعَاطفةِ]

(وَ) ينبغي أنْ تَقُولَ (فِي الْواوِ الْعاطِفَةِ) من نحوِ: جاء زيدٌ وعمرٌو، الواوُ: (حَرْفُ عَطْفٍ لِمُجَرَّدِ الْجمْعِ) بين المتعاطِفَيْن.

حاشية العطار

وجوّز السّعد في التّلويح في بحث (الواو) في قوله تعالىٰ: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ [النور: ٤] قال: إنّه عُطِفَ علىٰ قوله تعالىٰ: ﴿فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤] وقال: عطفُ الإنشاء علىٰ الخبر، وبالعكس، سائغٌ جائزٌ عند اختلاف الأغراض، وأيضًا قال في «شرح الكشّاف» حيث فسّر قوله تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ﴾ [البقرة: ١٠٢] الآية: إنّ عطف الإنشاء علىٰ الخبر كثير، فعطف قوله: ﴿وَلَبِئْسَ﴾ [البقرة: ١٠٢] علىٰ قوله: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُواْ﴾ أفاده الحفيد في «حواشي المطوّل».

قوله: (بين المتعاطِفَيْن) في الحكم، كما في عطف الجمل، وكونهما

= عالم بالنحو. وله: «شرح كتاب سيبويه» يقال: إنه أحسن شروحه، ردّ فيه كثيرا علىٰ الشلوبين. [الأعلام للزركلي].

(١) **الحسن بن قاسم بن عبد الله**، أبو محمد، بدر الدين، المعروف بابن أم قاسم المرادي (ت: ٧٤٩هـ = ١٣٤٨م) النَّحْوِيّ اللّغَوِيّ الْفَقِيه البارع. مولده بمصر وشهرته وإقامته بالمغرب. أخذ عَن: أبي حَيَّان، والشّرف المقيلي الْمَالِكِيّ، والمجد إِسْمَاعِيل الشّشتري. كانَ تقيا صَالحا. مَاتَ يَوْم عيد الْفطر. وَله: «شرح التسهيل» و«شرح الْمفصل» و«شرح الألفية». [بغية الوعاة].

قال المصنِّفُ في «المغني»: ولا تَقُلْ: للجمع المطلق. انتهىٰ.

لأنَّها قد تَكونُ للجمعِ المقيَّدِ، نحوُ: جاء زيدٌ وعمرٌو قبلَهِ، أو بعدَهِ، أو معَهِ.

[إعراب «حَتَّى»]

(وَ) ينبغي أنْ تقولَ (في «حتَّىٰ») من نحو: «قَدِمَ الحُجَّاجُ حتَّىٰ المُشَاةُ».

«حتَّىٰ»: (حَرْفُ عَطْفٍ لِلْجَمْعِ، وَالْغايَةِ) والتَّدريجِ.

[إعرابُ «ثُمَّ» من: «قامَ زيدٌ ثُمَّ عمرٌو»]

(وَ) ينبغي أنْ تقولَ (فِي «ثُمَّ») من نحوِ: قامَ زيدٌ ثُمَّ عمرٌو.

حاشية العطار

محكومًا عليهما، كما في: (جاء زيدٌ وعمروٌ)، أو محكومًا بهما، كما في: (قام وقعد زيدٌ).

قوله: (أو مَعَهُ) أمّا نحو: (كلُّ رجلٍ وضيعتُه) فهي نصٌّ في المعيّة، فلا يقال فيها ما ذكر، وكأنّ المثال لإخراج هذه.

قوله: (والغاية) أي: بدون ترتيب، فيصحّ: (أكلتُ السّمكةَ حتّىٰ رأسَها) مع أكله الرّأس أوّلًا، وهو لا ينافي الغاية؛ إذ المقصود: لم أُبْقِ منها شيئًا.

قوله: (التّدريج) أي: في المعطوف عليه، فلا يقال: (بلعتُ السّمكة حتّىٰ رأسها).

«ثمَّ»: (حَرْفُ عَطْفٍ للتَّرْتِيبِ) بين المتعاطِفَيْنِ (وَالمهْلَةِ) في الزَّمان.

[إعرابُ «الفاء» من: «قَامَ زيدٌ فعمرٌ»]

(وَ) ينبغي أنْ تقولَ (فِي «الفاءِ») من نحو: قام زيدٌ فعمرٌو.

«الفاءُ»: (حَرْفُ عَطْفٍ للتَّرْتِيبِ وَالتَّعْقِيبِ) وتعقيبُ كلّ شيءٍ بحسَبِهِ، تقول: «تزوَّجَ فلانٌ فوُلِدَ له» إذا لم يكنْ بينهما إلا مُدَّةُ الحملِ.

[الاختصارُ في أحرفِ العطفِ الأربعةِ، وفي أدواتِ النَّصبِ والجزمِ]

(وَإذا اخْتَصَرْتَ فِيهِنَّ) أي: في أحرفِ العطفِ الأربعةِ وما عَطَفَتْ (فَقُلْ: عاطِفٌ وَمَعْطُوفٌ).

علىٰ طريق اللَّفِّ والنَّشْرِ علىٰ التَّرتيبِ: الأوَّلُ للأوَّلِ، والثَّاني للثَّاني، (كَما تَقُولُ) في نحو: «بِسْمِ»: (جارٌ وَمَجْرُورٌ).

(وَكذلك) تقول (في نحو: «لَنْ نَبْرَحَ» و«لَنْ نَفْعَلَ»: نَاصِبٌ وَمَنْصُوبٌ).

وفي نحو: «لمْ يَقُمْ»: جازمٌ ومجزومٌ.

[إعرابُ «إنَّ» المشدَّدةِ]

(وَ) ينبغي أنْ تقولَ (فِي «إنَّ» الْمكسُورَةِ) الهمزةِ (المشَدَّدَةِ)

النُّونِ: (حَرْفُ تَوكِيدٍ يَنْصِبُ الاسْمَ) اتِّفاقًا (وَيَرْفَعُ الْخبَرَ) على الأصحِّ.

[إعرابُ «أَنَّ» المشدَّدةِ]

(وَتَزِيدَ) على ذلك (فِي «أنَّ» المفْتُوحَةِ) الهمزةِ المشدَّدةِ النُّونِ: «مَصْدرِيّ» (فَتقُولُ: حَرْفُ تَوْكِيدٍ، مَصْدَرِيّ، يَنْصِبُ الاسْمَ) اتِّفاقًا (وَيَرْفَعُ الْخبرَ) على الأصحِّ.

[إعرابُ «كأنَّ»]

وتَقولَ في «كأنَّ»: حرفُ تشبيهٍ، ينصب الاسمَ، ويرفع الخبرَ.

[إعرابُ «لكنَّ»]

وفي «لكنَّ»: حرفُ استدراكٍ، ينصب الاسمَ، ويرفع الخبرَ.

[إعرابُ «لَعَلَّ»]

وفي «لعلَّ»: حرفُ ترَجٍّ، يَنصِب الاسمَ، ويرفع الخبرَ.

[إعراب «لَيْتَ»]

وفي «ليتَ»: حرفُ تمنٍّ، ينصب الاسمَ، ويرفع الخبرَ.

[ما يُعابُ على النَّاشئِ في صناعةِ الإعرابِ]

١ ـ (وَاعْلَمْ أنّه يُعَابُ على النَّاشئ فِي صِناعَةِ) ـ بكسر الصَّاد،

حاشية العطار

قوله: (على الأصحّ) مقابله: أنّه مرفوعٌ على ما كان عليه.

وهي: العِلمُ الحاصلُ من التَّمَرُّنِ في العملِ ـ (الإعْراب) المصطلح عليه، بكسر الهمزةِ، وتَقدَّمَ بَيانُه:

١ ـ (أنْ يَذْكُرَ فِعْلًا) من الأفعالِ الثَّلاثة (وَلا يَبْحَثَ عن فاعِلِهِ) ـ إنْ كان له فاعلٌ ـ ولو قالَ: أنْ يَذْكُرَ عامِلًا، ولا يَبْحثَ عن معموله لكانَ أشملَ:

أ ـ ليَدخلَ في العامِلِ جميعُ الأفعالِ وأسمائُها.

ب ـ والمصادِرُ وأسمائُها.

ج ـ والصِّفاتُ وما في مَعْنَاهَا.

حاشية العطار

قوله: (الإعراب بكسر الهمزة) هو مجرورٌ علىٰ أنّه مضافٌ إليه، والمضاف قوله: (صناعة)، وبفصل الشّارح بينهما بتفسير المضاف أورث اللّفظ ركّة، فكان الأولىٰ تأخير التّفسير عن المضاف إليه.

قوله: (وتقدّم بيانه) الأولىٰ: أنّ المراد به هنا علم النّحو.

قوله: (ولا يبحثَ عن فاعله) لأنّ كلّ فعلٍ له فاعل، فالنّفس عند سماع الفعل تتشوّق لسماع فاعله، فلو تركه لأبقىٰ تشوّقها.

نعم؛ يجوز السّكوت عن الفاعل المعلوم نحو: (خَلقَ العَالم) أمّا السّكوت عن المفعول فليس بمعيبٍ؛ لأنّه فضلة.

قوله: (وما في معناها) كالمنسوب نحو: (مررتُ برجلٍ مصريٍّ حمارُه)

ويدخلَ في المعمولِ:

أ ـ الفاعلُ ونائبُه.

ب ـ واسمُ «كان» وأخواتُها.

ج ـ وخبرُ «إنَّ» وأخواتُها وما أشبَهَ ذلكَ.

٢ ـ (أوْ) يَذكرَ (مُبْتَدَأ) في الأصلِ أو في الحالِ (وَلا يَتَفَحَّصَ عن خَبَرِهِ) أَهُوَ مَذكورٌ أو محذوفٌ؟ وُجُوبًا أو جَوَازًا؟

٣ ـ (أوْ) يَذكرَ (ظَرْفًا أوْ مَجْرُورًا) لهمَا متعلَّق (وَلا يُنَبِّهَ على مُتَعَلَّقِهِ) أهو فعلٌ أمْ شبهُهُ؟ وتَقَدَّمَ أنَّ المجرورَ بحرفٍ زائدٍ لا يَتعلَّقُ بشيءٍ، فلا مُتعلَّقَ له.

٤ ـ (أوْ) يذكرَ (جملةً) فعليَّةً أو اسميَّةً (وَلا يَذْكُرَ: أَلَها مَحَلٌّ من الإعراب أمْ لا؟) وهل المحلُّ رفعٌ، أو نصبٌ، أو خفضٌ، أو جزمٌ؟

٥ ـ (أوْ) يذكرَ (مَوْصُولًا) اسْمِيًّا (وَلا يُبَيِّنَ صِلَتَهُ وَعَائِدَهُ).

حاشية العطار

والجار والمجرور، والظّرف المعتمد كما مرّ.

قوله: (في الأصل) عمّم؛ ليَدخل خبرُ النّاسخ.

قوله: (وتقدّم أنّ المجرور...) هذا بمنْزلة التّخصيص في كلامه، يعني: أنّ البحث مفروضٌ في جارٍّ مفضٍ معنى الفعل لمعموله؛ بخلاف الزّائد، فإنّه لا متعلّق له حتّى يبحث عنه.

[ومِمَّا يُعابُ على النَّاشئِ في صناعةِ الإعرابِ]

٢ ـ (وَ) ممَّا يُعابُ علىٰ النَّاشئ في صِناعةِ الإعرابِ (أنْ يَقْتَصِرَ فِي إعرابِ الاسمِ) المُبهَمِ (مِنْ نَحْوِ) قولِكَ: (قَامَ ذَا، أَوْ قَامَ الَّذِي، علىٰ أنْ يقولَ) في الأوَّلِ: «ذا»: (اسْمُ إشارَةٍ، أوْ) يقولَ في الثَّاني: «الَّذي»: (اسْمُ مَوْصُولٍ، فَإنَّ ذلك لا يُبْنَىٰ عليه إعْرابٌ) من رفعٍ أو غيرِه.

(فَالصَّوَابُ أنْ يُقَالَ) في «ذا» و«الَّذي» في المثالَيْنِ: (فَاعِلٌ) محلُّه رفعٌ (وَهو اسْمُ إشارَةٍ، أوْ فَاعِلٌ، وَهو اسمُ مَوْصُولٍ) وهل المحلُّ للموصول دونَ صلتِهِ أوْ لهما؟ صَحَّحَ في «المغني» الأوَّلَ.

حاشية العطار

قوله: (من نحو: قام ذا) أُدخل بنحو: (قام اللّذان) و(قام ذان)، ونحوهما، وأدخل أيضًا كلّ مثالٍ أشبه ما مثَّل به مما لا ينبني علىٰ بيانه إعرابٌ، كأن يقول في (زيدٍ) من (قام زيد) قام: فعلٌ ماض، وزيد: اسمٌ مظهر علم، وفي (رأيت بكرًا) إن بكرًا: اسمٌ ساكن الوسط مثلًا، بل الصّواب: أن يقال: في الأوّل فاعل، وفي الثّاني مفعول.

قوله: (لا ينبني عليه إعراب) لأنّ المقتضي للإعراب؛ هو توارد المعاني فيما هو قابلٌ لها؛ لا كون الاسمِ اسمَ إشارة، ولا موصولًا، ولا غير ذلك، وإنّما قال: (فالصّواب) دون الأولىٰ؛ إذ ما ذكر جائزٌ، **غاية الأمر**: أنّه معيب؛ لأنّ الوجه المعيب يضمحلّ عند المقابلة بالوجه الحسن، فيبطل الالتفات إليه، فكأنّه أمرٌ باطل يعبّر في مقابله بالصّواب.

[سؤالُ المُصنِّفِ وَجَوابُهُ]

وقد أَوْرَدَ المصنِّفُ سؤالًا على ما قَرَّرهُ، وأجاب عنه، فقال: (فَإِنْ قُلْتَ: لا فَائِدَةَ) فِي قَوْلِهِ (فِي «ذَا»: إِنَّه اسْمُ إشارَةٍ) بعدَ قولِهِ: فَاعلٌ؛ لأنَّ الغرضَ بيانُ الإعرابِ، وكونُهُ اسمَ إشارةٍ لا يُبْنَىٰ عليه إعرابٌ (بِخِلافِ قَوْلِكَ فِي «الّذي») مع بيان محلِّه من الإعرابِ: (إنَّه «اسمُ مَوْصُولٍ»؛ فَإنَّ فِيه) فائدةً و(تَنْبِيهًا علىٰ ما يَفْتَقِرُ) الموصولُ (إليه مِنَ الصِّلَةِ وَالْعَائِدِ لِيَطْلُبَهُما المعْرِبُ، وَلِيَعْلَمَ أنَّ جُمْلَةَ الصِّلَةِ لا مَحَلَّ لها)؟

[فَائِدَةٌ]

(قلتُ: بَلَىٰ، فِيهِ) أي: في قوله: «اسمُ إشارةٍ» (فَائِدَةٌ، وَهي: التَّنْبِيهُ علىٰ أنَّ ما يَلحَقُهُ مِنَ «الْكَافِ» حَرْفُ خِطَابٍ).

وإنْ كانت مُتصرِّفةً تصرُّفَ الأسماءِ (لا) أنَّها (اسْمٌ مضافٌ إليه).

حاشية العطار

قوله: (تصرّف الأسماء) مِن فتحها في المذكّر، وكسرِها في المؤنّث، وإلحاقِها علامة التّأنيث، والجمع.

قوله: (لا أنّها اسمٌ مضاف إليه) لأنّ اسم الإشارة معرفة فلا يضاف لشيءٍ، ولا اسمٌ مرفوعٌ؛ لأنّه لا رافِعَ هنا، ولا اسمٌ منصوب؛ لأنّه لا ناصِبَ، فتعيّن أن يكون حرفًا.

فإن قلت: لِمَ لا يجوز أن يكون منصوبًا باسم الإشارة، لما فيه من معنى الفعل، وهو: (أشيرُ) نُصب به الحال؟

(وَ) لِيَهْتَدِيَ (إلىٰ أنَّ الاسمَ) المقرونَ بـ«أل» (الّذي) يقعُ (بَعْدَهُ) أي: بعدَ اسمِ الإشارةِ (مِنْ نَحْوِ قَوْلِكَ: جاءَنِي هذا الرَّجُلُ، نَعْتٌ) عندَ ابنِ الحاجبِ (أَوْ عَطْفُ بَيَانٍ) عندَ ابنِ مالكٍ.

حاشية العطار

فالجواب: أنّ هذا لا يكون إلّا إذا اقتضاه المقام، ولا اقتضاء هنا، وقد يستدلّ بحرفيّة هذه (الكاف) أيضًا بامتناع وقوع الظّاهر موقعها، ولو كانت اسمًا لما امتنع.

قوله: (وَلِيَهْتَدِ...) قدّره إشارةً إلىٰ أنّ قول المصنّف إلىٰ أنّ الاسم معطوف علىٰ قوله: (علىٰ أنّ ما يلحقه) فيكون العامل التّنبيه، وهو يتعدّىٰ بـ(علىٰ) لا بـ(إلىٰ) وعلىٰ هذا فكان المناسب أن يقول: وليهتَدِيَ، بنصب الفعل بـ(أنْ) مضمرة، فيكون من عطف المصدر المؤوّل على المصدر الصّريح؛ إذ عطف الفعل علىٰ المصدر لا يجوز، وقدّر الكافيجيّ التّنبيه **فقال**: وهي التّنبيه إلىٰ أنّ الاسم إلخ، ففيه دلالةٌ علىٰ أنّ التّنبيه يتعدّىٰ بـ(إلىٰ). انتهىٰ، الزرقاني.

وفيه مناقشةٌ من وجهين:

الأوّل: أنّ ما ذكره مبنيّ علىٰ أنّ ياء (يهتدي) ليست ثابتة، مع أنّها ثابتةٌ فيما رأينا من النُّسخ، وذاك دليلٌ علىٰ أن (يهتدي) منصوبٌ بـ(أنْ) مضمرة؛ إذ لو كان مجزومًا؛ لحذفت.

الثّاني: أنّ تقدير لفظ التّنبيه في كلام الكافيجيّ، لا يفيد أنّه يتعدّىٰ بـ(إلىٰ) حقيقةً، لِمَ لا يجوز أنّه يتعدىٰ بها لتضمّنه معنىٰ الإشارة.

(علىٰ الْخِلَافِ) المذْكُورِ (فِي المعَرَّفِ بـ«أل» الْوَاقِعِ بَعْدَ اسْمِ الإشارَةِ، وَ) الواقعِ (بَعْدَ «أيُّها» في نَحْوِ: يا أيُّها الرَّجُلُ).

فذهبَ بعضُهم: إلىٰ أنّه نَعْتُ «أيُّها» وبعضُهم: إلىٰ أنَّه عطفُ بيانٍ عليها، وقيل بدلٌ منها.

[ما لا يُبنَى عليه إعرابٌ]

(وَمِمَّا لا يُبْنَىٰ عليه إعْرابٌ: أنْ تَقُولَ) فِي «غُلامُ» مِنْ نحوِ: (غُلامُ زَيْدٍ، مُضافٌ) مُقتصِرًا عليه (فَإنَّ المضَافَ ليس له إعْرابٌ مُسْتَقِرٌّ كما للفَاعِلِ) فإنَّ له إعرابًا مستقِرًّا، وهو: الرَّفعُ لفظًا أو محلًّا (وَنحوِهِ) أي: الفاعلِ ممَّا له إعرابٌ مستقِرٌّ كالمفعولِ، فإنَّ له إعرابًا مستقِرًّا، وهو: النَّصبُ، بخلاف المضافِ فإنَّه ليسَ له إعرابٌ مستقِرٌّ (وإنَّما إعْرَابُهُ بِحَسَبِ ما يَدْخُلُ عليه) ممَّا يقتضي رفعَه، أو نصبَهُ، أو خفضَهُ.

[الصَّوابُ في ذلكَ]

(فَالصَّوابُ: أَنْ يُبَيِّنَ) مواقعَ إعرابِهِ (فَيَقُولَ: فَاعِلٌ، أوْ مَفْعُولٌ، أوْ نحوُ ذلك) من العُمَدِ والفُضُلاتِ (بِخِلافِ المضافِ إليه، فَإنَّ له إعْرابًا مُسْتَقِرًّا وَهو الْجرُّ) بالمضاف (فَإذا قِيلَ: مُضافٌ إليه، عُلِمَ أنَّه مَجْرُورٌ) لفظًا أو محلًّا.

حاشية العطار

قوله: (وقيل بدلٌ منها) ظاهره أنّه قولٌ ثالث وليس كذلك؛ لأنّه متىٰ صحّ عطفَ بيانٍ صحّ بدلًا، كما هو القاعدة، إلّا ما استُثني، وهذا ليس من المستثنىٰ.

[مِمَّا يَنْبغِي للمُعربِ]

ويَنْبَغِي للمُعرِبِ أنْ لا يُعبِّرَ عمَّا هو موضوعٌ علىٰ حرفٍ واحدٍ بلفظه فيقولَ في الضَّميرِ المتَّصِلِ بالفعلِ من نحو: ضَرَبْتُ «تُ»: فاعلٌ؛ إذْ لا يكونُ اسمٌ هكذا، فالصَّواب أن يُعبِّرَ باسمه الخاصِّ أَو المُشتَرَكِ، فيَقولَ: «التَّاءُ» أو «الضَّميرُ» فاعلٌ.

أمَّا ما صار بالحذفِ علىٰ حرفٍ واحدٍ فلا بأسَ بذلك.

فتقول في «مُ»: مبتدأٌ حُذِفَ خبرُه؛ لأنّه بعضُ «أَيْمُنٍ» وفي «قِ» من نحو قولك: قِ نفسَك «ق»: فعلُ أمرٍ؛ لأنَّه من الوقاية.

فإنْ كانَ موضوعًا علىٰ حرفين نطَق به فتقولُ: «مَنْ»: اسمُ استفهامٍ،

حاشية العطار

قوله: (فتقول في «مُ») فحينئذٍ فيه تأمّل؛ لأنّ كلًّا من الشمني، والزرقاني حرفٌ هجائيّ، فكيف يكون مبتدأً أو فعلًا؟

ويجاب: بأنّ المحذوف صار نسيًا منسيًّا كـ(يد) أي: فكأنّ الكلمة هي هذا الحرف.

قوله: (فإن كان موضوعًا علىٰ حرفين...) وذلك؛ لأنّ اللّفظ موضوعٌ لنفسه، فلا مانع من إطلاقه عليها، وإنّما وضعوا اللّفظ لنفسه؛ لأنّهم محتاجون إلىٰ التّعبير عنه، فلو وضعوا لفظًا آخر لكان الوضع له ضائعًا، إذ نفس اللّفظ كافٍ في التّعبير عنه، ومثلُ هذا الوضع لا يوجب الاشتراك، وإلّا كانت جميع الحروف مشتركة، ولا قائلَ به.

وما أشبَهَ ذلك.

ولا يَحسُنُ أنْ يَنطِقَ عن الكلمة بحروفِ هِجائِها، فلا يقالُ: «الميم والنُّون»: اسمُ استفهامٍ.

ولذلك كان قولُهم: «أل»: في أداة التَّعريف أقْيسَ من قولِهم: «الألفُ واللامُ».

[ما ينبغي أنْ يجتنبَ المعرِبُ]

(وَيَنْبَغِي أنْ يَجْتَنِبَ المعْرِبُ أنْ يَقُولَ فِي حَرْفٍ مِنْ كِتَابِ اللهِ) تعالىٰ (زَائِدٌ) تعظيمًا له واحترامًا (لأنّه يَسْبِقُ إلىٰ الأذْهَانِ أنَّ الزَّائِدَ: هو

حاشية العطار

قال الرّضيّ: إذا جُعلت الكلمة عَلمًا، وكانت ثنائيّة، وقُصد إعرابها، فإنّه يشدّد الحرف الثّاني نحو: (أكثرت من اللّوّ) لتكون علىٰ أقلّ أوزان المعرَبات، وأمّا إذا جُعلت عَلمًا لغير اللّفظ، أولم يُقصد إعرابها، فلا تُشدَّدُ ثانيها إذا كان صحيحًا نحو: (جاءني كم) لئلا يلزم التّغيير في اللّفظ، والمعنىٰ. انتهىٰ. ملخّصًا من الشنواني.

قوله: (أن يجتنب المُعرِبُ) خَصَّ القول به دون غيره، وإن كان الاجتناب يُعمُّه وغيره؛ لأنّه هو الباحث عن الألفاظ، فأغلب ما يقع ذلك منه.

قوله: (في حرفٍ) المراد بها: الكلمة بأقسامها الثّلاثة، وحروف المباني.

قوله: (زائد) أي: بالإطلاق هكذا، إمّا حرفٌ مزيدٌ للتّأكيد، أو زِيدَ للتّأكيد فلا يُجْتَنَب، بل واقعٌ في التّفاسير.

الّذي لا معنىً له) أصْلًا (وَكَلَامُهُ سبحانه مُنَزَّهٌ عن ذلك)، لأنَّه ما من حرفٍ فيه إلا لَه معنًى صحيحٌ.

ومَنْ فَهِمَ خلافَ ذلك فقد وَهِمَ (وَقَدْ وَقَعَ هذا الوَهَمُ) ـ بفتح الهاء مصدرُ «وَهِمَ» بكسرها إذَا غَلِطَ ـ (للإمامِ فَخْرِ الدِّينِ الرَّازِيِّ) ابنِ خطيبِ الرَّيِّ.

قال الكافيجيُّ[1]: فإنْ قُلتَ: مِنْ أَيْنَ علم المصنِّفُ أنَّ هذا الوهَمَ وقع للإمامِ فخرِ الدِّينِ الرَّازيِّ؟ قلتُ: من أمريْن:

حاشية العطار

قال البيضاويّ في تفسير قوله تعالى: ﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾ [البقرة: ٢٦]: ما مزيدةٌ للتّأكيد. انتهى.

قوله: (قلت من أمرين) أجيب **عن الأوّل**: بأنّه يجوز أن يكون إشارةً إلى الرّد على الحشَويّة، القائلين بأنّه يجوز أن يقع في الكتاب، والسُنّة ما لا معنى له.

وعن الثّاني: بأنّه يجوز أن يكون دفعًا لما قد يُتوهّم من أنّ هذا يدلّ لهم: بناءً على أنّه لا معنى لِلفْظ (ما) ههنا؛ فدُفع بما ذكره.

---

(١) محمد بن سليمان بن سعد، أبو عبد الله محيي الدّين الكافيجيّ (٧٨٨ ـ ٨٧٩هـ = ١٣٨٦ ـ ١٤٧٤م) من كبار العلماء بالمعقولات. رومي الأصل. اشتهر بمصر، ولازمه السيوطي ١٤ سنة. وعرف بالكافيجي لكثرة اشتغاله بالكافية في النحو. ولي وظائف، منها مشيخة الخانقاه الشيخونية. وانتهت إليه رياسة الحنفيّة بمصر. وله: «مختصر في علم التاريخ» و«أنوار السعادة في شرح كلمتي الشهادة». [الأعلام للزركلي].

الأَوَّلُ: أنَّه نقل إجماعَ الأشاعِرَةِ[1] على عدمِ وقوعِ المُهْمَلِ في كلامِ اللهِ تعالى، وهو عينُ الإجماعِ على عدمِ وقوعِ الزَّائدِ فيهِ؛ إذ الزَّائِدُ بهذا المعنى هو عينُ المُهْمَلِ، فلو لم يقعْ له هذا الوهَمُ لمَّا احتاج إلى التَّعرُّضِ لهذا الإجماعِ.

والثَّاني: أنَّه حمل ما في قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾ [آل عمران: ١٥٩] على أنَّها استفهاميَّةٌ بمعنى التَّعجُّبِ، كقوله تعالى: ﴿مَا لِيَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ﴾ [النمل: ٢٠].

١ ـ فأشار المصنِّف إلى الأوَّل بقوله: (فقال) الفخرُ الرَّازيُّ: (المحَقِّقُونَ) من المتكلِّمينَ ـ وهم الأشاعرةُ ـ (علىٰ أنَّ المهْمَلَ لا يَقَعُ فِي كلامِ الله تعالى) لِتَرفُّعِه عن ذلك.

٢ ـ وأشار إلى الثَّاني بقولِه: (فَأمَّا «ما» فِي قَوْلِهِ تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٩] فَيُمْكِنُ أنْ تَكُونَ اسْتِفْهامِيَّةً للتَّعَجُّبِ، وَالتَّقْدِيرُ: فَبِأَيِّ رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ؟!) يَعنِي: لا زائدةً (انْتَهى) كلامُ فخرِ الدِّينِ الرَّازيِّ.

حاشية العطار

ولا ينافي ذلك إمكان جواز وجهٍ آخر، بأن يقال: إنّها زائدةٌ للتَّأكيد لأنَّ الجوابَ بشيءٍ لا يُنافي الجواب بشيءٍ آخر. انتهى، الشنواني.

(١) الفرق بَين الأشاعرة والأشعريّة، أَن الأشعريّة: فِي مُقَابلَة الماتريديّة وهم الَّذين تبعوا أَبَا الْحسن الأَشْعَرِيّ. والأشاعرة: فِي مُقَابلَة الْمُعْتَزلَة شَامِلَة للماتريدية والأشعريّة. والأشاعرة إِذا وَقعت فِي مُقَابلَة الْحُكَمَاء فَالْمُرَاد بهَا جَمِيع الْمُتَكَلِّمين. [دستور العلماء أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون].

والظَّاهرُ أنَّ هذا الوَهَمَ لا يقع لواحدٍ من العلماء فضلًا عن أنْ يقعَ لمثل الإمامِ الرَّازيِّ.

وإنَّما أنكرَ إطلاقَ القولِ بالزَّائد؛ إجلالًا لكلام الله تعالىٰ، وللملازمةِ لبابِ الأدبِ كما هو اللائِقُ بحالِه.

وأمَّا حَمْلُ «ما» في قوله تعالىٰ: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾ علىٰ أنْ يكونَ استفهاميَّةً بمعنىٰ التَّعجُّبِ علىٰ سبيلِ الجوازِ والإمكانِ الّذي قاله المُعْرِبُونَ. وعبارةُ بعضِهِم: قيل: «ما» زائدةٌ للتَّوكيد وقيل: نكرةٌ موصوفةٌ بـ«رَحْمَةٍ».

وقيل: غيرُ موصوفَةٍ، و«رَحْمَةٍ» بدلٌ منها، فهو بمعزِلٍ عن الدَّلالة علىٰ وقوع الوَهَمِ منه بمراحلَ. انتهىٰ كلام الكافيجيِّ.

ولمَّا فرغ المصنِّف من نقلِ كلامِ الإمامِ الرَّازِيِّ، وتوجيهِهِ، وأرادَ إبطالَه، وبيانَ تعريفِ الزَّائدِ، قال: (وَالزَّائِدُ عند النَّحوِيِّينَ هو الّذي لم يُؤْتَ به إلا لِمُجَرَّدِ التَّقْوِيَةِ وَالتَّوْكِيدِ، لا) أنَّ الزَّائدَ عندهم هو (المهْمَلُ)

حاشية العطار

قوله: (إلَّا لمجرّد التّقوية) أي: التّقوية المجرّدة عن غيرها من المعاني، وعطفُ التّأكيد تفسيريّ، ونُظِرَ في الحصر بـ(مِنْ) الزّائدة المفيدة للتّنصيص علىٰ العموم في النّفي، فإنّه بدونها ظاهر، ومعها نصٌّ فيه نحو: (ما جاءني مِن أحد) و(لا) في نحو: (ما جاءني لا زيدٌ ولا عمروٌ) فإنّها زائدةٌ مع أنَّ الكلام بدونها يحتمل نفي المجيء في حالتي الاجتماع والافتراق، ونفيه في حالة الاجتماع، وبوجودها يتعيّن المعنىٰ الأوّل، فقد أفاد الزّائد معنًىٰ غير التّوكيد.

كما توهّم الإمامُ الرَّازيُّ، وأنتَ قد علِمتَ أنَّ الإمامَ الرَّازيَّ بريءٌ من ذلك.

(وَالتَّوْجِيهُ المذْكُورُ) للإمامِ الرَّازيِّ (فِي الآيةِ باطِلٌ لأمْرَيْنِ:

أحَدُهُما: أنَّ «ما» الاسْتِفْهامِيَّةَ إذا خُفِضَتْ وَجَبَ حَذْفُ ألِفِها) فرقًا بين الاستفهام والخبر (نحو: ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾ [النبأ: ١]).

و«ما» في الآية ثابتةُ «الألف» ولو كانت استفهاميَّةً لَحُذِفَتْ ألِفُها؛ لدخولِ حرفِ الخَفْضِ عليها.

وأجيبَ: بأنّ حذفَ ألِفِ «ما» الاستفهاميَّةِ إذا دخلَ عليها الخافِضُ أكْثَرِيٌّ لا دَائِمِيٌّ، فيجوزُ إثباتُها للتَّنبيهِ على إبقاءِ الشَّيءِ على أصلِه.

وعُورِضَ: بأنَّ إثباتَ «الألفِ» لغةٌ شاذَّةٌ، لا يَحْسُنُ تخريجُ

حاشية العطار

وأجيب: بأنّ ما ذُكر يرجع للتّأكيد، بل هو نفس التّأكيد؛ لأنّ التّأكيد تقوية الكلام، ورفع الاحتمال عنه.

قوله: (لحُذِفَت أَلِفُها) لكنّها لم تُحذف، فليست استفهاميّة، فالاستثنائيّة محذوفة، والشّرطيّة مذكورة، ودليل الملازمة قوله: (لدخول حرف الخفض) وقوله: (وأجيب... إلخ) منعٌ للملازمة، فهو نقضٌ تفصيليٌّ.

قوله: (وعُورِض) المراد بالمعارضة هنا: مطلق المنع من إطلاق الخاصّ، وإرادة العام، لا المصطلح عليها كما لا يخفى.

التَّنْزِيلِ عليها.

(وَ) الأمرُ (الثَّانِي: أنَّ خَفْضَ «رَحْمَةٍ» حينئذٍ) أي: حينَ إذْ قال: إنَّ «ما» استفهاميَّةٌ (يُشْكِلُ) علىٰ القواعِدِ (لأنَّه) أي: خفضَ «رَحْمَةٍ» (لا يَكُونُ بِالإضَافَةِ، إذْ لَيْسَ في أَسْمَاءِ الاسْتِفْهَامِ ما يُضَافُ إلا «أيٌّ» عِنْدَ) النُّحَاةِ (الجميعِ، و«كم» عِنْدَ) أبي إسحاقِ (الزَّجَّاجِ).

(وَلا) يكونُ خفضُها (بِالإبْدَالِ مِنْ «ما») وذلك لا يجوزُ هنا (لأنَّ المُبْدَلَ مِنْ اسْمِ الاسْتَفْهَامِ لا بُدَّ أنْ يَقْتَرِنَ بِهَمْزَةِ الاسْتِفْهَامِ) إشعارًا بتعلُّقِ معنىٰ الاستفهامِ بالبدلِ قَصْدًا، واختُصَّت الهمزةُ بذلك؛ لأنَّها أَصْلُ البابِ، ووضعِها علىٰ حرفٍ واحدٍ، (نحو: كَيْفَ أنتَ، أَصَحِيحٌ أم سَقِيمٌ)؟

حاشية العطار

قوله: (لا يحسُن إخراج التّنْزيل) فلم ينفع هذا الجواب.

قوله: (إلّا: أيّ) وذلك لأنّ معناها يكون بعضًا من كلّ، فحقّه أن يكون مضافًا أبدًا.

قال في «الإقليد»: يمكن أن يكون أصل (أي): (أويا) لأنّه أبدًا بعضُ ما يُضاف إليه، وبعض الشّيء يأوي إلىٰ كلّه، فقلبت (الواوُ) (ياءً).

قوله: (كيفَ أنتَ؟) أنت: مبتدأ، خبره: (كيف) قُدِّم للصّدارة، وصحيحٌ: بدلٌ منه، و(أم): للعطف، و(سقيم): عطفٌ علىٰ (صحيح)، ووقع الفصل بين البدل، والمبدل منه؛ لاقتضاء المبدل منه الصّدراة كما علمت.

فـ«كَيْفَ»: اسمُ استفهامٍ خبرٌ مقدَّمٌ، و«أَنْتَ»: مبتدأٌ مؤخَّرٌ، والهمزةُ هي الّتي صحَّحَتْ إبدال «صَحِيحٌ» من «كَيْفَ»؟

و«أَمْ»: حرفُ عطفٍ، و«سَقِيمٌ»: معطوف عليهِ، فـ«صَحِيحٌ»: بَدلُ تَفْصيلٍ من «كيف» ولذلك قرن بهمزةِ الاستفهام، و«سقيمٌ»: معطوفٌ، و«رَحْمَةٍ» لم تقترنْ بهمزة الاستفهام، فلا يكونُ بدلًا من «ما» (وَلا) يكونُ خفضُها على أنْ تكونَ «رَحْمَةٍ» (صِفَةً) لـ«ما»، (لأنَّ «ما» لا يُوصَفُ إذا كَانَتْ شَرْطِيَّةً أو اسْتِفْهَامِيَّةً).

وكلُّ ما لا يوصفُ لا يكونُ له صفةٌ، فوجبَ أنْ لا يكونَ صفةً لـ«ما».

(وَلا) يكونُ خفضُها على أنْ تكونَ «رَحْمَةٍ» (بَيَانًا) أي: عطفَ بيانٍ على «ما» (لأنَّ «ما»: لا يُوصَفُ) وكلُّ ما لا يُوصَفُ (لا يُعْطَفُ عَلَيهِ

حاشية العطار

قوله: (ورحمةٌ لم تقترن) إشارةٌ لدليلٍ استثنائيّ، أصله أن يقال: لو كانت مبدلةً من اسمِ الاستفهام.. لكانت مقترنةً بهمزة الاستفهام، لكنّها لم تقترن بها، فلا تكون مبدلة.

قوله: (ولا يكون خفْضُها) أي: يُوجد بمعنى: يتحقّق.

قوله: (لأنّ «ما» لا توصف...) دليلٌ اقترانيٌّ ذكر المصنّف صغراه، والشّارح كبراه، ونتيجته.

قوله: (إذا كانت شرطيّة) ذِكْرُهُ استطراديٌّ.

قوله: (لأنّ ما لا يُوصف...) دليلٌ اقترانيٌّ كالّذي قبله.

عَطْفَ بَيَانٍ كَالمضْمَرَاتِ) عندَ الأكثرِينَ.

وللإمام الرَّازيِّ أنْ يقولَ: لمَّا كانتْ «ما» على صورةِ الحرفِ نُقِلَ الإعرابُ منها إلى ما بعدَها، فجُرَّتْ بالحرفِ على حدِّ: «مَرَرْتُ بالضَّاربِ» على القولِ باسميَّةِ «أل» وهو الأصحُّ.

(وَكَثِيرٌ مِنَ) النُّحاةِ (المتَقَدِّمِينَ يُسَمُّونَ «الزَّائِدَ» صِلَةً) لكونِهِ يُتوصَّلُ به إلى نَيْلِ غَرَضٍ صحيحٍ، كتحسينِ الكلامِ وتزيينِهِ.

(وَبَعْضُهُمْ يُسَمِّيهِ: مُؤَكِّدًا) لأنّه يُعطِي الكلامَ معنى التَّأكيدِ والتَّقويةِ.

حاشية العطار

قوله: (وللإمام...) هذا الجواب لا يُجدي نفعًا كما يظهر للمتأمّل، وقد أجاب الشنواني عن الإمام بجوابين:

الأوّل: أنّ له أن يقول: إنّ (رحمة) بدل، والاقتران بهمزة الاستفهام غالبيّ لا كُلّيّ.

الثّاني: أنّ الاستفهام مقدّر، انتهى بتصرّف.

ولا يخفاك ضعف الجواب الأوّل؛ لما يلزم عليه من تخريج القرآن ـ وهو في أعلى طبقات البلاغة ـ على أمرٍ نادر، فالأحسن الجواب الثّاني، وإنّما أخرّه؛ لأنّ الأوّل منعٌ، والثّاني تسليم، والمنع مقدّمٌ، كأنّه قيل: لا نُسَلّمُ أنَّ اقتِران الهمزة كُلّيٌّ، سلَّمنا، فنقول: إنّ الاستفهام مُقدَّر.

قوله: (لأنّه يعطي...) نقل الشنواني عن البعض: أنّ الفرق بين الحروف الزّائدة المفيدة للتّأكيد، والحروف الموضوعة له الغير الزائدة،

(وَبَعْضُهُمْ يُسَمِّيهِ: لَغْوًا) لإلغائِهِ؛ أي: عدمِ اعتبارِهِ في حصولِ الفائدةِ به، (لَكِنِ اجْتِنَابُ هذه الْعِبَارَةِ) الأخيرةِ (فِي التَّنْزِيلِ وَاجِبٌ) لأنَّه يتبادرُ إلى الأذهانِ من اللَّغوِ: الباطلُ، وكلامُ الله تعالى مُنزَّهٌ عن ذلك.

حاشية العطار

كـ(لام القسم) و(لام التّأكيد) أنّ هؤلاء موضوعةٌ لتأكيدٍ هو جزءُ معنى الكلام، والحرف الزّائد وإن كان موضوعًا لمعنى التّأكيد، إلّا أنّه لا دخْل له في التّركيب، بل خارجٌ عنه. انتهى.

وهذا كلامٌ غيرُ مستقيم، لما نقلناه سابقًا عن عبد الحكيم في «حواشي المطوّل»: أنّ الحروف الزّائدة ليست موضوعةً للتّأكيد، وإلّا لزم أن تكون مترادفة، وحينئذٍ فالفرق: أنّ (اللّام) ونحوها موضوعةٌ للتّأكيد، والحروف الزّائدة ليست موضوعةً، بل حصل بها، وعَرَضَ للتّركيب، من قبيل أنّ زيادة البناء تدلّ على زيادة المعنى، ويؤيّد ما قلنا: أنّ (إنَّ) مثلًا قبل دخولها في الكلام يقال فيها: مؤكِّدة، ولا كذلك الحرف الزّائد، ولعلّ الشّارح أشار لهذا بقوله: (يعطي) دون (يفيد) أو دون (يوجد به في الكلامِ: التّأكيدُ) فتأمّل.

[الخَاتِمَةُ]

(وَفي هذا الْقَدَرِ) الّذي ذكرَه المصنِّفُ (كِفَايَةٌ لِمَنْ تَأَمَّلَهُ) فإنَّ التَّأمُّلَ أصلٌ في دَرْكِ الأمورِ كلِّها، فلذلك حَضَّ على التَّأمُّلِ في ختم الكتابِ، كما فعل في افتتاحِهِ، حيثُ قال: «تَقْتفِي بمُتأمِّلها جادَّةَ الصَّوابِ» (واللهُ الموَفِّقُ وَالهادِي إلىٰ سبيلِ الخيْرَاتِ بِمَنِّهِ وَكَرَمِهِ) سألَ اللهَ التَّوفيقَ

قوله: (الّذي ذكره المصنّف) أي: من المسائل، فالمشار إليه محقّقٌ عقلًا، فاسم الإشارة استعارة تصريحيّة، وهل هي تبعيّة، أو أصليّة؟

جرىٰ صاحب «الرّسالة الفارسيّة» علىٰ الأوّل، والبعض علىٰ الثّاني، وإن أردت استيفاء الكلام علىٰ هذه الجملة راجع ما كتبناه علىٰ خاتمة الشّارح علىٰ «الآجروميّة».

قوله: (فإنّ التّأمل أصلٌ في درك الأمور كلّها) وهو كذلك، فإنّ مَنْ لا تأمُّلَ عنده، لا يقف علىٰ المعاني حقّ الوقوف، فيتحيّرُ في أودية الشّكوك كالملهوف، ولأبي العلاء المعرّيّ:

الفكرُ حبلٌ متىٰ تُمسِكْ علىٰ طرفٍ   منهُ أنط بالثّريا ذلك الطَّرفُ

قوله: (والله الموفِّق) تقدّم معناه في الخطبة.

قال بعضهم: علامة التّوفيق في المتعلّم أربعةٌ: ١ ـ شدّة العناية ٢ ـ وذكاء القريحة ٣ ـ ومُعَلِّمٌ ذو نصيحة ٤ ـ واستواء الطّبيعة؛ أي: خُلوّها

والهِدايةَ إلىٰ طريق الخيرِ بمنِّهِ وكرمِهِ، كما فعل في أوَّلِ الكتابِ، حيثُ قال: «ومِن اللهِ أستمدُّ التَّوفيقَ والهِدايةَ إلىٰ أقوَمِ طريقٍ بمنِّه وكرمِهِ» فختَمَ كتابَه بما ابتدأَ بِهِ.

والحمد لله ربِ العالمين، وصلّىٰ الله علىٰ سيّدنا محمّد، وآلِهِ،

حاشية العطار

من الميل لغير ما يُلقىٰ إليها.

قيل: إذا جمع العالم ثلاثًا.. تمّت النّعمة علىٰ المتعلّم: ١ ـ الصّبر، ٢ ـ والتّواضع، ٣ ـ وحسن الخُلق، **وإذا جمع المتعلّم ثلاثًا..** تمّت النّعمة علىٰ العالم: ١ ـ العقل، ٢ ـ والأدب، ٣ ـ وحُسن الفهم.

قوله: (وصلّىٰ الله علىٰ سيّدنا محمّد) قال ابن عبد السّلام: ليست صلاتنا عليه ﷺ شفاعة له، إذ مثلنا لا يشفع لمثله، بل صلاتنا عليه شكرٌ له علىٰ ما أولانا من إرشاده.

وقد قال عليه أفضل الصّلاة والسّلام: **«من أسدىٰ إليكم معروفًا فكافئوه، فإن لم تستطيعوا فادعوا له»**[١].

ولهذا يشير قول الحَلِيميّ: المقصود بالصّلاة علىٰ النّبيّ ﷺ التّقرّب إلىٰ الله تعالىٰ بامتثال أمره، وقضاء حقّ النّبيّ ﷺ علينا.

فالحمد لله الذي جعلنا من أمّته، ووفّقنا للعمل بسنّته، فنسأله ﷻ أن لا يحرمنا من شفاعته، وأن يدخلنا بمغفرته الشّاملة نعيم جنّته، ورحم الله والِدِينا،

[١] سنن النسائي: رقم [١٣٨٢] وصحيح ابن حبان: رقم [٣٤٠٨].

وأصحابِهِ أجمعين. آمين.

قال مؤلِّفه خالدُ بنُ عبدِ اللهِ الأزهريُّ: فرَغتُ من تسويدِ هذه النُّسخةِ ثالثَ شوَّال سنةَ ثمانٍ وتسعين وثمانمائةٍ، ٣ شوَّال، سنةَ ٨٩٨ هـ. جعَلَه اللهُ خالصًا موجبًا للفوز لَدَيْهِ، ونفع به كما نفع بأصله، إنَّه علىٰ ذلك قديرٌ وبالإجابةِ جديرٌ.

ومشايخنا، وإخواننا، وأحبابنا، ورزقنا وإيّاهم سعادة الدّارين بجاه محمّد ﷺ.

قال مؤلّفها ـ رحمه الله ـ: وكان الفراغُ من تأليفها عصر يوم الجمعة المبارك؛ بالجامع الأزهر، وذلك في شهر رجب سنة ألفٍ ومائتين وتسعٍ من الهجرة النّبويّة علىٰ صاحبها أفضل الصّلاة وأتمّ السّلام.

ووافق الفراغ من تبيضها علىٰ يد المؤلّف يوم السّبت المبارك في شهر جمادىٰ الثّانية من شهور سنة ألفٍ ومئتين وإحدىٰ عشر.

قال المؤلّف: ولا يحرمنا المطّلع علىٰ ما كتبناه، والمتأمّل لما رقّمناه من صالح دعوةٍ يدّخر لنا وله بها أجرٌ وثوابٌ عند الله، فإنّ الله لا يضيع أجر المحسنين.

الفهارس

* فهرس الآيات
* فهرس الأحاديث
* فهرس الشواهد الشعرية
* فهرس الموضوعات

فهرس الآيات

فهرس الأحاديث

فهرس الشواهد الشعرية

فهرس الموضوعات

النص المحقق